الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

جيش الحدود في مواجهة الخطط العسكرية الفرنسية
- منطقة الحدود الشرقية الجزائرية (1957-1962) -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د

تخصص تاريخ الجزائر المعاصر

إعداد الطالب:
عمران هيبي

إشراف:
أ.د/ عبد الوهاب شلالي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
بوبكر حفظ الله	أستاذ التعليم العالي	جامعة العربي التبسي– تبسة	رئيسا
عبد الوهاب شلالي	أستاذ التعليم العالي	جامعة العربي التبسي– تبسة	مشرفا ومقررا
صالح عسول	أستاذ محاضر – أ –	جامعة العربي التبسي– تبسة	ممتحنا
صالح لميش	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	ممتحنا
أحمد مسعود سيد علي	أستاذ محاضر – أ –	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019–2020م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿ وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرْضِ

وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الوَارِثِينَ ﴾

القصص – الآية 05

شكـر وتقـديـر

الحمد لله المنان الذي خلق الإنسان علمه البيان، وأصلي وأسلم على نبينا محمد الذي بعثه الله للعالمين معلما وداعيا إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة.

يقول الله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ (الضحى- 11-)، فإن الحمد والشكر لله عز وجل الذي وفقني لإنجاز هذا العمل، وأرجو منه سبحانه وتعالى أن يتم نعمته على بمواصلة تحصيلي العلمي.

إن هذا الجهد المتواضع ما كان له أن يتم لولا دعم أستاذي الموقر الدكتور عبد الوهاب شلالي الذي كان يتعهدني بالنصح والتوجيه، فالشكر العاطر له على تواضعه وصبره، فقد شرفت وسعدت بإشرافه واهتمامه الدائم، فتعلمت خلال إشرافه على أطروحتي أدب البحث وسلوك أهل العلم، ولا يفوتني أن أقدم شكري العميق للأساتذة الكرام أعضاء اللجنة الموقرة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الأطروحة فلهم مني كل الثناء والتقدير.

كما أخص بالشكر والتقدير أعضاء هيئة التكوين في الدكتوراه على جهودهم الميمونة، والتي كان لها أطيب الأثر في تنامي رغبتي في التزود بالعلم والمعرفة، فجزاهم الله عني خير الجزاء، ولا أنسى أن أشكر كل أساتذتي في مرحلة الليسانس والماستر.

وختاما أحمد الله الذي وفقني لإخراج هذه العمل، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي، وأدعو الله سبحانه وتعالى أن ينفع به كل من اطلع عليه من طلبة العلم والمهتمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والله من وراء القصد.

الإهـداء

إلى والدي الكريم طيب الله ثراه

إلى أمي الكريمة حفظها الله

إلى زوجتي الوفية التي شاركتني أعباء هذا العمل

وإلى كل أفراد عائلتها

إلى إخوتي وأخواتي

إلى أخي عبد المالك

إلى فلذات الأكباد : تميم وكاظم وغسان، داعيا الله أن ينبتهم نباتا حسنا

إلى كل الأحباب والأصدقاء

إلى كل الأحرار الذين رووا بدمائهم الزكية تراب هذه الأرض الطيبة

أهدي هذا المجهود المتواضع

مقدمة

يعد البحث في تاريخ الثورة التحريرية بصفة عامة والجانب العسكري منه على وجه الخصوص من المواضيع التي استرعت اهتمام الباحثين في حقل التاريخ الوطني وحتى من اختصاصات أخرى، ومنذ الانطلاقة الأولى للثورة أولت قيادة جبهة التحرير الوطني الحدود الجزائرية التونسية اهتماما خاصا لأهميتها الاستراتيجية في دعم الكفاح المسلح من خلال توفير الأسلحة والذخيرة والاحتماء بالتراب التونسي عند الضرورة، خاصة خلال الضغط العسكري الفرنسي على المجاهدين، وبعد استقلال القطر التونسي عمدت القيادة إلى إنشاء مراكز للراحة ولتدريب المجاهدين الذين ما فتئوا ينضمون للثورة بأعداد متزايدة بعدما أثبتت الثورة جدارتها وقوتها في ميدان المواجهات مع العدو، ومن هنا كان لزاما توفير أماكن لاستقبالهم وتدريبهم وتكوينهم، ولم تدخر القيادة جهدا في استقبال المنضمين الجدد للثورة، فأنشأت مراكز على الحدود الجزائرية التونسية لتكوين جيش التحرير الوطني على الحدود، وقد عرف بين المؤرخين والباحثين باسم جيش الحدود، ليكون قاعدة لتزويد الثورة بالجنود والمقاتلين، وتعتمد عليه في جلب السلاح والتصدي لمخططات فرنسا الرامية إلى وأد الثورة في مهدها، وانطلاقا من الحدود الشرقية عملت الثورة على مواجهة إستراتيجية فرنسا العسكرية ودعم الكفاح المسلح في الداخل والحفاظ على استمراريته، إضافة إلى تزويد الثوار بالسلاح والذخيرة، وذلك رغم ما أفرزته الأسلاك الشائكة المكهربة والملغمة من عوائق كثيرة.

وإضافة إلى تلك المخططات التي أطلقتها فرنسا فقد طفت على السطح بعض الخلافات والمسائل الشائكة داخل النسيج الثوري، وذلك نتيجة طبيعية لاختلاف الرأي، وفيها توترت العلاقات بين قيادات جبهة التحرير، إضافة إلى ما تبعها من تباين الرؤى في تسيير أركان الشرق، ووصولا إلى الخلاف الدائر بين قيادة الأركان العامة والحكومة المؤقتة، كلها كان جيش الحدود شاهدا عليها وفاعلا فيها بما اقتضته تلك الحقبة من تطورات، وقد استطاع أن يصمد في وجه تلك التقلبات بمختلف أوجهها، ويجتهد في أداء الدور المنوط به في مواجهة مخططات فرنسا والحفاظ على وحدة الثورة رغم ما قيل عنه.

وهذا الموضوع يتناول أحد الجوانب الأساسية في تاريخ الثورة الجزائرية؛ وهو الجانب العسكري، إذ يحاول بيان سعي قادة الثورة التحريرية على الحدود الشرقية التي تتربع على مرتكزات طبيعية وبشرية هائلة إلى مواجهة العدو الفرنسي والتصدي له، حيث تعاونت الثورة مع القيادة التونسية على إنشاء مراكز لها من أجل تدريب المجاهدين والعبور وتخزين الأسلحة والذخيرة، واستقبال

الجرحى وتموين الثورة، وامتدت المراكز على طول الحدود الجزائرية التونسية، وأنشئ جيش الحدود الجزائري الذي كان نواة هامة ودرعا واقيا وقاعدة أساسية تعتمد عليها الثورة في أغلب المهمات.

وقد ركزت الأطروحة على الجوانب العسكرية خاصة وما ارتبط بها من الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومختلف التنظيمات التي تدور في فلكها؛ وموضوعها يتعلق بتاريخ إنشاء جيش الحدود الجزائري على الحدود الجزائرية– التونسية إبان الثورة التحريرية، وبيان مختلف التطورات التي رافقته وكيف واجه الخطط العسكرية الفرنسية الرامية إلى القضاء على الثورة.

1- أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

كان اختياري لهذا الموضوع نابعا من اهتمامي بتاريخ الجزائر المعاصر عامة، وكونه يتناول مسألة هامة جدا في تاريخ الثورة الجزائرية، ألا وهي دور جيش الحدود في مواجهة مخططات فرنسا العسكرية على الحدود الشرقية، وقد نبعت فكرته من خلال ما لمسته من وجود حاجة ملحة بالنسبة لتاريخ الجزائر المعاصر عموما وتاريخ الثورة التحريرية على وجه الخصوص في تسليط الضوء على الدور الذي قام به جيش الحدود الشرقية في التعجيل باستقلال الجزائر ودفع المفاوضات قدما نحو الأمام.

- الاهتمام بتاريخ الثورة التحريرية خاصة على الحدود الشرقية لضرورة إماطة اللثام عن بعض خفايا المخططات الفرنسية.

- رغبتنا في إبراز دور جيش الحدود في الثورة وإسهاماته المختلفة في التحرير، خاصة أثناء تأسيس قيادة الأركان العامة والضغط على السلطات الفرنسية لتركيز قواتها على الحدود.

وتكمن أهميته في:

- إبراز الظروف المساعدة على ظهور جيش الحدود خلال الثورة.

- إظهار كيفية مواجهة جيش الحدود للإستراتيجية العسكرية الفرنسية على الحدود الشرقية.

- توضيح قدرات وإمكانيات جيش الحدود في مواجهة الخطط العسكرية الفرنسية لفك تطويق الثورة.

- إبراز مدى قدرة الثورة التحريرية على إحباط عمليات ومخططات فرنسا.

- تبيان الدور الفعال الذي اضطلع به جيش الحدود في التعجيل باستقلال الجزائر ودفع وتيرة المفاوضات إلى الأمام بين الجانبين.

2- حـــدود الـدراســـة:

يمتد موضوع بحثنا في الفترة الزمنية المحددة من 1957 إلى غاية 1962، وهي مرحلة جد هامة في تاريخ الثورة الجزائرية، وحبلى بالكثير من الأحداث والتطورات السياسية والعسكرية وغيرها، خاصة في المنطقة الشرقية، وهي لازالت لحد الآن تثير وتطرح العديد من الإشكالات، ويرجع ذلك لدورها المهم في مرحلة محدِّدَةٍ لمسار الثورة التحريرية.

أما الإطار المكاني فيمتد عبر الحدود الشرقية من القالة بولاية الطارف حاليا إلى جهة الجنوب الشرقي حتى حدود وادي سوف، وهي منطقة تعتبر مركزا هاما وخصبا للكثير من الأحداث التي وقعت إبان الثورة الجزائرية، باعتبارها منطقة حدودية تمثل منفذا لجنود جيش التحرير الوطني إلى الأراضي التونسية وغيرها من أجل التموين بالسلاح واستقبال الجرحى والتدريب والتكوين العسكري.

3- إشكـاليـة البحـث:

الإشكاليـــة الـرئيســـة:

ما مدى نجاح جيش الحدود الشرقية في مواجهة مختلف الخطط العسكرية الفرنسية؟

الإشكاليـات الفـرعيـــة:

- كيف قامت الثورة في منطقة الحدود الشرقية وما هي الظروف التي كانت سائدة وقتها؟
- كيف تصدى جيش التحرير على الحدود الشرقية للمخططات الاستعمارية التي أرادت وأد الثورة في المهد؟
- ما هي الظروف التي تكوّن فيها جيش الحدود؟ وما هي المهام التي اضطلع بها؟
- ما هي الخطط العسكرية الفرنسية التي طبقت لتطويق الثورة والقضاء عليها في الحدود الشرقية؟
- كيف جابه جيش الحدود الخطط العسكرية الفرنسية؟
- كيف استطاع جيش الحدود التصدي لاستراتيجية فرنسا العسكرية وإفشال مخططاتها؟
- وهل حقق النتائج المتوخاة الملقاة على عاتقه؟
- كيف استطاع أن يتكيف مع الأوضاع السائدة آنذاك وما هي المعارك التي خاضها؟
- إلى أي مدى نجح جيش الحدود في تزويد الولايات بالداخل بالأسلحة وفك الخناق عليها؟
- ما مدى مساهمة السلطات التونسية في دعم الثورة الجزائرية؟
- كيف كانت علاقة قادة جبهة التحرير وجيشها مع الرئيس بورقيبة؟
- كيف كان الوضع العسكري في الحدود الشرقية قبل تأسيس قيادة الأركان العامة؟

- إلى أي مدى نجحت قيادة الأركان العامة في تنظيم جيش الحدود وإعادة استقراره؟
- ما هي الاستراتيجية التي اعتمدتها قيادة الأركان العامة لمواجهة مخططات فرنسا؟
- ما هي أسباب ودواعي الخلاف بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة؟
- كيف عمل جيش الحدود للتعجيل بالمفاوضات ووقف إطلاق النار؟

4- منهـج البحـث:

وللإجابة على التساؤلات السابقة تم اعتماد المنهج التاريخي الوصفي أولا؛ وهو يهتم أساسا بدراسة الأحداث الماضية من خلال التركيز على وصف أبرز ظواهرها وصفا دقيقا في إطارها الزماني والمكاني، وبيان مجريات أحداثها ونتائجها، معتمدا على الحقائق التاريخية من مصادرها الوثائقية.

كما تمت الاستعانة بالمنهج التحليلي النقدي ثانيا؛ والذي يهتم بتحليل بعض المصادر التاريخية ونقدها كلما استدعت الضرورة إلى ذلك سبيلا، بحثا عن حقيقة الأوضاع العسكرية أثناء تلك الفترة.

والمنهج الإحصائي استخدِم في ذكر الإحصاءات المرتبطة بموضوع الدراسة فيما تعلق منها بأعداد المجاهدين والسلاح ونتائج المعارك والاشتباكات وغيرها.

والمنهج المقارن أخيرا؛ وإن كان بصفة محتشمة، والذي اعتمِد للمقارنة سواء أكان بين روايات الأحداث الشفوية أو الروايات المكتوبة، كما اعتمد للمقارنة بين مستويات القوة والضعف بين جيش التحرير وجيش القوات الفرنسية من خلال المقارنة بين الوقائع والمعارك والتكتيك المعتمد وتعداد الجيش، والخطط العسكرية.

5- خطــة البحــث:

من خلال ما توافر لدي من مصادر ومراجع استطعت تغطية أهم جوانب الموضوع وتمكنت من صياغة خطة وحصرها في مقدمة ومدخل تمهيدي وأربعة فصول وخاتمة وملاحق.

حيث تناولت في المدخل تطور الثورة على الحدود الجزائرية التونسية ودور مناطق الحدود خلال الثورة ومدى مساهمتها في تفعيل العمل الثوري، وخصصت الفصل الأول للتعريف بجيش الحدود وتأسيسه وأهم الأدوار التي اضطلع بها، وعالجت في الفصل الثاني مختلف الخطط العسكرية الفرنسية التي أعدتها لمواجهة الثورة والقضاء عليها، وتناول الفصل الثالث استراتيجية جيش الحدود في التصدي لهذه الخطط وطرق مواجهتها، أما الفصل الرابع فخصص للحديث عن تأسيس هيئة الأركان

العامة وبيان دورها في تنظيم جيش الحدود وهيكلته على أسس عصرية، وكيفية مواجهة الخطط الفرنسية في هذه الفترة المتقدمة من عمر الثورة.

ورصدت في الخاتمة بعض الاستنتاجات التي توصلت إليها من خلال هذا البحث، مع محاولة الإجابة عن التساؤلات المطروحة.

6- مصـادر البحـث ومـراجعـه:

من أجل تكوين رؤية صادقة عن الموضوع ووضع لبنات حقيقية له حاولت الاغتراف من معظم المصادر والمراجع الشهيرة وتعقبت أحدثها في الأغلب سواء المكتوبة باللغة العربية أو الأجنبية، إضافة إلى تتبع العديد من شهادات المجاهدين والمرابطين بالحدود الشرقية إبان الثورة التحريرية، وكانت طبيعة الموضوع تقتضي أن نتابع الوقائع والأحداث التاريخية وتطورها مع تقصي الحقائق وتحليل بعض ملامح التطور العسكري للقيادة في الكثير من مراحلها.

ووقع التركيز على جملة من المصادر الشفوية والمكتوبة، وذلك باعتماد عدة تسجيلات تحصلنا عليها من المتحف الوطني للمجاهد، وشهادات مسجلة بمديريات المجاهدين لبعض المناطق الشرقية، وتسجيلات خاصة أثناء اللقاءات مع الكثير من المجاهدين الذين عملوا بالمنطقة الشرقية، وذلك بغية استقاء المعلومات والأخبار من مصادرها الأصلية، ومباشرة من أفواه الفاعلين فيها والمواكبين لمسارها، مع تدعيمها ببعض التحليل وتصحيحها ببعض المصادر لمزيد من التدقيق وتوخي الصدق، محاولين الحصول على مادة مصدرية موثقة، ومن أهم هذه المصادر نذكر: مذكرات الشاذلي بن جديد وعلي كافي والطاهر سعيداني وحسين بن معلم، ومذكرات مصطفى مراردة وعثمان سعدي ويوميات الحرب لخالد نزار ومذكراته، ومذكرات الطاهر زبيري وعمار جرمان، ومذكرات المجاهد محمود إسماعيل ملاوي والمجاهد علي بن علي والمجاهد مدني بجاوي، وكتاب منابع التحرير لعبد الرزاق بوحارة، وكتاب شاهد على اغتيال الثورة للرائد لخضر بورقعة و كتاب عبد الحميد براهيمي في أصل الأزمة الجزائرية.

وحاولت تدعيم الموضوع بجملة من المراجع لأبرز المؤرخين الجزائريين أمثال محمد العربي الزبيري وكتابه تاريخ الجزائر المعاصر، ومحمد حربي وكتابه جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ومحمد تقية وكتابه الثورة الجزائرية المصدر، الرمز، المآل.

واستطعت أن أستقي كما معتبرا من الأرشيف الفرنسي المحفوظ بفانسان ' أرشيف المصلحة التاريخية للجيش البري بفانسان' وهو عبارة عن تقارير ومراسلات قيادات الجيش الفرنسي

فيما يخص الحوادث حول الحدود وبناء السدود وتطويرها ومراقبتها، ومختلف الإجراءات الفرنسية المتخذة لصد محاولات العبور وكسر الحواجز، والذي استطعت من خلاله الغوص في أعماق العمليات الحربية وكل التحركات على مستوى الحدود الشرقية الجزائرية.

ثم قمت برصد بعض الشهادات المكتوبة والسمعية والبصرية المتاحة على مستوى متحف المجاهد بالجزائر العاصمة، والمركز الوطني للبحث والدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

كما حاولت إثراء الموضوع ببعض المجلات والجرائد الجزائرية والأجنبية كمجلة أول نوفمبر والجيش والمصادر وحولية المؤرخ وجريدة المجاهد ولا ديبيش دي كونستنتين، واعتمدت على الشهادات المسجلة في الصحف والكتب، على الرغم من إغراق بعض الجرائد الوطنية في وصف المعارك والأحداث وإطنابها في ذكر التفاصيل، وبعض الجرائد الفرنسية كان همها إبراز الانتصارات الساحقة للقوات الفرنسية وقدرتها اللامحدودة في القضاء على الثوار، وتزييف نتائج المعارك والاشتباكات لصالح هاته القوات.

كما تم الالتجاء إلى مجموعة من الأطاريح والرسائل الجامعية وبعض المقالات بالدوريات وغيرها، إضافة إلى بعض الملتقيات ومحاضر الاجتماعات إبان الثورة ومحاضر الملتقيات بعد الاستقلال التي تناولت تاريخ الثورة.

7- صعوبات البحث:

تعرضت لعدة صعوبات أهمها كيفية التعامل مع هذا الكم الكبير من المصادر الشفوية، والمذكرات الشخصية كذلك، خاصة فيما تعلق منها بالخلط بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي، ولتفادي هذا الإشكال حاولت قدر المستطاع مقارنتها ببعضها البعض وبجملة من المصادر والمراجع، وهذه المقارنة جعلتني أقف نوعا ما على بعض الاختلافات بين هذه المذكرات وتلك وبين هذه الشهادات وتلك، ولكن ذلك لم يمنع أن الكثير من الشهادات الشفوية كانت متقاربة في ذكر الوقائع والأحداث، وإن كان الأسلوب وذكر التواريخ مختلفا نظرا للكثير من الأسباب، لعل أبرزها المدة الزمنية الطويلة والتي لا تستطيع الذاكرة أن تسترجع جميع أحداثها ووقائعها بكل دقة وتفصيل، ولكنها تتقاطع في الكثير منها، وكان لها دور كبير في إثراء الموضوع، على الرغم من إغراق الكثيرين في تفاصيل ذكرياتهم وعدم الالتزام بالإجابة على الأسئلة المطروحة فقط، إضافة إلى اعتماد بعض

المذكرات على الرأي الواحد وإهمالها للرأي الآخر المخالف لها في الرؤى، وهنا تكمن صعوبة الاعتماد عليها دون تمحيصها وغربلتها قدر المستطاع.

وتداركا لهذا التقصير على الرغم من صعوبة الموضوع وشساعته حاولت التوغل قليلا في أبعاده وظروف تكوين جيش الحدود والمهام التي أنيطت به، وكان ترحيب الأستاذ المشرف بالموضوع حافزا لي للمضي قدما للبحث والتنقيب في هذا الموضوع رغم تخوفي من صعوبته من ناحية وشساعته وتشعبه أحيانا أخرى.

وأشير إلى أن هذا البحث لا شك يفتقر إلى الكثير، وبه مجموعة من الثغرات التي تحتاج إلى التصويب أثناء الاستماع إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة.

ولا أملك في الأخير إلا أن أتوجه بالشكر مجددا للأستاذ المشرف،كما أقدم شكري العميق للأساتذة الكرام أعضاء اللجنة الموقرة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الأطروحة فلهم مني كل الثناء والتقدير، وأقدم اعتذاري على ما بدر مني من إغفال لبعض جوانب الموضوع أو إسهاب في جوانب أخرى.

ويبقى الباب مفتوحا لإلقاء الضوء وتسليطه على الأماكن الخفية من الموضوع وإيفائه حقه من العمق والشمول، وذلك بالتعمق أكثر في البحث على ضوء مصادر جديدة تتاح في المستقبل.

مدخل

تكتسي الحدود الشرقية الجزائرية أهمية بالغة بالنسبة للثورة التحريرية، نظرا لموقعها الاستراتيجي الهام وتربعها على مرتكزات جغرافية وطبيعية وبشرية معتبرة، مما أهلها لأن تكون حلقة وصل وارتباط بين الجزائر وبلدان المشرق العربي، وهي إلى جانب ذلك تعتبر حاضنة المهاجرين الجزائريين الذين توافدوا على تونس بأعداد كبيرة منذ بداية المقاومة الجزائرية للاحتلال الفرنسي، والذين صاروا يشكلون مخزونا هاما للكفاح المسلح.[1]

1- إرهاصات الثورة في المنطقة الشرقية:

قبيل اندلا ع الثورة التحريرية بشهر قامت السلطات الفرنسية بإرسال الفرقة 14 مدرعات إلى شرق البلاد في نهاية أكتوبر 1954، وهذا كإجراء أمني يمنع تسلل الثوار التونسيين إلى المنطقة الحدودية الشرقية،[2] وركزت السلطات الفرنسية قواتها على المنطقة الشرقية وضربت طوقا حولها على وجه الخصوص نظرا لما تحتوي عليه من خصائص جغرافية وطبيعية هامة، وكإجراء وقائي يرد كل محاولات التمرد.

ومن ميزات وخصائص المنطقة الحدودية الشرقية نذكر ما يأتي:

- تتميز بجبالها المرتفعة ومسالكها الوعرة وغاباتها الكثيفة وشعابها الغائرة، الشيء الذي مكن وحدات جيش.ت.و من ضرب مواقع القوات الفرنسية والانسحاب السريع نحو الجبال والاختباء داخل الغابات.

- قوة الوعي السياسي وانتشاره السريع في المدن والقرى والأرياف.

- سرعة الحصول على الأسلحة مقارنة بالمناطق الأخرى، لقرب المنطقة الشرقية من الحدود التونسية والليبية، ولوجود أسلحة من زمن 'ح.ع.2'.[3]

فالمنطقة الشرقية تشتمل على تضاريس متنوعة ومتباينة، إذ أن موقعها الجغرافي الهام وسلاسلها الجبلية الوعرة أهَّلها لأن تكون منطقة ملاذ آمن وحماية طبيعية، وبذلك تعتبر الورقة الرابحة

---

[1] - جمال قنان، لمحة تاريخية عن جيش التحرير الوطني، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، أيام2-3-4، 2005، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.1954، طبعة مزيدة ومنقحة، 2010، ص.71.

[2] - عبد الوهاب شلالي، دور عمال المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائرية '1954-1962'، المنطقة الحدودية الشرقية نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص.375.

[3] - آمال شلي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية '1954-1956'، أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006، ص.124.

لدى الثوار، بحكم موقعها الإستراتيجي، فهي تقع بين تونس التي اتخذتها قيادة جيش التحرير كقاعدة لها، وبين جبال الأوراس المكسوة بالغابات، والتي كانت تستعمل كملجأ حصين لمجموعات كثيرة من الثوار،[1] فالتضاريس يبلغ ارتفاعها حوالي 1400 م، (وأهمها جبال القالة،كاف الشهبة، بني صالح، أولاد بشيح، أولاد ضياء، أولاد مومن، ويلان، الواسطة، سيدي أحمد، بوعمود، بوسسو، النبايل، وبها أحراش وتلال صعبة وأودية عميقة منها ملاق، مجردة، وادي الجدرة، بوقوس، سيبوس والوادي الكبير، وساعدت طبيعة المنطقة على تكوين مراكز ومخابئ للمجاهدين).[2]

واضطلعت المنطقة الشرقية بدور كبير جدا في المجالين السياسي والعسكري، وكان على عاتقها تحمل عبء تزويد الولايات الداخلية بالسلاح والذخيرة، إضافة إلى ما قامت به من جهود جبارة لتوفير مراكز الاستقبال والراحة للمجاهدين القادمين من الولايات الداخلية سواء للتدريب أو حمل السلاح، أو إيفادهم للدول الشيقة للعلاج، كما كان للتجمعات السكانية دورها الهام في تسهيل عمليات التنقل والعبور وإنشاء المراكز والقيام بتنفيذ العمليات العسكرية والتحرك بكل حرية[3] فتضاريسها تتشكل من أراض ذات تجويفات وانعطافات عديدة ومغطاة بأحراش شوكية يتراوح طولها بين مترين وثلاثة أمتار، كما أنها ذات غطاء نباتي كثيف ومسالك جبلية ضيقة تسمح للمجاهدين بالاختباء والالتجاء إليها، وصخور ضخمة ومغارات عميقة استخدمت كمراكز للإدارة والعلاج إبان الثورة.[4]

كانت المنطقة الشرقية تستخدم في البداية بمثابة قاعدة للربط وإيصال الإمدادات إلى الداخل، وكان لطبيعة المنطقة التي تتسم بسلاسل جبلية كثيفة وقمم عالية كجبل 'غرة' مساهمتها الفعالة في توفير ملاجئ آمنة في حال وجود تهديدات من قبل العدو،[5] وانخرط العديد من أبناء المنطقة الشرقية ناحية وادي سوف وتبسة وسوق أهراس في صفوف الثورة التونسية، وشاركوا إلى

---

[1] – عبد الوهاب شلالي، دور عمال المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائرية..، المرجع السابق، ص140.

[2] – خلاصة التقرير الجهوي لملتقى القاعدة الشرقية لكتابة تاريخ الثورة المنعقد بتاريخ 14-15 فيفري 1985 بسوق أهراس، حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ص.2.

[3] – نفس المرجع، ص.2.

[4] – عبد الوهاب شلالي، دور عمال المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائرية..، المرجع السابق، ص ص(170-171). مثل جبل زريف الواعر والساهل الذي اعتمده مجاهدو تلك المنطقة كملجأ طبيعي ومكتب، حيث كان حصنا طبيعيا من غارات الطائرات المقنبلة. مقابلة مع المجاهد بوزنادة محمود بمنزله ببئر العاتر، يوم: 2016/02/20 14:00

[5] – إبراهيم لحرش، الجزائر أرض الأبطال، مطبعة دار المعارف، الجزائر، 2010، ص.103.

جانب إخوانهم التونسيين في معارك ميدانية ضد الاستعمار الفرنسي، وقد دفعتهم أسباب عديدة منها:

- قوة الروابط الاجتماعية المختلفة التي تجذرت بفعل التقارب الحدودي.
- تعدد العلاقات التجارية بين سكان المناطق الحدودية.
- مشاركة الكثير من الجزائريين في الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1948 مع إخوانهم التونسيين ضمن الأفواج التي أرسلت لدعم الفلسطينيين.
- وجود بعض الجزائريين في مناجم الفوسفاط بالرديف واحتكاكهم المباشر مع الثوار التونسيين.[1]

وكانت السلطات الفرنسية جد متخوفة من انتقال عدوى الثورة إلى الجزائر، وبالتالي عمدت إلى تشديد الرقابة على الحدود، والقيام بالعمليات التمشيطية على الحدود الجزائرية التونسية لملاحقة المتمردين والثوار، وأحيطت كل النواحي بالوحدات العسكرية المتنقلة والمظليين تحسبا لأي طارئ، وتنقل الحاكم العام 'روجي ليونار' لطمأنة المستوطنين ولقاء المسؤولين والأعيان،[2] وكانت حملة عسكرية كبيرة لجيش الاحتلال على مستوى ناحية تبسة كلها للقيام بعملية تمشيط واسعة النطاق جند لها 5 آلاف عسكري، طيلة شهر أكتوبر من سنة 1954، وشملت جبل سيدي أحمد وجبال الونزة، وبوخضرة، وبكارية، وبئر العاتر، وسفوح جبل غيفوف،[3] كما قام لزهر شريط يوم 17 أكتوبر 1954 بهجوم على رجال الدرك الفرنسيين في المكان المسمى سطح قنتيس، واجتمع الجنرال 'شاريار' قائد المنطقة العاشرة مع قائد القوات العسكرية بالشرق الجزائري الجنرال 'سبيلمان' لتدارس الأوضاع العامة وأخذ التدابير والاحتياطات اللازمة، وذلك بتشكيل فرق عسكرية خاصة بملاحقة الثوار التونسيين المتوغلين في الأراضي الجزائرية.[4]

وبما أن الكثير من أبناء الجزائر وخاصة المناطق الحدودية قد شاركوا إخوانهم التونسيين في ثورتهم، فهذا يدل على ما كان يعتمل في نفوسهم من دواعي الكره والبغض للمستعمر، كما يدل على انتظارهم لتلك اللحظة المناسبة التي تنطلق فيها المقاومة والثورة على الظلم والاستعمار، وبالتالي الانضمام للثورة تحت راية المقاومة، والثورة في بدايتها يمكن أن تولد خوفا ورفضا لها عند الكثيرين من

---

[1] – لمياء بوقريوة، اللاجئون الجزائريون في تونس إبان الثورة التحريرية (1954-1962)، "دراسة نقدية من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي"، مجلة كان التاريخية، ع.16، ص.80.

[2] – عبد الوهاب شلالي، دور عمال المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائرية..، المرجع السابق، ص.152.

[3] – محمد زروال، اللمامشة في الثورة ' دراسة '، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص.77.

[4] – نفس المرجع، ص.77.

أبناء الوطن، (غير أن ذلك الطابع غير المعهود إذا كان هو الذي يحول الظاهرة الثورية إلى ظاهرة مسكونة بتصميم أعمى، فإنه هو الذي يخلق حولها خوفا وترددا، بل ومعارضة، كما أنه هو ذاته الذي لا يلبث أن يجعلها تتحدى كل تلك الظروف المزرية المحيطة بها، وتتجاوز بسرعة كل تلك الحسابات، حساباتها وحسابات الآخرين على حد سواء).[1]

وبالتالي تقتلع كل جذور المخاوف التي أحدقت بها، واقتحام قلاع التردد تجاهها، ويتحول متخوفو ومترددو الأمس إلى وقود لها، وإلى مدافعين مستميتين عن مشروعها الذي حملته بين طياتها وعزمت على تحقيقه، وكذلك كانت الثورة الجزائرية التي استطاعت أن تستقطب في ظرف يسير أبناء الجزائر بجميع أطيافهم، ولا أدل على صدق التحام الجزائريين بثورتهم من الرد الذي جابه به ذلك الرجل الشعبي البسيط سؤال القاضي أثناء محاكمته بتهمة التعاون مع الثورة، حينما سأله عن تاريخ ميلاده، فأجابه بكل فخر أنه ' أول نوفمبر '.[2]

ولابد أن نشير إلى الأسباب الدافعة التي أدت إلى احتضان الثورة ومباركتها في الجهة الشرقية، فقد كان الشعب الجزائري في هذه المناطق ينتظر إشارة الانطلاق خاصة بعد مجازر الثامن من ماي 1945 التي أحدثت صدمة كبرى لدى عامة أفراد الشعب وجعلتهم يتوقون للخلاص من الاستعمار، كما أنه كان يتابع أخبار الحركة الوطنية بكل شوق، وتأكد له أن النظام الاستعماري لا هم له إلا مصالحه، فغياب الحرية والتمييز العنصري والتزوير الانتخابي والقمع الوحشي كلها أوجدت ضغطا جماهيريا أسهم في تبلور الوعي الوطني وتولدت عنه قوة وقدرة على التصدي والمواجهة التي أعدت للقيام بالثورة.[3]

وإزاء هذا الوضع المتردي في نواحيه المختلفة انضم الشعب إلى الثورة التي دعته إليها بعد أن تأكد بما لا يدع مجالا للشك بأنها عمل منظم وواع هدفه التحرر من قبضة الاستعمار وربقته، وانتظر بعض الجزائريين تصاعد المد الثوري، وبالتالي تأكدهم من تصميم مفجري الثورة على مواصلة العمل المسلح دون انقطاع مهما كانت الظروف، فكان التلاحم الكبير بينها وبين كل فئات الشعب الجزائري، الشيء الذي أمكنها من التصدي لآلة القتل والدمار التي استعملها الجيش الاستعماري.

---

[1] – البخاري حمانة، فلسفة الثورة الجزائرية، ط.1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص.145.

[2] – نفس المرجع، ص.ص.(145-146).

[3] – محمد شطيبي، العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية(1954-1962)، أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008-2009، ص17.

فكان الاعتماد على الشعب وعلى النفس والإيمان بالقدرات الوطنية وعناصر القوة التي تمتلكها الجزائر، وبذل الجهود القصوى والصادقة للقيام بكل أنواع العمليات العسكرية، مع اعتماد الحرب الشعبية الشاملة، لتمكين الجماهير الشعبية من المشاركة في معركة التحرير بالوسائل المتاحة، باعتبارها روح الثورة وأداتها الفعالة وقوتها الضاربة ووقودها الدافع.[1]

ولم يكترث قادة الثورة في بداية الكفاح المسلح بعامل التفوق في القوى وفي الوسائل الحربية المتطورة التي يمتلكها الاستعمار الفرنسي، وعملوا جهدهم ووضعوا نصب أعينهم تحقيق الهدف الأساس المتمثل في تجنب الهزيمة العسكرية، باعتبارها في مثل تلك الظروف ستنعكس سلبيا على معنويات المجاهدين وعلى الشعب على حد سواء، ومن أجل تحقيق هذا الهدف التكتيكي والاستراتيجي فقد كان تقديرهم للموقف القتالي انطلاقا من المعطيات الآتية:[2]

- استنزاف قدرات الخصم المادية والمعنوية لزعزعة توازنه الاجتماعي والنفسي، وضرب مؤسساته الاقتصادية والإدارية من حيث لا يتوقع.

- عدم الاستسلام للظروف واستنفار كل القوى الوطنية ووسائلها المتاحة لمجابهة الموقف، واعتماد أسلوب المواجهة غير المباشرة، نظرا لعدم تكافؤ القوى، ويرتكز أساسا على انتهاج أساليب الخداع والقتال الليلي ونصب الكمائن، والضربات الخاطفة والانقضاض السريع على معاقل الأعداء من ثكنات ومراكز ومقرات مختلفة.

- الاستفادة من جغرافية البلاد لتحقيق سلامة الجند وتوفير نطاق واسع لحركة المجاهدين، وذلك من خلال التركيز على المعالم التضاريسية التي لا تسمح بالانتشار السريع للقوات الفرنسية.[3]

- اعتماد الحرب طويلة الأمد لإنهاك قوى العدو بضربات متواصلة ومكثفة، وخلخلة وجوده وحرمانه من تجميع قواته.

- توسيع جبهات الحرب باستمرار لإجبار الخصم على نشر جيوشه ووحداته القتالية في الأرياف والمدن وفي الحدود الشرقية والغربية وفي الجنوب الأقصى وجبهة فرنسا، وبالتالي إضعافها.[4]

---

[1] – محمد رمضاني، بهذه الإستراتيجية ألحق الثوار في الجزائر الهزيمة بحلف الناتو، انظر: https://www.echoroukonline.com/ بهذه-الاستراتيجية-ألحق-ثوار-الجزائر-ا/ 2018/07/18 13:41

[2] – صالح مختاري، المعارك السرية بين مخابرات الثورة الجزائرية ومخابرات الاستعمار (الاستراتيجية العسكرية للثورة). http://mokhtari.over-blog.org/article-19703774.html 2018/06/30 10:47

[3] – نفس الموقع.

[4] – محمد رمضاني، الموقع السابق.

واستخدم الجيش الفرنسي استراتيجية القوة والإفناء معتمدا على تفوقه العسكري عددا وعدة، وفرض ذلك على جيش.ت.و استخدام استراتيجية مضادة في ظل اختلال موازين القوى، وهي تكتيك العمليات الخاطفة والقصيرة وحرب العصابات[1] التي لا تعطي الفرصة للعدو للاستفادة من تفوقه، وبالتالي العمل قدر الإمكان على تجنب المواجهة المباشرة مع القوات الفرنسية إلا في الحالات الاضطرارية، والتي يجب فيها فض الاشتباك والانسحاب في أقصر مدة على شكل مجموعات صغيرة في اتجاهات مختلفة لتشتيت قوات العدو وتضليلها.[2]

وفكرت السلطات الفرنسية في القوة العسكرية وراهنت على التفوق العسكري لديها، بما تملك من ترسانة ووسائل حربية متنوعة وجنود مدربين وجيش تلفى تكوينا عاليا في أرقى المدارس والكليات الحربية، وأصبحت تنظر إليه على أنه العامل الرئيس والحاسم في إحباط محاولات الخارجين عن القانون، وشل عزائم كل من يسعى للالتحاق بهم من أفراد الشعب.[3]

وبالنظر للنشاط المتزايد للثوار على الحدود الشرقية خاصة فقد سعت القوات الفرنسية لتركيز قواتها على الحدود وفرض رقابة شديدة على منافذ العبور والتسلل للثوار التونسيين والجزائريين من وإلى تونس، وتقرر توجيه التعزيزات العسكرية إلى منطقة سوق أهراس التي تتوفر على احتياطي هام من القوات، كما تم توزيع قوات أخرى من المظليين والحرس المتحرك المكلف بحماية مناجم الونزة

[1] – تعرف بأنها حرب غير نظامية تقوم بين طرفين غير متكافئين، وتقوم على العمل السري واستخدام المجموعات الصغيرة المنفصلة وانتهاج أسلوب الكر والفر والخديعة والكمائن وعدم الظهور، والاكتفاء باستخدام السلاح الخفيف لتحقيق الغرض. انظر: محمد ناجي صبحة، حرب العصابات بين النظرية العلمية والتطبيق الفلسطيني، ط.1، مؤسسة فلسطين للثقافة، دمشق، سوريا، 2011، ص.21.

كما تعرف بأنها مواجهة العدو عبر تكتيك تجنب الضرب في مراكز القوة والاعتماد أساسا على الضرب في مواطن الضعف بسرعة خاطفة، مع تغيير الأماكن والاعتماد على سرعة الحركة والتجوال ورفض التشبث في مواقع ثابتة يستطيع العدو من خلالها شن غاراته عليها وتدميرها، وبالتالي إضعاف قدرات العدو وإرباكه وإحباط خططه وشل حركته.

انظر: هشام خضر، حرب العصابات ' تشي غيفارا- ماوتسي تونغ '، مركز الشرق للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2013، ص.8..

[2] – جمال قنان، المرجع السابق، ص.ص.(74-75).

[3] – لخضر شريط وآخرون، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.54، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص.ص.(71-72).

والكويف، وبالتالي تم تكثيف التعزيزات الأمنية بالمناطق الحدودية وتنوعت تجهيزاتها واستخدمت الطائرات المقنبلة إلى جانب الأسلحة الثقيلة.[1]

2- النشاط الثوري في المنطقة الشرقية:

2-1- المنطقة الشمالية الشرقية:

لقد أولى قادة الثورة عناية خاصة بسوق أهراس، نظرا لما تتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية متميزة، وخاصة من قبل ديدوش مراد الذي فكر في جعلها قاعدة للتموين والتكوين، وتم الاتفاق بشأن ذلك مع باجي مختار، وأن تستغل سوق أهراس كمنطقة للتزود بالأسلحة، زيادة على تأسيس منطقة حرة تتكون من سوق أهراس وبوحجار والطارف، وكان العمل بجدية من أجل إنشاء قواعد خلفية ومراكز للتموين على الحدود التونسية، وعلى طول الطريق الرابط بين عين دراهم والحدود الليبية، وتأمين طرق قوافل الإمداد بالسيطرة على الشريط الحدودي.[2]

وبرزت أولى العمليات بمنطقة الحدود، خصوصا الجزائرية التونسية، وذلك بفضل ما تم جلبه من أسلحة من مصر،[3] وتشكلت بسوق أهراس في الفاتح من نوفمبر ثلاثة أفواج، وأسندت قيادتها لثلاثة من القادة الذين شاركوا في الثورة التونسية؛ الأول يقوده جبار عمر والثاني بقيادة الحاج علي والآخر يقوده الحاج عبد الله،[4] وكانت أولى الهجمات تلك التي نظمها باجي مختار،[5] حيث

---

[1] – خامس سامية، النشاط الثوري ومسألة الحدود التونسية – الجزائرية – في المناورات الديغولية – البورقيبية 1954-1962، أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر2، 2012-2013، ص.ص.(103-104).

[2] – عمر تابليت، القاعدة الشرقية، نشأتها وتطورها ودورها في حرب الاستنزاف، دار الألمعية، ط1، الجزائر، 2011، ، ص.ص.(21-22). انظر أيضا: الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد، ج1، ملامح حياة '1929-1979'، تحرير: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، 2011، ص.74.

[3] – براهيم لحرش، المصدر السابق، ص.92.

[4] – الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص.34.

[5] – ولد في مدينة عنابة في 17 أبريل 1919 من عائلة متعلمة، كان أبوه موظفا في محكمة سوق أهراس، زاول تعليمه الابتدائي و المتوسط في نفس المدينة، ولكنه غادر مقاعد الدراسة عام 1936 نتيجة تعسف وعنصرية أساتذته الفرنسيين، والتحق بالكشافة الإسلامية أين تعلم مبادئ النضال المنظم و ترعرع على حب الوطن. وفي 1940 أنشأ برفقة مجموعة من الوطنيين أولى خلايا الشباب التابعة لحزب الشعب الجزائري في مدينة سوق أهراس. واصل باجي مختار نشاطه السياسي ضمن صفوف حركة أحباب البيان والحرية، ثمّ انضمّ إلى الحركة من أجل الحريات الديموقراطية بعد تأسيسها عام 1946. بعدها عينّ مسؤولا عن خلية المنظمة الخاصة بسوق أهراس في 1947حتى إلقاء القبض عليه في 1 أبريل 1950، وتعرض خلال استنطاقه لشتى وسائل التعذيب وحكم عليه في قالمة بـ3 سنوات، سجن في معتقل الشلف ثم البليدة، أين التقى بزعماء المنظمة الخاصة أمثال أحمد بن بلة وأحمد محساس. ساهم باجي مختار في نشأة اللجنة الثورية

قاد عدة عمليات بسوق أهراس، كان أولها تخريب جسر عين سنور في 02 نوفمبر 1954، ثم الهجوم على منجم الناظور في 6 نوفمبر، والذي استهدف حراس المنجم و7سكنات يقطنها فرنسيون، واستحوذ على 8 بنادق و700خرطوشة و450 ألف فرنك فرنسي، وخطط لاعتراض قطار يقل قوات عسكرية تم جلبها من تونس لتحل بالجزائر، ولكن تأخر عن موعده، وجاء مكانه قطار يحمل المعادن فانفجر وسقطت منه عربتان في الوادي،[1] وقد عبَّرت الأفواج المسلحة الأولى – التي خاضت المعارك في جبل سيدي أحمد ووادي بوكركر وسوق أهراس– عن إصرارها القوي في شن الهجومات الخاطفة على المراكز والثكنات العسكرية لجلب السلاح والذخيرة، ووقع هجوم على منجم الونزة في شهر ديسمبر لنفس الغرض، وتم الانسحاب إلى المناطق الحصينة في الجبال واتخاذها مراكز.[2]

وقاد باجي مختار معركة دالي بن الشواف قرب مجاز الصفا بمنطقة بني صالح، ففي ليلة 20 نوفمبر 1954 قامت القوات الفرنسية على إثر وشاية من أحد الخونة بالتحرك من نفرة ومجاز الصفا وطوقت مزرعة دالي بن الشواف، وكان عدد المجاهدين لا يتجاوز 15 جنديا، أما جيش الأعداء فكان حشدا كبيرا مزودا بالطائرات والمدافع واستمر القتال من الصباح إلى حلول الظلام، وأسفرت المعركة عن استشهاد باجي مختار ومجموعة من المجاهدين وأسر آخرين، ونجا اثنان فقط هما

للوحدة والعمل في مارس 1954 كما شارك في اجتماع ال 22 في الجزائر في جوان 1954. خلال مرحلة التحضير للثورة أشرف كقائد لقطاع سوق أهراس على تدريب المناضلين و توفير المخابئ والمؤنة والسلاح والذخيرة.... واستشهد باجي مختار في جانفي 1955 بعد أن محاصرته في غابة بني صالح منطقة مجاز الصفا بسوق أهراس. القرص المضغوط حول تاريخ الجزائر'1830-1962'، الشخصيات، إصدار م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.1954. انظر أيضا: المنظمة الوطنية للمجاهدين، المكتب الولائي للمجاهدين، جمعية 26 أفريل لتخليد مآثر الثورة'ولاية سوق أهراس'، الملتقى الوطني حول دور ولايات الحدود في الثورة التحريرية، تقرير ولاية سوق أهراس، إعداد عبد الحميد عوادي، ص.ص.(58-59).

[1] – خامس سامية، النشاط الثوري...، المرجع السابق، ص.85. انظر أيضا:محمد لحسن زغيدي، حسن بومالي، التحضيرات العملية للثورة التحريرية الجزائرية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012، ص.64. جبلي الطاهر، شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية '1954-1952'، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة تلمسان، 2008-2009، ص.102.

في حين يذكر الطاهر زبيري أن سبب تحطم قطار الشحن هو قيام جماعة سوق أهراس بتفكيك خط للسكة الحديدية مما أدى إلى انحراف القطار وانقلابه بمن فيه، إضافة إلى العمليات الأخرى التي قاموا بها والمتمثلة في قطع خطوط الهواتف والكهرباء، والهجوم على منجم بوادي الشحم، وفيه قاموا بالاستيلاء على مبلغ 35 ألف فرنك فرنسي كانت بحوزة أحد الفرنسيين وزوجته وجردوهما من السلاح، وأخذوا المتفجرات من المنجم وكمية من البارود ومعدات حربية، وقاموا بتفجير جسر للسكة الحديدية فانهارت أجزاء عديدة منه. الطاهر زبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص.ص.(61-62).

[2] – جبلي الطاهر، شبكات الدعم اللوجستيكي...، المرجع السابق، ص.102.

عبد الله نواورية وبلقاسم كركوب،[1] وفي ما يخص هذه المعركة تذكر جريدة برقية قسنطينة أنه تم إبادة التنظيم الإرهابي بمنطقة سوق أهراس، حيث قتل ستة من الخارجين عن القانون بالرصاص وأجبر اثنا عشر آخرين على الاستسلام واقتيدوا أسرى، كما قتل اثنان من المظليين خلال هذه العملية،[2] وركزت على ذكر القتلى، منهم 3 من قادة الخارجين عن القانون باجي مختار ومحمد طرابلسي وبناني محمد، كما أدرجت أسماء البقية من القتلى والأسرى وعدد الأسلحة والعتاد الحربي الذي تم جمعه بعد العملية.[3]

وبعد استشهاد باجي مختار عاشت سوق أهراس وضعا حرجا، وانقسمت إلى عدة نواح، ووقع خلاف حاد بين قائدي الفوج الثاني والثالث أدى إلى مقتل الحاج علي غدرا من قبل غريمه الحاج عبد الله، وظل الخلاف مستمرا بين الحاج عبد الله وجبار عمر، على خلافة الشهيد باجي مختار في قيادة المنطقة،[4] وكُلّف الوردي قتال بقيادة منطقة سوق أهراس وهيكلتها وتنظيمها وفق إستراتيجية الثورة، ووصل ضاحية خميسة، وكان في استقباله كل من لزهاري ومحمود قنز والصادق رزايقية، فأعطى الأوامر بالهجوم على مزارع المعمرين وحرق ممتلكاتهم والاستيلاء على أموالهم،[5] وبعد اطلاعه على الأوضاع عقد اجتماعا بكاف لعكس تم فيه توزيع المهام والمسؤوليات،[6] وببقاء الوردي قتال في المنطقة استفحلت الخلافات وبلغت التجاوزات في حق الشعب أمرا لا يطاق، حتى كاد ينقلب ضد الثورة، وصدر قرار من الأوراس بإرسال لجنة لوضع حد نهائي لتلك النزاعات، وتألفت من عبد الوهاب عثماني رئيسا وعمار العيفة وطبطوبات، وبوصولهم إلى مركز الوردي قتال بأولاد

---

[1] – عمر تابليت، القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص.122. انظر أيضا: محمد عباس، نصر بلا ثمن'الثورة الجزائرية 1954-1962'، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص.95.

[2] – La Dépêche de Constantine et de l'est algérien, N°16.129, 21-22 novembre 1954, p.1.

[3] – للتفصيل أكثر انظر: La Dépêche de Constantine et de l'est algérien, Op-Cit, p.3.

[4] – الطاهر سعيداني، مذكرات الرائد الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، 2001، الجزائر، ص.34.

[5] – حول حرق مزارع المعمرين وتخريب ممتلكات العدو، انظر: علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي'من المناضل السياسي إلى القائد العسكري،(1946-1962)'، طبعة ثانية منقحة ومزيدة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص.ص.(97-98).

[6] – الوردي قتال، مذكرات المجاهد والقائد الميداني الوردي قتال عراسة، دار كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، تلمسان، الجزائر، 2017، ص.ص.(106-107).

بالشيح اتصلوا بجبار عمر للمثول أمامهم من أجل الاستماع لأقواله، ولكنه قتل بأمر من عبد الوهاب عثماني، وتفاقمت الأوضاع وازدادت حدة بين الوردي قتال ومجاهدي المنطقة.[1]

وتضاعفت الهجومات العسكرية سنة 1955 على المراكز ومناطق تواجد القوات الاستعمارية، وتزايد مفعولها وتأثيرها خصوصا بعد تحسين نوعية أسلحة جيش.ت.و،[2] وكانت المعارك تقع على الأراضي الجزائرية كما تقع على الأراضي التونسية مثل معارك قوبل، وبورالة، والرديف، والمتلوي، والتي وقعت في شهر جويلية وسبتمبر وأكتوبر من سنة 1955.[3]

ويروي الشاذلي بن جديد في مذكراته أنه انضم إلى المجموعة التي كانت تنشط بالمنطقة سنة 1955، والتي كانت تحت إمرة شويشي العيساني[4] أول مسؤول في الناحية، والذي أمر بتعيينه في اليوم الأول نائب قائد فوج، ثم صار قائد فوج وبعدها أصبح نائبا للعيساني ينسق معه ويقومان بعمليات مشتركة، بالإضافة إلى محاولة توعية سكان الأرياف بأهداف الثورة، وبدأ مسؤولو المنطقة في تسطير خطة للحصول على الأسلحة من عند المواطنين وتشجيع المجندين في الجيش الفرنسي على الفرار بأسلحتهم من الثكنات، ووجدوا صعوبة في التعامل مع السكان فغالبا ما كانوا يضطرون إلى أخذ السلاح من عندهم بالقوة،[5] وطبق المجاهدون في هذه المنطقة حرب العصابات بمباغتة العدو وإرباك قواته بهدف الحط من معنوياته، فاعتمد بوقلاز أفواجا صغيرة العدد حتى تكون سريعة الحركة في الكر والفر، مع تجنب المواجهة المباشرة واعتماد عنصر المفاجأة، وكانت العمليات في أغلب الأحيان تتركز على اعتراض قوافل التموين الموجهة للمراكز العسكرية الفرنسية وغيرها، إضافة إلى قطع

---

[1] – الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص. 35. ويذكر الوردي قتال أن عبد الوهاب عثماني هو من قتله غدرا. للتفصيل أكثر حول اغتيال جبار عمر، انظر: الوردي قتال، المصدر السابق، ص.115. أما الطاهر زبيري فيروي أن جبار عمر قتِل بأمر من الوردي قتال مسؤول ناحية سوق أهراس وبتواطؤ مع رئيس لجنة التحقيق عبد الوهاب عثماني. انظر: الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص. 135.

[2] – مجموعة من الباحثين، ذاكرة الجزائر، صفحات من تاريخ المقاومة الشعبية عبر العصور، المركز الوطني للجيش، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2004، ص.250.

[3] – يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.54، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007،، ص.170.

[4]– من مواليد أولاد نصر بالزيتونة، انتقل إلى الشافية ثم لفزارة، وبها استقر ومارس الفلاحة. عمل بالجيش الفرنسي واكتسب خبرة عسكرية، والتحق بالثورة سنة 1955، وتقلد عدة مسؤوليات في القاعدة الشرقية، إلى ان صار نائبا لعواشرية محمد بعد انضمام عمار بوقلاز إلى لجنة العمليات العسكرية. انظر: تابليت عمر، مذكرات الضابط سالم جيليانو 1930-1962، دار الألمعية، الجزائر، 2012، ص.261.

[5] – الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص.ص.(66-67).

خطوط المواصلات ونصب الكمائن بين بلاندان والطارف والزيتونة وعين الكرمة وخاصة خنقة عرجون.[1]

ووقع الاتصال بالكثير من الملتزمين بخدمة الجيش الفرنسي العائدين من حرب الفيتنام ومدغشقر وغيرها، وذلك من أجل الالتحاق بركب الثورة الجزائرية، وفر الكثير منهم أفرادا ومجموعات من صفوف الجيش الفرنسي من تاورة وأولاد إدريس والشافية وبوثلجة حاملين معهم السلاح والذخيرة، فكونوا أفواجا أخرى دعمت جيش.ت.و، خاصة وأنهم تلقوا تكوينا عسكريا لا بأس به، وبالتالي ساهموا في تكوين أفراد الشعب والمنضمين حديثا للثورة،[2] وهنا لابد من الحديث عن شروط التجنيد التي كانت صعبة للغاية في بداية الثورة، فلا يقبل إلا من تتوفر فيه بعض الشروط منها: أن يكون مطاردا من قبل السلطات الفرنسية، وأن يقوم بعملية فدائية تثبت جدارته والتزامه، وأن يكون من الذين يتمتعون بثقة قادة الثورة.[3]

وبانضمام سوق أهراس إلى الولاية الأولى في 14 أوت 1955 في اجتماع عين القلعة عرفت وضعا تنظيميا جديدا، حيث طلب شيحاني بشير من زيغود يوسف ضم منطقة سوق أهراس إلى الأوراس، على اعتبار أن المنطقة الأولى غير آمنة لعبور السلاح إلى الداخل، وبالتالي تضمن منطقة الشمال القسنطيني كفايتها من السلاح استعدادا لهجومات 20 أوت 1955.[4]

وتجدر الإشارة إلى عملية الفرار الجماعية لكتيبة كاملة بسلاحها وذخيرتها من صفوف الاحتلال، والتي نظمها عبد الرحمن بن سالم ومحمد عواشرية في شهر مارس 1956، حيث التحقت بالثورة في ناحية سوق أهراس، وبعد تحطيم المركز العسكري الفرنسي عن آخره، وجلبت معها عدة أسلحة،[5] وكان لقاء الكاف بتونس الذي نظمه بوقلاز خلال شهر جويلية 1956، وتمت فيه إعادة النظام إلى منطقة سوق أهراس القديمة، من خلال إرساء الإطار العام لقاعدة الشرق قبل شهر من إنشائها.[6]

---

[1] – الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص.ص.(67-68).

[2] – خلاصة التقرير الجهوي لملتقى القاعدة الشرقية لكتابة تاريخ الثورة، المرجع السابق، ص.4.

[3] – للتفصيل أكثر حول شروط التجنيد انظر: عمار جرمان، المصدر السابق، ص.ص.(132-134).

[4] – خامس سامية، النشاط الثوري..، المرجع السابق، ص.ص.(86-87).

[5] – لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص.251.

[6] – خالد نزار، يوميات الحرب طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص.46.

2-2- النشـاط الثـوري فـي المنطقـة الجنـوبيـة الشـرقيـة:

بعد الاتفاق بين الحكومتين الفرنسية والتونسية على قرار الاستقلال الذاتي وبداية تسليم الثوار التونسيين للأسلحة الحربية، رفض عدد معتبر من الجزائريين تسليم أسلحتهم واحتفظوا بها وقاموا بتخزينها استعدادا للدخول إلى أرض الوطن، وعقدوا اجتماعا بمنطقة " خنقة الصفصاف "في التراب التونسي بقيادة لزهر شريط مع بداية شهر جانفي 1954 لإقناع المناضلين بعدم تسليم أسلحتهم إلى السلطات التونسية استعدادا لتفجير الثورة الجزائرية، وعقب هذا الاجتماع انتقلوا إلى "ناحية فريانة " قريبا من الحدود الجزائرية، أين شرعوا في عملية جمع الأسلحة والذخيرة التي بحوزتهم استعدادا للدخول إلى أرض الوطن.[1]

وقامت وحدات الجيش الفرنسي مدعمة بالدرك والشرطة في بداية شهر أكتوبر 1954 بحملة تفتيش واسعة تدعمها الطائرات العمودية انطلاقا من جبل سيدي أحمد شمال الونزة، ثم جبل بوخضرة والدير ودوار قوراي وجبل الرميلة وجبل الموحد وجبل الزرداب شرق العوينات، ثم مواصلة تمشيط جبل بكارية جنوب شرق مدينة تبسة، ثم جبل بورمان بالقرب من بوشبكة وجبل أنوال والدكان جنوب تبسة،[2] وفي نهاية شهر أكتوبر 1954 تواصل تمشيط المنطقة ليشمل جبل فوة وجبل بوجلال والبطنة بالقرب من الحدود التونسية، وكان من نتائج هذه العملية وقوع اشتباك بين فوج بقيادة فرحي ساعي بدوار الغنجاية والقوات الفرنسية بالقرب من بحيرة الارنب إلى الشرق من مدينة الشريعة في 17 أكتوبر1954.[3]

وأوصى مصطفى بن بولعيد أثناء مروره بداية سنة 1955 بمنطقة جنوب غرب تونس وهو في طريقه إلى ليبيا، بعض المناضلين من معارفه العاملين في مناجم منطقة قفصة وأم العرايس والرديف بالعمل على تنظيم الجالية الجزائرية المستقرة بالمنطقة، لتكوين فرق لجيش.ت.و في المنطقة الحدودية من أجل القيام بالعمليات العسكرية ضد القوات الفرنسية المتواجدة بكثرة في هذه المنطقة من جهة، والعمل مع الثوار التونسيين الذين رفضوا تسليم أسلحتهم لسلطات الحماية من أجل توفير

[1] – خامس سامية، النشاط الثوري...، المرجع السابق، ص.ص.(77-78).

[2] – فريد نصر الله، التطور السياسي والعسكري والتنظيمي للثورة بناحية تبسة (1954-1958)، أطروحة ماجستير، تاريخ معاصر، جامعة الجزائر 2، 2015-2016، ص.105.

[3] – نفس المرجع، ص.105.

إمكانية استقدام الأسلحة من ليبيا عن طريق الدوريات إلى الأراضي الجزائرية، وقد تحقق ذلك فعلا عند نهاية سنة 1955.[1]

ونظرا لموقع تبسة الاستراتيجي من حيث قربها من الحدود التونسية وباعتبارها معبرا رئيسا للسلاح، فلم تشهد عمليات عسكرية ولم ترسل إليها أفواج مسلحة، وقد أمر بن بولعيد أن تترك منطقة آمنة ومتنفسا للثورة إلى غاية فيفري 1955، مما يدل على حنكة الرجل وبعد نظره،[2] ونبه بن بولعيد في رسالته الموجهة إلى نائبه شيحاني بشير إلى ضرورة تنظيم النشاط الثوري والتنقل إلى جبال اللمامشة لوضع حد للتجاوزات التي قام بها بعض الجزائريين المشاركين في الثورة التونسية في حق سكان تلك الجهات.[3]

وفي هاته الفترة تميز النشاط العسكري في الحدود الشرقية عموما بلامركزية القرار، حيث لم يقع التنسيق بين القيادات للقيام بعمليات عسكرية مشتركة، فكانت كل تشكيلة من التشكيلات العسكرية أو الوحدات القتالية تقوم بالهجومات أو الكمائن أو غيرها دون إخطار الأقسام الأخرى، وكمثال على ذلك معركة الحوض الصغير ومعركة زاذ بوسبعة ومعركة السطحة (عين قسطل) ومعركة بوربعية.[4]

كما قام شيحاني بشير خليفة مصطفى بن بولعيد في بداية جوان 1955 بإيفاد مبعوث إلى تونس لإقامة تنظيم عسكري وسياسي بالأراضي التونسية، بغرض دعم جيش.ت.و من ناحية وتنظيم الجالية الجزائرية من ناحية أخرى، وتم ذلك بالفعل،[5] الأمر الذي يدل دلالة واضحة على بعد النظر في استخدام القواعد الخلفية والتركيز على مناطق الحدود في التأسيس للفعل الثوري وتدعيم المقاتلين في الداخل، وذلك من خلال إنشاء قيادة على الحدود تسهر على تجنيد المقاتلين وتوفير السلاح وغيره.

وبعد توزيع المسؤوليات وإسناد المهام إلى المناضلين من سكان الناحية طبقا لتوجيهات شيحاني بشير خليفة مصطفى بن بولعيد، قام المجاهدون بخوض معارك عديدة مع القوات الفرنسية

---

[1] – جمال قنان، المرجع السابق، ص.71.

[2] – خامس سامية، النشاط الثوري...، المرجع السابق، ص.79.

[3] – نفس المرجع، ص.ص.(79-80).

[4] – الشريف براكتية، جيش التحرير الوطني، مرحلة التنظيم والهيكلة (56-58)، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.1954، 2010، ص.ص.(388-389).

[5] – جمال قنان، المرجع السابق، ص.72.

على الحدود التونسية، أشهرها معركة بورملي التي جرت في أوت 1955 قرب مدينة قفصة، ومعركة النقب قرب الحدود الجزائرية التونسية بتاريخ 10 أكتوبر1955، ولفك الحصار المفروض على الناحية الغربية من الأوراس أحصت إحدى الدراسات خمس معارك بتبسة، سقط خلالها 910 من القتلى، وأربعة أسرى، وسقوط 17 طائرة وعطب 14 سيارة، ونشبت أربع معارك ناحية قفصة والرديف والمتلوي، والتي سقط خلالها 105 من القتلى، و61 جريحا و 15 أسيرا و6 طائرات و15 سيارة.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن المناطق الحدودية التونسية المتصلة بمنطقة وادي سوف قد أدت دورا رياديا لا يُستهان به من خلال أبناء المنطقة المشاركين في الثورة التونسية، وعلى رأسهم المناضل بن عمر الجيلاني الذي عاد إلى مسقط رأسه بعد اندلا ع الثورة التحريرية، وقام بتجنيد عدد معتبر من الشباب، ووفر لهم الأسلحة بمساعدة المناضلين، ثم التحق بمقر قيادته بمنطقة الرديف حيث كون جيشا خاض به معارك ضارية في مناطق الحدود الجزائرية التونسية،[2] كما عمل على توطيد علاقات شخصية مع القائد مصطفى بن بولعيد الذي أقره على قيادة منطقة الحدود، فذاع صيته بفضل نضاله المستميت، مما دفع الشباب القاطنين بالمناطق الحدودية للالتحاق به والعمل تحت إمرته، سواء بالمناطق الحدودية مثل الرديف، المتلوي، الجريد وغيرها، أو بالمناطق الداخلية مثل تبسة، بئر العاتر، وادي سوف، كما نجح أيضا في استقطاب الكثير من المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي.[3]

وعقد اجتماع على جانب كبير من الأهمية جنوب الجبل الأبيض في وادي ميطر أواخر شهر أفريل 1955 تحت إشراف شيحاني بشير، وحضره ممثلا عن منطقة سوف بن عمر الجيلاني ومحمد الاخضر، وتم فيه ضبط خطة منظمة لمجابهة قوات العدو، وتعيين قادة للمناطق من أجل توجيه العمليات الحربية وتحديد المسؤوليات وهيكلة المنطقة الجنوبية من الناحية الشرقية، وتنظيم العمل الثوري بها تنظيما محكما، من خلال التحضير لعمليات عسكرية واسعة النطاق بإقليم سوف بالجنوب الشرقية الجزائري، وتقرر إسناد قيادة ناحية وادي سوف للمجاهد محمد الاخضر، وتعيين بن عمر

[1] – خامس سامية، النشاط الثوري...، المرجع السابق، ص.82.

[2] – نفس المرجع، ص.ص.(91-92).

[3] – نفسه، ص.ص.(91-92).

الجيلاني مسؤولا عن الحدود الشرقية والجنوب، كما أسندت ناحية أم الكماكم للمجاهد لزهر شريط، وكانت القيادة تتكون من شيحاني بشير وعاجل عجول وعباس لغرور والبشير سيدي حني.[1]

وباستشهاد عمر الجيلاني بجبل زريف قرب نقرين بتاريخ 21 أكتوبر 1955، تولى قيادة العمليات الثورية بالمنطقة الشرقية والجنوبية كل من صالح رشاشي وعثماني أحمد المدعو فريد، وبعد استشهادهما بإحدى معارك الحدود استلم زمام القيادة خلفا لهما الطالب العربي قمودي، فكون الفرق والكتائب وعين مسؤولين عليها، ومن خلال هذه الاستراتيجية المعتمدة استطاع تجنيد الشباب والحصول على التموين والعتاد، وبلغ جيشه حوالي 900 مجاهد خاض بهم معارك هامة على طول الشريط الحدودي، مما كبد القوات الفرنسية خسائر فادحة في الأرواح والعتاد.[2]

وتذكر المصادر الفرنسية إلى أنه في المنطقة السادسة 'تبسة' (ما بين 25 أكتوبر 1956 إلى غاية 25 نوفمبر 1956 تم القضاء على 1387 جنديا من جيش التحرير وأسر 403، واسترجعت أسلحة معتبرة من جيش التحرير منها 19 بندقية رشاش و15 بندقية F.M و5 مدافع مورتي و909 بندقية حربية و24 بندقية صيد وسيارة)،[3] وكانت قيادة جيش وجبهة.ت.و في تونس تتلقى تموينا جيدا عبر قاعدة الرديف بالجنوب التونسي وفريانة وتاجروين، زيادة على محطة استراحة وعبور لما يزيد عن 3 آلاف شخص.[4]

وشهدت سنة 56 تفككا ملحوظا على مستوى وحدات جيش.ت.و المرابطة على الحدود التي غرقت في فوضى كبيرة فيما بينها.....، وفقدت التنسيق فيما بينها، زيادة على التدفق الكبير لمجموعات جزائرية على الأراضي التونسية دون ضبط وتنظيم، يضاف إليها آلاف اللاجئين الفارين من جحيم القمع والتنكيل.[5]

---

[1] – دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، جمعية الجبل الأبيض، المرجع السابق، ص.ص.(36-37). بينما تذكر مراجع أخرى أن تاريخ انعقاد هذا الاجتماع كان في 29 جويلية 1955. انظر: خامس سامية، النشاط الثوري...، المرجع السابق، ص.ص.(92-93).

[2] – خامس سامية، النشاط الثوري...، المرجع السابق، ص.92. انظر أيضا: دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص.ص.(37-38).

[3] – بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة التحريرية من خلال أرشيف ما وراء البحار الفرنسي، دار سوهام، ط.1، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص.43.

[4] – نفس المرجع، ص.43.

[5] –خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص.44.

3- ردود الفعل الفرنسية في المنطقة الشرقية:

أحدثت انطلاقة أول نوفمبر والضربات القوية التي وجهها جنود جيش.ت.و للقوات الفرنسية ومراكز الجيش والدرك وغيرها صدمة عنيفة في الأوساط الاستعمارية بالجزائر على وجه الخصوص، وتسربت أخبار العمليات العسكرية والهجومات إلى الخارج رغم ادعاء السلطات الفرنسية أن الأمر لا يتعدى أن يكون حوادث معزولة، وأنها من تنفيذ جهات خارجية، وأن العدوى قد انتقلت على وجه الخصوص من الحدود التونسية،[1] وقامت بتعميم القمع على مختلف فئات الشعب.

وقام الثوار التونسيون باللجوء إلى الحدود الجزائرية التونسية واتخاذ جبالها معاقل لهم، وبناء على تقارير المخابرات الفرنسية تحولت المناطق الحدودية الشرقية خلال سنوات 1954، 1955، 1956، إلى مناطق جد حساسة، وتم اعتبارها تهديدا مباشرا للوجود الفرنسي في الجزائر وتونس معا، نظرا لفشل القوات الفرنسية في إحكام قبضتها على الحدود التي تحولت إلى مسرح للمناوشات والاشتباكات العديدة، وساعد على ذلك ما تلقته جبهة.ت.و من مساعدات تونسية عن طريق استخدام الشاحنات العسكرية، وتوفير ظروف أمنية لتوجه الثوار إلى تونس أو دخولهم إلى الجزائر.[2]

وأمام التكتيك الحربي للثورة وجدت قيادة الجيش الفرنسي نفسها مضطرة إلى تغيير استراتيجيتها العسكرية في المنطقة الشرقية من خلال استحداث هيكلة جديدة، فتم إنشاء منطقة الشمال القسنطيني التي قسمت إلى قسم شمالي وآخر جنوبي، وضيقت الخناق على تحركات جيش.ت.و عبر الحدود، وذلك من خلال الاعتماد على قوات متنوعة، مثل تكليف مركز المراقبة رقم 11 المتواجد بالمريج بمهمة مراقبة الحدود.[3]

وقامت السلطات الفرنسية بإرسال الفيلق الأجنبي الأول مظليين في جوان 1955، لمراقبة مدينة الونزة والسيطرة على جنوبها، وكان معظمه يتألف من جنود ألمان، وبعض قدماء الجيش النازي، وأنشأت قيادة الجيش الفرنسي بتبسة قاعدة بريّة وجويّة، والتي تعد من أكبر القواعد المقامة في الجزائر، تحت إشراف ثلاثة جنرالات بصورة دائمة، وكانت بها أسراب للطائرات الخفيفة والثقيلة تابعة

---

[1] – محمد لحسن زغيدي، حسن بومالي، التحضيرات العملية للثورة التحريرية الجزائرية، المرجع السابق، ص.80.

[2] – خامس سامية، النشاط الثوري...، ص.ص.(95-96).

[3] – شلالي عبد الوهاب، القدرات القتالية لجيش التحرير الوطني 1954-1962، منطقة المناجم الشرقية نموذجا، مجلة الرسالة للبحوث والدراسات الإنسانية، مج.1، ع.3، جوان 2017، ص.47.

للأسطول الجوي الفرنسي المتمركز في الجزائر، وتقوم بمهمة التدخل خلال الاشتباكات ومهمة الإنارة الليلية، [1] وما بين 11 و 12 جوان 1955 قامت الكتيبة الخامسة للمظليين التي تحمل اسم'بليزار' بعمليات تمشيط ناحية العوينات.[2]

كما قامت في 12 ديسمبر 1955 بنقل الكتيبة المحمولة 21 من فرقة الأجانب مع الآليات المدرعة من نوع ' الهلفتراك ' والعربات الخفيفة من جهة زريبة الوادي إلى منطقة بئر العاتر، وتم تكليف مركز قيادة فرقة الرادار بذات المنطقة بمهمة مراقبة المناطق الحدودية من الشمال إلى غاية التخوم الصحراوية (الشطوط)، وكانت البطارية الخامسة التي تضم حوالي 370 جنديا تمثل أهم قوة ضاربة فيه على امتداد 220 كم تقريبا حول تبسة، وتقوم بعملها داخل ثلاث قطاعات، منها قطاع الونزة الذي يضم مركز المراقبة رقم 11 بالمريج،[3] (وقد أحصى أحد الباحثين الجزائريين انتشار 52 مركزا عسكريا في ناحية تبسة،كان يشرف على عمليات الدفاع والهجوم، وحوالي 21 برجا لمراقبة تحركات المجاهدين باستمرار).[4]

وفي إطار هذا الإجراء يقع على عاتق سلاح الجو أولا وقبل كل شيء، ضمان سلامة الحدود من خلال دعم القوات البرية، أو من خلال الرد على أي اقتحام للمتمردين، وأن يكون لهم بالمرصاد، ويتغلب على أوجه القصور في جهاز الرادار والمعلومات التي تسمح بالاستجابة الفورية المحتملة للقوة الجوية بالتدخل السريع في هذا المجال باعتبارها عوامل أساسية للنجاح.[5]

وتم خلال سنة 1956 نشر مجموعتين لمراكز المراقبة بموازاة الحدود الشرقية الأولى 'سلسلة جولييت' التي تمتد من الحاجز الأمامي لأم الطبول عند ساحل المتوسط إلى غاية نقرين، تتألف من 24مركزا، ويشرف سلاح المدفعية على معظمها؛ والثانية 'سلسلة أوسكار' تتولى الإحاطة بالمجموعة الأولى على امتداد خط سكة الحديد عنابة-تبسة، وتألفت من 17 مركزا لمختلف الأسلحة لسد الثغرات ذات الدفاع الضعيف في المجموعة الأولى.[6]

---

[1] – شلالي عبد الوهاب، دور عمال المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائرية...، المرجع السابق، ص.392.

[2] – فريد نصر الله، التطور السياسي والعسكري...، المرجع السابق، ص.105.

[3] – شلالي عبد الوهاب، دور عمال المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائرية...، المرجع السابق، ص.ص.(391-392).

[4] – نفسه، ص.ص.(392-393).

[5] – Hugues SILVESTRE de SACY, Les barrages en Algérie, une vision aérienne du bouclage des frontières. http://www.institut-strategie.fr/rihm_76_deSacywps.html 14/08/2018 23:18

[6] – Op-Cit.

وقامت القوات الفرنسية خلال سبتمبر 1956 بعدة عمليات مراقبة للأهالي، وأسفرت حملة مراقبة في الكويت في 30 سبتمبر على إلقاء القبض على جنديين من جنود جيش.ت.و و17 من السكان المتعاونين مع جيش.ت.و والذين يقدمون دعما للثورة، كما تم توقيف 18 مشبوها في دوار الماء الابيض.[1]

4- الدعم التونسي للثورة الجزائرية في مجال التسليح:

إن البدء بالحديث عن انطلاق الثورة التحريرية على الحدود الشرقية يقودنا إلى الحديث عن امتداداتها المتشعبة في تونس، وذلك بحكم العوامل الجغرافية والروابط الروحية والتاريخية والحضارية والدينية بين كامل أقطاب المغرب العربي عامة وتونس خاصة، وبحكم علاقات الود والتضامن التي ازدادت عمقا وترابطا مع اندلاع الثورة التحريرية، حيث كان الدعم التونسي للثورة الجزائرية شعبا وحكومة.

فعندما قامت الثورة على الأراضي التونسية ضد المستعمر الفرنسي، ساهم الجزائريون على الحدود مساهمة فعالة في تقديم يد العون لإخوانهم التونسيين في مجالات شتى، ولم يدخروا جهدا في الانضمام إلى صفوف المقاومة التونسية في حربها ضد الفرنسيين،[2] فسجلت أعمق وأمتن مظاهر التضامن خلال مرحلة النضال التونسي واشترك الكثير من الجزائريين في حركة المقاومة وجيش التحرير التونسي،[3] وانعكس اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية إيجابا على تونس، فمع خوف فرنسا من تنامي المد الثوري في الأقطار المغاربية، وزيادة ارتباط حركة المقاومة التونسية بالثورة الجزائرية سارعت إلى الدخول في مفاوضات مباشرة مع حكومة الباي "محمد الباي" خليفة والده"محمد المنصف"، مشترطة إيقاف المقاومة التونسية ونزع سلاحها،[4] وهكذا عملت فرنسا بكل جهدها من أجل إفشال مشروع وحدة كفاح المغرب العربي، ذلك المشروع الثوري الشمولي الذي تنامى مع قيام الثورة الجزائرية واشتداد ضرباتها، فقامت فرنسا بمنح تونس والمغرب الاستقلال مع الاحتفاظ بالجزائر فرنسية.[5]

---

[1] – بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة...، المرجع السابق، ص.42.

[2] – خامس سامية، النشاط الثوري...، المرجع السابق، ص77.

[3] – عبد الله مقلاتي، صالح لميش، تونس والثورة التحريرية الجزائرية، ج2، سلسلة التضامن العربي مع الثورة الجزائرية، شمس الزيبان للنشر والإشهار، الجزائر، 2014، ص.21.

[4] – لمياء بوقريوة، تأثير الثورة الجزائرية على طبيعة العلاقات الفرنسية التونسية، 1954- 1958، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع.18، ص.14.

[5] – عبد الله مقلاتي، صالح لميش، المرجع السابق، ص.7.

وكنتيجة لاشتداد الثورة الجزائرية، فقد ركزت فرنسا جهودها في الجزائر ووقعت مع تونس اتفاقيات 3 جويلية 1955 الخاصة بشأن الاستقلال الذاتي لتونس، ولم يكن ذلك إلا مجرد صورة للاستقلال، بينما ظلت فرنسا تمسك بيديها مقاليد السلطة الفعلية في تونس، وقد كان بورقيبة مؤيدا لهذه الاتفاقيات على اعتبار أنها خطوة في سبيل الاستقلال وستتلوها خطوات، بينما عارض هذه الاتفاقيات صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الجديد الداعي إلى مواصلة العمل المسلح حتى الحصول على الاستقلال،[1] وكان رافضا لفكرة إلقاء السلاح والتفاوض مع الفرنسيين، وأعلن من باندونغ أن الشعب العربي في تونس يرفض الاتفاقية الموقعة مع فرنسا، لأنها تجعل التونسيين تحت رحمة فرنسا، واعتبر يوسف الرويسي عضو المكتب السياسي للحزب الدستوري الجديد بدمشق أن هذه الاتفاقية مؤامرة استعمارية وقعت فيها الحكومة الجديدة، وأن تسليم السلاح ما هو إلا تنكر للشعب والوطن وأرواح الشهداء.[2]

وتم التوصل إلى اتفاق بشأن الاستقلال الداخلي، ووقع اختيار الحكومة الفرنسية على الحبيب بورقيبة لتتعامل معه حيث أعلن تأكيده على انضمام تونس إلى الاتحاد الفرنسي، ولكن بعد إعلان الاستقلال مع الاحتفاظ بحق الانسحاب، وباعتباره صاحب توجه غربي ومتشبعا بالأفكار الفرنسية، إذ تعهد لها بإبقاء علاقات اقتصادية وثقافية وطيدة معها، وتم توقيع البروتوكول التونسي الفرنسي يوم 20 مارس 1956، ونصت الاتفاقية على التعاون بين الدولتين في إطار المصالح المشتركة خصوصا الدفاع والعلاقات الخارجية، مع الإبقاء على قاعدة بنزرت للقوات الفرنسية وبعض القواعد العسكرية الأخرى،[3] وتقديم الإعانة لتونس في ما يخص تشكيل الجيش الوطني التونسي، ومعنى ذلك أن تلك الاتفاقية لن تمنح للتونسيين الاستقلال التام بمجرد التوقيع عليها، فلابد من مرور فترة من الزمن كي يستطيع التونسيون تدريجيا الاستغناء عن خدمات كبار الموظفين والفنيين الفرنسيين.[4]

ولجأ الثوار الجزائريين إلى العنف مع إخوانهم التونسيين من أجل الحصول على السلاح والمؤونة والأموال، خاصة بعد تسليم الثوار التونسيين أسلحتهم للحكومة التونسية، ومارسوا الضغط

---

[1]- محمد محمود السروجي، العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال، المكتبة الوطنية، بنغازي، ليبيا، د س، ص.335.

[2] - بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية '1954-1962'، طاكسيج. كوم، الجزائر، 2011، ص.ص.(222-223).

[3] - لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص.ص.(14-15).

[4] - محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص.336.

عليهم لدعم الثورة الجزائرية ماديا، كما استعملوا أسلوب التهديد والاعتداء على الثوار التونسيين لإرغامهم على تقديم ما عندهم من سلاح، الأمر الذي خلق نوعا من التوتر لدى الحكومة التونسية.[1]

وإثر الاجتماع المنعقد بالقاهرة في شهر جانفي 1956 والذي ضم ممثلي حركة المقاومة في المغرب العربي- تطورت عمليات نقل السلاح من مصر، ففي 18 جانفي 1956 نزلت شحنة السلاح في ميناء زوارة بليبيا، ثم وصلت إلى الحدود الشرقية ومنها إلى المنطقة الأولى وسوق أهراس، وكانت أسلحة متنوعة وكثيرة.[2]

وفي بداية جوان 1955 أرسل شيحاني بشير موفدا إلى تونس لإرساء تنظيم عسكري وسياسي داخل الأراضي التونسية التي لازالت تحت الحماية الفرنسية، وذلك بغرض دعم جيش.ت.و من ناحية وتأطير الجالية الجزائرية المتواجدة على الحدود التونسية بكثرة من ناحية أخرى، مما ساعد على انطلاق العديد من القوافل من الحدود الجزائرية التونسية لجلب السلاح من ليبيا.[3]

ارتفع عدد السلاح المهرب من الخارج عبر ليبيا وتونس عند المجاهدين في الفترة الممتدة من 1 مارس إلى 1 أكتوبر 1955 بحوالي 5600 قطعة سلاح، وذلك بمعدل 800 قطعة في الشهر، من بينها 500 قطعة مصدرها المغرب و300 قطعة عبر تونس، فعمل الشبكات الخاصة بالتسليح كان ناجحا بنسبة 80% أما الباقي فتحجزه السلطات الفرنسية في تونس وفي الجزائر.[4]

وتسبب الحبيب بورقيبة في إعاقة عمليات التسليح بصورة مباشرة، نظرا لتعاون قوافل التسليح الجزائرية مع الحركة اليوسفية، مما أدى بتنقل بن بلة سرا من روما إلى تونس لحل الإشكال، وتطلب الأمر التفاوض مع بورقيبة لمدة 24 ساعة من أجل تنظيم عمليات مرور السلاح عبر الأراضي التونسية دون مشاكل أو مضايقات.[5]

واستشعر الاستعمار خطورة الثورة الجزائرية فحاول القضاء عليها بكل السبل، وعمل على قطع عمليات التسليح والتموين عنها، وقام بجمع الجيوش من تونس والمغرب والهند الصينية، الأمر الذي أدى إلى اشتداد المعارك على الحدود خاصة مع استمرار تدفق السلاح من ليبيا ومصر إلى

---

[1] - بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح...، المرجع السابق، ص.ص.(225-229).

[2]- نفس المرجع، ص.169.

[3]- بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة...، المرجع السابق، ص.87.

[4]- خامس سامية، النشاط الثوري...، المرجع السابق، ص.82.

[5]- جبلي الطاهر، شبكات الدعم اللوجستيكي...، المرجع السابق، ص.168.

القطر التونسي عبر مدن وقرى تالة وتاجروين والساقية نحو سوق أهراس، ومن توزر وتمغزة نحو الجنوب الشرقي خاصة بئر العاتر ونقرين، وبالتالي جعل هذا الأمر الجيش الاستعماري وقادته في حيرة وقلق كبير.[1]

هكذا إذن نجد أن التعاون التونسي الجزائري إبان اندلاع الثورة ومع استقلال تونس كان مثمرا رغم ما اعترضته من عوائق، ولكنها لم تحد من حركية تنقل السلاح ودخوله إلى الجزائر بشتى الطرق، فكانت قوافل التسليح في الكثير من الأحيان تعبر الأراضي التونسية تحت حراسة السلطات التونسية لتصل إلى الحدود ومنها إلى الداخل.

5- التنظيم العسكري وأشهر المواجهات في المنطقة الشرقية:

5-1- هجومات الشمال القسنطيني:

استطاعت الثورة الجزائرية الصمود بفعل طابعها الشمولي والتفاف الجماهير الشعبية حولها يوما بعد يوم، ولولا إيمان الشعب والتفافه حول الثورة وإيمانه بصحة عزمها وصدق عزيمة مفجريها لما استمر لهيبها، ولكن الاستعمار الفرنسي لم يقف مكتوف الأيدي بل جهز ترسانته العسكرية الضخمة ووجهها نحو منطقة الأوراس التي تعد معقل الثوار ومركز النشاطات الثورية المختلفة، وكانت الوفود الاستعمارية (وزارية وعسكرية وبرلمانية..) تزور منطقة الأوراس في الأشهر الأولى من الثورة، واستمر وصول القيادات السياسية والعسكرية التي قامت بزيارات ميدانية لمعظم أماكن التمرد (باتنة- خنشلة – بسكرة – تبسة – سوق أهراس..)، وذلك من أجل الوقوف على حقيقة الأوضاع ودراسة المشاكل القائمة على الحدود والعمل على إخماد الثورة في منطقة الأوراس لإخمادها في كامل الوطن.[2]

وقد عانت الثورة وفق هذه الخطة المحكمة والقاسية الكثير من المصاعب، ولولا طابعها الشعبي الشمولي لانقضى أمرها وهي دون عامها الأول، غير أن هذا العمق الذي حرصت عليه قيادة الثورة منذ الانطلاقة الأولى، كان من أهم العوامل التي فكت الحصار على المنطقة، وجعلت الهدف الاستراتيجي المزمع إنجازه في هذه العملية بعيد المنال.[3]

---

[1] – عسول صالح، اللاجئون الجزائريون إلى تونس ودورهم في الثورة 1956-1962، أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص.54.

[2] – للتوسع أكثر حول زيارات الوفود الاستعمارية لمنطقة الأوراس، انظر: عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص ص(94-103).

[3] – مختاري، الموقع السابق.

لقد تجسدت إحدى روائع تلاحم الشعب مع جيش التحرير، في التضحية الشعبية اللامشروطة لمؤازرة سكان المنطقة لهذا الجيش في ظروفه العصيبة وإمداده بالمؤن وبالمعلومات عن العدو، وأيضا فيما كان يجري بالشمال القسنطيني من تحضير وإعداد لخطة هجومية تكتيكية تجبر العدو على تخفيف العبء على الأوراس المحاصر، وقد تظافر هذان العاملان إلى عامل استماتة جيش التحرير، لتخرج الثورة من هذا الامتحان القاسي أكثر تصميما على مواصلة الكفاح،[1] وتم عقد اجتماع في تمالوس بضواحي سكيكدة حضره زيغود يوسف وقادة المنطقة الثانية وعمارة بوقلاز وعلاوة بشايرية بغية التحضير لعمليات 20 أوت 1955، وطرحت فيه مسألة التموين والتسليح وأسباب تأخر العمل المسلح في القالة، وأكد على وجوب تحصيل السلاح من أيدي الأعداء.[2]

ويجمع الكثير من المجاهدين أن زيغود يوسف هو صاحب فكرة الانتفاضة، ونقلها إلى مساعده لخضر بن طوبال بعد اختمارها في ذهنه، وكان الهدف منها تعبئة الجماهير وجعلها تتحمل مسؤولياتها كاملة، والتركيز على حرب العصابات، ولهذا كان يردد أن القمع الأعمى يولد قمعا أعمى والعنف يولد عنفا، وإن استطاعت جبهة التحرير أن تقنع السكان العزل بضرورة المشاركة في عمليات هجومية ضد الاستعمار وقواته بجميع أنواعها، (فإنها ستتسبب في رد فعل عنيف يقطع طريق العودة على المترددين ويوقظ الحس الوطني لدى عامة المواطنين).[3]

وكان الهدف من هذه الهجومات يتمثل في مضاعفة عدد بؤر التوتر في أماكن كثيرة لرفع الحصار المضروب على منطقة الأوراس، ونقل الحرب الساخنة من الجبال والأرياف إلى المدن والقرى لتخفيف الضغط المسلط على الريف من جهة، ولإبراز شمولية الثورة من جهة أخرى، وإقناع الرأي العام الفرنسي والعالمي بتبني الشعب الجزائري لجبهة التحرير، وتدويل القضية الجزائرية.[4]

وكانت هجومات الشمال القسنطيني يوم 20 أوت 1955 في وضح النهار بقيادة زيغود يوسف ومساعده لخضر بن طوبال التي استهدفت كل ما يشكل أداة القمع من الجيش، درك، شرطة، قضاء...، وأيضا كل ما يشكل دواعي وجود المستعمر ومؤسسات وممتلكات وذلك في كامل منطقة الشمال القسنطيني،[5] وشكلت هذه الهجومات منعطفا حاسما في مسار الثورة الجزائرية،

---

[1] – مختاري، الموقع السابق.

[2] – جبلي الطاهر، شبكات الدعم اللوجستيكي...، المرجع السابق، ص ص(104-105).

[3] – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، 1999، ص.41.

[4] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.ص.(41-42).

[5] – مختاري، الموقع السابق.

وذلك بالنظر إلى ما حققته من مكاسب على الصعيد العسكري والسياسي والدبلوماسي، واستطاعت هجومات 20 أوت إحداث القطيعة المتوخاة بين الشعب وإدارة الاحتلال، وكسب ثقة الشعب في قادة الثورة كما تم فك الحصار المضروب على الأوراس، وفك العزلة عن المنطقة.[1]

وعملت على دفع المسيرة الثورية قدما، وبعث روح الأمل من جديد في قلوب المجاهدين والشعب الجزائري، وأثبتت أن الثورة ليست محصورة في منطقة ما دون أخرى، واتسعت لتشمل مناطق مختلفة من التراب الوطني، لتصل إلى المنطقة الخامسة (وهران) حيث قامت عدة عمليات في النواحي الواقعة بين تلمسان وندرومة والغزوات ومغنية، والتي كان العدو يعتبرها هادئة تماما، وأصيبت السلطات الفرنسية وقواتها على إثر تلك العمليات بخيبة أمل كبيرة،[2] وأكدت الهجومات على تلاحم الشعب بالثورة وأن الثورة قادرة على ضرب العدو في الوقت والمكان اللذين تختارهما، زيادة على رفع معنويات الشعب وتدعيم ثقته في الثورة،[3] وتحطمت أسطورة الجيش الذي لا يقهر، فقد ظهر جليا ضعف دفاعات العدو أمام هجومات جيش.ت.و،[4] لذلك نستطيع القول بأن هذه الهجومات قد أعطت النتائج العسكرية المرجوة منها على الرغم من ضخامة الخسائر في الأرواح (700 شهيد)، حيث اضطرت إدارة الاستعمار إلى أن تسقط من حسابها الإستراتيجي الكثير من المعطيات، وتضيف لها أخرى أكثر تعقيدا لمواجهة ثورة ليس موطنها الأوراس فحسب، وإنما كل التراب الوطني، وليس جيشا هو جيش التحرير فقط، وإنما كل الشعب الجزائري.[5]

5-2- الوضع العسكري قبل مؤتمر الصومام:

توجد بعض التقديرات حول تعداد جيش.ت.و عبر الوطن وعلى الحدود، وهي غير أكيدة تماما، رغم أن الانضمام والتجنيد كان يتم من خلال التسجيل في القيود الرسمية لقيادة جيش التحرير، ويتم التأكد من انضمام المجندين.

---

[1] – الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجستيكي...، المرجع السابق، ص.105. . لمزيد من التفصيل انظر: محمد عباس نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص.ص.(108-111).

[2] – محمد شطيبي، المرجع السابق، ص.ص.(46-47).

[3] – أحمد عظيمي، 20 أوت 1955 التلاحم الشعبي، مجلة الجيش الوطني الشعبي، ع.233، شوال 1403، أوت 1983 الجزائر، ص.5. انظر أيضا: مجلة الجيش الوطني الشعبي، ع.221، شوال 1402، أوت 1982، ص.7.

[4] – أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى'1954-1962'، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، د.س، ص.ص.(243-245).

[5] – مختاري، الموقع السابق.

وحسب الإحصاءات المتوفرة فإن الثورة حتى أكتوبر 1955 كانت تملك قوة عسكرية تقدر بـ: 3200 مجاهد،[1] مسلحين بسلاح حربي وسلاح صيد، زيادة على 2900 مجاهد تابعين للمسلحين ومستعدين لحمل السلاح، و4400 رجل يمثلون قوة احتياطية،[2] وتضاعفت عام 1955، فلم يكد يمر عام تقريبا من عمر الثورة التحريرية حتى ذاع صيتها والتف الشعب حولها، وبدأت أعداد المنضمين إليها تزداد بكثرة، وقدرت المصادر الاستعمارية أن جيش التحرير الوطني في شهر جويلية 1956 قد بلغ تعداده حوالي 18.000 مجاهد نظامي مسلح بسلاح حربي، و21.000 مجاهد مسلح بسلاح صيد وسلاح يدوي، زيادة على 115.000 رجل كقوة احتياطية جاهزين للالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني عندما يطلب منهم ذلك، كما أن السلطات الاستعمارية قد قامت بتقدير عدد الجزائريين القادرين على حمل السلاح بـ1.150.000 رجل، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على قدرة جبهة التحرير على تعبئة أبناء الوطن من جهة وعلى احتضان الشعب للجبهة وجيشها من جهة أخرى.[3]

هذا عن أعداد القوات، أما عن تكوين الجيش الجزائري قبل الصومام، فجيش التحرير بصفة عامة في بداية الأمر كان عبارة على مجموعة من الأفواج المسلحة غير المتمركزة، ويذكر المجاهد بوزنادة محمود أنهم كانوا يقومون ببعض العمليات العسكرية انطلاقا من تمركزهم بمناطق معينة على الحدود الشرقية دون تخطيط كبير، وكثيرا ما يضطرون إلى الاشتباك مع قوات العدو انطلاقا من الحدود، ويلجأون إلى الأراضي التونسية، وفي زاريف الواعر على الحدود التونسية كانوا يختبئون ويعقدون اجتماعاتهم ويخططون للكمائن والعمليات الخاطفة، وينضم إليهم من أراد الانضمام من أبناء المنطقة والمعروفين بعدائهم للاستعمار.[4]

---

[1] – إن تعداد النواة الأولى لجيش التحرير الوطني لم يكن يتجاوز 3000 مناضل جاءوا من مختلف أنحاء الوطن. انظر: مجموعة من الباحثين، ذاكرة الجزائر، المرجع السابق، ص.248.

[2] – يوسف مناصرية، قوات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بفندق الأوراسي الجزائر، 4/3/2 جويلية 2005، منشورات م.و.ب.د.ح.و.ث.1.ن. 1954، الجزائر، طبعة مزيدة ومنقحة، 2010، ص.121.

[3] – المرجع السابق، ص.123.

[4] – مقابلة مع المجاهد بوزنادة محمود بمنزله ببئر العاتر، يوم: 2016/02/20 14:00.

حتى 2 أكتوبر 1957 كان جيش التحرير المؤلف من الكثير من السوافة والمنشقين من الأوراس متواجدين بمركز الإدارة بزاريف الواعر وجبل غيفوف، ويستطيعون الحصول على المؤن والسلاح من طرابلس، دون الرجوع إلى إدارة الولاية الأولى بالجبل الأبيض. انظر: بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية...، ص.45.

وكان أفراد جيش التحرير في البداية عبارة عن أفواج مسلحة غير متمركزة، وأحيانا مستقلة تنشطها إطارات سياسية متحصنة في المناطق الوعرة، وتربطها علاقات وطيدة بالسكان المحرومين، فالتموين والإيواء والتجنيد والتدريب العسكري كانت مسائل يستطيع القادة حلها ولا تطرح مشاكل كبيرة، وكانت هذه الأفواج كثيرا ما تقوم بنصب الكمائن والقيام بالهجومات المفاجئة والعمليات الفدائية والتخريبية والمناوشات قصد زرع الرعب وتغييب الأمن في المدن والقرى، وكانت التقنيات المستعملة تتطلب بذل جهد بدني كبير.[1]

ثم تطورت المعارك بعد سنتين، حيث صارت أكثر ضراوة وتأخذ أشكالا مختلفة وباستعمال أسلحة متطورة، وبدأت المخططات التكتيكية تتوسع والهياكل تنتظم بصورة تدريجية، فأنشئ جهاز الإمداد، وأصبح تمركز وحدات جيش التحرير على الحدود يزداد أهمية.[2]

وقبل شهر جويلية 1956 قام كل بن بلة ومحساس بإدخال كمية كبيرة من الأسلحة تمثلت في 200 بندقية رشاشة و50 ألف طلقة إلى الولايتين الأولى والثانية، ولكن ألغيت كل العمليات التي قام بها بن بلة ومحساس في شهر نوفمبر من نفس السنة، فطريق الصحراء بعيد ومراقب من قبل الطيران الفرنسي، وكذلك طريق البحر، فالجيش الفرنسي مازال موجودا بتونس، والسلاح متوفر بمخازن الثورة بليبيا، ونُقِل السلاح داخل صناديق وتم وضع الكاوكاو فوقه، وكانت الشاحنات محروسة بمجاهدين مجهزين لإيصالها إلى بن قردان عن طريق بشوشة،[3] وعبرت أول شاحنة الحدود الليبية التونسية بنجاح في أول نوفمبر 1956 في اتجاه المخزن الرئيسي لأسلحة الثورة بالحدود الشرقية،[4] وقام بن عودة وأوعمران بتوزيع الأسلحة على الولايات، فكان من نصيب الولاية الأولى 400 بندقية رشاشة مع الذخيرة، والولاية الثانية 400، والثالثة 450 والرابعة 550 والقاعدة الشرقية 100 بندقية رشاشة مع الذخيرة.[5]

---

[1] – عبد الرزاق بوحارة، منابع التحرير، أجيال في مواجهة القدر، تر: صالح عبد النوري، دار القصبة، الجزائر، 2006، ص.247.

[2] – نفس المصدر، ص.247.

[3] – محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية – الجهة الشرقية – 1954-1962، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات م.و.ب.د.ح.و.ث.1.ن 1954، الجزائر، 2007، ص.ص.(137-138).

[4] – محمد عباس، ثوار عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، 2012، ص.223.

[5] – محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص.138.

3-5- أشهـر المـواجهـات علـى الحـدود الشـرقيـة 54-1956:

أ- المعـارك والاشتبـاكـات الأولـى بـالـونـزة:

كـان الهجوم الخـاطف على حي البياضـة بـالونزة في 2 ديسـمبر 1954 بقيـادة جبـار عمـر بفـوج قوامـه 5 مجاهـدين، والـذي دام حـوالي نصـف سـاعة، والهـدف منـه القضـاء علـى بعـض العمـلاء للسلطات الفرنسية في هذا الحي، وزرع الرعب والخوف في أوساط الخونة والمتعاملين مع العدو، وأسفر الهجوم عن قتل خائنين وغنم بنادق ستاتي ومسدسات، وأحجم المجاهدون عن قتل خائن ثالث لأنه كـان يحمـل ابنـه الصـغير محتميـا بـه، ويـذكر أن هـذا العميـل امتنـع تمامـا عـن التعامـل مـع السـلطات الفرنسية وفاء لجميل المجاهدين وإنسانيتهم.[1]

وكان اشتباك جبل سيدي أحمد في 3 جانفي 1955، بين فوج من المجاهدين بقيادة جبار عمر وبعض القوات الفرنسية المرابضة بالحدود لمراقبة تحركات المجاهدين، وانتهى بأسر الطاهر الزبيري ولخضر مشري والعربي قاسمي ومحمد حركاتي، واستشهاد محمد بن سودة وعبد الله النايلي وعمار النايلي، ونجا من الاشتباك جبار عمر وفارس عمار وأحد الجنود.[2]

ثم كانت معركة جبل العمود بالونزة في 27 رمضان 1955، حيث قاد الشهيد بواسطية الطيب كتيبة تتكون من 150 مجاهدا، ودامت المعركة من السادسة صباحا إلى العاشرة ليلا، وتم تطويق الكتيبة ومحاصرتها ومنع وصول المساعدات الخارجية إليها، وأبلى فيها المجاهدون بلاء حسنا، وسقط منهم نحو 100 شهيد و20 جريحا و4 أسرى.[3]

ب- معـركـــة جبـــل الـزريقـــة:

يقع جبل الزريقة على الحدود الجزائرية التونسية ضمن دوار أولاد سيدي عبيد، ويعود تاريخ هذه المعركة إلى يوم 17 جانفي 1956، حيث توجهت فصيلة من المجاهدين إلى تونس للبحث عن السلاح والذخيرة، وكانت بقيادة 'عمار السنوسي' ونائبه بيزيد يوسف المدعو 'يوسف لعديل'، وتنقلت من جبل إلى جبل حتى وصولها إلى جبل قفصة، ثم كان التوجه إلى جبل الزريقة، ونظرا لبعد المسافة تم قطعها مشيا على الأقدام على مرحلتين يومي 16 و17 جانفي 1957، وتم كشف تحركات

---

[1] – قسمة المجاهدين 'الونزة'، المرجع السابق، ص.5.

[2] – عمر تابليت، القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص.ص.(124-125). للتفصيل أكثر حول هذا الاشتباك انظر: الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.ص.(84-87).

[3] – قسمة المجاهدين 'الونزة'، المرجع السابق، ص.7.

هاته الفصيلة من قبل القوات الفرنسية والتي سارعت على الفور إلى جمع حشودها من مراكز الرديف وقفصة وأم العرايس وفريانة وتمغزة وبئر العاتر وسوكياس، وذلك لتطويق المنطقة ومحاصرة الفصيلة، وكانت قوات ضخمة مكونة من دبابات وشاحنات معززة بالطيارات المستكشفة والمقنبلة، وحاول المجاهدون تجنب الدخول في مواجهة مباشرة في النهار نظرا لقلة العدة والعتاد حيث كانوا مزودين ببنادق: 2 من نوع قارة أمريكان وبقية البنادق كانت من نوع ستاتي طليان وموزير ألمان وبنادق صيد، و14 منهم دون سلاح، [1]

ويروي المجاهد 'طالب طالب' على لسان أحد المشاركين في المعركة وهو المجاهد 'باسطة صالح بن يونس'، حيث يذكر أن بيزيد يوسف كان مهرب أسلحة (الكنترة) من قبل ويعرف المنطقة بكل تفاصيلها، وكان مكلفا بالتموين، ويشتري السلاح من عند التوانسة ويعرف جبل العربان ويخزن في الأماكن الآمنة منه التموين والسلاح،[2] انطلقت المجموعة من الجبل الابيض إلى جبل بئر العاتر ثم الحدود الجزائرية التونسية بجبل الداموس ثم انطلقوا مع السلسلة الجبلية وصولا إلى بورملي ثم توجهوا إلى قفصة، أين أحضر لهم يوسف لعديل مؤونة يومين وأزيد، ويؤكد على أن المعركة وقعت من 19 إلى 22 فيفري 1956، حيث أتت أرتال من القوات من ناحية بئر العاتر حوالي الثانية ليلا وبدأت في عملية تمشيطية للمكان، وقام أحد العاملين بورشة تجميع الحلفاء بإخبار السلطات الفرنسية في قفصة أو الماجن عن مكان تواجد المجاهدين.[3]

وشددت القوات الفرنسية الحصار وكانت ضربات المدافع ثم تلاها القصف الجوي، واستشهد قائد الفصيلة ونائبه، وكانت المعركة غير متكافئة فتسرب بعض المجاهدين عبر الشعاب والأودية بينما حوصر الآخرون وأسر 9 مجاهدين ونقلوا إلى سجن صفاقس وتم تهريبهم فيما بعد. [4]

ج- معركة عين النشمة:

قاد هذا المعركة المجاهد شويشي العيساني بمكان يسمى عين النشمة، وكانت تابعة لبلدية الزيتونة، وشارك معه كل من بوحرارة قدور وعمر بلاندا وسالم جيليانو، وتعود وقائعها إلى ماي

[1] – انظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين- نشرية قسمة المجاهدين 'بئر العاتر'، نبذة تاريخية حول معركة الزريقة.

[2] – مقابلة مع المجاهد طالب طالب بمنزله ببئر العاتر، يوم: 2016/02/20 10:10

[3] – نفسه.

[4] – المنظمة الوطنية للمجاهدين- نشرية قسمة المجاهدين بئر العاتر، نبذة تاريخية على معركة الزريقة.

1956،[1] ودامت من الثالثة مساء إلى الليل، وتمركز المجاهدون في المناطق الجبلية بناحية بوراوي والنوازي وبوقوص ولمرادية ووادي الغول، حيث وفرت لهم الحماية الطبيعية ومراقبة القوات الفرنسية المتقدمة في منطقة سهلية مكشوفة، وانتهت المعركة بمقتل ابن القنصل الفرنسي بتونس برتبة ملازم أول ومقتل كثير من الجنود الفرنسيين وجرح آخرين،[2] وانسحب المجاهدون إلى النوازي التي تبعد حوالي 3كم عن عين النشمة، ثم اتجهوا بأمر من قائدهم إلى ناحية بوقوص لتجنب القصف المدفعي بعيد المدى من مركزي الزيتونة وعين الكرمة، وبالفعل خرجت قوات كبيرة تعززها الطائرات ومدفعية عيار 105 ترمي القذائف من مركز الزيتونة بتوجيه من الطيران، وتعرضت المنطقة إلى قصف مدفعي متواصل وتمشيط مكثف إلى غاية اليوم التالي بحثا عن فلول المجاهدين.[3]

د- كمين على الحدود التونسية:

تحرك سالم جيليانو في أواخر شهر أكتوبر سنة 1956 بمجموعته التي لا تزيد عن 36 جنديا من سيدي طراد قاصدا الحدود التونسية حتى وصلها بعد منتصف النهار، وعلم من بعض الرعاة التونسيين أن القوات الفرنسية قادمة من غار الدماء إلى مجاز اللوح عبر عين سلطان، وقرر التصدي لهاته القوات مهما كان عددها، وقام جنوده بالتقدم لمعرفة أعداد القوات ومعداتها، وعلى ضوء المعلومات تم وضع خطة ملائمة، وبدأ الهجوم بإطلاق مكثف للنيران، فتشتت جنود الأعداء وسقط البعض وفر البعض الآخر إلى الحدود التونسية، واستطاع المجاهدون غنم 10 قطع من مختلف الأسلحة، وكان لقاؤهم بدوار اجنين (جبل الدير)، وتقرر بعد ذلك الهجوم على مركز عين الكرمة.[4]

هـ- معركة الحمراء:

الحمراء منطقة حدودية تقع بين قريتي رمل السوق والعيون التابعتين لبلدية السوارخ بالقالة، وتعود أسباب هذه المعركة إلى وصول أخبار من قبل المناضلين تفيد بتحرك قافلة عسكرية إلى قرية خنقة عون، وذلك من أجل الاستعلام عن مراكز المجاهدين ومواقع تجمعهم، ثم توجهت نحو رمل السوق وواصلت طريقها إلى العيون،[5] وفي هذا المكان قامت فصيلة تتألف من حوالي 50 مجاهدا

---

[1] – يورد 'عمر تابليت' في كتابه 'القاعدة الشرقية' أن تاريخ هذه المعركة كان يوم: 14 جويلية 1956. انظر: عمر تابليت، القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص.128.

[2] – عمر تابليت، مذكرات الضابط سالم جيليانو، المصدر السابق، ص.73.

[3] – نفس المصدر، ص.ص.(70-73).

[4] – نفسه، ص.ص(97-99).

[5] – مجلة أول نوفمبر، ع.54، 1982، ص.59.

بقيادة محمد عميرات بنصب كمين لتلك القافلة العسكرية يوم 28 أكتوبر 1956، فأشعلوا النار في الشاحنات، وأسفرت المعركة عن سقوط الكثير من الجنود الفرنسيين والقضاء على قائد القافلة برتبة نقيب، وأسر 3 آخرين، وغنم رشاشين وجهاز اتصال لاسلكي وخريطة عسكرية ومنظار، و8 بنادق، وتم إحراق 3 سيارات من نوع جيب، واستشهد قائد الفصيلة عميرات وجرح مجاهدان.[1]

وفي 11 ديسمبر 1956 قاد السبتي بومعراف معركة عين سيدي صالح بالونزة، حيث اكتشف العدو أمر الكتيبة التي يقودها بواسطة طائرتين كشافتين، واستطاع المجاهدون أن يلحقوا بالقوات الفرنسية المتمثلة في ثلاث كتائب مدعمة بالطائرات المقنبلة ومدافع الهاون خسائر معتبرة، وتم أسر جندي فرنسي، وفي اليوم الذي يليه كانت معركة جبل بوعمود، وتعود أسبابها إلى وشاية من أحد الخونة الذي أبلغ بمكان الاجتماع الذي سيعقد تحت إشراف الطاهر زبيري وموسى حواسنية وفرحات الطاهر والحاج لخضر وعبد الوهاب صوالحية، من أجل تنظيم الفصائل والفرق والمجموعات والكتائب، ودامت المعركة حوالي 12 ساعة، ولم تستطع القوات الفرنسية الوصول إلى مكان الاجتماع رغم امتلاكها لأسلحة متطورة.[2]

وخلاصة القول أن الثورة على الحدود الشرقية انطلقت في كامل المنطقة وإن كانت متباينة من منطقة إلى أخرى، وانضم إليها الكثير من أبنائها على اختلاف مشاربهم وتنوع فئاتهم، وما فتئت تتعزز وتزداد قوة وصلابة، نظرا لقربها من مصادر التزود بالسلاح، فهي متاخمة للحدود التونسية ومنفتحة على دول المشرق العربي.

وعلى هذا الأساس تحركت السلطات الفرنسية لإيجاد طرق وأساليب من أجل القضاء على الثورة في الحدود الشرقية، ومنعها من الحصول على الدعم المادي من أفراد الشعب، وذلك بالقضاء على تنظيمات جبهة التحرير خاصة وسط القرى والأرياف، وعملت على منع قوافل التسليح والإمداد من الدخول إلى الجزائر وتزويد المجاهدين في الداخل بالسلاح والعتاد الحربي.

وتكونت وحدات تابعة لجيش التحرير على التراب التونسي، تعمل على القيام بالهجومات المتنوعة على مراكز الجيش الفرنسي وعلى قوافله التي تجوب منطقة الحدود، وتقوم بالرد

---

[1] – خلاصة التقرير الجهوي لملتقى القاعدة الشرقية لكتابة تاريخ الثورة، المرجع السابق، ص.15. انظر أيضا: مجلة أول نوفمبر، ع.54، 1982، ص.ص.(59-60).

[2] – قسمة المجاهدين 'الونزة'، شهادات حية لمجاهدي حرب التحرير من 1954 إلى 1962 بمنطقة الونزة، 1998، ص.ص.(9-10).

على تحرشات الجيش الفرنسي الذي يصب جام غضبه على الأبرياء والعزل من سكان مناطق الحدود.

ورغم ما حدث من فوضى واضطرابات على التراب التونسي بين قادة الوحدات، إلا أن التونسيين قدموا يد العون والمساعدة في أغلب الأحيان لجبهة التحرير وجيشها، واستمر نشاط الجزائريين فوق الأراضي التونسية واستخدامها كقواعد للإمداد والتزود بالأسلحة ومراكز للراحة والتكوين وتدريب المجندين الجدد.

الفصل الأول

إن إنشاء جيش منظم ومدرب تدريبا جيدا مع امتلاكه لأسلحة متطورة سيصبح بلا شك العامل الأساس للفصل وقت الحروب، ولذلك أولت جبهة.ت.و عناية فائقة لتكوين الجيش وهيكلته وتنظيمه، باعتبار جيش.ت.و عصب الثورة الجزائرية والعمود الفقري لها، وكانت الضرورة ملحة كثيرا من أجل تطوير أساليب كفاحه، وجعله جيشا منظما حسبَ ما تقتضيه المراحل القادمة من عمر الثورة، وحتى يستطيع القيام بواجبه على أكمل وجه في مواجهة قوات العدو ومخطَّطاته.

وعلى الحدود الشرقية تكونت فرق من المجاهدين منذ البدايات الأولى للثورة وما قبلها، وهم المجاهدون الذين شاركوا في الثورة التونسية، وكانوا يحتمون بالجبال المتاخمة للحدود، ذلك أن هذه الفرق كانت تتخذ من المناطق الحدودية ملجأ لها ومنطلقا نحو القيام بالهجومات ونصب الكمائن لقوافل العدو، ثم تعززت بانضمام العديد من أبناء المناطق الحدودية إلى الثورة.

المبحث الأول: ظروف تكوين جيش الحدود

تأسس جيش.ت.و على مدار سنوات الثورة التحريرية، وكان تنظيمه يتجدد باستمرار تبعا لمجريات الحرب وما تفرضه من معطيات جديدة، وكانت صفوفه تتعزّز بالمنضمّين الجدد، وأغلبهم من فئة الشباب ممن لا يملكون خبرة في ميدان الحرب، ومنهم الذين عادوا من حرب الفيتنام، إضافة إلى الملتحقين بالثورة من الخارج، والذين اكتسبوا خبرةً وتجربة في ميادين الحرب والقتال.

ولا شك أن حرب التحرير هي التي وحدت بين الأطياف العديدة للمجتمع الجزائري، وتم شحذ الروح الوطنية الكامنة في نفوس الجزائريين فتولدت الطاقات الفعلية التي برهنت على مدى حبهم للحرية، كما ازداد عدد المنخرطين في صفوف الثورة وعمق التحام الشعب بها، وكان تنظيم وحدات جيش.ت.و التي تزايد عددها يسير وفق دراية القادة وتجاربهم السالفة، وهنا ظهرت الحاجة ماسة إلى التنسيق والتنظيم من أجل توزيع المسؤوليات وضبط أمور الحرب.

وكان حريا بنا أن نلقي نظرة سريعة على تكوين جيش.ت.و أثناء مؤتمر الصومام وبعده، وكيف اتحدت عوامل عديدة في تشكيل هذا الجيش وتنظيمه وفق منظور عصري يتماشى مع ما تقتضيه سيرورة العمل الثوري، فلا يمكن أن نبحث في تكوين وتطور جيش.ت.و عامة والجيش المرابط على الحدود الشرقية خاصة ما لم نربط ذلك بكل الظروف التي أحاطت بالمشهد الثوري في الجزائر.

1- تكوين الجيش خلال مؤتمر الصومام:

انعقد مؤتمر الصومام لتدارس أوضاع الثورة وتشريع ميثاق سياسي يحدِّد لوسائل الثورة وأهدافها، ويعمل على إيجاد قيادة مركزية لتسيير المقاومة وتنظيمها[1]، ويتميز مؤتمر الصومام بأنه أول مبادرة تتسم بالشمول والعمق في إعطاء الثورة خلفية فكرية وتنظيمية وتخطيطية،[2] واستطاع قادة الثورة أن يضعوا النقاط الواجب دراستها بدقة، وتناول جدول الأعمال عدة قضايا طرحت للمناقشة، وشملت جميع الجوانب؛ أي استراتيجية الثورة في المستقبل، سواء السياسية، أو العسكرية، أو الاجتماعية، ثم تليت تقارير المناطق ودرست مختلف القضايا الأخرى، وخرج المؤتمرون في الأخير بقرارات مهمة للغاية تناولت تنظيم الثورة في مختلف جوانبها.[3]

---

[1] – أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية'1956–1962'، دار هومة، الجزائر، 2009، ص.132.

[2] – الجنيدي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة، ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص.313.

[3] – أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصّومام...، المرجع السابق، ص.ص.(136–138).

وتكوَّن مجلسٌ وطني يعتبر بمثابة السلطة العليا المسيرة للثورة في كامل شؤونها يدعى 'م.و.ث.ج'[1] الذي يقوم باتخاذ القرارات، وهو يكوّن التنظيمة ذات السيادة، ويكلَّف بإعداد السياسة العامة للكفاح الثوري، وبالنظر لتركيبته فبعض أعضائه موزعون عل كافة الولايات والآخرون عبر معظم بلدان العالم،[2] وهذا المجلس ينتخب هيئة عليا بمثابة المجلس العسكري السياسي تمثله وتعتبر خلاصة له، وهي 'ل.ت.ت'[3] التي تسهر على تطبيق القرارات.[4]

وكان الهاجس الأكبر بالنسبة للمجتمعين في المؤتمر هو (إطلاق مسار يحافظ على جيش.ت.و ويطوره، ويؤسس جبهة التحرير في شكل وحدة جماعية 'منظومة جبهة وجيش.ت.و'، وهدفها ليس الحفاظ على مناضليها فحسب بل ورفع عددهم أيضا)، كما تهدف إلى القضاء على الاضطرابات وإحلال التوازن، فتم التركيز على جيش.ت.و الذي قام بتحرير الشعب من خموله، وتوحيد الجزائريين تحت راية الكفاح الوطني، كما أنه بفضل جبهة.ت.و انصهرت معظم القوى السياسية تقريبا في بوتقة واحدة لتحقيق هدف واحد.[5]

---

[1] – يعتبر المجلس الوطني للثورة الجزائرية أعلى جهاز للثورة، يوجه سياسة جبهة.ت.و، وهو بمثابة البرلمان يجتمع أعضاؤه عند الضرورة ويتشكل من 34 عضوا، 17 منهم دائمون و17 إضافيون، يمثلون مختلف التشكيلات السياسية المساهمة في العمل الثوري لتحرير البلاد، ويشرف على الأداء السياسي والعسكري للثورة. للتفصيل أكثر انظر: عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة(1954–1962)، البصائر الجديدة، الجزائر، ط1، 2013، ص.306. عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954–1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2005–2006، .ص.(158–159). صالح بن النبيلي فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي– المقاومة المسلحة (1830–1962)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص.422.

[2] – شارل إنري فافرود، الثورة الجزائرية، تر: كابوية عبد الرحمن، سالم محمد، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2010، ص.370.

[3] – لجنة التنسيق والتنفيذ: تمثل الهيئة المركزية لجبهة التحرير الوطني، ومنبثقة عن 'م. و.ث.ج'، وتتكون من 5 أعضاء، وهي عبارة عن مجلس حربي حقيقي، إذ تقود وتوجه وتشرف على جميع فروع الثورة ومرافقها: سياسيا وعسكريا ودبلوماسيا، وثقافيا وإداريا. للتفصيل أكثر: عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص.ص.(308–313). محمد الصالح صديق، أيام خالدة في تاريخ الجزائر، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص.138. انظر أيضا: صالح بن النبيلي فركوس، المرجع السابق، ص.422.

[4] – الجنيدي خليفة وآخرون، ج1، المرجع السابق، ص.314. علي كافي، المصدر السابق، ص.134.

[5] – الهاشمي جيار، مؤتمر الصومام، الفعل المؤسس بحلوه ومره، تر: حضرية يوسفي، ANEP، الجزائر، 2014، ص.109، ص.111.

(وأصدر مؤتمر الصومام عدة قرارات ذات الصبغة العسكرية في اتجاه تثبيت وترسيخ الإنجازات التي حققها جيش.ت.و في مرحلته الأولى من جهة وتطوير تنظيماته وهياكل الدعم التي تتبعه في منظور كون المواجهة مع العدو سوف تطول وتشتد أكثر في المرحلة القادمة).[1]

1-1- هيكلـــة الجيـــش:

دخلت الثورة بتنظيم جديد مبني على ست ولايات عسكرية على رأس كل واحد منها قائد برتبة صاغ ثان (عميد)، ويساعده ثلاثة نواب برتبة صاغ أول (رائد)، وتنقسم كل ولاية إلى مناطق وكل منطقة إلى نواحٍ وكل ناحية إلى أقسام أو قسمات،[2] فاستبدلت المنطقة بالولاية والناحية بالمنطقة والقسم بالناحية والناحية بالقسم[3]، وفي كل درجة من درجات القيادة هيئة أركان تتألف من 4 ضباط، أما قيادة القسم فهي مكونة من صف الضباط، ويشرف كل واحد منهم على قطاع معين تحت إشراف وتوجيه قائد الولاية، وتم على مختلف مستويات القيادة إلحاق مسؤول عن التموين وآخر عن الصحة.[4]

وأولى المؤتمر أهمية قصوى لتنظيم جيش.ت.و، إذ تم إنشاء هيئة أركان له ومجموعة مصالح عسكرية مختصة في الشؤون الحربية والأمنية والسياسية والاقتصادية، وصار جيش.ت.و مقسما إلى فئات تتمثل في المجاهدين الذين يمارسون العمل الحربي بالزي العسكري، والمسبلون[5] والفدائيون الناشطون بالزي المدني.[6]

---

[1] – جمال قنان، المرجع السابق، ص.66.

[2] – يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص.400. انظر أيضا حول تقسيمات الصومام لجيش.ت.و : ذاكرة الجزائر، المرجع السابق، ص.ص.(252-254).

[3] – عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص.314

[4] – جمال قنان، المرجع السابق، ص.68.

[5] – هم القوة الاحتياطية لجيش.ت.و الذين ينتظرون تجهيزهم وتسليحهم، ويقومون بنسف المواصلات وأعمدة البرق وبث الرعب والقلق في أوساط الخونة والمستعمرين، كما ينقلون الأخبار والأنباء لوحدات جيش.ت.و عن تحركات العدو ومهماته، إضافة إلى نقل الذخيرة والجرحى. انظر عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات الثورة التحريرية الجزائرية، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1.نوفمبر.54، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، د س، ص.ص.(76-77). انظر أيضا: محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون'1960-1961'، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ط2، 2005، ص.75. يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص.401.

[6] – ينشطون في المدن والقرى مهمتهم القيام بالعمليات الفدائية فيها، والانقضاض على مفوضيات الشرطة والدرك والثكنات، وإشعال الحرائق وتخريب المباني العامة، ومهاجمة غلاة المعمرين والخونة والأذناب المتعاونين مع جيش الاحتلال وأعوانه وإدارته، انظر عبد المالك مرتاض، مرجع سابق، ص.64. أيضا: محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون'1960-1961'، المرجع السابق، ص.75. يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع

وتم إدخال تنظيم جديد على جيش التحرير الوطني حيث أصبح مخططه يتضمن: 'نصف الفوج (5 جنود) بينهم جندي أول، و'الفوج (11 جنديا)' بينهم عريف وجنديان أوّلان، و'الفرقة (35 جنديا)' مع رئيس الفرقة ونائبه، و'الكتيبة (110 جنديا: 3 فرق،3 إطارات)' مع خمس رتب، و'الفيلق (350 جنديا: 3 كتائب وعشرون إطارا)'،[1] وتم توحيد الزي والرتب والبزات العسكرية وشاراتها، إضافة إلى العلامات المميزة والرواتب والمنح العائلية.[2] تعريف الفيلق: (انظر المجاهد 1956/11/1 ص6)

وصار لجيش.ت.و منذ مؤتمر 20 أوت 1956 شخصيته المتميزة ولباسه الخاص الموحّد، وهو إلى هذا يقود حربا حقيقية يحترم فيها قوانين هذه الحرب، فهو جيش متميز الشخصية لا يختلف من هذه الناحية عن بقية جيوش العالم، إذ قام بأعمال إنسانية تتوافق وما تتطلبه القوانين الدولية من كل جيش، من عناية بالأسرى والسهر على صحتهم، وأطلق سراح عدة مساجين، نقلوا إلى العالم ما تميز به جيش التحرير الجزائري من رحمة وإنسانية وعدل،[3] ومن أهم ما يعطي لجيش التحرير شخصيته الحقيقية هو أنه ليس جيشا متروكا لنفسه، بل تشرف عليه قيادة سياسية حكيمة، فهو من هذه الناحية لا يختلف عن جيش أي دولة متحضرة في العالم.[4]

1-2- تطوير جيش التحرير وتكوينه:

تطور جيش.ت.و في مدة عامين وصار جيشا شعبيا متكيفا مع الظروف الجديدة والحرب الثورية، وتزايدت أعداده بانتظام، ولم يكن محدودا إلا من ناحية السلاح الذي استدرك فيما بعد، وتوسعت دائرة الاشتباكات واشتدت ضربات جيش التحرير، واستعملت الاتصالات بشكل محتشم، وأصبح جيش التحرير الوطني مسيطرا على زمام الموقف في الكثير من الأحيان، واستعانت جبهة.ت.و بالمسبلين والمحافظين السياسيين وفرق تمرير السلاح وبشبكة الاستعلامات،[5] وبالتالي

السابق، ص 401. محمد العربي بن مهيدي، الدور الجليل الذي يقوم به المسبلون في جيش التحرير الوطني، جريدة المجاهد، ع.1، 1956/9/1، ص.11.

[1] – يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص 401، انظر أيضا: جريدة المقاومة الجزائرية، ع18، 1 جويلية 1957، ص8، منشورات م و د ب ح و ث 1 نوفمبر 1954، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ط3، 2012، ص.217. لمزيد من التفصيل حول النظام العسكري: عمار ملاح، المرجع السابق، ص.ص.(122-124).

[2] – علي كافي، المصدر السابق، ص.134. انظر أيضا: ازغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام، المرجع السابق، ص.38. عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص.38. عمار ملاح، المرجع السابق، ص.ص.(124-125).

[3] – جريدة المجاهد، من مبادئ ثورتنا المظفرة 'أهداف ثورتنا تتحقق '، ع.8، ص.3.

[4] – جريدة المجاهد،ع.8، المصدر السابق، ص.3.

[5] – ذاكرة الجزائر. المرجع السابق، ص.252.

فالتعبئة الشعبية[1] أصبحت حقيقة وطاقة عظيمة كان لابد من تنظيمها لتشمل كل جوانب المواجهة الإيديولوجية والسياسية والعسكرية، وبالتالي أصبحت الثورة الجزائرية بحاجة ضرورية إلى إستراتيجية خاصة بها لتتخطى المرحلة القادمة بأمان، فكان اجتماع وادي الصومام الذي عكف فيه القادة العسكريون والسياسيون على دراسة هذه الإستراتيجية وتحليل كل أبعادها.[2]

وقد كان لمؤتمر الصومام أثر إيجابي على نشاطات جيش.ت.و إذ تدعمت صفوفه بعناصر جديدة تخرجت حديثا من مراكز التدريب في بلدان المشرق أو تلك التي أنشئت على الحدود، وصار جيشا نظاميا متميزا ومنظما ومجهزا بأسلحة حديثة وعدة وعتاد عصري، فتأسست المحاكم العسكرية وتنظيم النقلة وتغيير المناصب وغيرها. [3]

واهتم المؤتمرون كثيرا بإعطاء الجيش تكوينا عسكريا، ووضع المجلس الوطني للثورة في اجتماعه الأول جيش التحرير الجزائري تحت سلطة 'ل.ت.ت' التي تمثل الإدارة التنفيذية للثورة، وقد عينت لجنتان للعمليات الحربية شرقية وغربية تتألف كل منها من ثلاثة عقداء،[4] ويفند علي محساس بأن المؤتمر على المستوى العسكري خلق جيشا قويا، وقولهم أنهم جاءوا برتب وومسؤوليات ونظموا كل شيء داخل الجيش، فهذا ادعاء لا أساس له من الصحة، إضافة إلى أنه لو أخذت قرارات المؤتمر بشأن تشكيل وحدات قتالية كبيرة مثل الجيوش الكلاسيكية لما استطاعت مواجهة جيش بحجم جيش فرنسا، ويؤكد أن الثورة نجحت باعتمادها على نظامها الأول وحرب العصابات،[5] كما لم يتم تقييم حقيقي للوضع العسكري من حيث إبراز القدرات الفعلية ووسائل العمل المتواجدة وكيفية التحضير للقتال الواجب خوضه في كافة الولايات.[6]

---

[1] – خطة لجمع الطاقة البشرية في الدولة، والمواد والقدرات الأخرى، ووضعها في موقف الاستعداد للحرب وخدمة المجهود الحربي. انظر: http://www.mod.gov.sy/index.php?node=110 (مادة: التعبئة)، معجم المصطلحات العسكرية. 2018/09/27 19:44

[2] – ذاكرة الجزائر، المرجع السابق، ص.252.

[3] – عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص.321.

[4] – محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960–1961، المرجع السابق، ص.ص.(73–74).

[5] – مصطفى بسطامي، شهود وشهداء ' حقائق جديدة عن الثورة المجيدة '، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص.ص.(32–33).

[6] – حسين بن معلم، مذكرات اللواء حسين بن معلم(حرب التحرير الجزائرية)، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2014، ص.67.

2- ما بعد الصوم:

نسلط الضوء على الأوضاع التي سادت الحدود الشرقية، ونحاول التوغل نوعا في خضم الظروف التي أدت إلى تسارع الأحداث وتشعبها في هاته المنطقة، وكيف حاولت قيادة جبهة.ت.و احتواء الأوضاع اللاصحية والتصرف حيال الفوضى التي عمت فيها، خاصة بعد مؤتمر الصومام مع بيان أسبابها وملابساتها، وما أفرزته من نتائج على الصعيدين السياسي والعسكري.

ودون الانخراط في الجانب السياسي كثيرا، لكن لابد من الحديث عن أولوية السياسي على العسكري التي طرحت مشكلة عويصة لدى قيادة الثورة آنذاك، فهذه الفكرة التي اقترحها عبان رمضان في مؤتمر الصومام مقبولة من حيث المبدأ وحسن النوايا، ولكن هل كان الوقت مناسبا لطرحها؟ إن جل مفجري الثورة من المنظمة الخاصة، وهم يعتبرون أنفسهم عسكريين، وجيش التحرير هو حامي جبهة التحرير التي كان ميلادها من صلبه، وشبكات الجبهة قد أنشأها جيش التحرير لحماية الكفاح المسلح.[1]

ويرى البعض أن المؤتمر لئن أتى ببعض الإيجابيات في التنظيم إلا أنه قد أحدث ثغرات ومعضلات، لا يمكن إنكارها من ناحية الشرعية الثورية، وقانونية التمثيل التي تعطي للمؤتمر البعد الحقيقي للثورة والتمثيل الجهادي للقوى الفاعلة فيها، ومستوى العناصر المشاركة في الأغلب لا تمثل سوى نفسها.[2]

وخلقت أولوية السياسي على العسكري عدة مشاكل في وحدات القتال ومراكزه الممتدة عبر التراب الوطني، وبما أن الولايات الداخلية كانت تتزود بالسلاح من تونس، فأحد المسؤولين في الأوراس طرح سؤالا على الدوريات القادمة من الولاية الثالثة والرابعة والتي كانت في طريقها لجلب السلاح من تونس إن كانوا من جبهة التحرير أو جيش التحرير، وكانوا يتعرضون للكثير من الصعوبات في حال ذكروا أنهم من جبهة التحرير، تصل إلى حد الاتهام بالخيانة، والتي عقوبتها الموت.[3]

---

[1]- مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.1954، دار هومة، الجزائر، 2010، ص.100.

[2]- عبد الله رابحي، محمد الطاهر بورزان يروي: حياته السياسية والعسكرية في الثورة التحريرية والاستقلال، مطبعة عمار قرفي، الجزائر، 2014، ص.ص.(81-82).

[3]- مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص.100.

ويرى أحمد محساس أن أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج ليست إلا انحرافا على الفكر الثوري، فالمسميات بالنسبة للرعيل الأول من مفجري الثورة كانت أمرا هامشيا، فالسياسي كان عسكريا ولم يكن هناك فرق بينهما، أما المبدأ في حد ذاته فكان مكرسا قبل انعقاد المؤتمر.[1]

وأصبح السعيد عبد الحي[2] ممثلا لجيش وجبهة.ت.و بتونس بعدما أثبت جدارته في العديد من المعارك بمنطقة الأوراس، الأمر الذي حدا بقادة الثورة في الولاية الأولى لتكليفه بمسؤولية تنظيم الثورة بتونس، ولم يقصر في أداء المهمة الموكلة إليه، فاستطاع تركيز قواعد النظام للثورة من القطر الليبي إلى تونس، حيث كان حلقة وصل بين الداخل والخارج للتزود بالسلاح والعتاد الحربي، مما زاد في قوة الثورة وهيبتها، ومع بدايات سنة 1956 ونظرا لكثرة المتحدثين باسم الثورة طلب المسؤولون في تونس من ممثلي الثورة بالداخل أن يبينوا لهم الطرف الذي يجب التعامل معه بصفة رسمية، فقام عبان رمضان بالاتصال بحامد روابحية لتسوية الوضع،[3] حيث قام هذا الأخير بتسوية الأمور وقدم عبد الحي إلى الحكومة التونسية بصفته ممثلا للثورة في تونس بصفة رسمية، وعاد روابحية إلى الداخل وقدم تقريره إلى عبان رمضان الذي ما لبث أن طلب منه الالتحاق نهائيا مع آيت حسين ليكون ممثلا رسميا لجبهة وجيش.ت.و مكان عبد الحي، ولكن عبد الحي لم يتقبل الأمر وكتب تقريرا إلى ولاية الأوراس يخبرهم فيه بوجود نظام جديد مكان النظام القائم بها، ومن هنا برز التصادم جليا.[4]

كما كلف عبان دباغين برئاسة الوفد الخارجي في القاهرة الأمر الذي زاد من حدة الاختلاف بين الداخل والخارج، وقد رفض عبد الحي وجماعة الأوراس الاعتراف بقرارات الداخل، وقام بعدها عبد الحي باعتقال مبعوثيهم،[5] ورغم عقد لقاء مصالحة بين الطرفين تم بموجبه تكوين

---

[1]– مصطفى بسطامي، المرجع السابق، ص.32.

[2]– ولد سنة 1927 بقمار (الوادي)، تعلم القرآن الكريم ومبادئ العربية، ثم التحق بجامع الزيتونة ليتخرج منه سنة 1954، اهتم بأمر بلاده من فترة الأربعينات، وكان من الطلائع الأولى لثورة نوفمبر في الناحية الشرقية، وشارك في العديد من المعارك وأثبت فيها جدارته مما جعل قادة الأوراس يحملونه مسؤولية تنظيم الثورة بتونس بدايات سنة 1955، واستطاع تثبيت قواعد النظام في كامل التراب التونسي، وكان همزة وصل بين الداخل والخارج، ..... انظر: محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص.ص.(128–130)..

[3]– نفس المرجع ، ص.ص.(129–130).

[4]– المرجع السابق، ص.ص.(130–131).

1. [5] – عبد الله مقلاتي، صالح لميش، تونس والثورة التحريرية الجزائرية، ج2، سلسلة التضامن العربي مع الثورة الجزائرية، شمس الزيبان للنشر والإشهار، الجزائر، 2014. ص.98.

هيئة يرأسها عبد الحي مع نيابة روابحية وآيت حسين إلا أن الأوضاع بقيت مشحونة بالتوتر نتيجة عدم التوافق بين ممثلي الثورة في الداخل والخارج، وطلب مسؤولو الداخل من السلطات التونسية التدخل لإنقاذ المسؤولين المبعوثين من قبلهم، فقامت بالحجر على الأموال التي كان يجمعها عبد الحي لصالح الثورة، كما ألقت القبض عليه بحجة التعامل مع عناصر موالية للخارج، وأفرج عن العناصر الجزائرية التي احتجزها عبد الحي،[1] ولكن روابحية وآيت حسين اعتبرا ذلك خرقا وتدخلا في الشؤون الجزائرية، وطالبا بإطلاق سراح المعتقلين وتشكيل لجنة لتمثيل الثورة في تونس تضم كل الأطراف المتخاصمة،[2]

وتدخل أحمد بن بلة[3] لتعيين أحمد محساس ممثلا للثورة في تونس من أجل تثبيت سلطة الوفد الخارجي على قاعدة تونس الإستراتيجية، وتصرف محساس بدهاء وحنكة كبيرين؛ إذ أقر بإنشاء القاعدة الشرقية لتوطيد علاقته بقادة سوق أهراس كما وطدها مع قادة النمامشة والأوراس والسوافة، واستطاع استمالة المسؤولين التونسيين دون الإخلال بالتزاماته مع اليوسفيين،[4]

واستطاع محساس بعد اجتماعات عديدة أن يزيل بذور الخلاف بين المجموعتين[5]، وعقد اجتماعا مشتركا للقيادتين في أواخر سبتمبر 1956 بتونس وتلاه اجتماع آخر في تونس، وخلال ذلك

---

[1]– محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص.131.

[2] – عبد الله مقلاتي، صالح لميش، المرجع السابق، ص.ص.(98–99).

[3] – ولد سنة 1919 بمغنية (القطاع الوهراني)، كان أبوه تاجرا، عمل كمساعد بالجيش المغربي(طابور) وحضر حملات الحرب بإيطاليا وفرنسا، والتحق بعدها بحزب الشعب الجزائري– حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وارتقى إلى رتبة مسؤول على المنظمة الخاصة للمنطقة الوهرانية، ونظم الهجوم على بريد وهران سنة 1949، واعتقل سنة 1950 ولكنه فر في مارس 1952 والتحق بفرنسا والتقى مع بوضياف ومحساس، ثم غادرها إلى القاهرة، وقام بنشاطات عديدة للحصول على مساندات سياسية ومادية للعمل المسلح، ونظم أثناء الثورة عمليات التسليح، وتم اختطاف الطائرة التي كانت تقله مع الزعماء الآخرين في 22 أكتوبر 1956، وضم إلى لجنة التنسيق والتنفيذ كعضو شرفي منذ أوت 1957، ونائب رئيس الحكومة في سبتمبر 1958، وعضو المكتب السياسي في أوت 1962، وصار رئيسا للجزائر المستقلة من 1962 إلى غاية 1965. انظر: شارل أندري فافرود، الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 209–210. مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج.7، مؤسسة هانياد، لبنان، 1996، ص.ص.(269–270). عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج.1، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1985، ص.93.

[4] – عبد الله مقلاتي، صالح لميش، المرجع السابق، ص.ص.(103–104).

[5] – المجموعتان هما: مجموعة قادة النمامشة بقيادة لزهر شريط، والمجموعة الأخرى بقيادة عباس لغرور ومعه عبد الحي وجماعته، وكانتا تتنازعان حول المنطقة التي تضم جزءا من الولاية الأولى وجزءا من الولاية الثانية، وقسما كبيرا من منطقة سوق أهراس. انظر: لمجد ناصر، أحاديث مع أحمد علي مهساس، دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص.95.

تدخلت عناصر عملت من أجل إفساد الاتفاق حول قيادة الولاية، وتم إطلاق النار في هذا الاجتماع وقتل شخص من النمامشة، وألصقت التهمة بجماعة عبد الحي ولغرور، وزاد الشرخ من جديد فتباعد الطرفان، وقامت السلطات التونسية بسجن عبد الحي ومجموعته بدعوى عدم قبول الاقتتال على أراضيها.[1] ويلاحظ أن هناك أطرافا كانت تسعى إلى إبقاء الخلافات قائمة بين هاتين المجموعتين.

وتوسع الخلاف بين الصوماميين والرافضين له خصوصا بعد القرصنة الجوية للطائرة التي كانت تقل الزعماء الخمس في 1956/10/23، وتدهورت حالة جبهة التحرير في تونس، الأمر الذي دعا 'ل.ت.ت' إلى إعادة تنظيم الوفد الخارجي لجبهة.ت.و بالقاهرة، وهكذا وجد عبان رمضان الفرصة سانحة لإبعاد هؤلاء القادة المعارضين لمؤتمر الصومام، فبعد تعيينه لمين دباغين رئيسا للوفد الخارجي بالقاهرة عين عمر أوعمران[2] مساعدا مكلفا بالدعم اللوجستيكي،[3] كما أعاد تنظيم جبهة.ت.و في تونس بعد الخلافات التي برزت بينه وبين محساس الرافض لقرارات مؤتمر الصومام والقيادة الجديدة، وشن محساس حملة ضارية ضد عبان ومجموعته في الاجتماع الذي عقده يوم 8 مارس1957 في مزرعة المقراني بسوق الأربعاء، معبرا عن رفضه لقرارات المؤتمر،[4] وكان قد حضره قادة البؤر المتوترة (لزهر شريط، عباس لغرور، عبد الحي، محمد سماعي، عمار العسكري 'بوقلاز'، الحاج لخضر، محمد عواشرية)، إضافة إلى ممثلين عن 'ل.ت.ت' هما: محمود الشريف وعمار بن عودة،[5] ولم

---

[1]– لمجد ناصر: المصدر السابق، ص.96. وبخلاف ذلك فإن رواية الطاهر الزبيري في مذكراته تؤكد أن 'ل.ت.ت' قد أحكمت قبضتها على الحدود الشرقية، حيث أرسلت عمار أوعمران قائد الولاية الرابعة بالنيابة (وسط الجزائر) في نهاية سبتمبر 1956 إلى تونس لضبط الأمور، فقام باعتقال علي محساس مندوب الثورة في القاهرة ووضعه تحت الإقامة الجبرية على خلفية معارضته لمقررات الصومام وتحريضه قادة الجبهة الشرقية على عدم الاعتراف بها، وتمكن محساس من الفرار متهما 'ل.ت.ت' بمحاولة اغتياله، وبمساعدة محمود شريف استطاع أوعمران إزاحة عبد الحي مندوب الثورة في تونس والذي كانت القيادة التونسية تخاف من نشاطه الواسع ضد القوات الفرنسية على أراضيها، فهو لم يكن يخضع لأية سلطة، ووصفته بأنه دولة داخل دولة. الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص.167.

[2] – ولد سنة 1919 بدوار فريحات بالقبائل الكبرى، وعين سنة 1945 بهيئة الأركان الصغرى لمدرسة مشتركة السلاح بشرشال بصفة عريف، والتحق بأدغال المقاومة مع كريم وأرزقي، وحكم عليه أربع مرات بالإعدام، ولما اندلعت الثورة التحريرية انضم إليها وتقلد رتبة عميد في جيش التحرير ،وقائد الولاية الرابعة لسنة 1956، وكلف بتموين الثورة بالسلاح خلال سنة 1957، وهو عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ تأسيسه، وعين سنة 1960 مندوبا للحكومة المؤقتة بأنقرا. انظر: شارل إنري فافرود، المرجع السابق، ص.217.

[3] – معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي'دراسة تحليلية تقييمية'، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص.178.

[4] – عقد هذا الاجتماع للنظر في قرارات مؤتمر الصومام التي لم تلق قبولا لدى هذه المجموعة التي رأت أنها همشت.

[5] – معمر العايب، المرجع السابق، ص.179.

يتوان محساس في شن حملته على 'ل.ت.ت' وأنه سيطلب من بورقيبة عدم الاعتراف بمزهودي كممثل للثورة بتونس، ولكنها لم تؤت أكلها نظرا للموقف السلبي الذي اتخذه بورقيبة تجاه محساس، إضافة إلى قبول بوقلاز في أفريل 1957 لمقترح أوعمران بتسوية وضعية منطقة سوق أهراس بتحديد دورها كقاعدة مركزية للتموين مع ارتباطها بالولايتين الأولى والثانية.[1]

أما عباس لغرور فقد قام بعمليات عسكرية ضد القوافل الفرنسية بالتراب التونسي في منطقة تلابت بالقصرين، واعتبر الجانبان التونسي والجزائري الحادث خطيرا، فكان ذلك مدعاة لاعتقال عباس لغرور من قبل السلطات التونسية ووضعه تحت الإقامة الجبرية، وتم تسليمه للسلطات العليا في ' ل.ت.ت ' التي حبسته مع رفاقه ونفذت فيهم حكم الإعدام جميعا.[2]

وفي جانفي 1957 تمركز قمودي طالب العربي السوفي في الجبال الممتدة بين غيفوف وقرية الرديف بتونس، وتمركزت قوات محمود الشريف وجماعته على طول حدود التراب التونسي، وكان محمود الشريف وسماعلي صالح بمقر القيادة في تالة إلى جانب قادة آخرين، وفي هذه الفترة استطاع جيش.ت.و تحويل نشاطه العملياتي إلى نظام الضربات الخاطفة من كر وفر وتنظيم للكمائن ووضع المتفجرات وإتلاف ممتلكات المستعمر بعد أن تمكن هذا الجيش من إرساء قواعد العمليات بإنشاء وحدات عمليات على الحدود الشرقية.[3]

ولولا المساعدات المقدمة لـ 'ل.ت.ت' من قبل السلطات التونسية لما استطاعت فرض سلطتها، فصدرت التعليمات الأمنية إلى السلطات الإدارية والحزبية لمراقبة نشاط المجموعات الجزائرية المسلحة والقادة المعارضين لمقررات الصومام مثل الطالب العربي قمودي ولزهر شريط وقادة الأوراس، وبالتالي وجدت الحكومة التونسية لنفسها المبررات التي تسوغ لها التدخل في المسائل الداخلية وحسم الموقف مع المجموعات التي لا تعترف بحدود السيادة التونسية.[4]

وقد اتفق الجانبان الجزائري بقيادة محمود الشريف والجانب التونسي للقبض على هؤلاء، وسمحت 'ل.ت.ت' للسلطات التونسية بالتدخل وحسم الموقف مع قادة المجموعات المنشقة، وتم

---

[1] – جبلي الطاهر، مؤتمر الصومام والقاعدة الشرقية، مجلة المصادر، ع.9، تصدر عن 'م.و.د.ب.ح.و.ث.1.نوفمبر.54'، السداسي الأول، 2004، الجزائر، ص.ص.(221-222).

[2]– لمجد ناصر، المصدر السابق، ص.96.

[3] – بوبكر حفظ الله ، التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة...، المرجع السابق، ص.157.

[4] – مقلاتي عبد الله، محمود الشريف قائد الولاية الأولى ووزير التسليح إبان الثورة التحريرية، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص.84.

قطع الإمدادات عنهم وكذا التموين وتعزيز المراقبة على الحدود لمنع تسللهم، وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء الذين اعتبروا منشقين يمثلون خطرا كبيرا في نظر السلطات التونسية والنظام البورقيبي، لأنهم يؤيدون أحمد بن يوسف وأنصاره، الأمر الذي أدى بالنظام التونسي إلى محاصرة الطالب العربي وجنوده وإرغامهم على الاستسلام، كما قام والي قفصة بالمساعدة في اعتقال لزهر شريط ورجاله.[1]

وتؤكد الشهادات أن الطالب العربي القمودي وشريط لزهر وعباس لغرور اعتقلوا وتم التنكيل بهم في السجون التونسية على خلفية مساندتهم لليوسفيين، ومحاولة توسيع دائرة الكفاح التحرري في أرجاء المغرب الكبير، ولكن ' ل.ت.ت 'كان يشغلها كثيرا مدى فرض النظام وضبطه على الحدود التونسية حتى يتسنى لها الحصول على الدعم من السلطات التونسية في شتى صوره، ولكن هذه الأخيرة لم تكتف بما اتفق عليه من فرض النظام على أراضيها بمناطق الحدود بل تجاوزت ذلك وقامت باعتراض وحدات المجاهدين ونزع أسلحتهم، وتدخل مسؤولوها في الأمور الداخلية لـ: 'ل.ت.ت'،[2] وفي اجتماع 28 نوفمبر 1957 للإدارة بتونس تقرر تعيين محمود قنز تحت إدارة الشريف محمود، وتم توقيف شريط لزهر وعشي خليل من أجل محاكمتهم، وحكم على شريط لزهر بالإعدام، وأدمجت كتيبته بعدما تم تقسيمها في بقية الكتائب الأخرى.[3]

وفي ماي 1957 شكل جناح سماعلي صالح قوة في جيش التحرير، وصار محمود الشريف مسجلا بصفة رسمية ضمن وفد جبهة.ت.و بتونس، وأصبحت المنطقة السادسة (تبسة) تحت سلطة سماعلي صالح، وصارت أكثر المناطق نشاطا واشتدت ضرباتها في التصدي للقوات الفرنسية، خاصة بالجبل الأبيض وزاريف، وإلى غاية سبتمبر 1957 كان سماعلي صالح متمركزا على الحدود الجزائرية التونسية، يرأس فرقا لجيش التحرير مزودة بأحدث الأسلحة والألبسة، وعمل على تكثيف نشاط الجيش خلال شهر جانفي 1958، وبعد أحداث ساقية سيدي يوسف عبرت هاته الوحدات الحدود نحو الجزائر، ونشطت بغيفوف والجبل الأبيض وجبل العنق.[4]

---

[1] – مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص.ص.(84-85).

[2] – نفس المرجع، ص.ص.(86-87).

[3] – بوبكر حفظ الله ، التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة...، المرجع السابق، ص.46. وتم حسم مسألة المنشقين عن 'ل.ت.ت' والمعارضين لقرارات مؤتمر الصومام من قبل السلطات التونسية أمثال الطالب العربي ولزهر شريط وغيرهم. مقابلة مع المجاهد ' معيفي لزهر' بمنزله (الحي الجديد)- بئر العاتر، يوم:2016/12/26 14:39.

[4] – نفس المرجع، ص.ص.(157-158).

3- جيش التحرير الوطني على الحدود:

3-1- تسمية جيش التحرير الوطني على الحدود:

بما أن جيش التحرير الوطني المتكون حديثا كان في حاجة ماسة إلى مراكز للراحة والاختباء وتنظيم الصفوف، فقد كان لزاما على قيادة الثورة أن تسعى جاهدة لتوفير ما يمكن من هذه المراكز، وعلى المناطق الحدودية الشرقية كان جيش التحرير يتحصّن بالحدود ويتخذها مراكز للاختباء والتموين وغير ذلك، ووجد العون من الأشقاء التونسيين؛ إذ زودوا جنود التحرير بالمؤونة والسلاح وما لزمهم من حاجيات ضرورية لمواصلة الكفاح، وتزايد التصعيد العسكري للقوات الفرنسية ضد الثورة، وعمل الجيش الفرنسي على قطع الإمدادات بين جبهة التحرير في الداخل والقواعد الخلفية لها، ورغم ذلك ظل جيش.ت.و على الحدود يقوم بمهمته في توفير السلاح والمؤونة اللازمة للمجاهدين في الداخل، وكان يشارك في الكثير من المعارك وعمليات نقل السلاح إلى الداخل، إضافة إلى مهمة التدريب والتكوين للمنضمين الجدد للثورة، ومن هنا بدأت النواة الأولى لجيش الحدود تبرز للوجود، مرورا بتأسيس لجنة العمليات العسكرية إلى غاية إنشاء هيئة الأركان العامة فيما بعد، أين تم تنظيم جيش الحدود وهيكلته.

وقد اصطلح على تسمية جيش.ت.و المرابط على الحدود بـ'جيش الحدود'؛ وهو ذلك الجيش الذي تواجد وتمركز على كامل الحدود الجزائرية الشرقية والغربية ومن الشمال إلى الجنوب، من أجل تزويد الثورة بالرجال والسلاح والمؤونة، ومواجهة خطر العدو الفرنسي، وهناك من يتحفظ على استعمال مصطلح جيش الحدود ويفضل تسميته بجيش.ت.و المرابط على الحدود.

وبما أن جيش التحرير الوطني متواجد فعلا على الحدود وخارج التراب الوطني، فقد طرح ذلك في حد ذاته إشكالية: هل يجعل منه ذلك جيشا لاجئا؟ ويجيب على ذلك محمد بجاوي بأن وجود قسمٍ من جيش.ت.و على الحدود لا يجعل منه بكل تأكيد من حيث الكيان الحقوقي جيشا لاجئا، لأن وحدة القيادة ووحدة التنظيم تجعله من الجانب الحقوقي جيشا قوميا خاضعا – وإن كان خارج حدود الوطن – إلى القواعد التي تسوده في الداخل[1]، فجيش التحرير الوطني المرابط على كامل الحدود الجزائرية اضطرته ظروف الحرب إلى مجاوزة الحدود، ولكن هناك شبه استمرار جغرافي بل طبيعي لجيش التحرير، لذا يمكن القول أنه ما من جيش في العالم كان حقوقيا أكثر جدارة بالوضع الذي اكتسبه بموجب قواعد الحقوق الدولية من حكومتي تونس والمغرب؛ أي الحصانة حيال

[1] – محمد بجاوي، المرجع السابق، ص.79.

السلطات المحلية،[1] وبتعبير آخر لأنه يملك كامل التصرف في وحداته ومستقل تماما عن إدارة الدولة المجاورة رغم أنه فوق أراضيها، ولكن مع الالتزام بعدم الإخلال بالأمن والاستقرار السائد في البلد المجاور، أو المساس بالحريات العامة والخاصة له، أو التدخل في شؤونه بأي وجه كان.

2-3- إنشاء جيش الحدود:

أنشئ جيش الحدود وتأسَّس منذ الانطلاقة الأولى للثورة، فالمناطق قبل أن تصبح ولايات كانت لها اتصالات مع تونس والمغرب، وفي إطار هذه الحدود تأسست وحدات جيش.ت.و المرابطة على الحدود، وكانت تعمل في الداخل وفي الحدود، ففي بداية الثورة كانت كل من تونس والمغرب على أبواب الاستقلال، وبالتالي حشدت فرنسا قواتها على الحدود، وكانت المنطقة الشمالية المعروفة بقاعدة الشرق سببا بادئ الأمر في إيجاد هذا الجيش، وهي تمتد من البحر المتوسط إلى غاية تبسة، وكان لها جيش منظم والذي كان نواة لتكوين جيش الحدود على الأقل في الناحية الشرقية،[2] فجيش الحدود إذن تأسس تقريبا مع بدايات الثورة وإن لم يفصح عن اسمه تماما، وبما أن الكثير من المفارز انتظمت على الحدود تحت نداء الجهاد فنستطيع القول أن جيش.ت.و ظل يستعمل حرب العصابات ويحتمي بالجبال في الحدود.

وقامت قيادة الثورة بتعيين شبه قيادة مشتركة في الشمال التونسي، جزائرية – تونسية بمساعدة السلطات التونسية، ومهمتها تسهيل تموين جيش.ت.و في جميع الميادين، بما فيها الاهتمام بالجرحى والمصابين وتوفير مراكز الراحة للمجاهدين، واستمر هذا النشاط بانتظام وكان يتم خلاله تكوين وتدريب عناصر جديدة من جيش التحرير على الحدود التونسية أغلبها من المهاجرين واللاجئين الجزائريين، ويتم إرسالها إلى الداخل خاصة الولاية الأولى من أجل تدعيم صفوف الثورة، وذكرت المصادر أن عددهم كان حوالي 80.000 جزائري معظمهم كانوا قادرين على حمل السلاح.[3]

وأدلى لاكوست بتصريح في خريف 1956 بأن جيش التحرير الوطني صار جيشا نظاميا تعداده حوالي 15 ألفا، إضافة إلى قوة احتياطية تشتمل على ما يقرب من 10 آلاف احتياطيين مسلحين(مسبلين)، وفي نهاية أكتوبر 1957 أكدت القيادة الفرنسية العليا بالجزائر أن جيش.ت.و

[1] – نفس المرجع، ص.79.

[2] – الجنيدي خليفة وآخرون، ج1، المرجع السابق، ص.468.

[3] – يوسف مناصرية، قوات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية، المرجع السابق، ص.ص(130-131).

صار يضم 35 ألف مجاهد نظامي و30 ألف احتياطي،[1] ونستشف من هذه التصريحات أن جيش.ت.و ما فتئ يتعزز بالمنضمين الجدد، وإن ذلك ليدل دلالة واضحة على توغل صدى الثورة في قلوب الجزائريين، ومدى تأثيرها في فئات الشعب المختلفة، (فما كادت الثورة تندلع، ويتأكد الشعب من صحة عزمها حتى التف حولها واحتضنها، وغذاها بكل ما يملك من حماس وتضحية وجهد، ولو لم يكن الشعب هو نصير الثورة الأول لما أمكنها أن تعيش... فهي كما قال عنها ماوتسي تونغ[2] كالسمكة والشعب هو ماؤها الذي تسبح فيه، فإذا لم يكن الشعب مؤيدا لها فذلك هو خطرها وبذرة موتها).[3]

والمؤكد أن السلطات التونسية ممثلة في الرئيس بورقيبة خاصة كانت تحبذ العمل السياسي من خلال المفاوضات واللقاءات مع السلطات الفرنسية سعيا منها لحل القضية الجزائرية، وكان بورقيبة يعتمد على شد العصا من الوسط ويسعى عبر مناوراته مع السلطات الفرنسية إلى كسب الكثير من الضمانات لنفسه ولبلاده والضغط على فرنسا من خلال الثورة الجزائرية وتواجد وحداتها العسكرية على الحدود التونسية الجزائرية.

واعتمد جيش.ت.و أساليب حرب العصابات استعمالا صالحا، وبمعرفته التامة لمناطق الوطن و لمسرح العمليات المختلفة، الشيء الذي مكنه من التنقل والتحرك بسرعة وإلحاق خسائر معتبرة في صفوف العدو،[4] والملاحظ أن الثورة لم تكتف بما عندها من الإطارات وإنما كانت ترسل الكثير من أبناء الجزائر إلى بلدان المشرق العربي للتدريب والتكوين في المعاهد والكليات العسكرية، وكانوا يتلقون أنواعا عديدة من التدريبات على فنون القتال المختلفة وأنواع الأسلحة والتخطيط

---

[1] – جريدة المجاهد، 1957/1/21، ع 13، ص.5.

[2] – رجل دولة ومناضل صيني، يعد من أبرز الوجوه السياسية التي عرفها ق20، ولد عام 1893 بمقاطعة هونان، والتحق بالجيش الثوري عام 1911، وفي عام 1913 انضم إلى دار المعلمين العليا حتى عام 1918، وكان دوما يؤمن بالديمقراطية والليبيرالية ويجاهر بعداوته للنزعة العسكرية والإمبريالية، ثم رحل إلى شنغهاي أين تعرف على احد الماركسيين، واعتنق الماركسية، وفي سنة 1921 انعقد المؤتمر الأول للحزب الشيوعي الصيني، فانتخب ماو أمينا للمؤتمر، وظل يناضل حتى أنشأ سنة 1927 جيشا ثوريا، وتسلم أثناء المسيرة الكبرى عام 1935 زمام قيادة الحزب وترأس المكتب السياسي، وانفجرت الحرب الأهلية (1946–1949)، وفي أكتوبر 1949 أعلن ماو قيام جمهورية الصين الشعبية، ورفض تبني المثال السوفييتي في الصين،وتوفي سنة 1976، ومن أهم مؤلفاته: تحليل طبقات المجتمع الصيني، الديمقراطية الجديدة، في الحرب المستمرة. انظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج5، المرجع السابق، ص.ص.(698–702).

[3] – جريدة المجاهد، ع11، 1957/01/11، ص.6.

[4] – جريدة المجاهد، ع23، 1958/05/07، ص.6.

والإعداد للمعارك، ونشأت قيادات مدربة باستطاعتها مواجهة الحرب الكلاسيكية والحرب المنظمة، وهذه القيادات هي التي خلقت ما سمي بجيش الحدود ونظمت وحداته منذ عام 1957،[1] فهناك الفيلق الذي يتكون من عدة كتائب، والكتيبة التي تتكون من عدة فصائل مدربة تدريبا جيدا على استعمال السلاح ومواجهة العدو وخططه الحربية المختلفة.[2]

وبلغ عدد قوات جيش التحرير الوطني سنة 1958 ما يقارب 17 ألف مجاهد[3] موزعين على شكل كتائب، وكانت تملك 12 ألف قطعة سلاح، وصارت الكتيبة هي الوحدة العسكرية العضوية والتكتيكية لجيش التحرير الوطني،[4] وأصبحت الثورة الجزائرية تملك قاعدتين على الحدود الشرقية في نهاية 1957، الأولى في غار ديماو والأخرى في تاجروين،[5] وبلغ عدد الجنود في هاتين القاعدتين 2.300 مجاهد حتى 20 ديسمبر1957 ليرتفع في 15 جانفي1958 إلى حوالي 3.300 مجاهد.[6]

فقوات جيش.ت.و على الحدود التونسية سنة 1958 بلغت 3500 مجاهد مسلحين بسلاح حربي، و4500 مجاهد مجهزين بالسلاح ومخصصين للعبور إلى القطر الجزائري،[7] وكانوا موزعين على مراكز التدريب المتواجدة بتونس، وعلى قواعد التموين التي تحتاج إلى مجاهدين دائمين، إضافة إلى توزع أعداد أخرى على الفرق العسكرية المرابطة على الحدود.

---

[1] – الجنيدي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة، ج1، المرجع السابق، ص.471.

[2] – نفس المرجع، ص.471.

[3] – حسب الوثائق الفرنسية التي كانت على شكل إحصاءات وتقديرات تخص التطور المادي والبشري لقوات جيش التحرير الوطني فقد وصل تعداد هذا الجيش حوالي 18.500 مجاهد نظامي حتى 15 ديسمبر 1956، ليصل إلى 19.930 مجاهدا في 15 أوت 1957، ويرتفع في 15 جانفي 1958 إلى 22.126 مجاهد نظامي، وذلك دون حساب المسبلين والفدائيين، انظر: الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية '1954-1958'، دراسة في السياسات والممارسات، دار غرناطة، الجزائر، 2009، ص.394.

[4] – يوسف مناصرية، قوات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية، المرجع السابق، ص 123.

[5] – تبعد عن الحدود الجزائرية بحوالي 10 كم، وتقع جنوب مدينة الكاف وتبعد عنها بحوالي 40 كم، وهي ذات طابع فلاحي وتعتبر قاعدة مهمة لجيش.ت.و في تونس، وغيرت مزارعها من طابعها لتصبح مراكز ونقاط عبور لوحدات جيش.ت.و سواء القادمة من الداخل أو المتوجهة إلى الجبال خاصة الولاية الأولى. عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، د.ص.

[6] – نفس المرجع، ص.131.

[7] – نفسه، ص.132

وكانت نواة جيش الحدود عبارة عن رجال لجلب السلاح ثم تطور الحال، فبالنسبة للحدود الشرقية كانت هناك هيئة أركان حرب تشرف على المنطقة الشمالية والجنوبية إلى غاية تأسيس القيادة العامة لجيش.ت.و، وبالنسبة للتنظيم فإن وحدات الجيش على الحدود كانت معززة بأسلحة شبيهة بتلك الأسلحة التي تملكها الجيوش المنظمة، وكل فصيلة مقسمة إلى ثلاثة أفواج؛ فوجان للمشاة وفوج يحمل الرشاشات، وبالنسبة للكتيبة فكل فيلق يحوي ثلاث كتائب مشاة أسلحة ثقيلة، منها مدفع عيار 57 وعيار 75، وتستعمل في عمليات العبور ومهاجمة المعسكرات التي تحمي السدود المكهربة،[1] كما استعمل كذلك مدفع المورتي (الهاون) عيار 81 ذو المدى 4كم، ومدفعية الدوشكا وهي خاصة بالطيران.[2]

وازداد عدد المتطوعين في صفوف وحدات جيش.ت.و المرابطة على الحدود، وكان أغلبهم من اللاجئين الذين دفعتهم ظروف الحرب القاسية من قمع وفقر وغيره إلى مغادرة البلاد لتشكيل مخيمات اللاجئين على الحدود، الأمر الذي حدا بالقيادة الجزائرية على الحدود إلى الاهتمام بهم وتنظيم شؤونهم بالتعاون مع الحكومة التونسية، وبالتالي ساهم ذلك في تضاعف أعداد جيش الحدود الذي ارتفعت قواته سنة 1958 خاصة، وصار مستوى التسليح جيدا، إذ كانت هذه القوات مزودة برشاشات مضادة للطيران ومدافع البازوكا والهاون، زيادة على المدافع الثقيلة الثابتة والتي كانت توضع بالقرب من مراكز الجيش واستعمالها في رمي القذائف على الأهداف البعيدة وتحطيم الأسلاك الشائكة وأبراج المراقبة، كما تلقى جيش الحدود تكوينا عسكريا حديثا على يد الإطارات المتخرجة من الكليات الحربية بالمشرق العربي أو في الجيش الفرنسي.[3]

ففئات الشعب التي خرجت من الجزائر إلى تونس أو المغرب اضطرتها الظروف الاستعمارية للرحيل نحو الحدود، وكانت تعيش بالقرب من المراكز العسكرية بجانب الجيش، وتساهم في تقديم يد العون له كما هو الحال في الداخل، ورغم اختلاف الدوافع فقد أدوا دورا مهما في الثورة، فكل الجزائريين الذين دخلوا إلى أرض تونس أو المغرب يجدون نظاما محكما اعتمدته جبهة.ت.و وجيشها، فاللاجئ أولا يسجل في سجلات خاصة ثم يسلم في الحدود إلى جهة مختصة تعين له

[1] – الجنيدي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة، ج1، المرجع السابق، ص.ص.(504-505).

[2] – مقابلة مع المجاهد طالب طالب بمنزله الكائن ببئر العاتر يوم:2016/02/20- 10 صباحا.

[3] – علي بن علي، مذكرات المجاهد الحاج علي بن علي (ذكريات من الجبهة الشرقية)، ط1، تحرير: سعيد مقدم، دار الأوطان، الجزائر، 2014، ص.59. مقابلة مع المجاهد طالب طالب بمنزله الكائن ببئر العاتر، يوم:2016/02/20 10:00 صباحا.

العمل الذي يقوم به والنشاط الذي يزاوله والاشتراك الذي يدفعه، وكانت الجبهة تراقب أعمالهم وتحركاتهم، كما يطلبون منه أن يكون مستعدا في أي وقت لأداء مهام أخرى، وكان يضم البعض منهم في صفوف جيش الحدود ممن تتوفر فيهم الشروط،[1] كما أن القيادة الثورية كانت تحسن التصرف مع هؤلاء اللاجئين حتى أصبحوا قوة وطاقة تدعم جيش التحرير لفائدة حرب التحرير.[2]

وبعد إنشاء قيادة الأركان العامة قررت إلحاق أبناء اللاجئين بالجيش، ففي الفترة من سنة 1960 إلى 1961 تم تجنيدهم بنسبة كبيرة على الحدود الشرقية، وصار الجيش متطورا ويكون وحدات مدربة تدريبا خاصا ومسلحة تسليحا عصريا، وتطور الجيش فأصبح جيشا كلاسيكيا، وبالتالي يمكن القول أن اللاجئين ساهموا مساهمة فعالة في إمداد الثورة بالرجال والسلاح والتموين.[3]

وصار جيش.ت.و ينسق إستراتيجياته يوما بعد يوم ويختار الأماكن التي يخيم بها والتي ينسحب إليها، كما أصبح تموينه سهلا ويملك مصالح صحية كافية، وتمرن المجاهدون على الحرب طيلة السنوات الأربعة التي قضوها في الكفاح، وأصبحوا مجهزين بأحدث أنواع الأسلحة.[4]

وتمركز بجهة عين اعمارة القريبة من فريانة (فيلق علي بن يونس وفيلق عبد الله لعبيدي وفيلق الحاج الصالح وكتيبة الزغلامي، وكان يشرف على المنطقة عثمان جلالي كضابط أول عسكري ومقداد جدي كنقيب مسؤول عن المنطقة السادسة ولعجال مساني، ورؤساء النواحي أو الفيالق ومساعدين عمارة محمد وعمارة دعاس والحفناوي حشيشي وأحمد بن إبراهيم والمكي حاجي ومحمد جدي، أما أحمد الزمولي فكان في تالة في كتابة المنطقة، وقد كان عبد الله صالحي مسؤول قاعدة المرور والإيواء بتالة).[5]

وصارت الأسلاك الشائكة عائقا أمام وحدات جيش.ت.و التي تعمل على توفير السلاح وتزويد الداخل به، خاصة مع نهاية سنة 1957 ومطلع سنة 1958 فأدى ذلك بشكل متزايد إلى استقرار تلك الوحدات على طول الحدود لشرقية والغربية، كما أن الجيش الفرنسي بتنصيبه لتلك الحواجز ساهم بشكل مباشر وغير مباشر في ميلاد جيش الحدود للتحرير الوطني، حيث تم تكوين

---

[1] – الجنيدي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة، ج.3، ص.ص.(38–39).

[2] – نفس المرجع، ص.44.

[3] – نفسه، ص.42.

[4] – جريدة المجاهد، ع.23، 1958/05/07، ص.6.

[5] – بجاوي مدني بن العربي، مذكرات مدني بجاوي، مجاهد وشاهد مسار، دار هومة، الجزائر، 2012، ص.ص.(197–198).

جبهة ثانية تملك تسليحا معتبرا وقوة متزايدة عبر الوقت، ونلاحظ ذلك من خلال هجرة وهروب الجزائريين القاطنين بالحدود بفعل الظروف القاهرة التي أصبحوا يعيشونها من جراء الظلم والاضطهاد، وتشكيل مخيمات للاجئين على الحدود التونسية، ومن هنا تزايدت أعداد المتطوعين في صفوف جيش.ت.و المرابط بالحدود، وبالتالي ازدياد أعداد تلك الوحدات،[1] ولم تكن في البداية مؤطرة تأطيرا جيدا، ولكنها تلقت تكوينا وتدريبا في المعسكرات التي تم إنشاؤها على الحدود الجزائرية التونسية على يد ضباط تلقوا تكوينا وتدريبا في بلاد المشرق، أو أولئك الذين فروا من ثكنات الجيش الفرنسي، وتنتقل الوحدات العسكرية على طول الحدود، وتقوم بشن عملياتها العسكرية المختلفة بالضرب نحو الداخل انطلاقا من الحدود.[2]

وقد جاء التطوع في جيش.ت.و وتشكيله مقياسا لمراحل تطوره، فأول الملامح الأساسية لبنيان جيش التحرير هو التطوع، ولم تشعر الثورة بالمعاناة في مجال توفير الجنود، ولم تطرح مشكلة عدد الجنود وحجم الوحدات والتشكيلات، بل على العكس من ذلك فإن الكثير من طلبات الالتحاق بالجيش كانت تقابل بالرفض.[3]

وبالنسبة للباس العسكري ففي البداية كان المجاهدون يكتفون بما توافر لديهم من لباس مدني وعسكري، مثل: القشاشيب والأحذية والمعاطف التي كانت متوفرة آنذاك، وأغلبية الألبسة كانت شعبية، ثم بعد ذلك تحصل المجاهدون على الألبسة العسكرية من عدة مصادر أهمها:

- الألبسة العسكرية القديمة التي شارك أصحابها في الحربين أو في مقاومة تونس والمغرب.
- الألبسة القديمة التي كانت تباع في الأسواق بالميزان، والتي كان يشتريها المناضلون والمواطنون ثم يقومون بتسليمها للمجاهدين، وغالبا ما كنت تجمع عن طريق التبرعات الشعبية.
- اقتناء أقمشة ذات اللون الكاكي لحياكة ألبسة عسكرية موحدة.[4]

وأنشأت القاعدة الشرقية في سنة 1957 ورشة خياطة، وتقوم على تفصيل وخياطة اللبسة العسكرية لمجاهدي جيش.ت.و الذي أصبح يملك ألبسة خاصة به،[5]

---

[1] – محمد تقية، المرجع السابق، ص.468.

[2] – نفس المرجع، ص.ص.(468–469).

[3] – لمزيد من التفصيل انظر: مصطفى طلاس، بيام العسلي، المرجع السابق، ص.ص.(208–210).

[4] – أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة، المرجع السابق، ص.ص.(74–75). انظر أيضا: عبد الواحد بوجابر، المرجع السابق، ص.ص.(166–167).

[5] – الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص.ص(115–116).

المبحث الثاني: التنظيم والتدريب والتكوين العسكري

عندما قامت الثورة صار شغلها الشاغل كيفية تدعيم صفوفها بالجنود والمقاتلين، واستطاعت تحقيق نتائج إيجابية واكتساب سمعة طيبة لدى الجزائريين خلال السنة الأولى، فكان المحافظون السياسيون يقومون بدور كبير في هاته العملية، حيث يبثون روح الوطنية وضرورة الكفاح في نفوس الشباب الجزائري وبالتالي اقتنع الكثير من أفراد الشعب بضرورة الانضمام للثورة والمشاركة في حرب التحرير، إيمانا منهم بالواجب الملقى على عاتقهم في دعم جبهة التحرير وجيشها في التصدي لقوات العدو، وكان الانخراط في أغلب الأحيان يتم تلقائيا.[1]

1- التدريب والتكوين العسكري:

التدريب العسكري هو إعداد الأفراد والأطقم والقادة للقيام بالعمليات القتالية وتحقيق النتائج الجيدة في الميدان ومسارح الحرب، كما يعتبر التكوين خطوة أساسية لضمان النجاح في القتال، فكل قطرة عرق تراق أثناء التدريب توفر الكثير من الدماء خلال القتال، والتكوين المتكامل هو الذي يشمل كافة الحالات التي يمكن أن تظهر خلال الحرب.[2]

إذن فالتدريب عملية منظمة ومستمرة تهدف إلى أن يكتسب الجندي معرفة ومهارة للقيام بالعمليات الحربية وغيرها، وهو من أكثر الأشياء التي يجب الاهتمام بها، ففي بداية الثورة كان الاعتماد على الذين عملوا في الجيش الفرنسي بالرغم من أنهم لم يتلقوا تدريبا يؤهلهم لتدريب غيرهم،

---

[1] – انظر الملحق رقم: 01. وحول شروط الانخراط في صفوف جيش التحرير الوطني انظر: علي زغدود، شروط الانضمام إلى جيش التحرير الوطني، مجلة اول نوفمبر، ع.61، 1986، ص.ص.(86-88).

[2] – محمد رمضاني، مشهد عام حول التكوين العسكري خلال الثورة، موقع العقيد محمد رمضاني، http://www.mohamedramdani.com، 2016/07/25

يعد التدريب في الجانب العسكري من أهم الركائز التي تبنى عليها القوات العسكرية المقاتلة والوحدات المعاونة الإدارية والفنية أهدافها، والغاية منه تطوير كافة القدرات التخطيطية وتنمية مهارات ومعارف الضباط وضباط الصف والجنود على اختلاف تخصصاتهم، كما يهتم بتقويم وتغيير السلوكيات للعسكريين مما يسهم في رفع مستوى أدائهم وإنجاح البرامج التدريبية المعتمدة بشكل تام ودون إغفال جانب الثقافة العامة للأفراد وغرس روح المثابرة وحب التعلم.

ويؤدي التدريب العسكري الجيد والناجح دورا أساسا وفاعلا في رفع الروح المعنوية لعناصر الوحدات والتشكيلات المقاتلة والمعاونة وغرس قواعد الانضباط والربط العسكري بينها من خلال ازدياد ثقة الأفراد بأنفسهم وبقيادتهم وأسلحتهم. انظر: جلال أحمد بيري، التدريب العسكري تطلعات وآفاق، مجلة المسلَّح.-http://www.almusallh.ly/ar/ground/106-vol 45-33، 2018/07/05 18:44. انظر أيضا: عبد الله بن فريح العقلا، إعداد الجندي المسلم أهدافه وأسسه، دار الرشد (ناشرون)، المملكة العربية السعودية، ط1، 2003، ص.528.

كما أن عددهم في البداية كان محدودا، واتجهت الأنظار نحو الطلبة الذين تلقوا تدريبا مكثفا سريعا في المدارس العسكرية بالمشرق في كل من مصر وسوريا والأردن.[1]

فالجيش في أوقات السلم عبارة عن (مجموعة من الأفراد المنظمين والمسلحين والمجهزين والمكونين والمهيئين لحرب قد لا تحدث)، أما في حالة الحرب فإن الجيش يهيأ لكل الاحتمالات التي تأتي بها الحرب، وبالتالي يجب أن يكون على أهبة الاستعداد لكل طارئ فيستطيع مواجهة المتغيرات التي تفرضها الحرب الجارية، ويجب أن يواكب التطور الحاصل في ميدان التدريب بشتى أصنافه وصوره، وأن تكون له معرفة بمختلف الأسلحة الحديثة التي يملكها العدو،[2] وعلى القائد أن يكون عارفا بتضاريس المنطقة التي سيشن فيها الهجوم أو التي ستقوم فيها المعركة والاستفادة منها قدر الإمكان، كما يجب أن يكون عارفا بمتغيرات الحرب وأساليبها والحرب الخاطفة والمناورات العسكرية.[3]

2- التدريب في المدارس العربية:

فتحت البلدان العربية أبوابها للجزائريين، وكانت مصر تقبل أبناء المغرب العربي عن طريق المكتب العسكري حديث النشأة والمسير من قبل أحمد بن بلة، وتلقى الطلبة الجزائريون فنونا من التدريبات العسكرية والحربية وتركزت في اللياقة البدنية واستعمال مختلف الأسلحة خاصة السلاح الخفيف، والتدريب على حرب العصابات والتعبئة النفسية وعلى ماذا تقوم حرب العصابات، وكانت هناك دورة حول التعبئة النفسية؛كيف يكسب الجنود الشعب؟ وكيف يكون سلوكهم معه؟ ومعرفة كيفية تنظيم جيش العدو وأنواع الأسلحة التي يستخدمها، وكيفية مواجهة الآليات المختلفة التي يستخدمها العدو، وبذلك تتم معرفة قوة العدو، وكان التدريب مكثفا ويتم خلال 9 أشهر،[4] وكان

---

[1] – مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص.ص.(78–79).

[2] – عبد الرزاق بوحارة، ينابيع التحرير، أجيال في مواجهة القدر، تر: صالح عبد النوري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص.287.

[3] – المناورة هي التحرك والتصرف بطريقة تسلب الغريم من أي ميزة اكتسبها، فقتال الجيش الكبير بالعدد القليل أمر مستهجن، لكن الهجوم على قطاع أو جزء أو فصيل منه لك عليه ميزة؛ فهذه هي المناورة. انظر: سون إتزو، فن الحرب، تر:عوف شبايك، ط.1، دار أجيال للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص.68..

وتكمن صعوبة المناورة في تمهيد الطرق الملتوية وتحويل السلبيات إلى إيجابيات، ومن لا يعرف خطط العدو لا يمكنه الاقتراب منه أثناء المعركة، ومن يجهل التضاريس ومعالم الغابات والمستنقعات والممرات الضيقة والوعرة لا يمكنه قيادة جنده نحو المعركة، ومن لا يلجأ إلى الأدلاء المحليين لا يمكنه الاستفادة من الجغرافيا، ومن تحيَّن استغلال الطرق الملتوية والمستقيمة في التقدم أحرز النصر، وهذا هو فن المناورة. انظر: سون إتزو، فن الحرب، إعداد: أحمد ناصيف، ط.1، دار الكتاب العربي، دمشق، سوريا، 2010، ص.119.

[4] – شهادة المجاهد: محمد ملوح، تسجيلات المتحف الوطني للمجاهد، مكتبة المتحف، الجزائر، 2012.

الأمر يتم باللباس المدني وبصفة سرية، وتوالت الدفعات السرية إلى المدارس المصرية حتى وصل عددها إلى تسع دفعات إلى غاية العدوان الثلاثي على مصر سنة 56، حيث فتحت مصر مدارسها علنا للجزائريين وفي جميع التخصصات من الكلية الحربية إلى الطيران إلى البحرية إلى المدارس الخاصة، وتلتها بعد ذلك سوريا ثم الأردن، أما العراق فكانت تقبل أبناء المغرب العربي بمن فيهم الجزائريون عن طريق مكتب المغرب العربي الكائن بالقاهرة.[1]

وأرسل الفوج الأول المكون من ستة أشخاص منذ بداية الثورة إلى العراق للتكوين السريع على تقنيات القتال، وكان مؤلفا من جزائريين وتونسيين ومغاربة، وقد أدى عبد الكريم الخطابي قائد حركة المقاومة في الريف المغربي دورا فعالا في قبول شباب من شمال إفريقيا للتدريب العسكري في المدارس العربية، وتم قبول فوج آخر بعده بوقت قصير في أحد المراكز المصرية لتكوين رجال الصاعقة،[2] ومع بدايات عام 1957 تم فتح أبواب المدارس العسكرية العربية أمام الجزائريين، فأرسلت جبهة التحرير الكثير من الشباب الذين التحقوا بالثورة سواء أكانوا جنودا أتوا من الولايات أو مجندين جددا في تونس والمغرب أو أولئك الشباب الذين التحقوا بالثورة عبر فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وبعضهم أتى من الجيش الفرنسي أو فرارا من الحملة العسكرية الفرنسية على قناة السويس؟في نوفمبر 1956، وكان أغلب هؤلاء الطلبة الضباط طلابا وتلاميذ ثانويات تخلوا عن مقاعد الدراسة.[3]

واهتمت قيادة الثورة بتكوين الإطارات أثناء حرب التحرير، ووضع مسؤولوها نصب أعينهم تكوين الإطارات في الميدان العسكري والمدني، وذلك لتعزيز المؤسسات في زمن الحرب، وإيمانا منهم بوجوب التأطير والتدريب الذي تحتاجه الثورة يوما بعد يوم، إضافة إلى ضرورة مواكبة التطور الحاصل في ميدان التخطيط العسكري والإعداد للمعارك والاشتباكات المختلفة، وذلك من أجل مواجهة الجيش الفرنسي الذي يملك الخبرة والتكوين والعدة والعتاد.هـ ع : يسند إلى مرجع أو مصدر

واستطاع عدد كبير من هؤلاء المناضلين الاندماج في وحدات جيش التحرير الوطني منذ سنة 1956، وكانوا قد اكتسبوا معارف عسكرية من خلال ما تلقوه من تدريبات مختلفة وما استفادوا من تمارين عملية للتدريب على القتال، ومن التربصات السريعة والتكوين حسب ما تقتضيه ظروف الحرب، وجرت التربصات متفاوتة المدة في مراكز التدريب التي أنشأها جيش التحرير الوطني داخل التراب الجزائري، وفي المراكز التي تم إنشاؤها على الحدود الشرقية أو الغربية، وأصبح عدد كبير منهم

[1] – مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص.ص.(181-182).

[2] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.166.

[3] – نفس المصدر، ص.ص.(166-167).

متخصصين في الشؤون العسكرية بفضل تلك الدروس التي تلقوها في المراكز المتخصصة وفي المدارس العسكرية الكبرى سواء أكانت في البلدان العربية أم في البلدان الاشتراكية.[1]

وقد تم تكوين عدة دفعات في الميدان العسكري في كليات وأكاديميات مختلفة، فبالنسبة للدفعات التي تكونت في سوريا نذكر الدفعة التي تخرجت من الأكاديمية العسكرية في حمص (1957-1959) والتي تتكون من 12 ضابطا، وأكملت تكوينها في القاهرة، والدفعة التي تخرجت من مدرسة الضباط الاحتياطيين بحلب سنة 1957 وتتكون من 5 ضباط، ودفعة من 28 ضابط في مدرسة ضباط الاحتياط في حلب (1958-1959)، ودفعة من 11 ضابطا بالأكاديمية العسكرية بحمص(1961-1963)، أما العراق نذكر الدفعة التي تخرجت من الأكاديمية العسكرية ببغداد (1958-1960)، وتتكون من 12 ضابطا، والتي تخرجت من الأكاديمية العسكرية ببغداد (1961-1963) والتي تتكون من 9 ضباط،[2] ودفعة من الضباط تكونت في الأردن (عمان)، إضافة إلى تكوين القوات الجوية في كل من سوريا والعراق ومصر والصين، وكذلك تكوين دفعات في البحرية والشرطة والمدفعية،[3] وقد شكل هؤلاء المتخصصون في سلاح المدفعية والدبابات والاتصال والصحة والبحرية والطيران وغيرها من التخصصات العسكرية جيشا حقيقيا قام بدوره في معارك التحرير، وكان إطارات القوات البحرية والطيران قد وضعوا في الاحتياط، لحين الحاجة إليهم في ظل الجزائر المستقلة، وبذلك تحصلوا على تكوين هام طويل المدى في الخارج.[4]

وقد استقبلت الدول العربية وبخاصة مصر الكثير من أبناء الجزائر الراغبين في التكوين العسكري، فكان بومدين والطلبة الآخرون ينتمون إلى الموجة الأولى من الإطارات العسكرية، ثم كانت الموجة التالية المكونة من متربصي بغداد وعين شاس بالقاهرة الذين تم توزيعهم بين الولاية الخامسة والقاعدة الشرقية سنة 1956، وتبعتهم أفواج أخرى تحصلت على تدريب شامل لمدة أطول في المدارس الحربية العربية الكبرى، وكانت المدارس الحربية ومدارس الطيران مفتوحة للطلبة الجزائريين في سوريا والأردن والعراق، وبعد إنهاء التكوين والتدريب يتم تعيينهم بصفة عامة في وحدات

[1] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.167.

[2] – حسين بن معلم، المصدر السابق، ص.167.

[3] – للتفصيل أكثر انظر: حسين بن معلم، المصدر السابق، ص.ص.(168–169).

[4] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.167.

جيش.ت.و،[1] ونشرت صحيفة المساء المصرية أن الكلية العسكرية بمصر استقبلت ضباطا جزائريين من أجل تلقي التدريبات العسكرية المختلفة، وأشارت إلى أن الطلاب الجزائريين ينهون تدريباتهم خلال سنة واحدة بينما ينهيها زملاؤهم المصريون في 3 سنوات، وكانت هذه التدريبات تشمل عملية نسف الأسلاك الشائكة باستعمال البنغالور،[2] وأشارت صحيفة برقية قسنطينة والشرق الجزائري إلى إلى بعثات التدريب التي تذهب إلى مصر وسوريا، وما يتلقاه الثوار الجزائريون من تكوين وتدريب في الكليات الحربية في مختلف الفنون العسكرية والحربية... [3]

وفي مطلع سنة 1959 أُستقبِل هؤلاء الإطارات وتم تعيينهم في وحدات جيش التحرير على الحدود الشرقية والغربية، واستعمل البعض منهم من قبل 'ح.م.ج.ج' لأداء مهام لدى مصالحها بتونس، وتم إثراء جيش.ت.و على فترات منتظمة بإطارات مؤهلة اكتسبت تأهيلها في الأكاديميات العربية التي برهنت على مستواها الجيد، الأمر الذي انعكس إيجابا في رفع مستوى أداء الفيالق ومراكز التدريب ودعم قدرات جيش.ت.و القتالية في الجانب التقني.[4]

3- أنواع التدريب:

كانت عمليات التدريب تشمل كل ما هو ضروري لتأهيل المنضمين الجدد من طلبة ولاجئين وغيرهم على احتمال المصاعب ومواجهتها بكل صبر، مثل السير الطويل على الأقدام، والتحكم بالعواطف، وتدريبهم على استخدام قدراتهم الفكرية في اتخاذ القرارات الصائبة في المواقف الصعبة،[5] وكل من ينضم إلى وحدات جيش.ت.و لابد أن ينصاع ويخضع تماما لأوامر قادته ولا يخالفها مهما كانت الأمور، وذلك حفاظا على وحدة الجيش واستقراره، وإلا فإنه يتم عقابه وفقا لقانون القضاء العسكري، وكان التدريب في البداية يتمحور حول النقاط الآتية:

- معرفة الرماية والتسديد وإصابة الهدف.
- التدريب على القتال المتلاحم والمبارزة.

---

[1] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.ص.(167-168). وتواصل تكوين الطلبة الجزائريين في الكليات الحربية المصرية والعربية حتى بعد الاستقلال أين تلقى الجزائريون عدة تكوينات في كليات مختلفة بالجمهورية العربية المتحدة (الكلية الحربية)، حيث يمنح الطلبة بعد تخرجهم بكالوريوس العلوم العسكرية. انظر: الملحق رقم: 02.

[2] – جريدة المجاهد، ع.23، 1958/05/07، ص.3.

[3] – La dépeche de Constantine et de l'est Algérien, N° 16178, 28/02/1958.p.3.

[4] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.168.

[5] – عبد الواحد بوجابر، الجانب العسكري للثورة الجزائرية (الولاية الأولى – المنطقة الخامسة – الأوراس النمامشة)، د.د، الجزائر، د.س.ط، ص.137.

- التدريب على تفكيك السلاح وتركيبه وكيفية صيانته.
- التدريب على صنع القنابل المحلية والمتفجرات المختلفة.
- اكتشاف المناطق والجبال وطرق العبور والمخابئ وغيرها.[1]

وأقر مؤتمر الصومام صلاحيات عديدة لكل مسؤول، فالمسؤول العسكري يتولى تدريب جنود جيش.ت.و ويلقنهم التربية الفكرية والعقائدية، كما يكون مكلفا بالنشاطات والعمليات العسكرية التي تقع في حدود دائرته، ويراقب ويحدد مكان العمليات ويُقَيِّم النتائج، إضافة إلى دفع رواتب المجاهدين والسهر على تنفيذ تطبيق الطاعة والانضباط داخل وحدات الجيش، وهو الذي يقدم التقارير المختلفة (التقرير النظامي والأدبي للجيش وتقرير النشاط العسكري وتقرير حول العدد والعدة والتقرير المالي للجيش والدرك وحراس الغابات)، زيادة على تقديم تقريرين عقب كل عملية أو نشاط عسكري.[2]

وهناك النائب العسكري لقائد الولاية، ويشرف على الوحدات العسكرية وكل ما يتعلق بالأمور العسكرية المتمثلة في تزويد الجيش بالذخيرة والعتاد، كما يعمل على توفير الألبسة والأطعمة والأدوية الضرورية للتكفل بالجرحى والمصابين، ويقوم بالتعاون مع رئيس القيادة -إذا كان نائبا عسكريا على مستوى القيادة العليا- بإعداد الخطط العسكرية والتخطيط للعمليات المختلفة، فيدرس ميادين القتال ويوزع العمليات العسكرية على الوحدات ويقرر زمان ومكان تنفيذها، وذلك بناء على ما يستقيه من معلومات من النائب المكلف بالاتصالات والأخبار والذي يقدم له التفاصيل الدقيقة عن نشاطات العدو وتحركات جنوده.[3]

وبعد 1956 ركزت فرنسا قواتها على الحدود، وبالتالي أعادت الوحدات الموجودة هناك تنظيم تواجدها، ومن هنا بدأ إنشاء مراكز ومعسكرات للتدريب والتكوين، وفي سنة 1957 تأسست قيادة الحدود الشرقية والغربية؛ والتي تتولى الإشراف على كل الوحدات الموجودة في الحدود، ولكن لماذا هذه القيادة؟ لقد كانت تطرح مشكلة تموين القادمين من الداخل ومشكلة إقامتهم، ومن هنا كان لابد من وجود قيادة تتولى الإشراف على الحدود الشرقية والغربية، ولم تكن ذات فائدة كبيرة، وبالتالي تم تأسيس ما أطلق عليه تسمية هيئة أركان الحدود، ومهمتها الأساس تدريب اللاجئين على

[1] – عبد الواحد بوجابر، المرجع السابق، ص.ص.(136-137).
[2] – علي كافي، المصدر السابق، ص.ص.(140-141).
[3] – الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 54. للتفصيل أكثر انظر:
http://mokhtari.over-blog.org/article-19703774.html 2018/06/30 19:19.

السلاح،[1] وإرسالهم إلى الداخل كجنود لتمكينهم من استخدام السلاح في الداخل،[2] ويقتصر عمل هذه الهيئة على الحدود ولا يمتد إلى الداخل، وتنقسم إلى منطقة شمالية ومنطقة جنوبية، وأصبحت قيادة الحدود أكثر تنظيما وتستقبل عددا كبيرا من الجنود بعد تشكيل هيئة الأركان العامة للحرب.[3]

وفي القاعدة الشرقية قامت القيادة بتغيير التنظيم العسكري في نهاية 1956، إذ كان لابد من إعادة تدريب وتنظيم المجاهدين لتشكيل جيش حديث منضبط ومنظم، وهو عمل شاق ومضن نظرا لأن الجيش قد تعود على عادات ألفها ونظام قديم، وبالتالي يصعب عليه التأقلم سريعا مع التطورات والمستجدات الجديدة،[4] وفكر القادة في إنشاء شبكة للاتصالات والاستعلامات، واستطاعوا بعد جهد كبير وخلال 6 أشهر تكوين وتدريبهم على استخدام وسائل التنصت والاتصال والشيفرة، وذلك بمساعدة تقني جزائري كان يعمل في الإذاعة التونسية يدعى الاغواطي (لعروسي)، وأصبحت المصلحة عملية في صفوف جيش.ت.و بعد توفير بعض الوسائل اللازمة لذلك، كما تم تجنيد عناصر لهذه المصلحة واختيار المكان المناسب لإنشائها، وتم تجهيز كل الوحدات بآلات الاتصال وبالرجال المؤهلين.[5]

وفي التدريب يتم تعلم بعض المبادئ المتعلقة بأعمال النجدة، وبالإسعافات الأولية التي ينبغي تقديمها للجرحى، كما يتعرفون على بعض أنواع الأسلحة، واستعمال القنابل اليدوية، وكذا الرمي بالذخيرة الحية في نهاية التدريب، إضافة إلى تزويد المتدربين وتذكيرهم ببعض الأحداث التاريخية المميزة والمبادئ الأساسية في السياسة وتكون كفيلة لمساعدتهم على استغلالها استغلالا حسنا في الاتصالات اللاحقة بالشعب وجموع المواطنين على اختلاف مشاربهم.[6]

وركز مفجرو الثورة في انطلاقتها على التنظيم العسكري محاولين توظيف كل الإمكانات المتاحة لذلك، ولم يكن لدى المجاهدين الأوائل أي تكوين عسكري، كما كان بعض المجاهدين

---

[1] – التدريب كان يضم بعض اللاجئين وليس كلهم، ولا يتم تدريب من ينضم إلى جيش الحدود مباشرة بل كان يتم انتقاؤهم بناء على معطيات وشروط محددة مسبقا، ويخضع لقوانين دقيقة وصارمة، فأعطيت التعليمات لتجنيد المتطوعين الذين يتمتعون بصحة جيدة ومعنويات ممتازة. انظر: جريدة المجاهد، ع.23، 1958/05/07، ص.6.

[2] – الجنيدي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص.ص.(469–470).

[3] – نفس المرجع، ص.471.

[4] – الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص.59.

[5] – نفس المصدر، ص.ص.(60–61).

[6] – مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2009، ص.45.

يتعرضون للإصابة بجروح من قبل إخوانهم لجهلهم كيفية استعمال السلاح والتحكم تماما فيه خاصة أثناء التنظيف، ومن هنا فإن التكوين العسكري يعتبر أمرا ضروريا في مواجهة قوات العدو التي تدربت وتكونت في أحسن وأرقى المدارس، ولها خبرات واسعة في فنون القتال، وبالتالي اتخذت المناطق تدابير صارمة، فاستحدثت مراكز سرية للتدريب العسكري كالرماية والتحكم في استعمال أنواع الأسلحة، والانضباط واحترام المسؤوليات،[1] إضافة إلى التهيئة المادية والبشرية اللتين تعتبران من الأمور الضرورية لاستمرارية الثورة وفعاليتها، وكذلك التدريب على حرب العصابات[2] الذي كان وسيلة هامة في التصدي لقوات العدو، وقامت قيادة الثورة بإسناد مهام التدريب على استعمال الأسلحة وحرب العصابات إلى مناضلين من ذوي التجربة والخبرة، والتي اكتسبوها ميدانيا في الحروب التي شاركوا فيها خلال الحرب العالمية الأولى والثانية وحروب الهند الصينية إلى جانب القوات الفرنسية، وتناولت التدريبات في بداية الثورة استخدام أسلحة الصيد والأسلحة الآلية الفردية واستعمال السلاح الأبيض والمتفجرات والقنابل اليدوية، كما ركزت التدريبات المكثفة على حرب العصابات والتخطيط للعمليات العسكرية.[3]

وتجدر الإشارة إلى أن قيادة جبهة وجيش التحرير أولتا أهمية بالغة لتكوين الإطارات في شتى ميادين النضال، وركزت على توفير رجال مختصين في مجالات عديدة، واستطاعت الحصول على نتائج مشجعة وجد معتبرة، وكان قادة الثورة من سياسيين وعسكريين ينتظرون من جيش التحرير الوطني أن يصبح قادرا على خوض المعارك كاملة باستعمال الوسائل الحديثة والأسلحة الثقيلة المختلفة. [4]

والملاحظ أنه تولد كل يوم أسلحة جديدة ووسائل متطورة للقتال، لذا كان لزاما على القيادة ووحدات جيش التحرير أن تكون محيطة بأساليب العدو ومختلف تقنياته ووسائله، ولكن كيف يتم ذلك؟ إنه لابد من استحداث وفتح مراكز للتدريب والتكوين، وبالفعل فقد شرعت قيادة جيش التحرير في استحداث منظومة عسكرية، فقامت بإنشاء عدة مراكز للتدريب والتكوين على الحدود، وأرسلت الكثير من الطلبة لتلقي التدريب في المشرق والدول الاشتراكية.

---

[1] – أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة، المرجع السابق، ص.ص.(71–72).

[2] – حول حرب العصابات انظر: الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.ص.(129–130).

[3] – أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة، المرجع السابق، ص.ص.(72–73).

[4] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.168.

وشرع مبكرا في تنفيذ خيار تكوين إطارات لجيش التحرير الوطني، فتم إنشاء مراكز التدريب الأولى داخل البلاد كما أنشئت مراكز للتدريب على الحدود الشرقية والغربية، وكان المناضلون القدماء والإطارات الأوائل المدربون قد اكتسبوا تأهيلا في البلدان العربية أو الجيش الفرنسي، ومن خلالهم تدعمت الثورة بأعداد كبيرة من المحافظين السياسيين وقادة الوحدات المقاتلة والتقنيين وأعوان الاتصال اللاسلكي، ومن الحراقين المتخصصين في مجال المتفجرات والمتخصصين في صيانة الأسلحة وإصلاح أعطابها وصناعة أسلحة بدائية، كما تدعمت بأعداد من الممرضين والممرضات.[1]

وكانت مصلحة التدريب العسكري تتمتع باهتمام كبير لدى قادة جيش.ت.و في المنطقة الشرقية، ونظرا للموقع الجغرافي الممتاز الذي تتربع عليه هذه المنطقة من حيث طبيعتها ومتاخمتها للحدود وإطلالها على البحر وباعتبارها ممرا لعبور القوافل من وإلى الداخل، وانطلاقا من هذه الخصائص؛ فقد أقيمت في أماكن منها مراكز للتدريب محصنة طبيعيا، وأسند التأطير فيها إلى قادة أكفاء من جيش.ت.و، وتم تدريب وتكوين المجندين على استعمال الأنواع المتوفرة من الأسلحة، وكيفية خوض المعارك والقيام بالمناوشات والهجومات المختلفة على المراكز العسكرية، كما تم تدريبهم على اختراق الأسلاك وحقول الألغام.[2]

وزيادة على قيام القائد بتعليم جنوده كيفية استعمال السلاح واختيار الأهداف بدقة، والبحث عن السلاح والملجأ والمؤونة لمجموعته، فكان لزاما عليه أيضا أن يبث فيهم روح الثقة والانتماء والارتباط بالمجموعة ارتباطا وثيقا، والالتزام بأهدافها وقوانينها،[3]

4- مدارس ومراكز التدريب العسكرية على الحدود الشرقية:

4-1- الإرهاصات الأولى:

وتم إنشاء أولى مدارس التدريب بالقاعدة الشرقية سنة 1956 بالنوازي[4] بلدية الزيتونة، ولكنها لم تستقر في مكان واحد حتى لا تكتشف من قبل العدو، وأنشأت قيادة القاعدة مراكز تدريب أخرى بإشراف إطارات من جيش التحرير الوطني تملك الخبرة في فنون القتال والتدريب

---

[1] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.166.

[2] – جبلي الطاهر، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية (1954–1962)، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص.121.

[3] – محمد ذويب، المقاومة المسلحة والخلاف اليوسفي البورقيبي بأقصى الجنوب التونسي'1952–1956' من خلال المصادر الشفوية، أطروحة ماجستير، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، 2009–2010، ص.ص.(82–83).

[4] – تقع بولاية الطارف حاليا.

المستعجل على مختلف الأسلحة خصوصا ضمن الفيالق الثلاثة حتى سنة 1958، وتم تأسيس العديد من مدارس التدريب على امتداد الحدود التونسية تقريبا، خاصة بعد رحيل القوات الفرنسية عن تونس سنة 1958، وكانت هناك عدة اتصالات بين قيادة الحدود والسلطات التونسية من أجل تنظيم هذه المراكز للإيواء والتدريب السياسي والعسكري والتموين.[1]

ويذكر المجاهد "بجاوي مدني بن العربي" أن تكوينه بدأ في شهر نوفمبر 1957 في مدينة القصرين، ثم تم نقله مع آخرين إلى مزرعة أحد الجزائريين بالقرب من مدينة الكاف، أين أقيمت مدرسة للتدريبات المعتمدة لجميع أنواع فنون القتال، وكان يرأسها 'عباس غزيل'، ويساعده 'عبد الله آدمي'و'خالدي الحسناوي'.[2]

وقد تقرر في سبتمبر 1958 إنشاء مدارس للإطارات والعديد من مراكز التدريب على الحدود بعد رحيل القوات الفرنسية من تونس سنة 1958، وكانت تمثل أيضا قواعد خلفية للإيواء والتدريب والتكوين السياسي والعسكري،[3] وأسندت إدارتها لضباط أكفاء في جيش.ت.و، ويقوم على تكوين الإطارات ضباط أكثر أهلية، إضافة إلى وجوب العمل على إقناع بعض الضباط الذين يتم اختيارهم للفرار من الجيش الفرنسي من أجل تعزيز التكوين والتدريب لدى إطارات جيش التحرير،[4]

وأنشئت مدارس ومراكز لتدريب وتكوين الضباط (قادة الفصائل)، وضباط صف (على مستوى الجماعة)، ولمختلف تخصصات الجيش، ومنها:

- مدرسة ملاق.
- مدرسة قرن الحلفاية للتكون السياسي بولاية الكاف وهي بمحاذاة الونزة.
- مدرسة وادي مليز.
- مدرسة بيرانو (بالقرب من تبسة).
- مدرسة الحرّاقين لصناعة الأسلحة (الهندسة العسكرية).[5]

---

[1] – جبلي الطاهر، دور القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص.ص.(121-122).

[2] – بجاوي مدني بن العربي، مذكرات...، المصدر السابق، ص.187.

[3] – جبلي الطاهر، القاعدة الشرقية، المرجع السابق، ص.122.

[4] – محمد تقية، المرجع السابق، ص.469.

[5] – براهيم لحرش، المصدر السابق، ص.297. وكان مسؤولا عن مدرسة الحراقين مداوي الطاهر، ومركز وادي مليز كان تحت إشراف كمال ورتي والعربي بلخير، والمركز السادس الزيتون والمسؤول عنه علي فلفلي ثم محمد الصالح الأردني ثم محمد طويل، رشيد ميموني، بن معلم حسين، علي بلعابد، بلعباس عاشور، أما مركز بيرانو فكان تحت إدارة محمد

وفتح قرب ساقية سيدي يوسف في أوائل سنة 1958 مركز متخصص في التدريب على المتفجرات، وإعداد خبراء متخصصين فيها،[1] زيادة على مراكز الزيتون رقم 1 و 2 و 3 التي تقع في غار الدماء، ومركز التدريب على المتفجرات والألغام، ومركز جندوبة للتكوين على الاتصالات السلكية واللاسلكية.[2]

4-2- مركز التدريب باجة:

فُتِح أول مركز للتدريب بضواحي مدينة باجة داخل مزرعة كانت ملكا لأحد المهاجرين الجزائريين الذين هاجروا إلى تونس بعد الثورات التي قامت في الجزائر ضد الاحتلال الفرنسي اسمه حمة من الجنوب الجزائري، وكانت تلك المزرعة واسعة وبها مبان لإيواء أكثر من 200 جندي،[3] وقد أسِّس سنة 1956 واستمر لمدة 4 أشهر فقط وكان رئيسه إيدير رابح.[4]

4-3- مدرسة تدريب الإطارات بالكاف:

فُتِحت بغرب مدينة الكاف أو شمال شرق الكاف بمزرعة لمهاجر جزائري آخر وخصصت لتكوين الإطارات الصغرى والمتوسطة،[5] وأطلق عليها أعضاء من 'ل.ت.ت' اسم " المدرسة الحربية لإطارات جيش التحرير "، وهي عبارة عن مزرعة يملكها أحد الجزائريين قام بتسليمها لقيادة الثورة لاستعمالها كمدرسة للتدريب والتكوين، وتحتل موقعا طبيعيا ممتازا، حيث تبعد على مدينة الكاف بنحو 4 كم، وتحيط بها الأراضي الصعبة والشعاب والأشجار المتنوعة، الأمر الذي يجعلها صالحة لصعود الجيش تحت النيران المعادية،[6] وأنشئت مع أواخر 1957 من قبل قائد الولاية الأولى

زرقيني ثم عز الدين قبايلي، وتداول على إدارة مدرسة المحافظين السياسيين كل من بوديسة والهاشمي هجرس والهاشمي بوزيدي، إضافة إلى الكثير من الضباط والإطارات الذين زاولوا تعليمهم في معهد عبد الحميد بن باديس وجامع الزيتونة وجامع الأزهر مثل عمر بولحبال ومجذوب خوجة وحمودة عاشوري ومحمد بوالطمين وغيرهم، ويتم تعيين خريجيها في جميع الوحدات والفيالق. انظر: محمود إسماعيل ملاوي، مذكرات شاهد من قرنين ومشارك في حربين، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2016 ، ص.ص.(120-121).

[1] – نفس المصدر، ص.119.

[2] – جبلي الطاهر، دور القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص.ص.(122-123).

[3] – مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص.183.

[4] – محمد لزهر الغربي وآخرون، الشعب الجزائري والتونسي في مواجهة الاحتلال الفرنسي، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2017، ص.47.

[5] – مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص.183.

[6] – بجاوي المدني بن العربي، ذكرياتي بالمدرسة الحربية لإطارات جيش التحرير الوطني بالكاف (تونس) لسنتي 1957-1958، دار هومة، الجزائر، 2010، ص.ص.(15-16).

محمد لعموري لتكوين مجاهدي الولاية، ثم تحولت المدرسة فيما بعد إلى مؤسسة وطنية لتدريب إطارات جيش التحرير الوطني.[1]

وقد حظيت هذا المدرسة بمجموعة من الضباط أصحاب الكفاءة العالية في مجال التدريب السياسي والعسكري، ويطلق عليهم الضباط الفارون من الجيش الفرنسي، وأشرف عليها في البداية عباس غزيل بمساعدة بوعنان جيلالي وعبد المجيد علاهم وعبد القادر شابو وسليمان هوفمان وخالد نزار ومختار كركب وأحمد عقون وسليمان سعدي وعبد المالك قنايزية، بالإضافة إلى مجموعة من الضباط المتكونين في المدارس الحربية العربية أمثال: عبد الله آدمي (بشير)، وخالد الحسناوي ومحمد زروال (سي رمضان)،[2] وتوزع هؤلاء الضباط بمعية الطلبة المتخرجين حديثا من مدرسة الإطارات والمدرسة التقنية للقيام بتدريب المنضمين الجدد وغيرهم تدريبا شاملا وموسعا، ويشمل استعمال الأسلحة بمختلف أنواعها من حيث فكها وتركيبها وصيانتها، وتقديم دروس نظرية وتطبيقية لكيفية نصب الكمائن والهجومات وصنع المتفجرات والألغام، مع تكوين سياسي يضمن زيادة القوة المعنوية للمقاتلين، ودروسا مختلفة في التاريخ الوطني والعالمي، أما القسم الآخر من ضباط الصف فيشرفون على تدريب الجنود على التأهيل البدني واجتياز الموانع الطبيعة وتعلم الرمي والانضباط والطاعة ودور الجندي خلال الرصد والدورية والحراسة.[3]

ويؤكد ذلك خالد نزار في مذكراته إذ يقول أنه بوصوله إلى تونس فارا من الجيش الفرنسي انتقل إلى مدرسة تكوين الإطارات بضواحي الكاف، وكانت هذه المدرسة متخصصة في تطوير تكوين عسكريي الثورة، وأشرف هو على تزويد الطلبة بكل ما لديه من معارف، ثم انتقل إلى مدرسة تكوين المتفجرات التي كان يشرف عليها محمود فارس.[4]

4-4- مركز التدريب بملاق:

وبالنظر إلى حاجة جيش التحرير الوطني إلى جنود وضباط مدربين ومؤهلين لتأطير الوحدات العسكرية المقاتلة في الميدان تم إنشاء مركز للتدريب بملاق، ويروي الطاهر زبيري في مذكراته أن تاريخ إنشاء أول مدرسة عسكرية بملاق كان في أواخر 1957 بالقرب من مدينة الكاف، وأسند

---

[1] – محمد لزهر الغربي وآخرون، المرجع السابق، ص.47.

[2] – جبلي الطاهر، دور القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص.ص.(120-122).

[3] – عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، أصولها، نشأتها، تنظيمها، دورها وتطورها، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1993، ص.98.

[4] – خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، منشورات الشهاب، الجزائر، 1999، ص.18.

الإشراف عليها للضابط عباس غزيل الفار من الجيش الفرنسي سنة 1956، ثم أوكلت مهمة إدارتها والتدريب فيها إلى الضابط بن عبد المؤمن، وكانت تستقبل مسؤول كل كتيبة ونائبه ومسؤول كل فصيلة ونائبه ومسؤول كل فوج ونائبه، وعندما ينهون تدريباتهم يصبحون مؤطرين ومدربين بوحداتهم،[1] فيما يفند محمود إسماعيل ملاوي رواية الطاهر زبيري الذي يخلط بين مدرسة الإطارات التي أنشئت في أواخر 1957 وتبعد عن الكاف بحوالي 4 كم، وبين مركز التدريب بملاق الذي تم إنشاؤه في بداية 1959، ويبعد عن مدينة الكاف حوالي 10كم جنوبا، ويتسع لحوالي 5 آلاف عسكري متربص، ويقوم بالإشراف عليه وإدارته النقيب عبد المؤمن عبد الحميد.[2]

وعين إسماعيل ملاوي مدربا للأسلحة الثقيلة مع الملازم مخالفة أحمد بمركز ملاق، وبدأ مع زميله عمر زمورة بتطبيق برنامج التأهيل لإطارات الكتيبة 27، حيث قام بتقسيم الجميع إلى مجموعتين، الأولى مجموعة قادة الكتائب والفصائل ونوابهم، والثانية مجموعة قادة الأفواج ونوابهم، وتم تنفيذ البرنامج بنجاح.[3]

ووجد بعض الضباط الفارين من الجيش الفرنسي صعوبة في التعامل مع بعض المجاهدين وفرض الانضباط عليهم، لأنهم أرادوا تطبيق ما تلقوه من قواعد تدريبية صارمة في المدارس العسكرية الفرنسية التي تفرض النظام والطاعة والعقوبة، الأمر الذي لم تكن له استجابة لدى المجاهدين غير المعتادين على هذا النوع من الضوابط التدريبية.[4]

وتؤمن هذه المدارس التدريب لأكثر من 3 آلاف إطار حسب أحدث التقنيات والطرق العصرية، وكانت فئات المنضمين الجدد للتدريب في هاته المراكز من الطلبة والعمال القادمين من أوربا ومن المهاجرين في تونس والمغرب، ومن القادمين من الولايات الداخلية للتزود بالأسلحة والذخيرة وغيرها، وبعد أن يتلقوا التدريب الأول يدخلون إلى الجزائر، وكان لهم مردود فعال في الأداء القتالي، كما كانوا يقومون بالتدريب النظري في الداخل،[5] والهدف هو حصولهم تدريبات أساسية حسب الأساليب العصرية وتحسين مستوى أدائهم، وتمكينهم من الاستفادة من خبرات ومهارات الضباط

---

[1] – الطاهر زبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929–1962)، للنشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص.214.

[2] – محمود إسماعيل ملاوي، المصدر السابق، ص.116.

[3] – نفسه، ص.118.

[4] – الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.214.

[5] – مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص.183.

الجزائريين سواء المتكونون في البلدان العربية أو غيرها، والتغلب على مشكل الغزارة في انضمام المتطوعين من أبناء الجزائر في الداخل والخارج، وذلك بتدريبهم وتكوينهم جيدا، وخاصة وأن معظمهم يفتقر إلى التكوين والخبرات القتالية،...[1]

أما التدريب بالداخل فقد كانت تقف أمامه عوائق عديدة، وكان محفوفا بالمخاطر، ذلك أنه إذا فتحت دورات تدريب لا تعمر طويلا نظرا للضغوط التي يسلطها العدو بعد اكتشاف أمرها، إضافة إلى قلة الإمكانات المادية التي لها دور كبير في مواصلة التدريب وعمل المراكز، فالتدريب يحتاج إلى الذخيرة الكافية لتدريب الجند على قدرة التحكم في السلاح واستعماله الاستعمال الجيد، وعبء التدريب ألقي على كاهل الطلبة القادمين من مراكز التدريب بالمشرق العربي، لأن التدريب كله في تلك الفترة كان يتم في العالم العربي.[2]

5- أنواع التدريب في المراكز:

كانت فترة التدريب التي يخضع لها جنود جيش.ت.و تهدف بالدرجة الأولى إلى تلقينهم معارف عسكرية حتى يتخرجوا جيشا يملك الكفاءة التي تؤهله للانتساب إلى ثورة التحرير، وكان برنامج التدريب شاقا يبدأ بالتمارين الرياضية يوميا لمدة ساعتين بداية من الساعة الخامسة صباحا، ثم ينضم الجميع في فصول دراسية لتعلم الحروف الأبجدية لمدة ثلاث ساعات يوميا، ثم برنامج التدريب العسكري لمدة ساعة واحدة في اليوم، وخصصت الفترة المسائية للمصارعة بين المجموعات والتدريب على السلاح،[3]

وكان التدريب يضم معرفة أنواع الألغام وأحجامها وكيفية استعمالها والحقول المخصصة لها والعلامات الدالة عليها وكيفية التخلص منها، واختراق الحقول المزروعة فيها دون الإصابة بها، إضافة إلى تدريس الأسلحة الإحيائية كغازات القتال وهي محرمة دوليا، ومنها سلاح النابالم الحارق، وأسلحة الغازات المسيلة للدموع والخانقة والقاتلة، كما يتم تعريفهم بالأسلحة النووية وطرق تأثيرها وكيفية الوقاية منها،[4] ولم تتوقف التدريبات والدورات العسكرية على مختلف الأسلحة وخاصة الحديثة منها، فبعد أن تحصلت قيادة الأركان على أسلحة ثقيلة جديدة تمثلت في مدافع الهاون 120 مم، ومدافع 85 مم، ومدافع الهاوتزر 122 مم قصير المدى، تم إخضاع مجموعة من الضباط إلى دورة

[1] – بوحوش عمار، المرجع السابق، ص.480.

[2] – مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص.ص.(183-184).

[3] – علي بن علي، المصدر السابق، ص.ص.(70-71).

[4] – بجاوي مدني بن العربي، مذكرات...، ص.ص.(189-190).

تدريبية على خصائص الهاون 120 مم، وتم فيها التعرف على نوع العتاد وعمليات الفك والتركيب وأنواع الذخيرة وتركيب الحشوات والصمامات على القذائف، ثم كان التدريب على وضعية الرمي والتسديد وكيفية تسجيل زوايا الارتفاع المطابقة لمدى الأهداف،[1]

وكان عبد القادر شابو المشرف على الرياضة في المدرسة الحربية بالكاف، أما عبد الله آدمي وخالد الحسناوي فكانت مهمتهما القيام بتقديم الدروس النظرية والتدريبات العادية والاطلاع على مضمون بعض الكتب ومنافعها، ويقوم عباس غزيل بالعمل في كل الميادين النظرية والتطبيقية؛ مثل إحاطة المعسكر بالأسلاك الشائكة وأماكن الحراسة، وتعليم الانضباط والطاعة للجندي.[2]

وأقيمت بمدرسة الإطارات بالكاف كل التدريبات الصعبة، كالسير المنحني والمرور عبر الأودية والشعاب والأراضي الطينية، والتدريب على الزحف على البطن والدوران على الظهر والبطن في الأوحال والنباتات الشوكية، ويقوم المتدربون بحمل مدفع الهاون81 والأسلحة الأخرى إلى مكان واسع للرمي على بعد 8 أو 10 كم، حيث يتدربون على جميع مراحل الرمي في مكان فسيح، وكان الجيلالي بوعنان هو المسؤول على التدريب أغلب الأوقات.[3]

6- التكـويــن :

ولكن هل يعني ذلك أن جنود جيش.ت.و كانوا يتلقون فقط التدريب على حمل السلاح واستعماله والعناية به وكيفية مواجهة العدو؟ بالطبع لا فقد كانوا يتلقون بعض الدروس حول الأسلحة والاستراتيجيات العسكرية وفن التخطيط الحربي إضافة إلى تلقي دروس التاريخ الوطني خاصة.

فبالإضافة إلى التدريب على السلاح وكيفية استعماله كان يتم تدريس كتاب حرب العصابات الذي قام الجنرال بيجار بتدريسه في المدرسة العسكرية بسكيكدة، وطبقه حرفيا بالجزائر،[4] وهناك نوع من التكوين انصب على تدريس بعض الكتب المستوحاة من الجيش المصري والألماني وغيرهما، ودراسة الخطط التي استعملت في الحروب السابقة – قديما وحديثا – والاستفادة منها، وكان جنود جيش الحدود يتلقون دروسا مختلفة بعضها في التاريخ؛ إذ يتناولون بصورة عامة تاريخ بلادهم وبطولاتهم لشحذ هممهم، كما يتناولون التاريخ الإسلامي وتاريخ العالم، وبعض الدروس الأخرى

[1] – محمود إسماعيل ملاوي، المصدر السابق، ص.121.

[2] – بجاوي مدني بن العربي، ذكرياتي بالمدرسة الحربية...، المصدر السابق، ص.16.

[3] – نفس المصدر، ص.ص.(15-16).

[4] – نفسه، ص.26.

تكون حول الجغرافيا ومعرفة مسالك الأرض واستعمال البوصلة، والقدرة على الاختباء والتمويه[1] وتحديد المواقع والاتجاهات، ويتلقون أيضا بعض المقاطع الشعرية والأناشيد الوطنية[2] والأقوال المأثورة لبعض العظماء في التاريخ الوطني والعالمي، وتلك التي تحث على الجهاد إضافة إلى بعض العبارات الحماسية المبنية على أسس علمية، وذلك من أجل غرس الروح الوطنية في قلوبهم،[3] وتجدر الإشارة إلى أن المجاهدين في مراكز التدريب والجبال كثيرا ما كانوا يتغنون بأناشيد البطولة والحماسة،[4] كما كانوا يتلقون تدريبا في (فنون العلاج والإسعافات الأولية والتنفس الاصطناعي ومعالجة الكسور والمصابين بالحروق والحماية من الغازات وكيفية التخلص منها).[5]

كما يتم تدريس مادة الطوبوغرافيا العسكرية وكيفية استعمال الخرائط وقياس المسافات والاتجاهات في جميع الظروف وتحديد الأهداف وأماكن القوات المعادية على طول خطي موريس وشال، ومن ثم الرمي عليها بالمدفعية وتدميرها عند تحديد مداها واتجاهها بصورة دقيقة وواضحة.[6]

فتكوين المجاهد في حرب التحرير لا يعتمد فقط على التكوين العسكري، بل يتعداه إلى التكوين السياسي والاجتماعي والسيكولوجي، فتكوين المجاهد عسكريا يوازي إعداده سياسيا وعقائديا ونفسيا، لأن ظروف الحرب صعبة للغاية ومسالكها لا يستطيع تحمل صعوبتها إلا من آمن بعدالة القضية الوطنية وآمن بالدفاع عنها، الأمر الذي يجعله مستعدا دوما لتقديم وبذل أقصى التضحيات في سبيلها،[7] وهذا ما يؤكده المجاهد محمد ملوح فيذكر أنه تلقى تدريبا في القاهرة في

---

[1] – مجموع التدابير الخاصة التي يتخذها الأفراد أو القوات للاختفاء عن رصد العدو البري والجوي بجميع أشكاله من دون تعطيل المهمة القتالية، وقد يستخدم لهذا الغرض المواد الطبيعية والاصطناعية . انظر: معجم المصطلحات العسكرية، (مادة: تمويه)، http://www.mod.gov.sy/index.php?node=110 2018/07/08 22:11

للتفصيل أكثر انظر: بجاوي مدني بن العربي، ذكرياتي بالمدرسة الحربية...، المصدر السابق، ص.ص.(163-166).

[2] – مثل: من جبالنا، إخواني لا تنسوا الشهداء، جيش التحرير إحنا ماناش فلاقة.... كانت الأناشيد الوطنية والثورية التي تزرع الحماس وتلهب المشاعر، والمعبرة عن العزة والكرامة والحرية وحب الوطن والجهاد من بين المواد التي يتلقاها المدربون من الجنود والمنضمين الجدد، زيادة على قواعد اللغة والنحو ومبادئ الفقه والحساب والتربية الإسلامية، كما تعلم المصطلحات الجديدة مثل: المجاهد، المسبل، الفدائي، السياسي، الاتصال، المنطقة، الناحية،...انظر: التقرير الجهوي للولاية الأولى، أحداث الثورة التحريرية (الأوراس:1959-1962)، ج.1، التقرير السياسي، حزب جبهة.ت.و، م.و.م، ص.63.

[3] – بجاوي مدني بن العربي، مذكرات...، المصدر السابق، ص.191.

[4]– مقابلة مع السيد عبيدي صالح بمنزله يوم: 2018/09/21، 19:07. انظر الملحق رقم: 03.

[5] – بجاوي مدني بن العربي، ذكرياتي بالمدرسة الحربية...، المصدر السابق، ص.ص.(26-27).

[6] – محمود إسماعيل ملاوي، المصدر السابق، ص.ص.(121-122).

[7] – أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة، المرجع السابق، ص.73.

معسكرات الجيش المصري، والتقى بمجموعة من الإخوان الذين انضموا للثورة، وكانت التدريبات مركزة أولا على التدريبات العسكرية كاللياقة البدنية، وثانيا على استعمال السلاح بمختلف أنواعه، وخاصة السلاح الخفيف وكان ذلك في نهاية 1955 وبداية 1956، ثم الانتقال إلى التدريب على حرب العصابات والحرب الخاطفة؛ ماهي حرب العصابات؟ وماذا يلزمها؟ وما هي قواعدها؟ وكيف يتصرف الجندي خلال القيام بها؟ وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك دورة جد هامة في التعبئة النفسية وفي توجيه الشعب وكيف أن الثورة تقوم على الشعب، وكيف نكسب شرائح الشعب، وتم التركيز على هذا الجانب لأهميته البالغة وكيف يتم التصرف في مثل هذه المواقف وكيف يكون السلوك الأمثل، يجب أن يكون سلوكا يتماشى مع مفهوم قيم الشعب، وقدم الضباط المصريون في هذا الجانب دروسا قيمة،[1] وبما أننا نواجه العدو فيجب أن نعرف طريقة وكيفية تنظيمه، فلذلك كانت الدروس الأخرى منصبة على كيفية تنظيم جيش العدو، وذلك لمعرفة ما هي القوة التي يتم مواجهتها، فيتم معرفة الدبابة والعربة المدرعة ونقاط ضعفهما وكيفية مواجهتهما، وكيفية تحركات العدو وتنقلاته، وتم ذلك كله في فترة 9 أشهر في مدة مكثفة، ثم كانت دورة أخرى حول استعمال اللاسلكي لأن الثورة في هذه الفترة فكرت في إدخال اللاسلكي، ودورة أخرى في المفرقعات من حيث رميها وزرع قنبلة لقطار وزرع قنبلة لدبابة أو شاحنة وكيفية نزعها وتفكيكها.[2]

وكان التكوين العسكري يجري بانتظام ويتناول جوانب الانضباط والحزم والتضحية وأساليب حرب العصابات وكيفيات اختيار مواقع الدفاع وحفر الخنادق والدفاع الشخصي واستعمال السلاح الأبيض ورمي القنابل وتصويب السلاح واستعمالات كل نوع منه...[3]

وقد وضعت قيادة التحرير لجيش.ت.و عشرة مبادئ يجب على كل جندي أن يلتزم بها ويعمل وفقها، ومنها:

- مواصلة تحطيم قوات العدو والاستيلاء على المواد والأدوات إلى أقصى حد ممكن.
- تنمية المقدرة المالية والمعنوية والفنية في وحدات جيش التحرير الوطني.
- تقوية صلة الوصل بين مراكز القيادة ومختلف الوحدات.
- تقوية روح الامتثال للأوامر والملازمة للنظام في صفوف جيش التحرير الوطني.

---

[1] – شهادة المجاهد: محمد ملوح، قرص مضغوط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 2012.

[2] – شهادة المجاهد: محمد ملوح، الشهادة السابقة.

[3] – تقرير الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ ثورة نوفمبر 1954 (الولاية السادسة)، المنعقد يوم 5-6 فيفري 1985، حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، د ص.

- مراعاة المبادئ الإسلامية والقوانين الدولية في تحطيم العدو.[1]

وقام رواد ثورة نوفمبر بإرساء معالم الانضباط والامتثال لدى الجنود، فقد أعدوا وطبقوا انضباطا فعالا يقوم أساسا على الرضى وروح المبادرة، وكان الجميع يمتثلون لقواعد الانضباط بكل حرية وطواعية،وكان أعضاء قيادة الأركان العامة لجيش.ت.و متشبعين بحيوية كبار رواد الثورة، ويسهرون دوما على إبراز الطابع الثوري والشعبي للثورة الجزائرية، ووضحوا الفرق بين جندي تقليدي ومجاهد جندي، فالأول يفتقد إلى أي هدف ذي طابع سياسي، أما الثاني فهو أولا مناضل يطمح إلى تحقيق هدف سياسي، وهو عند حمله للسلاح يتجه مباشرة لتحرير بلاده عن وعي ورضى وقناعة بأنه يدافع عن هدف وطني نبيل،[2] والانضباط هو الوسيلة الفعالة في نجاح التدريب ونجاح المهمات العسكرية، ويعني القوة الأساسية للجيوش.. .[3] ويذكر أحد الصحفيين الإيطاليين "ماريو جيوفانا" أنه في كل مكان من أماكن تمركز قوات ج.ت.و في المناطق التي زارها على الحدود وفي القاعدة الشرقية، تَعتمد القوانين العسكرية في الجيش على الامتثال الصارم والانضباط، والعلاقة بين القادة والجنود مبنية على البساطة والصراحة والعفوية التلقائية.[4]

ولم تغفل القيادة العامة لجيش.ت.و جانب الصحافة الأجنبية، فكانت تقوم باستقبال الصحافيين الأجانب ليشاهدوا بأنفسهم تطور جيش.ت.و على شتى الأصعدة، والدور الذي يقوم به في معركة التحرير، ولينقلوا للعالم حقيقة الثورة الجزائرية وما تمتلكه من مقدرات مادية وبشرية تستطيع بها مجابهة القوات الفرنسية المزودة بأحدث الأسلحة والتي تضم في صفوفها أمهر القادة والجنود المدربين في أرقى المدارس العسكرية، وهذا عكس ما يدعيه الفرنسيون من أن جيش التحرير يتكبد الخسائر يوميا، فهذا الصحفي الإيطالي دايتي كراتشي يذكر أنه كان ضيفا لمدة يومين في مخيم لتدريب المجندين تابع لتكوين الإطارات الأخصائيين لجيش.ت.و، فالقيادة العليا لجيش.ت.و.

وعندما تأسست قيادة الأركان العامة، تم إعادة تنظيم قيادة أركان الجيش، ولم تهمل قيادة الأركان مسألة التكوين في مجال الحواجز الملغمة والمكهربة، فتم تكوين كتيبات (كتائب)

---

[1] – عثمان الطاهر علية، الثورة الجزائرية 'أمجاد وبطولات'، المطبعة العصرية للفنون المطبعية، الجزائر، ط.2، 2000، ص.249. انظر أيضا: محمد لحسن زغيدي ومعراج أجديدي، نشأة جيش التحرير الوطني'1947-1954'، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012، ص.151. انظر أيضا: مجلة أول نوفمبر، ع.46، ص.2.

[2] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.236.

[3] – نفس المصدر، ص.232.

[4] – جريدة المجاهد، ع.16، 1958/01/15، ص.10.

جيش.ت.و المعينين للحواجز بمدرسة الإطارات، ومدرسة ضباط الصف المتخصصين في المتفجرات، ومدرسة المحافظين السياسيين، ومدرسة المدفعية لكل العيارات، ومركز تكوين الجنود، وأوكلت مهمة التكوين إلى النقيب عبد المؤمن الذي قدم نتائج مذهلة، وفي نهاية جوان 1960 صارت عملية إعادة تكوين جيش التحرير الوطني شبه تامة وفي وقت قياسي.[1]

6-1- الضباط الفارون من الجيش الفرنسي ودورهم في التدريب والتكوين:

كان هناك انضمام في أوائل الثورة وبداياتها لعناصر عاملة في الجيش الفرنسي، وكان دافعها وطني أو رد فعلي على السياسة القمعية التي سلطها جيش الاحتلال على الشعب، وحارب الكثير منهم بإخلاص في صفوف جيش.ت.و وسقط الكثير منهم في ميدان الشرف، وكان هناك انضمام آخر لضباط وضباط صف وجنود والذي لوحظ في سنة 1957، وعلى وجه الخصوص بداية من سنة 1958، حيث لم تكن عمليات الالتحاق الفردية أو الجماعية باتجاه جيش.ت.و المرابط على الحدود بل كانت باتجاه جبهة.ت.و بتونس للدخول من الباب الأوسع،[2] وكان عمل جبهة.ت.و يسير على طريق استقطاب المجندين الجزائريين في الجيش واستمالتهم بكل الطرق الممكنة.[3]

وتعززت قوات جيش الحدود بانضمام الضباط الفارين من الجيش الفرنسي والتحاقهم بالحدود التونسية في بداية سنة 1958، كالنقيب شابو والضابط بوعنان حيث قام شابو بتعليم الجنود استخدام جميع أنواع الأسلحة الفردية والجماعية كالبنادق المختلفة والسلاح العادي والنصف آلي والآلي الأنجليزي منه والألماني، كما تدربوا على استعمال الهاون 81 الأمريكي منه والفرنسي، وبعد دراسة الأسلحة نظريا يتم تطبيقها ميدانيا، وذلك بالفك والتركيب ودراسة تأثيرها في الميدان وضد الطيران، وكذلك سلاح المفرقعات المختلفة والتدريب على الألغام ومعرفة أنواعها وطرق استعمالها والحقول المختصة لها والعلامات الدالة عليها وطرق تفاديها وتفكيكها أو إعادة زرعها من جديد في طريق الجنود الفرنسيين.[4]

---

[1] – عمار بوجلال، حواجز الموت 1957-1959، الجبهة المنسية، سلسلة المترجمات، تر: زينب قبي، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، 2010، ص.69.

[2] – براهيمي عبد الحميد، في أصل الأزمة الجزائرية، المصدر السابق، ص.32.

[3] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص.283.

[4] – بجاوي مدني بن العربي، مذكرات...، المصدر السابق، ص.192.

إضافة إلى التدريب على سلاح البازوكا[1] والهاون 81 الذي يستطيع تحطيم الثكنات والآلات بكل أنواعها وأشكالها، ومدافع عيار 75 عيار أمريكي، والتدريب على الدفاع الشخصي وكيفيات الاحتماء من أسلحة الغازات والنابالم، أما النقيب شابو فقد قام بتعليم المجاهدين بعض أنواع الرياضة التي تكسب الجسم صلابة وقوة، وتحمُّلِ بذلِ الجهد أثناء العمليات العسكرية المختلفة وحمل الأسلحة والمؤونة وغير ذلك.[2]

وكان لهؤلاء الضباط سواء الفارون من الجيش الفرنسي أو المتخرجون من الكليات الحربية بالمشرق العربي دور وفضل كبير في تدريب المنخرطين الجدد والقادمين من الولايات الداخلية، وتكوينهم سياسيا وعسكريا، وبذلك تشكلت على الحدود جبهة ثانية قوية وموحدة في تنظيمها العسكري، استطاعت أن تواجه خطط العدو بعدما انتظمت في شكل وحدات كبرى على جبهات واسعة،[3] ورغم ما ذكره عبد الحميد إبراهيمي من نوايا الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وسعيهم لإرساء معالم وجودهم بعد الاستقلال، إلا أنهم ساهموا بشكل أو بآخر في تقديم العون للثورة التحريرية.

ويذكر محمود إسماعيل ملاوي كيف فر من ثكنة بوزانصون (الفوج السادس للمدرعات)، مع رفيقيه، وانتقلوا إلى ألمانيا ومنها إلى روما ثم غادروها يوم 13 أوت 1960 إلى تونس، وفيها تم استقبالهم من قبل مسؤولي جبهة التحرير، وفي صبيحة يوم 16 أوت 1960 انتقل مع 12 فردا في حافلة صغيرة إلى غار الدماء حيث مقر قيادة هيئة الأركان العامة، فاستقبلوا وتم الترحيب بهم وسؤالهم عن أوضاع العمال الجزائريين بفرنسا، وكان العقيد الهواري بومدين هو الذي تولى استقبالهم، وبعدها تم نقلهم إلى مدينة الكاف ومنها إلى مركز التدريب المعروف بمركز ملاق، وفي هذا المركز تم إخضاعهم لفترة تدريبية تأهيلية لأجل إدماجهم مع إخوانهم المجاهدين، وكان يشرف على المركز بن عبد المؤمن عبد الحميد بمساعدة ضباط أوكلت لهم مهام التكوين والتدريب لجيش.ت.و، وضباط مدرِّبون كقادة فصائل مهمتهم تنفيذ برامج التكوين المختلفة وتدريب الجنود في جميع المواد المقررة.[4]

---

[1] – وهي قاذف صاروخي مضاد للدبابات (سلاح فردي أو جماعي)، وتكون على شكل أنبوب مفتوح من الأمام والخلف، يرمي قذائف صاروخية ذات حشوة جوفاء مضادة للدروع، وتسمى هذه الفئة من القواذف بالأسلحة عديمة التراجع (أو عديمة الارتداد). معجم المصطلحات العسكرية(مادة: بازوكا)، http://www.mod.gov.sy/index.php?node=110، 2018/07/09 23:43

[2] – بجاوي مدني بن العربي، مذكرات...، المصدر السابق، ص.192.

[3] – جبلي الطاهر، دور القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص.ص.(123-124).

[4] – محمود إسماعيل ملاّوي، المصدر السابق، ص.ص.(109-110).

فهؤلاء الفارون لا يستطيعون الدخول إلى الجزائر والالتحاق بالولايات الداخلية للعمل ضمنها، لأن السلطات الفرنسية تراقب مداخل العبور وكل الأماكن التي يمكن استعمالها للدخول إلى الجزائر، وبالتالي كان ممثلو جبهة التحرير في الخارج يوفرون كل التسهيلات اللازمة للفارين من أجل الالتحاق بجبهة.ت.و في تونس، ومن ثمة الانخراط فعليا في جيش.ت.و.

المبحث الثالث: التسليح في منطقة الحدود الشرقية

يعتبر الحصول على السلاح من أصعب المهمّات التي أوكلت لعناصر جيش.ت.و على الحدود الشرقية، فتوفير السلاح والذخيرة كانت تكتنفه عدة مخاطر، خاصة بعد إنشاء خطوط الموت، ولهذا كان جيش التحرير على الحدود الشرقية مدركا تمام الإدراك للدور الذي أنيط به، فحاجة الثورة للأسلحة تزداد يوما بعد يوم لضمان استمراريتها ومجابهة مخططات الاستعمار الذي ما فتئ يطور قدراته القتالية باستعمال أحدث الأسلحة، لذا كان لزاما على قادة جبهة وجيش.ت.و إرساء منظومة فعلية عملية لتغطية حاجة جيش التحرير إلى الأسلحة والذخيرة ومختلف التجهيزات المستعملة في القتال، وقد بذلوا في ذلك جهودا معتبرة وتحملوا صعوبات كثيرة.

فما هي الطرق التي لجأ إليها المجاهدون وقادة جيش.ت.و لجلب السلاح؟ وكيف نظم قادة جيش التحرير مراكز التسليح والتخزين؟ وكيف تمت علميات تزويد المجاهدين بالسلاح على الحدود وفي الداخل؟

1-نظرة عامة على التسليح خلال بدايات الثورة:

لقد انطلقت الثورة التحريرية في ظروف صعبة وبإمكانات محدودة، لكن ما فتئت تزداد قوة وتنتعش مقدراتها، وأحدثت تغييرات جوهرية على جميع الأصعدة، وكان جانبها العسكري أبرز صورها، وكان العمل المسلح وسيلة لتحقيق الأهداف المسطرة في بيان أول نوفمبر، وعزم جيش التحرير الوطني على مواصلة الكفاح حتى تحرير الجزائر، وتنمية المقدرات المعنوية والمادية والفنية لوحداته القتالية، وتوسيع صيت جبهة التحرير الوطني بين الجماهير.[1]

وكانت مصادر التسليح متنوعة فمنها ما تم جلبه من ليبيا نحو منطقة الأوراس من نهاية الحرب العالمية الثانية ومنها ما تم شراؤه من منطقة القبائل والجزائر العاصمة بعد ذلك، فتم تخزينه في مخابئ سرية لحين اندلاع الثورة، إضافة إلى ما تم توفيره من عند الجزائريين أنفسهم سواء أكانوا أقارب أو مناضلي ومحبي الحركة الوطنية، وكانت عبارة عن بنادق صيد و أسلحة حربية، وأعطيت تعليمات صارمة للحصول على السلاح من بعض التنظيمات المسلحة خصوصا حراس الغابات وجمعيات الصيد ومراكز الشرطة.[2]

---

[1] – عبد الواحد بوجابر، الجانب العسكري للثورة الجزائرية، المصدر السابق، ص.ص.(12-17).

[2] – عبد المالك بوعريوة، محطات في معركة التسليح في الثورة الجزائرية1954-1958، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة الوادي، ع.9، ص.200.

إذن كان الاعتماد أولا على التسليح الداخلي، وعلى تسليح التنظيم السري الذي كان النواة الأولى رغم قلته واستهلاك بعضه، وقد كان سلاح الصيد هو المنتشر بينهم، زيادة ما كان يأتي عن طريق الغنائم التي يحصل عليها من العدو خلال الكمائن والهجومات على المراكز وكذلك الاشتباكات، ونوع آخر كان يتحصل عليه من الجنود الفارين من صفوف العدو والتحقوا بصفوف جيش التحرير،[1] ونظرا لمحدودية السلاح في هاته الفترة الأمر الذي حدا بالقائد مصطفى بن بولعيد للاتصال بقادة الثورة في الخارج من أجل المجاهدين بالسلاح، مما أدى إلى اعتقاله في بن قردان في 11 فيفري 1955، فخلفه عباس لغرور في الاتصال بالخارج عن طريق عبد الكريم هالي نائب عبد الحي بتونس،[2] ومن أمثلة هذه الأسلحة نذكر المدافع الرشاشة نوع12/7، والبنادق الرشاشة نوع 24/29 والمسدسات الرشاشة ورشاشات طومسون وبنادق قاران التي صارت موجودة بعدد كبير عند جنود جيش التحرير، كما تؤكد 'ل.ت.ت' أن كل فرقة من جيش التحرير تملك على الأقل بندقية رشاشة، زيادة على امتلاكها للبازوكا والإنيرقا التي يستخدمها المتخصصون في مهاجمة المصفحات، وتزايد الوحدات المزودة بالأسلحة المضادة للطيران كالمدافع الرشاشة الثقيلة، ووحدات تملك مدافع الهاون التي تستعمل في مهاجمة المراكز الفرنسية.[3]

واقتضى تطور الثورة إيجاد ميكانيزمات جديدة من أجل مسايرة المرحلة القادمة وتحديد المسؤوليات، كما أن ارتفاع عدد المجاهدين استوجب وجود قوات تخترق الحدود لجلب الأسلحة ونقلها للداخل،[4] ونظرا لانفتاح الحدود الشرقية على تونس وليبيا وامتدادِها بمسافة تقدر بحوالي 460كم، مع ما تتوافر عليه هذه الحدود من الشمال إلى الجنوب من تضاريس مختلفة، سمح ذلك إلى حد ما بحرية التنقل من وإلى الداخل لتهريب السلاح، وقد كانت تونس بحكم مجاورتها للجزائر تعد قاعدة حيوية للمجاهدين الجزائريين، حيث كانوا يستعملون أراضيها للإقامة والراحة والعلاج

---

[1]– جريدة المجاهد، 1958/5/7ع.23، ص.6.

[2] – عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، المصدر السابق، ص.79. انظر أيضا: جبلي الطاهر، شبكات الدعم اللوجستيكي...، المرجع السابق، ص.119. استعانت الثورة التحريرية في بداية انطلاقتها بما كان يخزنه قادة المنظمة الخاصة من سلاح بمنطقتي وادي سوف والأوراس منذ سنة 1947، وبعض الأسلحة من مخلفات ح.ع.2 التي حصل عليها المناضلون بأموالهم الخاصة استعدادا للثورة، وما تم جمعه من بنادق الصيد والبنادق الحربية التي كانت ملكا لأفراد الشعب، وكذا ما تم الحصول عليه من غنائم الكمائن والهجمات والاشتباكات في الأرياف ومختلف الأعمال الفدائية. انظر: الغالي غربي، المرجع السابق، ص.396.

[3] – جريدة المجاهد، ع.23، ص.6.

[4] – مجلة الجيش الوطني الشعبي، ع.188، ذو الحجة 1399، نوفمبر 1979، الجزائر، ص.13.

والتدريب ووضع الخطط والانقضاض على مراكز العدو، والقيام بعمليات التخريب للأسلاك الشائكة المكهربة فيما بعد،[1] وفي الفترة الممتدة من 1954 إلى 1956 أنشئت بعض المراكز في الحدود الشرقية، والتي كانت تقوم في البداية بإيواء الجرحى وتلقي العلاج اللازم للمصابين والمرضى وتوفير الراحة بالنسبة لأفراد الوحدات العسكرية التي تقصدها، ثم أصبحت هذه المراكز تستقبل الأسلحة المتدفقة من الخارج لتنقلها القوافل الآتية من الولايات الداخلية إلى مراكزها.[2]

2- قوافل التسليح:

كانت ليبيا مصدرا هاما من مصادر الدعم للثورة الجزائرية، إضافة إلى أن قوافل التسليح كانت تمر عبر أراضيها، وتقدم لها كل التسهيلات والمساعدات، كما شكلت مراكز تدريب الثوار التونسيين بليبيا أماكن للنقل المباشر للسلاح نحو الجزائر، واتفق على تأسيس قاعدة خلفية للإمداد بليبيا بين أحمد بن بلة ومصطفى بن بولعيد وقاضي بشير الذي أسندت إليه مهمة الإشراف على قاعدة طرابلس، وهنا ظهرت أهمية المناطق الحدودية كنطاق عبور ومراكز للتخزين، وكانت سوق أهراس تعتبر منفذا جد هام لعبور السلاح والعتاد الحربي على الحدود الجزائرية التونسية، فموقعها الإستراتيجي جعلها محل استقطاب بين قيادة الوفد الخارجي وقيادة الداخل،[3] وتدعم الوفد الخارجي بالقاهرة بعد انطلاق الثورة بحسين الاحول ومحمد يزيد، وتتمثل مهمة الوفد الخارجي في البحث عن التأييد السياسي والدبلوماسي والحصول على العتاد الحربي، أما بن بلة فمهمته تتلخص في الاتصال بمصر والحصول على السلاح والتموين.[4]

بالنسبة للتسليح كانت تكتنفه الكثير من المخاطر، ولأجل ذلك فقد تم العمل على إيجاد الطرق التي يجب أن تسلكها القوافل لإيصال السلاح إلى الحدود وتوفير أماكن الراحة والإقامة والتموين لها، زيادة على توفير الأمن.

وإمدادات السلاح إلى الحدود الشرقية كانت تمر عبر ثلاثة مسارب هي:

1- مسرب جزيرة جربة والسواحل التونسية، واستعملت فيه زوارق صغيرة.

---

[1] – حفظ الله بوبكر، التموين والتسليح...، المرجع السابق، ص.229.

[2] – الجنيدي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة، ج1، المرجع السابق، ص.469.

[3] – الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص.ص.(170-173).

[4] – محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية –الجبهة الشرقية– 1954– 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص.43. انظر أيضا: شهادة أحمد بن بلة، تاريخ الجزائر '1830-1962'، قرص مضغوط، نشر م.و.ب. د.ح.و.ث.1.ن.1954، الجزائر.

2- مسرب زوارة في ليبيا، ومنها ينقل السلاح بواسطة الشاحنات عن طريق بن قردان، والمرور عبر الأراضي التونسية في اتجاه سوق أهراس بوسائل مختلفة، واتجاه الأوراس عبر ممر الجرف في أقصى الجنوب بواسطة الجمال.

3- بواسطة الشاحنات الضخمة مباشرة من مصر عبر ليبيا وتونس، ثم يهرب باستعمال الجمال عبر الصحراء بعد إغلاق ممر سوق أهراس.[1]

إذن فباب الأمل بدأ يفتح عبر هذه المسارب، ووصلت أول شحنة متواضعة من مصر إلى طرابلس بسرية تامة بتاريخ 1954/12/9 وكانت تضم 150 بندقية أنجليزية، على أن تقدم مجموعة منها إلى المقاومة التونسية، و10 رشاشات برن و20 رشاش قصير تومسون، و100 ألف طلقة وتجهيزات أخرى، وأفرغت الشحنة وتم تخزين جزء منها في بيت رئيس وزراء ليبيا، والجزء الآخر في بيت قائد الجيش الليبي، وكل ذلك كان يتم بموافقة الملك إدريس السنوسي، ثم بعد ذلك تكون وجهتها الأوراس عن طريق وادي سوف،[2] كما تمكن بن بلة من جديد من إرسال ثلاث شحنات من الأسلحة بواسطة يخت دينا وانتصار، وتم كشف الرحلة الثالثة على متن "أتوس" واعترضتها القوات البحرية الفرنسية يوم 11 أكتوبر 1956.[3]

وقد استعان الجزائريون بإخوانهم في تونس لإدخال الأسلحة القادمة من مصر وليبيا عبر الأراضي التونسية، وتم تمريرها عبر الجبال بقوافل الإبل والأحمرة، وتجدر الإشارة إلى أن المقاومين التونسيين واليوسفيين قبل استقلال تونس كانوا يشرفون على عمليات نقل السلاح وتهريبه، وبعد الاستقلال تكفلت الدولة التونسية بالإشراف على تلك العمليات، واستعملت المنطقة الحدودية الواقعة بين سوق الأربعاء وجنوب غرب فرنانة طريقا لتهريب الأسلحة إلى الجزائر،[4] (وتشير التقارير الفرنسية إلى أن الأسلحة كانت تنقل من الجريد بين قبلي وقفصة والمتلوي وهناك ثلاث محطات وهي نفطة وتوزر وتمغزة)، وتتبع قوافل تهريب الأسلحة أربعة طرق؛ فالأول يمتد على طول الساحل مخترقا

---

[1] – مراد صديقي، الثورة الجزائرية عمليات التسلح السرية، تر: أحمد الخطيب، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص.49. للمزيد من التفصيل انظر: محمد ودوع، الدعم الليبي للثورة الجزائرية، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع (دعم وزارة الثقافة)، الجزائر، 2008، ص.ص.(340-343).

[2] – مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص.ص.(184-185). للتفصيل أكثر حول كميات الأسلحة انظر: محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص.ص.(46-47).

[3] – محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص.48.

[4] – حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، ج2، منشورات سيدي نايل (دعم وزارة الثقافة)، الجزائر، 2013، ص.ص.(20-22).

الكثير من المستنقعات العميقة وصولا إلى واحة بن قردان، ويمتد الثاني من الناحية الجنوبية إلى تطاوين، والأكثر استعمالا هو الطريق الثالث نظرا لوعورة مسالكه وضيقها، والذي يمر بالقرب من التلال الحجرية لجبال مطماطة، وهو مملوء بالصخور والتعرجات الجبلية التي تمنع بقاء آثار التنقل والسير، أما الأخير فهو طريق أقصى جنوب غدامس.[1]

ومع مطلع جانفي 1955 عاد لزهر شريط إلى الجزائر من الأراضي التونسية مع فوج من المجاهدين واجتمعوا في خنقة الصفصاف حيث قرروا عدم تسليمهم للسلاح الذي بحوزتهم للسلطات التونسية لأن الثورة الجزائرية بحاجة ماسة للسلاح، وانتقلوا إلى الجبل الأبيض وبئر العاتر والشريعة.[2]

ومثلت مصر مصدرا رئيسا للتسليح، وكان بن بلة قد بذل جهودا كبيرة في هذا الشأن، وقام بتوفير الظروف المناسبة في ليبيا لاستقبال الأسلحة الآتية من مصر، وتم التنسيق مع عبد الحميد درنا مدير عام الشرطة الليبية[3] لنقل السلاح في الشاحنات إلى منزل القائمقام (رئيس الوزراء الليبي)،[4] ووضع أحمد بن بلة خطة التموين بالسلاح من خلال قواعد التسليح التي أسست سابقا في ليبيا منذ سنة 1954، ومنذ سنة 1955 كان في تنقل مستمر وبصفة منتظمة إلى كل من ليبيا وإيطاليا وسويسرا وأيضا إسبانيا والمغرب، وكان هناك خطان أساسيان لجلب السلاح، فالأول يأتي من مصر وبعض الدول العربية، والآخر يأتي من أوربا، ويلتقيان في ليبيا التي تضم قواعد عديدة أسستها جبهة.ت.و مثل قاعدة التسليح بغدامس التي تدخل منها قوافل التسليح إلى الوادي، وقاعدة التسليح بنالوت التي تعتبر نقطة الانطلاق نحو شط الجريد ومنه إلى بئر العاتر ونقرين، ثم قاعدة التسليح بزوارة أين تنتقل قوافل التسليح إلى تونس عبر سلسلة جبل مطماطة.[5]

فكانت الأسلحة تصل إلى مرسى مطروح فتفرغ وتنقل إلى ليبيا بواسطة شاحنات، أين يتم إرسالها إلى الحدود التونسية الجزائرية بطرق مختلفة، وانتبهت السلطات الفرنسية لهذه العمليات

---

[1] – حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص.ص.(26-27).

[2] – جبلي الطاهر، شبكات الدعم اللوجستيكي...، المرجع السابق، ص.120.

[3] – يذكر أحمد بن بلة أن عبد الحميد درنا كان رئيسا للمخابرات الليبية. انظر: الصافي سعيد، بن بلة يتكلم' المذكرات السياسية والثقافية للزعيم أحمد بن بلة '، منشورات عرابيا، ط2، تونس، 2012،، ص.69.

[4] – حفظ الله بوبكر، التموين والتسليح...، المرجع السابق، ص.231.

[5] – حفظ الله بوبكر، التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة...، المرجع السابق، ص.ص.(87-88). شهادة احمد بن بلة، تاريخ الجزائر'1830-1962'، قرص مضغوط، نشر م.و.ب. د.ح.و.ث.1.ن.1954، الجزائر.

فحاولت اغتيال بعض قادة الثورة المكلفين بجمع السلاح أمثال بن بلة،[1] وتم حجز الباخرة لاتوس في أكتوبر 1956 وبعدها الباخرة اليوغسلافية سلوفنجيا، ولكن استمرت عمليات الإمداد بالسلاح في الجهة الشرقية على الرغم من العراقيل التي اعترضتها، ورغم الإجراءات التي فرضتها السلطات التونسية على جلب السلاح.[2]

وقامت وحدات من جيش.ت.و المكلفة بجلب الأسلحة بين سنتي 1954 و1956 بأزيد من 500 رحلة على الحدود الجزائرية التونسية، وذلك بفضل تنظيم نفذه أحمد بن بلة انطلاقا من القاهرة وليبيا، وواصل تنفيذه علي محساس والعقيد عمار بن عودة، وكانت مهمتهم تتمثل في التنسيق بين الولايات الأربعة لجلب الأسلحة وتوزيعها بالداخل،[3] وقبل سنة 1956 كانت الأسلحة تصل من خلال ميناء الصيد الصغير في زوارة غرب طرابلس بالشمال الليبي، ثم تسلك ممرات منعزلة في قوافل جمال لتجنب مراكز وحواجز الرقابة، كما استعين بصيادي الأسماك لتجاوز محطات الرقابة على الحدود حتى تصل إلى ميناء جرجيس على متن قوارب الصيد، وذلك تحت رقابة علي محساس، ويقوم عمار بن عودة بعدها إتمام المهمة بمساعدة والي مدنين، وكانت الأسلحة تخبأ بدقة وعناية داخل صناديق الفواكه واللوز والخروب والفول السوداني حتى تصل إلى الحدود التونسية الجزائرية، فيتم إفراغها وتوجيهها إلى الولايات.[4]

وفي اجتماع عقد يوم 24 فيفري 1956 بالقاهرة، ضم قادة جيوش تحرير المغرب العربي، أكدوا على ضرورة مواصلة مصر دعمها بالسلاح للأقطار الثلاث، وتزايدَ تهريب السلاح إلى الجزائر في شهر مارس 1956 بوتيرة أكبر عبر الحدود الليبية التونسية لتزويد منطقتي الأوراس وسوق أهراس بالسلاح، ورغم الرقابة الشديدة التي فرضتها السلطات الفرنسية على الحدود ورقابة بورقيبة على

---

[1] – كانت هناك محاولة لاغتيال بن بلة سنة 1956 من قبل الفرنسيين، بالفندق الذي كان ينزل به، والذي يقع بالقرب من البريد المركزي بطرابلس الغرب بجانب الحديقة العمومية، وكان لليد الحمراء ضلع في هذه المحاولة، ولم يكن يعلم بوجود بن بلة في هذا الفندق سوى الملك ورئيس الوزراء بن حليم ورئيس المخابرات العقيد عبد الحميد درعا. للتفصيل أكثر انظر: الصافي سعيد، المصدر السابق، ص.ص.(59-61). انظر أيضا: روبير ميرل، مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الاخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، لبنان، د.س.ط، ص.ص.(106-109).

[2] – عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، المصدر السابق، ص.80.

[3] – عبد المجيد بوزبيد، الإمداد خلال حرب التحرير' شهادتي'، ط.2، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، مطبعة الديوان، الجزائر، 2007، ص.31.

[4] – نفس المصدر، ص.47.

الحدود الليبية التونسية، فقد تم استلام أربع دفعات من السلاح ما بين 20 مارس و6 أفريل 1956.[1]

(وخلال شهر سبتمبر 1956 تم تهريب الأسلحة عبر شبكة الذهيبات ونالوت، وهي مرتبطة ببن قردان وجربة وتطاوين والحامة ودوز ثم تنقل إلى قفصة وتوزر)، ويبدأ الطريق البري الذي تعبره قوافل السلاح من طرابلس إلى نالوت ومنها إلى غدامس، ويتم اجتياز الحدود التونسية بحلول الظلام، وتوفر لها الحماية في مدنين وبن قردان من قبل مجموعات مكلفة بهذا العمل، ويجري تغيير المهربين فتسلك طرقا جديدة حتى وصولها إلى الرديف، فتوضع في شاحنات بكميات صغيرة وترسل إلى قفصة والباقي ينقل إلى تونس،[2] وتسلك الأسلحة التي تأتي عبر طريق البر من مصر طرق الجنوب التونسي والمناطق المجاورة لشط الجريد، أما التي تدخل من البحر فيتم وضعها في سيارات عسكرية وتنقل جهة الكاف، كما ترسل الأسلحة إلى الجزائر عبر طرق تلابت وسوق الأربعاء والساقية ومنقار البط وحيدرة، وتنقل أيضا من منطقة الكاف إلى حيدرة.[3]

وكانت طرق سير القوافل توضع مسبقا وبدقة، فيتم تحركها ليلا تبعا لصعوبات الطرقات من منحدرات ومسالك وعرة ونقاط الماء والمواقع المشجرة التي تساعد على التخييم، كما أن تواتر رحلات القوافل يتم مرتين كل شهر على العموم، وهي مرتبطة بمدى حاجة القيادة في الحدود، وبحجم الواردات وبقدرات التخزين في قواعد الإمداد.[4]

3- قوافل التسليح عبر الحدود الشرقية:

كانت السلطات الفرنسية تهتم بشكل رئيسي بإمدادات الأسلحة التي يتم إحضارها إلى الجزائر عبر الحدود، وفي مارس 1956 تم تسليم 2000 قطعة سلاح للثوار اليوسفيين المعارضين لبورقيبة، واتخذت هذه الأسلحة في بعض المعارك التي دارت رحاها مع الوحدات الفرنسية على جانب 'مارث' في أقصى الجنوب التونسي، وقام منظمو جبهة.ت.و بتحسين نظام النقل واستعمال سيارات الحرس الوطني التونسي عند اقترابهم من الحدود،[5] وفي النصف الثاني من شهر مارس 1956 شهدت حركة تهريب الأسلحة نشاطا متزايدا عبر الحدود الليبية التونسية لأجل تزويد جيش التحرير التونسي

---

[1] – بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح، المرجع السابق، ص.235.

[2] – حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ج2، ص.ص.(27–28).

[3] – نفس المرجع، ص.46.

[4] – عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص.ص.(57–58).

[5] – Jacques Valette, 'Le bombardement de Sakiet Sidi Youssef en 1958 et la complexité de la guerre d'Algérie', Guerres mondiales et conflits contemporains, Presses Universitaires de France2009/1 (n°233), p.38.

بقدر كاف من احتياجاته، مع تدعيم جبهة الجزائر الشرقية في الأوراس وسوق أهراس بما تحتاجه من السلاح والذخيرة على الرغم من اشتداد الرقابة الفرنسية، وتم في 27 مارس تم تهريب 65 بندقية 303، و10 رشاش فيكرز متوسط 303، و30 رشاش لانكستر، و216 قنبلة يدوية، و60 مخزن للانكستر، و20 مخزن للفيكرز، و6 آلاف طلقة 9مم.[1]

(ووجد في بعض المصادر أن قاعدة سوق الأربعاء تزود منطقة سوق أهراس والولاية الأولى والثانية بالأسلحة، وتزود قاعدة تاجروين وقلعة سنان الولاية الأولى خاصة منطقة سدراته، وتزود قاعدة تلابت وتالة منطقة الأوراس).[2]

وتشير التقارير الفرنسية إلى الجهود الكبيرة المبذولة من قبل جبهة.ت.و لتنظيم التموين بالأسلحة والذخيرة للمجاهدين بالداخل، حيث أصبح العمل ممكنا أكثر بعد حصول تونس على الاستقلال، إذ عملت الحكومة التونسية على دعم المجاهدين الجزائريين، واستطاع العقيد أوعمران تنظيم أشغاله في تونس وإنشاء قواعد تخزين على طول الخط الممتد من سوق الأربعاء فالكاف إلى تاجروين وتالة والقصرين وتالابت، كما قامت 'ل.ت.ت' بالعمل على توحيد المجاهدين وتنظيم عمليات جلب الأسلحة والذخيرة، وكان نقل قوافل السلاح يتم بواسطة البغال مع حماية وحدات خاصة، وفي أكتوبر 1956 أصبح معدل نقل الأسلحة إلى الداخل حوالي 400 قطعة شهريا، كما تشير إلى أنه في شهر نوفمبر وديسمبر 1956 صار دخول الأسلحة من مناطق مرسط وتبسة وسوق أهراس بمعدل 600 إلى 700 قطعة في الشهر ليصل إلى حوالي 1000 قطعة، وكان ذلك مدعاة للتفكير في إنشاء حاجز أو سد حدودي استعجالي،[3] وفي 3 أفريل 1957 صرح 'ماكس لوجان' أنه في كل شهر تعبر الحدود التونسية الجزائرية حوالي ألف قطعة سلاح في طريقها إلى الثوار.[4]

وكانت القاعدة المعمول بها تسليح كل جندي يدخل الجزائر بقطعتين، الأولى تبقى له والأخرى يسلمها لأخيه الذي يقاوم بالداخل، وتمر القوافل عبر الممرات الجبلية في سوق أهراس

---

[1] – مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص.150. لمزيد من التفصيل حول شحنات الأسلحة انظر: نفس المرجع، ص.ص(147-155).

[2] – حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ج.2، ص.59.

[3] – Archive Vincennes, 1H3783, (d.1) Étude sur «la bataille de la frontière algéro-tunisienne de janvier à mai 1958 », chapitre1, naissance d'une probléme: le trafic rebelle a travers la frontiére tunisienne en 1956 et 1957, p.p.(1-2).

[4] – مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص.343.

وتقطع المسالك الوعرة والغابات، وتتوجه نحو الشمال القسنطيني أو منطقة القبائل الكبرى، أو نحو الجنوب في اتجاه الأرواس والحضنة وبلاد القبائل سيرا على الأقدام.[1]

وبين أوت وسبتمبر عام 1957 وصلت حوالي 16500 قطعة سلاح من ليبيا ومصر، وقد تباطأ مرورهم إلى الجزائر بسبب وجود الوحدات الفرنسية حتى جويلية 1957، وبإخلاء القوات الفرنسية من منطقة الحدود، سهّلت تونس إنشاء شركات نقل الأسلحة من رجال مدرَّبين يحملون ما لا يقل عن ثلاثة أو أربعة أسلحة لكل واحد منهم، والانطلاق عبر طرق معينة إلى الحدود ثم العودة إلى تونس، وبالتالي تم حماية الأسلحة بتخزينها في المستودعات التونسية، وأصبحت هذه القواعد اللوجيستية قواعد انطلاق في نوفمبر 1957، واستعملت كمراكز للتدريب، ولم تكن تتلقى المعدات فحسب، بل أيضا المتطوعين.[2]

ومكث مهربو الأسلحة بالقرب من الحدود، فحتى شهر جويلية سنة 1957 استقرت مجموعات صغيرة فقط في المشاتي، وكانت قواعدهم ذات أهمية محدودة توفرها ثكنات الحرس الوطني التونسي في أحسن الأحوال، و بعد جويلية 1957 تغيرت الأوضاع، حيث صار العديد من المقاتلين يأتون إلى قواعد نقل الأسلحة ومراكز التدريب، وكانت عبارة عن وحدات مؤطرة ومجهزة تدخل إلى الجزائر، وبين نوفمبر 1957 وفيفري 1958، على الأقل كان قد تجمع حوالي10 آلاف رجل.[3]

ويتم تجميع القوافل في نقطة معينة على القواعد الخلفية القريبة من الحدود، فتنطلق نحو الولايات الداخلية أين ترافقهم وحدة من القاعدة الشرقية مكلفة بحمايتهم وتموينهم، وتتخذ عادة مسارا عبر جبال عين الزانة وأولاد مسعود وأولاد بشيح وبني صالح، أو عبر جبال ويلان والدهوارة والكاف لعكس حتى الالتقاء بجيش الولاية الثانية في جبال إيدوغ أو ماونة دباغ، واستطاع مجاهدو القاعدة الشرقية نقل حوالي ألف قطعة سلاح ومليون قطعة من الذخيرة للولاية الثالثة والرابعة سنة 1957.[4]

وحتى لا يكتشَف أمر عمليات التسليح التي كانت تعبر الأراضي التونسية من قبل السلطات الفرنسية فقد عمد قادة الثورة إلى تبديل وثائق وهويات السائقين ومنحهم هوية ليبيين أو

[1] – باتريك إيفينو، جون بلانشايس، حرب الجزائر'ملف وشهادات'، ج.2،3 تر: بن داود سلامنية، دار الوعي، الجزائر، 2013، ص.11.

[2]– Jacques Valette, 'Le bombardement de Sakiet Sidi Youssef en 1958 et la complexité de la guerre d'Algérie', Op-Cit, p.38.

[3]– Ibid, p.38.

[4] – الملتقى الأول حول دور ولايات الحدود في الثورة، سوق أهراس، المرجع السابق، ص.29.

تجار، وظل السلاح يمر بهذه الطريقة، وقام بن بلة بإرسال أحمد محساس إلى تونس الذي اتصل بعمارة بوقلاز وبجماعة من تبسة، وتم تنظيم عمليات التسليح حيث نشط رجال القاعدة الشرقية من أجل إيصال الأسلحة إلى الولايات في الداخل، وعبرت قوافل التسليح عام 1957 الحدود الشرقية مخترقة سلسلة الأطلس التلي، في شكل كتيبة أو كتائب راجلة، ورغم ما تتعرض له من مخاطر اكتشافها عبر الممرات المكشوفة إلا أنها كانت تواصل عملها، حتى بعد تفطن السلطات الاستعمارية لخط سيرها.[1]

وسارعت الكتيبة الأولى بقيادة محمد القبايلي في أواخر سنة 1956 لعبور الحدود إلى الولاية الثالثة واستشهد قائدها فخلفه عمار شمام (شكاي) يساعده عبود علي (باباي)، ثم انطلقت الكتيبة الثانية في ربيع سنة 1957 إلى الولاية الثالثة، وكان يقودها أحمد البسباسي[2] ويساعده عمار زواغي (لاندوشين) وحركاتي عمر بن سعد وبالريق يونس، ثم العودة إلى مركز قيادة الفيلق الأول، وكتيبة ثالثة تحت قيادة يوسف الأطرش بمساعدة بالرجم الساسي والشابي يوسف (كلاي) وذلك سنة 1957، ووصلت إلى البرواقية ثم رجعت إلى قاعدة تمركزها،[3] وكتيبة أخرى بقيادة قنون سليمان (لاصو) يساعده الهادي بالريق عبرت الحدود إلى الولاية الثالثة والرابعة سنة 1958،[4] وكتيبة يقودها إسماعيل عنابي وعصفور محمد الشريف، وكتيبة بقيادة حيدوش حيث تم نقل جهاز لاسلكي بواسطة

---

[1] – عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، المصدر السابق، ص.ص.(80-82).

[2] – كانت الكتيبة التي قادت هذه القافلة مشكلة من 120 عنصرا، وهي واحدة من فرق الكومندوس التي يطلق أعضاؤها على أنفسهم 'كومندوس الموت'، ومعظمهم ممن شاركوا في حرب الهند الصينية. للتفصيل أكثر حول هذه الرحلة انظر: جمال الدين بن سالم، انظروا إلى أسلحتنا...انظروا إلى أطبائنا...، وقائع المنطقة الأولى بالولاية الثالثة، متبوعة بملحمة سي حميمي، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص.ص.(50-61).

[3] – عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، المصدر السابق، ص.82. سعيداني عمار، المصدرالسابق، ص.ص.(101-102).

[4] – في حين يذكر بوحارة أن الكتيبة انطلقت نحو الداخل سنة 1957، وتتكون من 210 مجاهدا، يحمل كل واحد منهم بندقيتين و300 خرطوشة و قذيفتي مدفع هاون، أي ما يقدر بـ30 كغ لكل واحد، زيادة على ما حملوه على ظهور 15 من البغال، مع فوج مكلف بالحماية والأمن مؤلف من حوالي 60 مجاهدا بقيادة سليمان لاصو، والذي تتمثل مهمته في إيصال الكتيبة إلى غاية نقطة الحدود بين الولاية الثانية والولاية الثالثة بعد 'سرج الغول' بجبال البابور بمنطقة بوقاعة، وعاد سليمان لاصو مع مجموعته،... وأكمل المجاهدون رحلتهم التي دامت حوالي شهر ونصف دون حماية، سلكوا فيها ممرات ومسارات صعبة وعانوا الأمرين، وأنجزت المهمة رغم ما اعترضها من صعوبات، ثم شرع جنود الناحية الشرقية في العودة إلى مراكزهم بأسلحة معدودة لا تكفي حتى للدفاع عن النفس. انظر: عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.ص(116-117). انظر أيضا: عمار بوجلال، المصدر السابق، ص.ص.(43-46).

إدريسي عبد العزيز، وكلفت قيادة الولاية الثانية مجموعة من رجالها بجلب السلاح منهم الشيخ يسعد بودفة وعمر بورفع وعمار دهان وعاشور الجرو وغيرهم.[1]

والملاحظ أن عمليات تزويد الولايات الداخلية بالسلاح قد وصلت حتى الولاية الرابعة، وقد اضطلع بها في البداية مجاهدو القاعدة الشرقية والولاية الأولى رغم المخاطر التي جابهتهم كنقص التموين والمراقبة المشددة من قبل السلطات الاستعمارية، وخلال سنتي 1957 و1958 استطاعت هذه القوافل اختراق الحدود وإيصال أنواع من الأسلحة إلى الولايات الداخلية.[2]

كما أن قدرات جيش التحرير الوطني ما فتئت تتعزز بالرجال والتجهيزات والمعدات اللازمة وخاصة منها الأسلحة، وجلب الأسلحة صار يتم من بعض الدول الأوربية والبلدان الاشتراكية من أوربا وآسيا، ويتم نقلها من مصر إلى ليبيا فتونس عبر بواخر سلوفينيجا وإسكندرون وخوان إيلوكا سوانسي، (فالمسدسات الآلية من عيار 6مم، والمسدسات الرشاشة ألمانية الصنع PM 40 عيار9 مم، والبندقيات شبه الآلية موزير والمدافع عيار 45 و60 و81 مم، والبازوكا والأسلحة الرشاشة MGN2، والبنغالور والفيكار303 والهوتشكيش والبيريتا وأسلحة كارابين أمريكية الصنع ولانكاستير، هي كلها أسماء لأسلحة كان جيش التحرير الوطني يحصل عليها خلال السنوات الأولى للحرب).[3]

واستطاعت الجزائر في ظل توتر العلاقات بين فرنسا وتونس أن تحصل على الأسلحة في بداية النصف الثاني من عام 1957، حيث تغاضت تونس عن مرور السلاح المهرب للجزائر، وتم تكملة تهريب باقي الأسلحة التشيكية والمقدر حمولتها بـ 350 طن على أربع دفعات إلى الحدود الجزائرية التونسية،[4] وتحتوي على بنادق رشاشة وذخيرة وقنابل متنوعة ومدافع هاون[5]، ووصلت إلى

---

[1] – عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، المصدر السابق، ص.82. لمزيد من التفصيل انظر: عمر تابليت، القاعدة الشرقية، المرجع السابق، ص.ص.(119-121).

[2] – عبد الله مقلاتي، محمود الشريف...، المرجع السابق، ص.90.

[3] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.216.

[4] – فتحي الذيب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، ط.2، 1990، ص.353.

[5] – نوع من الأسلحة يعتمد للتصويب على مدى بعيد، ويطلق قذائف عديمة الدوران، ذات محرك منحن، وهو يتألف من سبطانة قصيرة ملساء أو نصف محلزنة، وركيزة وقاعدة وجهاز تسديد، وجهاز التسديد مصمم للرمي غير المباشر، يستخدم لتدمير القوى الحية والوسائط النارية المعادية، سواء كانت مكشوفة أو متخندقة، أو كانت خلف سواتر طبيعية أو اصطناعية، يرمي قذائف متفجرة أو إنارية أو دخانية بزاوية رمي عالية، يستخدم خصيصاً لرمي الأهداف الواقعة خلف ساتر، والتي لا يمكن إصابتها بمدافع الرمي المباشر. انظر: معجم المصطلحات العسكرية، (مادة: هاون)

الحدود الشرقية الجزائرية في أواخر أكتوبر 1957 ووصلت إلى المناطق الداخلية خصوصا ولايتي الجزائر وبلاد القبائل.[1]

وقام المجاهد علي سواحي بتسليح كتائب وفصائل جيش التحرير الوطني وتزويدها بكميات معتبرة من السلاح والذخيرة والعتاد الحربي، ونظرا لنجاحه في هذه المهمات فقد تم تعيينه سنة 1957 عضوا بمقر قيادة الولاية الأولى بالحدود الشرقية كمسؤول عن التموين تحت قيادة العقيد محمد لعموري ثم العقيد أحمد نواورة،[2] وقدم معتمد تالة علي المرزوقي المشرف على تسليم مخزون الأسلحة والذخيرة لمجاهدي الولاية الأولى قائمة خرطوش وقنابل وألبسة وبنادق إلى مسؤول المنطقة السادسة (تبسة) صالح إسماعيلي، كما تم الحصول على 53 بندقية ضاعت لجنود التحرير على الحدود في أواخر شهر أفريل سنة 1958.[3]

وكانت قواعد جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية قد تحصلت بين 20 ديسمبر 1957 و15 جانفي 1958 على أسلحة حربية من ممثلي جبهة.ت.و في المشرق العربي، وكانت قادمة من مصر عبورا بليبيا إلى تونس، وقد قدرت بـ:18 موريتي عيار 81 مم، و196 رشاش (FM)، و60 رشاش (MITR) ونوع (WICKERS)،[4] ولم ترسل تونس الأسلحة إلى الجزائر إلا في سنة 1957 وكانت قافلة سلاح مكونة من رشاشات من نوع MG.30 وMG.34، ورشاشات من صنع بريطاني، وبندقيات من صنع ألماني، وبندقيات ورشاشات ذات حجم صغير، وقطع بازوكة ثقيلة من الحرب العالمية الثانية ذات صنع بريطاني، وقنابل يدوية وغيرها من الأسلحة، واستمر إرسال قوافل الأسلحة ولكن بشكل محدود، وقرر قادة الولاية الرابعة الذهاب إلى تونس لجلب السلاح، وتوجه آلاف المدنيين نحو الحدود برفقة متطوعين يحملون أسلحة خفيفة.[5]

للتفصيل أكثر حول استخداماته وأنواعه انظر: بجاوي مدني بن العربي، ذكرياتي بالمدرسة الحربية...، المصدر السابق، ص.ص.(167-171).

[1] – للتفصيل أكثر حول كميات الأسلحة عبر الدفعات الأربع، انظر: فتحي الذيب، المصدر السابق، ص.ص.(353-355).

[2] – هواي غريب، الشهيد البطل علي سواحي قائد الولاية التاريخية الأولى .. تجاهل وطمس لذاكرة الجزائريين! جريدة النهار الجديد، 2010/08/22، ص.9.

[3] – عبد الله مقلاتي، محمود الشريف...، المرجع السابق، ص.89.

[4] – يوسف مناصرية، قوات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية، المرجع السابق ، ص.131.

[5] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.291.

ووقع التنسيق بين الحكومة التونسية وجبهة.ت.و من أجل تسهيل نقل الأسلحة إلى الجزائر، وعقد اجتماع بين الطرفين في جانفي 1957 واتفق على ما يلي:

- تعهد الحكومة التونسية بنقل الأسلحة الواردة إليها وتسليمها إلى ممثلين عن جبهة التحرير.
- حراسة الأسلحة تكون مشتركة بين ممثلين عن الديوان السياسي التونسي وممثلين عن جبهة.ت.و.
- تعهد الهيئة بضمان وصول الأسلحة إلى وجهتها.
- لا يتم التعامل في مجال النقل إلا مع المفوضين أصلا من قبل الجانبين التونسي والجزائري.[1]

وقامت قيادة المنطقة السادسة (تبسة) باعتماد قرية تلابت بالحدود التونسية قاعدة خلفية للتزود بالسلاح والمؤونة واستراحة القوافل، وبفعل نشاطها الكثيف استطاع الجيش الفرنسي اكتشاف أمرها ومهاجمتها يوم 31 مارس 1957 بقوات ضخمة، وفضل مسؤول المركز عدم التصدي لها داخل الأراضي التونسية، وعمل محمود الشريف على تغيير المركز واعتماد مراكز أخرى على طول حدود المنطقة مع تونس، واجتهد في تنظيمها وهيكلتها لتؤدي دورها في التنقل والاستراحة وتزويد المنطقة بما تحتاجه من سلاح وتموين.[2]

وكانت الإمدادات بالسلاح تصل إلى الجزائر على دفعات، فتشحن ويتم نقلها برا إلى الحدود الشرقية الجزائرية، وتم نقل عدة شحنات من السلاح إلى الجزائر سنة 1957، ومنها الدفعة التي استلمها علي محساس'أحمد' يوم 6 فيفري، ودفعة استلمها الدكتور الامين دباغين يوم 7 أفريل والأخرى التي استلمها المدعو محمد الهادي يوم 20 ماي، وغيرها من الدفعات.[3]

واستلم العقيد أوعمران شحنتان قادمتان من مصر إلى الحدود التونسية في 1958/07/10 تتضمن أسلحة متنوعة كما يلي:

نوع السلاح	العدد	الذخيرة	العدد
بندقية 792	4000	طلقة 792	4.989.000
بندقية موزر9 مم	2060	طلقة 303	3.000.000
رشاش متوسط 792	260	طلقة 9 مم	978.500

[1] – حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ج.2، ص.ص.(49–50).

[2] – عبد الله مقلاتي، محمود الشريف...، المرجع السابق، ص.59.

[3] – لمزيد من التفصيل انظر: مصطفى بوطورة، علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالحكومة المصرية في الفترة ما بين 1954–1962، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر، 1983–1984، ص.ص.(107–109).

رشاش برن 303	260	طلقة 7.5 مم	1.241.088
مدفع ألفا متوسط	200	قنابل ضد الدبابات	2.700 [1]
مدفع ضد الطائرات	17		
مدفع انيرقا	24		
جهاز لاسلكي	04		

واستؤنفت إمدادات السلاح من مصر إلى الجزائر عبر ليبيا وتونس، وتقرر شراء 6 شاحنات مرسيدس بالمقطورة ذات حمولة 20 طنا بمبلغ 57 ألف دولار، ونقلت الشاحنات إلى مرفأ الإسكندرية في 24 أكتوبر 1958، وأعد لقيادتها 12 سائقا جزائريا، وأشرف على العملية ممثل الثورة في مصر عمار خميس، ومن الأسلحة التي تم نقلها باستعمال هذه الشاحنات على دفعات خلال عام 1959 الكميات الآتية:

النـــوع	العـــدد	النـــوع	العـــدد
- بندقية إيطالية 6.5	10.000	- بندقية جاران 7.62	2000
- رشاش برن 303	300	- رشاش خفيف 7.62	1000
- رشاش بريدا 6.5	1560	- رشاش ثقيل 7.62	300
- رشاش بريدا 8 ملم	768	- مدفع هاون 60	1000
-رشاش متوسط 7.92	400	- مدفع هاون 81	200
- بندقية رشاش طومسون	2000	- مدفع 57 ضد الدبابات	300
- بندقية كرانيه 7.62	4000	- مدفع 75 ضد الدبابات	100
- بندقية 762	20.000	- جهاز إرسال	40
		- مدفع 20 ملم	6

وتم تسريب هذه الأسلحة عبر قنوات التهريب إلى المنطقة الشرقية.[2]

واستطاع قادة الثورة في الخارج أن يقوموا بتمرير السلاح للداخل بالرغم من كثافة خطي موريس وشال والمراقبة المشددة على الحدود الشرقية، وتمكنوا من دعم ولايات الداخل بالسلاح

[1] – محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص.183.

[2] – مراد صديقي، المصدر السابق، ص.ص.(63-64). انظر تفصيل نقل الأسلحة إلى الحدود الشرقية، عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص 109، ص.ص.(94-95).

والذخيرة، وتم توزيع تلك الأسلحة على مختلف الوحدات المتمركز على الحدود، وتطورت نوعيتها فنجد مثلا الرشاشات الأوتوماتيكية 12.7 ونوع بارBarr، والأقنعة الواقية من الغازات وسلاح البازوكة ومدافع مورتي 45-60-81-82، وأنابيب البنغالور والمعدات الخاصة بالمتفجرات والألغام المضادة للأشخاص والدبابات.[1]

وكان قسم كبير من الأسلحة يأتي من الغنائم التي يحصل عليها المجاهدون في الاشتباكات والهجومات العديدة، إضافة إلى ما يستصحبه الجنود الفارون من الثكنات العسكرية من أسلحة وعتاد حربي، كالمدافع الرشاشة 12/7 والبنادق الرشاشة نوع 24/29 والمسدسات الرشاشة ورشاشات طومسون وبنادق قاران،[2] ويلاحظ أن معظم العتاد (حوالي 10/9) الذي تملكه القوات الفرنسية مصدره من أمريكا،[3] ويوجد قسم آخر من أسلحة الثوار يأتي من الخارج، وصارت وحدات جيش.ت.و مجهزة بالبازوكا وتملك المدافع الرشاشة الثقيلة والمدافع المضادة للطيران، وهناك وحدات أخرى مزودة بمدافع الهاون ومتخصصة في مهاجمة المراكز العسكرية الفرنسية وتدميرها.[4]

وتوالت الشحنات عبر ليبيا بكثافة، ولم تتوقف إلا سنة 1959، وبلغ عددها من طريق مصر 47 شحنة، وكانت تكلفة شرائها من السوق السوداء عالية جدا، وكانت صفقات شراء السلاح من الخارج تتم باسم مصر وتحت رقابة السفارة المصرية، ثم يتم نقلها عن طريق ليبيا إلى تونس، وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة قدمت أسلحة خفيفة ومتوسطة وثقيلة من الصين وكان أغلبها عبارة عن هدية من شعب الصين،[5] وبعد أن نقل علي سواعي للقيام بمهمة الإشراف على تزويد

---

[1] – يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع السابق، ص.155.

[2] – نظم عبد الرحمن بن سالم مع رفاقه عملية فرار كتيبة من ثكنة البطيحة الواقعة على بعد 16 كم من سوق أهراس من طريق سدراته، وحملوا معهم أسلحة كثيرة مختلفة، ومنها: 300 بندقية ماص 36 وغيرها، و49 بندقية رشاشة أمريكية الصنع نوع طومسون، و11 بندقية رشاشة بار 24 و29، و6 مدافع هاون وبازوكا، و20 مسدس أوتوماتيكي، وما يزيد على 30 ألف من الذخيرة. انظر: براهيم لحرش، المصدر السابق، ص.112. انظر أيضا: تابليت عمر، مذكرات الضابط سالم جيليانو...، المصدر السابق، ص.269.

[3] – فعندما توالت ضربات جيش التحرير استنجدت فرنسا بالحلف الأطلسي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية لمدها بما تحتاجه من سلاح القوات البرية والجوية والبحرية، زيادة على العتاد الصحي ولوازم الصيانة والتجهيز كانت مضمونة من قبل أمريكا، ... للتفصيل أكثر في مختلف جوانب الموضوع يرجى الاطلاع على : جريدة المجاهد، ع.20 ص10 وع.82 ص9. انظر أيضا: معمر العايب، العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية'1942-1962'، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008-2009، ص.ص.(194-197).

[4] – جريدة المجاهد، ع23، 1958/05/07، ص.6.

[5] – مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص.ص.(187-188).

الداخل بالسلاح والعتاد الحربي في أقصى الجنوب الجزائري (منطقة الهقار) حتى يضمن الإمداد بمختلف أنواعه، وذلك حتى أواخر سنة 1959، أعيد إلى الحدود التونسية الجزائرية ليشرف على التموين والتسليح ضمن قيادة تلك المنطقة.[1]

ونستطيع القول أن عمليات إدخال السلاح إلى الجزائر قد شكلت محورا مفصليا، فقبل إنشاء الأسلاك الشائكة كان قادة الولايات يختارون مجموعات خاصة ويرسلونهم إلى الحدود لجلب السلاح أين يتم التنسيق مع الوحدات المتمركزة بالحدود على إيصال شحنات الأسلحة إلى مناطق الحدود ثم يتولى مجاهدو الداخل بنقلها إلى الولايات الداخلية، ثم تعقدت الأمور بوجود الأسلاك الشائكة ومضاعفة الرقابة على الحدود، فتم التفكير في فتح جبهة الجنوب التي أصبحت تمثل إلى حد ما منفذا وحيدا لإدخال السلاح وتنقل المجاهدين والقيادات الثورية دخولا وخروجا إلى تونس.[2]

أما المجاهد بولعراس فيذكر أنه بعد انضمامه للثورة في جبل دباغ بحمام الصالحين (قالمة) مع 75 مجندا جديدا، وكلف بمعية مجموعة من المجاهدين من قبل مسؤولي المنطقة الثانية بالولاية الثانية بالانتقال إلى تونس لإحضار السلاح لأنهم يعانون نقصا فيه، وعين عبد الله حمادي مسؤولا عليهم وترافقهم فرقة حماية، وتعرضوا لمخاطر جمة في الطريق من قبل القوات الفرنسية فاستشهد البعض، واشتبكوا أكثر من مرة معها، ووصلوا إلى مدينة بوحجار، ثم بعد أن خيموا بها انتقلوا إلى حيث تتواجد كتيبة الولاية الثالثة التي يشرف عليها العقيد ناصر، إلى جانب كتائب أخرى من جيجل وعزابة وشطيبي،[3] وبقيت عناصر المجموعة تنتظر أمرا بالعودة، وقدم الدكتور هدام لمعالجة المصابين منهم، ثم أخبرهم علي منجلي أن مهمتهم صعبة وبرنامج جبهة التحرير قد تغير، ويجب عليهم المكوث لخوض المعركة مع جيش الحدود ضد خط شال الذي تنوي السلطات الفرنسية إنجازه، كما يجب عليهم التمرن على استعمال السلاح،[4] ونستنتج من ذلك أن قوافل التسليح قبل إنشاء خط شال كانت تجد مصاعب جمة في اجتياز خط موريس، ولكنها كانت مصممة على جلب السلاح بكل الطرق الممكنة، وبوضع السد الثاني المدعم لسد موريس تضاءلت عمليات جلب السلاح كثيرا.

---

[1] – هواي غريب، المرجع السابق، ص.9.

[2] – علي بن علي، المصدر السابق، ص.ص.(60-61).

[3] – مصطفى بسطامي، المرجع السابق، ص.258.

[4] – نفس المرجع، ص.258.

ويلاحظ أن عدد الشهداء خلال سنة 1958 جراء اجتياز السدود القاتلة وصل إلى ما يقارب 2400 شهيد و300 أسير، مما جعل قادة الولايات الداخلية تحجم عن إرسال وحداتها إلى الحدود التونسية لجلب السلاح والذخيرة.[1]

4- توتر العلاقات مع الحكومة التونسية:

مسؤولو الوفد الخارجي وثوار المنطقة المتاخمة للحدود الشرقية فضلوا استمرار الكفاح المسلح والتعامل مع أنصار صالح بن يوسف في تزويد الثورة بالسلاح، وواصل عبد الحي ومحساس التعامل مع المعارضة عبر الجنوب التونسي، بينما رأى مسؤولو الداخل أنه لا مناص من التعامل مع الحكومة الجديدة بتونس والتنسيق مع بورقيبة في الميدان السياسي والتعبوي، وخاصة إيجاد آلية محكمة تسمح بتمرير السلاح.[2]

ورغم ما قدمته السلطات التونسية من مساعدات كبيرة لتسهيل نقل السلاح وتذليل الصعوبات أمام قوافل التسليح إلا أنها في بعض الأحيان تقوم باعتراض عناصر المجاهدين وتفتك منهم الأسلحة كما جاء في أحد تقارير محمود الشريف التي رفعها للجنة التنسيق والتنفيذ، ومنها قيام السلطات التونسية في غار الدماء بتجريد المجاهدين من 3 رشاشات وبندقيتين، كما قام معتمد فريانة بحجز 3 بنادق وذخيرة اشترتها منطقة تبسة بحجة أنها مسروقة من الجيش التونسي، زيادة على تدخل محافظ الشرطة التونسية ابن شعبان لحجز نحو 20 بندقية وأموال وأسلحة أخرى في حادثة عبد الحي.[3]

كما ورد في هذا التقرير تجاوزات أخرى قامت بها بعض السلطات التونسية منها تدخل والي الكاف ومعتمد تاجروين لإطلاق سراح 5 جواسيس كانوا قادمين من الجزائر تم القبض عليهم من قبل عناصر جيش.ت.و بالحدود، وتدخل معتمد ساقية سيدي يوسف في شؤون مسؤولي جيش التحرير، زيادة على المضايقات التي يتعرض لها جنود جيش التحرير على الحدود فيما يخص رخص قيادة المركبات والأوراق الرسمية التي يحملونها، كما قام معتمد فريانة بالسماح لأربعين سيارة عسكرية فرنسية بعبور الحدود لتقديم النجدة للقوات الفرنسية على الحدود، وإلقاء القبض على المسلحين

[1] – محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص.ص.(147-148).

[2] – محمد شطيبي، المرجع السابق، ص.92.

[3] – عبد الله مقلاتي، محمود الشريف...، المرجع السابق، ص.ص.(86-87).

الجزائريين وتعريضهم للتعذيب بدل تسليمهم للمسؤولين الجزائريين حسب ما تم الاتفاق بشأنه بين الجانبين فيما يخص تنقل الجنود الجزائريين في الأراضي التونسية.[1]

وتوترت العلاقات بين بورقيبة وقادة الجبهة بسبب الاتفاق الذي وقع بين الحكومة التونسية والشركة الفرنسية للبترول الذي يتم بموجبه السماح بتمرير أنبوب البترول[2] عبر الأراضي التونسية، وساءت العلاقات بين الطرفين وبذلك تذبذبت حركة دخول الأسلحة،[3] وصارت العلاقات أكثر تعقيدا بوقف السلطات التونسية صدور جريدة المجاهد وإخراج عشرات المرضى والجرحى من مستشفياتها كرد فعل على تصريحات فرحات عباس وانتقاد جريدة المجاهد للاتفاق المبرم بين بورقيبة وفرنسا حول مد أنابيب النفط عبر الأراضي التونسية،[4] وأزّمت قضية إيجلي العلاقات بين جبهة.ت.و والرئيس بورقيبة وأوشكت أن تحدث شرخا عميقا في العلاقات الجزائرية التونسية.[5]

وهذا عكس ما صرح به بورقيبة قائلا لوكالة أنباء الشرق الأوسط: (لقد قلت منذ سنتين غداة إحراز تونس على استقلالها إنني أنصح الجزائريين بأن يواصلوا الحرب ضد فرنسا إلى ما لا نهاية حتى تعترف بحق الجزائريين في الاستقلال، وإني لن أعطل حركة تهريب السلاح نحو الثوار الجزائريين).[6]

كما يذكر الشاذلي بن جديد أنهم كانوا يعانون مضايقات من الحرس التونسي وبعض سكان الحدود عند اجتياز الحدود، وأنهم تعرضوا لمساومات بخصوص السلاح والذخيرة والمؤونة،[7] وفي شهر جوان 1958 أوقفت السلطات التونسية مرور الأسلحة وقامت بحجز 5070 بندقية و2037

---

[1] – عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص.ص.(86-87).

[2] – قامت تونس بالسماح لفرنسا بنقل وتمرير أنابيب البترول الجزائري بكل أمان عبر أراضيها فيما عرف بقضية إيجلي، وبالتالي رمت هذه القضية بما اتـُّفِق عليه في مؤتمر طنجة عرض الحائط، وتعقدت العلاقات بين قادة جبهة التحرير وبورقيبة وتأزم الوضع كثيرا، وفرضت السلطات التونسية رقابة شديدة على مرور الأسلحة ونشاط جبهة.ت.و وجيشها. انظر: محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص.202.

[3] – حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ج.2، ص.68. انظر أيضا: خامس سامية، أزمة تمرير الأنبوب النفطي إيجلي وتطوراتها خلال الثورة التحريرية الجزائرية، مجلة قضايا تاريخية، ع.8، 1439هـ -2017م، ص.ص(132-134).

[4] – بجاوي مدني بن العربي، مذكرات...، المصدر السابق، ص.215. انظر أيضا: محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، المرجع السابق، ص.202.

[5] – محمد شطيبي، المرجع السابق، ص.112. للتفصيل حول أزمة إيجلي وتداعياتها انظر: خامس سامية، أزمة تمرير الأنبوب النفطي إيجلي وتطوراتها...، المرجع السابق، ص.ص(134-139).

[6] – حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ج.2، ص.65.

[7] – الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد '1929-1979'، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص.132.

بندقية رشاشة و2037 مسدسا رشاشا و20 بازوكا و75 رشاشا و30 مدفع هاون عيار 81 و 10 ملايين خرطوشة، وقامت بنفس الشيء في ديسمبر 1958 وفي فيفري وجوان 1959، واشترطت على مسؤولي جبهة التحرير الإعلان عن مستودعات الأسلحة والمعسكرات وعدد أفرادها وأسماء كل المسؤولين السياسيين ووظائفهم، إضافة إلى التخلي عن أي سلطة ذات طابع قنصلي،[1] ويلاحظ أن التونسيين تجاوزوا إطار التعاون المقترح من قبل الحكومة الجزائرية على السلطات التونسية والذي يقضي بالعمل المشترك ضد المتمردين، ولكنها اتخذت إجراءات من طرف واحد ضد الجزائريين فقامت باعتقالات مختلفة وعمليات مراقبة وحجز للأسلحة.[2]

وتم إنشاء مصلحة للعبور بسبب تزايد حجم الواردات في ميناء تونس، مع احترام القوانين المعمول بها في تونس، واشترطت السلطات التونسية على قيادة جيش التحرير بالحدود منح رخص المرور للجزائريين المقيمين بتونس، وفي نوفمبر 1959 تخلى الجزائريون عن ثكنة ومستودع لتخزين السلاح بالقيروان على أثر التوترات التونسية الفرنسية، وظلت الشاحنات متوقفة على الحدود التونسية الليبية،[3] وصارت معاملة التونسيين للمكلفين بالتنقل من مدينة إلى أخرى أو من مركز إلى آخر فظة وسلبية، فتعطلت التراخيص لأيام أو ربما لأسابيع،[4] كما اشترطت السلطات التونسية أن يرافق شاحنات نقل الأسلحة إلى الحدود عناصر الحرس، وتم رفع هذا الإجراء بعد عدة تدخلات، ووصلت الأرتال المحملة بالسلاح إلى الحدود مباشرة بمجرد إظهار خطة نقل،[5] ولا ينكر أحد أن السلطات التونسية قدمت مساعدات كبيرة من أجل تمرير الأسلحة إلى الثورة إلا أنها كانت تأخذ نسبة 10% من السلاح والعتاد الذي يمر على أراضيها.[6]

وعادت العلاقات التونسية الجزائرية إلى مجراها الطبيعي واستعادت عملية تهريب الأسلحة نشاطها المألوف فتم إدخال 50 طنا من الأسلحة، وإرساء سفينتين إيطاليتين محملتين بالسلاح بميناء تونس تعمل لحساب جبهة.ت.و، كما أفرغ ما مقداره 40 ألف طن من الأسلحة ذات صنع ألماني، ودخلت إلى تونس العاصمة والكاف 30 شاحنة محملة بالأسلحة والمدافع خلال شهر جوان 1960،

---

[1] – محمد حربي، المرجع السابق، ص.ص.(178-179).

[2] – محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، المرجع السابق، ص.201.

[3] – عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص.73.

[4] – بجاوي مدني بن العربي، مذكرات...، المصدر السابق، ص.199

[5] – عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص.74.

[6] – الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص.170.

وفي شهر جويلية تم توزيع 120 مدفع هاون على الجيش الجزائري، إضافة إلى استلام جيش.ت.و ذخيرة ومتفجرات من بلجيكا بقيمة 40 ألف دولار، و19 مركبة (مدرعة) يوغسلافية قادمة من ليبيا، ووصلت إلى مركز ملاق أسلحة من نوع 75.SR ذات صنع صيني.[1]

وختاما لهذا المبحث نستطيع القول أن قوافل التسليح القادمة إلى الحدود التونسية الجزائرية من مختلف بلدان العالم لم تكن لتنجح لولا حرص قيادة جبهة وجيش.ت.و على إنشاء قواعد للإمداد في مصر وليبيا وتونس، وتعاون السلطات التونسية مع قادة جبهة التحرير وجيشها، ولا أدل على ذلك من مشاركة الحكومة التونسية فيها بتوفير الوسائل اللازمة للنقل والشحن وتأمين طرق العبور إلى غاية الحدود، ورغم ما حدث من توتر في العلاقات بين القيادة الجزائرية والتونسية إلا أن ذلك لم يحد من عمليات التسليح وتوفير الأجواء لجيش.ت.و ليقوم بمهامه في إدارة عمليات التسليح على أكمل وجه والتصدي للمخططات الفرنسية.

[1] – حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص.69.

المبحث الرابع: مهام جيش الحدود وأدواره

اضطلع جيش.ت.و على الحدود الشرقية بمهام عديدة وكانت له أدوار كثيرة، لعل أهمها تحطيم الأسلاك الشائكة وتنظيم الهجومات وضرب مراكز القوات الفرنسية المترامية على الحدود، وزيادة على مساعدة قوافل التسليح من أجل العبور إلى الداخل وإيصال السلاح إلى ولاياتهم، قام جيش.ت.و بإرساء منظومة دعم مادي ومعنوي وتنظيم التموين وتحصيل الاشتراكات والإعانات، إضافة إلى الأدوار الاجتماعية كتقديم المساعدات للاجئين، وتقديم الخدمات الطبية للمرضى من اللاجئين والجرحى والمصابين من جيش التحرير، فضلا عن المهام والأدوار العسكرية وغيرها،...

فما هي الأدوار التي أداها جيش.ت.و على الحدود الشرقية؟ وما هي ملامح الدعم المادي والاجتماعي والطبي التي قدمها للمواطنين سواء المقيمين داخل الوطن أو اللاجئين والمهجرين؟ وكيف تلاحم الشعب مع الثورة؟ وما هي مظاهر هذا التلاحم وأبرز صوره؟

1- التنظيمات المختلفة:

1-1- التنظيم الاجتماعي والمدني:

سعت الثورة لإحكام سيطرتها على الأرياف والقرى والدواوير وتحويلها إلى معاقل للمجاهدين، وذلك من خلال تنظيم قاطنيها وغرس روح التعاون والتآزر بينهم، انطلاقا من قناعتها بالدور الذي يمكن أن يؤديه الشعب في دعم الكفاح المسلح على جميع الأصعدة،[1] وجاء في مؤتمر الصومام التشجيع والمساعدة على إنشاء مختلف اللجان التي يمكن أن تفيد في خدمة السلم وإنصاف الحق والعدل والدفاع عن الديمقراطية ومساعدة ضحايا القمع، والدعاية وسط المجندين والجنود، وزيارة السجون والمعتقلات.[2]

وامتد نفوذ الثورة في بداية انطلاقتها إلى الريف الذي صار معقلا للمجاهدين، من خلال تنظيم صفوف الشعب وإحداث القطيعة بينه وبين الإدارة الاستعمارية؛ وجعل الجماهير الشعبية تصطف وراء الكفاح التحرري، وتمت هيكلة فئات الشعب في مجالات المال والقضاء والتعليم، وزرع

[1] – شلالي عبد الوهاب، دور عمال المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائرية...، المرجع السابق، ص.ص.(236-237).

[2] – جودي الاخضر بوالطمين، مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، دار البعث، قسنطينة، ط1، الجزائر، 1993، ص36.

بذور التكافل الاجتماعي بين السكان، عبر نشر روح التعاون والتعاطف والأخوة، إضافة إلى تقديم المساعدات المتنوعة لأسر الشهداء والمجاهدين والأسرى.[1]

إن مجالس الشعب تتكون من 5 أعضاء من بينهم الرئيس، وتتكفل بتسيير الأحوال المدنية للسكان والشؤون القضائية والدينية، والشؤون المالية والاقتصادية والأمن، ويجري انتخاب هذه المجالس بكل حرية، وقد تم وضعها في مراكزها لتشرف على القضاء والضرائب وتكوين فرق المسبلين وتنظيم خلايا الاستعلامات التابعة لجيش.ت.و.[2]

وتم تجنيد معظم فئات الشعب في العمل الثوري بمختلف أنواعه، وبالتالي مس التفاعل مع الثورة تقريبا كل شرائح المجتمع، بفضل خلق الهياكل السياسية المساعدة على التطور العسكري، فقد تم تعيين مسؤولين بالدواوير وجعل لكل دشرة مجلسا مكونا من ثلاثة مسؤولين عن العدالة والمالية ونشاطات أخرى.[3]

وفي المنطقة الشرقية يتم تنظيم اللجان الشعبية في القرى والمشاتي والمدن، وتتكون من 10 أفراد يرأسها مسؤول مدني، ويتم تسيير هاته اللجان من قبل المحافظ السياسي لجبهة وجيش.ت.و، وتهتم بتعبئة المواطنين والتصدي للدعاية الفرنسية وجمع الاشتراكات والتبرعات ومعالجة المرضى والجرحى، إضافة إلى القيام بالاستعلامات وتنظيم العمليات الفدائية ومساعدة الفارين من السجون، ورعاية أسر المجاهدين والشهداء والمساجين والسهر على توفير الضروريات لهم، والقيام بالإضرابات والمظاهرات،[4] ويوجد النائب المكلف بالاتصالات والأخبار الذي يعمل بالموازاة مع النائب العسكري،[5] وتكمن مهمته أساسا في ترصد العدو وجمع المعلومات حول تحركاته ونشاطاته اعتمادا على شبكة من العيون التي يكونها من المدنيين غير المشكوك في أمرهم من قبل قوات العدو، حيث يزودونه بالمعلومات المختلفة والمتعلقة بتنقلات العدو وأماكن تجمعاته وأعداده وعدته وخطط تحركاته ومراكز قياداته ونقاط مراقبته، لأنها أساس كل العمليات الحربية التي يقوم بها القائد العسكري، وبعدما يتم جمع المعلومات على مستوى الفيالق يتم إرسالها إلى القيادة العليا أين يتم التعامل معها، كما تلقى

---

[1] – شلالي عبد الوهاب، دور عمال المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائرية...، المرجع السابق، ص.236.

[2] – ذاكرة الجزائر، المرجع السابق، ص.254. انظر أيضا: جريدة المجاهد، ع.18، 1958/2/15، ص.8.

[3] – شلالي عبد الوهاب، دور عمال المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائرية...، المرجع السابق، ص.ص.(238-239).

[4] – خلاصة التقرير الجهوي لملتقى القاعدة الشرقية لكتابة تاريخ الثورة، المرجع السابق، ص.8.

[5] – انظر المبحث الأول.

على عاتقه مهمة الاتصال المستمر بين فرقته والفرقة المجاورة له، وتكوين مراكز ومخابئ بين كل فرقة وأخرى لتسهيل عملية الاتصال والتنقل، إضافة إلى تنظيم المسبلين وتقسيم المهام عليهم للقيام بها.[1]

كما يوجد المرشد السياسي أو النائب السياسي الذي أوكلت له مهمة توعية الشعب وتوجيهه، وصار يطلق عليه اسم المحافظ السياسي بعد مؤتمر الصومام، ويقوم بتقديم الصورة الصحيحة عن الثورة للشعب لأجل أن تتعمق مفاهيمها وتنفتح لديهم، ويعتبر المرشد السياسي مهندس الإعلام الثوري بحيث يتوجب عليه الحصول على المعلومات والأخبار، وأن يكون مطلعا على كل شاردة وواردة في الجهة التي يكون مسؤولا عنها، من حيث تحركات العدو والأوضاع المختلفة للشعب، وتطور الظروف المحيطة بالمجاهدين بشكل عام،[2] كما يقوم بتنظيم تجمعات شعبية يشرح فيها أهداف الثورة وعدالتها، ويوضح أكثر مظالم الاستعمار وتعسفه، كما يحذر من خبائث العدو حاثا إياهم على التمسك بالدين الإسلامي، ويشرح لهم تاريخ الجزائر ويغرس روح الوطنية أكثر في قلوبهم، ومن مهماته أيضا تنظيم المحاكم الشعبية، وذلك بتسوية الخلافات وما إلى ذلك من النزاعات بين المواطنين حتى لا يضطر أفراد الشعب إلى التقاضي أمام المحاكم الفرنسية،[3] وبالتالي العمل على القطيعة التامة مع النظام الاستعماري، إضافة إلى رفع معنويات أفراد جيش التحرير الوطني داخل الوحدات المختلفة من خلال اطلاعهم بشكل مستمر على تطورات الثورة عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا.[4]

(ويقوم بالإشراف على التنظيم السياسي لجبهة وجيش التحرير الوطني في المدن والأرياف التي تضمها الولاية، ويوصل صوت الثورة إلى كل مكان فيها، ويعمل على تكوين خلايا جبهة التحرير الوطني داخل كل مؤسسة أو منظمة، ويزود جيش التحرير بالرجال اللائقين، وينظم وحدات الفدائيين ويشرف على التربية السياسية والدينية، ويقوم بالدعاية المضادة لدعاية العدو، كما يقوم بتنظيم الإدارة المدنية ويرعى الأحوال الشخصية للمواطنين، ويشرف على جمع أملاك من هبات

---

[1] – الطاهر سعيداني، المصدر السابق ، ص.ص.(55–57). كما يقوم بالإشراف على تسيير شؤون البوليس السري والقيام بالاتصالات وتنظيمها، وإنشاء مراكز لجيش التحرير والاعتناء بها، وتكوين المخابئ المخصصة لجمع المؤن وتخزينها وكل حاجيات وأموال الثورة، ويضع قائمة بأسماء المسجونين حتى يتم بحثهم بعد إطلاق سراحهم، إضافة إلى تسجيل أسماء الخونة والعملاء المنضمين لصفوف الأعداء وتتبع الجرائم التي يرتكبونها ضد أفراد الشعب. انظر: التقرير الجهوي للولاية الأولى، أحداث الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص.14.

[2] – أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة، المرجع السابق، ص.54.

[3] – الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 55.

[4] – أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة، المرجع السابق، ص.ص.(56–59).

واشتراكيات وضرائب وغرامات، ويسهر على الشؤون الاجتماعية لضحايا الكفاح المسلح)،[1] ويعمل على إخبار المجاهدين والجنود عن أحوال عائلاتهم وأقاربهم، فالمجاهدون تركوا أهاليهم وكل ما يملكونه وراءهم، فيعتريهم أحيانا الخوف والضعف أو التخاذل أمام قوات العدو، وهنا تبرز أهمية المحافظ السياسي الذي يقوم بتكوينهم نفسيا وروحيا حتى لا يبوحوا بأسرار الثورة إذا ما وقعوا في أيدي الأعداء وتعرضوا للتعذيب.

ومن مهامه كذلك جمع الاشتراكات والتبرعات من المواطنين لصالح الثورة، والتصدي لكل ما من شأنه أن يثبط العزائم في نفوس المواطنين، فيطلعهم باستمرار على انتصارات جيش التحرير الوطني، ويروي بعض التفاصيل حول الاشتباكات والكمائن والمعارك، ويعمل باستمرار على مواجهة خطط ضباط مصلحة الشؤون الاجتماعية التي تسعى جاهدة من أجل كسب ثقة المواطنين من خلال تقديم المساعدات والخدمات الاجتماعية والإدارية المختلفة، وإبعادهم عن مساندة الثورة وتقديم مساعدات لها، بل والعمل على الوقوف ضد الثورة بصفة عامة وجبهة التحرير الوطني بصفة خاصة،[2] ويؤكد ذلك المجاهد 'بريك محمد المدعو بزويش'، والذي كانت مهمته في البداية ضمن مجموعة تتألف من 8 أفراد هي تحصيل الاشتراكات والمعونات من أهالي مناطق العوينات ومرسط وبوخضرة. [3]

وكان المجاهدون يعتمدون في حصولهم على الطعام والمواد الغذائية المختلفة على سكان الأرياف والبوادي بصفة مباشرة، ويتألف طعامهم أثناء سيرهم وتنقلاتهم من الأغذية التي لا تتعرض للتلف بسرعة مثل الأكلات الشعبية الروينة (السويكة)،[4] والتمور بأنواعها، والرفيس التونسي والتين المجفف والقلية (القمح المقلي) والذرة المقلية التي تحمر بعناية، زيادة على إعداد الأواني المملوءة بالعسل والزبدة (السمن)، كما يتم الاعتماد على اللحم المجفف (القديد) وأنواع كثيرة من المعلبات والمصبرات

[1]– صالح مختاري، المعارك السرية... ، الموقع السابق.

[2] – الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص.57. للتفصيل أكثر انظر: أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة، المرجع السابق، ص.ص.(60-63).

[3] – أنيسة وعلي، معركة عين عناق (حوار مع المجاهد بريك محمد المدعو بزويش)، مجلة أول نوفمبر، نوفمبر 2015، ع.180، ص.84.

[4] – هي نوع من الأكلات الشعبية الشائعة في البادية خاصة، حيث تصنع من القمح المقلي الذي يتم رحيه وتصفيته ويضاف إليه السكر والماء.

كعلب السردين وغيرها،[1] كما كانوا يحصلون عليه من خلال ما يقدمه المعمرون الأوربيون مقابل التأمين على حياتهم وممتلكاتهم، وأصبحت عمليات التموين تخضع لنظام صارم دقيق مع تطور الأحداث لجمع الاشتراكات والتبرعات والهبات والزكاة، فرضت قيادة الثورة دفع الاشتراكات بشدة على مختلف فئات الشعب مع تقدير الإمكانات المادية للأفراد والأسر والظروف الاجتماعية المحيطة بسكان الأرياف والقرى، ثم قامت الثورة بتعيين لجان مختصة تهتم بعملية التموين من شراء ونقل وخزن وتوزيع، زيادة على اللجان الشعبية في القرى والأرياف التي تهتم باستقبال المجاهدين وتوفير الأمن لهم أثناء إقامتهم أو عبورهم لجلب الأسلحة، ومدهم بما يحتاجونه من مؤونة وغذاء.[2]

وبالرغم مما كان يتعرض له أفراد الشعب من مخاطر التعذيب والتنكيل في حال اكتشفت مساعدتهم للثورة بأي شكل من الأشكال، فقد كانوا يقومون بنقل المؤونة والأدوية سرا وبكميات محدودة إلى أماكن تواجد جنود جيش.ت.و في الغابات والجبال، وكثيرا ما يأتي المجاهدون إلى الأرياف والمداشر ويتصلون بالسكان ورؤساء اللجان الشعبية المكلفين بجمع المواد الغذائية، ويقوم الفلاح بشراء المواد الغذائية واللوازم الضرورية بكميات قليلة باعتبارها حاجيات أسرته حتى لا يثير الريبة، ويحملها على دابته ويسلمها للمكلفين بها.[3]

وتوطدت الصلات بين المجاهدين وبين عموم الشعب، وذلك من خلال إنشاء مجالس محلية سرية الهدف منها التكفل بمهام جمع المؤن وتوخي عامل السرية في استقبال المجاهدين والسهر على راحتهم وحراستهم، كما تعمل من ناحية أخرى على تخصيص منح وإعانات شهرية للأسر والعائلات المحتاجة، أو تلك التي قدمت أبناءها للتضحية والجهاد، أو العائلات التي زجت السلطات الاستعمارية برجالها في السجون والمعتقلات،[4] ولم يدخر الشعب جهدا في تقديم يد العون والمساعدة للثورة على الرغم من استعمال بعض المجاهدين لأسلوب الشدة في الحصول على المؤونة والسلاح، ورفض البعض تقديم المساعدة لجنود جيش التحرير في بداية الثورة؛ خاصة ما تعلق منها بتسليم السلاح الذي يملكه للثوار سواء بيعا أو تبرعا،[5] واستطاعت الثورة كسب ثقة الشعب من خلال

---

[1] – بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح...، المرجع السابق، ص.56. انظر أيضا: التقرير الجهوي للولاية الأولى، أحداث الثورة التحريرية، الأوراس' 1959–1962'، المرجع السابق، ص.79.

[2] – الغالي غربي، المرجع السابق، ص.402. انظر أيضا: الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.73.

[3] – بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح...، المرجع السابق، ص.57.

[4] – نفس المرجع، ص.ص.(57–58). انظر أيضا: مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص.213.

[5] – انظر: الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.ص.(66–73).

إرساء منظومة خاصة بجيش التحرير، فأخلاق أفراد جيش التحرير أثناء تعامله مع المدنيين وتفانيهم في عملهم انعكس إيجابا على معنويات الشعب الذي قدم التأييد الكبير للثورة رغم ما تعرض له من قمع وتنكيل، فصار يراقب تحركات القوات الفرنسية وينقل الأخبار إلى جيش.ت.و أو إلى منظومة استعلاماته، والملاحظ أن الجيش المسلح لا يمكنه امتلاك القوة الكافية لمواجهة العدو ما لم تعضده قوة أخرى يقوم بها جيش آخر يتكون من أفراد الشعب يطلق عليه اسم الجيش غير النظامي، والذي صار يخوض حربا صامتة ولكنها حيوية بالنسبة لقوات الثورة، فالمساهمة الشعبية في معركة التحرير الجزائرية لم تكن لتبلغ هذا القدر من الأهمية ما لم تكن الجماهير الشعبية تتمتع بإدراك صحيح تجاه القضية الجزائرية والمطامح الوطنية.[1]

وفي منطقة تبسة قام جيش التحرير بتوعية سكانها لدعم الثورة ماديا ورفع معنويات الشعب، وكان كبار التجار والمواطنون على اختلاف فئاتهم يقدمون الأموال بانتظام للثورة، وكان حوالي 60 إلى 80 % من ميسوري الحال والأغنياء لا يتأخرون عن دفع المال للثورة بالمنطقة، ووجد هناك من يدفع المال تحت الضغط والتهديد، أما في ناحية بئر العاتر جنوب تبسة فقد كانت التجمعات السكانية في الدواوير والمشكلة من الخيام تقدم الطعام والمال لجيش.ت.و سواء بدواوير أولاد سيدي عبيد أو دواوير اللمامشة.[2]

وكان الجزائريون يقومون بتهريب المؤن إلى الحدود التونسية الجزائرية بمساعدة الثوار اليوسفيين والأهالي، كما أن الرئيس بورقيبة كلف حسن زروق في جانفي 1956 بالتعاون والتنسيق مع الجزائريين في جميع المناطق الحدودية، وذلك للتكفل بتموينهم وتوفير الأغذية لهم، وأشارت التقارير الفرنسية أن المواد التموينية والمعيشية واللباس التي يتم تهريبها إلى الحدود الجزائرية كانت تنقل إلى صفاقس ومنها إلى قلعة سنان ثم تاجروين ومنها إلى الثوار على الحدود، كما تشير التقارير إلى أن الثوار المتمركزين في الجنوب الغربي التونسي بنفطة وتوزر وقفصة قد وحدوا صفوفهم لتوفير التموين والمستلزمات الغذائية، وعمل المسؤولون في الحزب الدستوري والاتحاد العام للشغل بتقديم المساعدات لجبهة وجيش.ت.و الجزائري من مواد غذائية وملابس وأدوية،[3] ولضمان وصول التموين إلى الحدود فقد اعتمدت خطة تستند على النقل عبر شاحنات الحرس الوطني والجيش التونسي يؤمن لها الطريق، وتتجه نحو المخازن والقواعد الخلفية على الحدود (سوق الأربعاء، الكاف، تاجروين، تالة، تلابت..)،

[1] – جريدة المجاهد، ع.16، 1958/01/15، ص.ص.(5-6).

[2] – بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية بمنطقة تبسة...، المرجع السابق، ص.43.

[3] – حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ج.2، ص.ص.(5-7).

كما اعتمد أسلوب التمويه حيث يتم النقل عبر مراحل مع تقسيم المناطق التونسية إلى عدة محطات، ويقوم الحرس التونسي بتوزر بمهمة نقل المواد التموينية إلى الثوار المتواجدين ناحية قفصة وتوزر وسيدي بوهلال،[1] وكان الحرس التونسي بصفاقس يقوم بنقل المؤونة التابعة للثوار الجزائريين من صفاقس إلى قابس، كما كان يتم إرسال المواد الغذائية والصيدلانية للثوار الجزائريين في شمال قسنطينة،[2] وتؤكد كل التقارير على الدعم الكثيف الذي تلقاه الجزائريون من قبل إخوانهم التونسيين حكومة وشعبا في شتى المجالات.

كان الطعام يوزع بانتظام على الوحدات، وقد عاش الكثير من المجاهدين فترات صعبة وهم يخوضون الحرب ويهجمون على مراكز الأعداء، ذاقوا آلام الجوع القاسية، وعندما لا يوجد الطعام فإنهم كانوا يكتفون بالسويكة، فهذا خالد نزار يروي أنه كان بمعية رفاقه في المنطقة الممتدة بين موريس وشال، وكان الطعام المتوفر لديهم لمدة 15 يوما هو 'السويكة'، حيث كانوا يضعونها في أكياس ويخفونها في مغارات صغيرة، وفي المساء يرسل قائد الكتيبة ثلاثة أو أربعة مجاهدين لا يعلم سواهم مكانها المخبأة فيه ليحضروا قليلا منها، وكانت عبارة عن مستودعات حضرت مسبقا ولا يعرفها غير المطلعين، ويقدم للواحد ما مقداره ربع علبة حليب، ويضعها في منديله ويضيف لها الماء ويأكلها أثناء سيره،[3] ويذكر في يومياته أنه عندما أعلنت إحدى المناطق محرمة كانت تتخذ الاحتياطات، فتوزع المستلزمات التي تتكون أساسا من الطحين والسويكة والبن والسكر والحليب المجفف وبضع مئات من المأكولات المحفوظة، كما تستخدم الطلامي التي هي نوع من المقالي الفخارية لإعداد نوع من الرغيف السميك يسمى (الكسرة) أو (الطلمية)، ويقوم البعض بتحضير العجين ويطهى، ثم يوزع على الجنود بمقدار ربع طلمية ساخنة محمصة ومقرمشة،[4] وكان خط سير الكتيبة أحيانا ينقطع من شدة الإعياء والإرهاق والجوع، فيحرص قائد الكتيبة ونائبه على العودة إلى الخلف لمراقبة سير الجنود، وعند التوقف لوقت قصير ينام البعض من شدة التعب والإنهاك، وكان ينبغي الحذر والحيطة واليقظة التامة لأن أفراد الكتيبة في منطقة بين خطي الموت، وتكون صعبة خاصة مع حلول الظلام، وذلك تفاديا للوقوع في كمائن رجال الكومندوس وخاصة الكومندو توماس الشهير.[5]

---

[1] – المرجع السابق، ص.8.

[2] – نفسه، ص.9.

[3] – خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، المصدر السابق، ص.54.

[4] – خالد نزار، يوميات الحرب، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، ANEP، الجزائر، 2008، ص.ص.(95-96).

[5] – خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، المصدر السابق، ص.54.

1-2- تنظيم المسبّلين والفدائيين والبوليس السري:

على مستوى قرى ومدن منطقة سوق أهراس نشطت طلائع الفدائيين للقيام بالعمليات الفدائية الجريئة، وتكونت فرقة انتحارية مسلحة ذات تدريب عالي المستوى، وقاد المجاهد قنون سليمان المدعو سليمان لاصو هذه الفرقة حيث بثت الرعب في صفوف الفرنسيين وعملائهم، ووصلت إلى حد اقتحام مراكز الأعداء وتنفيذ العمليات الفدائية فرديا وجماعيا،[1] ثم قامت الثورة بتنظيم عمل المسبلين والفدائيين والبوليس السري، فانبثق من اللجان الشعبية على مستوى القرى والمشاتي عضو مهمته الإشراف على المسبلين، من حيث تسيير أعمالهم وتدريبهم على عمليات التخريب ومرافقة جيش التحرير عند الضرورة،[2] ويتراوح عدد المسبلين ما بين نصف الفوج وفوج كامل بحسب الحاجة في الدوار، حيث يتم تدريبهم تدريبا عسكريا على استخدام السلاح بأنواعه من قبل المسؤول العسكري، وتنحصر مهامهم في تشكيل قوافل التموين وحراستها حتى إيصالها لأفراد جيش.ت.و، بالإضافة إلى جمع الحبوب ونقلها إلى الجهات المعنية بعد تنقيتها ورحيها عند العائلات، والسهر على راحة المجاهدين عند مرورهم داخل الدوار، والقيام بعمليات تخريبية تعرقل العدو عن أداء مهامه أو تضر باقتصاده، وتوزيع المناشير على الأهالي وجنود العدو، زيادة على جلب الذخيرة والأدوية الألبسة والمؤن، والقيام بحفر المخابئ لحفظ المؤونة والألبسة ولوازم جيش التحرير والعمل على إخفاء المجاهدين فيها في حالة المرض والجروح والإصابات.[3]

كما أنشئت ضمن فرق المسبلين شبكة للحراسة الدائمة، ويتوزع عملهم على كل النقاط الهامة التي يتمركز فيها العدو، وحول مراكز جيش التحرير المدنية والعسكرية ومدارس التدريب، ويتداول عليها اثنان من المسبلين فما فوق، وذلك من أجل مراقبة تحركات العدو وإبلاغ جيش التحرير والجبهة بكل مايدور في المنطقة لتفويت الفرصة على العدو،[4] (ولقد كان سكان هذه الدشرة أو تلك ينظمون بأنفسهم ما يحتاج إليه جيش التحرير، ففيما يخص المؤن نجدهم ينظّمون جهاز الحراسة ويضعون الحراس على مختلف النقط الإستراتيجية لحفظ أمن وحدات جيش التحرير أثناء

[1] – خلاصة التقرير الجهوي لملتقى القاعدة الشرقية لكتابة تاريخ الثورة، المرجع السابق، ص.8.

[2] – التقرير الجهوي للولاية الأولى، المرجع السابق، ص.14.

[3] – نفس المرجع، ص.17.

[4] – نفسه، ص.18.

استراحتها أو تنقلها، وبذلك كان دور الحراسة العسكرية يقتصر في أغلب الأحيان على التفقد فقط).[1]

زيادة على إنشاء خلايا البوليس السري في كل دوار طبقا لتعليمات وأوامر جيش وجبهة.ت.و، ويتراوح عددهم من 4 أفراد فما فوق حسب الضرورة، ويهتم البوليس السري بمراقبة العملاء والخونة ومتابعة كل الداخلين أو الخارجين من الدوار أو المشتة، كما يهتمون بالاطلاع على قوات العدو وأسماء الضباط وقادة المراكز والأسلحة التي تتوفر عليها الوحدات الفرنسية، ويقوم بتقديم تقارير مفصلة عن عمله نهاية كل شهر، أما الأخبار المستعجلة فإنه يبلغ بها في حينها للمسؤول المعني،[2] وحرصا على عدم اكتشاف أعضائها فإنهم يدمجون ضمن المسبلين ويتم تكوين خلايا سرية جديدة، كما يكلف البوليس السري بمهام صعبة للغاية تتمثل في الدخول إلى مراكز الأعداء بأي شكل من الأشكال للتمكن من معرفة برامجه وخططه وعدد الجند والقوة العسكرية التي يملكها، ومن ثم إيفاء المسؤولين في جيش التحرير [3]

وقامت جبهة.ت.و على مستوى المحتشدات والسجون والمعتقلات بإنشاء تنظيم سياسي تربوي بالموازاة مع التنظيمات والهياكل العسكرية المختلفة، وذلك لعلمها بضرورتها الأكيدة في تفعيل العمل العسكري وتقديم المعلومات والأخبار والمساعدات المهمة، ويكمن دوره في توعية المساجين وتحريضهم على كتم الأسرار، ومساعدتهم في ما يحتاجونه... [4]

فلئن كانت المحتشدات في ظاهرها نقمة على الجزائريين فإنها في الحقيقة قد ساعدت كثيرًا على نشر مبادئ وأهداف جبهة.ت.و، إذ سرعان ما تحولت إلى منابع لاتنضب وتقوم بتزويد روافد الكفاح المسلح سواء في الريف أو في المدينة.[5]

وعلى الرغم من هذه الرقابة الصارمة والشديدة ورغم الحصار المضروب على السكان، إلا أن الكثير منهم كان يقوم بأدوار لا يستهان بها داخل المحتشدات، فقد كان الثوار يتسللون إليها وينشرون الوعي بين قاطنيها،[6] وأوجدت جبهة.ت.و موالين لها داخل هذه المحتشدات من خلال

---

[1] – المجاهد، ع.31، 1958/11/1، ص.5.

[2] – التقرير الجهوي للولاية الأولى، أحداث الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص.16.

[3] – نفس المرجع، ص.16.

[4] – نفسه، ص.13. انظر أيضا: خلاصة التقرير الجهوي لملتقى القاعدة الشرقية لكتابة تاريخ الثورة، المرجع السابق، ص.ص.(8-9).

[5] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.26.

[6] – عوادي عبد الحميد، القاعدة الشرقية، المصدر السابق، ص.86.

الخلايا السرية التي كان عملها يهدف إلى توعية السكان وربطهم المباشر بها، واستطاع جيش.ت.و النفوذ إلى داخل المحتشدات ووضع تنظيمات مقاومة داخلها.[1]

1-3- تنظيم القضاء:

لم تغفل الثورة تنظيم القضاء، حيث قامت جبهة .ت.و بتوجيه نداءات إلى الجزائريين لمقاطعة الإدارة والمحاكم الفرنسية، ودعتهم للالتزام بذلك وكل من يخالف يتعرض لعقوبات، وأنشأت بديلا عن المحاكم الفرنسية تمثل في قيام المسؤولين العسكريين بحل النزاعات بين المواطنين،[2] فأنشأت لأجل ذلك لجان عسكرية خاصة مهمتها السهر على الانضباط وتطبيق قوانين الثورة، وذلك من خلال معاقبة كل من يخطئ في حق الثورة، وأدرجت العقوبات حسب نوع الخطأ ودرجته، واستمر العمل بهذا الشكل حتى سنة 1957 أين بدأ العمل بالمجالس القضائية على مستوى القاعدة الشرقية، وطبقت القوانين حسب الشريعة الإسلامية، وذلك من أجل تحقيق القطيعة التامة مع النظام الاستعماري،[3] وأسندت مهمة التحكم في تسيير القضايا الشعبية إلى لجنة عدلية تتكون من 5 أعضاء يشرفون على القضايا المدنية والتجارية بإيجاد الحلول الشرعية لها، ومست حتى المقيمين في تونس.[4]

وتطبق الأحكم القضائية ضد كل من يخالف أمرا عسكريا ومن يرتكب خطأ يحاسب عليه طبقا للقوانين السائرة والتي وضعت لتنظيم العمل الثوري، وأنشأت قيادة القاعدة الشرقية محكمة عليا تنظر في القضايا الكبرى التي تمس مصلحة الثورة؛ كالخيانة وإفشاء السر العسكري والهروب من الخدمة والاعتداء على الشرف والشذوذ الجنسي وغيره، ومن أبرز المحاكمات محاكمة سليمان قنون (لاصو)، على خلفية تخليه عن القافلة المكلف بحمايتها في سرج الغول عند حدود الولاية الثانية، فأصدر بوقلاز أمرا باعتقاله وتجريده مع جنوده من السلاح ومحاكمته، ووجهت إليه تهمة عدم احترام

---

[1] – لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص.205.

[2] – منى صالح، تطور تنظيم القضاء خلال الثورة (الولاية الأولى أنموذجا)، أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، 16-17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، طبعة خاصة، الجزائر، 2007، ص.ص.(158-159).

[3] – خلاصة التقرير الجهوي لملتقى القاعدة الشرقية لكتابة تاريخ الثورة، المرجع السابق، ص.8.

[4] – جبلي الطاهر، دور القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص.ص.(125-126). للتوسع أكثر انظر: منى صالح، تطور تنظيم القضاء خلال الثورة...، المرجع السابق، ص.ص.(160-162).

أوامر القيادة والتدخل في شؤون ولاية أخرى، والاشتباك مع العدو دون ضرورة، وأصدر ضده حكم بالإعدام، وخفف الحكم نظرا لشجاعته وبسالته في المعارك ووضع في السجن. [1]

2- توفير الأمن:

أدت المخابئ دورا كبيرا للمجاهدين أثناء الثورة، إذ كانوا يلجأون إليها خاصة وقت الظروف الحرجة، وكانت تشكل بأنواعها ملاجئ سرية ومحصنة يلتجئ إليها المجاهدون عند الشعور بالخطر، وهي طبيعية موجودة في الجبال (كهوف) وغيرها من الأماكن، وتستعمل لتخزين المؤونة والأسلحة والذخيرة والأدوية والألبسة،[2] كما أنها تقام داخل البيوت والإسطبلات ونوادر التبن، ولا يدخلها المحتمي إلا في حالة الخطر المؤكد،[3] وأنشأت اللجان الشعبية شبكة تتألف من بضعة أفراد ضمن فرع المسبلين أوكلت إليها مهمة حفر المخابئ في أماكن لا تسترعي الانتباه، مع تجهيزها بالمرافق الضرورية، وبأمر من مسؤولي جيش التحرير تقام هذه المخابئ حسب الضرورة، ويتم تخصيصها لتخزين المؤونة والألبسة والأدوية والأسلحة والوثائق، كما تخصص المطامير لخزن الحبوب التابعة لجيش التحرير وحفظها.[4]

وكانت المخابئ في أول الأمر قواعد للفدائيين في المدن فقط، ينطلقون منها لتنفيذ مهامهم كإعدام الخونة أو ضباط وجنود العدو وغيره، ثم صارت تشكل أهمية كبيرة مع تطور عمر الثورة، وارتبطت بكل أنشطتها بمراكز الاتصال في المناطق المحرمة، وبعيادات المرضى والجرحى، وبمقرات القيادة، وبتخزين المؤونة ومختلف السلع والأسلحة الثقيلة التي نفذت ذخيرتها.[5]

كانت الحراسة وخاصة في الليل من بين النشاطات التي يقوم بها المتدربون وغيرهم من جنود جيش.ت.و، وكل يشارك فيها بالتناوب ليلا ونهارا مدة ساعة لكل واحد في أماكن محددة ومع حمل السلاح، أما كلمة السر فكان يتم تغييرها كل يوم،[6] ويعني ذلك أنها كانت تنظم تنظيما دقيقا من أجل ضمان الأمن، والأخذ بعين الاعتبار واجب الحيطة والحذر الذي يجب أن لا يغفل عنه،

---

[1] – الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص.ص.(107-109).

[2] – أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة، المرجع السابق، ص.ص.(319-320).

[3] – الاخضر بوالطمين، نظام المخابئ وأهميته أثناء الثورة التحريرية، مجلة أول نوفمبر، ع. 132-133، ص.(38-39).

[4] – التقرير الجهوي للولاية الأولى، أحداث الثورة التحريرية (الأوراس: 1959-1962)، المرجع السابق، ص.18.

[5] – عبد العزيز وعلي، المخابئ في الثورة، مجلة أول نوفمبر، ع.130-131، ص.24.

[6] – مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص.45.

إضافة إلى رصد تحركات العدو وعملائه،[1] ورغم أداة القهر والقمع المسلطة على الشعب فقد كان التنظيم السياسي والعسكري لجيش.ت.و متواجدا في كل مكان، وظل قائما رغم المحاولات التي قام بها العدو لتفكيكه، ففي الحدود كان ينبغي التكفل بمئات الآلاف من اللاجئين من حيث تموينهم وتعليمهم ومعالجتهم.[2]

فالمراكز المدنية والعسكرية التي أنشئت على الشريط الحدودي تهدف إلى مواجهة الظروف الصعبة المحيطة بالثورة وتأمين طرق العبور، فتكونت فرق من الشرطة منبثقة عن الجيش، مهمتها مراقبة حركة الأشخاص العابرين للحدود وتفتيشهم ومساءلتهم، فلا يجوز مرور أي شخص سواء أكان مدنيا أو عسكريا إلا بتقديم ترخيص يبين صفته ووجهته المقصودة ما عدا الجرحى،[3] ومن مهامها كذلك حفظ السلاح الموجه للداخل في أماكن سرية، ولا يسلم إلا برخصة رسمية يوقعها المستلم في وثيقة من ثلاث نسخ، ويخضع المسؤولون والجنود بالمركز لسلطة مسؤول المركز المكلف بشؤون الرقابة والتسليم والمحاسبة، وتتم مراقبة ومحاسبة مسؤولي المراكز من قبل مسؤول مراكز الحدود،[4] ويقوم رجال الشرطة العسكرية بحفظ الأمن في الجهات التي يسيطر عليها الجيش، زيادة على تنفيذ أوامر وقوانين الجيش بين المدنيين في جميع أنحاء الجزائر، كما يتولون البت في القضايا والمنازعات المدنية بين السكان والتي يحكم فيها قضاة عسكريون جزائريون،[5] وتقوم قيادة المناطق الواقعة على الحدود (قيادة الحدود: C.D.F) باعتماد بعض المجاهدين كمسؤولين عامين للشرطة من أجل الإشراف على مراكز الشرطة داخل الأراضي التونسية بكامل حدود المنطقة التي يتبعها، ويكلف بحفظ الأمن والنظام وله كافة الصلاحيات، فجميع التعليمات والأوامر التي تصدر عنه قابلة للتنفيذ، مع وجوب تقديم يد العون له من قبل الجميع لأداء مهمته على أكمل وجه.[6]

3- النظام الصحي في الحدود الشرقية:

وضعت جبهة التحرير الوطني الجانب الصحي في أولى اهتماماتها، واستطاعت أن توجد نظاما صحيا تطور تدريجيا بجميع هياكله، ودخلت ميدان الصحة معتمدة في ذلك على القليل من

---

[1] – أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة، المرجع السابق، ص.ص.(321–322).

[2] – ذاكرة الجزائر، المرجع السابق، ص.278.

[3] – انظر الملحق رقم: 04.

[4] – عبد الله مقلاتي، محمود الشريف...، المرجع السابق، ص.ص.(87–88).

[5] – نبيل أحمد بلاسي، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، جمهورية مصر العربية، 1990، ص.182.

[6] – انظر الملحق رقم: 05.

الأطباء الوطنيين،[1] وفي البداية لم يكن هناك أدوية بل كان الاعتماد على التداوي بالأعشاب الطبية أو ما يسمى (دواء العرب)، حيث يتم جبر الكسور باستعمال عيدان من الخشب ونحوه، كما تستعمل الحجامة بطرق تقليدية لإزالة صداع الرأس وتخفيف ضغط الدم، أما الحمى وارتفاع درجات الحرارة فيمكن استخدام الجبيرة وغيرها، أما الجروح الطفيفة فيتم تنظيفها ومنعها من التعفن حتى وصول الممرض لتطهيرها.[2]

وتم وضع مخطط لنظام صحي يقوم على النقاط الآتية:

أ- الحصول على الأدوية وأدوات التضميد.

ب- الحصول على وسائل الجراحة.

جـ- التكفل بالمرضى والجرحى.

د- تقديم العلاج لمرضى الحالات الخطيرة.

هـ- تنظيم نقل المرضى.

وكان قادة جيش التحرير يبحثون بين المنخرطين الجدد عمن لديهم إلمام ببعض المعارف في ميدان الطب والعلاج، ويعملون على توفير ذوي الاختصاص ضمن وحدات الجيش، وتطلب الأمر توفير مراكز لتقديم العلاج والإسعافات الأولية للمجاهدين وأفراد الشعب بعد هجومات 20 أوت 1956، ولم تكن هذه المراكز تحتوي إلا على وسائل علاج بسيطة من حقن وبعض الأدوية الخاصة الصالحة للإسعافات الأولية كوقف النزيف وتطهير الجروح،[3] وكانت تعليمات جبهة.ت.و واضحة بخصوص حقن الشخص المجروح بالمصل الواقي من الكزاز بصورة آلية.[4]

وكانت الجبهة تعتمد على الأطباء والممرضين الجزائريين الذين ينتقلون سرا إلى القرى والأرياف لمعالجة المصابين والجرحى من المجاهدين والمواطنين، وكان من هؤلاء الأطباء من يلبون الطلب دون تردد ومنهم من يفعل ذلك مرغما، ومنهم الذي كان يتعاون سريا من مركزه، إضافة إلى المتخصصين في العلاج والتدواي بالأعشاب الطبية،[5] وأقيمت أماكن استشفائية في مناطق آمنة في

---

[1] – أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة، المرجع السابق، ص.355.

[2] – مقابلة مع المجاهد لزعر إبراهيم، بمقر قسمة المجاهدين لعوينات، يوم: 2016/04/17 10:15

[3] – نور الدين عسال، الأوضاع الصحية والغذائية خلال الثورة 1954-1962، مجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مجلد5، ع.2، ص.ص.(173-174).

[4] – فرانز فانون، العام الخامس للثورة الجزائرية، تر: ذوقان قرقوط، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2004، ص.150.

[5] – أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة، المرجع السابق، ص.356.

الغابات أو قرب منابع المياه أو في القرية أو الدشرة، ويقام مكان العلاج في قوربيات، فيخصص بعضها للمرضى والجرحى والبعض للطبخ وإعداد الكسرة والآخر للفحص ومكتب الطبيب، وأماكن لتخزين الأدوية والتموين وكازمات لحماية المرضى، ويوضع المرضى على أسرة خشبية أو على أفرشة من الديس والحصائر،[1]

واستعملت الكازمات أيضا لأغراض طبية، فقد كان الكثير من الأطباء يقومون بعمليات جبر الكسور المختلفة داخل الكازمات وتقديم أنواع العلاجات الممكنة، كما كان المسبلون يقومون بجلب الأدوية وغيرها من وسائل التضميد والجراحة والمطهرات،[2] وكان الحصول على هذه الأدوات أمرا صعبا للغاية، فقد أصدرت السلطات الفرنسية أوامر وتعليمات إلى كافة الصيادلة للتدقيق في الوصفات الطبية، وعدم صرف الأدوية دون وصفات، وقررت منذ الأشهر الأولى للثورة (تطبيق الحجر على أدوية علاج الالتهابات وعلى الإيثر والكحول والحقن المضادة للكزاز)، وعلى الشخص الراغب في الحصول على الدواء تقديم المعلومات المفصلة عن حالته الشخصية وعن المريض.[3]

وفي الحدود كان الهلال الأحمر الجزائري يقوم بتقديم الإسعافات بمختلف أنواعها للمجاهدين، كما كان يقوم بالأمر نفسه مع اللاجئين داخل الأراضي التونسية (الدواء- الرافيتايما 'التموين'...) في مراكز صحية تونسية أو أنشأتها قيادة الثورة بالحدود الشرقية.[4]

وفي الفترة الممتدة من 1954 إلى 1956 تأسست مراكز في الحدود الشرقية، وكان الهدف من إنشائها إيواء الجرحى وإيجاد الإسعافات المختلفة وتوفير الراحة بالنسبة للوحدات العسكرية التي تلتجئ إليها،[5] وقد أدى هذا التنظيم الغرض المنوط به بدايات الثورة على نحو ما، وتعززت الولايات بالأطباء والممرضين والممرضات والصيادلة، لاسيما بعد التحاق الطلبة الجزائريين بالثورة خاصة على الحدود، أين تأسس نظام صحي يعمل أساسا على تقديم المساعدات والإسعافات الأولية المختلفة

---

[1] – نور الدين عسال، المرجع السابق، ص.174. انظر أيضا: محمد تومي، نظرة عامة عن التنظيم الصحي في إحدى الولايات خلال الثورة التحريرية، مجلة أول نوفمبر، ع.54، ص.ص.(34-35).

[2] – مقابلة مع المجاهد مختار بلمخلط، 2015/05/14، 18:37، على هامش الملتقى الوطني الثالث المنعقد بتاريخ:13-2015/5/14 'إسهامات العمل المدني في تفعيل العمل العسكري بالجلفة إبان الثورة التحريرية'، جامعة زيان عاشور، الجلفة.

[3] – فرانز فانون، المصدر السابق، ص.150. انظر أيضا: محمد تومي، نظرة عامة عن التنظيم الصحي...، المرجع السابق، ص.35.

[4] – مقابلة مع السيدة: محمدي فاطمة الزهرة (لزعر)، الساكنة بالحي الجديد، بئر العاتر يوم: 2016/03/14 - 19:25.

[5] – الجنيدي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة، ج1، المرجع السابق، ص.469.

للمرضى والمصابين من جنود جيش التحرير وأيضا من أفراد اللاجئين، فقد كان لزاما على الثورة أن تقوم باستحداث مراكز للعلاج سواء أكانت دائمة أم مؤقتة ومتمركزة أم متنقلة، وذلك حسب الظروف التي تفرضها الحرب، وقام جيش.ت.و بتطوير المصالح الضرورية للسير الحسن لجيش حقيقي من حيث التنظيم وجمع الأموال والمؤونة والأدوية وتنظيم المستشفيات وتكوين الممرضين والممرضات، وتم بذل جهود جبارة لتطوير الخدمات الصحية وتأمين متطلبات جيش التحرير، وازداد عدد الممرضين والممرضات والطلبة للقيام بمهمة العناية بجنود جيش التحرير.[1]

ولجأت مناطق الثورة إلى تلقين المتكونين في المجال الصحي المبادئ الأولية في الطب والإسعافات الأولية من حقن وتضميد ومراقبة المريض ومتابعة حالته، وكيفية وقف النزيف واستخراج الشظايا والرصاص من جسم المصاب،[2]

وكان جيش.ت.و على الحدود الشرقية في البداية يتلقى أفراده الإسعافات والمساعدات الطبية الضرورية على يد الأطباء والممرضين التونسيين، وكان مستشفى الصادقي ومستشفى الحبيب ثامر بتونس ومستشفى الكاف ومستشفى سوق الأربعاء ومستشفى القصرين، يستقبلون المصابين والجرحى وغيرهم إلى جانب المراكز الطبية الصغيرة التي أنشأها جيش التحرير بغار الدماء وتاجروين وتالة، وتم سنة 1956 فتح مركز تعليمي صحي وتكويني على الحدود التونسية الجزائرية يضم عدة اختصاصات بالزاوية البكرية، ويهدف إلى تأطير الجزائريين وتأهيلهم لتقديم الإسعافات والمساعدات الطبية اللازمة للمرضى والجرحى،[3] وهنا نلمس مقدار الجهود الجبارة التي بذلتها السلطات التونسية من أجل تقديم الإسعافات للمجاهدين الجزائريين، ونلاحظ حرصها الكبير على مساعدة المجاهدين الجزائريين على الرغم من حداثة عهدها بالاستقلال.

وأنشأت القيادة في الجهة الشرقية لجنة مهمتها توحيد تكريس مركزية النظام الصحي عبر كامل الإقليم للتمكن من التكفل بكامل وحدات جيش التحرير الوطني، ونلاحظ أن المنظومة الصحية في البداية كانت بسيطة للغاية بسبب نقص الوسائل المادية والبشرية، وتم تكوين متخصصين

[1] – ذاكرة الجزائر، المرجع السابق، ص.262. انظر أيضا: مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص.212.

[2] – أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة، المرجع السابق، ص.356.

[3] – حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ج.1، ص.ص. (564-565).

في الإسعاف من خلال دورات تكوينية مكثفة وسريعة، وأخرى قصيرة المدى (أقل من شهر)، بمدرسة الزاوية البكرية المشهورة بتونس، ويتوزع عمال الإسعاف بعد ذلك عبر الولايات المجاورة.[1]

وكانت القاعدة الشرقية نقطة استقبال للجرحى والمعطوبين من جراء المعارك والاشتباكات، حيث أقيمت المراكز الصحية والمشافي في الخطوط الخلفية لاستقبال المصابين من الجنود وغيرهم، أما الحالات الخطيرة فيتم إرسالها إلى الدول الشقيقة لتلقي العلاج اللازم،[2] وطيلة الأشهر العصيبة من سنتي 1956 و1957 تدفقت عن طريق تونس والمغرب كميات من الأدوية أنقذت عددا لا حصر له من المصابين.[3]

وإذا أصيب جندي من جنود جيش التحرير بجروح وغيرها فإن أحد أصحابه يلتزم بأخذه إلى الحدود لتقديم العلاج الأولي، ثم يؤخذ إلى مستشفى الكاف، وتوجد في مراكز التدريب عيادة وكل كتيبة فيها ممرض يقدم على الأقل الإسعافات الأولية، كما أن كل فيلق فيه ممرض يشرف على كل أمور التمريض.[4]

ويتوجب على المرضى خاصة من أفراد الجيش تقديم ترخيص من مسؤول المنطقة التي ينتمون إليها، وبعد ذلك تجرى لهم الفحوصات الضرورية ليقرر طبيب المركز توجيههم إلى أقرب مستشفى حسب الحالة.[5]

وحظي القطاع الصحي بعناية خاصة من قبل قيادات الولايات، نظرا لما له من أهمية كبرى في علاج المصابين وتوفير الخدمات الصحية اللازمة في حدها الأدنى للمجاهدين، فعلى مستوى الكتيبة يوجد ممرض يتنقل معها محملا بكيس كبير من الأدوية لتقديم الإسعافات الاستعجالية الأولية في عين المكان، كما يوجد بكل منطقة مشفى ميداني أولي، وبالقرب منه ملجأ يستقبل الجرحى في مرحلة النقاهة، أو من يحتاجون إلى الراحة من الجنود وغيرهم.[6]

---

[1] – محمد تومي، طبيب في معاقل الثورة، 'حرب التحرير الوطني 1954-1962'، سلسلة المترجمات، تر: حضرية يوسفي، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، د.د، الجزائر، 2010، ص.(50-51).

[2] – عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية...، المصدر السابق، ص.90.

[3] – فرانز فانون، المصدر السابق، ص.152.

[4] – مقابلة مع المجاهد لوصيف بوبكر، داهش الصغير، مشري السعيد، قسمة المجاهدين بالونزة، يوم: 2018/08/30 08:30

[5] – عبد الله مقلاتي، محمود الشريف...، المرجع السابق، ص.87.

[6] – جمال قنان، المرجع السابق، ص.69.

فجبهة التحرير وجدت نفسها مجبرة على إقامة نظام صحي داخل الوطن وخارجه على الحدود، لماذا؟ لأن وحدات جيش التحرير الوطني اتخذت مواقع لها فوق أرض الوطن بمجموعها، وبالتالي طرحت مسألة الصحة العامة، وأيضا تكاثر المناطق الخطرة على تحرك قوات العدو جعله يعمل على عرقلة فعاليات الأنظمة الصحية مثل مرور طبيب إلى الدواوير، وبالتالي يترك الشعب لمصيره، الأمر الذي جعل جبهة.ت.و تسعى إلى اتخاذ تدابير رئيسية لإقامة نظام صحي يكون نائبا عن الزيارات الدورية التي كان طبيب الاستعمار يقوم بها لهذه الدواوير والمشاتي، ومن هنا يصبح المسؤول عن صحة الخلية المحلية عضوا هاما في الجهاز الثوري،[1] ناهيك عن أن أعمال القصف والتطهير التي زادت الأمر تعقيدا، فمقابل كل جندي جزائري مصاب يقتل عشرة من المدنيين أو يجرحون، وبالتالي صار من غير الممكن الاستغناء عن الأدوية والخبراء، فصدر الأمر إلى الطلاب في مقاعد الطب والممرضين والأطباء في المستشفيات ودور الصحة بالالتحاق بالثورة والانضمام إلى المقاتلين.[2]

ونُظمت اجتماعات بين مسؤولين سياسيين وبين مختصين في الصحة هدفها الأول والأخير تدبير مسائل الصحة بكل الطرق المتاحة، للأهالي وللجنود وانضم إلى كل خلية مندوبون عن الأهالي متخصصون في شؤون الصحة العامة، وصارت كل المسائل تعالج بفكر ثوري ممتاز، وكان الأمر يتم على أساس من الجهد المشترك والتفاهم على تأسيس مشروع صحي متقن يضمن السهر على صحة الشعب وصيانة حياة النساء والأطفال والمقاتلين.[3]

وفي توزر تم بعث عيادات طبية على ذمة المجاهدين الجزائريين أين يتم إسعافهم وعلاجهم، أما الحالات الخطيرة فتنقل إلى مستشفى صفاقس لمواصلة العلاج، كما أعيدت تهيئة مستوصفات تالة وجِهَة القصرين وتعززت بممرضين وأطباء جدد، واستحدِث قسم جديد للجراحة بحاجب العيون، وكل ذلك لاستيعاب الوافدين من المرضى والمصابين الجزائريين، وتم تخصيص مستشفى الكاف لمعالجة الجرحى الجزائريين القادمين من داخل الجزائر أو من منطقة الحدود، ويتم نقل الذين لا تتوفر لهم أماكن إلى مستشفيات أخرى في سيارات الحرس الوطني التونسي والولاية،[4] والتداوي من جراء شظايا الألغام كان يتم في مستشفى بمدينة تالة التونسية وكان يشرف على

[1] – فرانز فانون، المصدر السابق، ص.152.

[2] – نفس المصدر، ص.ص.(153-152).

[3] – نفسه، ص 153

[4] – حبيب حسن اللولب، المرجع السابق،ج 1، ص.ص.(570-571).

عمليات الفحص ونزع الشظايا الدكتور الجزائري بومعزة،[1] كما يذكر المجاهد حركاتي عمر[2] أنه بعد تعرضه لإصابتين في معركة سوق أهراس الكبرى، نقله السكان إلى الحدود التونسية ومنها إلى المستشفى، أين عولج من قبل طبيب تونسي يدعى تميم والطبيب الجزائري إبراهيم غياط وآخر اسمه أحمد، وإثر الهجوم على مركز الحمري بعد فترة قليلة من معركة سوق أهراس الكبرى، لم يدم مكوثه بالمستشفى كثيرا من أجل توفير أماكن لتقديم العلاج للجرحى والمصابين في هذا الهجوم، ونظرا لحالته الخطيرة نقله الدكتور غياط إلى غرفته لاستكمال العلاج اللازم،[3] وكان إدخال الجرحى والمصابين يتم في سرية تامة بعيدا عن أعين سلطات الاحتلال، وعادة ما يتم نقلهم في سيارات إسعاف تابعة للحرس التونسي تمويها، ثم تتجه مباشرة نحو عيادة يقوم الرائد الجزائري محمد عوادة بالإشراف عليها بالكاف، وتقدم له الإسعافات الأولية ثم يوجه المصاب حسب الحالة إلى عيادة أو مستشفى،[4] وكثيرا ما كان يتم نقل المصابين والجرحى في الاشتباكات التي تحدث بين الجيش الفرنسي والثوار الجزائريين إلى الحدود التونسية، وبعدها يتم توزيعهم على المستشفيات التونسية وتقدم لهم الإسعافات الطبية اللازمة، وكانت أغلب الأسرة محجوزة للمرضى والجرحى من المجاهدين الجزائريين الذين أصيبوا بالرصاص والقنابل عقب الاشتباكات والمعارك.[5]

وقد كان إضراب ماي 1956 فرصة لكثير من طلبة الطب والأطباء للالتحاق بتونس كقاعدة من قواعد العمليات التابعة لجبهة وجيش التحرير الوطني، وابتداء من أواخر 1956 بدأت المنظومة الصحية تتدعَّم بفضل المجلس الصحي الذي أنشأه أحمد محساس عندما استلم زمام القيادة بهدف ترقية سياسة صحية قادرة على الاستجابة لمتطلبات الحرب،[6] وفي إطار التنظيم الصحي الذي استحدثه مؤتمر الصومام يمكن الحديث عن القسمة التي يشرف عليها مسؤول الصحة الذي يقوم بالإشراف على صحة المواطنين والمجاهدين والحصول على الأدوية وجلب الأطباء لمداواة المرضى

---

[1] – مقابلة مع المجاهد قتال صالح بن الطاهر بمنزله الكائن بعقلة قساس (تبسة) يوم: 2016/02/13 10:00

[2] – ولد سنة 1931 ببوحجار ولاية الطارف، كان مجندا في الجيش الفرنسي لأداء الخدمة العسكرية الإجبارية، والتحق بالثورة في سبتمبر 1955 وأخذ معه السلاح الذي كان بحوزته، وانضم إلى جماعة جبار عمر. انظر: خضراء بوزايد، معركة سوق أهراس الكبرى '26 أفريل 1958'، الشهادات، المرجع السابق، ص 200.

[3] – خضراء بوزايد، نفس المرجع، ص.214.

[4] – حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ج.1، ص.572.

[5] – للاطلاع أكثر انظر: حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ج.1، ص.ص.(572-575).

[6] – محمد تومي، المصدر السابق، ص.52.

والجرحى والمعطوبين، ويساعده طلبة متربصون وممرضون مهمتهم تقديم الإسعافات والسهر على توفير النظافة والوقاية وتطبيق التعليمات بكل حرص وصرامة.

وتذكر المجاهدة زكية بوضياف[1] أن الثورة ارتأت في سنة 1958 أن توكل لهن أي الممرضات مهمة أخرى تتمثل في التعريف بالثورة في الخارج، حيث عملت جبهة التحرير على تحويل 27 مجاهدة إلى تونس وكانت واحدة منهن، ثم حُوِّلن إلى القاهرة أين يوجد مقر الحكومة الجزائرية المؤقتة، فتدربن على الآلة الراقنة، وقمن بتنظيم ملتقيات في مدارس البنات بالقاهرة وشرح القضية الجزائرية للطالبات وكذا نفس الأمر في سوريا،[2] وكانت مستشفيات الكاف وسوق الأربعاء والقصرين تتوفر على أسرة خاصة بالجزائريين، كما أصبحت هناك حركية في نقل المعطوبين من جراء خط موريس، ويتم تقديم الإسعافات للجرحى في مستوصفات جيش.ت.و، أما الحالات المستعصية فيتم علاجها في المناطق الحدودية أو تنقل إلى مستشفيات صفاقس وسوسة، وتحولت صلاحيات الإشراف على القطاع الصحي إلى 'ق.أ.ع'، فيتم تحويل المرضى إلى مستشفيات الكاف وسوق الأربعاء، والتي تتوافر على 80 جزائريا مختصا في الجراحة و100 إطار متخصص، ويتم نقل الحالات ذات الإصابات الخطيرة إلى تونس وسوسة وصفاقس.[3]

ويدرس الجنود وغيرهم من المجاهدين التمريض والعلاج والوقاية من الأمراض والأوساخ والنظافة الشاملة للجسم والعناية به، وكذلك علاج الرضوض والكسور، وكيفية حمل المصابين بالكسور أو الرضوض بالوسائل التقليدية، إضافة إلى كيفية إنقاذ الجندي المتعرض للغازات بأنواعها والحروق، كما يتعرفون على أنواع الأدوية المفيدة للمصابين، وما هي الإسعافات الأولية كالتهوية والتنفس الاصطناعي وكل ما ينقذ الجندي من الخطر والإصابة.[4]

كما توجد المخابئ الاصطناعية (الكازمات) والتي يقوم المجاهدون والمواطنون والمسبلون بحفرها في أماكن غير مثيرة للانتباه، وتغطى من الأعلى بالتراب والديس والنبات أو القش من نفس طبيعة المكان، ويترك مكان للخروج أو مواجهة العدو مباشرة في حالة اكتشاف مكان الاختباء،

---

[1] – المجاهدة زكية بوضياف: ولدت سنة 1935 بسطيف، التحقت بمدرسة التمريض بمدينتها سنة 1952 وتخرجت منها كممرضة مختصة بعد سنتين، والتحقت بالثورة سنة 1954، ولكن طلب منها الانتظار إلى غاية 1956، أين انضمت إلى صفوف جيش التحرير الوطني بالولاية الأولى – المنطقة الأولى، انظر: مجلة أول نوفمبر، ع.61، ص.93.

[2] – ع العياشي، لقاء مع مجاهد، مجلة أول نوفمبر، ع.61، ص.93.

[3] – حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ج.1، ص.ص.(576-577).

[4] – بجاوي مدني بن العربي، مذكرات بجاوي مدني بن العربي...، المصدر السابق، ص.192.

وتستعمل كمراكز صحية لعلاج المرضى والمصابين،[1] وفي ملجأ عين خمودة بالأراضي التونسية (سبيطلة) استقرت مؤسسات طبية دائمة هدفها تقديم المساعدات الطبية والسهر على تنظيم أمور اللاجئين الجزائريين، ويتداول الأطباء التونسيون زيارة الملجأ بصفة دورية، ويقوم والي سبيطلة بعمل كثيف من أجل رعاية الوافدين، كما يقوم بمقابلة الصحافيين الأجانب وشرح وضعية هؤلاء وبيان مدى مأساتهم، ويساعده في عمله هذا رجال مندوبية سبيطلة والقصرين وتالة مساعدة ثمينة.[2]

وقامت القيادة في قاعدة الإسناد الشرقية بإنشاء لجنة مهمتها توحيد وتكريس مركزية النظام الصحي عبر كامل إقليم القاعدة، وذلك لتمكينه من التكفل بكل وحدات جيش التحرير الوطني، وصارت مستقلة عن الهياكل القاعدية في البلدان المستقبلة لاسيما فيما تعلق بالهياكل الخفيفة، حيث كانت المنظومة الصحية في البداية بسيطة للغاية وتفتقر إلى الوسائل المادية والإطارات البشرية المكونة منها والخبيرة، وقد كلف الدكتور نقاش بإرساء قواعد نظام صحي على مستوى قاعدة الإسناد، ويقضي بتكوين متخصصين في الإسعاف في دورات مكثفة وسريعة وأخرى قصيرة المدى تصل إلى أقل من شهر وذلك بمدرسة الزاوية البكرية بتونس، ويتم توزيع المتكونين من المسعفين على الولايات المجاورة ليؤدوا مهامهم المستعجلة، ولكن مشروعه لقي معارضة شديدة،[3] واستعانت الثورة في الجبهة الشرقية بالكثير من الأطباء والممرضين في تخصصات عديدة، فكان الطبيب التيجاني هدام مختصا في الجراحة العامة، وبشير منتوري للأمراض العامة، وعبد الوهاب للرأس ومحمد دردور لمعالجة الأسنان ويقوم بتدريب أفراد القسم الطبي في الجيش على علاج الأسنان، وكان يشرف على أقسام الأسنان بمراكز جيش.ت.و بتاجروين وجندوبة وغار ديماو وباجة وشتاتة وعين سلطان وعين دراهم.[4]

ونظرا للعجز الكبير الذي كانت تعانيه الثورة في عدد الأطباء الجزائريين أصلا وتوزيع العدد المتوفر منهم في كافة جبهات القتال والكفاح لإجراء العمليات والإسعافات العاجلة للجرحى فقد كانت مصر السباقة في تكوين وتأهيل بعض المجندات المتطوعات في جيش التحرير على عمليات

---

[1] – مقابلة مع المجاهد قتال صالح بن الطاهر بمنزله الكائن بعقلة قساس (تبسة) يوم:02/13 /2016، 10:00 صباحا. مقابلة مع المجاهد مختار بلمخلط، على هامش الملتقى الوطني الثالث المنعقد بتاريخ: 13-2015/5/14 'إسهامات العمل المدني في تفعيل العمل العسكري بالجلفة إبان الثورة التحريرية'، جامعة زيان عاشور، الجلفة. انظر أيضا: أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة، المرجع السابق، ص.ص.(320-321).

[2] – جريدة المجاهد، ع.20، 1958/3/15، ص.8.

[3] – محمد تومي، المصدر السابق، ص.ص.(50-51).

[4] – نبيل أحمد بلاسي، المرجع السابق، ص.175.

الإسعاف والتمريض لمواجهة مشكلة العجز في الأطباء الذي ظل يؤرق القادة الجزائريين، وخاصة بعد رفض الزعيم التونسي بورقيبة دخول البعثة الطبية المصرية الأراضي التونسية، وكان عدد المتطوعات 35، وتم بالفعل توفير أماكن لنزولهن وإقامتهن بمستشفى الهلال الأحمر الذي يتوافر على متخصصين في كل ما يتعلق بأمور الجراحة، واتفق أن يتم تأهيلهن على القيام بالإسعافات الأولية ومعالجة الجروح والحالات المرضية البسيطة في مدة لا تتجاوز 6 أشهر على أكبر تقدير،[1]

ونسجل ملاحظات على السلطات التونسية التي قامت بإخراج المرضى والجرحى ومن هم في حالة خطيرة من مستشفياتها دون رحمة أو إنسانية على إثر ما سمي بأزمة إيجلي التي استمرت مدة ثلاثة أشهر، وخلقت توترات بين الطرفين الجزائري والتونسي، وقامت القيادة الجزائرية بنقلهم إلى مراكز العلاج والتطبيب بالجبال المجاورة، واستطاعت رغم الصعوبات أن توفر لهم الأطباء والممرضين والأدوية الضرورية.[2]

وصفوة القول في هذا الفصل أن جيش.ت.و المرابط على الحدود الشرقية استطاع أن يبني منظومة عسكرية على الحدود الشرقية تحمل دلالات عميقة بسواعد جزائرية، وما فتئت هذه المنظومة تنمو وتتطور تدريجيا حتى استطاعت تأسيس قوة عسكرية لا يستهان بها في ميادين الحرب ومواجهة العدو، فنشطت القواعد الخلفية في التدريب والتكوين العسكري بشتى أنواعه، زيادة على ما قدمته من عمل كثيف في توفير السلاح والذخيرة، كما لم تغفل مسألة اللاجئين الجزائريين والتكفل بهم، زيادة على الروح الوطنية الحية لدى القادة والجنود على حد سواء، واستشعرت السلطات الاستعمارية الأخطار التي تهدد وجودها، فعمدت إلى تدبير مخططات عديدة تهدف من ورائها إلى سد الطريق أمام الثورة الجزائرية ومنع توسعها وانتشارها من خلال ضرب قواعدها الخلفية وقطع روافد الإمداد عنها، وهذا ما سنتحدث عنه في الفصل الثاني.

[1] – فتحي الذيب، مصدر سابق، ص.ص.(367-368).

[2] – بجاوي مدني بن العربي، مذكرات...، المصدر السابق، ص.215.

الفصل الثاني

بعد مرور عامين على انطلاقها، قويت الثورة واشتدت شوكتها أكثر فأكثر، خاصة أنها وجدت الدعم بشقيه المادي والمعنوي من قبل الدول العربية وشعوبها، وانضم إلى جبهة.ت.و وجيشها الكثير من أبناء الشعب الجزائري الذين تيقنوا أنهم أمام ثورة شاملة ذات أهداف مشروعة، وأثبتت بما لا يدع مجالا للشك والظنون أنها تستطيع الوقوف في وجه الاستعمار الفرنسي، وكانت أخبار الانتصارات والمعارك تصل إلى كل مكان، فيزداد الشعب إيمانا راسخا بعدالة الثورة الجزائرية واعتزازا بمفجريها، فقدم الشعب لها الدعم المادي والمعنوي، واستطاعت قيادة الجبهة الحصول على السلاح، وبدأت قوافل الإمداد تفد إلى الجزائر مخترقة الحدود الشرقية والغربية لتزويد كتائب المجاهدين في الداخل بالأسلحة والذخيرة، وهنا وضعت السلطات الاستعمارية مخططات عديدة لأجل تمكينها من خنق الثورة ووأدها في بداياتها قبل أن استفحال أمرها وازدياد قوتها، وجندت لذلك مختلف الوسائل والآليات الممكنة.

المبحث الأول: الإستراتيجية الفرنسية لاحتواء الثورة

تفطنت السلطات الفرنسية إلى أن القوة الأساسية للثورة هي ارتكازها على الشعب الذي جعلها تتفوق على جيش عصري منظم، ومن هنا سعت إلى فصل الثورة عن الشعب، واتخذت لذلك وسائل عديدة، ففرضت حالة الطوارئ وأقامت المناطق المحرمة، زيادة على الحراسة المشددة على مداخل المدن وغيرها،[1] لكي لا يتم تسريب الأسلحة إلى جنود جيش.ت.و في الداخل ولا جلب الأدوية ووسائل العلاج والمؤونة، وإعلان المناطق المحرمة المفرغة من السكان وزرعها بالألغام وملئها بالدوريات.

1- إعلان حالة الطوارئ:

اتخذت السلطات الفرنسية – عندما استشعرت الخطر الحقيقي للثورة الجزائرية– جملة من الإجراءات العسكرية والسياسية والقانونية، هدفها القضاء على الثورة وإخماد لهيبها قبل استفحال أمرها،[2] ففي19 مارس1955، أكملت وزارة الداخلية تطوير النصوص التي تثبت حالة الطوارئ في الجزائر، و يؤكد السيد م.فورغر رئيس اتحاد عمداء الجزائر ما تستمر الحكومة في تكراره، بأنه لا يوجد اضطراب سياسي، بل بضع مئات من رجال العصابات المتمركزين في الأوراس والقبايل والذين يرهبون السكان.[3]

وكان هذا أخطر قانون تسرع السلطات الفرنسية إلى سنه وتنفيذه في الجزائر، والذي يمثل مجموعة من الإجراءات التعسفية المكيَّفة بعناية ودقة لخنق الثورة في المهد، وتمكين الحكومة من استعادة الأمن والهدوء إلى الأماكن التي حدثت فيها الاضطرابات وأعمال الاعتداء، ورغم ما أثاره هذا القانون من ردود فعل على مستوى المجلس الوطني الفرنسي فقد تمت المصادقة عليه بالأغلبية، وخرج إلى حيز التنفيذ يوم 3 أفريل 1955.[4]

---

[1] – الجنيدي خليفة وآخرون، ج.1، المرجع السابق، ص.467.

[2] – الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية، 1954–1958، دراسة في السياسات والممارسات، دار غرناطة، الجزائر، 2009، ص.267.

[3] – Colette et Francis Jeanson, L'Algérie hors la loi, Editions ANEP, Algérie, 2006, p.p.(225-226).

[4] – الغالي غربي، المرجع السابق، ص.ص.(267–269). وقد تم الإعلان عنه في 1 أفريل 1955 باقتراح من وزير الداخلية بورجيس مونوري بعد دراسته من قبل مجلس الوزراء في 15 مارس 1955، وأن يطبق لمدة 6 أشهر قابلة للتجديد، ويشمل مناطق الأوراس والقبائل وقسنطينة، وكان الهدف من هذا الحظر هو تنفيذ القانون الصادر في 11 جويلية 1930 والمتعلق بالإدارة في ظروف الحرب. انظر: الهاشمي جيار، المرجع السابق، ص.24. للتفصيل أكثر انظر: آمال قبايلي، قانون حالة الطوارئ بالجزائر سنة 1955، مجلة المصادر، ع.17، السداسي الأول، 2008، ص.ص.(180–184).

وحسب ما جاء في بيان وزارة الداخلية، (إن حالة الطوارئ تشكل حلا وسطًا بين الحالة العادية حيث الاحترام لجميع الحريات، بينما تؤدي حالة الحصار إلى تفكيك الهياكل التقليدية الإدارية، لأنها تنقل الحكم إلى السلطات العسكرية، ذلك أن حالة الطوارئ تبقي للسلطات المدنية حق ممارسة الحكم)، ولكنها تعمل على تدعيمه ليتلاءم أكثر مع الأحداث التي تتسم بطابع الكارثة العمومية والتي تعرض الأمن العام والسيادة الوطنية للخطر،[1] وذلك باعتبار أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ومقاطعة من مقاطعاتها بحيث تسري عليها جميع قوانين الجمهورية الفرنسية.

وتعرف حالة الطوارئ حسب قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية بأنها نظام استثنائي يحد من الحريات العامة، وتعد ظروف تطبيقه أوسع مدى بالصراعات العسكرية في حالة الحصار، وفي فرنسا نظمت حالة الطوارئ بقانون 3 أفريل 1953 المعدل بالأمر رقم 60-372 بتاريخ 15 أفريل 1960، وقد أنشئت حالة الطوارئ خلال حرب الجزائر ولمدة محدودة،[2] كما تعرف بأنها عبارة عن نظام قانوني يتقرر بمقتضى قوانين دستورية عاجلة من أجل حماية المصالح الوطنية، ويتم اللجوء إليه بصفة استثنائية ومؤقتة لمواجهة الأوضاع الطارئة في البلاد، وفيه تتولى السلطات العسكرية زمام الأمور وتنتقل إليها الصلاحيات المدنية، وتتجاوز السلطات التنفيذية اختصاصاتها إلى درجة مخالفة قوانين الدولة.[3]

وتعود جذور هذا القانون إلى قوانين التشريع الفرنسي التي طبقت خلال 'ح.ع.2' في مواجهة النازية، وتم وضع قانون حالة الطوارئ ضمن قانون حالة الحصار المحاط بشروط عديدة تحد من سريانه ما لم يصادق عليه البرلمان، ومن هنا أعدت حكومة 'ادغار فور' مشروع قانون على عجل أطلق عليه اسم'قانون حالة الطوارئ'،[4] وذلك تجنبًا للجوء إلى حالة الحصار التي تدعو إليها أحكام الدستور أثناء الدخول في حرب أو عندحدوث أية حالة تمرد داخلية.[5]

---

[1] – آمال قبايلي، المرجع السابق، ص.179. انظر أيضا: Colette et Francis Jeanson, Op-Cit, p.226.

[2] – أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، ط.1، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2004، ص.140.

[3] – نوار بدير، عاصم خليل، حالة الطوارئ، سلسلة أوراق عمل بيرزيت للدراسات القانونية، رقم 5، وحدة القانون الدستوري، كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2018، ص.2.

[4] – آمال قبايلي، المرجع السابق، ص.178.

[5] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.25. انظر أيضا:

– Brahim Taouti, ' Le droit hors la loi – L'Algérie sous état d'urgence'. sur le site; https://algeria-watch.org/?p=55437 13/08/2018 10;51.

ويدور التساؤل حول الصلاحيات الواسعة التي أعطيت للحاكم العام بالجزائر للقمع والمتابعة، فطبقت التدابير الاستثنائية، وقام الجيش بحصر ومصادرة أموال المواطنين، وفرضت رقابة شديدة على تنقل السكان، وأنشئت المحاكم العسكرية الخاصة لقمع المواطنين، مع انتشار قوات الجيش بأعداد معتبرة والتي طبقت سياسة الحصار والمداهمات وتفتيش المنازل في القرى والمداشر والمدن بحجة البحث عن الثوار،[1] وحول هذا القانون للقوات العسكرية والمدنية صلاحيات واسعة والقيام بإجراءات ردعية مطلقة، ويمكن تلخيص إجراءات حالة الطوارئ في النقاط الآتية:

- النفي والحكم بالإقامة الجبرية على أي شخص.
- فرض رقابة شديدة على تنقل الأشخاص ووسائل النقل.
- الحد من الحركة في مناطق محددة.
- حظر إقامة الأشخاص غير المرغوب فيهم.
- تفتيش المنازل ليلا ونهارا، ومنع الاجتماعات العامة وإقامة الحفلات.
- إمكانية غلق دور السينما والمسارح والمقاهي.
- الرقابة المشددة على الصحف والدوريات وأنواع المنشورات ومختلف وسائل الإعلام.[2]
- محاكمة الأشخاص المدنيين وإقامة القضاء العسكري بدل القضاء المدني.
- كما شجع الحاكم العام جاك سوستيل مبدأ المسؤولية الجماعية لجميع السكان إذا قام البعض منهم بالتواطؤ مع الثورة وتقديم المساعدة والعون لها بأي شكل من الأشكال، فيتم إجبارهم على تعويض الخسائر، أو إرغامهم على القيام بالإصلاحات اللازمة لتعويض مع مصادرة أراضي ومواشي الخارجين على القانون.[3]

وتم تعيين الجنرال غاستون بارلانج في 29 أفريل 1955 على رأس القيادة الموحدة لسائر العمليات العسكرية والمدنية في عمالة قسنطينة، وذلك بسبب الشهرة التي اكتسبها في المغرب الأقصى حيث كان يشرف على منطقة أغادير ذات المراس الصعب، وتم اختيار مساعدين له من الضباط الذين عملوا في مجال الاستعلامات بالمغرب، زيادة على إشرافه على تشكيل فرق الدفاع المدني، كما عين العقيد ديكورنو على منطقة السمندو، وجاء تعيين هؤلاء الضباط السامين من ذوي الخبرة لزيادة

---

[1] – محمد لحسن ازغيدي، معراج أجديدي، المرجع السابق، ص.ص.(156–157).

[2] – أمال قبايلي، المرجع السابق، ص.ص.(179–180). انظر أيضا:
Colette et Francis Jeanson, Op-Cit, p.(227-228).

[3] – بوهناف يزيد، المرجع السابق، ص.74.

فعالية حالة الطوارئ التي طبقت على نواحي الشرق الجزائري بادئ الأمر، ثم طبقت تدريجيا على سائر المناطق التي صارت تثير مخاوف الاستعمار بفعل تمركز الثوار فيها بشكل كثيف،[1] ثم طبق على الشرق الجزائري في خريف 1955 ليعمَّم على كامل التراب الجزائري بعد هجومات الشمال القسنطيني التي ساهمت في توسيع رقعة العمل المسلح.[2]

وتصاعدت الثورة واشتدت قوتها وتدعمت بمنضمين جدد، وكانت الأسلحة تتدفق عليها من الجهة الشرقية والغربية، ولم يخْف ذلك على السلطات الفرنسية، وأمام سيل السلاح والإمداد والضربات الموجعة التي تلقتها القوات الفرنسية في الهجومات والكمائن المختلفة، وخاصة اعتماد جيش التحرير الوطني على عمليات الكر والفر والالتجاء إلى دول الجوار (تونس ،المغرب)، وأمام هذا التنامي الهائل لقوات جيش.ت.و لا سيما على الحدود، لم تقف القوات الفرنسية مكتوفة الأيدي بل سعت لاتخاذ التدابير اللازمة لإيقاف تدفق السلاح والجنود إلى الداخل، والوقوف سدا منيعا أمام الإمدادات المختلفة للمجاهدين داخل الوطن، فقامت السلطات الفرنسية بفرض الحصار على المناطق التي قويت فيها شوكة الثورة، وكان هذا الإجراء خاصا بالمناطق الأكثر اضطرابا، كعمالات باتنة وتبسة وتيزي وزو.[3]

وأعلنت حالة الطوارئ في منطقة الأوراس لإخماد الثورة، ثم أعلنت حالة الطوارئ في كامل البلاد عن طريق محاصرة كل من تبسة وبسكرة والوادي لمنع مرور الأسلحة من ليبيا إلى الأوراس،[4] وكانت الصلاحيات الاستثنائية تعني تعليق الحريات الفردية في الجزائر، مع تعزيز الجيش الفرنسي بوحدات قتالية، وقام غي موليه[5] تحت ضغط المتشددين بإعادة تنشيط العمليات

---

[1] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.28. انظر أيضا: آمال قبايلي، المرجع السابق، ص.186.

[2] – الغالي غربي، المرجع السابق، ص.ص.(279–280).

[3] – حيث صدر المرسوم رقم 55–386 بتاريخ: 6 أفريل 1955 الذي ينص على تطبيق حالة الطوارئ بالجزائر، وحددت المناطق المعنية بتطبيق حالة الطوارئ حسب المادة الأولى، وهي: دائرة تيزي وزو – دائرة باتنة – البلديات المختلطة والبلديات كاملة المهام بتبسة. انظر: آمال قبايلي، المرجع السابق، ص.ص.(184–186).

[4] – سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح(51954–1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 106.

[5] – ولد في 31 ديسمبر 1905 في فليرس (أورني) ، سياسي فرنسي، من أركان الحزب الاشتراكي، أمين عام SFIO من 1946 إلى 1969، رئيس الوزراء في إطار الجمهورية الرابعة من فبراير 1956 إلى يونيو1957، تآمر مع الحكومة البريطانية والكيان الإسرائيلي على ضرب مصر فكان العدوان الثلاثي سنة 1956، توفي في 3 أكتوبر 1975 بباريس . انظر: منير البعلبكي، معجم أعلام المورد، ط.1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1992، ص.443. انظر أيضا:
- Henri Routhiau, la CFTC et la guerre d'Algerie 'en Loire-Atlantique,Un Syndicaliste Gilbert Declercq et le groupe Reconstruction, Atelier Recherches Historiques,universite permanente Nantes, p.12.

العسكرية، ودفع بكل الطاقات في الحرب والتي تضم الوحدات العائدة من حرب الهند الصينية وأقسام من الاحتياط، زيادة على القيام بموازنات لتجهيز فرق المرتزقة والكتائب الجمهورية للأمن، ووضع تحت تصرف الجيش كامل الصلاحيات بمعاملة كل الجزائريين كأعداء، واستخدام أي وسيلة لقمعهم وصدهم،[1] وتقدم سالان بطلب المزيد من الإمكانات العسكرية من أجل القمع الشامل وتعميم أساليب التعذيب، واستجاب غي موليه لطلب القائد الجديد الحائز على ثقته، ووضع تحت تصرفه كل الإمكانات المادية والبشرية والغطاء القانوني، وتمت زيادة الشُّعَب العسكرية والقتالية.[2]

ولكن ذلك لم يثن عزائم المجاهدين، فالتجأت إلى تنفيذ خطة جديدة تمثلت في عمليات التقسيم التربيعي التي تهدف إلى تقسيم البلاد إلى مناطق مربعة بهدف محاصرة الثورة وإبطاء حركتها، وتم تجنيد أكثر من نصف مليون جندي لهذا الأمر،[3] وكان من نتائج ذلك صعوبة الاتصال بين قادة جيش التحرير، ولكن بما أن هذه الإجراءات لم توقف الهجومات والكمائن والعمليات المختلفة التي كان جيش.ت.و يشنها ولم تؤت النتائج المرجوة، فقد لجأت السلطات الفرنسية إلى عزل الثورة بإنشاء المناطق المحرمة وتطويقها بالأسلاك الشائكة وحقول الألغام في الحدود الشرقية والغربية.

2- إنشاء المناطق المحرمة:

المناطق المحرمة عبارة عن جزء من الوطن حرمتها فرنسا على الجزائريين بالقوة، وتقع بعمق 70 كم داخل الحدود الجزائرية، وتمتد على طول الحدود الشرقية والغربية تقريبا، وقامت القوات الاستعمارية بترحيل السكان منها قسرا، وتم زرعها بالألغام ومراقبتها بمختلف الأسلحة من أجل عزل الثورة عن الشعب.[4]

ويلاحظ أن السلطات الاستعمارية لم تترك وسيلة للقضاء على الثورة أو كسر شوكتها إلا واستعملتها، فعمدت إلى هذا الأسلوب الذي تهدف من ورائه إلى قطع الأمل أمام المجاهدين في الاستفادة من المساعدات والمعونات التي كان يقدمها لهم السكان عند اجتياز الحدود، وذلك من خلال دفعهم دفعا إلى الدخول في مناطق مزروعة بالألغام وتحت مراقبة القوات الاستعمارية،[5]

---

[1] – خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص.ص.(38–39).

[2] – نفس المصدر، ص.41.

[3] – سعيدي وهيبة، المرجع السابق، ص.106.

[4] – موسوعة تاريخ الجزائر 1830–1962 (المصطلحات: المناطق المحرمة)، قرص مضغوط، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.1954.

[5] – يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع السابق، ص.30. انظر أيضا:
http://www.histoire-en- questions.fr/ guerre%20algerie/armee-pacification-zones.html 25/11/2018 21:03

وبعدما تم تحرير السلاسل الجبلية خلال 1955 و1956، أعلن الجيش الفرنسي الجبال مناطق محرمة، وقام بترحيل السكان القاطنين في القرى الواقعة في الجبال وضواحيها إلى السهول قريبا من الحاميات العسكرية،[1] كما قامت السلطات الفرنسية بترحيل السكان المحاذين للشريط الحدودي إلى عمق من 30 إلى 50 كم، وبطول حوالي 400 كم، بعدما دمرت منازلهم وأحرقت خيامهم وصادرت أموالهم وجعلت تلك المناطق كلها محرمة سواء للسكن أو العبور، من أجل غلق الحدود كلها غلقا نهائيا.[2]

وأنشأتها السلطات الاستعمارية في الأماكن التي يتمركز بها المجاهدون، وأطلقت عليها اسم المناطق المتعفنة، فمنعت الإقامة بها والاقتراب منها أو عبورها، وذلك من أجل التحكم في حركة تنقل وحدات جيش.ت.و وعزلها ومحاصرتها للقضاء عليها، وصارت هذه المناطق نطاقا جغرافيا يمنع فيه أي نشاط بشري، وعرضة للقصف المدفعي والجوي المكثف والمركز لمنع وحدات جيش التحرير من الاحتماء بها عند الضرورة.[3]

وتعمدت السلطات الفرنسية تهجير السكان والزج بهم في محتشدات تحيط بها الأسيجة والأسلاك الشائكة، وتقوم القوات بتحطيم القرى والمداشر المهجورة حتى بلغ عددها حوالي 8 آلاف قرية مدمرة، كما قامت بتدمير المنازل المنعزلة، وقامت بإجراءات أمنية جديدة انطلاقا من 26 أفريل 1955 بتحويل المناطق السكنية إلى مراكز للقوات العسكرية، وأثناء مطاردة السكان وتهجيرهم تقوم بنهب أموالهم وممتلكاتهم من مواش، كما تقوم بقطع الأشجار المثمرة وحرق المحاصيل المختلفة.[4]

ومشروع المناطق المحرمة يشتمل على:

1- قطاع يسمى قطاع الخراب (التخريب)، وعرضه كيلومتر أو كيلومتران، ويمتد على طول السكك الحديدية التي تربط بين عنابة وتبسة وخط موريس إلى غاية بئر العاتر، ويكون محاطا بالأسلاك الشائكة ومزروعا بالألغام ومملوءا بالفخاخ، وطرق واسعة لفرق الإمداد السريعة وقوات التدخل.

2- قطاع آخر شبيه بالأول يقع شرقه.

3- منطقة وسط هذين القطاعين الخاليين يجمع فيها سكان القطاعين حول المراكز العسكرية المقامة داخلها.

---

[1] – براهيم لحرش، المصدر السابق، ص.ص.(224–225).

[2] – يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع السابق، ص.30.

[3] – الغالي غربي، المرجع السابق، ص.272.

[4] – تقرير الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ ثورة نوفمبر 1954(الولاية السادسة)، المنعقد بمدينة بسكرة يومي 5–6 فيفري1985، حزب جبهة.ت.و، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ص.189.

4- مراكز اجتماع ودفاع مجهزة خصيصا لحمل قنابل مدافع الهاون والمدفعية الخفيفة."

ويتطلب الأمر للقيام بهذه الأعمال 10 فيالق عسكرية إضافة إلى استخدام عدد كبير من المدنيين.[1]

وكانت منطقة الأوراس أولى المناطق التي شهدت إقامة المناطق المحرمة في بدايات الثورة، حيث قامت الطائرات الفرنسية بالتحليق فوق هذه المناطق ورمي المناشير التي تدعو السكان بصيغة تخويفية إلى مغادرة أماكن استقرارهم إلى أماكن أخرى قد حددت لهم مسبقا، وذلك في مدة لا تتعدى ثلاثة أيام، ولم يستجب لهذا الأمر سوى قلة قليلة من السكان من العجزة وكبار السن والنساء، وأضافت السلطات الاستعمارية مدة ثلاثة أيام أخرى ولم تجد استجابة تذكر فبدأت بقنبلة هذه المناطق، وكان الجنود الفرنسيون يرمون الرصاص على كل من يرونه أمامهم دون تمييز، كما أبيدت قوافل من الرحل بدعوى تموين الثوار مع أنهم لم يكونوا يحملون معهم سوى النزر اليسير من المؤونة،[2] وتوسعت بعدها رقعة المناطق المحرمة، وفي مناطق الشرق الجزائري كان السكان يعيشون تحت رحمة تلك القرارات المتعسفة التي تخيرهم بين أمرين؛ إما الرحيل نحو المجهول أو الإبادة والتقتيل العشوائي البشع.[3]

وفي منطقة تبسة أنشئت المناطق المحرمة في المناطق الآتية:

1- منطقة جبال النمامشة: وهي منطقة محرمة من الصنف –ب– والتي تمتد من ثليجان جنوبا وحتى جبل سوكياس شمال نقرين وفركان نحو 30 كم، ومن جبل العنق شرقا حتى جبل الجديدة بمحاذاة خنشلة نحو 73 كم على اعتبار كونها منطقة إستراتيجية لنشاط الثوار في العامين الأولين للثورة.

2- منطقة جبل غيفوف وزريف الواعر والساهل بالمرموثية جنوب نقرين، وشط الغرسة بالقرب من وادي سوف والجريد التونسية.[4]

3- منطقة الشريط الحدودي الشرقي المار بتبسة من قلعة السنان بشمال الونزة إلى غاية مركز أم علي جنوبا على امتداد 120 كم وعمق 15 كم، والذي يتسع بين مرسط ولعوينات ليصل إلى حوالي 30كم، وتمثل المناطق المحيطة بالماء الابيض باتجاه تونس عبر جبل بوربعية مناطق محرمة من الصنف –أ – ومراقبة على مدار اليوم من خلال مطار بئر العاتر وتبسة.

---

[1] – حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ج.1، ص.428.

[2] – المجاهد، ع.20، 1958/3/15، ص.5.

[3] – نفس المصدر، ص.5.

[4] – نصر الله فريد، الإجراءات الفرنسية تجاه الثورة بتبسة 1954–1958، المرجع السابق، ص.225.

4- منطقة جبل فوة وجبل بوجلال وجبل الدكان وأنوال، وتعتبر من الصنف-ب- وتتم مراقبتها من نقطة الماء الابيض شرقا ومركز الدكان شمالا وبرج القعقاع ومركز بئر مقدم (لاصاص) غربا.

ويلاحظ أن المناطق المحرمة المنشأة بإقليم تبسة تمثل نسبة 60 % من المساحة الكلية للمنطقة، وهذا يدل دلالة واضحة على الحصار المضروب في هذه المناطق على الثورة والثوار، كما أنه خلق بلبلة واختلالا في الأنشطة الاقتصادية المختلفة لسكان تلك المناطق، خصوصا تلك المحاذية للحدود ومناطق جبال النمامشة.[1]

وركزت السلطات الفرنسية على الجهة الحدودية وخاصة الشرقية منها لإنشاء المناطق المحرمة، فبعد الانتهاء من عملية بناء السدود المكهربة (سد موريس) أنشأت ما أطلق عليه اسم منطقة الحزام، وكان ذلك بقرار وزاري بتاريخ 1958/12/19، بمساحة تبلغ حوالي 10 آلاف كم^2، وأجبر السكان على الهجرة واللجوء إلى تونس.[2]

ويتضح جليا أن أوحش قانون سطرته السلطات الفرنسية في أواخر عام 1956 هو قانون المناطق المحرمة الذي طبق في البداية على جبال الولاية الأولى، ثم عُمِّم في بداية عام 1957 على الولاية الثانية ثم الثالثة ثم الرابعة وأجزاء من الولاية الخامسة والمناطق الحدودية الشرقية والغربية، ويتضمَّن هذا القانون السماح للقوات الفرنسية بقتل أي شخص يتواجد في هذه المناطق، وجعلها عرضة للقنبلة الدائمة،[3] وبرحيل الأهالي تقوم القوات الفرنسية باستغلالهم أبشع استغلال، حيث يُجمعُون قريبا من المراكز العسكرية ويتم دعوة الصحافيين ليلتقطوا معهم صورا من أجل نشرها في الصفحات الأولى للجرائد، ويبينوا للعالم أن هؤلاء قد احتموا بهم من خطر الثوار، إضافة إلى تسخيرهم لخدمتهم وقتلهم بعدها ببرودة، وكانت عمليات الإبادة تستهدف سكان تلك المناطق بصفة عشوائية بدعوى القضاء على عصابات المتمردين والثوار، مع علمهم بعدم وجودهم فيها.[4]

---

[1] – نصر الله فريد، الإجراءات الفرنسية تجاه الثورة بتبسة 1954-1958، المرجع السابق، ص.225.

[2] – بوهناف يزيد، مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين'1954-1962'، أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014، ص.122.

[3] – الاخضر بوالطمين، المحتشدات الإجبارية خلال الثورة التحريرية، مجلة اول نوفمبر، ع.136-137، ص.23. انظر أيضا: الغالي غربي، المرجع السابق، ص.272. عسول صالح، المرجع السابق، ص.53.

[4] – المجاهد، 1958/3/15، ع.20، ص.5.

فعندما لم تفد الأسلاك الشائكة في إيقاف نشاط الثورة أنشأت السّلطات الفرنسية هذه المناطق في الجهة الشرقية والغربية، وهجَّرت السكان القاطنين بمحاذاة الحدود قسرا حول الخطوط الشائكة من البحر إلى مشارف الصَّحراء، وفرضت عليهم الحصار بالأسلاك الشّائكة والمراقبة العسكرية الدائمة وزرعت المنطقة بالألغام،[1] وظلت تشن الغارات العنيفة وتقوم بالمداهمات المفاجئة في هذه المناطق على اعتبار أن كل جزائري مشبوه وكل مشبوه ثائر، وكثيرا ما يتم قتل الأبرياء والعزل من قاطني تلك المناطق الذين لم يهجروها، كما يتم القضاء على قطعان الماشية بالرصاص خلال هذه الغارات الجوية، وبعدها تصدر البلاغات الرسمية "عصابات من الخارجين على القانون قضي عليها"،[2] وبالتَّالي عدم التّفكير في مساعدة المجاهدين مهما كان الأمر، وهكذا كانت تنتقم فرنسا من السّكان العزل، إضافة إلى تشديد الرقابة على الشَّريط الحدودي بتكثيف القوات العسكرية المختلفة، وزرع الألغام المضادة للأفراد، والتي حصدت الأرواح حصدا، سواء من المجاهدين أو السكان الذين كانوا يقتربون من هذه المناطق دون علم، ولهذا أطلِقَ عليه تسميته خط الموت، فقد كان خطا واسعا وملغّما تحت حراسة عسكريّة وتقنيّة دائمة ومشدّدة.[3]

أما أساليب الإبادة في المناطق المحرمة (بكارية – الحويجبات– الماء الأبيض – بحيرة الأرنب– تازبنت – الكويف وغيرها...) فتتمثل في زحف القوات العسكرية الفرنسية على المشاتي والدواوير ومحاصرتها، ثم يدخل قسم منها إلى عمق الدوار أو المشتى بحجة التفتيش، وبعدها يأمرون السكان بإخلاء الدور والخيام، وعند الرفض يتم إخراجهم قسرا وتخريب معظمها وإشعال النار فيها، وكثيرا ما كانوا يعمدون إلى عزل الرجال لوحدهم والنسوة لوحدهن حيث يتم الاعتداء عليهن أمام أعين الصغار، ويسلبون الكثير من الأرزاق (الزرابي – المواشي- الحبوب..)، ثم يقومون بإشعال النار فيما تبقى، وأمام هذا التخريب والتدمير تفر النساء مع الأهالي، أما البيوت فتلتهمها النيران،[4] ويظل المشبوهون من الرجال تحت رحمة الجيش الفرنسي ليتم قتلهم بأبشع الطرق، وتعمد فرقة من الجنود إلى البحث عن المسؤول السياسي المحلي لجبهة التحرير في المشاتي والدواوير، كما تقوم بمراقبة آثار النعال على الأرض، فإن وجدوا آثار نعال 'الباتوغاز' الذي يستعمله جنود جيش التحرير فالعقاب سيكون وخيما، وكثيرا ما كان السكان يتركون أملاكهم وأراضيهم ويلجأون إلى القطر التونسي فرارا من

[1] – يحي بوعزيز، ملامح عن ثورة أول نوفمبر الجزائرية ومواقف دوغول تجاهها، المرجع السابق، ص.26.

[2] – المجاهد، ع.20، 1958/3/15، ص.5.

[3] – يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع السابق، ص.30

[4] – المجاهد، ع.20، 1958/3/15، ص.5.

وحشية الجيش الفرنسي الذي يصب جام غضبه على الأبرياء والعزل، وعبر عن ذلك اللاجئون بقولهم: إن الجيش الفرنسي يترك الرجال في الجبال ويفتح علينا نحن واجهة القتال.[1]

وتم إجلاء وترحيل السكان من منطقتي الأوراس والنمامشة في بداية الثورة، وأعلنت السلطات الاستعمارية أن هذه المناطق محرمة بمجرد معرفتها أن أفرادا من جيش التحرير الوطني متواجدين بها، وتتوسع المناطق المحرمة لتشمل كل الجهات التي حدثت فيها تحركات عسكرية، وتنشأ على مستوى الحدود الشرقية والغربية منطقة عازلة أفرغت من قاطنيها، وتقطعها حواجز مكهربة ومحصنة، وتسبب هذا الإجراء في رحيل العديد من السكان القاطنين بتلك المناطق إلى المحتشدات قسرا أو إلى تونس أو إلى المدن التي اكتظت بأعداد هائلة منهم، وهناك من يعود إلى مكان إقامته بالجبال وغيرها وهنا يكون عرضة للعمليات العسكرية البرية والجوية التي تدمرها عن آخرها بمجرد ظهور أي حركة تدل على وجود حياة بها،[2]

وتم إخلاء المناطق الحدودية وشرد أهلها في أماكن ومناطق مختلفة، وعملت القوات الاستعمارية على تفريغ المناطق الحدودية من السكان، وذلك منذ سنة نهاية 1956، ونفذت مخطط التشريد حتى يتسنى لها بناء السدود الشائكة، ولما رفض الكثير من السكان عملية الإخلاء لم يكن أمام السلطات الاستعمارية بد من قتلهم دون مراعاة أي اعتبار،[3] وبفعل خلو المناطق المحرمة من السكان فقد انتشرت الأعشاب والحشائش والقش على طول السدين، حيث أصبحت عامل تمويه طبيعي يحجب حقول الألغام والفخاخ الشيء الذي زاد من صعوبة اختراق وحدات المجاهدين لحواجز الموت.[4]

وكان الجيب الذي يحتوي على المراكز الأربع (مركز القوارد والحمري وبورنان والنقطة 34)؛ عبارة عن منطقة محرمة ويمثل إحدى المناطق المحرمة التي قام الجيش الفرنسي بفرضها على السكان، وتتمثل هذه التقنية الجديدة لقيادة أركان الجيش الفرنسي في إخلاء المناطق التي تعتبر تابعة لجبهة.ت.و، وتجميع السكان في محتشدات حول المراكز العسكرية، بهدف فرض رقابة دائمة على السكان ومنعهم من الاتصال بالمجاهدين أو تسلل المجاهدين إليهم، والقيام بقنبلة مستمرة ومكثفة

[1] – المجاهد، المصدر السابق، ص.5.

[2] – محمد تقية، المرجع السابق، ص.ص.(376-377).

[3] – يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع السابق، ص.152.

[4] – براهمي محمد العربي، جيش التحرير ومعارك عبور خطي موريس وشال، المرجع السابق، ص.102.

بوسائل مدفعية الميدان والطيران،[1] وفي الونزة أنشأت السلطات الفرنسية المناطق المحرمة التي تبدأ من الشريط الحدودي الممتد من قرية عين سيدي صالح إلى خنقة الدف شرق الونزة، كما شملت أحواز جسر ملاق وشمال سفح جبل الونزة، وشرق الونزة بمنطقة الماجن ووادي القصب، وجنوب غرب الونزة بمنطقة النواصرية.[2]

وقد قرر مجلس الوزراء الفرنسي إنشاء منطقة محرمة على طول الحدود الجزائرية التونسية، وتم تشريد السكان من أراضيهم، وصار من المستحيل دخول هذه المنطقة بعد زرعها بالألغام، كما خضعت لدوريات كثيفة وقصف المدفعية على مدار اليوم، إضافة إلى تدخل الطيران عند أدنى شك لاقتحام المجاهدين للخطوط الشائكة ومحاولة عبورها،[3] ولم يقف الأمر عند استحداث هذه المناطق فقط بل عمدت سلطات الاحتلال تبعا لأوامر وزير الدفاع شابان دلماس إلى اتباع سياسة الأرض المحروقة بعد إجلاء السكان عن أراضيهم، حتى تسهل مراقبتها ولا يستعملها المجاهدون كمراكز للتموين والإقامة، وبفشل الاستعمار في وضع قوة دولية على الحدود وفشل خط موريس في القضاء على الثورة، لجأ إلى إخلاء المناطق الحدودية، وجعلها كلها مناطق محرمة سواء للسكن أو العبور، وتمتد من باب البحر إلى مشارف الصحراء جنوبا، ويحدها غربا سكة الحديد الرابطة بين عنابة وتبسة ومن الشرق الحدود التونسية،[4] وأفرغ الجيش الفرنسي معظم هذه المناطق من سكانها بالقوة، وتم تجميع قاطنيها من الفلاحين والرعاة وغيرهم في معسكرات أعدت مسبقا تحت رقابة العسكر، وتتعرض كل منطقة لقصف عشوائي من قبل الطيران الحربي والمدفعية دون تحديد الأهداف، وغالبا ما تُرْصد أي حركة في محيط هذه المناطق فتعتبر هدفا معاديا يجب القضاء عليه،[5] فالطائرات تحلق على طول هذه المناطق، والرعي ممنوع فيها كما يمنع مرور أي شخص.[6]

كما أن ترحيل السكان يتم بالقوة القهرية ودون منحهم الوقت المناسب لحمل حاجياتهم وممتلكاتهم الضرورية، ويتعمد الجيش الفرنسي تدمير منازلهم وإبادة الممتلكات والمنازل والحيوانات

---

[1] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.ص.(211-212).

[2] – قسمة المجاهدين 'الونزة'، المرجع السابق، ص.33.

[3] – يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع السابق، ص.134.

[4] – يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج.3، ط.2، منقحة ومزيدة، المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1996، ص.ص.(225-226).

[5] – خالد نزار،الجزائر، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص.96.

[6] – مقابلة مع المجاهدين: لزعر إبراهيم، قدادرة محمد، بوطرفة محمد، بمقر قسمة المجاهدين (لعوينات)، يوم: 2016/04/17 10:15

والغابات لحملهم على عدم التفكير في العودة إلى تلك المناطق مجددا، ويستعمل في عمليات الإبادة تلك الغازات الخانقة وقنابل النابالم التي تعتبر من الأسلحة المحرمة دوليا، وكان كل دوار يقع في المناطق المحرمة عرضة لثلاث غارات يوميا، تشارك فيها من 17 إلى 35 طائرة، طائرات موران المجهزة بالمدافع 7/12، والطائرات النفاثة من نوع بي26 وبي46.[1]

وترتب عن عمليات الإبادة هاته منذ أواخر عام 1956 اضطرار الكثير من الأسر الجزائرية إلى عبور الحدود شرقا وغربا، واشتدت حركة الفارين من القمع والتعذيب والتنكيل سنة 1957، وكثر اللاجئون الجزائريون في تونس والمغرب الأمر الذي سيشكل عائقا أمام جبهة التحرير وجيشها وعبئا يثقل كاهل قادة الكفاح، ويحد من قدرات جبهة.ت.و المالية والمادية للتفرغ لواجب القتال، كما يثقل كاهل حكومتي الدولتين الجارتين وشعبهما ويخلق مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة،[2] وهذا ما كانت ترمي إليه السلطات الفرنسية حتى تعيق جيش التحرير وجبهته عن أداء المهام المنوطة بهما، لكن جبهة التحرير وجيشها على الحدود الشرقية خلقا مصالح للتكفل باللاجئين.[3]

وفي جهة الحدود الشرقية حيث كان الأمر بالمراقبة المستمرة على طول خط موريس، ومتابعة وحماية طريق السكك الحديدية خط عنابة وسوق أهراس وتبسة، وتحولت المناطق الممتدة بين السدود والحدود إلى 'مناطق محرمة'، فتم تجميع السكان حول المراكز العسكرية أو إجلاؤهم عنها.[4]

وفي 19 فيفري 1958 تقرر الحكومة الفرنسية إنشاء مناطق محرمة على طول الحدود التونسية الجزائرية تمتد على عرض 70 كم،[5] وتقوم بإجلاء السكان القاطنين بالمناطق المتاخمة للحدود التونسية من وراء خط موريس، ومنعتهم من الإقامة فيها بعد تهجيرهم وتشريدهم وإحراق بيوتهم ومصادرة أموالهم، ويتراوح طول هذه المناطق تقريبا 400كم وعرضها ما بين 30 و50كم، وكان الخطر الأشد يكمن في المناطق المهجورة ويطلق عليها أيضا بالمناطق القاتلة أو الخطيرة، التي سيطر عليها المستعمر بالقوافل العسكرية والدوريات المكثفة واستعمال الطائرات الاستطلاعية، وزرع الألغام

---

[1] – الغالي غربي، المرجع السابق، ص.272.

[2] – فتحي الذيب، المصدر السابق، ص.365.

[3] – Guy Pervillé, La ligne Morice en Algérie, 1956-1962, http://guy.perville.free.fr /spip/ article.php3? id _article=95 08/11/2018 21:19

[4] – حول مشكل اللاجئين على الحدود الشرقية والتكفل بهم، انظر: الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص.ص.(192-197).

[5] – مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، ط.4، دار طلاس، دمشق، سوريا، 2003، ص.346.

المضادة للأفراد على طول الشريط، فإذا تم اختراق الخط الأمامي لحواجز الموت من قبل المجاهدين يحاصرهم جنود المستعمر في تلك المناطق بحيث يموت الكثير ويمر البعض،[1] إذن (فهي عبارة عن حقول من الألغام والخنادق والحفر الخداعية العميقة)، قامت السلطات الاستعمارية باستحداثها في المناطق الموجودة بين السدين المكهربين،[2] وشرعت منذ هذا التاريخ في تهيئتها وجعلها مناطق مهجورة كإجراء وقائي مضاف لحواجز الموت، وذلك بتهجير السكان القاطنين من المناطق المحاذية للحدود التونسية إلى مشارف الصحراء.[3]

ولقد أنشئت المناطق المحرمة بكيفيتين اثنتين: إذ شرِع في الأولى عندما كانت الأجزاء ساخنة أثناء العمليات العسكرية في المناطق التي عفنها —كما يرى المستعمر – أفراد جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني، والتي يعتبر سكانها مساندين لهذين التنظيمين، حيث يتم الإجلاء على الفور ولا يعطى أي وقت للسكان لترتيب أمورهم وأخذ لوازمهم الضرورية، فتنسف المداشر والقرى عن كاملها بعد إجلائهم عنها، وإذا وقع اشتباك مع وحدة من وحدات جيش.ت.و في إحدى القرى أو المداشر فإن القوات الفرنسية تقوم بقتل العديد من السكان قبل طرد الباقي منها، ثم يتبع بإصدار مرسوم ينص على أن المنطقة محرمة، وإطلاق النار على كل من يوجد فيها،[4] أما الطريقة الثانية فتقوم قيادة الأركان الفرنسية بتحضير عملية المنطقة المحرمة بعد تأكدها من قيام وحدات جيش.ت.و بعمليات كثيرة في بعض المناطق التي تعتبرها ملاذا وملاجئ تراقبها جبهة التحرير، وبعد تحديد نطاق العمليات تحذر سكان تلك المناطق وتمنحهم آجالا قصيرة للمغادرة، وبعدها يشرع في دك تلك القرى والمداشر باستخدام سلاح المدفعية والطائرات المقنبلة.[5]

وقام بورقيبة بمهاجمة سياسة الحكومة الفرنسية ومشاريعها التي أحدثت المناطق المحرمة، وشهَّر بهذه المناطق، ففي شمال مقاطعة قسنطينة تم إجلاء 180 ألف نسمة من الدوائر، حيث جمعوا ووضعوا حول المراكز العسكرية الفرنسية، وذكر أن هذه المناطق تمسح تماما وتحرق لتزرع بالألغام،[6] واستنكرت الجامعة العالمية للنقابات الحرة تكوين المناطق المحرمة، وثارت ضد هذه الفعلة اللاإنسانية

---

[1] – سعيدي وهيبة، المرجع السابق، ص.108. انظر أيضا: خامس سامية، النشاط الثوري...، المرجع السابق، ص.130.

[2] – انظر: براهمي محمد العربي، جيش التحرير ومعارك عبور خطي شال وموريس الملتهبة، الملتقى الأول حول دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، إنتاج جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة، تبسة، 1996، ص.100.

[3] – خامس سامية، النشاط الثوري ...، المرجع السابق، ص.131.

[4] – تقية محمد، المرجع السابق، ص.ص.(375-376).

[5] – نفس المرجع، ص.376.

[6] – حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، ج.1، ص.427.

محتجة، فكيف يتم ترحيل 400 ألف من السكان عن أراضيهم وديارهم، وهذا الإجراء التعسفي سوف تنجر عنه مشاكل اقتصادية واجتماعية حتما، فكيف سيعيش هؤلاء المهجرون قسرا؟ وهل سيجدون المأوى والعمل؟ وعاينت لجنة أوربية الأوضاع التي يعيشها اللاجئون الجزائريون بتونس من بينها عين دراهم وساقية سيدي يوسف وسبيطلة وغيرها، واطلعوا على الظروف التي أجبرتهم على مغادرة بلادهم.[1]

كما دعا علال الفاسي اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال المغربي الذي يتزعمه للاجتماع بتاريخ 02 مارس 1958 لتدارس وضعية البلاد والظروف التي تمر بها المنطقة المغاربية، وقامت اللجنة بإصدار بيان ذكرت فيه أنها سعت لتحليل الأوضاع في مجموع الشمال الإفريقي وذلك إثر حوادث جنوبي المغرب والاعتداءات على ساقية سيدي يوسف واستمرار الحرب في الجزائر، معلنة تضامنها مع الكفاح التحرري في الجزائر، ورافضة لسياسة المناطق المحرمة وحواجز الموت ومساندة لمجهودات تونس في الميدان الدولي.[2]

والغاية الكبرى من هذا العمل ردع السكان وزرع الرهبة في قلوبهم بعدم التفكير في مساندة الثوار أو تقديم العون لهم مهما كان نوعه، وجعلهم تحت أعين السلطات الفرنسية بإخضاعهم للرقابة المباشرة، والحصول بكل الطرق الممكنة على المعلومات اللازمة عن أي شيء يخص جيش التحرير وتحركاته وأماكن تمركزه وتنقلاته، وبالتالي تحقيق الهدف المتوخى من هذه الأساليب وهو عزل الشعب عن جبهة التحرير وقيادتها بواسطة تحطيم مراكز جهازه، ومن ناحية أخرى تتمكن من استغلال السكان في حملة دعائية لإبراز نجاح عملية التهدئة في الجزائر.[3]

3- حق المتابعة (الملاحقة):

كان الجزائريون يقومون بهجومات كثيرة على المراكز العسكرية الفرنسية انطلاقا من تونس وتحت حماية الجيش التونسي، وكان في اعتقاد فرنسا أنه باستطاعتها فرض حياد فعلي على تونس تضمن من خلاله رفض تواجد وتوقف عناصر جيش.ت.و الجزائري على أراضيها، أو على الأقل يكونون غير مسلحين، وأرسل كاتب الدولة للشؤون الخارجية 'موريس فور' مندوب فرنسا

[1] – جريدة المجاهد، ع.22، 1958/04/15، ص.9.

[2] – مولوج فوزية، الوحدة في خطب وبرامج الأحزاب المغاربية الثلاث (حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، حزب الاستقلال المغربي، التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي) '1958–1989'، رسالة ماجستير في العوم السياسية والعلاقات الدولية (دراسات مغاربية)، جامعة الجزائر 3، 2010–2011، ص.ص.(44–45).

[3] – جريدة المجاهد، ع.18، 1958/02/15، ص.8.

بتونس'روجي سيدو' أن يبلغ الحكومة التونسية أن الحكومة الفرنسية تحتفظ لنفسها وفقا للقانون الدولي بحق التتبع وملاحقة الثوار الجزائريين الذين يشنون عملياتهم انطلاقا من الأراضي التونسية دون انتزاع سلاحهم وحل تنظيمهم.[1]

ومن هنا ضغطت القيادات العسكرية الفرنسية بالجزائر على السلطات الفرنسية لاعتماد تدبير جديد للقضاء على الثوار وتدمير معاقلهم بالتراب التونسي وهو حق الملاحقة، وبدأ العمل به ابتداء من 01 جانفي 1957، ويخول للقوات العسكرية الفرنسية مطاردة الثوار الجزائريين، ووضع حد للهجومات المتكررة التي يقومون بشنها انطلاقا من مراكزهم ومواقعهم الدفاعية الحصينة بالبلاد التونسية، وذلك طبقا لتعليمة أصدرتها قيادة الجيش الفرنسي لقطاع قسنطينة،[2] ومن أجل أن لا يتم إثارة الرأي العام وإعطاء شرعية لتطبيث هذا الإجراء العسكري سنت السلطات الفرنسية تعليمات واضحة تقضي بحق الرد على أي هجوم يقوم به الثوار الجزائريون انطلاقا من مراكزهم بالأراضي التونسية، وإنهاء العمليات العسكرية التي تم الشروع فيها ضد العناصر المسلحة التي تتخذ من الأراضي التونسية ملجأ لها.[3]

ورغم الأسلاك الشائكة المكهربة والملغمة فإن قوات جيش.ت.و بقيت مصممة على تجاوز الخطوط المكهربة، ولم تجد هذه السياسة الاستعمارية نفعا أمام تصميم المجاهدين على اجتيازها، وكعادتها فإن القوات الفرنسية تنتقم من العزل وتصب جام غضبها على اللاجئين والسكان القاطنين على الشريط الحدودي، وقد سجلت الكثير من الاعتداءات على الحدود، وهنا نذكر ما قام به سلاح الجو الفرنسي بالإغارة والاعتداء على قرية ساقية سيدي يوسف بالحدود التونسية يوم 8 فيفري 1958، تحت غطاء حق ملاحقة عصابات الثوار الجزائريين في هذه المنطقة التي استعملوها كقاعدة لهم، بالرغم من عدم وجود قتيل واحد من المجاهدين ضمن جثث القتلى، وسيتم الحديث عن ذلك لاحقا.[4]

---

[1] – الهادي البكوش، المرجع السابق، ص.43.

[2] – خامس سامية، استراتيجية الجيش الفرنسي في تطويق الحدود الشرقية الجزائرية 1957–1961، دورية كان التاريخية، ع.27، مارس 2015، ص.106. انظر الملحق رقم: 17.

[3] – نفس المرجع، ص.106.

[4] – بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني الجزائري، المرجع السابق، ص.139. انظر أيضا: المنصف بن فرج، المرجع السابق، ص.ص.(208–209).

وسعت القيادة الفرنسية إلى إيقاف توسع الثورة بقمعها في الداخل وعزلها في الخارج سياسيا ودبلوماسيا، ولهذا وجب متابعة المقاتلين الجزائريين حيث وجدوا وبكل الطرق، فشنت حملة واسعة النطاق ووفرت لها كل الوسائل اللازمة من خلال وضع حد للتسلل عبر الحدود، وهدم المنشآت الحربية لجبهة.ت.و وتدمير معداتها العسكرية والقضاء عليها، وقطع التمويل والسلاح والذخيرة والتموين عنها، وطريقة القوة هي الطريقة المثلى والناجحة، وقد جربت في ليبيا والمغرب، حيث يقوم الجزائريون بتخريب المنشآت الفرنسية والدخول إلى الأراضي المغربية والليبية، وبالتالي فقد حقق استعمال القوة الهدف المنشود.[1]

وقد جاء لاكوست في جملة برامجه بالتقسيم العسكري الشهير بالتقسيم التربيعي (الكادرياج) الذي أكد مرات عديدة عنه أنه سيكون بمثابة خناق شديد للثورة والمقاومة، وأنه سيجعل الثوار في وضع عسير يمنعهم بل يستحيل فيه عليهم القيام بأي نشاط، فقام بجلب الإمدادات تلو الأخرى إلى أن جاوز عدد جنود فرنسا في الجزائر النصف مليون في الصيف الماضي[2]، ولكن هل نجحت الإدارة الاستعمارية في تضييق الخناق على الثورة؟ [3] وقال غايار: (الجزائر أرض فرنسية، لا مفاوضة مع الثوار إلا لوقف القتال، إن وساطة تونس والمغرب غير مقبولة)،[4] وصادق البرلمان الفرنسي على القانون الإطاري[5] بأغلبية مطلقة، ورفضت حكومة غايار وساطة كل من تونس والمغرب، وظهرت للوجود مشكلة الحدود على أشدها، وصممت السلطات الفرنسية على استغلالها استغلالا جيدا.[6]

3- سياسة التهدئة:

في 2 جويلية 1956 أكد الوزير المقيم روبير لاكوست أمام المجلس الوطني الفرنسي أن عملية التهدئة ليست عملا عسكريا ماديا بحتا بعيدا عن الأمن الذي يتوخاه، إنه يسعى أيضا لجذب النفوس والقلوب وتحضير اتفاقات المستقبل، لإنشاء جزائر جديدة في الإطار الفرنسي، وبالتالي فإن

---

[1] – الهادي البكوش، المرجع السابق، ص.41.

[2] – يقصد به صيف سنة 1956.

[3] – جريدة المقاومة الجزائرية، ع.14، 1 ماي 1957، ص.3، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.1954، ط.3، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2012، ص.157.

[4] – المجاهد، ع.13، 1957/12/01، ص.27.

[5] – لمزيد من المعلومات حول القانون الإطاري، انظر: الهاشمي جيار، المرجع السابق، ص.33. انظر أيضا: TANYA Matthews,War in Algeria: background of crisis, Fordham University Press, U.S.A, 1961, p.p.(73-75).

[6] – يحي بوعزيز، ملامح عن ثورة أول نوفمبر الجزائرية ومواقف دوغول تجاهها، المرجع السابق، ص.27.

إدارة الاحتلال تسعى إلى تحقيق عملية التهدئة من خلال العمل العسكري من خلال إعادة تثبيت الأمن، وهو غير كاف، وبالتالي لابد من اللجوء إلى العمل النفسي بإيجاد مناخ ملائم لتطبيق الإصلاحات المختلفة، ولا يتأتى ذلك إلا بتدجين الشعب وضمان ولائه لإدارة الاحتلال.[1]

وكانت سنة 1958 حافلة بالأحداث على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولم تستطع جبهة التحرير ولا جيش التحرير أن ينعما ببعض الهدوء، حتى تستطيع قيادة الثورة تقييم الأوضاع سياسيا وعسكريا، بناء على المتغيرات والمعطيات الجديدة التي رافقت مختلف التحولات السابقة، وبوصول ديغول إلى سدة الحكم أخذ يقوم بمناورات سياسية من أجل جعل جبهة التحرير في عزلة عن محيطها الإقليمي من خلال ما سطره في سياسته: طرح موضوع مشروع قسنطينة[2] وفكرة أو سلم الشجعان،[3] اللذين أراد من خلالهما إجهاض الثورة وإحكام قبضته عليها وقتل التفاف الشعب حولها أو إضعافه.[4]

وخلاصة القول أن السلطات الفرنسية بذلت جهدا مضاعفا لخنق الثورة وقطع الإمدادات عنها داخليا وخارجيا، واعتمدت عدة سبل وجندت كل الطرق لذلك، فكان تطبيق القوانين الجائرة ممثلة في قانون الطوارئ الذي شرع من أجل فرض حالة حصار على الشعب ككل ومنعه من الالتفاف حول الثورة، ولكن كانت النتائج عكس توقعات السلطات الفرنسية، زيادة على قانون المسؤولية الجماعية، وحق الملاحقة داخل التراب التونسي الذي اتبعته فرنسا لتتبع الثوار المتمركزين على الحدود التونسية.

---

[1] – جمال قندل، مقاربات الاحتلال الفرنسي في التعاطي مع الثورة الجزائرية الحرب النفسية أنموذجا (1954–1962)، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، ج /قسم العلوم الإجتماعية، ع.19، جانفي2018 ، ص.226.

[2] – أطلق دوغول في إطار سياسته للقضاء على الثورة الجزائرية مشروعا اقتصاديا اجتماعيا للرقي بالجزائر، حيث أعلن في 3 أكتوبر 1958 ضرورة الدخول في برنامج نظام إصلاحي صارم لمدة 5 سنوات ...للتفصيل أكثرانظر: بوهناف يزيد، المرجع السابق، ص.ص.(162–163).

[3] – مشروع طرحه الجنرال دوغول يدعو فيه عناصر جيش.ت.و وقيادته لإلقاء السلاح، وهو لا يخرج عن كونه دعوة صريحة للاستسلام وتسليم أنفسهم. لمزيد من التفصيل انظر: بوهناف يزيد، المرجع السابق، ص.ص.(168–172)

[4] – محمد عجرود، أسرار حرب الحدود '1957–1958'، منشورات الشهاب، الجزائر، 2014، ص.100.

المبحث الثاني: مخططات القمع والتنكيل

سعت السلطات الفرنسية إلى تطبيق كل سياسة من شأنها القضاء على الثورة وإفقادها حظوتها لدى الشعب، ولذلك استعملت كل الطرق ووفرت جميع الوسائل القمعية وجندت كل طاقاتها لتعويض الخسائر التي لحقت بها على عدة أصعدة، فأقامت المحتشدات وأنشات السجون ومراكز التعذيب والاستنطاق، وزودتها بكل الوسائل الضرورية لممارسة أساليب الترهيب والتنكيل، ووضعت كل ذلك في إطار قانوني لتحمي الجلادين وممارسي التعذيب في الجزائر.

فكانت الإجراءات القمعية والردعية لأجل تمكين القيادة العسكرية الفرنسية وحكومتها من سلاح فعال وأداة قانونية نافذة، تستطيع بواسطتها وعلى وجه سريع من استعادة هيبتها التي فقدتها في حرب الهند الصينية، خاصة بعدما وجد الجيش الفرنسي نفسه يقف عاجزا عن مجابهة الحرب الخاطفة والعمليات العسكرية المفاجئة لوحدات جيش.ت.و، فتم القبض على الكثيرين ممن تثبت إدانتهم وأنهم قدموا مساعدات مختلفة للثوار، والزج بهم في السجون والمعتقلات ومراكز الاستنطاق وأذيقوا ألوانا من التعذيب والتنكيل، زيادة على ما عانوه من الجوع والمرض والإذلال.

1- إقامة المحتشدات:

لم تدخر السلطات الفرنسية جهدا ولا وسيلة إلا وطبقتها لعزل الثورة عن قاعدتها الشعبية، لذلك اتخذت مجموعة من التدابير، وذلك من أجل تجفيف منابع التموين المحتملة، ووضع جماهير الشعب في محتشدات بتجميعهم في أماكن مطوقة بالأسلاك الشائكة ومحروسة بالجند والآليات؛ ولذلك نتساءل هل حققت فرنسا الغاية المنشودة من إنشاء المحتشدات؟

المحتشد عبارة عن (مستوطنة غير طبيعية تضم وطنيين غير مدانين قضائيا، تحيط بهم الأسلاك الشائكة، ويحرسها جنود فرنسيون)، وهو مكان واسع يحشر فيه المناضلون الجزائريون الذين لا تثبت فيهم شبهة للقتل بصورة عاجلة، وكان يضم كل أصناف الجزائريين من رجال ونساء وشباب وشيوخ.[1]

وهي عبارة عن أماكن واسعة وخالية تماما، وتكون عادة قريبة من الثكنات والمراكز العسكرية لجيش الاحتلال، وغالبا ما تكون محاطة بأسيجة من الأسلاك الشائكة مزودة بمراكز مراقبة من كل الجهات وأجهزة إنذار تعلم جنود الحراسة وتنبههم عند لمس الأسلاك من قبل أي شخص،

[1] – عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص.76.

ولكل محتشد مدخل وحيد يقوم الجنود الفرنسيون عنده بفحص الأهالي وتفتيشهم أثناء خروجهم في الصباح للعمل في حقولهم ومزارعهم ومختلف أماكن عملهم.[1]

وقويت شوكة الثورة الجزائرية تدريجيا، وصار لها صيت عظيم لدى الشعب الذي لم يتوان في تقديم المساعدات الممكنة لها، ولما رأى الاستعمار تلاحم الثورة والشعب وعرف سر قوتها واستمراريتها، بادر باتخاذ إجراءات تمكنه من مراقبة أي اتصال بين الفئات الشعبية وجبهة التحرير أو جيشها، وبالتالي استسلام الثوار الذين لا يستطيعون الاستمرار في المقاومة دون مساندة الشعب لهم وإمدادهم بالمؤونة والمعلومات التي تخص تحركات العدو وخططه، فأنشأ لذلك المحتشدات وساق إليها الأهالي وأسكنهم في خيام ودور محاطة بالقصدير ومغطاة بالترنيط وغيره، وقد اختيرت لها أماكن مكشوفة وقريبة من مراكز العدو والمعسكرات التابعة له، وأحيطت بالأسلاك الشائكة، وفرضت حولها حراسة مشددة،[2] وما يلاحظ افتقارها إلى أبسط شروط الحياة؛ فقد عانى فيها أبناء الريف أقسى أنواع الحرمان من جوع وفقر وجهل ومرض زيادة على التعذيب الجسدي والنفسي، (وقد جاء في تقرير الموظفين الفرنسيين في أفريل 1959 قولهم: أحد المراكز التي زرناها وجدنا أن توزيع المواد الغذائية قد انقطع منذ شهر ونصف، كما أن أشكال الإغاثة من ملابس وخدمات اجتماعية وطبية تتعرض للتوقف دون سابق إنذار).[3]

وتجدر الإشارة إلى أن المحتشدات ظهرت بمجرد ما وضعت حالة الطوارئ حيز التنفيذ، وتم توخي اختيار المناطق النائية في إنشائها ليصعب الاتصال بالمقيمين فيها، وفي إطار المادة السابعة من وثيقة حالة الطوارئ كان إنشاء هذه المحتشدات أمرا منطقيّا، وتشير هاته المادة إلى الصلاحيات المطلقة لوزير الداخلية والوالي العام في الجزائر، والتي تخول لهما نفي أي شخص يبدو نشاطه خطيرا على الأمن والنظام العام إلى أية دائرة ترابية أو إلى أي مكان محدد،[4] وتنص الوثيقة في مكان آخر على أن النفي لا يؤدي إلى إنشاء المحتشدات، ولكن على الرغم من ذلك لم يحترم القانون ولم يكن بالإمكان احترامه لأن نفي آلاف الأشخاص إلى مكان واحد يتطلب إمكانيات جبارة للقيام بالرقابة

---

[1] – مراد صديقي المصدر السابق، ص.19. انظر أيضا: صالح عسول، المرجع السابق، ص.51.

[2] – الغالي غربي، المرجع السابق، ص.274. في الأدبيات الفرنسية تدعى المحتشدات بالمناطق الهادئة، حيث يجمّع فيها السكان ويتم إحاطتهم بالأسلاك الشائكة المكهربة وإخضاعهم لعمليات مراقبة. انظر: بوهناف يزيد، المرجع السابق، ص.120.

[3] – الملتقى الأول حول دور ولايات الحدود في الثورة، المرجع السابق، ص.41.

[4] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.26.

اليومية مع توفير الأكل والسكن، ومن هنا كانت السلطات الفرنسية مضطرة لإقامة معسكرات الحشد.[1]

ويكون موقع المحتشد عادة قريبا من مراكز الجيش الفرنسي وثكناته، ومحاطا بالأسلاك الشائكة التي تكون غالبا مجهزة بوسائل إنذار تنبه الحراس لأي محاولة لمس أو اختراق.[2]

والمحتشدات من مشاريع الحكومة الفرنسية الجديدة التي ارتأت أن تزيد في نفوذ لاكوست في الجزائر ووزير الداخلية في فرنسا لتضييق الخناق أكثر على الجزائريين وخاصة في الحدود، فهي تملك لذلك العسكر والمحتشدات، ومراكز الأشغال الشاقة التي تكون تحت رقابة الجنود الفرنسيين، فضلا عن وسائل البطش المسلحة للفتك بالمواطنين في البوادي والمدن، وهي تسعبذلك إلى فصل العناصر الوطنية النشيطة عن الجماهير الشعبية، وذلك انطلاقا من مفهومها للثورة الجزائرية بأنها ثورة أقلية، فيكفي إبعادهم وعزلهم في المحتشدات والسجون لإرساء الهدوء وحماية فرنسا،[3] ولقد قررت السلطات الاستعمارية تهجير ساكني الدواوير والعروش والقرى التي كانت تقوم بإطعام المجاهدين وإيوائهم وتقديم المساعدات المختلفة لهم، وذلك بتشتيتهم وإبعادهم عن الريف، ووضعهم في مراكز سكنية جديدة مطوّقة.[4]

وعملت السلطات الفرنسية على حماية السكان مما اعتبره العسكريون الفرنسيون الجسم الغريب (جبهة.ت.و)، وكانت حماية السكان تعني إعادة تجميعهم، فالجيش الفرنسي لا يمكن أن يتواجد في كل مكان من الأرض الجزائرية الواسعة، فلابد إذا من تجميع سكان البادية والريف وإنزال سكان الجبال إلى السهول وحشدهم في أماكن محاطة بالأسلاك.[5]

ومع بدايات الثورة في المنطقة الشرقية حاول الجيش الفرنسي قطع الاتصالات بين المجاهدين والشعب، فقام بترحيل المواطنين من الأماكن الإستراتيجية كالجبال والغابات التي جعلها جيش التحرير حصونا ومراكز له، ومنع الإقامة فيها والمرور بها، ولتطبيق هذه السياسة قام بتجميع

---

[1] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.26.

[2] – عسول صالح، المرجع السابق، ص.ص.(51-52).

[3] – جريدة المقاومة الجزائرية، ع.18، 1 جويلية 1957، ص.12، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.1954، ط3، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2012، ص.221.

[4] – بشير خلدون، الأسلاك الشائكة المكهربة، شهادات ومداخلات، م.و.د.ب.ح.و.ث.1. نوفمبر.54، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص.244.

[5] – مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص.191.

السكان في مناطق يستطيع فيها الإشراف ومراقبة تحركات المواطنين ومنع اتصالهم بعناصر جيش.ت.و.[1]

ففي 30 مارس 1955 وتبعا لسلسلة الإجراءات الهادفة إلى كسر الثورة ومنع التعاون معها تم إطلاق فكرة المحتشدات في إطار المصالح الإدارية المختصة من قبل الحاكم العام الجنرال سوستال المعين بتاريخ 12 فيفري، وفي 28 أفريل أسندت مهام تنفيذها للجنرال بارلانج، ويقوم ضباط متخصصون استقدموا من المغرب الأقصى بمساعدة الجنرال بارلانج بتنفيذ هذه المهمة، والهدف من إنشاء المحتشدات هو تدجين الأفراد وإدماج الأرياف.[2]

وقد استلهم العسكريون الفرنسيون إستراتيجيتهم بتدبير المحتشدات – مثلما قاموا به في شتى الميادين طيلة سنوات ثورة التحرير – من سابقيهم غزاة الجزائر، وذلك بحشد السكان في مراكز معينة أو قرى، ثم التحكم فيهم بخلق ظروف قاهرة أو تلقينهم دعاية ملائمة من تدابير الحرب الحديثة في مواجهة حرب العصابات، فالعمل الأول الذي يجب القيام به لعزل المحرّضين هو حشد السكان القاطنين بشكل متباعد وتنظيم كل القبائل في شكل مخيَّمات، مع الفصل ما بين مختلف الدواوير بسدّ من شجر العناب البري ومن الأشواك الأخرى التي تحول دونهم، وبالتالي يصبحون محبوسين تحت تصرف الاستعمار ورحمته.[3]

وكانت تهدف من وراء إقامة هذه المراكز إلى محاصرة الثورة وعزل الشعب عن مختلف المؤثرات الدعوية والتعبوية التي تقوم بها خلايا جبهة وجيش.ت.و، إضافة إلى تفكيك الأسرة الجزائرية وجعل السكان يخضعون لحرب نفسية مستمرة.[4]

وبادرت السلطات الفرنسية إلى القيام بكل عمل يهدف إلى كسر تلاحم الشعب حول الثورة، لذلك عمدت إلى تهجير سكان الحدود شرقا وغربا وحشدهم في محتشدات إجبارية أطلق عليها اسم مراكز التجميع، وبنجاح هذا العمل على الحدود لجأت سلطات العدو إلى تعميمه في الداخل بمختلف المناطق الجبلية وغيرها، وكانت هذه المحتشدات عبارة عن سجون كبرى بجوار المعسكرات.[5]

---

[1] – محمد لحسن زغيدي، معراج أجديدي، المرجع السابق، ص.157.

[2] – الهاشمي جيار، المرجع السابق، ص.24.

[3] – محمد تقية، المرجع السابق، ص.374.

[4] – بوهناف يزيد، المرجع السابق، ص.121.

[5] – الاخضر بوالطمين، المحتشدات الإجبارية خلال الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص.ص.(23-24).

ففي الوقت الذي كانت تجرى فيه عمليات برنامج شال كانت القوات الفرنسية إضافة إلى ذلك تقوم بترحيل سكان الأرياف والدواوير من مساكنهم بالقوة وتجميعهم في محتشدات قريبة من مراكزها العسكرية من أجل الفصل التام بين الشعب وجيش التحرير، وارتفع عددهم من 335 ألف في سبتمبر 1958 إلى 740 ألف في أكتوبر من نفس السنة، ليصل العدد إلى مليون وتسعمئة ألف في ديسمبر 1960، ووصل عدد المحتشدات إلى 3426 محتشدا، [1] بينما تذكر مراجع أخرى أن عدد المحتشدات التي أنشئت إلى غاية أول جانفي 1961 كان حوالي 2179 محتشدا يضم ما يقارب 1.786.000 فردا، وارتفع عددها ليبلغ 2500 محتشد في أفريل 1961 تضم حوالي 1.960.000 ساكن مهجر،[2] وقد شملت المحتشدات التي أنشأها العدو حوالي 40 % من السكان (3.5 مليون) حسب اعتراف المصالح الفرنسية نفسها.[3]

وكان الضباط الفرنسيون يبحثون بين المحتشدين والأسرى وغيرهم عن المتعاونين مع الثورة بالإغراء والتهديد، وحتى تكون السيطرة على السكان محكمة بقدر كبير لابد على الضباط المسؤولين في الأرياف والمدن أن يدونوا باستمرار كل ملاحظاتهم ومشاهداتهم حول تحركات السكان واتصالاتهم،[4] وجهزت المحتشدات لأجل ذلك بمرافق وملحقات تعمل على تسليط شتى أنواع التعذيب الجسدي والمعنوي على السكان، حيث يجري إخضاعهم لمختلف أنواع الابتزاز والضغط النفسي والتعذيب الجسدي،[5]

وأنشأت السلطات الفرنسية في الونزة محتشدا بالبياضة القديمة عزل بداخله سكان الماجن، كما أنشأت محتشدا آخر شمال شرق الونزة بمنطقة الطباقة،[6] وفي بئر العاتر تقرر تجميع سكان المدينة في محتشد يسمى باطن بوعريان، وكان البيت[7] ملتصقا بالبيت، وتضم الخيمة الواحدة

---

[1] – الملتقى الأول حول دور ولايات الحدود في الثورة، سوق أهراس، المرجع السابق، ص.ص.(39–40).

[2] – لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص.204. وتذكر بعض الإحصائيات أن عدد المحتشدات في الجزائر قد بلغ 1500 محتشد سنة 1958، حيث تم جمع أكثر من 740 ألف جزائري داخلها، وفي سنة 1959 كان عدد المحتشدين مليون جزائري ليصل عشية الاستقلال إلى 3 ملايين من المحتشدين. انظر: إبراهيم لونيسي، المعتقلات وتوظيفها في الحرب النفسية على الجزائريين، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، (عدد خاص)، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، ديسمبر 2012، ص.18.

[3] – ذاكرة الجزائر، المرجع السابق، ص.278.

[4] – مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص.192.

[5] – بوهناف يزيد، المرجع السابق، ص.121.

[6] – قسمة المجاهدين 'الونزة'، المرجع السابق، ص.33.

[7] – ويقصد بالبيت الخيمة من الوبر والشعر.

الكثير من أفراد العائلة، والهدف من إقامة هذه المحتشدات كان بالأساس قطع أي نوع من الاتصالات للمجاهدين بالسكان، وعدم تزويدهم بما يحتاجونه من طعام ولباس ومال وسلاح ومعلومات عن تحركات العدو، والتضييق على المواطنين ومنعهم من الانضمام إلى الثوار، حيث كان المناضلون هم همزة الوصل بين المجاهدين والشعب،[1] وغالبا ما يقوم المحتشدون بتدبير أمورهم في بناء الأكواخ أو البيوت من القش والطين أو من القصدير بالقرب من المراكز العسكرية المحصنة التي تكلف بمراقبتهم، وهي تفتقر إلى أدنى شروط الصحة، مما يجعل قاطنيها عرضة لكل ألوان الحرمان من فقر وجوع، لكل أنواع الأمراض زيادة على التنكيل والتعذيب.[2]

وتم حشد قوات معتبرة من الجيش الفرنسي على الحدود الشرقية، حيث قامت بإجلاء السكان من هذه المناطق بالقوة، ووضعوا في محتشدات ومراكز تجمع أقيمت خصيصا لهذا الغرض، وتحت حراسة مشددة للجيش الفرنسي لمنع جيش.ت.و من الاتصال بهم وحرمانه من التموين والمعلومات، وحتى نهاية سنة 1957 تم ترحيل عشرات الآلاف من سكان الأرياف الذين لجأ الكثير منهم إلى تونس والمغرب والباقي أصبح عبارة عن أسرى حرب،[3] وتشير الوثائق إلى أن عدد اللاجئين الجزائريين إلى تونس بلغ 140 ألف لاجئ.[4]

وعندما تم الترحيل القسري للسكان المقيمين على طول الشريط الحدودي ولّد ذلك آثارا سلبية على أصحاب الأراضي الذين كانوا يفلحونها، وانعكس الأمر بدوره على الثوار الذين كانوا يحصلون على المؤونة والأطعمة من عند هؤلاء السكان، كما تم تعطيل حركة التنقل إلى تونس من أجل التجارة والارتزاق، الشيء الذي خلق نوعا من الأوضاع الصعبة على المجاهدين والفلاحين المقيمين على امتداد الشريط الحدودي.[5]

وعلى جوانب المحتشد وضعت أبراج عالية مجهزة بمدفع رشاش وأضواء كاشفة وحراس على مدار الليل والنهار لمنع تسرب أو فرار نزلاء المحتشد، وبعد الزج بهم في المحتشدات يقوم أحد ضباط الشؤون الأهلية بإحصائهم، ومعرفة عدد العائلات والأفراد الذين تضمهم كل عائلة، ويتم

---

[1] – مقابلة مع السيد عبد المومن أحمد بمنزله الكائن ببئر العاتر يوم:2013/04/23 10:30

[2] – خامس سامية، النشاط الثوري...، المرجع السابق، ص.ص.(131-132).

[3] – لزهر بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، دعم وزراة الثقافة، الجزائر، 2013، ص.26. انظر أيضا: صالح بن النبيلي فركوس، المرجع السابق، ص.427.

[4] – لزهر بديدة، المرجع السابق، ص.26.

[5] – جمال قندل، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثراتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962، ط.1، دار الضياء، الجزائر، 2006، ص.ص.(106-107).

إرسال قوائم السكان الذين يضمهم المحتشد إلى قيادة الجيش الفرنسي في الجهة التي يتبعونها، وتقوم هذه الأخيرة بإرسال مخصصات التموين إلى المحتشدين، ويقوم القومية والحركة بتوزيع المؤن على ساكني المحتشد تحت إشراف ضابط فرنسي بمعدل 125 غراما من الحبوب (قمح أو شعير) للفرد يوميا،[1] ولا يسمح لأي شخص بالخروج من المحتشد ما لم يرخص له بذلك، وأثناء الخروج للعمل سواء في الأراضي الزراعية أو رعي الأغنام أو غيرها، فلابد من وضع الطابع على باطن اليد مع وجوب المحافظة عليه لحين العودة، ولا يسمح لأي كان بأخذ زاده وطعامه لذلك اليوم أكثر من حاجته، كما يجب العودة قبل حلول الظلام وإلا تعرض للمساءلة.[2]

وفي مرحلة لاحقة عندما قويت شوكة الثورة أصبح لزاما على أصحاب الأراضي الزراعية والفلاحية عند ارتيادها أن يستصدروا رخصا من السلطات العسكرية التي قامت بتخصيص ممرات لهذا الشأن، وحددت وقتا معينا يمتد من الساعة السابعة صباحا إلى غاية الواحدة زوالا، وتحت مراقبة عسكرية،[3] ويمنع على المحتشَدين الاتصال بالمجاهدين مهما كانت الأحوال أو إشعال النار بعد المغرب، أما الحصول على الماء فيكون بحمل قربة أو آنية لملئها من الصهريج قرب مدخل المحتشد، والتي يشرف عليها الجنود الفرنسيون أو جنود اللفيف الأجنبي،[4]

ومن ضمن أهداف هذه الإجراءات تعزيز حماية المراكز الاستعمارية المتقدمة والتي تكون بعيدة عن المحيط العمراني بإقامة مراكز التجميع حولها من أجل جعل مساكن المحتشدين واجهة أمامية لهجومات جيش.ت.و.

ومن المحتشدات التي أنشئت بجهة تبسة على الحدود الشرقية، نذكر منها:

- محتشد بئر العاتر (باطن بوعريان) محتشد الماء الابيض- محتشد نقرين- محتشد عين الزرقاء- محتشد المريج- محتشد مرسط- محتشد الونزة.[5]

---

[1] - عسول صالح، المرجع السابق، ص.52. وتذكر جريدة المقاومة أن آأغلب هذه المحتشدات يعيش أصحابها في العراء وينامون على التبن، ويتناولون 700 غرام من الخبز في اليوم، ويستخدمون في الأشغال الشاقة التي لا تتناسب مع كمية الغذاء التي يحصلون عليها. انظر: جريدة المقاومة، المصدر السابق، ص.221،

[2] - مقابلة مع السيد زرقي علي بمسكنه ببئر العاتر، يوم:2013/04/24 19:30 - مقابلة مع السيد عبد المومن أحمد، يوم: 2013/04/23 10:30.

[3] - جمال قندل، خطا موريس وشال...، المرجع السابق، ص.107.

[4] - مقابلة مع السيد زرقي علي بمسكنه ببئر العاتر، يوم: 2013/04/24 19:30 - مقابلة مع السيد عبد المومن أحمد، يوم: 2013/04/23 10:30.

[5] - مقابلة مع المجاهد هيبي بشير بمنزله الكائن ببئر العاتر، يوم: 2016/05/25 10:00.

2- المعتقــلات:

تختلف المعتقلات عن السجون، وتطلق على كل مكان يجمع فيه الناس وتقيد حريتهم فيه، ويساقون إليه نتيجة لفوضى طارئة أو لثورة قائمة، ولا يتعرض من في المعتقل للمحاكمة، إذ يبقون مرهونين تحت طائلة الحوادث الطارئة، ويتعرضون للعذاب النفسي لأنهم ليسوا مجرمين لكي يبت في أمرهم، وتختلف حياتهم في المعتقل باختلاف الإدارة التي تسيرهم، ولا يرتدون لباسا معينا كما هو العادة في السجون، ويتمتع المعتقلون ببعض الحريات كالاطلاع على الصحف والاستماع للإذاعة والتنقل بين المراقد والتفسح وممارسة الرياضة والتعليم الفردي والجماعي.[1]

والمعتقل يعني تجميع عدد من المناضلين في مكان محروس غير السجن الكلاسيكي، وذلك لكثرة الموقوفين وضيق السجون في الجزائر وفرنسا بهم، حيث بلغ عددهم تقريبا حوالي مليونين، ومن هنا اقترن المعتقل بمعنى سياسي خاص بالوطنيين الجزائريين والوطنيات أيضا،[2] وبلغ عدد المعتقلين حوالي 25 ألف معتقّل من بينهم إطارات هامة.[3]

ومن أسباب إنشاء هذه المعتقلات أن العدو يهدف من ورائها إلى جمع كل المتعاطفين مع الثورة وذلك لإضعافها والتقليل من سمعتها وتوسعها، فيجمع الذين كانوا يمونونها ويزودونها بالأخبار أو يشتبه فيهم تقديم أي مساعدة للثوار، فالسجون امتلأت بهم والمحاكم ليس لها وقت للنظر في استكمال الملفات، والمعتقلات توفر الكثير من الإجراءات ولا تحتاج إلى البحث الدقيق ولا إلى التقاضي أو المحاماة، فهي جمع وحراسة ثم نقل وانتظار للظروف السياسية،[4] أي إبعاد المواطنين عن المساهمة في الثورة، إضافة إلى تسليط الإرهاب والقمع على كل من يتعاطف مع الثورة، وبالتالي انضمامهم إلى الجانب الفرنسي بعد انهيار معنوياتهم وإحباطهم، والعمل على غرس التفرقة السياسية والنعرات الجهوية والتفرقة بين المواطنين، بغرض منع أي تقارب مع جبهة.ت.و من أي نوع كان، وكذا العمل من أجل تهيئة من استسلم من المواطنين لقبول الإصلاحات التي طرحتها السلطات الفرنسية في مواجهة الثورة.[5]

---

[1] – محمد الطاهر عزوي، ذكريات المعتقلين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1996، ص.13.

[2] – عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص.80.

[3] – لزهر بديدة، المرجع السابق، ص.26.

[4] – محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص.15.

[5] – أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة، المرجع السابق، ص.367.

كما تعمل على زرع الشك بين صفوف المعتقلين وتسريحهم، ووقع الحذر منهم أثناء عودتهم إلى وحداتهم، أو طلب التجنيد بالنسبة للآخرين، كما تعمدت السلطات الفرنسية تجميع الكثير من المنتمين إلى الأحزاب والهيئات السياسية المختلفة التي كانت سائدة قبل الثورة، حتى تخلق نوعا من الاضطرابات والأجواء المكهربة، كما كانت تقوم بدس بعض الأطباء والموظفين الفرنسيين بين المعتقلين وكسب ثقتهم والعمل على كشف أسرارهم وفي مرحلة لاحقة جعلهم عملاء دون وعي منهم.[1]

وبعد تعذيب الشخص المعتقل من قبل المكلفين بالاستنطاق ويأسهم من الحصول على المعلومات التي تخص الثورة، أو الوعد بالتعاون معهم، فإنهم يقومون بتعليقه في إحدى الأشجار من أول الليل إلى الصباح حتى يموت، وبعدها تنقل جثته إلى الخارج ليوضع في حفرة وتصب عليه مواد محرقة مثل الجير، ويحدث الأمر تكرارا تحت أنظار المعتقلين، ليتم بذلك ترهيبهم وبث الرعب في نفوسهم حتى درجة الانهيار المعنوي.[2]

وكان المعتقلون كثيرا ما يشنون إضرابات الجوع احتجاجا على سوء المعاملة أو غيرها من الأسباب السياسية.[3]

3- السجون ومراكز التعذيب والاستنطاق

تاريخ السجون ليس جديدا على الثورة، بل كان موجودا منذ بدء الاحتلال، وقد انتشرت السجون في الجزائر حتى صارت كل بلدية تضم سجنا أو أكثر خاصا بها، وأصبحت السجون تعبر على سلطة الإستعمار، الذي اتخذهاكأداة لفرض هيمنته على الجزائريين،[4] وباشتداد قوة الثورة الجزائرية تم فتح العديد من السجون ومراكز التعذيب، وتعددت بتعدد الأفراد الذين تراهم السلطات الفرنسية خارجين عن القانون أو من الفلاقة، وكل ثوري ومن يعمل لصالح الثورة إلا ويتعرض للتعذيب،[5] وأقامت القيادة العسكرية الفرنسية مدارس لتعليم فنون التعذيب وأساليبه المتنوعة، وصار لها أساتذة ومنظرون ولها قوانينها وتقاليدها وفروع اختصاصاتها ومخابرها ومعسكراتها،[6] فعندما جرب

---

[1] – إبراهيم لونيسي، المعتقلات وتوظيفها في الحرب النفسية على الجزائريين، المرجع السابق، ص.26.

[2] – نفس المرجع، ص.19.

[3] – عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص.80.

[4] – جارية كشير بناجي، السجون الإستعمارية بالجزائر مع دراسة نموذجية لسجن سركاجي (بربروس) اعتمادا على سجلات الإيداع (1954–1962)، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر'بوزريعة'، 2002–2003، ص.ص.(17–18).

[5] – الجنيدي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة، ج.3، المرجع السابق، ص.86.

[6] – مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص.177.

العدو معظم وسائله العسكرية أنشأ بيجار مدرسة في سكيكدة عرفت بمدرسة 'جان دارك'، وتقوم بتدريس فنون الحرب المضادة لحرب العصابات لمقاومة جيش.ت.و، وكان إنشاؤها سنة 1957، وبعد نهاية التدريب أنيطت بفرقة الكومندوس بها مهمة التسلل وسط الأوساط الشعبية والبحث عن أخبار أماكن تمركز قيادة الولاية وعدد المجاهدين ومراكز التموين والأسلحة ومسالك القوافل، وكان أفرادها يتغلغلون أوساط الجماهير ويحتكون بهم على أساس أنهم عناصر من جيش.ت.و على أساس أنهم تاهوا بعد كمين أو اشتباك أو انهم فارون من الجيش الفرنسي يريدون الالتحاق بجيش.ت.و ويطلبون دليلا لإيصالهم إلى مراكز جيش التحرير،[1] وأُنشِئ بهذه المدرسة قسم للتدريب على حرب التدمير، حيث يتلقى المتدربون أساليب التعذيب الإنساني، وتتلخص في النقاط الآتية:

- يجب أن يكون التعذيب نظيفا.
- ألا يجري على مرأى من الصغار.
- أن يجري من قبل ضابط مسؤول.
- أن يكون إنسانيا، أي ينتهي بعد اعتراف المستجوب.[2]

وأنشأت السلطات الفرنسية ستة محتشدات لإقامة الأسر الجزائرية المهجرة من أراضيها المتاخمة للحدود، زيادة على16 مركزا للتعذيب، وبمدينة الونزة كان يوجد مركز عسكري كبير يشرف على مراقبة تحركات أفراد جيش.ت.و بين الجزائر وتونس.[3]

3-1- المفرزة العملياتية للحماية:

وتقوم المفرزة العملياتية للحماية (د.و.ب) باستقبال الأشخاص المشتبه بهم المحولين من مصلحة الحماية الحضرية أو الذين تم القبض عليهم خلال العمليات العسكرية، ويشرف عليها مركز التنسيق بين الجيوش برئاسة العقيد 'سيمونو' المنتدب من مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة، وتهدف (د.و.ب) إلى تفكيك شبكات جبهة.ت.و بكل ما لديها من وسائل، وعلى الأخص التعذيب في شتى صوره وأبشع طرقه، وبلغ عددها 24 مصلحة رئيسية و38 ملحقة عبر ربوع الوطن، ولها مديرية مركزية بمدينة الجزائر و6 مديريات فرعية على مستوى كل ولاية تاريخية، ويقوم عليها حوالي

[1] – علي كافي، المصدر السابق، ص.222.

[2] – مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص.178.

[3] – شلالي عبد الوهاب، دور عمال المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائرية...، المرجع السابق، ص.ص.(392-393).

2500 شخص برتبة ضباط وصف ضباط،[1] وقد أنشئت هذه الهيئة العسكرية الإعلامية سنة 1956، وباشرت نشاطها عاما واحدا بعد ذلك، وتتألف من ضابط برتبة نقيب واثنين أو ثلاثة ضباط مساعدين، ومن أربعة أو خمسة ضباط صف، ومن 15 إلى 20 جنديا احتياطيا، كما تضم بين صفوفها مترجما أو أكثر،[2] وأنيطت بهذه المفرزة مجموعة من المهام، منها القيام بأعمال الشرطة والجندرمة، وتجميع المعلومات الخاصة بالثوار وجبهة التحرير وتحويلها للمكتب الثاني لاستغلالها، ومشاركة الوحدات العسكرية في مختلف العمليات، وزرع العملاء في الأوساط الشعبية.[3]

ويعتبر الجهاز العملياتي للحماية من أبرز أجهزة الحرب النفسية، وهو يعمل على القيام بكل أشكال الإكراه والضغط النفسي والجسدي والدعاية، ومهمته الأساسية الاستنطاق وممارسة الأعمال القمعية على أوسع نطاق،[4] ويتكفل بعمليات الاستنطاق مجموعة من ضباط الاستعلامات وصف الضباط بمساعدة بعض المترجمين من أصول أوربية وجزائرية، وتبدأ عملية الاستنطاق بإخبار الشخص الخاضع لها بأنهم على علم بكل النشاطات التي يقوم بها، وتستعمل كل الوسائل والأدوات المتاحة، مع التفنن في تطبيق أساليبها.[5]

وقامت القوات الفرنسية على مدار سنوات الحرب بجرائم لا حصر لها، فكان كل شخص يعتبر مشبوها في أمره ومعرض في أية حال إلى التوقيف والاستنطاق بسبب أو غير سبب، وحجتهم في ذلك القضاء على الثوار وكسب الحرب بأي ثمن.[6]

ومع تواصل الثورة الجزائرية واشتداد عودها زادت وطاة التعذيب وتوسع نطاقه ليشمل كل المناطق، وارتفع عدد المساجين من جنود وفدائيين ومدنيين،[7] وكان المشبوهون يساقون إلى مراكز يحشد فيها المواطنون الذين تقبض عليهم قوات الأمن خلال عمليات التفتيش والتطهير، وفيها يجرى

---

[1] – الغالي غربي، المرجع السابق، ص.ص.(300-301).

[2] – محمد العاقل، كراسة عن تاريخ التعذيب الفرنسي في الجزائر(تحقيق عن التعذيب في الجزائر)، معهد الهوقار، جينيف، د.س، ص.630.

[3] – الغالي غربي، المرجع السابق، ص.ص.(300-301).

[4] – بوهناف يزيد، المرجع السابق، ص.ص.(126-127).

[5] – الغالي غربي، المرجع السابق، ص.ص.(301-302).

[6] – علي خلاصي، أساليب التعذيب والتنكيل التي مارستها فرنسا على الجزائريين'1954-1962'، مجلة التراث، ع.7، الجزائر، نوفمبر 1994، ص.188.

[7] – بختاوي خديجة، أساليب الاستنطاق خلال الثورة، مجلة المصادر، ع.17، س.1، م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.1954، الجزائر، 2008، ص.150.

التحقيق مع الجميع دون استثناء، فلا يستثنى أي شخص من التهديد والمساومة والتعذيب، ومن تثبت إدانته باعترافه أو باعتراف غيره عليه، أو من تثبت وطنيته بعد تعاونه مع السلطات الاستعمارية، فإنه يحول إلى الشرطة أو الدرك ليقوموا بتعذيبه مجددا، وبعدها يقدم للمحاكمة إن بقي حيا، فالأقلية من الموقوفين يسرحون أما الغالبية دوما فإنهم ينقلون إلى السجون.[1]

ويلاحظ أن عمليات التعذيب قد رافقت كل سنوات الثورة ولم تستثن منها منطقة من المناطق، واستنفرت السلطات الفرنسية كل إمكاناتها المادية والبشرية ، وجهزت لذلك ألوانا من التشريعات التي تخول لها القمع والبطش والترهيب،[2] وليس بالضرورة أن يخضع للتعذيب من ينتمي للثورة فقط، فكل مشبوه أو متهم يتم القبض عليه يتعرض لأبشع أنواع التعذيب، وكانت المراكز المخصصة للتعذيب عبارة عن جحيم دائم، ومعظم الذين سيقوا إليها يموتون خلال عمليات التعذيب السادي أما الآخرون فإنهم يخرجون مشوهين أو مجانين،[3] ويتم استجواب السجين تحت وطأة التعذيب، وبعد أن يثخن بالجراح يترك مرميا على الأرض دون تضميد أو إسعافات،[4] ناهيك عما قام به الطيران الفرنسي من تدمير دواوير وقرى بأكملها، وما قام به ضباط الجيش الفرنسي من عمليات القتل الجماعي وتكديس الجثث في مقابر جماعية، وهذا باعتراف وشهادة بعض مرتكبيها.[5]

2-3- أنـواع التعذيـب وأدواتـه:

والتعذيب نوعان نفسي وبدني، فحين توقيف المتهم يُرحَّل إلى مراكز الدرك أو مكاتب لاصاص، حينها يبدأ التعذيب الأول فيوضع المسجون داخل قبو مظلم ليفقد معنى الإحساس بالزمن، ثم يبدأ التلاعب بالسجين وتشويش أفكاره بشتى الأساليب.[6]

أما التعذيب الثاني فهو التعذيب الجسدي الذي تفنن فيه الفرنسيون وتعددت فيه أساليبهم، ومنها:

- التعذيب بالماء: ويتم خلال ذلك إدخال أنبوب الماء في فم السجين مع زيادة قوة الماء وطرحه أرضا والضغط عليه بالأرجل، كذلك وضع رأس السجين في حوض مملوء بالماء لمدة وإرغامه على شرب الماء القذر من خلال فتح فمه بقمع حتى ينتفخ جوفه ثم الضغط عليه بالأرجل ليخرج الماء ممزوجا

---

[1] – أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة، المرجع السابق، ص.ص.(366-367).

[2] – مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص.175.

[3] – محمد الدرعي، فظائع الجيش الفرنسي في الجزائر أثناء الثورة الجزائرية، مجلة الرؤية، ع3، س.1، 'م.و.د.ب.ح.و.ث.1.نوفمبر.1954'، الجزائر، 1997، ص.181.

[4] – لمزيد من التفصيل انظر: مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص.ص.(177-181).

[5] – الغالي غربي، المرجع السابق، ص.288.

[6] – بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص.ص.(151-152).

بالدم من كل المنافذ، ومن الأساليب الأخرى التي يستعمل فيها الماء لف جسم السجين بإحكام وتعليقه من رجليه، ثم يدلى حتى يغمره الماء، وتكرر العملية عدة مرات حتى يقر السجين أو يموت تحت وطأة البرد.[1]

- التعذيب بالكهرباء: وهو من أشد أنواع التعذيب قساوة لما يحدثه من آلام لا تطاق، وما يحدثه من تأثير على الجهاز العصبي والدماغي وما يتركه من آثار على الجسم، حيث يمرر التيار الكهربائي على كامل الجسم وخاصة المناطق الحسّاسة بعد أن يمدد على طاولة مجردا من لباسه ومبللا بالماء ليتم سريان التيار الكهربائي في جسده سريعا.

- الكي بالنار والحرق: وتتم بتمديد السجين على طاولة وهو عار، وتبدأ عملية توجيه آلة اللحام إلى صدره أو بطنه وحرقه في الكثير من مناطق الجسم.[2]

- غطس الرأس في الماء الممزوج بالصابون وإرغام الشخص على شربه، أو غطسه في الماء الساخن ثم غطسه مباشرة في الماء البارد.

- بتر الأصابع والآذان ونتف شعر الرأس واللحية.[3]

- التعذيب بالضرب لغاية تغير ملامح الوجه.

- فتح جيوب بجسم الإنسان واقتلاع الأظافر ووضع الملح بها.

- ربط السجين إلى الأسلاك الشائكة لمدة طويلة.

- وضع السجين في قفص تحت الشمس أو المطر مدة طويلة.[4]

ويذكر المجاهد سلاطنية أنه قبض عليه خلال محاولة تنفيذ عملية فدائية في مقهى بالكويف إثر وشاية من أحد العملاء، ووضع في سيارة جيب تابعة لسلاح الإشارة، ونقل على جناح السرعة إلى مركز التعذيب بثكنة الكويف أين تلقى ألوانا من التعذيب، حوض ماء خيوط معلقين وتيار كهربائي، وطلبوا منه الإقرار بمن أرسله للقيام بالعملية فأخبرهم أنهم من الجبل أي الثوار ونفى أنه يعرفهم، وهذا بناء على التعليمات التي تلقوها من قيادة الثورة بأن يقدموا معلومات عامة إذا ما تم

---

[1] – الغالي غربي، المرجع السابق، ص.ص.(304–305).

[2] – نفس المرجع، ص.ص.(305–306). انظر أيضا: محمد الدام، السجون الفرنسية في الجزائر'لامبيز أنموذجا'، أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر'باتنة'، 2011–2012، ص.50.

[3] – لمزيد من التفصيل انظر: محمد الدرعي، المرجع السابق، ص.ص.(185–189).

[4] – علي خلاصي، المرجع السابق، ص.ص.(204–205). لمزيد من التفصيل انظر: محمد الدام، المرجع السابق، ص.ص.(50–54).

الإمساك بهم، وأخبرهم أن المكي جديات وبشير بوذراع هما اللذان قاما بإرساله وكانا في الجبل على الحدود، وهنا ازداد غضبهم وأحضروا له صندوقا من الألغام ووضعوه أمامه بعد أن ربطوه بعيدا وطلبوا منه أن يعين نوع اللغم الذي كان سيستعمله في العملية، وكان هناك كاتب يسجل كل الأقوال،[1]

وتفنن العسكريون الفرنسيون في ابتكار أحدث أنواع التعذيب، فكان السجين يعيش حياة رهيبة، وكانت التغذية لا تسد الرمق مع مزج الطعام بالأوساخ وزيادة الملح وعدم توفير الماء، إضافة إلى انعدام الفراش والغطاء.[2]

ويضيف المجاهد سلاطنية ناصر أنه في اليوم الثاني من القبض عليه أثناء محاولته تنفيذ العملية الفدائية، أحضروه وأوقفوه تحت سارية العلم في الثكنة على الساعة 11 ليلا، وحضر أحد الضباط وطلب منه أن يعمل معهم، فرفض، وأخذوه إلى الدوار الذي يسكن فيه، وطلبوا منه أن يدلهم على المكي جديات وبشير بوذراع وأين مكانهما في الجبل، فلم يجدوا منه جوابا، فأعادوه إلى الكويف حوالي 2 ليلا إلى طريق تسمى رقم 16 تؤدي إلى ونزة عن طريق التقاطع، ومنها ترى حدود تونس (القرقارة وراء السطحة: سطح الكويف)، وأعادوا عليه نفس الطلب فرفض، فأعادوه إلى مركز التعذيب (السيلون) وتركوه دون طعام وماء، وقاموا بوضع كيس (شكارة) تحته مبتلة بالماء، وظل يسعل طوال الليل، ثم أخذوه في الغد ليعذب بالكهرباء ويعلق بالجرارة من الثامنة صباحا حتى الواحدة زوالا،[3] وفي اليوم الثاني يدخل في حوض الماء، وتوضع قطعة قماش على فمه ويطلبون منه إذا أراد أن يدلي بشيء أن يشير إليهم، ثم يحضرون الجليد ويضعونه في الحوض، واستمر التعذيب مدة، وفي كل مرة لون جديد حتى ليتمنى المرء لو يقتل لينتهي عذابه، ثم قاموا بتحويله إلى سجن تبسة أين مكث به حوالي شهرين ثم نقل إلى قالمة للمحاكمة في سنة 1959 ومكث بها حوالي 6 أشهر، ثم حكم عليه بالإعدام في البداية، وفي المحاكمة الثانية حكم عليه بالمؤبد، وبعدها نقل إلى تازولت (لامبيس)، وكان معه حداد وضيف الله صالح وسواعي رشيد، وبعد مدة جاء أمر من جبهة التحرير بشن إضراب وفق ما دعا له بن بلة في سجنه، وكان عدد السجناء الذين أضربوا حوالي 700 سجين.[4]

---

[1] – مقابلة مع المجاهد سلاطنية ناصر بحي المندرين بالجزائر العاصمة، يوم: 2016/11/01 10:21

[2] – الجنيدي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة، ج.3، المرجع السابق، ص.86.

[3] – مقابلة مع المجاهد سلاطنية ناصر بحي المندرين بالجزائر العاصمة، يوم: 2016/11/01 10:21

[4] – نفسه.

وحسب إحدى الشهادات فقد سيق من مسكيانة سنة 1961 إلى سجن (سيلون) مرسط 9 أشخاص من نفس الدوار، حيث كان يشتبه أنهم يعرفون الفلاقة وقدموا لهم المساعدة وتستروا عليهم، فتعرضوا لأنواع كثيرة من التعذيب لمدة 11 يوما كاملا، ومنع عنهم الماء والطعام حتى صاروا غير قادرين على الحركة.[1]

ويلاحظ أن سياسة التعذيب المتبعة من قبل الجيش الفرنسي في الجزائر لم تكن ناتجة عن تصرفات فردية، ولكنها كانت إحدى حلقات الإستراتيجية العامة التي لقنتها العديد من الكليات الحربية والمدارس العسكرية الفرنسية لطلابها، وجعلتها ضمن مناهجها،[2]

3-3- مراكز التعذيب في الجهة الشرقية:

في الونزة كان المحكوم عليهم بالسجن يقادون إلى الثكنة العسكرية بالشنقورة في سفح جبل الونزة أو ثكنة الكمبوجي أو ثكنة البياضة التابعة للقسم الإداري المختص.[3]

ومراكز الاعتقال والتعذيب بتبسة نذكر منها:

- مركز التعذيب' لصاص ببئر العاتر'.
- مركز التعذيب ' الماء الابيض'.
- مركز التعذيب بالثكنة القديمة ' تبسة '.
- مركز التعذيب بالدوب 'تبسة '.
- مركز التعذيب ' ثكنة بوخضرة '.
- مركز التعذيب ' لارموط تبسة'.
- مركز التعذيب بالشاقورة (أو الشنقورة 'ونزة ').
- مركز التعذيب بثكنة الكويف.
- مركز التعذيب ' الدوب بمرسط '. [4]

ولكن هل استطاعت فرنسا وجيشها أن يخمد الحرب في الجزائر بتطبيقها لهذه السياسة القمعية الشنيعة؟

---

[1] – مقابلة مع السيد: عبيدي صالح بمنزله (بئر العاتر)، يوم: 2018/09/21، 19:07.

[2] – الغالي غربي، المرجع السابق، ص.308.

[3] – قسمة المجاهدين 'الونزة'، المرجع السابق، ص.33.

[4] – مقابلة مع المجاهد هيبي بشير بمنزله الكائن ببئر العاتر، يوم: 2016/05/25 10:00. مقابلة مع المجاهدين: لزعر إبراهيم، قدادرة محمد، بوطرفة محمد، بمقر قسمة المجاهدين (لعوينات)، يوم: 2016/04/17 10:15

ورغم أن السلطات الفرنسية قد أنشأت مراكز للمراقبة على طول الحدود وفي الداخل حتى تستطيع إحصاء كل حركة، زيادة على سياسة التهدئة وسياسة الترهيب والتنكيل بإنشاء معتقلات للتعذيب والقتل لكل من تقبض عليهم سواء من الثوار أو من يقدم مساعدات لهم، إلا أنها فشلت في سياسة القمع والتنكيل فشلا ذريعا.

المبحث الثالث: تشديد الرقابة على الحدود

كانت المعارك بين جيش التحرير والقوات الفرنسية على أشدها، وكان الفرنسيون يحاولون بكل السبل منع دخول السلاح إلى أيدي الثوار بمنع قوافل التسليح على الحدود الجزائرية، ولكن أفلتت من بين ظهرانيهم قوافل عديدة في بئر العاتر وعبر جبل سوكياس ومن جهة الوادي.[1]

ولقد كان التزود بالأسلحة وإقامة هيكل وطني للإمدادات في الخارج الشغل الشاغل لدى مسؤولي الثورة، وذلك من أجل تلبية احتياجات جيش التحرير الوطني،[2] فالأسلحة كانت قليلة في بدايات الثورة، غير أن المجاهدين كانوا مصممين على النصر مهما كلّف الأمر، ومن أجل ذلك أنشأوا قاعدة التسليح بطرابلس الغرب، وكانت الأسلحة تجلب من ليبيا إلى تونس وتنتقل إلى الجزائر بناحية وادي سوف وتبسة وسوق أهراس، ومن ثمة يتم توزيعها على المجاهدين بالداخل.[3]

وقام الجيش الفرنسي بجهود مضنية في سبيل مكافحة التمرد ضد الثوار الجزائريين الراغبين في انتزاع الجزائر من السيطرة الفرنسية، وفي مارس 1956 منحت فرنسا استقلالها للمغرب وتونس ولكنها احتفظت بسيطرتها على الجزائر، وبالتالي أصبحت هاتان الدولتان ملاذا آمنا لمعسكرات تدريب المتمردين الجزائريين ومستودعات الإمدادات،[4] وأشارت التقارير الفرنسية كيف أصبحت تونس بعد الاستقلال قاعدة لوجستية وسياسية لجبهة.ت.و، وذلك بموافقة بورقيبة، حيث تم تنصيب قادة جبهة.ت.و في تونس، وتقوم السطات التونسية مع أوعمران بتسهيل وصول الأسلحة من ليبيا إلى الموانئ التونسية، وفي نوفمبر 1957 تم رصد معسكرات تدريب للثوار الجزائريين على الحدود.[5]

واستاء القادة العسكريون من انتصارات جيش التحرير الوطني التي ذاع صيتها خاصة على الحدود الشرقية، فقد أدت تونس دورا بالغا في تموين العمل المسلح داخل التراب الجزائري، إضافة إلى ما تلقاه المجاهدون من دعم كبير في مجال الراحة والتدريب والتسليح، وتحويل مراكز القيادة إلى ما

---

[1] – مقابلة مع المجاهد هيبي بشير بمنزله الكائن ببئر العاتر، يوم: 2016/05/25 : 10:00.

[2] – عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص.34.

[3] – يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات م. و. د. ب. ح. و. ث.1. ن. 54، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص.21.

[4] – Timothy M. Bairstow, Border interdiction in counterinsurgency a look at Algeria,Rhodisia, and Iraq, master of military art and science, General Studies, Fort Leavenworth, Kansas, 2006, p.1.

[5] – Jacques Valette, 'Le bombardement de Sakiet Sidi Youssef en 1958 et la complexité de la guerre d'Algérie', Op-Cit, p.p.(37-38).

وراء الحدود، الأمر الذي شكل خطورة على الأوضاع الأمنية داخل الجزائر،[1] فالمناطق الحدودية كانت مشتعلة بنار المعارك، وبعدها صارت مناطق محررة من قبل المجاهدين، وسارعت فرنسا للرمي بكل ثقلها على الشريط الحدودي، فزيادة على الحشود العسكرية التي دفعت بها لإفشال حركة المجاهدين ومنعهم من عبور الحدود، فقد توصلوا إلى طريقة لتطويقها.[2]

وأجبر استقلال المغرب وتونس الجيش الفرنسي على التفكير في حل لجعل الجزائر مجالًا مغلقًا ومعزولة عن جارتيها، وكان لدى القوات الفرنسية 125 ألف جندي في المغرب و55 ألف في تونس، لكنهم لم يستطيعوا معارضة تثبيت جيش.ت.و بدون موافقة الحكومتين المغربية والتونسية، وفي 22 أكتوبر 1956 بدا أن تحويل طائرة القوات الجوية الفرنسية إلى العاصمة الجزائرية من الرباط إلى تونس لرؤساء الوفد الخارجي لجبهة.ت.و إلى الجزائر، قد أثار ردود فعل للتعاون العسكري بين فرنسا ومحمياتها السابقة، ما لم يتم استرجاعهم بالقوة، وبالتالي لم يكن هناك حل عسكري آخر سوى محاولة إغلاق حدود الجزائر.[3]

فلما اشتدت الثورة وكثر المنضمون إليها بأعداد كبيرة كان حتما أن يقلق هذا الوضع السلطات الفرنسية التي استشعرت الخطر المحدق، وخاصة بعد تزايد عمليات الحصول على السلاح والتموين بأنواعه من الحدود الشرقية، فإدارة الاحتلال دقت ناقوس الخطر خوفا من امتداد نطاق الثورة في الخارج من خلال استغلال القواعد الخلفية بتونس، وخوفا من تطور الثورة داخليا.

ويرى البعض أن لفظة خط تحمل انتقاصا من خطورة الأسلاك الشائكة، والأولى أن ندعوها حواجز الموت، فهي موانع فعلية لعزل الجزائر وفصلها على محيطها الطبيعي مغاربيا وعربيا، وقطع الثورة عن قواعد الدعم والإسناد الخلفية التي ترتكز عليها وتستفيد منها، أما الرائد الطاهر سعيداني فقد أطلق على الأسلاك الشائكة في مذكراته حاجز الموت أو الحاجز القاتل أو خط ماجينو.[4]

---

[1] – خامس سامية، إستراتيجية الجيش الفرنسي في تطويق الحدود الشرقية الجزائرية 1957–1961، مجلة كان التاريخية، عدد 27، مارس 2015، ص.105.

[2] – عبد الواحد بوجابر، المصدر السابق، ص.24.

[3] – Guy Pervillé, La ligne Morice en Algérie, 1956-1962, http://guy.perville.free.fr /spip/ article.php3? id _article=95 08/11/2018 19:21.

[4] – الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص.129.

ونظرا لأهمية كل من تونس والمغرب الأقصى كقاعدتين للإمداد، فقد شرع الجيش الفرنسي في إنشاء حواجز وموانع متنوعة على الحدود من الشمال إلى الجنوب، بعد فشل سياسة حق المتابعة داخل القطرين الشقيقين.[1]

1- الأسلاك الشائكة:

في محاولة من السلطات الفرنسية منع الإمدادات عن جبهة التحرر الوطني وجيشها قامت بتطويق القرى والمداشر والمدن بالأسلاك الشائكة، على امتداد الحدود الجزائرية الشرقية والغربية إلى مشارف الصحراء، ودعمتها بمراكز مراقبة وأجهزة تقنية متطورة، لرصد أي حركة واعتراض قوافل التسليح وعرقلتها والحيلولة دون تسريبها إلى الداخل.

1-1- خط موريس:

وترجع فكرة إنشاء خط دفاعي عظيم بالأساس إلى السياسي الفرنسي بول بانلوفي، الذي ترأس وزارة الدفاع الفرنسية من سنة 1925 إلى سنة 1929، إذ اتخذ قرارا يقضي بإقامة حاجز دفاعي على الحدود الفرنسية الألمانية اتقاءً لأي هجوم مباغت، ويعود الفضل في تجسيد هذه الفكرة ميدانيا إلى السيد ماجينو الذي كان وزيرا للدفاع لفترتين من 1922 إلى 1924 ومن 1929 إلى 1932، وذلك من خلال إصدار قانون جانفي 1930 القاضي بإنشاء خط دفاعي مع رصد الأموال الضرورية للتكفل بالمشروع كلية،[2] ويغطي هذا الخط كامل الحدود الفرنسية الألمانية، إضافة إلى حدودها مع لكسمبورغ وبلجيكا، وهو عبارة عن مخابئ وملاجئ مشيدة بالإسمنت المسلح،[3] ولكنه لم يكن منيعا ولم يؤد الغرض المطلوب منه، واعتمدت هذه الإستراتيجية لشل الثورة وعزلها تماما والقضاء عليها، فالهدف الأساس من إنشاء هذا الخط المكهرب حماية قطارات نقل حديد ونزة من جهة ومن جهة أخرى حماية الجيش الفرنسي من هجومات جيش التحرير، وعدم تمكينه من عبور الحدود إلى الخارج لجلب السلاح.[4]

---

[1] – يحي بوعزيز، ملامح من ثورة أول نوفمبر الجزائرية ومواقف دوغول تجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر 1960، مجلة الأصالة، ع.73-74، ص.26.

[2] – مسعود كواتي، مقارنة بين خطي ماجينو وموريس، سلسلة الملتقيات، 'الأسلاك الشائكة المكهربة'، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصبة للنشر، الجزائر،2010، ص.99.

[3] – نفس المرجع، ص.99.

[4] – الجنيدي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة، ج1، المرجع السابق، ص.443. انظر أيضا:
-David Rey, « Commandos de chasse de la Gendarmerie en Algérie », Stratégique 2012/2 (N° 100-101), p.114. 15/09/2018 09:15 https://www.cairn.info/revue-strategique-2012-2-page-113.html.

وازدادت مخاطر تسلل الجزائريين إلى تونس أين كان بإمكانهم تلقي التدريب والحصول على الدعم في شتى المجالات والعودة إلى الجزائر محملين بالسلاح الموجه للثوار في معاقلهم،[1] وكانت السلطات الفرنسية في بداية الحرب تقوم بمراقبة الحدود انطلاقا من القواعد العسكرية التابعة لها بتونس والمغرب قبل نيلهما الاستقلال سنة 1956، وبعد ذلك أقامت جبهة.ت.و مراكز للتدريب وقواعد للتموين على طول الحدود، وكانت تقوم باستقبال المجندين القادمين من الجزائر وتمنحهم تدريبا عسكريا سريعا ومكثفا، وبعدها يعودون إلى الجزائر محملين بالسلاح والعتاد والذخيرة، وتنامى جيش التحرير على الحدود الشرقية خاصة، وضاقت الحكومة الفرنسية ذرعا بضربات قواته.[2]

ونظرا للكمائن والعمليات الخاطفة التي تقوم بها وحدات جيش.ت.و على الحدود الشرقية، فالقوات الفرنسية رغم محاولات بحثها عن العصابات وقوافل السلاح في الجبال ورغم امتلاكها لأسلحة جيدة، إلا أنها لم تستطع إيقاف دخول السلاح ولا خروج المجندين، وبالتالي ارتأت أن الطريقة المحكمة لصد هاته العمليات هي طريقة الحاجز الكهربائي المجرب من قبلُ في الحدود الغربية على امتداد حوالي 30 كم، ولا يتطلب سوى أوتاد من الحديد أو الخشب أو أسلاك حديدية شائكة، ويكون في كل مرة مدعما بالقنابل والأضواء الكاشفة المتصلة بالرادارات وبالأشعة فوق الحمراء، وطرحت فكرة أين يوضع وأين ينصب؟[3]

وبعد شهر من المباحثات من قبل القيادة العسكرية لقسنطينة ومنطقة الشرق القسنطيني، تقرر أن الحاجز لا يمتد على الحدود بل يوضع على طول الطريق الممتد من عنابة إلى تبسة، وهي طريق مزدوجة وبها خط السكة الحديدية، الأمر الذي يطرح إشكالية حماية سكة الحديد، واتباع الطريق الذي يمنح إمكانية الحراسة، ويؤكد الجنرال قائد قيادة الجيش في مذكرته المؤرخة في 4 جوان 1957 على أن حماية السكة الحديدية سيكون من الأولويات على امتداد خط بارال – سوق أهراس، ومنها إلى محطة الدريعة، والحاجز سيكون مرتبطا بالطريق إلى الحد الذي يراه الجنرال قائد منطقة الشرق القسنطيني ضروريا.[4]

---

[1] – محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، المرجع السابق، ص.201.

[2] – نفس المرجع، ص.203. انظر أيضا:

-Charles-Robert Ageron, Un versant de la guerre d'Algérie: la bataille des frontières (1956-1962), In: Revue d'histoire moderne et contemporaine, tome46, N°2, Avril-juin 1999, p.p.(348-349).

[3] – Archive Vincennes, 1H3783, (d.1), Étude sur «la bataille de la frontière algéro-tunisienne de janvier à mai 1958 », chapitre2: creation et premieres epreuves du barrage (Ete-Automne 1957), p.5.

[4] – Op-Cit, p.6.

وكان المخطط من اقتراح وزير الدفاع الفرنسي "أندري موريس"، وادعى أنه حصل على السلاح السري للقضاء على الثورة وجعل حد لهذه الحرب التي استنزفت بلاده وجعلتها تشرف على الإفلاس، هذا السلاح يتمثل في شبكة فعلية من الأسلاك الشائكة توضع على حدود القطر الجزائري في الشرق والغرب،[1] إذ أصدر قرارا في 20 جوان 1957 يقضي بإنشاء شبكة هائلة من الأسلاك الشائكة المكهربة على طول الحدود الجزائرية التونسية[2]، وبدأ إنشاؤه في جويلية 1957، ويمتد على طول 460 كم من عنابة إلى تبسة، وتم تعزيزه بمضاعفة التخطيط الأولي إلى الأماكن الأكثر حساسية،[3] وأمر بإرسال العدة والعتاد والرجال لبناء السد الشائك المكهرب الذي يمتد أولا من عنابة إلى تبسة وثانيا من تبسة إلى نقرين بجنوب الجزائر مع شبكة رادار.[4]

وبدقة أكبر فهو يبدأ من الناحية الشرقية من شواطئ البطاح قرب عنابة بمحاذاة الطريق الوطني والسكة الحديدية حتى الجنوب، وتغطي الرادارات المنطقة حتى شط الغرسة فيمر عبر محطات مرداس، الزريزر، البسباس، الذرعان، سان جوزيف، ديفيفي، بوشقوف، لافرديز، سوق أهراس، مداوروش، كلار فونتان، العوينات، مرسط، تبسة، الحويجبات، أم علي، صفصاف الوسرى، بئر العاتر، سوكياس، إلى غاية نقرين في شط الغرسة،[5] وذلك على امتداد طوله 460 كم، للمساهمة في حماية السكك الحديدية والطريق التي تربط بين عنابة للتصدير ومناجم الفوسفاط بمنطقة الكويف

ولما لم تنفع كل المحاولات التي قامت بها السلطات الاستعمارية لعزل الجزائر عن شقيقتيها تونس والمغرب، وسقطت حكوماتها الواحدة تلو الأخرى لأنها لم تستطع القضاء على الثورة الجزائرية، بحثت عن أنجع المخططات والسبل لسد طرق الاتصال بين الداخل والخارج، فاتفق على وضع التراب الجزائري داخل إطار عازل، يقطع عن جبهة.ت.و وجيشها الاتصالات والإمدادات المختلفة، وذلك بإنشاء خط دفاعي طويل من الأسلاك الشائكة يفصل الجزائر عن جارتيها. انظر: جريدة المجاهد، ع.11، 1957/11/1، د.ص.

[1] – نفس المصدر.

[2] –جمال قندل، خطا موريس وشال...، المرجع السابق، ص.43. عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص.355. انظر أيضا: http://www.souvenirfrancais-issy.com/2017/10/la-ligne-morice. 2018/11/21 00:33

[3] – Ageron Charles-Robert, Un versant de la guerre d'Algérie, Op-cit, p.350.

[4] – يمتد من شمال البلاد إلى جنوبها ويمر بمحاذاة السكة الحديدية التي تنطلق من عنابة مرورا بمنجم الونزة والكويف، أي نظرا لوجود أكبر مناجم الحديد باعتبارها مصدرا أساسا للاقتصاد الفرنسي، انظر: بشير خلدون، المرجع السابق، ص.242. انظر أيضا: La Dépêche de constaantine et de l'est Algerien, N°16170, 19/02/1958, p.3.

[5] – الملتقى الوطني الأول حول دور ولايات الحدود في الثورة التحريرية، تقرير ولاية سوق أهراس، دور ولاية سوق أهراس في الثورة التحريرية، جمعية 26 أفريل 1958 لتخليد مآثر الثورة، إعداد: عبد الحميد عوادي، ص.ص.(36–37). لمزيد من التفصيل حول إنشاء السد وتمديده، انظر: الملحق رقم: 06.

بضواحي تبسة،[1] وذلك من أجل أن تكون هذه الشبكة سدا منيعا لإعاقة حركات الثوار والحيلولة دون تموينهم بالسلاح والذخيرة أو تقديم أي مساعدات، مما يسهل القضاء عليهم في وقت قصير،[2] أما علي كافي فيذكر أن خط موريس يمتد حوالي 500كم على طول الحدود التونسية الجزائرية من البحر إلى الصحراء، علو أسلاكه متران ونصف، وطاقته الكهربائية ألف فولط.[3]

وجاء خط موريس نتيجةً ومواجهةً لنتائج مؤتمر الصومام، ولمنع تدفق السلاح والرجال والعتاد عبر الحدود، وهدفه هو عزل الثورة الجزائرية عن شقيقتيها المغرب وتونس، إضافة إلى عزلها عن إطارها وبعدها العربي الإسلامي والعالمي.[4]

وتم الانطلاق في الأشغال في جويلية 1957 من عنابة حتى سوق أهراس على مدخل نهر (مجردة) إلى مدينة تبسة فوق أرض وعرة المسالك، وفي أكتوبر 1957 اتخذ القرار بتمديده إلى جنوب قرية نقرين مرورا ببئر العاتر،[5] وما يلاحظ أن ورشات أشغال الأسلاك الشائكة تمت تحت مراقبة كبيرة وحراسة مشددة من قبل القوات الاستعمارية، فقد كان هذا الخط مراقبا ومدعما بقوات التدخل السريع (القوات البرية والمظليين بصفة خاصة)، فكانت شبكات الإنذار وحقول الألغام والأسيجة المكهربة وممرات الحراسة وغيرها، كما عملت السلطات الفرنسية على تكثيف المراقبة وجعلها دائمة ومستمرة على مدار اليوم وتدعيمها بالجند والآليات والوسائل الممكنة.[6]

أ- أهداف إنشاء الخطوط المكهربة:

تعتبر تونس منفذا هاما للتموين والتمويل والتخزين والدعم العام للثورة، لأنها كانت مفتوحة على البحر المتوسط وأوربا وقريبة من المشرق العربي، الأمر الذي حدا بالفرنسيين التركيز على

---

[1] – يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع السابق، ص.24.

[2] – صالح بن النبيلي فركوس، المرجع السابق، ص.426.

[3] – علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي"من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962"، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2011، ص.272.

[4] – بشير خلدون، المرجع السابق، ص.242

[5] – يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع السابق، ص.25. انظر أيضا: جريدة المجاهد، ع.85، 1960/12/19، ص.24. يمتد على طول الحدود التونسية من البحر الأبيض المتوسط على بعد مائتي ميل جنوب الصحراء الكبرى، وتم بناء الخط الأولي على الحدود التونسية على طول طريق سابق من بون إلى سوق أهراس واستمر جنوباً إلى تبسة، وفي عام 1958 تم تمديد الخط جنوبا إلى نقرين. انظر: Timothy M. Bairstow, Op-cit, p.24.

[6] – انظر الملحق رقم: 10.

الحدود لعزل الثوار وشل حركتهم، فالحدود التونسية تعتبر تهديد أساسا للوجود الفرنسي،[1] فالمهمة الأساسية للسدود الشائكة هي منع وحظر مرور الثوار من الجزائر إلى الخارج لتلقي التكوين العسكري أو تشكيل وحدات منتظمة من جيش.ت.و، ثم العودة إلى الجزائر بعد أن اكتسبوا معرفة عسكرية تتعلق بالأسلحة والمعدات تؤهلهم لتعليم وتكوين رفاقهم في الداخل.[2]

أي يهدف إلى غلق الحدود تماما لمنع أي تسلل أو تسرب لقوافل الأسلحة ووحدات جيش التحرير الوطني، ومراقبة تحركات المجاهدين ومنع أي محاولة تسلل إلى الداخل، وحظيت هذه الخطوط باهتمام كبير من قبل مسؤولين في أعلى هرم السلطة العسكرية، لأنها ستشكل حاجزا منيعا أمام تدفق السلاح والمقاتلين إلى الداخل، وخاصة راؤول صالان الذي عبر عن إعجابه بهذا المخطط الجهنمي.[3]

وتهدف فرنسا إلى عزل الثورة ومنعها من الاستفادة من تونس والمغرب، وإعاقة عمليات التموين بالأسلحة والذخيرة، فقد أصبح القُطْران ملاذا لأفراد جيش التحرير الوطني ووحداته، كما أصبحت قواعد خلفية للإمداد والعمليات العسكرية ضد العدو، وقامت القوات الفرنسية بتحويل قواتها المتمركزة في تونس إلى الحدود التونسية بناء على القرار الصادر من قبل اللجنة الوزارية المكلفة بشؤون إفريقيا. [4]

ويمكن تلخيص الأهداف التي أقيمت من أجلها الحواجز في النقاط الآتية:

- حبس قوافل السلاح أو على الأقل إعاقتها من العبور إلى الداخل.
- عزل القاعدة الشرقية عن باقي الولايات وعزل الشعب عن الثورة.
- محاولة خنق الثورة وحصرها في الداخل وعدم إسماع صوتها في الخارج من خلال فرض حصار إعلامي عليها.

---

[1] – يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع السابق، ص.ص.(23–24). انظر أيضا: عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة كنزة، باتنة، الجزائر، د.س، ص.ص.(87–88).

[2] – Militaires et guérilla dans la guerre d'Algérie, p.25. http://www.souvenirfrancais-issy.com/2017/10/la-ligne-morice .

[3] – خامس سامية، إستراتيجية الجيش الفرنسي في تطويق الحدود الشرقية الجزائرية 1957–1961، المرجع السابق، ص.106.

[4] – يوسف مناصرية، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع السابق، ص.ص.(22–23).

- العمل على حماية الاقتصاد الفرنسي المتمثل خاصة منه في خام الحديد والفوسفاط التي تزخر بها المنطقة الحدودية الشرقية وحماية خطوط السكة الحديدية التي تنقله من مناجم جبل العنق وبوخضرة والونزة.

- قيام الخط مقام جيش دون إحداث خسائر بشرية.

- حماية مزارع المعمرين من الهجمات التخريبية التي يقوم بها الثوار.[1]

ب- وصف الأسلاك الشائكة:

الأسلاك الشائكة عبارة عن حزام عقبة يتكون من سياج مكهرب وألغام وعوائق أخرى، امتدت على طول مائتي ميل من الحدود بين الجزائر وتونس، وأقام الفرنسيون هذه الأسلاك برص قرابة ثلاثين ألف جندي مدعومين بالرادارات والمدفعية والطائرات،[2] فهي موانع اصطناعية تتألف من أوتاد معدنية أو خشبية مغروسة في الأرض على 4 أو 5 صفوف[3] متصلة بأسلاك شائكة معدنية، وتكون المسافة بين الأوتاد وبين الصفوف 1.5م، وتقام الأسلاك الشائكة أمام مواقع المنشأة، وتدعم بأشواك وألغام مضادة للأشخاص وألغام مضيئة تشتغل بمشغل لغم ضد الأفراد لمدة دقيقة، وتغطي إضاءتها ما بين 100 متر و150 مترا،[4] وتدل الطريقة التي أنشئت بها الأسلاك الشائكة على مدى رغبة السلطات الفرنسية في تشديد الحصار وتضييق الخناق على الجزائريين، إذ بلغ عرضه بين 6 و12 مترا إلى غاية 60 مترا في بعض المناطق.[5]

وتم تسليط تيار كهربائي عالي الضغط على الخط الأول، وزرعت الألغام ما بين الخط الأول والثاني، ويقع خلف الخط الثالث مراكز الرادارات والمدفعية والطيران وطرق العبور للمدرعات ودوريات المراقبة الليلية،[6] وانطلقت عدة أشغال لتنفيذ الأعمال الهندسية على جانبي السكة الحديدية

---

[1] – الملتقى الوطني الأول حول دور ولايات الحدود في الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص.36. انظر أيضا: عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، المصدر السابق، ص.89.

[2] – Timothy M. Bairstow, Op-cit, p.1.

[3] – بينما يذكر في أحد المراجع أنه يحتوي على ثلاثة خطوط متوازية من الأسلاك الشائكة. انظر: يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع السابق، ص.25.

[4] – الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص.126. للتفصيل أكثر انظر: عمار بوجلال، المصدر السابق، ص.67. بوجابر عبد الواحد، المرجع السابق، ص.ص.(254-255).

[5] – عسول صالح، المرجع السابق، ص.55.

[6] – يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع السابق، ص.25. انظر أيضا: جريدة المجاهد، ع.85، 1960/12/19، ص.24.

من عنابة إلى تبسة دون إثارة اهتمام كبير لدى المجاهدين،[1] وقام المهندسون العسكريون الفرنسيون بتوظيف عمال المناطق الريفية لتركيب الأسلاك الشائكة، وكانت الخطوط الثمانية المكهربة مدعمة بأعمدة خشبية ذات ارتفاع 2.40 متر، ومتباعدة بـ 4 إلى 5 أمتار، كما أنها مزودة بنظام حماية متنقل عن طريق مدرعات قرره الجنرال 'بول فانوكسيم' لتحديد كل محاولة عبور للسد، وخصصت فرق القوات الخاصة لزيادة فعالية الخط للقيام بدوريات تصل إلى غاية الحدود.[2]

فأطلقت السلطات المدنية والعسكرية والقيادة العامة بالجزائر في نهاية 1957 ومطلع 1958 بداية الورشات الكبرى المتمثلة في الخطوط الملغمة على الحدود، مجندين في ذلك وسائل مادية ومالية ضخمة، وكانت الورشات متمركزة على طول مناطق الحدود من الشمال إلى الجنوب، وتربط ببعضها مع تقدم الأشغال حتى تُسطَّح المناطق التي تتم معالجتها بآليات تسطيح وجرافات ميكانيكية،[3] ويتم بناء أعمدة حديدية بأرضية خرسانية، وربط الأسلاك الشائكة حولها وكهربتها، وزرع الأرض بالألغام واختيار مواقع لوضع أجهزة الإنذار،[4] وبدأت قبل ذلك كله بتهيئة الأرضية اللازمة لوضع السد الشائك المكهرب، واعترضتها صعوبات تمثلت في كثرة الأشجار والأعشاب والحيوانات البرية فاستعملت المواد الكيماوية دون مراعاة لأي اعتبار إنساني يذكر، إضافة إلى انتشار سكان الأرياف على طول الحدود، والذين يعتبرون مصدر تموين وتمويل وعون للثوار، ومن هنا جاءت فكرة عزل السكان عن الثورة فأنشئت بعد ذلك المناطق المحرمة.[5]

كما يستخدم جهاز عسكري خاص يربط بالأسلاك لإطلاق الإنذار عند اجتياز الشبكات أو قطع أسلاكها، وتتمثل مهمة الأسلاك الشائكة أساسا في منع العدو من مفاجأة المدافعين والحد من سرعة اندفاع المهاجمين أثناء المعارك، وعززت الأسلاك بألغام مضادة للدبابات لإيقاف اقتحامها،[6] وبينما تباينت تركيبة الأسلاك الشائكة حسب التضاريس التي بنيت عليها، فإن معظم أجزائها كانت تتألف من سياج من ثمانية أقدام محاط بسلك من الأسلاك الشائكة وخمسين متراً من حقل الألغام على جانبي السياج.[7]

---

[1] – براهيم لحرش، المصدر السابق، ص.122.

[2] – نفس المصدر، ص.ص.(123-124). انظر أيضا: الملحق رقم: 11

[3] – انظر الملحق رقم: 11 .

[4] – عمار بوجلال، المصدر السابق، ص.64.

[5] – يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع السابق، ص.27.

[6] – الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص.126.

[7] – Timothy M. Bairstow, Op-cit, p.24.

ويوجد ثلاث أنواع من الشبكات:

أ-الشبكـــة العـاديـــة: وتنصب في الأرض العادية ويكون ارتفاعها 1.2 م، وعمق الشبكة 4.6م إلى 6 م، وتدعم من الجانبين بأسلاك شائكة أو عادية للشد، مربوطة بأسلاك قصيرة ومغطاة بأسلاك شائكة.[1]

ب- الشبكـــة العاليـــة: وترتفع عن الأرض من 1.60 متر إلى 1.70 متر، ويتراوح عمقها من 1.5 متر إلى 3 أمتار، وحرصت السلطات الاستعمارية أن تنصبها في مواقع التسلل الحساسة وحول المعسكرات والمطارات.[2]

جـ- الشبكـة المنخفضـــة: وتنصب في الغابات والمناطق المغطاة بالأعشاب، كما يمكن نصبها تحت الماء على الشاطئ، أو على ضفاف الأنهار، أما ارتفاعها على سطح الأرض فيتراوح ما بين 30 سم إلى 40 سم، ويتميز هذا النوع من الشبكات بمفاجأة العدو خلال عملية الهجوم لأنه بالإمكان إخفاؤها بسهولة.[3]

وتبلغ طاقة الخط المكهرب تقريبا 5 آلاف فولط إلى 7 آلاف فولط، ويبلغ عرضه حوالي عشرة أمتار في ثلاثة أعمدة وثلاثة خطوط مكهربة، وبجانب الخط من الجهة اليمنى واليسرى أسلاك شائكة تدعى أسلاك الإعثار (العرقلة)، مهمتها الأولى منع أي شخص من الاقتراب من الخط المكهرب، والثانية حمايته من خطر الحيوانات وحتى لا يقع خلل في الخط، فهذه الأسلاك مزودة بألغام مضادة للأفراد وضد الجماعات، وألغام مضيئة.[4]

وتعزز السد المكهرب بخط حماية وإنذار، إضافة إلى حقل ألغام يلي السد الأول مباشرة وعرضه 6 أمتار، وممر تقني تستعمله القوات الفرنسية لمراقبة الأسلاك وتصليح الأعطاب التي قد تصيبها من قبل جيش.ت.و.[5]

---

[1] – بوجابر عبد الواحد، المرجع السابق، ص.255.

[2] – الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص.127.

[3] – بوجابر عبد الواحد، المرجع السابق، ص.256.

[4] – الجنيدي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة، ج.1، المرجع السابق، ص.443. للمزيد من التفصيل حول أنواع الألغام انظر: بجاوي مدني بن العربي، ذكرياتي بالمدرسة الحربية...، المصدر السابق، ص.ص.(147-157).

[5] – عسول صالح، المرجع السابق، ص.57. وقامت السلطات الفرنسية بتحصين هذا الجهاز بشبكة متطورة من أجهزة الرقابة والاستشعار. عن التحصينات انظر: يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع السابق، ص.ص.(8-9).

وهناك نوع من الألغام يسمى دانكري وهو ضد الأفراد وخاصة الأرجل، وكان المجاهدون يسمونه لغم الدواة وأغلبه مصنوع من البلاستيك، ولغم آخر يسمى القوطي أو اللغم القافز،[1] وكان يستعمل في الغالب في وسط الأسلاك، فله خيوط دقيقة جدا شبيهة بخيوط صيد الأسماك، وتكمن خطورته في أنه يتخذ شكل النباتات الموجودة في الأسلاك الشائكة حتى لا يراه المقتحم، وبالتالي لا يراه الشخص الذي يريد قطع الأسلاك وعبورها، ويتطلب ذلك الحذر الشديد حتى لا يمس الشريط فينفجر ويقفز حوالي 40 سنتمترا، وتنطلق شظاياه أفقيا على دائرة طول شعاعها حوالي 35 مترا وبإمكانه هلاك فصيلة كاملة ففيه أكثر من 100 شظية، ولذلك فهو أصعب الألغام التي توجد في الحدود.[2]

ولقد أعطى الجنرال سالان أولوية دائمة للحدود التونسية، وتلقى فيلق قسطنطين مهمة اعتراض قوافل الأسلحة في نفس الوقت الذي بدأ فيه بناء السد، وفي جويلية 1957 أعطى هذه المهمة أولوية مطلقة، وفي ديسمبر 1957 كان الهدف الرئيس لسياسة لاكوست هو إقامة السد على الحدود وإبادة الجماعات المتمردة، وألح على التوظيف الكامل للخطوط المكهربة واعتراض قوافل التسليح والقضاء عليها مع الجنود المرافقين لحمايتها على حد سواء.[3]

وكرد فعل على محاولات الخرق للأسلاك الشائكة التي تصل أحيانا إلى 3 محاولات في الشهر، فقد تم جلب فرق التدخل من المظليين واللفيف الأجنبي والكومندوس الجوي والبحري، مسلحين بأحدث الأسلحة ومدربين تدريبا خاصا يتلاءم مع حرب العصابات، من أجل تمشيط الجبال ومطاردة كتائب جيش.ت.و.[4]

والدارس للمنطقة الشمالية الشرقية من الناحية الجيوسياسية والإستراتيجية يدرك لماذا فكر قادة الجيش الفرنسي في إقامة هذا الخط، فالمنطقة علاوة على كونها متاخمة للحدود التونسية فإنها تتميز بخصائص طبيعية صعبة المسالك وتشتمل على عدة تضاريس تسهل العمل والنشاط لخوض

---

[1] – يدعى أيضا اللغم الوثاب، وهو لغم أرضي مضاد للدبابات وغيرها، ويعتمد على نظرية القفز على الهدف لتدميره. انظر: موسوعة مقاتل من الصحراء،
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/ModoatAma1/military-t/ b.doc_cvt.htm 05/07/2018 14:24

[2] – الجنيدي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة، ج.1، المرجع السابق، ص.ص.(473-474). للتفصيل حول التصميم والبناء انظر: Archive Vincennes, 1H3783, (d.1), Étude sur «la bataille de la frontière algéro-runisienne de janvier à mai 1958 », 'les premiers leçon et les exercice du barrage', Op-Cit, p.p.(7-9).

[3] – Jacques Valette, 'Le bombardement de Sakiet Sidi Youssef en 1958 et la complexité de la guerre d'Algérie', Op-Cit, p.3.

[4] – لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص.188.

حرب عصابات طويلة الأمد،[1] كما أن خط موريس لم يستطع الحد من تنقلات جيش.ت.و بالقاعدة الشرقية، وترك مجالا حيويا لتحركها بكامل الحرية عبر جبال ذات مسالك صعبة وغابات كثيفة، كما سجلت التقارير أن محاولات العبور الناجحة في نهاية 1957 كانت 66 محاولة من مجموع 99.[2]

وتؤكد بعض التقارير الفرنسية أنه لو قدم من البداية عون كبير من الوسائل الإجرائية، ووضعت تحت تصرف قوات الجيش لأمكن الحصول على المعلومات الكاملة حول اختراق الأسلاك، فالسد يجب أن يكون عمليا في الزمان والمكان بمقراته ليؤدي دور المراقبة على أكمل وجه وخاصة في الأوقات الليلية.

- السد يجب أن يكون حجر عرقلة بالنسبة للمتمردين
- السد يجب أن يحتوي على جميع الوسائل المادية والتي من شأنها أن تساعده على أداء مهامه على الوجه الكامل.
- السد يجب أن يبقى مجهولا بالنسبة للمتمردين.
- السد يجب أن يحتوي على وسائل الإنارة الكافية وذلك لتأدية مهمته المتمثلة في المراقبة.[3]

وبالتالي كان لزاما على القوات الفرنسية من إنشاء عراقيل جديدة في وجه جنود جيش التحرير، والحد من التحركات الحرة لوحداته والعمل على غلق الحدود، ومن هنا كان لابد من إيجاد مخطط آخر يعمل على تدعيم خط موريس الذي لم يحد من عمليات العبور بشكل كبير، فلجأت السلطات الفرنسية إلى إنشاء خط آخر يعمل بالموازاة مع الخط الأول ويدعمه، وهو خط شال.

1-2- خـــط شـــال:

تعود فكرة إنجاز خط شال إلى الجنرال شال موريس قائد القوات الفرنسية آنذاك (1959-1960)، وأنجز على غرار خط سابقه أندريه موريس، حيث يقترب منه ويبتعد حسب طبيعة المواقع والمناطق ومسالكها، وتمتد المسافة الفاصلة بين الخطين من 5 إلى 40 كم، وهو ثاني خط مكهرب من الجهة الشرقية أقيم خلف خط موريس لتدعيمه وتغطية نقائصه بعد أن أدركت القوات الفرنسية أن

[1] – الملتقى الوطني الأول حول دور ولايات الحدود في الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص.37.

[2] – شلالي عبد الوهاب، دور عمال المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائرية...، المرجع السابق، ص.397.

[3] – Archive Vincennes, 1H3783, (d.1) Étude sur «la bataille de la frontière algéro-runisienne de janvier à mai 1958 », 'les premiers leçon et les exercice du barrage', Op-Cit, p.p.(28-31).

الخط الأول لم يؤد الدور المنوط به، وذلك في نهاية 1958 وبداية عام 1959،[1] واعتبر هذا الخط ضروريا بعد زيادة أعداد عناصر وحدات جيش.ت.و وتمركزها الكبير خاصة على الحدود الشرقية، إضافة إلى اقتناع القيادة الفرنسية العليا أن جيش الحدود سيكون قادرا في القريب العاجل على القيام بهجومات واسعة وتوجيه ضربات قوية وحاسمة لمراكز وحصون القوات الفرنسية في الداخل، وبالتالي (كان هذا ردا مسبقا على تطور لا يمكن تجنبه لوسائل ومخططات الخصم المستقبلية).[2]

وقد وُضِع ضمن المشروع العام الذي أعده هذا الجنرال للقضاء على الثورة،[3] والذي يعتمد على أربع نقاط:

- غلق الحدود الشرقية بواسطة الأسلاك المكهربة التي أطلق عليها السدود القاتلة.
- إبادة جيش.ت.و واحتلال المناطق التي تدعى مناطق الإيواء والالتجاء أو المناطق المحررة.
- تحطيم منظومة جبهة التحرير السياسية والإدارية.
- إحلال إدارة مخلصة للإدارة الفرنسية محل القيادة السياسية.[4]

واعتبر أن المجهودات المبذولة لقطع التموين الخارجي عن المجاهدين قد نجحت، وأجمعت تقارير عسكرية فرنسية على فعالية السدود في عزل الثورة ووقف المد عن الداخل، ففي تقرير معد في شهر سبتمبر 1958 ذكر أن بناء السد قد أدى إلى انخفاض واضح في عمليات العبور بنسبة 50%، وأصيب نظام الدعم بالشلل أكثر، كما أن جبهة.ت.و في تونس أصيبت بالحيرة والارتباك.[5]

أ- امتـــداد خـــط شـــال:

انطلاقا من شرق وغرب القالة، ويتجه الجزء الأول منه نحو أقصى الشرق ليبلغ أقصى نقطة في الحدود التونسية، ثم يعود على شكل دائري ليتجه مع الجزء الآخر نحو الجنوب محتضنا كل المدن والقرى المتاخمة للشريط الحدودي، حتى يقترب من خط موريس بمدينة سوق أهراس ويتجهان

---

[1] – الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص.131.

[2] – خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص.106.

[3] – وذلك بالمحافظة على مراكز التربيع وتكليف الطيران بمراقبة المناطق البعيدة عن مراكز القوات الفرنسية، إضافة إلى القيام بعمليات كبرى تجمع فيها الكثير من القوات ويتم فيها التركيز على منطقة معينة وتدميها تدميرا كاملا، حيث بدأ بعملية التاج ثم الحزام والشرارة والنار التي قادها بنفسه وأخيرا عملية الأحجار الكريمة. انظر: الملتقى الوطني الأول حول دور ولايات الحدود في الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص.38.

[4] – الجنيدي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة، ج.2، المرجع السابق، ص.44.

[5] – رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962)، سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص.238.

معا إلى الجنوب،[1] وبصفة أكثر دقة فهو يمتد من باب بحر شرق أم الطبول مارا بالعيون فشرق القالة إلى رمل السوق، ثم عين العسل فالطارف فالزيتونة وبوحجار فسوق أهراس، وقبلها بكيلومترين عند وادي ماجودة يتجه ناحية حمام تاسة، ثم يمتد شرق الطريق الرابط بين تاورة وسوق أهراس، ويتحول عند الكيلومتر الثامن والعشرين إلى جبل سيدي أحمد مرورا بالمريج ونقرين في الجنوب، عابرا السد المحاذي لجبال النمامشة المحاذي للحدود، حتى يصل إلى نهاية وادي سوف.[2]

ويبلغ عرض الخطوط المكهربة من 8 إلى 12 كم، وبكثافة أكثر من 100 لغم في 100م^2 مزروعة على شكل مخمسات، زيادة على بناء التحصينات والأبراج على طول الحدود، وتعيين أماكن للمدفعية الثقيلة ومواقع لقيادة العمليات،[3] وزود بطاقة كهربائية عالية التوتر تصل إلى حوالي 12 ألف فولط، وبلغت تكلفة إنجاز الكيلومتر الواحد منه مليونين ونصف فرنك فرنسي، وتكاليف المركز العسكري الواحد بالقرب من الأسلاك فقد بلغت حوالي 15 مليون فرنك فرنسي،[4] وتفنن التقنيون في الهندسة العسكرية في إدخال تحسينات جديدة على خط شال متجاوزين ما أخطأوا فيه بشأن خط موريس، كقوة التيار الكهربائي، وكثرة التعقيدات في أنواع القنابل وكيفيات زرعها والممرات الخداعية وغيرها.[5]

ب- التحصينات ووسائل الدفاع:

بتعيين الجنرال شال قائدا عاما للجيش بدلا من الجنرال سالان، باشر بوضع سلسلة من الإجراءات تهدف أساسا إلى إعادة تنشيط المعركة ضد جيش.ت.و وتعزيز خط موريس، وإنشاء وحدات خفيفة لمواجهة حرب العصابات على أساس الموانع وسرعة الامتياز والسرية، ودعمها حسب الضرورة من قبل وحدات القطاع، عن طريق الطيران والمروحيات، هذه الوحدات من نوع جديد

---

[1] – الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص.131.

[2] – يمتد خط شال من شرق القالة قرب قرية أم الطبول من عين باب البحر، سقلاب، حتى الماء الأبيض مارا بالقرى والمحطات الآتية: العيون، رمل السوق، خنقة عون، الفرين، عين العسل، الطارف، الزيتونة، عين الكرمة، بوحجار، أولاد ادريس، سوق أهراس ثم يتفرع إلى تاورة، الونزة، المريج، عين الزرقاء، تبسة، الكويف، الماء الأبيض. انظر: الملتقى الوطني الأول حول دور ولايات الحدود في الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص.40. انظر أيضا: خامس سامية، إستراتيجية الجيش الفرنسي...، المرجع السابق، ص.107.

[3] – عمار بوجلال، المصدر السابق، ص.64.

[4] – الغالي غربي، المرجع السابق، ص.279.

[5] – خضراء بوزايد، معركة سوق أهراس الكبرى: أم المعارك والشهداء (ملف)، منشورات م و د ب ح و ث 1 ن 1954، الجزائر، 2014، ص.80.

ويشرف عليها ضباط وضباط الصف في الجيش الفرنسي، وموجهة إلى مطاردة عصابات المتمردين على أرضهم بلا هوادة، واطلق عليهم 'كومندوس الصيد' (مغاوير الصيد)، وأنشئت في 22 ديسمبر 1958.[1]

وحرصت السلطات الاستعمارية على توفير كل الوسائل الممكنة لإقامة السدود ورصدت لها أموالا طائلة، فقامت بتزويد الأسلاك الشائكة بوسائل دفاعية وهجومية وأجهزة مراقبة متطورة لتتبع أي محاولات لاختراق الخطين، ولحماية خط السكة الحديد من الشمال إلى تبسة من أي هجومات مفاجئة أو كمائن يمكن نصبها من قبل المجاهدين، ولما يمثله من أهمية معتبرة ودعم لاقتصاد فرنسا، ودوره الفعال في نقل السلع والبضائع المختلفة وكذا نقل الجنود بأعداد كبيرة، وكذا توفير الحماية الكافية للأفراد من خلال إقامة التحصينات (الدشم) المبنية بالخرسانة المسلحة والتي لا يبدو منها إلا الجزء القليل،[2] كما كانت السلطات الفرنسية تحرص كل الحرص على أن يقوم الضباط العسكريون المتخصصون في الهندسة العسكرية بزيارات متناوبة للمراكز المقامة بالقرب من السدود أو داخلها للوقوف على الأوضاع ومراقبة أي اختراقات للسد من قبل المجاهدين.[3]

وبين الجنرال شال أن مسألة غلق الحدود سيتم ضمانها بواسطة تحسين القيمة التقنية والتكتيكية للسدود، مع التركيز على تأمين المناطق الواقعة خلفها لأجل ضمان القضاء على المجاهدين الذين ينجحون في التسلل إلى الجزائر، من خلال إفراغ هذه المناطق من السكان الذين يتم الاعتماد عليهم في توفير الدعم والتموين.[4]

وعرف السد المكهرب دعما كبيرا وعميقا في جميع جوانبه من خلال زرعه بمختلف أنواع الألغام وبخطوط كهربائية ذات الطاقة العالية، مسندة بوحدات المدفعية والمشاة والخيالة، ومدعمة بمجموعات متنقلة لوحدات المضليين، إضافة إلى تكثيف المراكز والمراقبة المستمرة بأنواعها، ووضعت تحت تصرفها ثلاث تشكيلات من الطائرات العمودية دون احتساب الإسناد الجوي للقواعد الجوية

---

1 – David Rey, Op-Cit, p.114.

2 – خضراء بوزايد، المرجع السابق، ص.ص.(81-82). انظر حول تطوير السدود وتحصيناتها والتكاليف التي أنفقت عليها: الملحق رقم: 06.

3 – شلالي عبد الوهاب، دور عمال المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائرية...، المرجع السابق، ص.396.

4 – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص.240. للتوسع أكثر حول مختلف التحصينات والاستعدادات لمواجهة اختراقات السدود الشائكة انظر: Archive Vincennes, 1H3787, (d.1)Synthese mensuelle N°29, des actions rebelles contre le barrage (Période de 25 Décembre 1959 au 24 Janvier 1960), p.p.(1-9).

المتواجدة بعنابة وتبسة،[1] ولم يوفر الجيش الفرنسي جهدا في تحويل الشريط الحدودي إلى منطقة عازلة مكشوفة لا يمكن اختراقها، فقد صارت هذه المناطق مراقبة بدقة بعرض ما بين 60 و70 كم، وكانت مزروعة بالعوائق الاصطناعية وشبكات أشرطة شائكة وكواشف ضوئية وتمويهات صوتية، ودبابات تتحرك بشكل دوري ودبابات مدفونة تحت التراب، ومدافع من مختلف العيارات البعض منها مجهز برادارات لتصويب الرمي، ومعاقل متقاربة محصنة ودوريات مصفحة، وعناصر تدخل مؤللة ومجوقلة،[2] وكومندوس من صيادي الرؤوس.[3]

وتذكر الوثائق الفرنسية أن قطاع سوق أهراس الذي يتربع على مساحة قدرها 4067 كم^2 يمتد السد فيه على طول 62 كم، والجدول الآتي يوضح الوحدات العسكرية الأساسية المتمركزة في هذا القطاع:

	الراجلة	المدرعات	المدفعية
عدد الوحدات	7	7	2
العتاد	/	المركبات المدرعة:150	عيار105:27- 155:22

ويتمركز في الحدود على هذا القطاع حوالي 3000 من الثوار بمعدل 48 لكل كيلومتر واحد، ويحتوي القطاع على 6500 جندي نظامي و1204 من الحركى.[4]

أما قطاع تبسة ويتكون هذا السد من شبكة من الأسلاك الشائكة و6 خيوط مكهربة ترتفع عن بعضها البعض بـ 30 سم، ولها عوازل ذات ارتفاع حوالي مترين، وزود بطاقة كهربائية تبلغ أحيانا 30 ألف فولط، وشبكة من الأسيجة غير المكهربة تقوم بحماية الدبابات من قذائف البازوكا التي يستخدمها المجاهدون، وبالتالي تصطدم هذه القذائف بشبكة الأسيجة فلا تتقدم،[5] ويوجد إلى جانب هذا السد المكهرب سد آخر مملوء بالألغام الوثابة يبلغ عرضه حوالي 50م، وزُرِعت داخله ألغام مضادة للأفراد على عرض ما بين 12 و40 م يزيد أو ينقص حسب طبيعة الأرض، وكحماية

---

[1] – يوسف مناصرية، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع السابق، ص.158. محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، المرجع السابق، ص.204.

[2]– مؤللة: مشتقة من الآلة؛ أي: مزودة بالآلات، أما مجوقلة فتعني: القوات العسكرية أو الفرق المحمولة جوا، ويستخدم المصطلح لوصف القوات أو العتاد المنقول جوا والمحمول بالطائرات أو المروحيات. انظر: مجمع اللغة العربية الافتراضي http://almajma3.blogspot.com/2015/04/blog-post_18.html 2018/08/04 13:53

[3] – خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص.ص.(105–106).

[4] - Archive Vincennes, 1H2937, (d.2) secteurs de Bône, La Calle, Guelma, Souk-Ahras et Tébessa (zone Est constantinois) (1961).

[5] – محمد العربي براهمي، المرجع السابق، ص.100.

لحقول الألغام من خطر الحيوانات قامت القوات الفرنسية بوضع سياج آخر من الأسلاك الشائكة، وزودته بأجهزة خداعية إلكترونية تصدر عند لمسه أوامر بالتوقف ورفع اليدين ووضع السلاح، إضافة إلى الأحزمة الإلكترونية للإنذار السريع والقيام بتحديد أماكن الاختراق بدقة،كما تعضدها دوريات الحراسة المدرعة التي تتحرك ليل نهار بين السدود والمراكز، كما استعملت في السنوات الأخيرة للحرب رادارات جد متطورة للرؤية الليلية تعمل بالأشعة فوق البنفسجية.[1]

كما دعمت بشباك واق من قذائف الإنرقا والبازوكا على خط شال في نقاط المراقبة التي تكمن بها الدبابات، زيادة على أبراج المراقبة التي بنيت على المرتفعات الواقعة قرب السدين لمراقبة الممرات في النهار، وأقيمت الثكنات والمراكز العسكرية الأمامية التي تقع قرب الحدود قبل السدين، والأخرى التي توجد بين السدين، وهي مجهزة بمدافع طويلة المدى من عيار: 105 مم، 120 مم، 155 مم.[2]

يتألف خط شال من سلكين مكهربين متوازيين بينهما طريق للمركبات، والسور بارتفاع مترين و40 سم، تتخلله اعمدة خشبية تبتعد عن بعضها البعض بحوالي 3 أمتار، وتوجد 8 خطوط ذات التوتر العالي (5000 ف) مرتبة على شكل حلقات، وتحيط بها أسلاك شائكة، وتزيد حدة التوتر أو تنقص تبعا لحالة الجو، وتم تهيئة أبواب معدنية داخل الأقسام للتمكن من التواصل، كما تم تصميم مقصورات للمراقبة البعيدة حول نقاط المراقبة باستعمال الضوء.[3]

وكما هو الشأن بالنسبة لخط موريس فقد قامت الهندسة العسكرية وفقا لخطة التموقع بزرع حقول مختلفة من الألغام المتنوعة على طول الحاجز؛ منها ما هو مضاد للمجموعات من نوع'APMB' وما هو مضاد للأفراد من نوع ' APID-52' غير مكشوفة لأنه مصنوع من مادة الباكليت، حيث وضع بأعداد كبيرة، ويتسبب في بتر الساق عند انفجاره، وبالتالي شل الضحية واعتقالها، وعادة ما يكون الرعاة والفلاحون أكثر عرضة لهاته الألغام،[4] وهناك نوع من الألغام يطلق عليه الألغام الممغنطة، والتي توضع على المواقع التي يستعملها المجاهدون لإطلاق مدافع الهاون شرق السد، وعندما يتم الإطلاق تقوم وحدات الجيش الفرنسي بتشغيل صمامات مفجر الألغام الممغنطة

[1] – نفس المرجع، ص.(100–101). انظر حول كهربة السدود وتزويدها بالرادارات وزرعها بالألغام، الملحق رقم: 06.

[2] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص.277.

[3] – براهيم لحرش، المصدر السابق، ص.ص.(263–264).

[4] – نفس المصدر، ص.264.

التي زرعت سابقا، ويتم تدمير قذائف الهاون مع مطلق النار ومساعديه، كما تُعَدّ مجموعة من الألغام وتُربط إلى جنب بعضها البعض، وبمجرد انفجار لغم واحد يؤدي إلى سلسلة صواعق ألغام أخرى.[1]

وبنظرة سريعة لهذه التحصينات والوسائل الدفاعية المختلفة تتجلى بوضوح الضرورة التكتيكية التي خططت لها القيادة الفرنسية لكسر أولى اندفاعات الوحدات المهاجمة، من خلال كشف محاولة عبورها في الوقت المناسب ومن ثمة الرد السريع عليها دون الحاجة إلى إقحام الكثير من جنود القوات الفرنسية لمواجهة وحدات الاختراق.[2]

2- تعزيز قوات الجيش الفرنسي في الحدود الشرقية:

كانت منطقة الحدود الشرقية تابعة عسكريا لقيادة القطاع القسنطيني (منطقة الشرق القسنطيني)، وتمتد على طول الحدود التونسية، ويشرف عليها اللواء بول فانوكسيم قائد اللواء الثاني للمشاة الميكانيكية، وكان الفيلق 26 للمشاة الميكانيكية يضم في تشكيلته 1758 مقاتلا، ويعسكر في سبعة مواقع: مرسط، بوخضرة، وادي الكبريت، المريج، ونزة، مسلولة وبرج القايد، زيادة على تعزيزات الاحتياطي التي تتألف من 5 فيالق من المظليين وفيلقان من جنود اللفيف الأجنبي،[3] وكان الفيلق الثامن للمظليين القناصين تحت قيادة المقدم فوركاد، ووضع في حالة تأهب للإسناد والتدخل في جبال اللمامشة والحدود الشرقية الجنوبية من بئر العاتر إلى نقرين، وتم تعيين الفيلق الثالث الأجنبي للمشاة بالتاورة جنوب سوق أهراس.

وقامت القيادة الفرنسية بتقسم منطقة الشرق القسنطيني إلى 3 قطاعات عملياتية هي:

- قطاع تبسة: ويشرف عليه الجنرال صوفانياك قائد اللواء الثاني للمظليين.
- قطاع سوق أهراس: تحت قيادة الجنرال بلميتجير قائد اللواء 11 للمشاة.
- قطاع عنابة: وأسندت قيادته للجنرال فانوكسيم.[4]

ووضعت لذلك مهام إستراتيجية تتمثل في غلق الحدود الشرقية، وتغطية وحماية خط موريس، وحماية خط سكة الحديد، وحماية أنابيب نقل البترول، إضافة إلى مهام تكتيكية تتمثل في اعتراض وحدات جيش.ت.و المتوجهة نحو تونس أو المتسللة إلى الداخل، والقضاء على مراكز جيش.ت.و في منطقة الحدود، وضمان السيطرة على حركة السكان، زيادة على المهام العملياتية

[1] – المصدر السابق، ص.265.

[2] – خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص.106.

[3] – محمد عجرود، أسرار حرب الحدود 1957-1958، منشورا ت الشهاب، الجزائر، 2013، ص.54، ص.56.

[4] – نفس المرجع، ص.ص.(57-58).

كالمراقبة الدائمة للسدود ونصب الكمائن وتطويق المنطقة واختراق التراب التونسي للقيام بالعمليات السرية.[1]

ويذكر فارال أن قوات جبهة.ت.و المرابطة بتونس كانت تستخدم جبل غيفوف وجبل ماردرا أماكن لتمركزها، وفي شهر أكتوبر سنة 1957 وصلت كتيبتان من تلك القوات قادمتان من تونس إلى الحدود عددها 400 رجل، وتم هزيمتها من قبل الكتيبة السادسة من كتيبة السبايس المغربية التي تدعمها الكتيبة الثامنة والعشرين من قوات المدفعية والكتيبة الثانية من قوات المشاة والكتيبة الرابعة من قوات اللفيف الأجنبي، وتمت إصابة قائد كتيبة السبايس بجروح، وقتل من المتمردين 47 وجرح 4.[2]

والحقيقة التي يؤكدها الكثير من المجاهدين أن الخطين لم يكن لهما أن يؤديا دورهما الذي أنيط بهما مجتمعين معا في عرقلة وإعاقة أو منع حركة التموين بالسلاح لولا تلك الترسانة العسكرية الضخمة التي مثلت عقبة كبيرة في حد ذاتها، إذ أسندت مهمة الحراسة والمراقبة للجنرال فانيسكام الذي دعم قواته وعززها بخمس فرق من رجال المظلات تضم خيرة العساكر الذين شاركوا في الحروب خاصة حروب الهند الصينية وغيرها، وتتمثل هذه الفرق في الفرقة التاسعة بقيادة المقدم 'بيشو'، والفرقة الرابعة بقيادة المقدم 'أوليون'، والفرقة الثامنة تحت قيادة الكولونيل 'فور كاد'، والفرقة الثالثة بقيادة الكولونيل 'بيجار' وخلفه 'ترانكيه'، والفرقة الأولى يقودها الكولونيل 'جان بيار' الذي لقي مصرعه بعدها بجبال مرمورة (ماونة) في ماي 1958،[3] وكان الكولونيل براكليه المنسق بين هذه الفرق باستعمال شبكة لاسلكية جد متطورة،[4] وتقوم بالتقاط وتغطية شبكة الاتصال والمواصلات، وأهمها شبكة جبل مسيد وفي الوقت ذاته تحت تغطية أحدث طراز من طائرات الحلف الأطلسي والطائرات الفرنسية المقنبلة والمطاردة والنفاثة والكشافة والمروحية التي تحمل أسلحة كالغازات السامة وقنابل

[1] – محمد عجرود، المرجع السابق، ص.ص.(59–60).

[2] – دومينيك فارال، معركة جبال النمامشة(1954–1962)، مثال ملموس من حرب العصابات والحرب المضادة، تر: مسعود حاج مسعود، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص.ص.(199–200).

[3] – عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، المصدر السابق، ص.84. جبلي الطاهر، دور القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص.ص.(178–179). انظر أيضا: دور ولاية سوق أهراس في الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص.11.

[4] – بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح...، المرجع السابق، ص257.

النابالم المحرقة التي تستطيع تحويل هذه المنطقة إلى جحيم، وبعض هذه الطائرات، مثل: الموران، البروسا، البيبير، المروحيات المختلفة، المقنبلات t6- b24، والطائرة المطاردة والميراج.[1]

وقد قامت السلطات الفرنسية بعد إنشاء الخطوط المكهربة بتعزيز قواتها العسكرية في الجهة الشرقية بما يزيد عن 50 ألف جندي، 7 أفواج مدفعية و4 فيالق دبابات،[2] (والجديد في خط شال هو وجود مجموعات النخبة التي تعتبر احتياطيا مختارا من القائد العام منذ أن تسلم مهامه: 40 ألف رجل على الحدود الشرقية وحدها! محاطة بوحدات تدخل سريع، تبدأ من فصيل وتصل لجمهرة مرورا بالسرية والكتيبة)،[3] وتساعد الوحدات الساكنة للقطاعات المزروعة في كل التجمعات والمراكز التي تلي خطي موريس وشال على إكمال تطويق المناطق الحدودية على أوسع شعاع، وتقوم بمراقبة عناصر وحدات جيش الحدود وتراقب محاولات التسلل المتكررة،[4] وهذا يدل على تخوف السلطات الاستعمارية وقادة جيوشها من توسع الثورة على الحدود الشرقية وازدياد قوتها واستحكاماتها ببناء قواعد خلفية لها في تونس.

وكان تأثير هذه الخطوط أكثر من تأثير المعارك وقصف الطيران والمدفعية، فقد استشهد بالخطين آلاف المجاهدين، وأصيب آلاف آخرون، وبقيت آثار وانعكاسات هذين الخطين تاركة بصماتها إلى ما بعد الاستقلال خاصة ضحايا حقول الألغام من الأطفال والرعاة،[5] وغداة الاستقلال كان الفرنسيون عاجزين عن تقديم خرائط تفصيلية دقيقة للأماكن التي زرعت بالألغام، نظرا لأن زراعة الألغام كان متروكا لعناية مسؤولي القطاعات.

وخلاصة لهذا المبحث نستطيع القول أن السلطات الاستعمارية قامت باتباع سياسة حشد الجماهير في أماكن مختلفة حتى تأمن جانبهم وعدم احتكاكهم بالمجاهدين، كما زجت بالآخرين في غياهب السجون، كما عملت جاهدة على قطع فتيل الثورة وعدم تركه يزداد اشتعالا في أوساط الشعب، وذلك من خلال تطويق الحدود الشرقية والغربية الأسلاك الشائكة المكهربة، وضرب خلفيات الإمداد اللوجستيكي التي قامت الثورة بتشكيلها بكل من تونس والمغرب.

---

[1] – عبد الحميد عوادي، دور ولايات الحدود في الثورة التحريرية، تقرير ولاية سوق أهراس ، المرجع السابق، ص.39. انظر أيضا: عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، المصدر السابق، ص.84. انظر الملحق رقم: 16.

[2] – جمال يحياوي، الظروف العامة لمعركة سوق أهراس الكبرى، (معركة سوق أهراس الكبرى 26 أفريل 1958)، منشورات م و د ب ح و ث 1 ن 1954، دار العالمية للطباعة والخدمات، الجزائر، 2014، ص.ص.(24-25).

[3] – خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص.107.

[4] – نفس المصدر، ص.107.

[5] – الملتقى الأول حول دور ولايات الحدود في الثورة التحريرية، تقرير ولاية سوق أهراس، المرجع السابق، ص.48.

المبحث الرابع: التنظيم العسكري الفرنسي في منطقة الحدود الشرقية

1- مراقبة الحدود الجزائرية الشرقية:

تكتسي الحدود الشرقية الجزائرية التونسية أهمية كبيرة، باعتبارها تمثل جسورا للتواصل بين التونسيين والجزائريين، وعرف الاستعمار هذه الأهمية لذلك أقام عليه أبراجا متنوعة للمراقبة، منها ما هو دائم ومنها ما هو مؤقت والأخرى ثابتة أو متنقلة حسب الحاجة والضرورة، والغاية منها مراقبة وترصد حركة السكان بين البلدين وكذا حركة قوافل السلاح، والحيلولة دون وقوع مشاكل تؤثر على أمنه واستقراره. وألقى 'غي موليه' خطابا سنة 1956 بين فيه أن الوضع في الجزائر مختلف تماما عنه في تونس والمغرب قائلا: (لقد أراد بعض الخطباء أن يقارنوا بين سياستنا في الجزائر وسياستنا في تونس ومراكش، والواقع أننا نتبع في كل شمال أفريقيا نفس المبادئ والأسس، ونستوحي نفس الإدارة، أعني ضمان الصداقة الفرنسية-الإسلامية في ظل الأمن والنظام! على أن الوضع في الجزائر يختلف تمام الاختلاف عن تونس ومراكش، ولذلك يستدعي إجراءات خاصة به تماما)،[1] ويضيف مؤكدا على مراقبة الحدود فيقول: (...ومن الطبيعي والمفهوم أن الوضع في الجزائر يشغل بال زعماء تونس ومراكش إلا أنه من الواجب علينا أن نرد- وقد رددنا فعلا- على بعض التصريحات في هذا الصدد، بأن القضية الجزائرية ومعالجتها هي من الاختصاص المطلق لفرنسا، وأنه ليس لتونس ومراكش أن تتدخلا بأي صورة من الصور في هذا الأمر، وإن هذا التدخل من شأنه أن يهدد الصداقة الفرنسية كل التهديد، ونحن مصممون كل التصميم على مراقبة الحدود الجزائرية، لمصلحة الجزائر ذاتها ولمصلحة الأمن الداخلي لتونس ومراكش جميعا).[2]

ونستشف من هذا الكلام أن فرنسا عازمة تماما على المضي قدما في سياستها المتمثلة في السيطرة على الجزائر وعدم التخلي عنها مهما كلفها الأمر، ولأجل ذلك فقد استنجدت بكل ما لديها من قوة، وأنفقت كل ما لديها من أموال على حرب الجزائر.

فإضافة إلى السدود الجهنمية أقام العدو المراكز الأمامية والمتقدمة ممثلة في أبراج المراقبة والخنادق العميقة والدشم[3] والأضواء الكاشفة وأجهزة الرؤية الليلية ومرابض[1] نيران للرشاشات

---

[1] – بسام العسلي، الاستعمار الفر نسي في مواجهة الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص.63.

[2] – نفس المرجع، ص.63. انظر أيضا: مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص.322.

[3] – هي عبارة عن موقع عسكري محصن له فتحات تسمح بإطلاق النار على العدو.

انظر: http://dictionary.torjoman.com 2018/06/19 17:05

ومواقع للمدفعية والدبابات، إضافة إلى طائرات الاستطلاع التي تقوم بدوريات استطلاعية بصفة متواصلة بالمناطق الشرقية واختراق حوالي 20 كم من التراب التونسي، والهدف من ذلك التقليل من هجومات المجاهدين على الأسلاك الشائكة والمراكز الأمامية في الساعات الأولى من الليل، الأمر الذي يساعد على التقليل من زمن تعرضها لضربات المجاهدين الذين يحاولون العبور بكل الطرق والوسائل الممكنة.[2]

كما أن معظم الجهات التي تقع قرب الحدود والتي استعملها المجاهدون كمناطق عبور كانت محكمة المراقبة ومقسمة إلى مربعات مرقمة ومراقبة بالرادارات لكل التحركات حول السّدّ، وبالتالي قدرة العدو على تحديد الأهداف وتحديد الأماكن بدقة عالية والتصويب عليها بكل يسر وسهولة،[3] ويذكر الجنرال شال ما خلاصته أن ما دام النشاط على الحدود قائما فإن الثقل على الجبهة الداخلية سيكون كبيرا جدا، ولا يمكن التخلّص نهائيا من التمرّد مادام العدو ينشط على مناطق الحدود،[4] وضرب الحصار في كل مكان، منطقة بعد أخرى، ورقابة دائمة وضاغطة على جيش التحرير وجبهته وعلى الشعب من خلال عمليات الاعتقال والسجن والتعذيب وغيرها من وسائل الضغط والإكراه.

وحسب العقيد جويل فإنه وفقا للمعلومات التي قدمها بعض السجناء، فإن معسكرات المتمردين في تونس تم إعدادها خصيصا للتدريب والراحة والدعاية لصالح الثوار في الجزائر، وتقع هذه المخيمات في الأراضي التونسية على طول الحدود الجزائرية التونسية، في منقار البط وغار ديماو لأنها تمنحهم حماية أساسية.[5]

وأثارت مساعدة تونس للجزائريين غضب الفرنسيين، وذكروا أنه يجب على بورقيبة أن لا يتدخل خارج بلاده في شؤون تخص فرنسا وحدها، فطول الحدود وطبيعة المنطقة يضطران الفرنسيين

---

[1] – ج. م. مربض: المكان المخصص لسلاح ثقيل (مدفع، دبابة، راجمة) أو أكثر، والذي يسمح بالرمي والمناورة، ويكون مجهزاً بحفر مناسبة للأسلحة وأعشاش ذخيرة وملاجئ للأفراد. انظر: مركز الدراسات العسكرية– دمشق– سوريا، معجم المصطلحات العسكرية: (مادة: مربض). http://www.mod.gov.sy/index.php 2018/06/21 13:43

[2] – براهمي محمد العربي، المرجع السابق، ص.101.

[3] – نفس المرجع، ص.101. انظر: الملحق رقم(12)– الملحق رقم (13)– الملحق رقم (14).

[4] – عباس فرحات، تشريح حرب، تر: أحمد منور، سلسلة المترجمات، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار لميك، الجزائر، 2010، ص.333.

[5] – La dépêche de costantine et de l'est Algerien, N.16169, 18/02/1958, p.3.

لتركيز قوات عديدة على الحدود لحمايتها من خطر المجاهدين ومنع قوافل العبور من التسرب إلى الداخل.[1]

1-1- أنــواع المــراقبـــة:

وتعددت أنواع المراقبة التي فرضتها السلطات الاستعمارية وتعددت أشكالها على الحدود بتعدد أهدافها القريبة والبعيدة، واستخدمت لذلك مجموعة من الوسائل والتدابير التي من شأنها حماية مصالحها وتأمين طرقات العبور ومراكزها وثكنات الجيش ومعرفة تحركات الثوار عبر الحدود، كالاعتماد على الحركى والقياد في معرفة مسالك العبور عبر الجبال والوديان والأماكن الوعرة، إضافة إلى ما أقامته السلطات الفرنسية خلف الخط الثالث للأسلاك الشائكة من مراكز للدوريات والمدفعية والطائرات، ويقع داخل المعسكرات رادار دقيق جدا لرصد التحركات والتحذير ليلا، أما المخافر الهامة فتقع على بعد كيلومتر إلى كيلومترين من خط التحصينات، مع ترك ممرات لعبور الدوريات المدرعة،[2] ولكن العدو إضافة إلى السدود التي أنشأها فقد اتخذ إجراءات تكتيكية وتنظيمية وتقنية، وقام بتطبيقها من أجل إحكام غلق الحدود، فقام بوضع أجهزة للتدخل السريع أمام السدود، وتم إسناد مهمات التمشيط[3] لوحدات مدرعة متنقلة بهدف المراقبة الدائمة والتدخل المستمر على مستوى السد، وبخصوص الفضاء الواسع الواقع وراء السد فقد شغلته شبكة من الوحدات الثابتة، وقامت خمس من وحدات المظليين بالتمركز على الخط الثاني لمراقبة الأماكن المحتملة والمحاور الكبرى لعمليات العبور.[4]

كما تم تطوير أنظمة الإنذار باستعمال جهاز مصغر للكشف يتيح التحديد الفوري لنقطة العبور، أما الإشراف على العمليات العسكرية المختلفة فقد كانت وحدات التدخل تملك وسائل قيمة للقيادة والدعم، زيادة على استعمال المدافع واحتياطات الذخيرة لضرب أماكن العبور، واستخدام الطائرات والمروحيات يوميا في مراقبة عمليات التسلل.[5]

---

[1] – ريمون آرون، أنطوني ناتنغ، الاستقلال للجزائر، تر: جاك غبريل، ط.1، دار الغد للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1958، ص.ص.(76-77).

[2] – جريدة المجاهد، ع.85، 1960/12/19، ص.24.

[3] – نظام تدفق مستمر يوميا لدوريات راجلة أوراكبة مزودة بكلاب مدربة على طول السد المكهرب تحت أي ظرف وفي كل فصل، من أقصى نقطة في الشمال إلى أقصى نقطة الجنوب، وعلى مدار 24 ساعة. انظر: محمد عجرود، المرجع السابق، ص.62.

[4] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.286.

[5] – نفس المصدر، ص.286. انظر: الملحق رقم (15).

2-1- مراقبة الأسلاك الشائكة:

صار خط شال مزودا بأجهزة رصد إلكترونية تم الحصول عليها من المخزون السري لمنظمة حلف الشمال الأطسي، وتسمح هذه الاجهزة بإجراء تعديل كل 12 كم على مستوى نقاطِ تموقعٍ بطول الخط، وتنبئ هذه الأجهزة بأي عملية قطع في الأسلاك الشائكة ذات التوتر العالي، لأن النقطة الإلكترونية تكشف بسرعة ودقة النقطة الكيلومترية التي وقعت فيها عملية التخريب أو الحادث الهارب من حيوان بري وغيره، وبمجرد تحديد النقاط يُظهِر شعاع ضوء النقطةَ الكيلومتريّةَ على لوحة الترقيم التي تم فيها القطع أو الحادث، وبسرعة يتم تدخل مجموعة مدفعية الهاون لإطلاق قذائف مكثفة على بؤرة القطع،[1] وتم تطوير نوع من الخطوط بالتوازي مع السد من جانب مناطق الحدود، حتى يتم تنبيه قوات المراقبة باقتراب عناصر اختراق السدود، والتي تدعى'قبل التنبيهات'؛ وهي عبارة عن أسلاك ملحقة بأوتاد حديدية صغيرة زرعت حولها الألغام، بحيث يؤدي لمس الأسلاك بالأرجل إلى تفجير الألغام وإطلاق صاروخ يبقى معلقا في السماء بواسطة مظلة، والذي ينير المكان بشكل قوي جدا، مما يمكِّن وحدات المراقبة من تحديد أماكن التسلل والعبور، ويسمح لهم بإرسال العربات المدرعة أو القصف المباشر بالأسلحة الثقيلة.[2]

ويستطيع المهندسون الكهروميكانيكيون تحديد ما إذا كان هناك قطع واضح للشبكة، فيتم إعطاء التنبيه العام للقطاع على الفور، فتنطلق الدورية المدرعة إلى مستوى القطع لتحديد أهمية المحاولة، وقد يكون هناك اشتباك وقتال، ويتم إنشاء الإغلاق إما على السد الخلفي أو على الخطوط البارزة (الوديان أو الطرق المهمة) على بعد 20 إلى 30 كم خلف السد، وأثناء العبور تطلق المدفعية قذائفها على الطرق التي يعتقد أن 'الفلاقة' سلكوها للوصول إلى السد، ويتدخل الطيران خاصة الملقب بـ 'طائرة قيصر' التي تحدد منطقة العبور عن طريق القنابل المضيئة المحمولة بالمظلات، ويمكن المساهمة بالأفواج المجاورة من خلال المشاركة في الإغلاق، إذا تم التخطيط لهذه العمق بشكل كبير، وبالتالي يكون الإغلاق خلف برج سوكياس في القطاع (RBIM) الذي يمتد حتى قنتيس خلال شهر فيفري 1960.[3]

[1] – براهيم لحرش، المصدر السابق، ص.262.

[2] – نفس المصدر، ص.263.

[3] – Jacques VERNET, CAVALIER SUR LE BARRAGE EST RÉGION D'EL MA EL ABIOD, In 'Revue Internationale d'Histoire Militaire. sur le site; http://www.institut-strategie.fr/rihm_76_Vernet1wps.html . 05/08/2018 00:21

ونظام مراقبة السدود يعتمد على وضع الرادارات في نقاط معينة، أو باستعمال رادارات محمولة للكشف عن أي محاولة لاختراق الأسلاك، ويتم تنظيم المراقبة ليلا بالاعتماد على مناظير مزودة بالأشعة تحت الحمراء، وعملت مصالح الهندسة على ابتكار جديد يتمثل في إعداد أجهزة دقيقة لقياس الزلازل، وتُعدُّ لأجل معرفة خط التنبيه المسبق من خلال تسجيل أصوات وقع أقدام المجاهدين الذين يحاولون الاقتراب من السد.[1]

وكان يتعذر على المجاهدين عبور الجبال الممتدة من تونس حتى خط موريس، حيث يقطعون مسافة ما بين 15 و35 ميلا،[2] زيادة على الحصون الصغيرة المنتشرة والتي تتشكل كل حامية منها من سريتي مشاة ومدفع موتزر105، وتعتبر هذه المخافر بمثابة مراكز للمراقبة والاستعلام، ومن أمثلتها الحصن الذي يقع في محطة السكة الحديدية (سيدي بدر) على نهر (مجردة) على بعد أميال شرقي سوق أهراس، وتتكون المحطة من دوريتين ومخازن، وهي محاطة بالأسلاك الشائكة وحقول الألغام وتدعمها نصف سرية.[3]

ويتضح من خلال ما ذكر سابقا مدى كثافة أجهزة المراقبة والرصد وقوة أنظمة الاستحكامات على الحدود، فقد تم جلب كل الوسائل والآليات التي تكفل صد محاولات اختراق السدود.

2- الاعتداءات الفرنسية على الحدود:

2-1- حوادث الحدود:

ذكرت جريدة المجاهد أن حوادث الحدود ما هي إلا مناورة سياسية، فلا يكاد يمر شهر منذ الصيف الماضي إلا وتعتدي القوات الفرنسية على الحدود التونسية، فتدخل التراب التونسي بحجة ملاحقة الثوار المقاومين الجزائريين، وحاولت حكومة بورجيس مونوري أن تصبغ عليها صبغة قانونية، فخلقت ما أسمته حق التتبع أو حق المطاردة في أوت 1957، وعاد الجيش الفرنسي إلى تدخله في التراب التونسي بفم الخنقة، وظل العسكريون الفرنسيون يتعمدون القيام بتلك العمليات والقصد منها النيل من سيادة الدولة التونسية،[4] ووقعت الكثير من الحوادث على الحدود التونسية منها ما حدث

[1] – براهيم لحرش، المصدر السابق، ص.265. انظر أيضا: عمار بوجلال، المصدر السابق، ص.67.

[2] – وحدة لقياس المسافات. 1 ميل= 1.63 كم.

[3] – جريدة المجاهد، ع.85، 1960/12/19، ص.24.

[4] – جريدة المجاهد، ع.16، 1958/01/15، ص.5.

بعين دراهم يوم 6 سبتمبر 1957، واعتداء فرنسي بالقرب من الساقية في 1 أكتوبر 1957،[1] وقال بورقيبة: (...العسكريون الفرنسيون يعرقلون تعزيز التفاهم التونسي الفرنسي، ويتدخلون في الحدود)، وظهر هذا في الحديث عن معركة جبل كوشة من قبل جريدة لوفيغارو، إذ تذكر الصحيفة أن جبهة.ت.و تعمدت ذلك الهجوم لإحباط المفاوضات التونسية الفرنسية، وبربط هذا الكلام وما جاء على لسان جريدة 'لو باريسيان ليبيري' التي ذكرت أن الوقت ليس مناسبا لفتح مفاوضات مهما كان نوعها مع الرئيس بورقيبة، ندرك تمام الإدراك أن العسكريين والرجعيين الفرنسيين هم الذين يعملون على خلق هذه الحوادث بأرض الجزائر المتاخمة لحدود تونس.[2]

2-2- الاعتداء على قرية ساقية سيدي يوسف:

وردا على الهجومات والاشتباكات التي قام بها جيش.ت.و على الحدود فإن القوات الفرنسية لم تقف مكتوفة الأيدي بل عمدت إلى القيام بسلسلة من الاعتداءات على الحدود التونسية من أجل إجهاض محاولات العبور ومحاولات التغلب على الأسلاك الشائكة المكهربة والملغمة التي يقوم بها جنود جيش.ت.و.[3]

وقامت كتيبتان لجيش.ت.و يوم 11 جانفي 1958 بالهجوم على فيلق جنود فرنسيين في جبل كوشة، وعلى مقربة من ساقية سيدي يوسف، قتل فيها 15 جنديا فرنسيا وعادوا إلى التراب التونسي ومعهم 4 أسرى،[4] والتحق جميع أفراد الكتيبة بالمنطقة الحدودية في قرية ساقية سيدي يوسف، وفي صباح يوم الأحد 8 فيفري 1958 قامت طائرة استطلاعية فرنسية بعملية كشف على الحدود التونسية الجزائرية على مقربة من ساقية سيدي يوسف، وتم إسقاطها من قبل قوات جيش.ت.و وراء خط موريس،[5] وبعدها بثلاث ساعات وقع الاعتداء الغادر على الأبرياء العزل في قرية ساقية سيدي يوسف في محاولة من قبل السلطات الاستعمارية لضرب الثورة في عمقها داخل التراب التونسي، وبالتالي ضرب قواعد الإمداد على الحدود الشرقية'[6] وهذا في إطار ما يسمى بحق المتابعة، فقد ارتكب لاكوست خطأ فادحا إذ قامت القوات الفرنسية بتدمير قرية ساقية سيدي

---

[1] – مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص.345.

[2] – جريدة المجاهد، ع.16، 1958/01/15، ص.5.

[3] – جمال يحياوي، المرجع السابق، ص.27.

[4] – المنصف بن فرج، المرجع السابق، ص.208. انظر أيضا: دومينيك فارال، المرجع السابق، ص.202.

[5] – عبد المجيد عمراني، المرجع السابق، ص.ص.(89-90).

[6] – جمال يحياوي، المرجع السابق، ص.27.

يوسف بحجة ملاحقة الخارجين على القانون،[1] وتذكر الكثير من المراجع أن الطيران الفرنسي قام بقصف قرية ساقية سيدي يوسف الحدودية أثناء السوق الأسبوعي، واستعمل لذلك 25 طائرة، منها 11 طائرة من نوع 'بي 26' و6 من نوع كورسير، و8 من نوع ميسترال، وكلها أمريكية الصنع، واستمر القصف من الساعة 11 حتى منتصف الليل، وكان حصيلة هذا الاعتداء السافر أن تحطمت ثلاثة أرباع الدكاكين والمحلات والمنازل، ودمرت مدرسة مكونة من قسمين بمن فيها من الأطفال والتلاميذ، كما دمرت المعتمدية وخربت سيارات الهلال الأحمر الجزائري والصليب الأحمر الدولي التي كانت تقوم بتقديم المساعدات للاجئين الجزائريين، وبلغ عدد القتلى حوالي 1500؟ شخص بين أطفال ونساء ورجال.[2]

وأطلق على هذه العملية العقابية اسم 'الإجراء الانتقامي الجوي'، فالقادة العسكريون الفرنسيون الذين لازالوا يعيشون على وقع هزيمتهم في معركة 'ديان بيان فو'، وبسبب تطور قوات جيش.ت.و في القواعد الحدودية خاصة التونسية صاروا مصممين على القضاء بصفة نهائية على جموع المتمردين المقيمين في الخارج، خاصة وأن المعلومات التي ترد إليهم بشأن تطور القدرات العسكرية لجيش.ت.و تبعث الحيرة في صفوفهم،[3] وثارت ثائرة بورقيبة لهذه المجزرة وانتقد هذا العمل الإجرامي انتقادا شديدا، واستطاع أن يلفت الرأي العام العالمي ويستثمر مجزرة ساقية سيدي يوسف ويفعلها لصالح القضية الجزائرية، وتدخل نائب وزير الخارجية 'ميرفي' مع المسؤول البريطاني 'بيلي'، وقبل بورقيبة بالوساطة الأنجلوسكسونية الأمريكية- البريطانية، وهي لجنة المساعي الحميدة، مشترطا عليها حل القضية الجزائرية.[4]

ونلاحظ أنه بقدر ما كانت هذه الاعتداءات نقمة فإنها كانت نعمة حيث التفت الرأي العام الدولي إلى القضية الجزائرية، فقد كان هذا الهجوم الغادر خطأ فادحا في التقدير، وذكرت الصحافة الفرنسية أنه كان كارثة، فصحيفة لوموند يوم 10 فيفري 1958 أدانت هذه المجزرة إذ كتبت: "هو عمل بربري مناف لكل التقاليد الأخلاقية الفرنسية"، وكذلك ليبيراسيون كتبت تقول: "فيا له من

---

[1] – يحي بوعزيز، ملامح عن ثورة أول نوفمبر الجزائرية ومواقف دوغول تجاهها، المرجع السابق، ص.27.
انظر أيضا: TANYA Matthews, Op-Cit, p.76.

[2] – يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج.2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص.521. انظر أيضا: عبد المجيد عمراني، المرجع السابق، ص.90.

[3] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.215.

[4] – حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص.ص.(429-430). انظر أيضا: الصافي سعيد، بورقيبة 'سيرة شبه محرمة'، رياض الرئيس للكتب والنشر، ط.1، بيروت، لبنان، 2000، ص.232..

عار لفرنسا؟ ومهما عملتم فإنكم لن تقنعونا بأنه كان من الضروري إرسال خمس وعشرين طائرة لإلقاء حمولتها من القنابل وقذائفها على الساقية، وحصد شعب لتسوية حادث حدودي"،[1] وكتبت جريدة التايمز: (إن قنبلة الطيران الفرنسي لقرية تونسية لهو خطأ فادح في الحكم يحتمل أخطارا، وإذا قرر الفرنسيون توسيع حرب الجزائر، فإنهم سيوسعون خاصة دائرة المقاومة، وسيكون ذلك لا ضدهم فحسب، بل ضد العالم الغربي برمته).[2]

وأثار العدوان ردود أفعال عنيفة في العالم كله، ولكن 'غايار' يعترف أن الحكومة الفرنسية لا علم لها بالاعتداء على الساقية عند مناقشة هذه القضية يوم 11 فيفري 1958 من قبل المجلس الوطني الفرنسي، ويضع كامل المسؤولية على عاتق العسكريين في الجزائر، ثم يعلن بعد ذلك تضامنه معهم.[3]

وشاهد ممثلو الصليب الأحمر ومراسلو الصحف العالمية بأم أعينهم مدى الهمجية التي تضطلع بها فرنسا في الجزائر، وأن ما يذاع من أخبار ليس فيه مبالغة، وتأكدوا بأنفسهم كيف تقوم فرنسا بحربها الإبادية في حق الشعب الجزائري، وبعد أطنان من القنابل أصدرت القيادة الفرنسية بلاغا تذكر فيه أن القذف كان رد فعل، وأنها استهدفت تجمعات للثوار ومراكز اختبائهم التي تبعد حوالي كيلومترين ونصف جنوب قرية الساقية، وقد دمر معسكر الثوار بنسبة 50 بالمئة حسب تقديرات الملاحظين في الطائرات،[4] ولكن الصحفيين فندوا بما لا يدع مجالا للمغالطات التي تبثها القيادة الفرنسية بشأن ملاحقة الثوار، حيث نزلوا بعين المكان وشاهدوا الضحايا والدمار الذي لحق بالمكان، فالسوق الأسبوعية المزدحمة بسكان القرية وضواحيها والدكاكين المتواضعة دمرت بنسبة ثلاثة أرباعها، إضافة إلى المدرسة وسيارات الصليب الأحمر الدولي.[5]

كما بدأت الولايات المتحدة تراجع سياستها في منطقة المغرب العربي، وتحوَّل موقفها إزاء القضية الجزائرية، ومن ذلك ما صرح به وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية 'جون فوستر

---

[1]– الهادي البكوش، الاعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف–الوقائع والتداعيات– تعريب: أحمد العايد، محمد بلحاج، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2008، ص.36.

[2] – المرجع السابق، ص.37.

[3] – مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص.346. انظر أيضا:
La Dépêche de Constantine et de l'est Algerien, 11/02/1958, v.16163, p.3.

[4] – جريدة المجاهد، ع 18، 1958/2//15، ص.4.

[5] – نفس المصدر، ص.4. انظر أيضا: جوان غليسبي، الجزائر الثائرة، تعريب: خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ص.193.

دالاس' في ندوة صحفية خصصها لمجزرة ساقية سيدي يوسف،حيث قال: (إن هذا الحادث يدل دلالة قاطعة على أنه يصعب فصل القضية الجزائرية عن قضيتي تونس والمغرب...)، ويتضح من هذا التصريح أنه يعني التحول الواضح في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الجزائرية،[1] وكتبت هيرالد تريبون (نيويورك: 1958/02/10): (إنها كارثة...لا يحق لجنون بعض الناس في بلد واحد أن يضعوا العالم الغربي في خطر، وبإمكان فرنسا أن تعترف بخطئها جهارا بالطرق التي تبقى مفتوحة لديها، ويجب عليها أن تقدم غرامات للضحايا، وأن تظهر أن فرنسا التي نعرفها ونحبها لم تقنبل ساقية سيدي يوسف صباح السبت).[2]

ويرجح علي كافي أن سبب هذا الاعتداء الغادر على القرية جماعة العيفة عبد القادر المدعو سي المحجوب، وهو ممثل الولاية الثانية هناك، فعندما قامت عناصر من وحدات الولاية الثانية المرابطة على الحدود باشتباك مع قوات العدو انطلاقا من أحدى القرى المحاذية للحدود، وغنمت منها أسلحة كثيرة، طلب منه علي كافي الانتقال إلى ماطر وباجة ويفرغ جميع مزارع أملاك الجزائريين هناك ليتم استعمالها كملاجئ للجنود، كما طلب منه أن يستنجد بمعتمد ساقية سيدي يوسف لكي يضع ما لديه من سيارات وشاحنات لنقل الجنود والتوغل داخل التراب التونسي، وذلك من أجل منع الاعتداء بحجة ملاحقة الثوار الذين قاموا بالعملية وأنهم متواجدون بهذه القرية، ولكن تم الاعتداء على القرية.[3]

وبالنظر للظروف التي أحاطت بالأحداث آنذاك، فترجع جذورها إلى العمليات النوعية التي قامت بها قوات جيش التحرير الوطني بالمناطق الحدودية، وخصوصا معركة واسطة الشهيرة التي جرت في بدايات 1958، وسبق ذلك تحرشات تعرضت لها القرية يومي 1 و2 أكتوبر 1957 إلى اعتداء بعد أن أصدرت السلطات الاستعمارية قرارا يقضي بملاحقة الثوار الجزائريين داخل التراب التونسي بتاريخ أول سبتمبر 1957، ثم اعتداء آخر في 30 جانفي 1958، بعد تعرض طائرة فرنسية

[1] – معمر العايب، حادثة ساقية سيدي يوسف1958 وبداية الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي، مجلة حولية المؤرخ،ع.3-2005/4، ص.ص.(474-475).

[2] – الهادي البكوش، المرجع السابق، ص.37. انظر أيضا: شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص.ص.(171-172).

[3] – علي كافي، المصدر السابق، ص.ص(270-271).

لنيران جيش التحرير الوطني وإسقاطها بجهة تبسة، ثم الغارة الغادرة على قرية ساقية سيدي يوسف يوم 8 فيفري 1958 بعد يوم واحد من زيارة روبير لاكوست للشرق الجزائري.[1]

ويوم 14 فيفري قدمت فرنسا شكوى ضد تونس بعنوان العون الذي تقدمه تونس للثوار الجزائريين لتمكينهم من مواصلة عملياتهم الحربية انطلاقا من الأراضي التونسية موجهة ضد وحدة الأراضي الفرنسية وسلامة أراضي وممتلكات المواطنين الفرنسيين، واتهمت تونس بأنها غير قادرة على فرض النظام على الحدود،[2] كما طلبت من مجلس الأمن الدولي إدانة تونس لتقديمها مساعدات للثوار الجزائريين.[3]

وقد ظن القادة العسكريون الفرنسيون أنه يكفي عزل القواعد الخلفية التي تعتمد عليها الثورة في الخارج لإضعافها والقضاء عليها، ولذلك كانت الشروط اللازمة لوقف إطلاق النار، أي المعالم التي يجب أن يحترمها السياسيون محددة في أوساط قادة الجيش، وتتمحور الشروط حول اعتراف الجزائريين بالمواطنة الفرنسية وأن يقوم الثوار بتسليم أسلحتهم وكل تجهيزاتهم العسكرية ومعداتهم مع إقصاء المحاربين الذين كانوا خارج الجزائر أو في السجون من أي مشاركة في الحوار السياسي حول وقف إطلاق النار، مع استفادة المحاربين والمتمردين القابلين بالشروط السابقة الذكر، وبعد فترة يخضعون أثناءها إلى قواعد الإقامة المفروضة، أما قادتهم فسوف يتمتعون بوضع خاص وتقدير مناسب، مع إمكانية جعلهم حلفاء في المستقبل.[4]

والهدف من كل هذه المخططات هو القضاء على القواعد الخلفية لجيش.ت.و على الأراضي التونسية خاصة، وتدمير مقرات القيادة ومراكز التدريب والراحة، ففي سنة 1957 كانت السلطات الفرنسية تسعى للقيام بعمليات عسكرية ذات نطاق واسع هدفها الأساس تدمير مراكز المتمردين في تونس من خلال تنفيذ مشروع معد مسبقا ومدروس بدقة، يهدف إلى إعادة احتلال القطر التونسي بصفة مؤقتة بشن هجوم عسكري خاطف باستعمال القوات المتخصصة المستقرة بقسنطينة والوحدات المحمولة جوا ووحدات البحرية والتحامها مع القيادة العليا للقوات الفرنسية المتواجدة بتونس، وهذا إلى غاية تفكيك قواعد جبهة.ت.والمنتشرة على الحدود التونسية الجزائرية وتدميرها، ومراقبة المناطق الحيوية للبلاد وحماية الرعايا الفرنسيين، ولكن الحكومة الفرنسية تخلت عن

---

[1] – مجلة الجيش، ع.632، مارس 2016، الذكرى 58 لمجزرة ساقية سيدي يوسف، ص.63.

[2] – نبيل أحمد بلاسي، المرجع السابق، ص.187.

[3] – انظر نص هذه الشكوى: Dimanche-Matin, 16/02/1958, N° 461, p.1.

[4] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.ص.(216-217).

هذا المخطط الأمر الذي أثار استياء المنادين بالجزائر فرنسية الذين كانوا يعلقون على هذا المشروع آمالا كبيرة في القضاء على المتمردين.[1]

وفي سنة 1958 قام النقيب 'بيار سارجان' من فوج القبعات الأجنبي مع كتيبته بملاحقة مجموعة من المجاهدين من كتيبة الملازم الأول سعيد المدعو 'لاندوشين' التابعة للفيلق الثاني لقاعدة الشرق، حيث تم إطلاق النار باستعمال مدافع الهاون فأحدثت خسائر في صفوف الكتيبة الفرنسية، الأمر الذي جعلها تتوغل داخل الأراضي التونسية، وباستعمال خط متقطع تقدمت وحدة النقيب 'سارجان' في شكل صفين حتى الوصول إلى قمتي جبلين، وانتهك بذلك الأراضي التونسية مدعيا أنه في حالة الدفاع عن النفس،[2] وتابع تقدمه إلى مرتفعات الجبل، فعثرت كتيبته على مجموعة من الخيام استعملت كإقامة مؤقتة وبعض صناديق ذخيرة نصف فارغة، فحاول التقدم أكثر في المنطقة المجهولة مع كتيبته، ولكنه تلقى الأوامر من قيادة فيلقه بالتراجع فورا، وكان المكان هو 'منقار البط' وهوعبارة عن جبل على الحدود الجزائرية التونسية ويدخل إلى غاية بوحجار، ولو أن كتيبة النقيب 'سارجان' واصلت تقدمها نحو كيلومترين أو ثلاث لتمت إبادتها في كمين أعده النقيب 'بن سالم' في ما يقارب الفيلق.[3]

ومن هنا نلاحظ أن القوات الفرنسية تقوم بالاعتداءات والانتهاكات المتكررة على الأراضي التونسية بحجة ملاحقة الثوار، ولم تكتف بذلك بل عمدت إلى الضغط على تونس لمراقبة الحدود وتهديدها بالاحتلال من جديد إن لم تتوقف عن تقديم المساعدات لجبهة التحرير وجيشها.

3- المراكز العسكرية الفرنسية في المنطقة الشرقية:

قامت القوات الفرنسية بإنشاء عدة مراكز لها على طول الحدود الشرقية من أجل التمكن من المراقبة المستمرة والدائمة لعمليات العبور واختراق السدود، وعرقلة حركة الثوار والحليلولة دون انتقالهم إلى الأراضي التونسية وحصولهم على السلاح، ومن المراكز التي أنشأتها بإقليم تبسة نذكر:

- مركز فركان لمراقبة جبل غيفوف والحدود التونسية جنوبا.
- مركز نقرين لمراقبة الانتقال من الحدود التونسية إلى الجبل الأبيض.
- مركز بوموسى لمراقبة الفجاج الصحراوية كشط الغرسة وسهل المرموثية جنوبا.

---

[1] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.217.

[2] – براهيم لحرش، المصدر السابق، ص.ص.(230–231).

[3] – نفس المصدر، ص.231.

- مركز سوكياس.
- مركز الدكان يعتبر أهم مراكز القوات الفرنسية كونه مقاما على أعلى قمة جبلية تتوسط جبال النمامشة جنوبا ومرتفعات تبسة شمالا ويشرف على معظم المشاتي (تروبية وتازبنت ومشنتل والشريعة والمزرعة غربا والماء الابيض وبحيرة الأرنب وبوجلال وفوة والعقلة المالحة وجبل بوربعية في الشمال الشرقي.
- مركز رأس القنقيط.
- مركز الكويف لمراقبة التنقل من جبل الدير نحو جبل بوغافر جنوب ونزة.
- مركز بكارية لمراقبة التنقل من جبل الدير إلى جبل أنوال.
- مركز خنقة تنوكلة لمراقبة التنقل من جبل بوجلال وجبل أنوال نحو جبل بوربعية وبوشبكة.
- مركز البياضة لمراقبة الجبل الأبيض.
- مركز عين الفضة (حلوفة) لمراقبة الاتصال والتنقل بين جبل سرديا بتروبية وجبل المسلولة وجبل بلكفيف وحلوفة.[1]

وأجمع معظم المجاهدين الذين قابلناهم على أن مراكز المراقبة التي أنشأها الاستعمار الفرنسي بمنطقتي تبسة وبئر العاتر على وجه الخصوص كثيرة جدا، نظرا لأهمية المنطقة في حركة القوافل وتهريب السلاح، ومهمتها تكمن في التقاط كل حركة وتسجيل أي محاولة للعبور، ويؤكد المجاهدان هيبي بشير ومعيفي بشير أيضا على الدور الذي أدته هذه المراكز في تضييق الخناق على الثورة والثوار.[2]

زيادة على مراكز أخرى ذات أهمية بمكان ومنها:

- مركز رقم 3 بمدينة تبسة: ووضع هذا المركز ليتم من خلاله الإشراف على المناطق الريفية لجبل العنبة والمستيري وقوراية وبوخضرة وفج تنوكلة المؤدي إلى الماء الابيض وبئر العاتر، وتذكر المصادر أن هذا المركز قد شهد عملية فرار مجموعة من المجندين الجزائريين بأسلحتهم والتحقوا بالثورة ومنهم محمد الاصنامي والوردي زروق.

[1] – نصر الله فريد، الإجراءات الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية بتبسة 1954–1958، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، مجلد2، ع.9، ديسمبر 2018، جامعة تبسة، ص.ص.(224–225).

[2] – انظر الملحق رقم: 07.

- مركز رقم 73 بمدينة ونزة: أنشئ في سبتمبر 1955 من أجل حماية منطقة تبسة من الناحية الشمالية أمنيا وعسكريا، وكذا مراقبة جبال الحوض والدير وجبل سيدي أحمد المحاذي للحدود مع سوق أهراس.[1]

- مراكز القوارد والحمري وبورنان والنقطة 34: قبالة ساقية سيدي يوسف قرر القادة العسكريون الفرنسيون سحب الخط المكهرب كثيرا نحو الجهة الغربية، والهدف من مد هذا الجيب الحدودي المفتوح نحو الحدود التونسية يكمن في توفير ظروف اتصال ملائمة لجمع المعلومات الممكنة واستغلالها، ويبلغ عمق هذا الجيب حوالي 30 كيلومترا وعرضه حوالي 40 كيلومترا، وفيه تمركز الجيش الفرنسي حول أربعة مواقع هي مركز القوارد والحمري وبورنان والنقطة 34،[2] وكان المركز الأول – الذي عرف بمركز ساقية سيدي يوسف – نقطة عبور لأعوان الاستعلامات وقاعدة لتنظيم الهجومات العسكرية المفاجئة ضد وحدات جيش.ت.و على الحدود، وكان هذا المركز على اتصال مباشر بالحدود وخصص للرصد المباشر ومراقبة دائمة لنشاط وحدات جيش.ت.و وكل محاولات العبور، أما مركز الحمري المعروف باسم برج مراو فيوجد قرب مركز القوارد، واستعمله الفرنسيون كدرع بشري وأيضا لتوظيف أعوان لخدمتهم، وخصص مركز بورنان والنقطة 34 لتمركز وحدات المدفعية وبطاريات المدافع الثقيلة.[3]

وعلى الحدود بجبل الطارف بجهة كنروبير قام الفيلق الثاني والثامن مع الفرقة السادسة للخيالة ومساعدة الطائرات المروحية وغيرها بعمليات واسعة ضد المجاهدين، كانت نتيجتها إصابة 150 جنديا، وحجز 11 رشاشا وبندقيتين رشاشتين و17 مسدسا رشاشا و50 بندقية وقنابل يدوية وذخيرة، وتم استرداد 39 رشاشة و7 بنادق رشاشة و4 مدافع هاون.[4]

وأنشأ الجيش الفرنسي على طول حواجز الموت مراكز للمراقبة وجند لها وحدات متطورة وترسانة حربية حديثة، فبالإضافة إلى وحدات المشاة المتكونة من جماعات الأمن المتحركة المرافقة بالكلاب الراجلة، دعمها بالطائرات العمودية (الطائرات الملاحظة) من نوع بيبر التي تحلق جوا لتقصي الآثار والتأكد منها، ثم كتيبة المظليين التي تباشر عملها فور إعلامها بوجود أماكن مفتوحة في السدود، فتبدأ رحلة طويلة بالشاحنات عبر الممرات بين الأسلاك الشائكة إلى عين المكان، فتتم

[1] – نصر الله فريد، المرجع السابق، ص.102، ص.104.

[2] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.211.

[3] – نفس المصدر، ص.211.

[4] – الهادي البكوش، المرجع السابق، ص.31.

محاصرة المنطقة وملاحقة جنود جيش.ت.و المتسللين عبر الأسلاك، وتمكنت تلك القوات خلال الربع الأول من سنة 1958 من حجز كميات من السلاح تمثلت في ألف قطعة سلاح أوتوماتيكي و600 بندقية.[1]

كما أنشئت نقاط وأبراج مراقبة من منطقة عين سيدي صالح إلى غاية جبل الدف لمراقبة الأسلاك الشائكة المكهربة والملغمة، ومنها برج المراقبة رقم 1 و2 بحي السوكولون، وبرج المراقبة بحي الحشانة وقرب مستودع المنجم وبرج المراقبة بمنطقة عين سيدي صالح وخنقة الدف، وتؤخذ من هذه الأبراج جميع المعلومات حول تحركات جيش.ت.و وكل المتعاونين معه من المدنيين، كما تؤدي دورا كبيرا في حماية منجم الونزة من أي عمل تخريبي.[2]

ونشرت جريدة 'برقية قسنطينة' أن الجيش الفرنسي استطاع ربح معركة هامة ضد عصابات الثوار وقوافل تهريب السلاح على الحدود الجزائرية التونسية، وقام الفوج الخامس للمظليين من استرجاع مجموعة معتبرة من الأسلحة ما بين 8 و16 فيفري 1958 منها: 23 من المدافع الرشاشة الثقيلة من صنع ألماني (MG42)، و12 رشاش ومدافع هاون و2 بازوكا، و69 مسدس و220 بندقية حرب و59 قذيفة و80 ألف خرطوشة.[3]

وقامت السلطات الفرنسية بمهاجمة الشعب والمدنيين لدفعهم إلى الانتقال إلى الضفة الفرنسية، وكسب متعاونين من الأعوان والحركى، الأمر الذي زاد من حجم المسؤولية الملقاة على المجاهدين في كل مكان، وظل جيش التحرير يشكو من الإفقار المستمر لإطاراته وقادته، زيادة على شكواه من تواصل نقص السلاح والمؤونة والذخيرة الحربية.[4]

3-1- أهداف المراقبة على الحدود:

قامت السلطات الفرنسية بتضييق الخناق على الجزائريين وذلك لمنع أي اتصال أو تواصل دون علمها مهما كان نوعه، من شأنه أن يكون مصدر إزعاج لوجودها بالجزائر، وذلك بمتابعة نشاطات السكان المختلفة خاصة ذات الطابع الجمعوي خشية أن يتحولوا إلى داعمين للقضايا الوطنية، وبعد اندلاع الثورة التحريرية صارت المراقبة مكثفة أكثر فتتبعت السلطات الفرنسية حركة السكان على طول الشريط التونسي وحددت شروط الإقامة داخل الجزائر وخارجها، وتصدر القوانين

[1] – سعيدي وهيبة، المرجع السابق، ص.ص.(108–109). انظر أيضا: الملحق رقم (15)– الملحق رقم (16).

[2] – قسمة المجاهدين 'ونزة'، المرجع السابق، ص.39.

[3] – La dépêche de Constantine et de l'est Algerien, N:16169, 18/02/1958, p.3.

[4] – عباس فرحات، المصدر السابق، ص.ص.(334–335).

المحددة لإقامتهم وتنقلاتهم، وكل تغيير في الإقامة سواء أكان داخليا أم خارجيا فإنه يجب أن تكون السلطات الفرنسية على علم به، فلا يسمح بأي تغيير في الإقامة دون علم السلطات المعنية وكل شخص لا يملك إذنا بالإقامة فسيتم ترحيله فورا إلى مقر سكناه الأصلي،[1] وهناك قرار صادر عن المكتب الثالث بجهة قسنطينة المنطقة الشرقية والمطبق لتعليمات حاكم عنابة يشير في مادته الأولى إلى إقامة الأشخاص في حدود مقاطعة بونة تشترط كون الشخص مسجلا، وإذا لم يكن الشخص الراغب في تحويل مقر إقامته حائزا على بطاقة تسجيل فإن المادة الثانية تشير إلى ضرورة أن يصرح بمقر إقامته الحالي إلى رئيس مكتب لاصاص أو إلى فرقة الدرك الوطني أو محافظة فرقة الدرك الوطني بعنابة أو القالة، أو فرقة الدرك الوطني أو القيادة المسلحة محليا في حدود نطاق القالة – سوق أهراس –تبسة، أو إلى السلطات العسكرية المخول لها مباشرة الصلاحيات المدنية بموجب المرسوم رقم 06-157 الصادر بتاريخ 20 فيفري 1960.[2]

وأثارت معركة جبل الكوشة في تونس وفرنسا والعواصم الغربية مشكلة حراسة الحدود الجزائرية التونسية، وذلك باستخدام وحدات مؤلفة من جنود فرنسيين وتونسيين وهي الطريقة التي اقترحها النائب الفرنسي موريس شومان، أو بوضع قوات دولية، وبرزت للوجود من جديد مشكلة الحدود إثر الاعتداء الغادر على ساقية سيدي يوسف، وكانت أمريكا أكثر حرصا على تكليف ملاحظين من دول الحلف الأطلسي أو من الأمم المتحدة بمراقبة الحدود،[3] ولكن وضع قوات أممية على الحدود الجزائرية التونسية يتناقض وطبيعة عمل القوات الأممية، وبالتالي وجب عليها ألا تضع نفسها إلا في خدمة السلم في الجزائر، وأن لا تغفل عن أصل المعضلة في المنطقة وهي حرب الجزائر، وأن لا تكون أداة تستعملها فرنسا لقضاء مآربها، فتتحول إلى مصلحة من مصالح لاكوست.[4]

في بداية عام 1958 كان سالان على معرفة دقيقة جدا بقنوات ونقاط العبور ونقاط الاحتياط، ومناطق انفجار القوافل بعد العبور، ولكن ليس على الطرق التفصيلية وخاصة على موقع عمليات النقل التي تزود المتمردين بالمعلومات الضرورية، لذا حرص تماما على القيام بعمليات استخباراتية ونصب الكمائن الليلية لاستجواب الأسرى والمقبوض عليهم، وعمل بجهد مضاعف لاكتشاف خطوط الاتصال، ويهدف من الناحية العسكرية إلى محاولة تدمير البنية التحتية التي

[1] – عسول صالح، المرجع السابق، ص.ص.(49-51).

[2] – نفس المرجع، ص.51.

[3] – جريدة المجاهد، ع.18، 1958/2/15، ص.2.

[4] – نفس المصدر، ص.2.

يعتمدها الثوار لجلب الأسلحة، وإيجاد حل مناسب وفعلي للاستمرارية التي يعتمدها المتمردون في نقل السلاح، ولمنع القوافل من التوزع واستئناف طريقها بالقضاء عليها متجمعة.[1]

ويؤكد خالد نزار في مذكراته على ذلك فالقوات الفرنسية كانت تستعمل أساليب عديدة لإيقاع وحدات جيش.ت.و في قبضتها، فهذا الكومندو 'توماس' يقوم مع فرقته بتتبع حركة المجاهدين، فيترك طليعة القافلة تمر، ومهمته تنحصر في تحديد موقع جيش.ت.و ونصب الكمائن أثناء الليل باستخدام مجموعات صغيرة لأجل القبض على بعض الأسرى واستنطاقهم للحصول على المعلومات التي يتم استغلالها في الوقت المناسب.[2]

وكانت قوات العدو كانت تداهم جنود جيش التحرير برا وجوا وتحاول إحداث البلبلة في صفوفهم، فالمدفعية من جهة وعمليات التمشيط المتتابعة من جهة أخرى، وكانوا يستطيعون الرد عليها واللجوء إلى الاختباء والمناورة والهجوم والدفاع في النهار، وفي الليل يحاولون أخذ قسط من الراحة بعيدا عن ميدان المعركة، ولكن القوات الفرنسية تقوم بإطلاق طلقات مضيئة لمدة طويلة وبأعداد كبيرة، فيحس المجاهد والجندي الجزائري كأنه في النهار من كثرة الأضواء، ويتعمدون ذلك حتى يصاب الجنود بالتعب التام والإرهاق الشديد من عدم النوم وقلة الراحة، وبالتالي سهولة ملاحقتهم والقضاء عليهم في اليوم الموالي.[3]

4- المصالح الإدارية المتخصصة (م.إ.م):

تكفلت المؤسسة العسكرية الفرنسية بانتقاء مجموعة من العسكريين لتجسيد فكرة إنشاء ' م.إ.م '، فبعد أن واجهت الحكومة الفرنسية صعوبات جمة في توفير العدد اللازم من الإداريين والمختصين في الشؤون الإدارية والمدنية وبالسرعة التي تتطلبها المرحلة، وتعود أسباب إنشائها لفشل السلطات الاستعمارية في احتواء الاضطرابات التي شهدتها الجزائر، والتي أرجعتها إلى انعدام التواصل بين السكان الجزائريين والإدارة الفرنسية وقلة المعلومات الضرورية التي تمكن من تحقيق الانتصار العسكري المطلوب، وبالتالي لابد من إقامة نظام إداري على الأخص في المناطق التي تشهد اضطرابا

---

[1] – Jacques Valette, ' Le bombardement de Sakiet Sidi Youssef en 1958 et la complexité de la guerre d'Algérie', Op-Cit, p.p(39-40).

[2] – خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص.94.

[3] – مقابلة مع المجاهدين: لزعر إبراهيم قدادرة محمد، بوطرفة محمد، بمقر قسمة المجاهدين (لعوينات)، يوم: 10:15 2016/04/17

كبيرا،[1] حتى تستطيع تطبيق الإصلاحات التي وعد بها الحاكم العام جاك سوستال، وإعادة الثقة والاطمئنان للسكان،

وابتداء من عام 1955 بدأ الجيش الفرنسي في تطوير نشاطات بسيكولوجية في أوساط الشعب الجزائري بهدف إفقاد جبهة التحرير الوطني حظوتها لديه، فأنشئت أولى الأقسام الإدارية المتخصصة (لاصاص) من قبل الجنرال بارلانج العامل بالأوراس، وذلك من أجل إقامة علاقة مباشرة ومتعددة الأبعاد مع السكان،[2] وكان أغلب مستخدمي هذه المصالح من مختلف تشكيلات الجيش الفرنسي من الضباط أو المجندين أو الاحتياطيين أو الضباط العاملين،[3] وكلف ضابط برتبة نقيب أو ملازم أول لقيادة 'م.إ.م'، ومساعد دائم من قبل ضابط صف والموظفين المدنيين (سكرتير، محاسب، إذاعي، أخصائي اجتماعي طبي، سائق، مترجم) وعنصر حماية مع حوالي ثلاثين مخزني.[4]

وصارت هذه الهيئات هي ممثلة السلطة المدنية على مستوى 1484 بلدية، وكانت موكلة لنقباء وملازمين أولين في الجيش، ومكلفة رسميا بتعليم وتمريض وتسيير وإدارة شؤون السكان تحت حماية الجيش،[5] وتقرر إنشاء هذه الأقسام في 1955/9/26 إثر هجومات الشمال القسنطيني وذلك بكل أنحاء القطر الجزائري، وهي عبارة عن مكاتب متخصصة في إدارة وتسيير شؤون الجزائريين بالأرياف والقرى، وتم لذلك استقدام ضباط عسكريين من المغرب الأقصى لتولي إدارة هذه المكاتب نظرا للخبرة التي اكتسبوها هناك.[6]

---

[1] – الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص.74.

[2] – براهيمي عبد الحميد، في أصل الأزمة الجزائرية'1958–1998' شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص.27. تذكر بعض المراجع أن المصالح الإدارية المتخصصة (لاصاص) ما هي إلا نسخة مطورة عما عرف قبلا بالمكاتب العربية، حيث قام الجنرال بارلانج باستغلالها، وإعادة بعثها في ثوب جديد يتناسب مع الأوضاع السائدة، وأطلق عليها هذا الاسم (لاصاص). انظر: لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص.180.

[3] – الغالي غربي، المرجع السابق، ص.175.

[4] – Roger BENMEBAREK, Sections Administratives Spécialisées, http://www.fm-gacmt.org/ temoignages/ 153. 24/09/2018 12:03

[5] – براهيم لحرش، المصدر السابق، ص.223.

[6] – عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص.223. وبتم استقدام هؤلاء الضباط المتخصصين في المصالح الإدارية لمساعدة الجنرال بارلانج في تنفيذ المهام الموكلة إليه، وتم إنشاؤها في 29 سبتمبر 1955، ووصل عددها إلى 192 مصلحة في فيفري 1956، و520 مصلحة سنة 1957، ليصل إلى 697 مصلحة في سنة 1960. الهاشمي جيار، المرجع السابق، ص.24. انظر أيضا: لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص.249.

والملفت للنظر أن هذه المصالح لم تعد تابعة للإدارة وإنما تم إلحاقها بالديوان العسكري التابع للحكومة العامة، حيث نقلت السلطات المدنية للإداريين إلى أشخاص عسكريين، وتم توسيع صلاحياتهم فنقلت لهم مهام ضباط الشرطة القضائية بموجب مرسوم 8 جويلية 1957.[1]

والحقيقة أن هذه المصالح ما هي إلا أدوات تستعمل من أجل إنجاح عمل المخابرات الفرنسية، التي تسعى إلى تدجين الجزائريين وجعلهم عملاء للإدارة الاستعمارية، كما تعمل هذه المصالح على تسليمهم إلى مصالح التعذيب والمخابرات في حال ما ثبت تعاونهم مع المجاهدين.

5- الحرب النفسية والدعائية:

الحرب النفسية تعني استخدم الدعاية والإشاعة والأساليب البسيكولوجية بغرض التأثير على معنويات الخصم وبث مشاعر معينة في نفوس الجماهير المختلفة تدعو إلى الشك وعدم الثقة في النفس وفي القادة وتزعزع إيمان الجنود بالثورة وتضعف إرادتها وتزرع بذور الانشقاقات بين الأفراد وبالتالي إضعافها والقضاء عليها أو إخضاعها لإرادة العدو دون مقاومة، والحرب النفسية تعد جزءا من الحرب الشاملة، فهي تشن قبل الحرب وأثناءها وبعدها، وتظهر آثارها على المدى القريب أو البعيد، وهي أكثر شمولية واتساعا لأنها تشمل الكل شعبا ومقاتلين،[2] وتعرف على أنها (نوع من القتال النفسي الذي يسعى إلى تدمير معنويات الشخص المستهدف وتحطيم إرادته الفردية، وتهدف إلى خلق تصورات معينة عن طريق الدعاية أو عمليات عسكرية استعراضية، وإحداث الفوضى والبلبلة في معسكر العدو للتأثير على الروح المعنوية للجنود على انضباطهم وعلى قراراتهم وقرارات ضباطهم)، ولها عدة أدوات منها وسائل الإعلام والإشاعات المختلفة والمنشورات التي تلقى من الطائرات.[3]

إذن فالحرب النفسية فن حربي ينشر من خلال الدعاية وبث الشائعات المسمومة، أو من خلال إرسال الجواسيس لجمع المعلومات عن الجهة المعادية من أجل التوصل إلى تدبير محكم يستهدف قاعدة القيادة،[4] وتعتمد طرق وأساليب ملتوية غرضها التأثير على الخصم من منطلق أن الحرب تقوم على الدعاية ونشر الإشاعة اللتان تعتبران من أنجع وسائل الحرب النفسية، وهدفهما زرع اليأس في النفوس وبث الإحباط حول صعوبة النصر على العدو وانعدامه تماما، وبالتالي

[1] – الغالي غربي، المرجع السابق، ص.ص.(175-176).

[2] – لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص.299.

[3] – إبراهيم لونيسي، المعتقلات وتوظيفها في الحرب النفسية على الجزائريين، المرجع السابق، ص.22.

[4] – رمزي المنياوي، الحرب النفسية والطابور الخامس، ط.1، دار الكتاب العربي، دمشق، القاهرة، 2010، ص.9.

الاستسلام،[1] وتعددت أشكال ووسائل وآليات الحرب النفسية على مدار سنوات الثورة، تبعا للمكان والزمان ولتغير الظروف والمعطيات التي أفرزتها الثورة، وذلك من أجل زيادة تأثيرها وفعاليتها ورفع مردودها،[2] ولم تكن على شكل واحد طوال فترة الحرب، ومنها الإغراءات المادية كفتح المدارس بالأحياء الفقيرة والقرى لاستقطاب أبناء الجزائريين، زيادة على الفرق الطبية الاجتماعية والمساعدات الطبية المجانية وإنشاء فرق الحركى.[3]

وقامت الدعاية الفرنسية بالعمل على مؤازرة عمل الفرنسيين لتعزيز السد المكهرب بالمراكز العسكرية المتفاوتة في القوة والتحصين، وذلك من خلال تضخيم فعاليته في خنق الثورة والوقوف دون تنقل الثوار عبره، وجعلهم يواجهون صعوبات كثيرة تتعلق بالتموين والإمداد بالأسلحة والذخيرة، وكانت الحملة الدعائية التي شنتها الصحافة الفرنسية أواخر خريف 1957 حول قرب نهاية الثورة في الجزائر تعتمد أساسا على سد موريس المكهرب.[4]

كما قامت مصالح الدعاية للجيش الفرنسي بالمشاركة على مستواها في صد حملات التخريب للأسلاك الشائكة، حيث تم بناء طريق مضاء بالمصابيح الكهربائية في المناطق المتواجدة بين الأسلاك أطلق عليه 'شارع السلام'، ومهمته بث أشرطة من خلال مكبرات الصوت تدعو إلى الاستسلام ووضع السلاح في ظل 'سلم الشجان' الذي نادى به ديغول،[5] واستغل الجيش الفرنسي استسلام علي حمبلي ووظفها للضغط نفسيا على معنويات المجاهدين، فقامت الطائرات برمي مناشير تبين فيه أن استسلام حمبلي ما هو إلا إنجاز من إنجازات 'سلم الشجعان' الذي دعا إليه ديغول، زيادة على مناشير أخرى تحذر من الباءات الثلاث والامين دباغين.[6]

ومن وسائل الحرب النفسية الدعائية إذاعة البيانات ورمي المناشير التي تحذر فرق جيش.ت.و ووحداته من عواقب الاقتراب من حواجز الموت، وذلك خوفا من أن تزول صعوبة اختراق وتجاوز السدين من أذهان المجاهدين، من ذلك مثلا منشور ألقي من إحدى الطائرات يوم 27 جانفي 1959 جاء فيه: يا جنود الكتيبة الثانية من الفيلق الثالث في القاعدة الشرقية، إن واحدا

[1] – لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص.300.

[2] – جمال قندل، مقاربات الاحتلال الفرنسي...، المرجع السابق، ص.228.

[3] – للتفصيل أكثر انظر: لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص.ص.(314-320).

[4] – صالح بن النبيلي فركوس، المرجع السابق، ص.427.

[5] – براهيم لحرش، المصدر السابق، ص.266.

[6] – صالح بن النبيلي فركوس، المرجع السابق، ص.427.

وسبعين من رفاقكم قد ماتوا في جبل سيدي أحمد قرب الونزة فلا تنتظروا نفس المصير، انضموا إلى الجيش الفرنسي والجنرال ديغول يعدكم بالعفو.[1]

ومن أمثلة المناشير التي تريد النيل من عزيمة المجاهدين وتثبيط هممهم، ما ذكره المجاهد الحاج علي بن علي أن أحد الذين أصدرت الثورة حكما بسجنهم، سأله العقيد بومدين في أحد التجمعات عن سبب سجنه، فأخبره أن التهمة ملفقة ضده من قبل قائده، وأعيد للسجن بعد اختتام التجمع، ولكنه استطاع الفرار بعد مدة، والتحق بالجيش الفرنسي، وبعد التحاقه مباشرة كانت الطائرات الفرنسية ترمي مناشير في المنطقة تخبر أن هذا المجاهد ارتمى في أحضان الجيش الفرنسي نكاية في قائده.[2]

كما تقوم برمي مناشير مكتوبة باللهجة الدارجة ليسهل فهمها من قبل المجاهدين، ومنها تلك التي ألقتها الطائرات الفرنسية جاء فيها: (أيها الجنود امتاع القاعدة الشرقية والقاعدة الغربية..اعلموا بللي الشبكة متاع البراج صارت وعرة أكثر من قبل، والعساكر امتاعنا راهم دايما يعسسو عليها، وزاد العدد امتاعهم، والرؤساء متاعكم الطماعين المجرمين، راهم يعرفو هذا الشيء، ولكن غادي يسوقوكم فيها كيف الغنم، باش تموتو بلا فايدة، هذي هي الجريمة أنتاعهم الكبيرة، اعلموا بللي الجنرال ديقول راه ضمن لكم الاختيار في المستقبل امتاعكم، وفرنسا تستنى فيكم ارجعوا لها، تعيشوا في السلامة والكرامة والحرية والسعادة، احفظوا هذي الورقة اللي هي تسريح المرور).[3]

ومناشير أخرى الهدف منها زرع الشك أوساط الشعب على شكل ترهيب أو تحذير، ومن أمثلتها:

- هذي آثار الفلاقة بكل مكان يمر بيه الفلاقة لا يبقى أي شيء، يأخذون نقودكم يأخذون اولادكم يهدمون المصحات، يحرقون زرعكم، يقطعون اعمدة الهاتف، إن مرورهم يعني الخراب، الحزن، المجاعة والبؤس، إنكم تحاربون الجراد حاربوا أيضا ضد الفلاقة، جرادة اليومن انظموا بعزم إلى جانب إعادة السلام.

---

[1] – الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص.133.

[2] – انظر: علي بن علي، المصدر السابق، ص.ص.(99–100).

[3] – انظر الملحق رقم: 08. كما حاولت الحكومة الفرنسية أن تضعف من نضال الشعب إلى جانب جيش التحرير، فلجأت إلى تشويه سمعته والتشهير به. للتفصيل أكثر انظر: جاك دوشمان، تاريخ جبهة التحرير الوطني، تر: موجد شراز، منشورات ميموني، الجزائر، 2013، ص.ص.(248–249).

- أيها الشباب إن الثوار ينتزعونكم من أسركم، عند إطاعتهم ستلقون موتا محققا، وعند الفرار منهم ستجدون السلام.[1]

- يا مرا الشتاء راه جاي الفلاقة سرقوا عوينك الفرنسيس يردولك كلما تستحقي وزيادة.

- الفلاقة جابوا الخوف والموت الفرنسيس يردوا لك الراحة والآمان.

- يا--ويلي على الثوار اللي يهملوا في الصحراء الفرنسوية واش ينجي الثوار قدام طيرات فرنسا.[2]

واستطاع جهاز المصالح الإدارية المتخصصة بعد سنة 1958 أن يحقق بعض النجاح في جلب المتطوعين الجزائريين من خلال مكاتب العمل النفسي التابعة لهذا الجهاز، فمبلغ الثلاثين ألف فرنك قديم الذي يدفع للمتطوعين كان مغطى بمفردات تحمل دلالة إيديولوجية للالتزام ' الحركي '، على اعتبار 'الجزائر الجديدة'، التي ستكون حسب مفهوم الفرنسيين ووعودهم المزيفة مبنية على أسس المساواة والأخوة والازدهار.[3]

وتم وضع منطقة تبسة تحت وصاية القيادة العسكرية المكلفة بإعادة الأمن في عمالة قسنطينة برئاسة الجنرال بارلانج الذي جمع بين يديه السلطة العسكرية والمدنية لمنطقتي الأوراس والنمامشة، وعين الجنرال فانوكسيم – المعروف بمعاداته الشديدة لكل ما هو جزائري– نائبا للشؤون العسكرية، والذي أشرف على تنصيب ضباط مكلفين بالمصالح الإدارية المتخصصة عبر كامل المنطقة.[4]

وانطلاقا من اعتقادها بأن الانهزام لا يكون إلا من قلة، فقد وضعت فرنسا استراتيجيتها الحربية الجديدة، وراهنت بشدة على التفوق العسكري تنظيما وعددا، والذي تستطيع من خلاله حسم الموقف لصالحها، فقامت حكومة مانداس فرانس في فيفري 1955 برفع عدد جنود جيشها العامل في الجزائر، حيث أصبح 83.400 جندي بعد أن كان 56.500 جندي، مع تكثيف المداهمات والتمشيطات اليومية،[5] وفي أفريل 1956 بلغ تعداده 335 ألف جندي، وفي أوائل 1957 وصل إلى

[1] – علي خلاصي، المرجع السابق، ص.194.

[2] – نفس المرجع، ص.194.

[3] – خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص.41.

[4] – نصر الله فريد، المرجع السابق، ص.102.

[5] – لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص.ص.(171-173).

800 ألف جندي، وتم تأطير هذا العدد المتنامي من الجنود بعدد كبير من خيرة الجنرالات والضباط المتمرسين في الحروب المختلفة.[1]

وختاما لهذا الفصل نستطيع القول أن السلطات الاستعمارية لم تدخر جهدا في توفير كل الوسائل والإمكانات والجند والآليات، وقامت بالإعدادات الهائلة وراهنت عليها كثيرا، والمتمثلة خاصة في الأسلاك الشائكة المكهربة والملغمة والمزودة بأحدث الأسلحة الحربية ووسائل المراقبة وأجهزة الاستشعار، ورغم حرص القوات العسكرية الفرنسية على تنظيم رقع الشطرنج إلا أنها قطعها تفرقت وتشتت وبدأت تسقط الواحدة تلو الأخرى أمام ضربات المجاهدين وضراوة الحرب التحريرية، ولم تنجح في كسر شوكة الثورة وتحطيم عزيمة المجاهدين، ورفع المجاهدون التحدي في اختراق الأسلاك الشائكة وتكثيف الضغط على الحدود، وهذا ما سنتحدث عنه في الفصل الثالث.

[1] – آمال شلي، مسألة التسليح عشية قيام الثورة الثورة التحريرية الجزائرية، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع.19، جامعة الشهيد حمة لخضر (الوادي)، ص.ص.155.

الفصل الثالث

منذ الانطلاقة الأولى للثورة تبين لقيادتها أن نجاحها على الصعيدين الداخلي والخارجي لا يمكن تحقيقه ما لم تتضافر جميع الجهود وتتكاتف من القمة إلى القاعدة لمواجهة العدو الفرنسي، وخاصة مع اشتداد العمليات بين الطرفين، إذ لم تدخر السلطات الفرنسية جهدا في البحث عن الوسائل والخطط الكفيلة بإضعاف جيش.ت.و ومن ثمة القضاء عليه.

وكان لزاما على جبهة.ت.و وجيشها معا أن يدركا أن المعطيات العسكرية قد تغيرت تماما في هذه المرحلة، فالمعروف أن القوى غير متكافئة، لذلك كان لابد من اللجوء إلى التكتيك العسكري وإحكام الخطط والصبر في مواجهة العدو وقواته المدعمة بآلة عسكرية عصرية ومتطورة، ولكن هذا التصدي للمتغيرات الجديدة رافقته ثغرات، فمواجهة خطي الدفاعات الفرنسية موريس وشال لابد له من تخطيط محكم، ولابد له من رجال لا تنقصهم العزائم أو التصميم.

وإذا كان العدو لا يفهم إلا لغة النار، فكيف تبرهن الثورة على قدراتها العسكرية؟ وهل حقا أن الجيش الفرنسي قوة لا تقهر كما يزعمون؟ أم أنها دعاية فرنسية تهدف إلى كسر وإحباط معنويات المجاهدين؟

وهل استطاع جيش.ت.و المرابط على الحدود التصدي ومواجهة المخططات الفرنسية بشقها العسكري والإعلامي والمخابراتي؟

المبحث الأول: تعبئة الجماهير الشعبية ومواجهة الحرب النفسية

سعت الثورة إلى إحداث تغيير في المفاهيم لدى الجزائريين أنفسهم فيكونون معها ويتحملون تبعات العمل المسلح بشتى صنوفه، وأيضا لدى الرأي العام الدولي لدحض التشكيك حولها وحول أهدافها المشروعة، وحتى يكون الشعب درعا واقيا ومدعما لها قامت الثورة ببناء وإرساء عدة منظومات تكفل تلاحم الشعب حولها، وعملت على دحض افتراءات الجيش الفرنسي وتكذيب مغالطاته، وكل ما بثه من مزاعم حول أهداف الثورة وقادتها.

1- التعبئـــة الشعبيـــة:

التعبئة الشعبية من أعظم الطرق التي يعتمد عليها في الحروب، فعندما تغرس قيم الثورة ومبادئها وأهدافها في نفوس المواطنين فإنهم سيكونون سندا قويا للثورة.

وظلت الثورة تختمر في نفوس الجزائريين، وظل الشعب الجزائري ينتظر بفارغ الصبر من يقوده للكفاح والتخلص من الظلم والاضطهاد الذي عاناه حقبة طويلة، وما كادت الثورة تندلع ويتأكد الشعب من صدقها وعزم مفجريها حتى بدأ يلتف حولها ويحتضنها،[1] وسعت جبهة.ت.و لتوضيح رؤيتها للنضال التحرري (السياسي والعسكري)، وشرعت في شرح أهداف الثورة للجماهير الشعبية إيمانا منها أن الشعب هو الذي سيصنع مستقبله بنفسه.

وعملت على تعميق الثقة بين الثوار وبين الجماهير الشعبية، فكانت القيادة بالحدود الشرقية تكلف بعض المجاهدين للاتصال بأفراد الشعب في المشاتي والدواوير بغرض توعية أفراد الشعب بحقيقة الثورة وشرح أهدافها وأساليبها الرامية إلى الوصول للاستقلال، فكان المكلف بالاتصال عبارة عن جندي من جنود جيش.ت.و يفد مع مجموعته إلى الدوار المقصود بلباسه العسكري، حتى يترك الانطباع بصدق الثورة وعزم أصحابها على التصدي للاستعمار مهما كانت الظروف والنتائج، فيقوم بشرح أهدافها ويترك مجالا للاستفسار والسؤال، وإثر ذلك يغادر بعد أن يترك مسؤولا مدنيا مهمته القيام بمد جسور التواصل مع جيش التحرير وقادته.[2]

ولأجل ذلك لم تغفل الثورة في بدايتها الاعتماد على الجماهير الشعبية، لأن ذلك أصبح ضروريا للغاية في هذه المرحلة، بل كانت تدرك تماما أن الثورة لن تنجح إذا لم يكن الشعب في صفها ومساندا لها، فجيش التحرير اعتمد بشكل مباشر على الجماهير الشعبية في العمل المسلح، وتحمَّل

---

[1] – جريدة المجاهد، ' ثورة ديمقراطية إنسانية '، ع.1، 1 /11/ 1957، ص.6.

[2] – مقابلة مع المجاهد هيبي بشير بمنزله (بئر العاتر)، يوم:2018/10/27 19:25

جيش التحرير همّ تجنيد تلك الجماهير وتعبئتها، وكان المجاهدون يتصلون بأفراد الشعب والمواطنين في الأرياف والقرى خاصة وفي المدن أيضا، ويكون ذلك في سرية تامة، يبشرون بالثورة ويعلنون الكفاح المسلح ضد الاحتلال في تجمعات شعبية واتصالات خاصة،[1] وكانوا يتحركون تحت جنح الظلام ولا يحتكون إلا بالموثوق بهم، وتجنب الظهور علانية حرصا على حماية الشعب من القمع والتنكيل من قبل القوات الفرنسية، وكانت الاتصالات في بادئ الأمر تقتصر على القرى والأرياف التي عرفت بعدائها التام للاستعمار الفرنسي، وكان المجاهدون يقومون أثناء لقائهم بالمواطنين واجتماعاتهم بهم بشرح أسباب قيام الثورة ومبادئها وأهدافها، ثم يحضر المصحف الشريف لتأدية القسم على الوفاء للثورة والتضحية في سبيلها، وكتمان السر والجهاد،[2] ثم يجند من يرغب في التجنيد، ويتم تشكيل خلايا وأفواج من المجندين الجدد، ويتم تنصيب 11 من المسبلين من أبناء القرية وتعيين رئيس عليهم، كما يتم تعيين مراكز ورجال لخدمة الثورة في مجالات التوعية والتموين والاتصال وغيرها.[3]

وبعد نوفمبر 1954 كانت جهود التوعية والشرح السياسي غير كافية للنقص الحاصل في المفوضين السياسيين، وكان الأميون يخدمون الجيش الاستعماري مقابل كسب بعض المال لسد احتياجاتهم، وبالتالي كانوا غير واعين بالقضية التي يناضل من أجلها جيش.ت.و ولا تلقى تفهما لديهم،[4] والتحق الكثير من الجزائريين من المدن والأرياف بجيش.ت.و نتيجة الظلم والاضطهاد المسلط عليهم من قبل السلطات الفرنسية، ونتيجة التدمير المستمر للنسيج الاجتماعي وانتشار الفقر، والتحق البعض الاخر إيمانا منهم بقضية بلدهم وأن خروج الاستعمار لابد قريب.

وهكذا عملت جبهة.ت.و على تعميق الثقة ومد جسور التلاحم بينها وبين الشعب، فلجأت إلى تنظيم المواطنين وتعبئتهم والتصدي لدعايات الاستعمار المغرضة.

---

[1] – أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة، المرجع السابق، ص.ص.(35-36).

[2] – نفس المرجع، ص.ص.(36-37).

[3] – نفسه، ص.37.

[4] – خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص.41.

2- الانخـراط والتجنيـــد:

يعتبر الانخراط والتجنيد في صفوف جيش.ت.و إحدى البنى الأساسية لتكوين الجيش، ولم تعلن قط قيادة جبهة التحرير التعبئة العامة ولم تطلب التجنيد،[1] بل كان الشعب يحتضن الثورة وكان له وعي ثوري بالقضية الوطنية، إضافة إلى النضج السياسي والروح الوطنية التي دفعت بالجزائريين إلى الانخراط في الجيش، بل أحيانا كثيرة ما كان ترفض طلبات الالتحاق به نظرا لوجود الكفاية من المنخرطين والمنضمين، كما أعلن الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين نفسه مجندا، وعدد كبير من أعضاء المنظمات الوطنية قدموا أنفسهم لجيش التحرير.[2]

والحقيقة أن طلائع المقاتلين وجدت في بداية الكفاح صعوبات جمة في نشاطاتها العسكرية، خاصة في ميدان التجنيد الذي كان يختلف من منطقة إلى أخرى، وكان يخضع في حجمه ونوعيته إلى قوة الثورة وحركية القتال وأشكاله، ففي البداية كانت الأفواج الأولى من المجاهدين تؤمن بضرورة إقامة علاقات مع الشعب من خلال تشكيل فضاءات للكفاح وأخرى للانسحاب أو للاختباء ثم القيام بعمليات في إطار معين ومحدود، وكان التجنيد في البداية يتسم بالانتقائية نظرا لظروف المرحلة، ثم قامت الجبهة بتوسيع شبكة الإمداد وإنشاء قواعد الدعم وزيادة التجنيد في مرحلة جديدة، ويرجع سبب ذلك لانتشار صدى الثورة وازدياد وعي شرائح المجتمع، ثم كان بروز جيش التحرير في مرحلة ثالثة بمختلف تنظيماته وهياكله واتسع نطاق الانخراط والتجنيد، وصاحبه تحسن كبير في ميدان التأطير والتكوين.[3]

واتبعت فصائل جيش.ت.و تنظيما عسكريا يقضي بالاعتماد على المسبلين للقيام بتدمير خطوط السكك الحديدية وقطع أعمدة الهاتف ونسف الجسورة وتخريب الطرق، زيادة على

---

[1] – خلافا لما يذكره محمد بجاوي فإن جبهة.ت.و في الكثير من المناطق طلبت من قادتها أن يقوموا بتجنيد كل جزائري قادر على حمل السلاح.

[2] – محمد بجاوي، المرجع السابق، ص.72.

[3] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.ص.(239-240). وضعت الجبهة في بداية الثورة شروطا خاصة للانضمام إلى صفوف جيش التحرير، ومنها أن يكون للراغب في الانضمام ماض وطني مشرف ولم يسبق له التعامل مع الاستعمار مع الرغبة الشديدة في الانضمام، وأن يكون مقتنعا بالعمل المسلح وسيلة للتحرر، وأن يكون غير متردد في القيام بأي عمل يوكل إليه ومتمردا على السلطة الفرنسية برفضه للخدمة العسكرية ..، ولا يعني هذا توافر جميع هاته الشروط وإنما البعض منها التي تدل على وطنيته وكرهه للاستعمار، ثم يؤدي اليمين على المصحف بأن يكون وفيا مخلصا للثورة. للتفصيل أكثر انظر: حسن بومالي، مظاهر من نتظيم جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة '1954-1956 '، أطروحة ماجستير في الإعلام، جامعة الجزائر، 1985، ص.ص.(109-110).

مراقبة تحركات العدو وجمع المعلومات، كما اعتمدت على الفدائيين الذين يعيشون في القرى والمدن، فتوكل إليهم مهمات متابعة تحركات العدو وعملائه وتنفيذ حكم الإعدام فيهم، واعتمدت الثورة على فئة ثالثة من الشعب وهم المناضلون المكلفون بمراقبة الطرقات التي يسلكها العدو والإخبار عنه، كما يقومون بتوزيع المناشير والبلاغات وكانوا همزة وصل بين الثورة والفئات الشعبية المختلفة.[1]

ويتضح جليا أن النجاح الذي حققته الثورة في بدايتها وعجز القوات الفرنسية عن قمعها مثلما ادعت، هو الذي وحد الصفوف حولها، فليس هناك زعامة غير زعامة الثورة وجبهة.ت.و التي اضطلعت بالعمل في الميدان السياسي والعسكري، وتألف جيش.ت.و من الثوار وخضع لقيادة ضليعة في فنون القتال،[2] واستطاع جيش.ت.و أن يصمد رغم ما بذله الجيش الفرنسي للقضاء عليه، وتعززت صفوفه في ربيع 1956 بانضمام شرائح مختلفة من المجتمع الجزائري طلابا وعمالا وفلاحين وجنودا فارين من الثكنات الفرنسية، وارتفع تعداد جيش.ت.و بصورة عشوائية إجمالا، ورافق ذلك فوضى كثيرة في معظم المناطق.[3]

وفي الجهة الجنوبية الشرقية فإن التجنيد كان يتم على مستوى قفصة والرديف والمتلوي وأم العرايس، وكان بوراس قدور المدعو (بوطرفة) رئيس مكتب التجنيد بقفصة،[4] واجتهد أحمد دراية قبل معركة سوق أهراس الكبرى في التنقل بنواحي غار ديماو وبرقة وساقية سيدي يوسف وعلى كامل الشريط الحدودي على متن شاحنة من أجل تجنيد أبناء اللاجئين، وتجنيد أبناء جالية وادي سوف المتواجدين هناك بكثرة،[5] وباقتراح من وزير الحرب شابان دلماس سنة 1958 فرضت الحكومة الفرنسية أمرا يقضي بترحيل الأهالي القاطنين بين الحدود التونسية وخط موريس من أجل قطع الدعم والتموين عن جيش التحرير، فلجأ البعض منهم إلى داخل تونس، أما البعض الآخر فقد أقاموا بمحاذاة الشريط الحدودي الذي يعتبر منطقة محررة قرب مراكز جيش.ت.و، وهناك ساهموا في دعم الثورة وكانوا قوة وسندا لها، وبالتالي لم يحقق هذا الإجراء النتائج المرجوة منه.[6]

---

[1] – محمد زروال، اللمامشة في الثورة، المرجع السابق، ص.89.

[2] – حسين فوزي النجار، انتصار الجزائر، د.د، الجمهورية العربية المتحدة، د.س ، ص.ص.(45-46).

[3] – خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص.44.

[4] – مقابلة مع المجاهد سعيداني عمر، بئر العاتر في: 2017/12/23، 10:37.

[5] – خضراء بوزايد، المرجع السابق (الشهادات)، ص.208.

[6] – الملتقى الأول حول دور ولايات الحدود في الثورة، سوق أهراس، المرجع السابق، ص.38.

ونزل الصحافيون الأجانب ضيوفا على قيادة جيش التحرير، وكتبوا عن المناطق المحررة وعما شاهدوه من التنظيم الذي أقامه المفوضون السياسيون في كل قرية، وكيفية تنظيم جهاز للحكم المحلي يعتمد على رئيس المنطقة والمسؤولين عن أعمال الشرطة والمالية والقضاء والصحة وجمع الضرائب، زيادة على إقامة نظام للضمان الاجتماعي والتعليم الذي يشرف عليه مدرسون من جيش.ت.و.[1]

ورغم المخططات الاستعمارية لعزل الشعب الجزائري عن الثورة وحشده في تجمعات محروسة، ورغم الأساليب القمعية فإن الشعب كان نشطا سياسيا ومهيكلا نظاميا، وكان على اتصال دائم بالحدود الشرقية والغربية لتموين الثورة بالأسلحة الحربية،[2] وفي المناطق الحدودية أصبح جيش.ت.و أكثر تنظيما وتجهيزا وتأطيرا، واستطاع تسليط هجومات متكررة على قوات العدو لإبقائها في مراكزها، وكانت هذه الهجومات تتم بأسلحة متطورة، حيث أصبحت تستعمل الأسلحة المضادة للطيران والمدفعية الثقيلة مباشرة في دخول الحرب المنعطف الأخير، ولم يدخر جيش الحدود جهده في تنظيم الشعب ومساعدته على مواجهة القمع الوحشي،[3] ورغم أداة القهر التي سلطها الاستعمار على الشعب فقد كان التنظيم السياسي العسكري لجيش.ت.و متواجدا في كل مكان، وظل قائما رغم محاولات العدو تفكيكه، ففي الحدود كان ينبغي التكفل بتموين ومعالجة مئات الآلاف من اللاجئين،[4] وسهرت جبهة.ت.و على تخصيص فرق مجهزة بالمستلزمات الطبية والأغطية والألبسة والخيام والغذاء، وذلك من أجل استقبال وإيواء الجزائريين الفارين من جحيم القمع والتنكيل، كما سهرت على تعليم الكثير منهم وخصصت لهم مدرسين ومدرسات، وإرسال بعثات إلى الخارج لمواصلة الدراسة، وتم تدريب وإعداد القادرين على حمل السلاح من الشباب والرجال، وأرسلوا إلى جبهات القتال على الحدود.[5]

وحاولت قيادة الثورة أن تعطي بعدا تنظيميا واستراتيجيا للثورة من خلال تطوير هياكلها وإعادة تنظيمها بما يتماشى والمستجدات الجديدة داخليا وخارجيا، وبالتالي القدرة على التحكم في

---

[1] – مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص.ص.(214-215).

[2] – يوسف مناصرية، قوات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية، المرجع السابق، ص.128.

[3] – ذاكرة الجزائر، المرجع السابق، ص.278.

[4] – نفس المرجع، ص.278.

[5] – عسول صالح، المرجع السابق، ص.88.

الأوضاع وضبطها لمواجهة مخططات فرنسا الرامية إلى القضاء عليها،[1] وأقر مؤتمر طرابلس في تقريره الختامي في هذا المضمار ضرورة تفعيل العمل السياسي للشعب خاصة وسط المحتشدات والسجون، وخلق وحدة سياسية بين المدن والأرياف، ومحاربة كل الآفات الجهوية والتهميش، وركز على الاهتمام بالشباب الذي يعتبر ركيزة الثورة ووقودها، وبالتالي قطع الطريق أمام المخططات الفرنسية،[2] وهنا تجدر الإشارة إلى الخلافات التي حدثت داخل الثورة والناتجة من الصراع على السلطة والتباين في وجهات النظر بين القادة، فلولا تجذر الثورة في الأوساط الشعبية وتغلغلها في نفوس الجزائريين لما استطاعت الصمود في وجه العدو والتصدي لمخططاته المختلفة ومواجهة الهزات التي كادت تعصف بها.[3]

وبالتالي نعرف تماما مدى الدور الكبير الذي قام به جيش الحدود والذي بفضله صارت القوات الفرنسية لا تخطو خطوة ولا تقوم بعمل معين دون أن تحسب حسابه جيدا، فقد أدركت مدى القدرات التي يمتلكها جيش الحدود ودوره في قلب موازين القوى، لذلك رمت بثقل كبير على الحدود خاصة الشرقية منها نظرا لما اضطلع به هذا الأخير في فرض سيطرته على الحدود، خاصة بعد توحيد هيئة الأركان الشرقية والغربية تحت قيادة واحدة وهي قيادة الأركان العامة، وجلبت فرنسا قوات ضخمة من الداخل لتدعيم الجهة الشرقية التي صار خطرها كبيرا ولحماية حواجزها ومراكزها العديدة، وكان ذلك عاملا فعالا في التنفيس عن الوحدات المقاتلة في الداخل واسترجاع قوتها وتنظيم صفوفها من جديد.

3- مواجهة الحرب النفسية الدعائية:

كان قادة جيش.ت.و والجبهة يدركون تماما أن نجاح الثورة التحريرية يعتمد أساسا على تظافر جهود الجميع وتوفير الوسائل اللازمة لتطويرها وتوسيع رقعتها، فسخروا لذلك كل إمكاناتهم لمواجهة قواتها وتحطيم أسطورة الجيش الذي لا يقهر، ولم يكتف الاستعمار الفرنسي بالعمليات الحربية التي شنها على معاقل الثوار بل استخدم كل الطرق للقضاء على الثورة والتأثير على حركيتها، وذلك من خلال زرع بذور الشك في نفوس الجزائريين وجعلهم يتخلون عنها، ولقد كان القادة يدركون خطورة الحرب النفسية على الثورة ومدى الضرر الذي يمكن أن تحدثه.

---

[1] – لزهر بديدة، المرجع السابق، ص.27.

[2] – نفس المرجع، ص.27.

[3] – محمد زروال، اللمامشة في الثورة، المرجع السابق، ص.111.

وقامت الثورة بتعزيز مجهوداتها من أجل استقطاب الجزائريين العاملين في الجيش الفرنسي، واستمالتهم من خلال تحسيسهم وتذكيرهم بانتمائهم وقيمهم الدينية والوطنية واستثارة الروح الوطنية الكامنة في نفوسهم.[1]

وفيما يخص عمل الثورة في جانب الدعاية النفسية فقد أورد الجنرال بارلانج في تقريره العسكري في 15 فيفري 1956 أن الوضع بالجهة الشرقية قد طبعته عدة خصائص منها:

- التعزيز والتنظيم الجيد للعصابات المسلحة.
- تكثيف الضغط الممارس من قبل الثوار في المجال السياسي والنفسي.
- ازدياد أعداد الفارين من الجيش الفرنسي والانضمام لصفوف الثوار.
- تقلص عدد فيالق المقاتلين المغاربة نظرا للعمل المكثف الذي تبثه مصالح الدعاية والأخبار التابعة للثورة.[2]

وعن فعالية العمل البسيكولوجي المعتمد من قبل قيادة الثورة لمواجهة عمل السلطات الاستعمارية، فقد ذكر الجنرال بارلانج في نفس التقرير أن فيالق المقاتلين المغاربة قد تناقص عددها، ويرجع ذلك إلى ما تقوم به جبهة التحرير من دعاية مكثفة ضد القوات الفرنسية.[3]

وفي مقابل المناشير والإذاعات والبلاغات المختلفة التي كانت تذيعها مصالح الدعاية الفرنسيةن أمرت المفوضية السياسية لهيئة الأركان العامة جميع الفيالق ببث فيضان من النشرات الدعائية على مواقع تمركز قوات العدو بالقرب من الأسلاك الشائكة، والهدف منها تشجيع جنود الوحدات الفرنسية على الاستسلام بتحديد كل الضمانات للعودة إلى بلدانهم، خاصة جنود اللفيف الأجنبي، وكانت النتيجة المرجوة سريعة، حيث قام جنود فيلق الأجانب وخاصة الألمان بالتوجه إلى وحدات جيش.ت.و والاستسلام، وكإشارة للانضمام يجب على الجندي الأجنبي وضع شارة بيضاء على البندقية مع رفعها عاليا، وفوجئ هؤلاء الجنود بالترحيب الكبير من قبل المجاهدين، وتم ترحيلهم إلى بلدانهم مع إعانة مالية، وبقي البعض منهم من المتخصصين في تصليح الأسلحة والمعدات الحربية لخدمة أركان جيش.ت.و.[4]

---

[1] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص.ص.(282-283).

[2] – لخضر شريط وأخرون، المرجع السابق، ص.ص.(250-252).

[3] – نفس المرجع، ص.252.

[4] – براهيم لحرش، المصدر السابق، ص.266.

وقد أبدى الكثير من هؤلاء الجنود من جيش.ت.و رغبتهم في محو تلك الصفحة السوداء من تاريخهم، والتي تمثل وصمة عار لأنهم خدموا في الجيش الفرنسي ضمن فرق اللفيف الأجنبي، ووضعوا أيديهم في خدمة الثورة ومساعدتها، ومثال ذلك السيد مصطفى ميلر وهو من جنسية نمساوية، والذي لم يدخر جهدا في وضع خبرته في خدمة الثورة، فنظرا لمعرفته الجيدة باللفيف الأجنبي قام بإعداد خطة لتقويضه وتخريبه من الداخل من أجل فرار أفراده، فعمل على تحرير الرسائل والقيام بالاتصالات المختلفة بهم.[1]

كما تم الاتصال بالكثير من عناصر اللفيف الأجنبي من خلال الشعب، حيث طلب المجاهدون من أفراد الشعب إعلامهم بكل معاملة حسنة تصدر منهم تجاه أي جزائري حتى يقوموا بجمع المعلومات عنهم، وتم بعدها الاتصال بهم، إضافة إلى قيام السيد مصطفى ميلر بجولة في أوربا لتحسيس شعوبها بخطورة بقاء أبنائها ضمن عناصر اللفيف الأجنبي في الجزائر، وكانت الاستجابة كبيرة، وتم الاتصال بهم من خلال عائلاتهم ومعرفة مدى استطاعتهم الفرار من الجيش، والقدرة على إرسال معلومات لأهاليهم تخدم الثورة، وقامت عائلات جنود اللفيف الأجنبي بإنشاء لجان في كل البلدان، مهمتها فضح الأساليب الفرنسية لتجنيد أبنائهم.[2]

وهكذا عملت مصالح الاتصالات والاستعلامات على الحدود من أجل الحصول على المعلومات من عند العدو نفسه، وكان يتم استقبال هؤلاء المجندين من أفراد اللفيف الأجنبي في مراكز جيش.ت.و على الحدود، كما اعتمدت طرق السرية والتأكد من نياتهم ورغبتهم الحقيقية في الفرار، حيث يتم استجوابهم لمدة أربعة أيام أو خمسة لمعرفة أخبار الجيش الفرنسي ومراكزه وأسراره، وذلك تجنبا للوقوع في فخ الجوسسة المضادة.[3]

وهؤلاء تم تجنيدهم من قبل السلطات الفرنسية في الفرقة الأجنبية بغير رضاهم التام، وأثيرت مسألة هؤلاء المجندين في الصحافة وفي البرلمان البلجيكي، كما أثيرت كذلك في سويسرا، ونظمت جبهة.ت.و مكاتب مهمتها إعادة الجنود إلى أوطانهم، وبلغ عدد الذين أعيدوا إلى بلدانهم

---

[1] – إدريس سهلي الطاهر، ترحيل جنود اللفيف الأجنبي (التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية، '56-62')، منشورات وزارة المجاهدين' م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.54'، الجزائر، 2001، ص.123.

[2] – نفس المرجع، ص.ص.(123-124).

[3] – نفسه، ص.126.

عبر الحدود الغربية فقط مع منتصف سنة 1960 حوالي 3299 جنديا، من ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا والمجر ويوغسلافيا وبلجيكا والنمسا وسويسرا وهولندا وغيرها من البلدان الأخرى.[1]

ومن هنا كان تشجيع جنود الجيش الفرنسي على الاستسلام وبخاصة جنود اللفيف الأجنبي، زيادة على بث روح اليأس لديهم وزرع التذمر من الحرب وطول أمدها، فكانت المناشير المحفزة على الفرار والتي تعد بعودتهم إلى وطنهم، وجاء فيها: 'إن استطعتم المرور إلى الجهة الأخرى فيمكنكم العودة إلى دياركم سالمين، وإن اخترتم البقاء فسيتم قتلكم من قبل مقاتل جزائري، أو يتم حبسكم في زنزانة كمبتذلة العصابات. هذه الحرب لا تعنيكم'.[2]

ومنها أيضا: ' أنت وسيلة في يد استعمار منهار، إنها الحرب الاستعمارية الرابعة التي فرض عليك القيام بها...إن جيش.ت.و يخاطب اليوم روحك وضميرك ويطرح عليك الأسئلة الاتية:

- لصالح من تقاتل؟ هل رغبت في هذا الكفاح؟...
- من أجل أي مثال تنكرت لضميرك وبقيت تراوح مبادئك؟
- بعد كل الذي شاهدت وأرغموك على القيام به، هل لازلت تعتقد أن الهدف من كفاحك يتوخى العدالة والأخوة الإنسانية وإنقاذ الإنسان...'.[3]

زيادة على إرسال مناشير يحذر فيها جيش.ت.و العملاء الجزائريين (القومية) الذين يقدمون مساعدات للسلطات الفرنسية، ومن أمثلتها: أيها القومية! الاستقلال قرب، اهربوا إلى جيش التحرير الوطني الجزائري، دي قول راه وافق على تقرير المصير وعلى الاستقلال، اهربوا من الجيش الاستعماري.

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، اللي هي حكومة الشعب الجزائري راه تغفر لكم... الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ترجع لكم كرامتكم وشرفكم، اهربوا إلى جيش التحرير الوطني...، والجزائر هي وطنكم، ما تبيعوش دمكم من أجل الاستعمار الفرنسي...، الاستقلال قرب اهربوا قبل ما يفوت الوقت... وهذا المنشور يكون لكم جواز مرور إلى جيش التحرير.[4]

---

[1] – مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص.185.

[2] – براهيم لحرش، المصدر السابق، ص.ص.(286-287).

[3] – لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص.341.

[4] – مجلة الجيش الوطني الشعبي، ع.188، ذو الحجة 1399، نوفمبر 1979، الجزائر، ص.62.

وسعت الحكومة الجزائرية لدى جمعية الصليب الأحمر الدولي لحمل المسؤولين الفرنسيين على تطبيق المبادئ الإنسانية على النزاع القائم واحترام قوانين الحرب، واقترحت إبرام اتفاق خاص بين الطرفين المتحاربين لتسوية المشاكل الإنسانية الناتجة عن ظروف الحرب في الجزائر، ولم يلق هذا المقترح أيَّ استجابة تذكر، وتم تكرار العروض مرات عديدة، واستمرت فرنسا في ادعاءاتها ومغالطاتها بعدم تطبيق اتفاقيات جنيف في الجزائر بحجة أن ذلك نزاع داخلي.[1]

4- مواجهة الحرب الإعلامية:

أدرك قادة الثورة مبكرا أهمية سلاح الإعلام ودور الحرب النفسية في مواجهة العدو وكسب الحرب ضده، الأمر الذي جعلهم يوظفونه منذ السنوات الأولى لقيامها، وظهر ذلك جليا في مختلف الوثائق والنصوص الرسمية للثورة الجزائرية، والهدف منه تعبئة الشعب الجزائري وتوعيته بضرورة تقديم العون للثورة، كما يهدف إلى التصدي ومجابهة الإعلام الفرنسي والرد على أكاذيبه، زيادة على تعريف العالم بالأحداث الجارية في الجزائر وبيان حقيقة وأهداف الثورة الجزائرية.[2]

وكان على الثورة الجزائرية أن تواجه ثلاثة تحديات كبيرة؛ الأول يتمثل في تحطيم الفكرة التي روجت لها فرنسا طيلة سنوات الاحتلال من أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وإقناع الرأي العام العالمي بأن في الجزائر شعبا له تراثه وقوميته وتاريخه، والثاني إبراز الوجه الآخر لفرنسا التي طالما ادعت أنها بلد المساواة والعدالة والحرية، وذلك من خلال إبراز سياستها اللاإنسانية في الجزائر، والثالث إقناع الرأي العام العالمي بأن هذه الحركة الثورية الناشئة باستطاعتها تدبير شؤون السلطة في بلد له أهميته العالمية.[3]

وكانت مهام الإعلام الثوري في البداية تتمثل في الاتصال بالشعب وإعلامه بحقيقة المواجهة المسلحة، وتعبئة الجماهير الشعبية وجعلها تلتف حول الثورة، وتحصينها ضد المغالطات والأكاذيب التي ينشرها الاستعمار ويروج لها من أن المجاهدين عبارة عن فلاقة وقطاع طرق 'خارجين عن القانون'، وكذا نقل صدى الثورة إلى الخارج وجعله يقف على حقيقة الأوضاع في الجزائر من أجل

---

[1] – نفس المرجع، ص.ص.(186-187).

[2] – الغالي غربي، المرجع السابق، ص.494.

[3] –عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية في الجزائر' دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائر،1954-1962 '، المؤسسة الوطننية للكتاب، الجزائر، 1985، ص.48.

كسب تأييد الرأي العام الدولي وإطلاعه على الحقائق التي يخفيها الاستعمار الفرنسي وفظائعه في الجزائر،[1]

وكان لابد من التدريب على الأساليب الدعائية المختلفة، وإيجاد نوع من التوازنات بين متطلبات الرأي العام القومي والعالمي، ومخاطبة كل جهة بالأسلوب الذي تفهمه، فمثلا الرأي العام الجزائري وجب إطلاعه على أهداف الدعاية الثورية، فهو أحيانا لا يفهم الغاية من نشر بعض الأشياء التي قد لا تلائمه، ومن هذا المنطلق كان حريا بالثورة أن تقوم بتنويع طرق طرح القضايا ومراعاة أن تعرض القضايا بمختلف الوسائل والأساليب المقنعة، وكان ذلك يتطلب عملا مضاعفا وجهدا كبيرا في دراسة الرأي العام وتحليل اتجاهاته قبل إصدار أي بيانات أو تعليقات على القضية الجزائرية.[2]

إذن كان لابد من وجود إعلام ثوري قادر على مواجهة الهجمات الشرسة التي شنها الإعلام الاستعماري المضلل؛ والذي قام بممارسة الإرهاب الفكري والإيديولوجي سنوات طويلة على عدة أصعدة،[3] وجاء في وثيقة الصومام في قسم وسائل العمل والدعاية أنه يجب:

- نشر الوعي السياسي وتوعية المواطنين.
- ضرورة الاعتماد على الإطارات المدربة والمحنكة في المجال السياسي.
- دحض أكاذيب الاستعمار والرد عليها وتعميم شعارات جبهة.ت.و وأوامرها في جميع القطاعات.
- توسيع دوائر الدعاية والإكثار من مراكزها وتزويدها بمختلف الوسائل والأدوات.
- طباعة كتب ونشرات داخلية حول الثورة وتوزيعها.[4]

كما حدد مؤتمر الصومام الجهات الإعلامية وأولويتها بالنسبة للثورة والوسائل الدعائية الملائمة لكل جبهة، وأشار إلى ضرورة الاعتماد على الحقائق وأن تكون الدعاية ناضجة وجدية وموزونة ومركزة، وألا تفتقر إلى الصلابة والصراحة والاتقاد الثوري، زيادة على المشاركة في الملتقيات

[1] - أحمد حمدي، المرجع السابق، ص.38.

[2] -عواطف عبد الرحمن، المرجع السابق، ص.ص.(48-49).

[3] - أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والإعلام، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1995، ص.36.

[4] - الغالي غربي، المرجع السابق، ص.498.

والمؤتمرات الدولية وإرسال الوفود الإعلامية إلى الدول التي لم تُؤسَّس بها مكاتب إعلامية للثورة، واستغلال جلسات الأمم المتحدة من أجل الدعاية للقضية الجزائرية،[1]

وكانت جريدة المقاومة ثم جريدة المجاهد باللغتين العربية والفرنسية، والتي كان لها دور كبير في عرض الكثير من الحقائق التي قللت المصالح الفرنسية من شأنها وضخمت أخرى لصالحها، فكانت الجريدة تتبع مسار الثورة الجزائرية وتقوم بضبط سير معارك جيش.ت.و في مختلف المناطق، وكذا عرض الهجومات والكمائن وعمليات التخريب التي مست المزارع والمنشآت الاقتصادية وقطاع السكك الحديدية.[2]

ووقفت الثورة الجزائرية تدحض الأكاذيب والدعاية الفرنسية الهادفة إلى تضخيم الآثار العسكرية لخطي شال وموريس على وحدات جيش.ت.و، من خلال انتهاج سياسة دعائية مضادة في شكل مناشير وبيانات إذاعية ومقالات صحفية مختلفة نشرتها في جريدة المجاهد، زيادة على رفع معنويات الجنود وبث حملات التوعية في أوساط السكان.[3]

وعملت الثورة الجزائرية على استخدام كل وسائل الإعلام لمواجهة الحرب النفسية وسلسلة الدعايات والأكاذيب التي تذيعها المصالح الفرنسية، إضافة إلى تكليف المحافظين السياسيين بتوعية أفراد الشعب وإرشادهم والقيام بالدعاية المضادة، وتكفلت إذاعة صوت العرب من القاهرة بالتعريف بانتصارات جيش.ت.و والتنديد بعمليات القمع والإبادة التي مارسها الجيش الفرنسي ضد الأبرياء والعزل، وكذا التعذيب وعمليات الاعتقال والاستنطاق، وخصصت برامج محددة في فترات ثابتة لإذاعة الأخبار والتعاليق عن الثورة الجزائرية،[4] فكانت ثلاث برامج أسبوعية للجزائر، مدة كل برنامج 10 دقائق، وهي:

- برنامج (وفد جبهة التحرير يخاطبكم من القاهرة)، وبعد تأسيس ' ح.م.ج.ج ' أصبح يحمل اسم (صوت الجمهورية الجزائرية يخاطبكم).
- برنامج (هنا صوت الجمهورية الجزائرية)، وكان يذاع باللغة الفرنسية.
- برنامج (جزائري يخاطب الفرنسيين): وكان يذاع باللغة الفرنسية في البرامج الموجهة.[5]

---

[1] -عواطف عبد الرحمن، المرجع السابق، ص.ص.(51-52).

[2] - لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص.338.

[3] - http://www.m-moudjahidine.dz/Histoire/Fenetres/F7.htm. 07/12/2018 16:15

[4] - أحسن بومالي، المرجع السابق، ص.ص.(287-288).

[5] -عواطف عبد الرحمن، المرجع السابق، ص.ص.(58-59).

كما برزت إلى الوجود إذاعة صوت الجزائر المكافحة على الحدود المغربية، وصوت الجزائر من تونس وصوت الجزائر من ليبيا وصوت الجزائر من دمشق وصوت الجزائر من بغداد، وركزت كل هذه المحطات الإذاعية على تغطية الأخبار العسكرية بالجزائر، وشملت المعارك والهجومات على مراكز القوات الفرنسية، وكذا مختلف الكمائن والاشتباكات، مع دعمها بالأرقام والإحصاءات وتحليلها لدحض الافتراءات وكشف عمليات التزييف التي طالت كل الميادين، إضافة إلى رفع معنويات المجاهدين وتعميق الصلة بين الشعب والثورة.[1]

[1] – لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص.336.

المبحث الثاني: مواجهة خط الحدود المكهرب

أول ما يتبادر إلى الذهن السؤال الآتي: هل كانت قيادة الثورة على علم بما كانت تخطط له السلطات الاستعمارية؟ ولماذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة لإيقاف أشغال إنشاء السد أو تعطيلها على الأقل؟ وبالتالي تجنب الكثير من المشاكل التي صارت عبئا على الثورة فيما بعد، إذن فكيف واجهت الثورة حواجز الموت؟ وما هي الوسائل التي استعملتها لاختراقها؟ وما هي مختلف الإمكانات البشرية والمادية التي حضرتها لذلك؟

1- عدم إدراك خطر السدود:

بدأت أشغال بناء السد الشائك المكهرب موريس فوجه الكثير من المواطنين أسئلتهم للقادة العسكريين الجزائريين حول ما يمكنهم فعله، وهل عليهم الانصياع لأوامر الجيش الفرنسي والمساهمة في بناء السد أم لا؟ وكان جواب قيادة الثورة المنبثقة عن مؤتمر الصومام: " اعملوا وسلموا لنا قسطا من الأموال لأننا بحاجة لموارد مالية"، فالقيادة كانت تعتقد أن السد ليس له أهمية ولا يعتبر مشكلة عويصة أمام جيش التحرير، وكانت السلطة الجزائرية في تونس بعيدة عن الواقع ولم تنتبه لخطورة الوضع إلا بعد فوات الأوان،[1] وحتى عندما تفطنت قيادة المناطق الحدودية للمخاطر المحتملة التي ستشكلها هذه الحواجز أمام حركية الأسلحة وتدفقها إلى الداخل، وراسلت قيادة الثورة المتمثلة في 'ل.ت.ت'، فإنها لم تعر الأمر كبير اهتمام واعتبرت أنه لن يشكل عراقيل تذكر بالنسبة لأفراد جيش التحرير،[2] ويذكر براهيم لحرش في مذكراته أنهم تلقوا أوامر من قبل الرائد أحمد دراية لإجراء تحقيق حول الأعمال الهندسية المقامة بمنطقة القالة، لكنهم لم يعيروها اهتماما، فقد كانوا لا يدركون نوايا العدو ولم يستطيعوا تفسيرها، وهكذا ترِك العدوُّ يحقق إنجاز الخط الذي يمتد على طول 370 كم من عنابة إلى جنوب قرية نقرين، وكذا بغرب البلاد.[3]

ولكن يجب التنبيه إلى أن مسؤولي جيش التحرير الوطني وقادته في المرحلة الأولى من وضع الأسلاك الشائكة لم يقدروا تماما حجم العراقيل التي يمكن أن يتسبب فيها إنشاء هذه السدود، وانعكاساتها على حركة الوحدات المقاتلة، وظنوا أنه لا يمكن مدها إلى أبعد من بضع كيلومترات، ولم يعترض المسؤولون على عمل المواطنين في بنائها باعتبار ذلك سيضمن لهؤلاء بتحسين ظروف

---

[1] – يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع السابق، ص.ص.(25-26).

[2] – خضراء بوزايد، معركة سوق أهراس الكبرى: أم المعارك والشهداء (ملف)، المرجع السابق، ص.ص.(74-75).

[3] – براهيم لحرش، المصدر السابق، ص.123.

معيشتهم، وأنه قد يؤثر إيجابيا في تمويل وحدات جيش التحرير الوطني، بالإضافة إلى أن المجاهدين سيدمرون في المستقبل ما تم بناؤه قبلا، وبالتالي سيأتي اليوم الذي يسأم فيه الجيش الفرنسي ويتخلى عن هذا المشروع،[1] وذلك باعتبار التكاليف الكبيرة الناجمة عن شساعة الحدود الجزائرية الشرقية والغربية والتي ستتحملها ميزانية النفقات، وبالاستناد إلى خط ماجينو غير المنيع الذي لم ينجز إلى نهايته، وبالتالي فغلق الحدود حسب قادة جيش التحرير ضرب من الخيال.[2]

لقد كانت القيادة تنظر إلى خط موريس في البداية على أنه مجرد أسلاك شائكة يمكن تخطيها بسهولة، وبالفعل فقد كان المجاهدون يأتون إلى خط موريس ليلا ويخربون مساحات كبيرة منه، وتضطر القوات الفرنسية إلى إصلاح وترميم ما خرب[3]، ويذكر المجاهد"مختار بوعيزم" أن وضع هذه الخطوط كان سنة 1956، لأنه اشتغل في مرسى بن مهيدي (عنابة) في تلك السنة عندما بدأت فرنسا في وضع هذا الخط، وذكر أن المجاهدين كانوا يجمعون الشعب ببهائمه ويقومون من جهة الغرب بقطع الأسلاك وكسر الأعمدة بكل الوسائل الممكنة....، وهذا رد على الذين يطرحون السؤال: لماذا ترك المجاهدون فرنسا تضع الأسلاك الشائكة؟[4] فالمجاهدون حاولوا بكل السبل والوسائل المتاحة أن يقطعوا الأسلاك ويدمروها وبالتالي تثبيط السلطات الاستعمارية عن مواصلة إنشائها، ولكنهم لم يستطيعوا لأن فرنسا كانت كلما قطِعت الأسلاك تلجأ إلى تكتيك مضاد مثل العبوات والألغام، فتركوها تضع الأسلاك ويأتون في وقت لاحق بالطوربيد وطوله أكثر من متر ونصف ويملأ بالبارود الأسود وليس بـ'ت.ن.ت' فقط، ويضعون فيه المفجر، ولكن جنرالات فرنسا آنذاك وقاعدتها وقيادة أركانها يجتمعون لدراسة كيفية عمل المجاهدين وطرق صناعة المادة وفتح الطريق عبر الأسلاك الشائكة، ثم يقومون بوضع عراقيل أخرى مباشرة.[5]

وبالتالي فالاستعمار الفرنسي كان يقوم في كل مرة يتم فيها اجتياز الحدود وقطع الأسلاك المكهربة بتقدير الخسائر الممكنة بأنواعها ويعيد تجديد الأسلاك بما يتماشى والمعطيات الجديدة، فهناك متابعة ودراسة وتنظيم وضبط للإمكانات وفق ما هو مستحدث، حيث تتم مكافحة أعمال التخريب بسد الثغرات وتحصين الأماكن التي تم اختراقها من جديد.

---

[1] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.ص.(293-294).

[2] – المصدر نفسه، ص.294.

[3] – جمال قندل، خطا موريس وشال...، المرجع السابق، ص.49.

[4] – المختار بوعيزم، الأسلاك الشائكة المكهربة... (مداخلات وشهادات)، المرجع السابق، ص.ص.(226-227).

[5] – نفس المرجع، ص.227.

ويقول العقيد علي كافي أنه رغم النداءات المتكررة من قيادات جيش التحرير الوطني بالداخل إلى قيادة الخارج ابتداء من لجنة التنسيق والتنفيذ والحكومة المؤقتة إلى هيئة الأركان العامة، قبل وبعد إنجاز الخط المكهرب لنجدة الداخل وتزويده بالسلاح خاصة بعد العمليات التمشيطية الجهنمية، والذي تعزز فيما بعد بخط شال، ولكن لم تلق تلك النداءات صداها الثوري المطلوب،كما أنه لا يمكن تصور ما يعانيه جنود جيش التحرير الوطني لدى محاولتهم قطع الأسلاك وعبور الخط إلى التراب التونسي للتزود بالأسلحة والذخيرة التي "تحضنها" قيادة الخارج،[1] وفي كلامه هذا إشارة واضحة إلى تحميله قيادة الخارج مسؤولية عدم وصول السلاح إلى جيش التحرير بالداخل، وما يلزمه من مؤونة وذخيرة وغيرها.

2- بعض الجهود لمواجهة الأسلاك الشائكة:

وقام محمود الشريف بدراسة الموضوع من جوانبه العسكرية المختلفة، ووضع خطة عسكرية لمواجهة الأسلاك الشائكة، وقدم للجنة التنسيق والتنفيذ معلومات جد هامة عن المشروع وكيفية مجابهته واعتراض إنشائه واختراقه، وبين أن الأسلاك الشائكة استعملها العسكريون الفرنسيون منذ الحرب العالمية الثانية لتحصين مراكزهم ودفاعاتهم، ووضعوها في كل مزرعة وكل قرية كبيرة أو صغيرة، ولكن رغم ذلك لم يتمكن هذا الجهاز الدفاعي أن يقلل من عدد الهجومات على المراكز ولم يمنع الاشتباكات المتكررة داخل المدن، وقد تمكنت وحدات جيش التحرير في الجهة الغربية من مهاجمة مراكزهم وتخطي حواجزهم سنة 1956، وبينت الصحافة الفرنسية نفسها أن موريس رغم صفته وزيرا إلا أنه قد استفاد كثيرا من وضع هذه الحواجز، باعتبار أن ابنه هو من كبار المساهمين في الشركات التي تقوم بتصنيع الأسلاك الشائكة.[2]

وكتب محمود الشريف في جريدة المجاهد بأن موريس في حكومة بورجيس مونوري يدعي أنه حصل على السلاح السري للقضاء على الثورة، وإنهاء هذه الحرب التي استنزفت خزينة بلاده، هذا السلاح السري يشتمل على شبكة من الأسلاك الشائكة يتم وضعها على طول الحدود شرقا وغربا، وقامت دعاية كبيرة تنبئ بالقضاء على الخارجين على القانون بعد قطعهم عن مصادر تموينهم المختلفة،[3] ولكن ألم تحُدَّ الأسلاك الشائكة من حركة قوافل السلاح؟ ألم تفرض حصارا على

---

[1] – علي كافي، المصر السابق، ص.ص.(271- 272).

[2] – عبد الله مقلاتي، محمود الشريف...، المرجع السابق، ص.110.

[3] – جريدة المجاهد، ع.11 ،1957/11/1، ص 14.

عمليات التموين المختلفة؟ فالدلائل كلها تشير إلى قصر ومحدودية قادة جبهة التحرير في التعامل مع هذا المخطط الجهنمي الذي أفقد الثورة الكثير من قوتها، كما عمل على نشر القطيعة بين الداخل والخارج باعتبار أن المجاهدين وقادة جيش التحرير في الداخل هم من يتحملون الضربات القوية للجيش الفرنسي، وهم من يتعرضون للمضايقات المستمرة، أما المتمركزون على الحدود فهم بمنأى عن ذلك.

ووضع محمود الشريف خطة عسكرية لمجابهة الأسلاك الشائكة أقرتها 'ل.ت.ت'، وتعتمد على إعلام وحدات الجيش وفئات الشعب وبث الوعي بين أفرادها ورفع معنوياتهم، وجمع المعلومات اللازمة عن التقنيات التي استعملت في إنشائه ليتم على ضوئها تخريبه وإتلافه، إضافة إلى تكثيف الهجمات على الأسلاك لتدميرها قبل إتمام الأشغال، وفتح جبهات جديدة في الصحراء لإشغال العدو بها، ووضح كيفية القيام بالهجومات على الأسلاك، وذلك بأن يتم اختيار الأماكن بدقة وتحديد المسافة التي يطالها الهجوم، وأن تقوم كل مجموعة بالمهام المسندة إليها على أتم وجه،[1] ويجب أن تنطلق مجموعات الهجوم مساء ليتزامن تنفيذ المهمة مع قدوم الليل، وحراسة تامة بالموازاة مع خط سيرها، ويتم نزع الألغام فور الوصول إلى الأماكن المحددة سلفا، وذلك بإبطال مفعولها من قبل المختصين ومن لهم خبرة أو بقطع الأسلاك التي تربطها ببعضها البعض أو تحديد مكانها بوضع إشارات عليها أو تفجيرها مع الأسلاك، ويتم بعد ذلك قطع و تخريب ونسف الأسلاك الشائكة باستعمال البنغالور أو المقصات أو القنبلة بمدافع الهاون،[2] وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخطط لاختراق الحواجز كانت ممكنة إلى غاية النصف الثاني من سنة 1958، ولكنها صارت غير مجدية تماما عندما تم بناء الخط وتدعيمه بخط شال ومده إلى غاية نقرين، حيث صارت الحدود محكمة الإغلاق واختراقها أصبح صعبا للغاية وينطوي على مخاطر جسيمة.[3]

وحسب شهادة الضابط محمد علاق فإن الأسلاك الشائكة المكهربة ليست مشكلة في حد ذاتها أو مانعا لجيش التحرير، وإنما القوات العسكرية الفرنسية المتمركزة خلف الخط هي التي شكلت عائقا كبيرا، إذ تتولى الدفاع عنه بالأسلحة المختلفة والقوات المعززة بالسيارات المصفحة

[1] – عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص.ص.(110-111).

[2] – نفس المرجع، ص.111.

[3] – نفسه، ص.ص.(111-112).

والأسلحة الثقيلة ودوريات الطائرات، وكل هذا ينقص من النشاط الذي يقوم به جيش التحرير، ورغم ذلك كان يتم التحايل على القوات الفرنسية ومهاجمة الأماكن غير المحروسة.[1]

واعتمد جيش.ت.و على الحدود المرحلية في التصدي للمشروع العسكري الفرنسي المتمثل في خطي شال وموريس، ففي المرحلة الأولى كان يتم تجنب عبور المناطق التي تكثر فيها الألغام، والمرور عبر الشعاب والوديان، ثم جاءت فكرة حفر الأنفاق تحت الخطين ورفع الأسلاك المكهربة بواسطة الاخشاب، وفي مرحلة ثانية استخدام المقصات المغلفة بالمطاط العازل لقطع الاسلاك الشائكة المكهربة، وفتح ثغرات، زيادة على استخدام الصناديق الخشبية للعبور تحت الأسلاك، وفي مرحلة أخيرة تم استخدام البنغالور لإحداث فجوات في الاسلاك الشائكة بعرض 3 إلى 5 أمتار.[2]

وبداية من أواخر 1957 وإلى غاية 1962 شهدت منطقة الحدود الجزائرية الشرقية هجومات عديدة واشتباكات عنيفة كانت سجالا، وغالبا ما تضرب وحدات جيش.ت.و المرابطة على الحدود معاقل القوات الفرنسية ومراكزها القريبة من الأسلاك الشائكة، وتنسحب إلى قواعدها الخلفية بالتراب التونسي،[3]

ولمواجهة خط شال كان المجاهدون يقومون بإحضار مقارض حديد كبيرة الحجم لقطع الأسلاك، ويتولى خبراء الألغام حفر خنادق تحت الخطوط المكهربة، ولم تكن هذه الطرق مجدية، وتم الاستعانة بالبنغالور، حيث يتم دمج اثنين أو أكثر منها مع بعضها البعض بعد ملئها بالمتفجرات 'تي أن تي'، وتكفي سيجارة واحدة لإشعال الفتيل ومفجر البنغالور، وهذا الانفجار يجب أن يكون في نفس الوقت في عدة مواقع متباعدة حتى تضمن فرق الاختراق التقدم بسرعة من خلال الثغرة المفتوحة، وتستطيع الإفلات من قذائف المدفعية.[4]

3 – عمليـات العبــور:

قامت مجموعات من جنود جيش التحرير المتمركزة على الحدود الشرقية الجزائرية خلال شهر جانفي من سنة 1957 بعبور ناجح نحو الحضنة وجبال القبائل، كما حاولت 43 قافلة في شهر

[1] – شهادة الضابط محمد علاق، موسوعة تاريخ الجزائر'1830-1962'، قرص مضغوط، نشر م.و.ب. د.ح.و.ث.1.ن.1954، الجزائر.

[2] – http://www.m-moudjahidine.dz/Histoire/Fenetres/F7.htm. 07/12/2018 16:40

[3] – محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص.147.

[4] – براهيم لحرش، المصدر السابق، ص.ص.(267-268).

نوفمبر وديسمبر العبور وكانت خسائر فادحة لجيش التحرير،[1] وتم تشكيل لجنة تتكون من عناصر من الولاية الأولى والثانية والثالثة والرابعة إضافة إلى القاعدة الشرقية، تقوم بتجميع الأسلحة في تونس وتخزينها ليتم توزيعها فيما بعد على الداخل بواسطة كتائب يقودها أحمد البسباسي وسليمان لاصو ويوسف الأطرش وسي البغدادي، وأدت القاعدة الشرقية دورا معتبرا في عمليات الإمداد وتحملت عبء حماية قوافل التسليح عبر مسافات طويلة، مما جعلها في خطر دائم من اكتشاف أمرها من قبل القوات الفرنسية التي كانت تتتبع خطوط سيرها، انطلاقا من القواعد الخلفية للثورة مثل سوق الأربعاء وباجة وغار الدماء والكاف، وصولا إلى سوق أهراس ومنها إلى الداخل.[2]

وهنا يجب التنويه بالدور الذي أدته القاعدة الشرقية كجسر لتموين الثورة، وما قامت به كتائبها ...هيبي وتشير الوثائق الرسمية أن عدد الأسلحة التي عبرت الحدود من القاعدة الشرقية إلى ولايات الداخل تقدر بحوالي 5500 قطعة أوتوماتيكية من بندقية ورشاش صغير وكبير الحجم ومدافع الهاون من عيار 45م إلى عيار 120م زيادة على أنواع من الذخائر ذات الأوزان والأحجام المختلفة.[3]

وباعتراف الفرنسيين أنفسهم لم تستطع الحواجز أن توقف تماما وحدات جيش التحرير عن اختراق السدود، ففي أواخر سنة 1957 قام حوالي 5 آلاف من المناضلين بعبور هذه الحواجز إلى الداخل وإلى الخارج، وتلقت القيادة الفرنسية أخبارا عن تأهب كتائب عديدة مسلحة تسليحا جيدا للالتحاق بوحدات الجيش داخل البلاد، وازدادت المعارك ضراوة واحتداما خلال الأشهر الأولى من سنة 1958 في قالمة وسدراته ومداوروش وسوق أهراس ومرسط والماء الابيض ونقرين، مخلفة في صفوف قوات الاحتلال 279 قتيلا و758 جريحا،[4] وما بين شهر فيفري وماي من سنة 1958 عبرت حوالي 39 قافلة نحو الداخل، واستطاع 150 مجاهدا من الولاية 2 العبور إلى القطر التونسي ما بين جويلية وديسمبر من نفس السنة.[5]

ورغم إنشاء حواجز الموت التي صارت عائقا كبيرا أمام إمداد الوحدات المقاتلة في الداخل بالسلاح، وتوفير ما يلزمها من المؤونة واللباس والمستلزمات الطبية وغيرها من الضروريات التي

---

[1] – يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة...، المرجع السابق، ص.142.

[2] – الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص.175.

[3] – الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص.102.

[4] – عبد الرزاق بوحارة، المرجع السابق، ص.287.

[5] – يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة...، المرجع السابق، ص.142.

تحتاجها مرحلة الحرب، إلا أن جنود جيش.ت.و ووحداته قاموا بالكثير من عمليات العبور، ورغم الإخفاقات التي منيت بها وحدات العبور إلا أن الفشل لم يأخذ منها بل كان حافزا لها على مواصلة اجتياز هذه الأسلاك مهما كلف الأمر، وكانت محاولات اجتيازه تتم بطرق فردية وأخرى بطرق جماعية، وتطور الأمر تدريجيا واستطاع المجاهدون الحصول على وسائل جديدة لاختراق الحواجز وإيصال السلاح والدعم للداخل، وكان من حق الفرنسيين أن يصابوا بالحيرة عندما يفاجأون باختراق السدود رغم حصانتها الكبيرة والتقنيات المتطورة التي دعمت بها، ورغم مراقبتها ليل نهار،[1] فقد كانوا يعلمون دون أدنى شك أن كتائب القاعدة الشرقية للولاية الثانية والولاية الثالثة المدججة بالسلاح على أهبة الاستعداد في بداية سنة 1958 لعبور الأسلاك الشائكة والانطلاق نحو المناطق الداخلية، فشبكات الدعم اللوجيستيكي لصالح الثورة عبر العالم وحتى داخل فرنسا ذاتها، ومختلف عمليات الإمداد التي يحظى بها جيش.ت.و من أسلحة ومعدات عسكرية متنوعة كان من شأنها أن تبعث القلق في أوساط القادة العسكريين الفرنسيين ولدى حكومتهم، أما الأوساط الرسمية في الجزائر وباريس فقد ظلت متفائلة لتحقيقها الانتصار ميدانيا، وكانت تعتقد أن قوات جيش.ت.و موجودة أصلا وراء الحدود في قواعد خلفية، وبالإمكان عزلها وتقزيم دورها وبالتالي تحقيق حل فرنسي مناسب.[2]

وظهرت فعالية السد بسرعة بالغة عندما تم الانتهاء من إنشائه، وظل كل من كريم ومحمود الشريف يشددان على عدم فعاليته، ولكن العقيد أوعمران صرح في جويلية 1958 مؤكدا على أن إغلاق الحدود بواسطة الأسلاك الشائكة صار عائقا كبيرا أمام تجديد التسليح والتموين بالذخيرة، ولكن تصريحه هذا جاء بعد فوات الأوان،[3] حيث قدم أمام 'ل.ت.ت' تقريرا مفصلا في 8 جويلية 1958 عن الوضعية الحرجة التي آلت إليها الثورة في الحدود الشرقية خاصة.[4]

وأثناء إنشاء خط موريس صدرت تعليمات من القيادة تقضي بإخلاء مراكز التدريب وقواعد جيش.ت.و، والتوجه إلى داخل القطر التونسي وإلى المدن التي تبعد عن الحدود بثلاثين أو

---

[1] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.ص.(215-216).

[2] – نفس المصدر، ص.216.

[3] – محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع (1954-1962)، تر: كميل داغر، دار الكلمة، بيروت، لبنان، 1983، ص.ص.(179-180).

[4] – انظر النص الكامل لتقرير العقيد أوعمران المقدم للجنة التنسيق والتنفيذ الثانية في جويلية 1958:
Mohammed HARBI, les archives de la révolution Algérienne, edition Dahlab, Algérie, 2010, p.p.(189-193).

أربعين أو خمسين كيلومترا على التقريب، ويذكر أن الحكومة التونسية أخبرت قيادة الثورة بوصول لجنة أممية لمعاينة الوضع على الحدود التونسية الجزائرية، وذلك حتى لا تظهر وحدات جيش التحرير المتواجدة على الأراضي التونسية لهاته اللجنة، وبالتالي إخفاء أي مقاومة عن عيونها،[1] وأصبح لزاما على الثورة – بعدما استفحل خطر خط موريس وصار عائقا يعرقل عمليات العبور من وإلى الحدود التونسية – أن تجد الوسائل المناسبة التي تمكنها من اختراقه حتى تتمكن من تعزيز جيش التحرير وتزويده بما يحتاج إليه من سلاح.

ونظمت فرق جيش.ت.و الوطني الخاصة عدة هجومات على خط موريس وألحقت به أضرارا بليغة في عدة نقاط، واستطاعت فتح ثغرات فسيحة بهذا الخط في منطقة سوق اهراس وتبسة ومجاز الصفا وقمبيطا ومرسط وبكاريا ولامي (بوحجار).[2]

وطوال عام 1958 تباهى الجيش الفرنسي بقتل أزيد من 4 آلاف مجاهد من بين الذين حاولوا عبور السد، وهذا الجيش على الرغم من أنه كان يقف في موقع دفاعي، إلا أنه سجل في مخيماته خسائر قدرت بـ 400 جندي، و785 من الجرحى، كما أسقطت عدة طائرات بواسطة البنادق الرشاشة"M.G" من طراز ألماني '34' ' 42' لجيش.ت.و.[3]

ووجدت وحدات جيش التحرير الوطني المتمركزة في المنطقة الممتدة بين الحدود التونسية والجزائرية مع طول الوقت صعوبات كثيرة في تجاوز السد وتخريبه، ويتضح ذلك خاصة في المحاولات الأولى لاختراقه؛ إذ لم تتعود عليه ولم تكتسب الخبرة اللازمة والتجربة التي تؤهلها لذلك، وأيضا لم تتوافر لديها الوسائل الكفيلة لقطعه وتخريبه، حيث سقط العشرات من القتلى والجرحى وهم يحاولون اجتيازه.[4]

وبما أن الجيوش يجب أن تكون مهيأة لكل طارئ يحدث في ميدان الحرب، وهذا ما يجب أن تلتزم بها القيادة حتى تستطيع مواجهة الاحتمالات الممكنة لظروف الحرب الجيدة، فقد كان لزاما على قادة جيش التحرير في القواعد الخلفية الواقعة على الحدود أن تكون مستعدة لعمليات العبور

[1] – عمار جرمان، مذكرات الحقيقة، المصدر السابق، ص.134.

[2] – جريدة المجاهد، ع.34، 1958/12/24، 'الأسلاك الشائكة تنسف'، ص.14.

[3] – براهيم لحرش، المصدر السابق، ص.124.

[4] – صالح بن النبيلي فركوس، المرجع السابق، ص.427.

كان من الممكن أو من الواجب أن تتم تحت أي ظرف وفي أي وقت، وعلى القادة العسكريين أن يدرسوا كل الاحتمالات الممكنة وأن يقدروا الخسائر المترتبة عن أي عملية عبور.[1]

ويعمد جيش التحرير إلى تجنب المخافر والحصون المقامة على طول الأسلاك الشائكة، فيقطع المسالك الوعرة والممرات الضيقة والمنعطفات الصعبة، ويستخدم جنود جيش.ت.و تكتيكا خاصا لاختراق هذه التحصينات، وهو السير المتعرج لتفادي حقول الألغام من قاعدة الانطلاق في الأراضي التونسية ليلا، وإجراء مناوشات خلال السير السريع، ويحملون قفازات مصنوعة من الكاوتشوك لاستعمالها في قطع الأسلاك الشائكة المكهربة.[2]

ورغم مناعة خطوط الموت إلا أنها لم تحقق النتائج المسطرة لها لأنها تركت مجالا حيويا لحركة جنود جيش التحرير بالقاعدة الشرقية، والتي كانت تتنقل بحرية كاملة عبر الغابات الكثيفة والجبال ذات المسالك الوعرة، خاصة تلك الوحدات الصغيرة التي صارت متكيفة مع المنطقة بحكم معرفتها لتضاريسها ومواقع مراكز الأعداء بها جيدا، إذ كانت تترصد تحركات العدو وتراقبه، وتقوم بين الحين والآخر بعمليات تخريبية عند اللزوم وإحداث فجوات في الخط لاستغلالها في الوقت المناسب،[3] كما انصب اهتمام قادة جيش.ت.و بالحدود الشرقية على مراقبة تحركات القوات الفرنسية على الحدود، ودراسة الأوضاع المختلفة في المنطقة لتحديد نقاط الضعف المسجلة في السدود.

ونلاحظ ازدياد متاعب وحدات جيش.ت.و بإنشاء خط شال، الأمر الذي استوجب على هاته الوحدات أن تحاول التكيف مع الأوضاع الجديدة، وذلك بالتركيز على العمليات الهجومية السريعة والرفع من وتيرتها وزيادة فعاليتها، والضغط أكثر فأكثر على المراكز الفرنسية المتواجدة على الحدود، وجعلها في حالة تأهب دائم،[4] وسجلت ثلاث محاولات للعبور، الأولى كانت على مشارف مدينة عنابة...، وشهدت الولاية الأولى نفس الصعوبات بمنطقة بئر العاتر جنوب تبسة، ويلاحظ أن

[1] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.287.

[2] – جريدة المجاهد، ع.85، 1960/12/19، ص.24.

[3] – الملتقى الوطني الأول حول دور ولايات الحدود في الثورة التحريرية، تقرير ولاية سوق أهراس، المرجع السابق، ص37.

[4] – براهمي محمد العربي، المرجع السابق، ص.102.

الحاجز التقني قد أعاق عمليات العبور وساهم في حرمان الولايات الداخلية من الإمدادات بالأسلحة والمعدات، وصار الوضع صعبا بالنسبة للوحدات في الداخل.[1].

وبسبب اختناق الولايات الداخلية تقرر إنشاء المنطقة الرابعة بغرب سوق أهراس بما فيها حمام النبايل ووادي الشوك إلى غاية قصر التفش قريبا من مداوروش، وخططت قيادة القاعدة الشرقية لاحتلال المنطقة الرابعة من قبل فيلق مشكل حديثا.[2]

وفي فيفري 1959 حاول 150 مجاهدا العبور نحو قرية مرسط بتبسة، واستطاع 50 منهم المرور واستشهد 33 مجاهدا، كما سجل عبور فصيلتين نحو بوخضرة، وحوالي 30 مجاهدا عبروا الحدود نحو دوفيفييه و76 نحو بارال، وفي أوت 1959 قامت مجموعة من جنود جيش التحرير قرب الطارف (بوحجار) بمحاولة لتحطيم السد الشائك.[3]

وفي 12 فيفري 1959 تم الهجوم على سد شال من قبل وحدات من جيش التحرير الوطني واستطاعت الوصول إلى سد موريس وخربت فيه أجزاء كبيرة، وقد اعترف الجيش الفرنسي بأن المجاهدين استطاعوا إحداث ثغرات كبيرة في الأسلاك الشائكة وتمكنوا من اختراقه والتسلل عبره بأعداد كبيرة، وكعادتها في تهويل الأمور زعمت أن هذه الوحدات قد أبيد معظمها وأرغمت الباقي على التقهقر والعودة إلى التراب التونسي.[4]

ويذكر أحد التقارير الفرنسية المؤرخة في 16 فيفري 1959 أن عصابات الثوار التابعة للمنطقة الرابعة والمنطقة الخامسة بالولاية الأولى قامت يوم 6 فيفري بالتمركز في جهة عين عناق وهنشير الرومي، لحضور التجمع الذي دعا إليه العقيد ناصر رئيس هيئة الأركان بالشرق الجزائري يوم 8 فيفري، من أجل تلقي بعض الأوامر، وتم نقلهم بواسطة شاحنات مدنية يوم 7 فيفري، وعلى الساعة الثامنة صباحا كانت تتألف من كتيبة تابعة للمنطقة الرابعة بقيادة برتيل علاوة بـ 115 جنديا، وكتائب تابعة للمنطقة الخامسة، الأولى بقيادة بلغيث إبراهيم تتكون من 105 جنود، والثانية والثالثة غير محددة العدد، بقيادة كل من صالح لاندوشين وعاشوري عبد الواحد، أما الرابعة فتتألف من 120

[1] – براهيم لحرش، المصدر السابق، ص.124.

[2] – يوسف مناصرية وآخرون، المرجع السابق، ص.143.

[3] – نفس المرجع، ص.143.

[4] – براهمي محمد العربي، المرجع السابق، ص.103.

جنديا تحت قيادة هوام شفاي،[1] ووصل العقيد ناصر نحو الساعة 8 يرافقه محمود قنز من الولاية الأولى وعمار رجاي من المنطقة الرابعة وسكرتير، وأخبر أن كل الجنود يجب عودتهم إلى الجزائر، والذين يرفضون سيتم نزع سلاحهم وسجنهم، وعلى رؤساء المناطق أن يهتموا بالموضوع بسبب تردد العديد من الجنود، وتم اختيار المتطوعين على الفور وكانوا حوالي 140، وفي اليوم الموالي 9 فيفري تم حضور جميع الجنود المكلفين بالعملية إلى قاعدة هنشير الرومي بألبسة جديدة وتسليح كامل، ووضعوا تحت قيادة النقيب سعد قسطل يساعده مسؤول المنطقة الخامسة بلغيث إبراهيم، ومسؤول المنطقة الرابعة برتيل علاوة.[2]

وكان مسار القافلة يبدأ من هنشير الرومي يوم 9 فيفري على الساعة الثانية زوالا، مرورا بالحدود نحو هنشير الكرمة، ثم العبور من طريق عين الزرقاء تبسة نحو الساعة السادسة والنصف، مع التزود بالمؤونة من سكان مشتة قسطل ثم الانطلاق نحو برج القايد مرورا بمشتة طريشة وجبل الزيتون، ثم طريق مرسط تبسة والتوقف عند الحواجز الشائكة المكهربة، وقام سعد قسطل بإعطاء الأوامر باستخدام المقصات في قطع الشبكة، وتم عبور مجموعة كبيرة وأصيب البعض بالألغام، وبعد العبور تم التوجه نحو الغرب في مجموعة واحدة.[3]

ونلاحظ هنا تصميم وعزم قادة جيش الحدود على اختراق الأسلاك الشائكة المكهربة، وإيصال السلاح إلى الولايات بالداخل مهما كلف الأمر من صعوبات وضحايا.

وفي بيان لقيادة جيش الاحتلال مؤرخ يوم 20 أوت 1959، ذكر ثلمات كبيرة وعديدة مست خطي شال وموريس، وذلك بسبب الهجوم الذي تعرضت له المراكز العسكرية الفرنسية، والذي ألحق بها أضرارا فادحة في المراكز الممتدة على الحدود الشرقية خصوصا مراكز الكويف، والحويجبات، والماء الأبيض، وبئر الوسرة.[4]

وكانت الدوريات تتنقل لرصد تحركات العدو ثم تأتي بعدها الوحدات المكلفة بالتدمير ثم الوحدات المكلفة بالعبور، وهناك وحدات مخصصة للحماية تسير في الجانبين والخلف، حتى تتم العملية المخطط لها بأمان، كما خطط جيش التحرير لإقامة عمليات تمويهية تهدف إلى إشعار العدو أن هناك عمليات عبور للأسلاك، فتنصب خلالها الكمائن بدقة، ويتم خلالها استعمال القاذفات

[1] - Archive Vincennes, 1H3783, (d.2) ordres, comptes rendus et cas concrets d'opérations déclenchées à la suite de franchissements du barrage par des bandes rebelles (1959-1961). (Interception de Morsott).p.1

[2] - Op-Cit, p.p.(1-2).

[3] - Ibid , p.2

[4] – شلالي عبد الوهاب، دور عمال المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائرية...، المرجع السابق، ص.227.

النارية والقنابل اليدوية وزجاجات المولوتوف بعد إحكام المنافذ وسد طرق الفرار أو التحصن،[1] وهذا يدل دلالة واضحة على أن عمليات العبور لم تكن تتم بصفة عشوائية، بل يقوم فريق بدراستها والتخطيط لها وتعمل فرق أخرى على تنفيذها.

ويتم عبور القوافل للخطوط غير أنها تجد أمامها صعوبات أخرى، مثل ارتفاع منسوب المياه بوادي سيبوس في الشتاء، وحصار منطقة التمركز، ونقص التموين في المناطق المحرمة، إضافة إلى كمائن جيش العدو، خاصة إذا تم الاستنجاد بالمراكز القريبة لمسرح العلميات بعد تحديد أماكن الاختراق والعبور، فتقوم الطائرات بقنبلتها، مما يضطر الوحدات إلى الانسحاب أو مواجهة مفارز العدو المتقدمة نحوها، ورغم الحصار والأخطار المحدقة فقد ظلت قوافل المجاهدين تقطع الخطين وتتنقل في حذر ويقظة حتى الاستقلال.[2]

وتبدأ معاناة قوافل العبور بمجرد الوصول إلى أطراف السدود الشائكة، فكان على المجاهدين تفادي شبكات الإنذار التي وضعت لرصد اقتراب أي شخص، ثم تبدأ سلسلة من العوائق الأخرى مع وجود حقول الألغام مختلفة الأنواع، وكان على عناصر جيش التحرير القيام بالتسلل دون تعثر وعدم لفت انتباه الدوريات العسكرية المكلفة بالحراسة وتجنب الأضواء الكاشفة التي تصدر من أبراج المراقبة، والانتباه الشديد لتفادي الرادارات أو لمس أجراس الإنذار.[3]

وكانت أهم استراتيجية نفذها جيش التحرير في التصدي للمخططات العسكرية الفرنسية هي الهجومات المستمرة على الأسلاك الشائكة المكهربة التي شرعت فيها قيادة الجيش المتمركزة على الحدود الشرقية الجزائرية، الأمر الذي أحرج القيادات العسكرية الفرنسية جنوب الحدود الشرقية،[4] فخلال سنة 1959 عرفت الثورة تطورات جديدة على صعيد النشاط العسكري، باستخدام أسلحة ثقيلة ضد مراكز الحراسة الفرنسية الواقعة قرب الحدود والأسلاك الشائكة المكهربة، فما بين 11 سبتمبر و16 أكتوبر1959، نفذت ضدها قيادة الحدود عملية واسعة حملت اسم" عملية ديدوش"،

[1]- الملتقى الأول حول دور ولايات الحدود في الثورة التحريرية، تقرير ولاية سوق أهراس، المرجع السابق، ص.44.

[2]- نفس المرجع، ص.ص.(44-45).

[3] - محمد عجرود، المرجع السابق، ص.66.

[4] - يوسف مناصرية وآخرون، المرجع السابق، ص.135.

سخرت لها أربعة فيالق، شنّت 113 عملية اقتحام، و21 عملية تخريب، و8 محاولات عبور، بينما تمكن 20 مجاهدا من العبور إلى الداخل جنوب نقرين، وتم تهريب 120 طنا من الذخيرة.[1]

ثم شرعت القيادة في تنفيذ عملية "عميروش " بين نوفمبر 1959 وجانفي 1960، وشارك فيها 10 فيالق كاملة، والتي تمكنت من تخريب السد واقتحامه، وعبور بعض الفرق العسكرية محملة بالسلاح والذخيرة، مع خسارة كبيرة في الرجال والعتاد.[2]

وبين سنتي 1959 و1960 تمكن العقيد لطفي وميرة وزبيري وسواعي وبن شريف وعدد كبير من القادة والمجاهدين من اجتياز الأسلاك الشائكة المكهربة، بالرغم من أن عمليات العبور في هاتين السنتين كانت محفوفة بالمخاطر حسب تصريحات البعض، وهناك قادة آخرون حاولوا اجتيازها لكن الظروف لم تسمح لهم مثل علي كافي ويازوران.[3]

4 – طــرق اختــراق الأســلاك واجتيــاز الحــدود:

بالنسبة للعمليات التي كان يقوم به المجاهدون لاجتياز الحدود فقد كانت هناك ثلاث طرق رئيسة وطريقة رابعة استخدمت على نطاق ضيق جدا، فأما الأولى فكانت طريقة الحفر؛ والتي تحتاج إلى خبراء في الميدان، وهي تعتمد على معرفة بأنواع التربة ودراستها: هل هي هشة أم صلبة أم فيها صخور، وكانت صعبة للغاية، وخاصة بعد استعمال الرادار الذي تلتقط أمواجه الذبذبات الأرضية، وسرعان ما يكشف مكان العبور بمجرد بداية الحفر، فتقوم المدافع المضبوطة على تلك المناطق بإصابة هدفها بسرعة ودقة،[4] وأما الطريقة الثانية فهي طريقة المقص، واستعملت على نطاق أوسع إلى غاية 1962، ويجب توافر قفازات معينة، وهي أيضا تحتاج إلى تركيز ودقة ومعرفة بمكان

---

[1] – شلالي عبد الوهاب، المرجع السابق، ص.227. انظر أيضا: يوسف مناصرية وآخرون، المرجع السابق، ص.135. وكان عبور 22 مجاهدا من أصل 100، واستشهد 100 مجاهد في شهر نوفمبر، وعبر 10 مجاهدين من مجموع 265 في شهر ديسمبر، وتم استقبال 50 مجاهدا قادمين من الولاية 3. انظر: يوسف مناصرية وآخرون، المرجع السابق، ص.143.

[2] – يوسف مناصرية وآخرون، المرجع السابق، ص.137. وتذكر التقارير الفرنسية(03 فيفري 1960) أن جيش.ت.و يأمل من خلال هذه الهجومات تعزيز الرجال والأسلحة والذخيرة للولايات الداخلية. انظر:

–Archive Vincennes, 1H3787, Synthese mensuelle N°29, des actions rebelles contre le barrage (Periode de 25 Decembre 1959 au 24 Janvier 1960), p.1

[3] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.287. كان عبور أحمد بن شريف في أفريل سنة 1959 مع 12 مجاهدا من مجموع 100، وكان عبور علي سواعي مع 17 مجاهدا من مكان بالقرب من بئر العاتر، وعبر مقداد جدي وعثمان جدي مع 55 مجاهدا، واستشهد 23. انظر: يوسف مناصرية وآخرون، المرجع السابق، ص.144.

[4] – للمزيد من الاطلاع انظر: جمال قندل، خطا موريس وشال...، المرجع السابق، ص.ص.(112–113).

القص، فالسلك يجب أن يقطع في المكان الذي يوجد فيه القضيب الذي يمسك السلك حتى تكون المسافة على الأقل مترا ونصفا-.[1]

وأما الطريقة الثالثة فهي طريقة البنغالور؛ وهي أسلوب جديد وتقنية جديدة لم تكن مستخدمة من ذي قبل، وقد استعملها جنود جيش.ت.و على الحدود التونسية، فهناك من يعرفه بأنه عبارة عن أنبوب أسطواني طول الواحد حوالي مترين، يملأ بنوع من البارود يسمى البلاستيك الرخو بحوالي 4 أو 5 كيلوغرام منه، لأن البنغالور كان له نوعان الأول طوله 1.40 متر والآخر طوله 1.80 متر، وكان يستورد فارغا، ويقوم أشخاص متخصصون بحشوه وذلك بالضغط على البارود، وتحَمُّل رائحته التي تؤدي إلى الدوار وأوجاع الرأس والصداع، ويوضع بعد ذلك في مكان أمين، وأثناء العمل به يأخذ أشخاص مخصصون كمية من البنغالور وعددهم في الغالب 5 أفراد ويكون معهم عادة شخص سادس،[2] وهناك من يعرفه على أنه أنبوب أسطواني يملأ بمادة الـ T.N.T، أو البلاستيك الرخو بكميات تصل إلى 5 كغ، ويتراوح طوله ما بين 140 سم و160 سم، ويستورد فارغا، ويقوم أفراد متخصصون بحشو الأنابيب، وهي عملية صعبة نظرا لما تسببه من ضغط وأوجاع للرأس وغير ذلك، ثم ربطها ببعضها البعض، ويقومون بعد ذلك بإدخالها تحت الأسلاك وتفجيرها،[3] ولتفجيره يركب الفتيل مع الصاعق أي استعمال مفجر ومشعل، وينسحب الجميع ويبقى أحد المجاهدين لإشعال الفتيل والابتعاد عنه بسرعة قبل الانفجار ويرمي نفسه على الأرض، وعندما ينفجر فإنه يدمر كل شيء؛ الأسلاك والألغام والأعمدة وغيرها، وبعدها يدخل المجاهدون، وعندما يبلغ ذلك العسكر الفرنسي ويعلمون بعملية التخريب والاختراق فإنهم يقومون بضرب المكان المحدد من مواقعهم فيموت البعض وينجو البعض الآخر، ثم يأتون ويقومون بإصلاح وترقيع الأسلاك الشائكة بعد ذلك.[4]

وتتم صناعة أنابيب البنغالور من البلاستيك لتفادي سريان الكهرباء فيه، ثم يشحن ويملأ بالمتفجرات T.N.T، وتركّب مع بعضها البعض، وهكذا دواليك ويدفع داخل الأسلاك حتى يصبح

---

[1] – الجنيدي خليفة وآخرون، المرجع السابق، ج.1، ص.472.

[2] – نفس المرجع ، ص.473.

[3] – سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح، دار المعرفة، 2009، ص.113. عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، المصدر السابق، ص.89.

[4] – مقابلة مع المجاهد قتال صالح بمنزله بعقلة قساس، يوم: 2015 الساعة :10:30. انظر أيضا: عبد الكريم فوغالي، تسجيلات المتحف الوطني للمجاهد (قرص مضغوط)، مكتبة المتحف، الجزائر العاصمة، 2012.

طوله بعرض الأسلاك الشائكة المراد تدميرها، ثم يقوم أحد الجنود المدربين على ذلك بإشعال طرف فتيل المفجر، وبالتالي يكون الانفجار هائلا ويسقط معه الأسلاك الشائكة المكهربة، كما تفجر الألغام، ويتم تخريب جزء كبير من الأسلاك الشائكة، ويكون العبور آمنا إن لم تكن وحدات جيش العدو قد كشفت الأمر.[1]

وكان جنود جيش.ت.و يقومون بدفع قطعان الماشية أمامهم أحيانا باتجاه الأسلاك الشائكة المكهربة نحو أماكن معينة محددة مسبقا لأجل تفجير الألغام واستنفار القوى المكلفة بحراسة السدود إليها، وبالتالي يتسربون من أماكن أخرى.[2]

ومن أصعب الألغام التي توجد في الحدود لغم يدعى مينة القوطي أو اللغم القافز، وكان يستعمل أكثر الأحيان في وسط الأسلاك، فله خيوط دقيقة جدا شبيهة بخيوط صيد الأسماك، ويأخذ شكل النباتات التي توجد في الأسلاك الشائكة، ويأتي خبير الألغام ليكتشف خيوطه لقطعها بشد معين، ثم يقوم بتعيين اتجاه اللغم لأن الخيط مشدود في وتد من الحديد أو سلك من الأسلاك الشائكة، ثم يتبع اللغم فيأخذه بيده ثم يرفع مفجره المكشوف فيبقى دون مفعول، ولهذا على كل مجموعة تستخدم البنغالور أن يكون معها خبير في المتفجرات، وعندما يكتشفها يبينها لجميع أفراد المجموعة.[3]

ومما لاشك فيه أن إنشاء خط موريس المكهرب كان له تأثير كبير على الحد من مرور قوافل السلاح، فقبل إنشاء الخط كان السلاح يمر بسهولة إلى سوق أهراس، ومن هناك يعاد توزيعه على الولاية الثانية وولاية القبائل، وبقي الأفراد يتسللون بصعوبة لجلب السلاح، ومن هنا ارتأت قيادة الثورة ضرورة نسف خط موريس من جهات عدة لتعطيل فعاليته فأحضرت من أجل ذلك عدة متفجرات من مصر عبارة عن طوربيدات بنغالور طول 150 سم وبعض أدوات التفجير، وقد نجحت التجربة الأولى مما استدعى إحضار كميات أكثر بتاريخ 1958/1/2، وكانت تشمل:

- 700 طوربيد بنغالور بلاستيك.
- 1000 متر فتيل مامون.

---

[1] – مقابلة مع المجاهد طالب طالب، بمنزله ببئر العاتر، يوم: 2016/02/20 10:10 انظر: جمال قندل، خطا موريس وشال...، المرجع السابق، ص.ص.(116-117).

[2] – سعيدي وهيبة، المرجع السابق، ص.110.

[3] – الجنيدي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة، ج.1، المرجع السابق، ص.474.

- 1000 متر مفجر المونيوم.[1]

وفي ما يلي كمية المتفجرات التي استملتها الثورة حسب تواريخها:

التاريخ	نوع المادة	الكمية	المستلم
1958/2/9	طوربيد بنغالور صاج معبأ	500	العقيد أوعمران[2]
	طوربيد بنغالور بلاستيك	500	
	مفجر 8	2000	
	فتيل أمان مغطى	1000 متر	
1958/5/1	طوربيد بنغالور صاج 150سم	500	محمد نور الدين فراج نائب العقيد أوعمران
	فتيل أمان مغطى	1000	
1958/6/19	طوربيد بنغالور صاج	875	محمد نور الدين فراج
	طوربيد بنغالور بلاستيك	295	
	مفجر طرفي 8	1115	
	فتيل أمان	1180 متر	
1958/8/2	طوربيد بنغالور صاج	2500	العقيد أوعمران
	مفجر طرفي 8	2500	
	فتيل أمان	3000 متر	

وتم نقل كل هذه الكميات فور استلامها إلى تونس لاستخدامها في أهدافها المرسومة.[3]

واستلمت قيادة الثورة في 1958/11/13 كميات هائلة لتنفيذ عملية التدمير، من بينها المعدات الآتية:

[1] – مراد صديقي، المرجع السابق، ص.49.

[2] – ولد سنة 1919 بدوار فريحات بالقبائل الكبرى، وعين سنة 1945 بهيئة الأركان الصغرى لمدرسة مشتركة السلاح بشرشال بصفة عريف، والتحق بأدغال المقاومة مع كريم وأرزقي، وحكم عليه أربع مرات بالإعدام، ولما اندلعت الثورة التحريرية انضم إليها وتقلد رتبة عميد في جيش التحرير،وقائد الولاية الرابعة لسنة 1956، وكلف بتموين الثورة بالسلاح خلال سنة 1957، وهو عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ تأسيسه، وعين سنة 1960 مندوبا للحكومة المؤقتة بأنقرا. انظر: شارل هنري فافرود، المرجع السابق، ص.217..

[3] – مراد صديقي، المرجع السابق، ص.ص.(60-69).

النـــوع	العـدد	النـوع	العـدد
- لغم مضاد للدبابات 5	1650	- قاطعة سلك شائك	481
- لغم مضاد للدبابات 7	1350	- صاروخ 83 بلند سيد	500
- لغم للأشخاص	500	- سلاح قاذف	20
- قالب ت.ن.ت	1204	- طوربيد بنغالور	1500
- محبس ألغام طويل	150	- بطانية صوف لعبور	350
- محبس ألغام قصير	200	الأسلاك المكهربة	

ورغم كثافة هذه اللوازم والمعدات إلا أن عمليات التدمير لم تنفذ إلا في حدود ضيقة.[1]

كما أن عمار بن عودة يؤكد أنه في تلك الفترة عملوا على توحيد الجيش بالحدود الشرقية، إضافة إلى القيام ببعض العمليات المنسقة أهمها التي وقعت في 5 جويلية 1958، وكانت تستهدف نسف خط موريس من البحر شمالا إلى الرديف جنوبا، وهي العملية التي استعمل فيها لأول مرة سلاح البنغالور، وكان لها صدى كبير حتى في صحافة العدو نفسه.[2]

ويذكر فتحي الذيب أن الخبراء المصريين أعدوا خطة تدمير المانع وعرضوها عليه بكل تفاصيلها، وذلك يوم 9 أكتوبر 1958، وتشمل الخطة الآتي:

- يكون الاقتحام في ليلة مظلمة تماما وليست ممطرة بحيث تكون الأرض جافة لتجنب التيار الكهربائي.
- التدريب الكامل للمكلفين بتدمير المانع، وأهمية الاستكشاف الجيد والدقيق لكل قطاع.
- توفير احتياطي للتعامل مع العدو وحماية مجموعات الاقتحام والقيام بعدة عمليات خداعية.
- الالتزام بالسرية التامة لنجاح تنفيذ الخطة و كل العمليات المرافقة لها.
- تأمين 6000 مقاتل لتدمير الأسلاك في 25 قطاعا.[3]

وتم بالفعل إلحاق 30 ضابطا جزائريا تخرجوا حديثا من الكلية الحربية المصرية بسلاح الهندسة المصري للتدريب على خطة تدمير خط موريس، وكانوا قد شاركوا في تجربة حية أقيمت خلف

[1] - مراد صديقي، المرجع السابق، ص.63.

[2] - محمد عباس، ثوار عظماء 'شهادة 17 شخصية وطنية'، المرجع السابق، ص.227.

[3] - فتحي الذيب، المصدر السابق، ص.ص.(395-396).

الأهرامات لتدمير جزء من خط مشابه لخط موريس، وحضر البيان العملي محمدي السعيد،[1] و تولى الضباط الثلاثون قيادة عملية التفجير، وعلى الرغم من توافر المعدات اللازمة للتفجير وتكدسها في المستودعات، وإعداد الكوادر البشرية لتنفيذ التفجير، إلا أن حكومة فرحات عباس لم تقرر تنفيذ العمليات مدعية وجود نقص في الموارد والإمكانات اللازمة لتدمير الخط.[2]

وصمم المجاهدون على العبور مهما كانت الصعوبات التي تواجههم في سبيل تحقيق الأهداف التي رسموها، فبدأوا بتجديد الوسائل المستعملة مثل البنغالور والأنابيب البلاستيكية والصناديق الخشبية، واستطاعوا العبور بعد تضحيات جسام.

وقام الرائد مولود إيدير رئيس ديوان وزارة الحرب (وزارة الدفاع) في وزارة كريم بلقاسم[3] بتقديم خطة إلى وزيره كريم، وذكر أنها خطة متكاملة وعد فيها بتحطيم خط موريس وتوأمه خط شال الذي كان آنذاك قيد الإنجاز، وتلك كانت مطامح الوزير، الذي كان قد أدرك أخيرا خطورة تأثير خطي الموت على الثورة والمجاهدين، وإذا ما حقق هذا الإنجاز بتحطيم حواجز الموت تلك فإنه سيصبح الرجل التاريخي الوحيد في الجزائر.[4]

وبالتالي اتسعت هوة الخلاف بين قيادة القاعدة الشرقية والوزارة الوصية بقيادة كريم حين قام هذا الأخير بتقريب الرائد إيدير- الذي كان مسؤولا عسكريا على الحدود الجزائرية الليبية - بتعيينه رئيسا لديوانه العسكري سنة 1958،[5] وتكليفه بإعداد مشروع بناء جيش نظامي قوي على الحدود الشرقية تحت قيادته ويشرف عليه الضباط الجزائريون المكونون في الجيش الفرنسي، حيث كان

---

[1] - من مواليد 1912 بضواحي الأربعاء ناث إيراثن بالقبائل، شارك في 'ح.ع.2' برتبة ضابط صف والتحق بالاستخبارات الألمانية وألقي القبض عليه وسجن إلى غاية 1952، وانضم إلى الثورة في بداياتها، وشارك في مؤتمر الصومام، وعين مسؤولا سنة 1958 عن 'ل.ع.ع' بالشرق، ثم مسؤولا عن قيادة الأركان في أكتوبر 1958 ووزيرا في الحكومة المؤقتة، وانضم إلى جماعة تلمسان في صيف 1962، توفي سنة 1994. انظر موقع وزارة المجاهدين على الرابط: http://www.m-moudjahidine.dz/----------9.html

[2] - مراد صديقي، المصدر السابق، ص.62.

[3] - ولد سنة 1922 بمنطقة القبائل الكبرى دوار آيت يحي موسى، عين كاتبا بالبلدية المختلطة لذراع الميزان، أدى الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي، وكان مناضلا في حزب الشعب الجزائري، واتهمته السلطات الفرنسية بتفعيل الاضطراب في بلدته، وسجن وأطلق سراحه، والتحق باللجنة الثورية للوحدة والعمل فور تأسيسها، صار مسؤولا للولاية الثالثة، وعضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، ونائبا للرئيس ووزيرا للقوات المسلحة في سبتمبر 1958، وهو أحد المفاوضين في إيفيان. انظر: شارل إنري فافرود، المرجع السابق، ص.215.

[4] - مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص.123.

[5] - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.125.

كريم يرى أنهم يملكون الخبرة للقيام بمهمة التدريب العسكري والتكوين والتوجيه،[1] وكانت الخطة تشمل ما يلي:

- تهيئة مراكز التدريب بسرعة فائقة وتأطيرها وتهيئة سجون بداخلها للرافضين الدخول إليها.
- تحضير مجموعة الضباط الموالين لمدير الديوان، والتركيز على القادمين مؤخرا من الجيش الفرنسي.
- البدء بالمنطقة الضعيفة والأقل تنظيما وانسجاما.

وبدأت الخطة بانسحاب الوحدات بعيدا عن الحدود حتى يعتقد الجميع أن ذلك تم من أجل فسح المجال للقوات الفرنسية لإنهاء أشغال خط شال، وبدأ فصل الإطارات عن الجنود بحجة الذهاب لتلقي التدريب على أسلحة جديدة، وتم تنصيب قادة جدد على رأس الوحدات أغلبهم كانوا ضباطا في الجيش الفرنسي، ودعموا بالضباط المتكونين في المشرق العربي.[2]

ولكن هذا المشروع[3] لم يتمكن كريم من تمريره ولم يحظ بالموافقة الجماعية، لأن ضباط جيش التحرير تعاونوا فيما بينهم لإجهاضه، وبالتالي سد الطريق أمام الضباط القادمين من الجيش الفرنسي.[4]

وأثناء سير الأشغال لبناء خط شال كانت عمليات العبور في نشاط مستمر وإن لم تكن على وتيرة منتظمة، وبعد نهاية الأشغال وتكثيف المراقبة على الحدود الشرقية خاصة بعد سد الفجوات في الهضاب الساحلية نحو القالة والمناطق المنجمية بالونزة والكويف التي كانت عمليات الاستغلال بها مهددة، فقد صار لزاما على وحدات جيش التحرير أن تجد الوسائل والطرق البديلة للعبور، وقد نبه الرائد محمد عواشرية قيادة الثورة في تونس إلى خطورة هذا السد الجديد، وذلك برسالة وجهها بتاريخ 05 جوان 1958 ملحا على ضرورة مواجهة هذا الخط الجديد وإفشاله قبل استفحال

---

[1] – حسين بن معلم، مذكرات اللواء حسين بن معلم، حرب التحرير الوطنية، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر،2014، ص.177.

[2] – مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص.ص.(124-125).

[3] – كانت إستراتيجية حقيقية للاستيلاء على الحكم، فالمخطط المعد يعتمد على ضمان تدريب عسكري لقادة وجنود جيش التحرير في معسكرات تدريب مختلفة، مع الفصل بين الضباط ووحداتهم، وتكوين وحدات جديدة وإسناد قيادتها إلى الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، مع السهر على ضمان مزج الجنود وقادتهم لعزلهم عن وحداتهم الأصلية وإضعاف ارتباطهم ببعضهم البعض، ويهدف هذا المخطط إلى تدجين العناصر التي تشكل عرقلة لمخططاتهم المستقبلية. براهيمي عبد الحميد، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،2001، ص.ص.(35-36). انظر أيضا: بلفردي جمال، المرجع السابق، ص.78.

[4] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.125.

أمره وتمام بنائه وبالتالي يصعب تدميره والتصدي له، وطالب بتوفير العتاد والمعدات اللازمة لتنفيذ العمليات، وتتمثل في توفير مدافع وسلاح بازوكة ومدافع رشاش 127، وسلاح البنغالور وألغام مضادة للدبابات، وأكد قدرته انطلاقا من القاعدة الشرقية على التصدي إذا ما تلقى هذه الأسلحة في الوقت المناسب،[1] ولكن رسالته تلك لم تكن لتجد من يقرأها ناهيك عن تطبيقها، وهذا ناتج عن سوء تقدير العواقب والنتائج لخطورة هذا الخط، فالعقيد كريم بلقاسم لم يأخذ الأمر على محمل الجد منذ إنشاء خط موريس، كما لم تلق رسالة العقيد أوعمران المؤرخة في 08 جويلية 1958 أي اهتمام، والتي كانت تشير بكل دقة ووضوح إلى مخاطر السد الشائك الذي كان وسيظل مانعا لعبور السلاح والذخيرة وسيكون عائقا كبيرا أمام وحدات ج.ت.و.[2]

وتؤكد المصادر الفرنسية أن حرب الحدود قد انتهت في شهر ماي 1958 باعتبار مناعة السد الشائك وصعوبة اختراقه ونظرا للمراقبة المشددة والتي كانت في تزايد مستمر ومكثف على الحدود، ولكن عمليات العبور واجتياز الأسلاك الشائكة المكهربة والملغمة لم تتوقف رغم تكبد المجاهدين خسائر فادحة في الأرواح،[3] ويؤكد خالد نزار على أن الصعوبة ليست فقط في اجتياز الأسلاك بل ما بعدها أكثر صعوبة، حيث تكون هناك وحدات التدخل السريع والطائرات والمدفعية، وبالتالي خوض معارك قبل الوصول إلى الوجهة المحددة في الولاية الثانية أو الثالثة.[4]

ويقول ميشال فورجي أنه لم يتحقق الانتصار في معركة الحدود الشرقية، بل تحقق في معركة واحدة على الحدود، فالخصم – جبهة التحرير وجيشها – استغل تعزيز قواته في الخارج، ولم يتوقف طيلة سنة 1959 عن الضغط على حواجزنا لاجتياز الحدود أو محاولة الالتفاف حولها، وكان الوضع على الحدود يحظى بمتابعة القائد الأعلى، وكنا نحن كضباط عمليات نقدم حصيلة عن عدد الرجال الذين استطاعوا تجاوز الحواجز ودخلوا إلى الجزائر، ومن جهة أخرى نقدم حصيلة عن التناقص التدريجي لهذه القوات كلما اشتبكوا مع قواتنا،[5] وما يلاحظ هنا أن العدو كان يغطي هزائمه وفشله

---

[1] – يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع السابق، ص.ص.(158-159).

[2] – نفس المرجع، ص. ص.(160-161).

[3] – نفسه، ص.170.

[4]– شهادة المجاهد خالد نزار، موسوعة تاريخ الجزائر'1830-1962'، قرص مضغوط، نشر م.و.ب. د.ح.و.ث.1.ن.1954.

[5] – ميشال فورجي، الحرب الباردة وحرب الجزائر، تر: مختار عالم، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار القصبة، الجزائر، 2008، ص.210.

في معارك الحدود على الرغم من تناولها في وسائل الإعلام العالمية، ومن خلال شهادة الصحفي ماريو جيوفانا الإيطالي ندرك أن جيش التحرير على الحدود في تطور مستمر وأن عمليات العبور لم تهدأ حسبما يدعيه البعض، بل كانت متواصلة ومكثفة في بعض الأحيان من أجل الضغط على القوات الفرنسية وحواجزها، والجيش الفرنسي يلازم ثكناته، ويرد على محاولات الاختراق من مراكزه الحصينة.[1]

ويذكر أحد تقنيي الكهرباء الفرنسيين بمنطقة الكويف أنهم كانوا يعمدون بالمسارعة إلى أخذ الأدوات اللازمة لإصلاح الأعطاب التي يحدثها المجاهدون تحت الأضواء الكاشفة، وإذا لم تصلح بسرعة فإن المجاهدين سيتقدمون بسرعة وبانتظام وبعدها يصعب إيجادهم، ويؤكد أن عمليات اقتحام الحاجز بمنطقة الكويف تتم كل يوم وكل ليلة، كما يؤكد على أن هؤلاء الأشخاص كانوا مختلفين ويملكون الحلول.[2]

ومن جهة أخرى تعترف قيادة الاستعمار أن جيش التحرير الوطني قام بشن هجومات ناجحة على طول الخطوط المكهربة ومراكزها: مركز لاكروا ويوسف وعين الزانة ورمل السوق والكويف وبكارية والماء الأبيض، كما اعترفت بأن فرقة أخرى من جيش التحرير قد اجتازت خط موريس بعد تخريبه في موقع هام، واعترفت بعبور فرقة أخرى قريبا من ونزة.[3]

وقامت وحدات جيش.ت.و بالحدود التونسية في أواخر سبتمبر 1958 بعد الإعلان عن تأسيس 'ح.م.ج.ج' بهجومات مكثفة ومنسقة على الأسلاك الشائكة المكهربة دامت عدة أيام، واستطاعت خلالها تخريب مسافات طويلة منه، وتعطيل عمل الدوريات المكلفة بحمايته، كما قامت في أواخر شهر أكتوبر بهجومات أخرى استهدفت خط موريس والمراكز العسكرية المتاخمة للحدود، وألحقت به خسائر معتبرة.[4]

ويشير خالد نزار في مذكراته أنه قد استعملت كل الجهود لنقل المجاهدين إلى الداخل محملين بالسلاح والعتاد أثناء عمليات العبور، ويوضح أن التحضير الجيد والتدريب يساعد على

---

[1] – جريدة المجاهد، ع.16، 1958/01/15، ص.5.

[2] – محمد عبدون، المواجن 'معركة سوق أهراس الكبرى'، قناة الجزائرية الثالثة 'برنامج شاهد وشواهد'، (شهادة تقني كهربائي فرنسي بمنطقة الكويف). 22/02/2018 15:25 https://www.youtube.com/watch?v=49Losr6sILQ

[3] – جريدة المجاهد، لن نتركهم يزيفون إرادة الشعب، 1959.11.30، ص.5.

[4] – براهمي محمد العربي، جيش التحرير ومعارك عبور خطي شال وموريس الملتهبة، جمعية الجبل الأبيض لحماية وتخليد مآثر الثورة، الملتقى الأول حول دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، تبسة، ص.ص.(98-99).

اختراق واجتياز الأسلاك الشائكة، ولكن الكثير من الجنود لم يكونوا مكونين عسكريا، وهنا تكون الأمور صعبة للغاية مع ما يكتنفها من مخاطر جمة وخسائر كثيرة، وفي أحيان عديدة لا يتمكنون من الدخول بسبب وقوعهم في كمائن،[1] ويؤكد على الدور الجبار الذي أداه جيش الحدود من أجل تمرير آلاف المجاهدين وآلاف الأسلحة، ففي الوقت الذي كان فيه أفراد جيش الحدود يصوبون نيران أسلحتهم مستعينين مسبقا بالنقاط الإشارية على طول الحدود، لم يكن ذلك يمنع الجنود الخوض في المعارك وهم على دراية أنهم معرضون لوابل من قذائف المدفعية من كل العيارات، ويفند بكل قوة الادعاء القائل بأن أفراد جيش الحدود كانوا ماكثين على الحدود مكتوفي الأيدي، بل يذكر أن ذلك تخريف وإهانة للذاكرة التاريخية ولكل الشهداء.[2]

وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت وحدات جيش التحرير الوطني في المناطق الشرقية المتاخمة للحدود، إلا أنها أخذت على عاتقها مسؤولية توفير الأسلحة والمعدات الحربية وقد كانت تلك مهمة القاعدة الشرقية منذ سنة 1956، حيث كانت قوافل السلاح تعبر الحدود وتنقل عبر القاعدة الشرقية أو الطريق الشمالي إلى الولاية الثانية، ومن ثم يتم إيصالها إلى الولاية الثالثة والرابعة،[3] ولم تكن تنشط على الشريط الحدودي سوى وحدات القاعدة الشرقية والولاية الأولى، أما باقي المجموعات المشكلة مما يقارب مائة رجل، فقد كانت تتبع الولاية الثانية والثالثة، ويتركز معظمها في معسكرات زيتون 1. زيتون 2. زيتون 3، وقرن حلفاية 1 وقرن حلفاية 2 ومركز وادي مليز، وكانت في معظمها موجودة قبل إنشاء خط شال، وبسبب ضعف التكوين العسكري فشل الكثير من هذه المجموعات في التوغل لنقص التحضير الجيد لها وأيضا لنقص الخبرة اللازمة لعمليات العبور ومواجهة كمائن العدو الذي يرصد تحركات الثوار على طول الحدود.[4]

5- تحرير المراكز الحدودية ومواجهة مخطط المناطق المحرمة:

استغلت المناطق بين حاجزي الموت من قبل وحدات جيش التحرير الوطني ممثلة في فصائل القاعدة الشرقية، مثل فصيلة شابي صالح المدعو بوشقوف التي كانت تمارس نشاطها العسكري انطلاقا من المناطق المحرمة حتى الاستقلال، وفصيلة عتارسية وناس بأولاد بشيح.[5]

---

[1] – خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، المصدر السابق، ص.45.

[2] – نفس المصدر، ص.45.

[3] – حفظ الله بوبكر، التموين والتسليح...، المرجع السابق، ص.253.

[4] – خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، المصدر السابق، ص.47.

[5] – عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، المصدر السابق، ص.86.

وقرر جيش التحرير على الحدود تخليص مراكز القوارد وبورنان والحمري والنقطة 34، والتي كانت عبارة عن مناطق محرمة فرضها الجيش الفرنسي، وتم البدء بمركز الحمري بهدف فتح مجال أكبر للمناورة أمام وحدات جيش التحرير في المنطقة، والقيام بعمليات واسعة النطاق اتجاه كل من سوق أهراس وتاورة (قامبيطا)، تسهيل اجتياز الأسلاك الشائكة المكهربة بأعداد معتبرة من أجل ضمان إمداد الولايات في الداخل بالمعدات الحربية والأسلحة المختلفة.[1]

لقد كان جيش الاحتلال يهدف من خلال إنشاء المناطق المحرمة إلى الحيلولة دون استخدامها من قبل الثوار، وجعلها مناطق فارغة، ولكن على العكس من ذلك تماما فقد استطاع جيش التحرير أن يستغلها لصالحه، إذ استخدمها كمراكز لإقامته، وجعل بها مخابئ لعدته وعتاده وأماكن لعلاج الجرحى والمصابين، كما استطاع أن ينشئ بها معامل لصنع القنابل، وصارت مناطق محررة لا يستطيع العدو دخولها إلا إذا كان معززا بعدد كبير من الجند والآليات.[2]

واستطاعت قوات جيش.ت.و أن تفرض وجودها وتمركزها في عدة مواقع منيعة من أرجاء الوطن وسط الجبال والأدغال التي وفرت لهم الحماية الطبيعية، وكان ذلك وبصورة خاصة في جبال الأوراس وعلى الحدود الشرقية، وصارت المناطق المحررة تمتد من السواحل إلى تخوم الصحراء الكبرى، وحاول الاستعمار الفرنسي إنكار وجودها، ولكن ظهرت حقيقتها وكتب عنها الصحافيون الأجانب، فقد نزلوا ضيوفا على قيادة جيش التحرير وتجولوا في المناطق المحررة.[3]

وكإجراء عملي لمواجهة إنشاء المناطق المحرمة بالمنطقة الشمالية الشرقية، فقد اجتهد قادة المنطقة الشمالية للقاعدة الشرقية في العمل على ضرب اقتصاد المعمرين وشل نشاطهم في المناطق المحرمة الواقعة بين خطي موريس وشال (50-100 كم)، وذلك بتخريب الممتلكات وحرق المزارع، أما المناطق الواقعة شرق خط شال والممتدة من شرق أم الطبول إلى غاية بوحجار بمحاذاة الحدود التونسية (40-100كم)، فقد أصبحت مناطق محررة وجعلها جيش التحرير مراكز لإقامته وحرم على القوات الفرنسية دخولها، وأقام بها مستشفيات لتقديم العلاج للمصابين والجرحى، ومخابئ لتخزين عدته وعتاده، زيادة على استغلال الفلين،[4] ولم تستطع القوات الفرنسية رغم المحاولات العديدة

[1] – خامس سامية، النشاط الثوري ...، المرجع السابق، ص.159.

[2] – الغالي غربي، المرجع السابق، ص.272.

[3] – مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص.ص.(214-215).

[4] – خامس سامية، النشاط الثوري...، المرجع السابق، ص.ص.(160-161). حول استغلال مادة الفلين من أجل توفير الموارد المالية اللازمة انظر: الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص.ص.(109-112).

الدخول إلى هذه المناطق، حيث تم صدها وبالتالي لم تجد بدا من التقوقع في مراكزها بعين العسل وأم الطبول والزيتونة ورمل السوق وعين الكرمة والعيون وبوحجار، وانطلاقا من المناطق المحررة ظل جيش التحرير يشن هجوماته على مواقع القوات الفرنسية خاصة الأمامية منها، واعترفت السلطات الفرنسية بإخفاقها في سياسة المناطق المحرمة التي صارت محرمة على القوات الفرنسية نفسها.[1]

[1] – خامس سامية، النشاط الثوري...، المرجع السابق ، ص.161.

المبحث الثالث: ضرب وحدات جيش الاحتلال على الحدود

اتبع جيش التحرير الوطني أساليب عديدة ضد العدو، تختلف باختلاف الأماكن والظروف المحيطة والمستجدات القائمة، وكانت ترتكز في البداية على عمليات التخريب ومناوشة العدو في كل مكان، وإزعاجها باستمرار وحرمانها من الراحة والشعور بالأمان، زيادة على نصب الكمائن والاشتباكات والهجومات الخاطفة والحرائق المضادة وحرب العصابات، وكانت كل هذه العمليات تعد من قبل جيش التحرير بإحكام وتحقق نجاحا بنسب كبيرة.[1]

وعملت قيادة الثورة في مواجهتها للجيش الفرنسي على تصغير الوحدات العسكرية وتكثيف العمليات والاعتماد على حرب العصابات دون المواجهات والاشتباكات المباشرة والمباغتة بالكمائن، وذلك كاستراتيجية لتحقيق الانتصارات بأقل الخسائر والتكاليف.[2]

1- الوحدات القتالية عبر الحدود:

كانت وحدات جيش.ت.و المتمركزة على الحدود تقوم بعمليات حربية متواصلة، وتخترق الحدود لإيصال الأسلحة إلى الداخل، وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت تقوم بالاشتباكات والمعارك ضد القوات الفرنسية المكلفة بالتصدي لعمليات الاختراق، وتؤكد المصادر أن جيش.ت.و المتمركز على الحدود الشرقية في سبتمبر 1959 قد صار قويا، الأمر الذي أعطى لجبهة.ت.و صدى على المستوى الدولي، وتظهر قوة الجيش في اعتماده على التنظيم العسكري الخاص بإحداث الفيالق، وجعلها الوحدة العضوية والتكتيكية.[3]

وامتدت الثورة مع اقتراب السنة الثالثة لتغطي كامل التراب الجزائري بنسب متفاوتة، واشتد ساعدها سياسيا وتنظيميا وعسكريا حتى أصبحت القوات الفرنسية التي أعلنت أمام العالم وراهنت للقضاء على الثورة في المهد محل سخرية ورضخت للحقيقة المرة، وأسرعت لتجنيد كل طاقاتها وإمكاناتها البشرية والمادية واستدعت كل وحداتها وامتدت يدها نحو أمريكا والحلف الأطلسي كما فعلت خلال حروبها في الهند الصينية، فبلغ تعداد قوات جيش الاحتلال 600 ألف جندي،[4] وإن

---

[1] – أحسن بومالي، المرجع السابق، ص.150.

[2] – عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط.1، دعم وزارة الثقافة، دزاير إنفو، الجزائر، 2013، ص.250.

[3] – يوسف مناصرية، قوات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية، المرجع السابق، ص.ص.(132-133).

[4] – ذاكرة الجزائر، المرجع السابق، ص.252.

دل ذلك على شيء فإنما يدل دلالة قاطعة على الضربات الموجعة التي ظلت تتلقاها القوات الاستعمارية.....

واستطاع جيش.ت.و بسط سلطته على الجزائر بأكملها، وانتقل من حرب العصابات التي تعتمد على الضربات الخاطفة إلى الحرب الجزئية، وبالتالي تنوعت مصالحه الفنية المختصة من تموين وحرس وأجهزة إرسال ومصالح الصحة والاستعلامات وغيرها، وأصبح جيشا عصريا منظما ومهيكلا، وما فتئ يتطور ويكتسب شخصيته، إلى أن صار قادرا على التصدي لجيش يعتبر من أقوى الجيوش في العالم.[1]

وانتهجت الثورة استراتيجية جديدة تتكيف مع المستجدات تهدف إلى المحافظة على قوة الثورة بشقيها المادي والمعنوي، فنظرا للوضع الصعب الذي عاشته الثورة انطلاقا من محاصرتها في الداخل والخارج، والحملات الكبرى التي شنتها القوات الاستعمارية خاصة في عهد حكومة ديغول بقيادة الجنرال شال الذي اشتهرت هذه العمليات باسمه، وكانت مدعومة بالعَتاد والسلاح والجند، إضافة إلى سياسة عزل الثورة داخليا وقطع التموين عنها بإنشاء خطوط الموت وإقامة المحتشدات والزج بالشعب في السجون والمعتقلات، تجنبت الثورة الدخول في معارك مباشرة مع القوات الفرنسية،[2] ولكن ذلك لم يمنع جيش.ت.و أن يدخل في معارك مفتوحة ومباشرة مع قوات الاحتلال إذا اضطرته الظروف والأحوال.

وكانت الوحدات القتالية المنتشرة عبر الحدود الشرقية في مراكز التدريب[3] تقوم بشن العمليات العسكرية بالضرب نحو الداخل، وكانت هذه القواعد متحركة وتقوم بالكثير من العمليات والهجومات على المراكز، عكس ما يشاع أحيانا أنها كانت شبه مراكز نصِّبت بها مكاتب لقيادة الأركان ومكاتب تقنية ومستشفيات عسكرية وغيرها،[4] وتهيأت الظروف والأجواء لجيش.ت.و على الحدود الشرقية لاستخدامها كقواعد خلفية للتمركز والقيام بعمليات هجومية ضد القواعد والمراكز الفرنسية المنتشرة عبر الحدود، وصارت الأراضي التونسية مراكز لجيش الحدود.[5]

---

[1] – جريدة المجاهد ع11، 1957/11/1، نشر م.و.ب.د.ح.و.ث.1.نوفمبر 1954، ص.12.

[2] – لزهر بديدة، المرجع السابق، ص.26.

[3] – مراكز غارديماو، ومراكز ملاق وقرن الحلفايا بالقرب من الكاف، مراكز بيرينو بنواحي تالة وأخرى في تاجروين، ومركز الشعانبي بالقرب من القصرين وقفصة. انظر: محمد تقية، المرجع السابق، ص.ص.(468-469).

[4] – نفس المرجع ، ص.469.

[5] – بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح...، المرجع السابق، ص.225.

ودارت عدة اشتباكات بين جنود جيش التحرير والقوات الفرنسية قرب قامبيطا ونواحي لافردير وفي فج مرار وقرب الزعرورية، واستطاع المجاهدون نصب كمائن للأعداء في نواحي مجاز الصفا وعلى بعد 3 كم من سوق أهراس في دوار المحاية وناحية المشروحة، كما قام المجاهدون بشن هجومات على مراكز كارتازو ووادي الشوك والزعرورية والحمري، وهجم جنود جيش التحرير على الثكنات والمباني الأوربية والمحلات الاستعمارية وعلى عدة مراكز أخرى: لامي وعين وفرة والمشروحة وعين سنور وبوطوس، كما قام مجموعة من الثوار بعمليات تخريبية تم خلالها قطع 45 كم من الأسلاك الشائكة و324 من الأعمدة الهاتفية، وتم نسف حوالي 12 جسرا قرب سوق ونواحي عين سنور وخميسة وبين خميسة وسوق أهراس،[1] ولنا أن نتساءل عن مدى دقة هاته الإحصاءات التي أوردتها جريدة المجاهد؟ وهل يدخل ذلك في جانب الحرب النفسية الدعائية المضادة التي تشنها جبهة التحرير ضد ما تذيعه وتنشره الدعاية الفرنسية؟

ورغم محاولات تغطية الخسائر التي تكبدتها القوات الفرنسية، حيث نفت وجود أي هجوم لوحدات جيش التحرير الوطني، وطلت تروج لقدرات جيشها القتالية ومقدار ما يتمتع به من احترافية في خوض المعارك والسيطرة على مجريات الحرب بفضل ما يملك من أسلحة متطورة، إلا أن الوقائع الحقيقية كانت تكذب مزاعمها، وأمام عنف الهجومات وقوتها اضطرت الصحف الفرنسية التي طلب منها التكتم على انتصارات جيش التحرير إلى التحدث عن هذا الأمر، فقد اعترفت النشرية الإخبارية للشرق الأوسط الصادرة في باريس يوم 24 اكتوبر 1957 بوجود موجة كبيرة من الهجومات عبر كامل أنحاء التراب الجزائري تلبية لنداء جبهة.ت.و.[2]

ومع خريف 1957 لجأت قيادة جيش.ت.و إلى تغيير إستراتيجيتها العسكرية من أجل تمكين تدفق السلاح إلى الداخل، وارتبطت حركية وحدات جيش التحرير بالمستجدات التي أفرزتها الظروف، ففي أول أكتوبر 1957 توضعت الفرق العسكرية في منطقة الشمال القسنطيني بمجمله، مع إمكانية تمركز العدو بعيدا عن الحدود التونسية، مما منح للثوار حصانة وإمكانية للتزويد بالمؤونة والعتاد والتدريب والتنظيم، مع الدعم الكامل من قبل المسؤولين التونسيين المدنيين والعسكريين.[3]

---

[1] – جريدة المجاهد ع.11، 1957/11/1، نشر م.و.ب.د.ح.و.ث.1.نوفمبر.1954، ص.20.

[2] – نفس المصدر، ص.21.

[3] - Archive Vincennes, 1H3783, (d.1) Étude sur «la bataille de la frontière algéro-tunisienne de janvier à mai 1958 », Sitiation militaire à la frontière, le 1er Octobre 1957, p.12.

وتوزعت الفرق العسكرية على شكل أعداد كثيرة في مناطق قوية متمثلة في شمال المنطقة في مناطق جبلية مغطاة بالبلوط والصنوبر، قمة إيدوغ -مجردة- بني مزلين- بارطايا - ماونة-كاف لعكس، والتي تشكل مجموعة من السلاسل المستمرة بين تونس والشمال القسنطيني، ومنطقة القبائل الصغرى والكبرى، بمعابر صعبة لمسار البغال، ومحمية من هجمات العدو ومراقبة الطائرات، كما منحت السهول الغنية والكثيفة بالزراعة التي تحيط بالشمال والجنوب للثوار دعما طبيعيا وبشريا دون مشاكل للتموين بالسلاح في شمال المنطقة،[1] وفي الجنوب من تبسة إلى نقرين فإن المكان غير ملائم للتوضع الدائم للفرق العسكرية، لأن السهول عارية أين تعيش جماعات فقيرة وبدوية قليلة العدد جدا في الصحراء، وعلى مجمل منطقة الشمال التي تمتد على عمق 450 كم من البحر حتى نقرين وعلى عرض متوسط من 80- 100 كم، فإن معظم الفرق المحلية الثورية متوضعة بصفة دائمة في إقليم الجزائر، ويسجل حوالي 2800 رجل مقيمين بداية من شهر أكتوبر 1957.[2]

2- معارك الحدود "معارك العبور":

من المؤكد أن معارك الحدود كانت عاملا فعالا في قلب الأحداث كما أن الضغط الذي تلقته القوات الفرنسية على الحدود جعلها تحشد الكثير من قواتها واستدعاء احتياطها، كما أنها استنجدت باللفيف الأجنبي لفك الضغط والخناق على الحدود الناتج عن الضربات التي يقوم بها جيش.ت.و، وكذا عمليات العبور التي كانت تتم باستمرار على فترات مختلفة وفي مناطق مختلفة، والتي غالبا ما يستطيع العدو التنبؤ بها وكشفها نظرا لامتلاكه التقنيات الحديثة كالرادارات وشبكة الاتصالات المتطورة، وفي بعض الأحيان لا يستطيع الكشف عنها إلا بعد العبور وتمرير السلاح، وذلك نظرا لتعزز قوات جيش.ت.و بتقنيين وخبراء في العبور وكشف الألغام وقطع الأسلاك، إضافة إلى تعمد إحداث ضربات للعدو واختراقات للأسلاك الشائكة في عدة أماكن بتوقيت مختلف، فإذا ما تم توجيه المدفعية والطيران نحو منطقة معينة يقوم جيش الحدود بتوجيه ضربات لمنطقة أخرى، وبالتالي تتزعزع منظومة الدفاع الفرنسي ويقع في حيرة وارتباك.[3]

---

[1] – Archive Vincennes, Op-Cit, p.12.

[2] – Ibid, p.p.(12-13).

[3] – مقابلة مع المجاهدين: معيفي بشير وبوقطوف تكوك، بقسمة المجاهدين بئر العاتر، يوم: 2017/01/09 10:12

لقد جاءت معارك الحدود للرد على تحرشات العدو بالشريط الحدودي أولا، ولتحطيم أجزاء من الأسلاك الشائكة لخط موريس ثانيا، ولمؤازرة الولايات الداخلية أخيرا، والواقع أن الإستراتيجية العسكرية العليا لجيش التحرير، قد أملتها 'ل.ت.ت' عبر قيادة القوات المسلحة، وتمحور عمل قيادة العمليات العسكرية حول ضرب خط موريس في أضعف حلقاته، وجاءت عمليات العبور بالقوة لخط موريس خلال شهر مارس 1958 بكتائب يتراوح عددها بين 130 إلى 140 فردا، وكانت أشهر الاختراقات التي قامت بها أركان الشرق قد تمت ليلة 18 مارس في جنوب الذرعان بواسطة 4 كتائب كاملة.[1]

ويعترف فانيسكام بأنه لا توجد معركة تشبه معركة الفيتنام إلا معارك السد، ويحمِّل الحكومة الفرنسية تبعات تخليها عن مسؤولياتها في تونس التي سخرت معسكرات لتدريب المتمردين الذين أنشأوا قواعد للتجهيز والتدريب والتكوين للمجندين الجزائريين، بحيث أصبحت قوات مثقفة متعلمة ومنضبطة ومؤطرة ومسلحة، وفي كل شهر يتم تدريب المجندين في تونس ثم العودة إلى الداخل محملين بالسلاح والذخيرة.[2]

انطلقت معارك الحدود في أواخر سنة 1957، وكان من أشهرها التي قادها العقيد الطاهر الزبيري والسبتي بومعراف، وسلسلة الهجومات التي قادها عبد الرحمن بن سالم، ومن أشهرها الهجوم على مركز عين الزانة حيث تم تخريبه بالكامل، وفي شهر جانفي 1958 كانت هناك هجومات واشتباكات على الحدود في جبل كوشة قرب ساقية سيدي يوسف إذ أسفرت عن أسر أربعة عساكر فرنسيين، وهجومات وقعت في شرق مدينة قالمة في شهر فيفري كبدت العدو خسائر فادحة،[3] وسلسلة الكمائن التي كان ينصبها جنود جيش التحرير، والاشتباكات خلال عمليات العبور ومرافقة قوافل التموين وعرقلة وصد حركة الفرق العسكرية عبر الخطوط المكهربة،[4] ولا تعتبر المعارك التي خاضها جيش التحرير على الحدود الشرقية قبل العدوان على ساقية سيدي يوسف وما بعده سوى حلقة من سلسلة مواجهة المخططات الجهنمية الفرنسية الرامية إلى القضاء على قوات

---

[1] – صالح قرفي، الجذور التاريخية للأركان العامة لجيش التحرير الوطني (محاضرة)، وزارة الدفاع الوطني ، 2011، ص.10. https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/evenement/images/Guerfi.pdf

[2] – عبد الحميد عوادي، معركة سوق أهراس الكبرى...، المرجع السابق، ص.ص.(63-64).

[3] – جمال يحياوي، المرجع السابق، ص.ص.(26-27). انظر أيضا: مناصرية يوسف وآخرون، المرجع السابق، ص.142.

[4] – جبلي الطاهر، دور القاعدة الشرقية في الثورة...، المرجع السابق، ص.160.

جيش التحرير الوطني،[1] ولم تتوقف معارك الحدود إلا حسبما تقتضيه الظروف والأحوال، فكانت الهجومات والمناوشات والاشتباكات ونصب الكمائن وهذا خلافا لما يروجه البعض من أن جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود كان يعيش في راحة ورفاهية ولم يقم بأي عمليات أو هجومات من شأنها تعزيز مراكز الثورة ومكانتها...،

وعمل جيش.ت.و بتبسة على تشكيل خلايا للدعم وسط السكان من أجل الانضمام للثورة أو القيام بعمليات فدائية، وكان يخوض المعارك باستمرار ضد القوات الفرنسية، ويقوم بتخريب السد المكهرب، وسجلت أكبر الهجومات حوالي الساعة 7 ليلة 1957/10/19 بتبسة ويوكوس 'الحمامات' وعين شابرو وبئرالعاتر، ويوم 1957/10/23 فقدت القوات الفرنسية شاحنة تابعة للمصالح الخاصة 'قواري' مع سائقها، وتم توجيهها إلى تونس.[2]

وابتداء من خريف 1957 وإلى غاية ربيع 1958 دارت معارك قتالية فعلية بين وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية ووحدات الفرقة الثانية للمشاة الميكانيكية والفرقة الحادية عشرة للمشاة والفرقة الخامسة والعشرين للقوات المحمولة الفرنسية، والتي توجد مراكز قيادتها في عنابة وسوق أهراس وتبسة، وكانت أولى المعارك على الحدود، فالهدف الأساس بالنسبة للجزائريين من هذه المعارك هو تحطيم السدود المكهربة وتزويد الداخل بالرجال والسلاح والمعدات، أما الفرنسيون فكانوا يهدفون إلى تضييق الخناق على المجاهدين ومنعهم من اجتياز الأسلاك المكهربة وإدخال الأسلحة، وبما أنهم لا يستطيعون القضاء على الوحدات المقاتلة في معركة حاسمة، فقد قاموا بتقليص عدد نقاط عبور جيش التحرير، وذلك لإرغامه على التمركز في مناطق محدودة من حيث العدد والمكان بحيث يسهل اكتشافها وبالتالي القضاء عليها أو إضعافها بشكل كبير.[3]

وفي يوم 28 سبتمبر 1957 قام المجاهدون بناحية الماء الأبيض بتخريب خط موريس عن طريق المتفجرات، كما قام المجاهدون يوم 1 أكتوبر 1957 بوضع متفجرات بسكة الحديد ، مما أدى إلى إحداث خسائر بالقطار الرابط بين تبسة والكويف.[4]

---

[1] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.215.

[2] – بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة التحريرية...، المرجع السابق، ص.42.

[3] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.286.

[4] – بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة...، المرجع السابق، ص.45.

وفي 23 أكتوبر1957 قام جنود جيش.ت.و بالهجوم على مركز ببئر العاتر حيث سقط 18 من الجند وجرح حوالي 9، كما هوجم مركز سوكياس فقتل 14 جندي وجرح 8 وتم تحطيم 3 سيارات ج.م.س و4 من نوع جيب، ووقع اشتباك في قرن الكبش وأم الكماكم،[1] وفي نفس اليوم قامت بالهجوم على مركز بكارية فهدمت جوانب هامة منه وحطمت 4 سيارات عسكرية، بالإضافة إلى الهجوم على مركز الماء الابيض، فكانت الحصيلة 8 قتلى و4 جرحى، كما قاموا بالهجوم على مركز بير الوسرى فقتل 3 من الجنود وجرح 5، وتواصلت الهجومات على مراكز الاستعمار في تبسة حيث سجل هجوم على مركز المخيمات بتبسة فقتل 9 من الجنود وأصيب 12 بجروح، وتم تحطيم سيارة عسكرية وأخرى من نوع ج.م.س، وكانت خسائر العدو بليغة إثر الهجوم على مركز تنوكلة وعلى مركز يوكوس حيث قدرت بـ6 قتلى و8 من الجرحى في صفوف العدو، وتم الهجوم على مركز بوشبكة فقتل جندي وعدد كبير من الجرحى،[2] وفي اليوم الموالي (24 أكتوبر1957) هوجم مركز بوشبكة للمرة الثالثة فقتل عدد كبير من جنوده وخرب العتاد العسكري بنسبة كبيرة، وكان هجوم ثان ببير الوسرى أدى إلى قتل 10 جنود وإصابة البعض بجروح وأضرار مادية معتبرة، واستعملت في معظم هذه الهجومات مدافع الهاون من عيار 45 و81 والأسلحة الأوتوماتيكية والثقيلة.[3]

وفي أواخر عام 1957 اتخذت 'ل.ت.ت' قرارا يقضي بتمركز وحدات جيش.ت.و على الحدود، وذلك تفاديا للخسائر من جهة وكذا الرفع من مستوى قدرات وحدات جيش التحرير من خلال التدريب والتكوين العسكري، لمواكبة تطورات الحرب ومتطلباتها، وأنيطت بهذه الوحدات مهمة القيام بعمليات هجومية على المراكز العسكرية الفرنسية على طول الحدود الشرقية، والتمكّن من اختراق الأسلاك الشائكة وإحداث الثغرات التي تسمح للوحدات القادمة من الداخل من العبور وتزويد الولايات بالسلاح،[4] ويتم بذلك إجبار السلطات الفرنسية على جلب المزيد من القوات الإضافية من الداخل إلى الحدود، وبالتالي تخفيف الضغط على الوحدات المقاتلة في الداخل.[5]

ولا أدلَّ على أن وحدات جيش.ت.و المرابطة على الحدود والقاعدة الشرقية كانت تقوم بدور جبار في التصدي لمخططات العدو، تلك الرسالة التي وجهها العقيد عميروش إلى قائد القاعدة

[1] – جريدة المجاهد ع.11، 1957/11/1، المصدر السابق، ص.21.

[2] – نفس المصدر، ص.21.

[3] – نفسه، ص.21.

[4] – محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص.147.

[5] – جبلي الطاهر، دور القاعدة الشرقية في الثورة...، المرجع السابق، ص.149.

الشرقية، بعد عودته إلى ولايته محفوفا ومحاطا بجنود القاعدة الشرقية من أجل حمايته وجنوده، ومنهم: رشيد مسعودي وعوادي عز الدين وخوالدية قدور (ولد حدودة)، حيث نقل لهم تقدير وإعجاب مجاهدي الولاية الثالثة لما يبذله عناصر القاعدة الشرقية على الحدود من جهود جبارة في مواجهة القوات الفرنسية وخوض المعارك الكبرى وإزالة الحواجز واجتياز الحدود، الأمر الذي يستلهم منه جنود جيش.ت.و في الولايات الداخلية طاقاتهم وقواتهم لمجابهة القوات الفرنسية.[1]

وكانت سنة 1958 سنة ذهبية للقاعدة الشرقية سواء من حيث التسليح أو التنظيم، وتشكلت بها مجموعات كبيرة من الفارين من البطش الاستعماري (اللاجئون)، وأولئك الفارين من صفوف الجيش الفرنسي والقادمين من الخارج عبر ألمانيا وغيرها، أو أولئك الذين تلقوا تدريبا وتكوينا في الدول العربية وأولئك الذين تركوا مقاعد الدراسة، وبالتالي ازدياد عدد المنضمين للثورة بأعداد هائلة؛ الأمر الذي استوجب على القيادة توفير أماكن لاستيعابهم وفتح المراكز لتدريبهم،[2] ويؤكد لاكوست على إرادة كسر شوكة المتمردين وكسب معركة الحدود من خلال تعزيزها بالجنود من المظليين والسباهي،[3] لمواجهة محاولات المتمردين في اختراق الحدود بأسلحة حديثة ومتطورة.[4]

وقامت فرق التخريب على الحدود الشرقية باستعمال البنغالور بتدمير عشرات الكيلومترات بضواحي سيدي يحي ومرسط وتبسة والكويف والمريج والونزة، كما قامت بقطع عدة أعمدة هاتفية ومولدات كهربائية وانقلاب قطار يحمل الفوسفاط بين تبسة والكويف.[5]

وكان جيش.ت.و على الحدود يقوم باستثارة نقاط معينة وعلى مسافات متباعدة، حيث تقوم إحدى وحداته بقطع الأسلاك الشائكة في مكان محدد سلفا، وعندما يوجه العدو مفارزه وقواته إلى تلك المنطقة تقوم إحدى الوحدات الأخرى باستثارة ناحية مختلفة، وهكذا الأمر بالنسبة للنقاط الأخرى المحددة مسبقا، وبالتالي تتشتت قوى العدو ولا يستطيع مجابهة الموقف في آن واحد وبسرعة،

---

[1] – عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، المصدر السابق، ص.ص.(86-87).

[2] – نفس المصدر، ص.90.

[3] – ويطلق عليهم الصبايحية، وهم عبارة عن فرقة عسكرية من الجزائريين الخيالة، استحدثها الفرنسيون حوالي سنة 1831 وأنشئت خصيصا لمراقبةالجزائريين وقمعهم وجبي الضرا ئب بالقوة، ومنع التجارة الحدودية عليهم، اختصت أيضا في مواجهة الثورة الجزائرية، ثم جندت السلطات الاستعمارية الخونة من الحركى ودربتهم في صفوف الصبايحية. انظر: خامس سامية، النشاط الثوري....، المرجع السابق، ص.103.

[4] – La Dépéche de Constantine et de l'est algèrien, v.18161, 08/02/1958, p.3.

[5] – جريدة المجاهد، 1958/05/29، ع.24، ص.9.

وبالتالي خلق عدم الاستقرار للقوات الفرنسية، إضافة إلى اعتمادهم على الحرب الخاطفة في ظل حرب العصابات والمناورات والتي باتت ترهق العدو، لأن وحدات جيش.ت.و صارت تملك زمام المبادرة في المواجهة والهجومات لمعرفتها بأماكن العمليات وسرعة تأقلمها مع الأوضاع الجديدة.[1]

3- نماذج من الهجومات والمعارك الواقعة على الحدود:

نذكر في ما يلي بعض الهجومات والمعارك التي شارك فيها جنود جيش التحرير على طول الشريط الحدودي الشرقي انطلاقا من الداخل أو من الأراضي التونسية ومنها:

3-1- الهجوم على مركز الزيتونة ومركز المشري:

في 20 أكتوبر 1957 قام الفيلق الثالث بشن هجوم كاسح على المواقع الفرنسية المتمركزة في المنطقة المحرمة الواقعة بين سوق أهراس وساقية سيدي يوسف، أين أقامت القوات الفرنسية مراكز لمراقبة تحركات جيش.ت.و وترصد محاولاته لاختراق الحدود، ووضع جيش.ت.و مزرعة مشري-التي تحولت إلى مركز عسكري فرنسي- هدفَه الأساس من الهجوم، وتم القضاء على معسكري الحمري وقاجلان نهائيا، وبعد 3 ساعات من المعارك تمكن المجاهدون من افتكاك مركز ضيعة مشري والسيطرة عليها، وقام الفرنسيون مجبرين بإزالته نهائيا،[2] وفي 23 أكتوبر1957 قام المجاهدون بالهجوم على مركز الزيتونة حيث سقط 13 قتيلا من جنود الاستعمار و12 جريحا منهم ضابط، كما أحرق مستودع للسيارات وبنايتان استعماريتان، واستشهد 3 مجاهدين وجرح 18 آخرون، كما تم الهجوم على مركز الحمري وقاجلان، وقام جنود جيش.ت.و بالمنطقة باحتلال مركز المشري ليلة كاملة، (وغنموا منه أسلحة وذخيرة هامة تمثلت في مدفع هاون عيار 60، و5 بنادق ماص 36، ورشاشتان 29 و24 بندقية ماص 49، ومسدسان 65، و7 صناديق للقنابل ف.ب، و6 صناديق مليئة بعَمَّارات الخراطيش، و18 غطاء، وجهازا للإرسال والالتقاط، و3نظارات، وآلاف من الخراطيش لمختلف العيارات وعلم الوحدة الاستعمارية)، إضافة إلى تحرير عدد كبير من المدنيين المسجونين بهذا المركز، كما تم القضاء على 45 من جنود المركز، واستشهد 4 مجاهدين وجرح 14.[3]

---

[1] – مقابلة مع المجاهدين: معيفي بشير، بوقطوف تكوك، 'قسمة المجاهدين –بئر العاتر'، يوم: 2017/01/09 10:39

[2] – محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، المرجع السابق، ص.205. انظر أيضا: عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.ص.(212-214).

[3] – جريدة المجاهد،ع.11، 1957/11/1، المصدر السابق، ص.21.

3 -2- معركة جيب الحمري:

اعتبرت قيادة الأركان الشرقية من الضرورة القصوى ومن أولى الأولويات القيام بعمليات مكثفة لتحرير جيب الحمري الواقع قرب الحدود التونسية وقبالة ساقية سيدي يوسف، والهدف المتوخى من وراء ذلك يتمثل في تقديم مجال مناورة أكبر لجيش.ت.و في المنطقة، وذلك لأجل القيام بعمليات في العمق باتجاه كل من تاورة وسوق أهراس، ويتم من خلالها تسهيل اجتياز الأسلاك بوحدات معتبرة، لدعم الجنود في الولايات الداخلية وإمدادهم بالأسلحة والمعدات الضرورية، وكانت الأولوية تهدف إلى إخلاء مركز القوارد الذي كان محميا بالأسلاك الشائكة بعمق 10 أمتار ومزروع بـ 250 ألف لغم مضاد للأفراد،[1] وفي 11 جانفي 1958 قام الطاهر زبيري وسي حمة بقيادة وحدات من جيش التحرير، وهي الكتيبة 9 التابعة للفيلق الثالث لنصب كمين في جبل علاهم، واستطاعت أن تلحق هزيمة كبيرة بالوحدات الفرنسية التابعة لفوج المشاة 23، وانسحبت هذه الوحدات بعد ساعات عديدة من المعركة، إثر تدخل الطيران متأخرا مع مدفعية الميدان، وذلك من أجل الحفاظ على الأسلحة التي غنموها إضافة إلى حماية الأسرى وهم أربعة جنود، وكل هذه الكمائن والهجومات التي استهدفت المراكز التي تقع شرق سوق أهراس وجبل علاهم تدخل ضمن المعركة الكبرى لتحرير جيب الحمري،[2] ويؤكد ذلك عوادي عبد الحميد أنه في 11 جانفي 1958 استدرج 43 عسكريا فرنسيا تابعين للكتيبة 12 الفوج 23 للمشاة، التي كانت رابضة بمركز القوارد على مقربة من ساقية سيدي يوسف للوقوع في كمين أعد من قبل فصيلتين تابعتين للكتيبة التاسعة التابعة للفيلق الثالث من القاعدة الشرقية.[3]

3- 3- معركة الواسطة:

جرت وقائع هذه المعركة في 11 جانفي 1958، وتعود أسبابها إلى الاعتداءات المتكررة للقوات الفرنسية على المدنيين من المتسوقين في السوق الأسبوعية بضاحية ساقية سيدي يوسف، وعلى مشتة أولاد بوغالم،[4] حيث كان للفرنسيين مركز عسكري متقدم يسمى مركز 28، ويبعد

---

[1] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.212.

[2] – نفسه، ص.214.

[3] – عبد الحميد عوادي، معركة سوق أهراس 'أم المعارك، 26 أفريل 1958'، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص.22.

[4] – جبلي الطاهر، دور القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص.132.

بنحو 20 كيلومترا عن الحدود التنوسية، وكان الجنود الفرنسيون يقومون بدوريات واعتقالات للاجئين المقيمين في أكواخ على الحدود، وكثيرا ما كانوا يسلبونهم أرزاقهم وقوتهم اليومي، وازدادت شكاوى اللاجئين من الظلم والمداهمات المتكررة لجنود هذا المركز.[1]

وأعطيت الأوامر للقيام بهذه العملية للكتيبة التاسعة بقيادة حمة لولو، وانطلقت التحضيرات بإرسال مجموعة من المجاهدين إلى المشتة لمراقبة تحركات العدو وجلب الأسلحة، وانتقلت الكتيبة إلى الناحية الشرقية لجبل الواسطة الذي يشرف على الطريق الرابط بين سوق أهراس وساقية سيدي يوسف، وذلك لنصب الكمائن لقوات العدو التي تمر من هذا الطريق يوميا عند قدومها من أكبر مراكز العدو بالقاعدة الشرقية (القوارد)، والتي تبعد حوالي 10 كم عن المشتة،[2] وعين الطاهر زبيري بعد ترقيته إلى رتبة رائد نائبه موسى حواسنية قائدا للفيلق الثالث، وخطط معه لشن هجوم كاسح على المركز وذلك دون إخطار قيادة القاعدة الشرقية، وتوجيه ضربة نوعية قوية للقوات الفرنسية وليس مجرد محاصرتهم في مراكزهم الحصينة، ثم الانسحاب إلى الحدود التونسية لتجنب الهجومات المضادة للجيش الفرنسي باستعمال الطيران والمدفعية، وتحفظ بعض قادة الفيلق على الأمر،كما أن 'ل.ت.ت' التي أعطت أوامرها بتجنب الدخول في اشتباكات أو القيام بأعمال عسكرية على الحدود، خاصة مع الضغوطات التي مارسها الفرنسيون على الحكومة التونسية وتهديدهم لبورقيبة بملاحقة الثوار إلى داخل التراب التونسي، وفعلوا ذلك مرات كثيرة.[3]

وقام الطاهر الزبيري بتهيئة ثلاث فصائل مسلحة للقيام بهذه العملية، واشتملت الخطة على رصد تحركات الكتيبة الفرنسية التي تعودت على التنقل من المركز رقم 28 إلى المناطق الحدودية التي يتجمع بها اللاجئون، وتقوم الفصائل بالتمركز في جبل الواسطة باختيار أماكن حصينة طبيعيا، ويتم بعدها ترقب العساكر لحين مرورهم وسط الغابة، ووقع الفرنسيون في الكمين بسرعة فأطلقت عليهم النيران من ثلاث جهات مع القصف بالهاون، فتشتت صفوف الجنود الفرنسيين وأرادوا النجاة، ولولا تدخل الطيران ووصول التعزيزات العسكرية الفرنسية من المراكز القريبة لتمت إبادة الكتيبة الفرنسية بكاملها،[4] واستطاع المجاهدون غنم جهاز لاسلكي 300 وحوالي 35 قطعة سلاح

[1] – الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.188.

[2] – جبلي الطاهر، دور القاعدة الشرقية، المرجع السابق، ص.ص.(132-133).

[3] – الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.ص.(188-189).

[4] – نفس المصدر، ص.189.

ومدفع هاون عيار 60 مم، ولم ينج غير عدد قليل من جنود فصيلتين كاملتين، وجرح عشرة وأسر خمسة منهم قائد مات متأثرا بجراح بليغة، واستشهد حوالي 12 مجاهدا وجرح 27،[1] ونلاحظ عدم تكافؤ طرفي الحرب في أغلب المعارك من حيث العدة والعدد، فلولا تفوق القوات الفرنسية واستعمالها للطيران الحربي لتكبدت خسائر فادحة.

3- 4- معركة سوق أهراس الكبرى:

أطلق على هذه المعركة عدة تسميات منها: معركة جبل المواجن، وادي الشوك، معركة سوق أهراس الكبرى، وبتاريخ 24 أفريل 1958 تحركت وحدات الفيلق الرابع التي يقودها محمد لخضر سيرين من مازر على الحدود التونسية نحو المنطقة الرابعة لإعمارها بعدما تم إفشال كل محاولة للتمركز فيها، وكان الفيلق المذكور مرفوقا بكتائب أو فيالق لنقل السلاح نحو الداخل تابعة للولايتين الثانية والثالثة،[2] وتمثلت مهمة الفيلق الرابع في تأمين عملية عبور الخط المكهرب لقافلة الإمداد نحو الولايتين، وشاركت قوات الفيلق الرابع في المعركة وكذا الكتائب المكلفة بنقل السلاح والذخيرة إلى الداخل،[3] وتكون الفيلق الرابع من قائد الفيلق محمد لخضر سيرين ونوابه يوسف لطرش (نائب عسكري)، وعلي عبود المدعو باباي (نائب سياسي)، وأحمد دراية 'درايعية' (نائب الاستعلامات)، أما قادة الكتائب فهم عثمان معنصر، والشيخ عيسى ينوبه عمر حركاتي وسالم جوليانو،[4] بالاضافة إلى قافلة نقل السلاح وأجهزة الإرسال اللاسلكي للدخول إلى الولايتين الثانية والثالثة فكانت تتألف من يوسف بوعجيمي مع 135 مجاهدا المتوجه نحو الطاهير، وعبد الله باشا مع 135 مجاهدا المتوجهه نحو ميلة، ومحمد يسعد مع 125 مجاهدا المتوجهه نحو سكيكدة،[5] وكتيبة الولاية الثالثة بقيادة أيت مهدي المدعو سي مقران، وكانت الكتائب مزوّدة بأسلحة متنوعة من رشاشات وبنادق ومدافع هاون عيار 45 مم وقنابل يدوية.[6]

---

[1] – جبلي الطاهر، دور القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص.134.

[2] – خضراء بوزايد، المرجع السابق، ص.62.

[3] – جمال ورتي، معركة سوق أهراس الكبرى بين الوثائق والرواية، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1.نوفمبر.1954، الجزائر، 2014، ص.44.

[4] – الكتيبة الأولى بقيادة عثمان معنصر (الخنشلي) قوامها 129 مجاهدا، والكتيبة الثانية بقيادة الشايب عيسى وتضم 130 مجاهدا، والكتيبة الثالثة بقيادة سالم جوليانو وتضم 132 مجاهدا. انظر: معركة سوق أهراس الكبرى 26 أفريل 1958، م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.1954. 15/10/2018 21:37 http://www.cnerh-nov54.dz/wpcnerh

[5] – جمال يحياوي، المرجع السابق، ص.66.

[6] – معركة سوق أهراس الكبرى...، الموقع السابق.15/10/2018 21:37 http://www.cnerh-nov54.dz/wpcnerh

وحاصرت قوات الاحتلال التي كانت مزودة بطائرات B29 ،B26 ، T6 جنود جيش التحرير الذين لم يتجاوز عددهم ألفي مجاهد، واستقدمت لها العديد من الفيالق وعلى رأسهم الفوج 9 للمشاة المظليين،[1] واستمرت المعركة مدة أسبوع وامتدت من جبل بوصالح شرقا إلى حدود قالمة غربا، وكانت قوات القطاع العسكري الفرنسي بسوق أهراس أول من تصدى لعملية العبور، وتتمثل في الفيلقين التاسع والرابع عشر للمظليين والفيلق 152 مشاة ميكانيكية وبطاريات المدفعية بعيدة المدى، كما استنجد بطائرات الهيلكوبتر الموجودة بقالمة،[2] وامتدت المعركة على جبهة أزيد من 50 كم استعملت فيها القوات الفرنسية الصواريخ المضيئة لمنع المجاهدين من أخذ قسط من الاستراحة أو كسر الحصار المضروب عليهم،[3] وخلفت خسائر جسيمة في صفوف الجانبين، وخاض جيش التحرير الوطني هذه المعارك بتعداد مكافئ للقوات الفرنسية، وكان عبارة عن ثلاثة فيالق أي حوالي ألفي مجاهد،[4] ينتمون إلى القاعدة الشرقية والولاية الثانية إضافة إلى وحدات تابعة للولاية الثالثة، واستشهد ثلث المجاهدين، وأثبت جيش التحرير جدارته في خوض المعارك رغم ما لقيه من ضربات، فالهدف الأساس كان أسمى وهو إضعاف قوات العدو،[5] وأما ما يتعلق بالخسائر الفرنسية، فحسب

---

[1] – جمال قندل، خطا موريس وشال...، المرجع السابق، ص.106. للتفصيل أكثر انظر: جمال ورتي، المرجع السابق، ص.ص.(45-47). انظر أيضا: الملحق رقم (18).

[2] – جمال ورتي، المرجع السابق، ص.ص.(47-48). أشرف الجنرال فانكوسيم شخصيا على قيادة العمليات العسكرية في هذه المعركة، وجند لها: الكتيبة الرابعة تابعة لقيادة الفيلق والفيلق 4 و 9 و14للقنّاصة المظليين، و 18، و 26، و151 و152 للمشاة الميكانيكيين، و 8 و28 للمدفعية بعيدة المدى وبعض فرق اللفيف الأجنبي، وشارك سلاح الطيران الفرنسي في هذه المعركة بما لايقل عن 97 طائرة من قاذفات القنابل والمروحيات وطائرات الكورسير والميسترال والبروسار الخفيفة والخاصة بتصحيح رماية مدفعية الميدان، وأزيد من 150 شاحنة ودبابة وسيارة عسكرية. انظر: معركة سوق أهراس الكبرى 26 أفريل 1958، م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.1954.
http://www.cnerh-nov54.dz/wpcnerh 21:37 15/10/2018
بينما تذكر المصادر الفرنسية أن المعركة شارك فيها: الفيلق الأول للمظليين الأجانب(1erREP) والفيلق 9 و14 للمظليين القناصين و (RCP) والفيلق152 و 153 للمشاة الميكانيكية (RIM) وغيرها. للمزيد من التفصيل انظر: الملحق رقم(19).

[3] – خضراء بوزايد، المرجع السابق، ص.ص.(63-64).

[4] – نلاحظ أن هناك تضاربا كبيرا في ذكر أعداد القوات المشاركة في معركة سوق أهراس الكبرى، وهناك شبه إجماع بأن متوسط تعداد المشاركين في المعركة يتراوح بين 1100 و1350 كأكبر تقدير. انظر: معركة سوق أهراس الكبرى 26 أفريل 1958، م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.1954. 15/10/2018 21:37 http://www.cnerh-nov54.dz/wpcnerh

[5] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.ص.(288-289). للتفصيل أكثر حول مجريات المعركة ووقائعها انظر: تابليت عمر، مذكرات الضابط سالم جيليانو، المصدر السابق، ص.ص(129-151).

الجنرال براكليه أنها بلغت حوالي 279 قتيلا و738 جريحا، أما العقيد براكتية الشريف فيذكر أن قوات العدو تكبدت خسائر كبيرة إذ بلغت أكثر من 270 جنديا و750 جريحا واستشهد حوالي 600 مجاهد،[1] ويمكن القول أنه رغم الخسارة الفادحة التي لحقت بجيش التحرير فإن معركة سوق أهراس الكبرى كانت بحق إنجازا معتبرا لجيش التحرير؛ إذ ساهمت في تغيير علاقات القوى بين جيش.ت.و والجيش الفرنسي في المنطقة، كما كانت تعبيرا صارخا لأولئك الذين يتذرعون بعدم القدرة على اجتياز السدود الشائكة.[2]

لقد مثلت معركة سوق أهراس الكبرى بحق تحديا كبيرا لكل مخططات الاعداء، وبخاصة الأسلاك الشائكة المكهربة التي راهن العدو على عدم تجاوزها، وأنها ستكون درعا واقيا ضد اختراقات المجاهدين ووسيلة خنق للثورة، وراهن جيش التحرير على اجتيازها وفتح ثغرات فيها.

3- 5- معـــركـــة المشـــري:

هوجم مركز المشري في إطار العمليات التي تم التنسيق فيها بين قادة القاعدة الشرقية، حيث أمرت القيادة قادة الفيالق الثلاث للقاعدة بخوض هجومات مركزة على مراكز القوات الفرنسية، وحددت ليلة 20 أكتوبر 1958 لانطلاق الهجوم العام، ووضع القادة نصب أعينهم تنفيذ هذه العمليات الهجومية بدقة حتى تحدث الصدى المطلوب وتحقق النتائج المرجوة، وبدأ الاستعداد بإرسال دوريات عديدة للاستطلاع ودراسة مواقع العدو وعدد جنده وسلاحه وحراسه، والثغرات التي يمكن منها تنفيذ الهجومات بأقل الخسائر[3] وكان مركز المشري من نصيب الفيلق الثالث الذي أخذت وحداته طريقها نحو هذا المركز، فأرسلت فصيلة لشل حركة وردة فعل المركز المجاور'قاجلان'، وأرسلت كتيبة إلى مركز 'برج مراو-الحمري'، أما الوحدات الأخرى فقد تقدمت نحو الهدف، وبدأ قصف المركز بمدافع الهاون في حدود 10 والنصف ليلا، ثم بدأت البازوكا تدك مبانيه فلجأ عساكره إلى الخنادق، ولكن انهالت عليهم القنابل اليدوية والزجاجات الحارقة، وتقدمت 3 فصائل بقيادة كل من بوشريكة رجم وصوالحية عبد الوهاب وعفيف الطاهر، وتقدم معهم الطاهر الزبيري قائد الفيلق ونائبه موسى

---

[1] – Charles-Robert Ageron, Op-Cit , p.352.

انظر أيضا: براكتية شريف، جيش التحرير الوطني 'مرحلة التنظيم والهيكلة (56-58)'، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش.ت.و، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.1954، 2010، ص.391.

[2] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.289.

[3] – عبد الحميد عوادي، معركة سوق أهراس 'أم المعارك، المرجع السابق، ص.22.

حواسنية[1] والزين نوبلي والجيلالي بن ضحوة وعدد من المجاهدين لاقتحام المركز واحتلاله، وكانت الحصيلة قتل ضابط و12 عسكريا وغنم 12 بندقية وبندقية رشاشة 29/24 وجهازي لاسلكي S.R536. S.R300، وتحرير المواطنين المحتشدين حول المركز.[2]

3- 6- معركة عين عناق:

وقعت هذه المعركة سنة 1958 بقيادة محمود قنز، وتعود أحداثها إلى محاولة القوات الفرنسية بعدما أبلغت السلطات التونسية أنها تنوي التوغل في التراب التونسي إلى غاية منطقة قلعة سنان الحدودية، أين سيتم الهجوم على مركز لجيش.ت.و، وتم إجراء الاتصالات مع قادة الثورة من أجل إيجاد حل للقضية، وتم تحرك مكثف للقوات الفرنسية باتجاه الحدود من مسكيانة وسوق أهراس والونزة ولعوينات وتبسة والكويف وأكس، وتم تمركزهم في جبل بوجابر على الحدود، أما قوات جيش التحرير على الحدود فكانت مرابطة في جبل بوربعية على بعد 1 كم من الحدود وكانت على استعداد تام وفي أقصى درجات التأهب.[3]

ووضِعت خطة محكمة تم خلالها استدراج القوات الفرنسية للتقدم والتوغل في المنطقة، حيث أطلق عليهم جنود جيش التحرير المتمركزون في الصفوف الأمامية بأسلحة مدنية قديمة وغير فعالة، إيهاما لهم أن تسليح الجند ضعيف، مما جعل عناصر القومية – الذين كانوا يستعملون كدروع بشرية – يتقدمون بثقة كبيرة، بعدما تأكدوا من صوت رصاص تلك البنادق، وبعدما تقدموا في العمق أمطروا بوابل من رصاص الأسلحة الثقيلة، وأسفرت المعركة عن غنم مدفع عيار 75مم مع 8 خراطيش كبيرة، و5 أجهزة اتصال لاسلكية، وسيارتا جيب، وكمية معتبرة من الأسلحة الأخرى والذخيرة، وعدة قتلى في صفوف العدو، وتم إعطاب طائرتين.[4]

---

[1] – ولد سنة 1926 بمداوروش، كان أحد أعضاء المنظمة الخاصة بمنطقة الونزة، وعمل مع جبار عمر والطاهر زبيري من أجل التحضير لاندلاع الثورة، وفي جوان 1955 التحق بالثورة كنائب لجبار عمر في منطقة سوق أهراس، وخاض معه معركة تاورة وجبل بوخضرة والواسطة، وانضم إلى عباس لغرور والتحق بالأوراس، ثم تولى قيادة الفيلق الثالث بالقاعدة الشرقية. انظر: تابليت عمر، مذكرات الضابط سالم جيليانو، المصدر السابق، ص.273.

[2] – عبد الحميد عوادي، معركة سوق أهراس الكبرى...، المرجع السابق، ص.ص.(23-25).

[3] – أنيسة وعلي، المرجع السابق، ص.84.

[4] – نفس المرجع، ص.ص.(84-85).

3- 7- معركة سيدي سالم (عنابة):

وقعت هذه المعركة في صبيحة الأربعاء يوم 26 جوان 1959، بين قوات العدو وفصيلتين من كومندوس جيش.ت.و عددهم حوالي 60 جنديا تحت قيادة أمان زوقان أحمد المدعو حيدوش، وكانوا قادمين من القاعدة الشرقية في مهمة نقل السلاح والذخيرة الحربية إلى الولاية الثالثة مرورا بالولاية الثانية، واستطاع العدو اكتشاف مكانها على بعد 30 كم من مدينة عنابة، وقام بتطويقها ابتداء من 23 جوان 1959،[1] واستقدمت لهذا الغرض من قالمة وسوق السبت وسطيف وسكيكدة وواد العنف فرق القوم والحركى وفرق اللفيف الأجنبي وفرق المغاوير البحرية والمغاوير المظليين أصحاب القبعات الحمراء والخضراء، والفرقة الرابعة عشر للمصفحات، ووحدات أخرى مختلفة من البوليس والاستخبارات لتنظيم الحصار.[2]

ورغم تفوق العدو عدة وعتادا إلا أن جنود جيش التحرير واصلوا سيرهم بحذر داخل دائرة الحصار، وتقدموا نحو منطقة جبل إيدوغ مرورا بضواحي مدينة عنابة، ووصلوا ناحية سيدي سالم يوم 24 جوان 1959، وهناك تموقعوا في مزرعة مشجرة محصنة، وهي المرزعة المسماة جنان فاتح المحاذية لوادي سيبوس، وقاموا بتنظيم مواقعهم الدفاعية بحفر الخنادق ووضع مخطط الخروج،[3] وبدأت المعركة بعدما استطاع العدو تحديد أماكن تمركز الجنود فوجه نحوهم قواته، وأسقِط الفوج الأول من الفرنسيين مما اضطر بقية القوات الفرنسية إلى التراجع لتستخدَم المدفعية الثقيلة في عملية القصف بعدما حدّدت مواقعهم، وكان المجاهدون مسلحين بأربع وعشرين رشاشة ومدفع هاون ومدفع بازوكا وأربعة مدافع رشاشة والباقي بنادق حربية،[4] وكانت قنابل المدفعية الفرنسية تضرب مؤخرة صفوف قواتها لتجبرهم على التقدم والهجوم، واستمرت موجات الهجوم ساعتين كاملتين دون جدوى، وتدخل

---

[1] – معركة سيدي سالم بعنابة '26 جوان 1959'، من إعداد المكتب الولائي للمجاهدين بعنابة، مجلة أول نوفمبر، مارس 2015، ع.179، ص.30. بينما يذكر محمد الصالح الصديق أنهم كانوا قادمين من تونس ومكلفين بمهمة تتمثل في تنفيذ عملية قتالية من قبل القيادة، غير أن العدو الفرنسي اكتشف تحرك هذه القوة وكانت لا تزال على بعد 30 كم من عنابة، فضربت حولهم القوات الفرنسية حصارا محكما واستقدمت عدة فرق من المراكز العسكرية القريبة مدعمة بعتاد حربي ثقيل. انظر: محمد الصالح الصديق، من خصائص الجيش الوطني: البطولة- العفة- الشهامة- التسامح، مجلة الأصالة، ع 73-74، ص.ص.(51-52).

[2] – مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص.ص.(509-510).

[3] – معركة سيدي سالم بعنابة '26 جوان 1959'، المرجع السابق، ص.30.

[4] – مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص.510.

الطيران الفرنسي للقصف، فاسقط المجاهدون ثلاث طائرات (ب26. ت6. طائرة استطلاع)،[1] وحاول الجيش الفرنسي إرغام جنود اللفيف الأجنبي على التقدم لكنهم رفضوا القتال وألقوا أسلحتهم، وتم قتل أربعة منهم ولكنهم أصروا على موقفهم، مما اضطر العدو لاستعمال الغازات الخانقة، وانتهت المعركة باستشهاد 33 مجاهدا وانسحاب الباقين.[2]

3- 8- معركة عين الزانة:

يقع مركز عين الزانة على ارتفاع 1400م عن سطح البحر شمال مدينة سوق أهراس، وكان أهم مركز للقوات الفرنسية في الجهة الشرقية لأنه يشرف على سهول واسعة تمتد من عنابة إلى الحدود التونسية،[3] ويحتوي على أربعة مبان رئيسية هي مبنى المنارة (الميرادور)، ومبنى وحدة الكومندوس وأغلبهم من وحدات اللفيف الأجنبي، ومبنى قديم للقيادة، ومكتب ضباط المصالح الإدارية الخاصة وهو عبارة عن مزرعة كان يملكها أحد المعمرين، ويغطي هذا المركز ببطارياتِ مدفعيتِهِ معظمَ الثكناتِ العسكرية القريبة منه،[4] وكانت القيادة قد قامت بمهاجمة هذا المركز خلال سنتي 1957 و1958، واستعصى عليها الأمر في تلك الفترة فلم يكن للهجومين أثر كبير، ولكن كانت تنتظر الفرصة المواتية للقيام بتلك الهجومات، ونظرا لموقع هذا المركز الهام الذي يبعد عن الحدود التونسية حوالي 9 كم ويطل على عدة نواح كسوق أهراس وبوحجار والقالة وتونس، قررت القيادة بالفيلق الثاني والفيلق الثالث المستقل[5] شن هجوم كاسح على مركز عين الزانة الذي ظل يشل حركة

---

[1] – نفس المرجع، ص.ص.(510-511). انظر: جريدة المجاهد، ع.46، 1959/07/13، ص.12. انظر أيضا: محمد الصالح الصديق، المرجع السابق، ص.52.

[2] – جريدة المجاهد، ع.46، ص.12.

[3] – مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص 657.

[4] – عبد الحميد عوادي، معركة سوق أهراس الكبرى 'أم المعارك'، المرجع السابق، ص.40.

[5] – تألفت قيادة الهجوم من: عبد الرحمن بن سالم، محمد الصالح بشيشي، علي بوخذير، ذيب مخلوف، عبد القادر مولاي(شابو)، محمد علاق، سليمان هوفمان، وكتيبة للأسلحة الثقيلة بقيادة عبد النور بكة ومشاركة أحمد قايد صالح. انظر: عبد الحميد عوادي، معركة سوق أهراس الكبرى 'أم المعارك'، المرجع السابق، ص.40.

كان اجتماع 12 جويلية 1959 بحضور العقيد سي ناصر، وتقرر أن يكون الهجوم ليلة 14 جويلية على الواحدة ليلا، وتقدمت الوحدات نهارا وتمركزت بالقرب من الهدف المنشود، وكلف فيلق بن مهيدي(عبد القادر شابو) بالهجوم من الشرق إلى الغرب، وكلف فيلق ديدوش (سليمان هوفمان) بالهجوم من الغرب إلى الشرق، وكلفت وحدات من الفيلق الثاني(عبد الرحمن بن سالم) بالإسناد ونصب الكمائن على الطريق المؤدية إلى المركز لمنع وصول النجدات. انظر: أحمد عظيمي، من معارك ثورة التحرير'معركة عين الزانة'، مجلة الجيش الوطني الشعبي، ع.251، جمادى الأولى 1406، فيفري 1985، ص.19.

المجاهدين وتنقلاتهم، وتقرر يوم 14 جويلية لما يحمله من دلالة وطنية لدى الفرنسيين لأنه يمثل العيد الوطني الفرنسي، وذلك لإحداث التأثير المطلوب على قوات العدو الفرنسي بضرب معنوياته وكسر ثقته في قدراته المادية.[1]

وتم الشروع وفق خطة مرسومة من قبل القيادة بالتمركز في الأماكن المحددة وتطويق المكان من كل جانب، وتم إطلاق النار على المركز عند الساعة الواحدة ليلا، وأغلقوا جميع المنافذ التي يمكن أن يتسلل منها عساكر العدو فرارا من ضربات المجاهدين،[2] فبعد محاصرة المركز حصارا شاملا أعطيت إشارة البدء بالهجوم، فبدأت مدافع البازوكا ومعها مدافع عيار 57 عديمة الارتداد برمي القذائف التي حطمت المباني، فالتجأ الجنود إلى المخابئ تحت الأرض، وبقيت الدبابات للدفاع فتم قذفها بعدة صواريخ فاشتعلت فيها النيران، وفر حراس المنارة في سيارة جيب، وفوق مخزن الأسلحة جندي يدافع من نافذة المبنى بواسطة مدفع رشاش (هوتشكيس)، وتم قتله باستعمال القنابل اليدوية، وبعدها انهالت قذائف مدفع الهاون عيار 45 مم من أحد الملاجئ الأرضية، وتم تدمير الملجأ والمدفع بالقنابل اليدوية،[3] وبعد تدمير الجهاز الدفاعي تم دخول المبنى فوجدوا جثة ضابطين، ثم تحولوا لتدمير الأسلاك الشائكة المحيطة بالمركز باستعمال أنابيب البنغالور التي فتحت ثغرات في السياج المكهرب، ومنها واستطاعوا اقتحام مبنى وحدة الكومندوس بعد قذفه بالانرقا والبازوكا، أما مبنى المصالح الخاصة فساعد على اقتحامه أربعة من القومية الذين دلوا على الملاجئ فقذفوهم بالقنابل اليدوية،[4] واحتلوا

---

[1] – جمال قندل، معارك خالدة من الثورة الجزائرية،ج5، المرجع السابق، ص.ص.(10-11). انظر أيضا: أنيسة وعلي، حوار مع المجاهد بريك محمد المدعو بزويش، مجلة أول نوفمبر، نوفمبر 2015، ع.180، ص.82.

[2] – جمال قندل، معارك خالدة من الثورة الجزائرية، ج.5، المرجع السابق، ص.12. ويذكر عبد الحميد عوادي أن الهجوم على المركز تم في حدود العاشرة ليلا. انظر: عبد الحميد عوادي، معركة سوق أهراس الكبرى أم المعارك، المرجع السابق، ص.41.

[3] – عبد الحميد عوادي، معركة سوق أهراس الكبرى أم المعارك، المرجع السابق، ص.41. انظر: بسام العسلي، جيش التحرير الوطني الجزائري، ط.2، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1986، ص.ص(161-162). ويذكر المجاهد ' معيفي الازهر ' أن عبد القادر شابو من الفيلق الثالث طلب من القيادة جنودا أشداء للهجوم على مركز عين الزانة، حيث قام بالتخطيط للعملية قرابة شهر كامل مع المراقبة المستمرة، واستعملت في هذا الهجوم مدافع البازوكا والفانكلاك M.G42 ومورتي80 ومدافع عيار 57. مقابلة مع المجاهد ' معيفي لزهر' بمنزله (الحي الجديد)- بئر العاتر، يوم:2016/12/26 .14:39

[4] – نفس المرجع، ص.42.

المركز واستحوذوا على ما فيه من وثائق هامة وانزلوا العلم الفرنسي ورفعوا مكانه العلم الجزائري، وكبدو العدو خسائر فادحة في الأرواح والعتاد.[1]

ويدل استعمال هذه الأسلحة على التطور الإيجابي للأداء العملياتي للمجاهدين في المجال العسكري من حيث التحكم في مختلف الأسلحة، كما يدل على استمرارية الثورة وإرادتها في كسر كل الحواجز التي وقفت حائلا دونها، وذلك رغم الحصار الذي ضربه حولها الجنرال شال،[2] بالإضافة إلى تنفيذ عمليات أخرى في نفس الوقت على مجموعة من المراكز القريبة مثل بوسردوك – بوحجار– عين كرمة والساقية – لاكروا وغيران، وذلك لإشغال هذه المراكز وعدم السماح لها بنجدة مركز عين الزانة،[3] الشيء الذي يدل على التخطيط المحكم وقراءة معطيات الحرب بدقة والاستفادة من جميع الظروف المحيطة.

4- معـارك الحـدود الأخـــرى:

سمحت قيادة الثورة لبعض الصحفيين الأجانب بمعاينة العمليات العسكرية والهجومات التي يقوم بها أفراد جيش التحرير، فقد زار الصحفي الأمريكي 'جايمس ميكييل' مراسل صحيفة النيويورك تايمز في سبتمبر 1958 أحد المناطق التي يتحصن بها جنود جيش التحرير في الجبال، وشاهد كيف أن الفرق الجزائرية تشن الهجومات المنظمة على المواقع الفرنسية المعززة وضد المراكز المنيعة فتحدث فيها ثغرات كثيرة وخسائر معتبرة، ويذكر قائلا: وزوال اليوم قامت هذه القوات بمراقبة الناحية الواقعة بين الحدود التونسية وخط القالة – تبسة، المار من سوق أهراس إلى الونزة، وأن القوات الفرنسية راقبت العديد من المواقع في نفس الناحية، ولكنها تعرضت طوال الليل لقذائف المدفعية الجزائرية، ولم يتسبب رد الفعل الفرنسي في أضرار لفرق الثوار.[4]

---

[1] – محمد الصالح الصديق، من خصائص الجيش الوطني: البطولة– العفة– الشهامة– التسامح، مجلة الأصالة، ع.73–74، ص.52. انظر أيضا: براهمي محمد العربي، المرجع السابق، ص.ص.(108–110). أنيسة وعلي، المرجع السابق، ص.85.

[2] – جمال قندل، معارك خالدة من الثورة الجزائرية، ج.5، المرجع السابق، ص.12.

[3]– محمد الصالح الصديق، مجلة الأصالة، ع.73–74، المرجع السابق، ص.51. للتفصيل أكثر انظر: بسام العسلي، جيش التحرير الوطني الجزائري، المرجع السابق، ص.167.

[4] – جريدة المجاهد، ع.30، ص.2.

4-1- معركـــة جبـــل فـــوة:

يقع جبل فوة على الطريق الرابط بين بئر العاتر وتبسة وكانت المنطقة تابعة إقليميا إلى الناحية الثانية من المنطقة الأولى بالولاية الأولى، وتعود أسباب هذه المعركة إلى قيام العدو بتمشيط[1] المنطقة بحثا عن المجاهدين الذين قاموا بتنفيذ الإعدام في حق أحد الخونة، وبلغ ذلك قيادة الثورة التي أسرعت بوضع التدابير اللازمة في ضوء المعطيات التي تملكها، فشكلت ثلاث فصائل الأولى بقيادة الصادق براهمية والثانية بقيادة عبد القادر كراد والأخيرة تحت قيادة مسعود لخضري،[2] وفي يوم 28 جوان 1957 التقى الطرفان صباحا، ودامت المعركة حوالي 5 ساعات ونصف تقهقر خلالها العدو، وقامت قوات الأعداء باستخدام الأسلحة الثقيلة كالدبابات والمزنجرات وحتى الطائرات، ولم يزد عدد الشهداء على الثلاثين، أما خسائر العدو فكانت تفوق 200 قتيلا وكثيرا من الجرحى وإتلاف الآليات.[3]

4-2- معركـة كـاف لعكـس:

وقعت أيام 9،10،11 فيفري 1958 بقيادة السبتي بومعراف يساعده الطاهر زبيري والشريف ملاح، ضد قوات المظليين بقيادة المقدم بيشو والعقيد جامبيار في المنطقة الرابعة، وشاركت قوات أخرى لتضييق الخناق على المجاهدين المتموقعين في كاف لعكس وجبل بوحلو،[4] وأسفرت عن قتل حوالي 35 من جند الأعداء وجرح أكثر من 4 وأسقطت 3 طائرات، واستشهد 14 مجاهدا منهم السبتي بومعراف والشريف ملاح وجرح 15.[5]

---

[1] – إجراء ميداني تقوم به الجيوش النظامية أو الوحدات الخاصة فيها ضد معاقل الثوار بعد أن تكون قد أحكمت الطوق حول المنطقة المزمع تمشيطها، ويكون الهدف من ذلك تطهير تلك المنطقة بشكل منهجي وعدم ترك أية جيوب منعزلة فيها، وتتم العملية باندفاع جانب من القوة القائمة بالحصار باتجاه الداخل مع بقاء القوة المتبقية في أمكنتها للتعامل بالنيران مع من يحاول الإفلات، وبما أن رجال العصابات يعلمون أن في تراجعهم أمام قوة التمشيط يعني وقوعهم في نيران القوات الثابتة، لذا يلجأون إلى فتح الثغرات بالقوة في نسق التمشيط، وهذا بدوره يدفع القوة النظامية لتشكيل وحدات احتياطية متحركة خلف القوة المتحركة للتعامل مع من ينجح في التسلل أو الإفلات. انظر: مركز الدراسات العسكرية – دمشق – سوريا (معجم المصطلحات العسكرية: كلمة تمشيط)، 2018/06/21 12:15 http://www.mod.gov.sy/index.php

[2] – جمال قندل، معارك خالدة من الثورة الجزائرية، ج.9، المرجع السابق، ص.ص.(7-8).

[3] – جمال قندل، معارك خالدة من الثورة الجزائرية، ج.9، المرجع السابق، ص.ص.(8-9).

[4] – عبد الحميد عوادي، معركة سوق أهراس الكبرى، المرجع السابق، ص.35.

[5] – جريدة المجاهد ع.22، 1958/04/15، ص.11. ذكر عبد الحميد عوادي قائمة مفتوحة للشهداء الذين سقطوا في هاته المعركة: 89 شهيدا، أما الجرحى فقد بلغ عددهم 8. انظر: عبد الحميد عوادي، معركة سوق أهراس الكبرى، المرجع السابق، ص.ص.(36-39).

4-3- معركة فرنة:

وقعت هذه المعركة يوم 1959/07/29 بضواحي سوق أهراس، حيث أعد جنود جيش التحرير الوطني كمينا محكما لعساكر الاحتلال عندما تنقلت وحدة عسكرية فرنسية مشكلة من ثلاث سيارات ('ج.م.س'، جيب، مصفحة)، وبدخولها الطريق الضيق انفجر لغم أدى إلى انفجار سيارتين بما فيها من جنود، أما سيارة الجيب فأطلق عليها الرصاص من كل جانب، وأبيد جميع عناصر الفرقة سوى جندي واحد نجا بساق مبتورة،[1] واستعملت فيها القوات الفرنسية الطيارات وأسلحتها الثقيلة، وتحولت المعركة إلى اشتباكات عنيفة دامت طويلا، ولم يكن المجاهدون يبالون بالموت ولا بقوة العدو، وتم تدمير عتاد كبير.[2]

وخلاصة لهذا المبحث فإنه بالنظر لحجم المعارك والاشتباكات والهجومات التي وقعت على الحدود ندرك تماما تصميم قادة الثورة وعزمهم على إخراج العدو بقوة الحديد والنار، ومواصلة السعي الدائم على ضرب القوات الفرنسية في كل مكان، وعدم تركها تقوم بتجميع وحداتها وتعزيزها، والرد على كل العمليات والهجومات والكمائن، فما إن يعلم العدو بضربات في مكان ما ويجهز ترسانته لملاحقة فلول الثوار حتى تقع عمليات أخرى في منطقة أخرى، وهنا تبرز حنكة القادة واختيارهم لأماكن الهجومات لكسر شوكة العدو، وذلك من خلال إستراتيجية إنهاك الخصم وتشتيت قوته.

[1] – جمال قندل، معارك خالدة من الثورة الجزائرية، ج6، المرجع السابق، ص.ص.(11-12).

[2] – محمد الصالح الصديق، مجلة الأصالة، ع.73-74، المرجع السابق، ص.51.

المبحث الرابع: إعـادة هيكلـة قيـادة جيـش الحـدود

كانت سنة 1958 سنة عصيبة للغاية بالنسبة لجيش.ت.و في معظم المناطق، وفي الجهة الشرقية عانت قوافل العبور الأمرَّيْن في اختراق الأسلاك الشائكة، زيادة على تكثيف الجيش الفرنسي ترسانته العسكرية على الحدود الشرقية، وتدعيم الأسلاك الشائكة المكهربة بمنظومة مراقبة متطورة زادت من صعوبة الوضع، وما رافق ذلك من هزات في وحدات جيش التحرير على الحدود، وما عرفته من اختلالات ساهمت في تردي الأوضاع، ولكن رغم ذلك لم تتوقف المناوشات والاشتباكات ومحاولات اجتياز الأسلاك.

1- لجنـة التنسيـق والتنفيـذ فـي تونـس:

عُيِّن كريم بلقاسم في 'ل.ت.ت' بصفته قائدا عاما لجيش.ت.و داخل البلاد، ولكن نظرا للكثير من الظروف التي كانت تحكم العاصمة آنذاك في بدايات 1957، ومنها خاصة وقوع ابن مهيدي في قبضة الفرنسيين وإعدامه يوم 5 مارس 1957، تقرر أن يتجه كريم وبن خدة إلى تونس، فانطلق من بترونة في اتجاه أكفادو ثم الصومام فالولاية الثانية، أين التقى مع لخضر بن طوبال[1] قائد الشمال القسنطيني الذي خلف زيغود يوسف، وانتهى بانضمام بن طوبال إلى مسيرة القادمين من الجزائر ومرافقتهما إلى تونس والقاهرة في جوان 1957.[2]

وفي تونس اجتمع أعضاء'ل.ت.ت' لدراسة تطورات أوضاع الثورة وانعكاسات إضراب الثمانية أيام، والعمل للمرحلة القادمة ....

وبالنظر لما حققته معركة الجزائر إلا أنها فشلت، فقد أرادها عبان وابن مهيدي أن تكون خطوة لتكسير عقدة العسكريين، وبات العمل الفردي لعبان يثير الكثير من الريبة والشكوك، وفهم على أنه إيديولوجية سياسية يراد تطبيقها دون مشاورة الآخرين، وكانت قرارات المؤتمر محل شك وعدم

---

[1] – ولد سنة 1923 بميلة (القطاع القسنطيني)، وهو ابن لفلاح، انضم إلى حزب الشعب الجزائري منذ سن المراهقة، وصار عضوا في المنظمة السرية، وحكم عليه غيابيا سنة 1950، وشارك في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وامتاز بحسه التنظيمي وشجاعته، وأصبح نائبا لزيغود يوسف وخلفه على قيادة شمال القطاع القسنطيني، وصار عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ منذ أوت 1957 ووزيرا للداخلية في سبتمبر 1958، ووزيرا للدولة في أوت 1959، وعضوا في مفاوضات روس وإيفيان سنة 1962. انظر: شارل إنري فافرود، المرجع السابق، ص.211.

[2] – محمد عباس، المرجع السابق، ص.ص.(125-126). انظر أيضا: حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص.169. شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، لبنان، ط.1، 1982، ص.ص.(169-170). الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص.167.

رضى من قبل العسكريين، فأسبقية السياسي على العسكري أحدثت صراعا بين جناحي الثورة الجزائرية حيث حمل جناح جبهة.ت.و شعار السياسي وحمل جناح جيش.ت.و شعار العسكري، وهذا يدل على عدم الثقة وتسرع السياسيين في تولي القيادة على حساب الثوريين.[1]

وكان عبان قد هاجم في اجتماع 'ل.ت.ت' كل المصنفين عسكريا عنده اعتمادا على مبدأ أولوية السياسي على العسكري، وخاصة الولاية الخامسة التي مر بها منتقدا تصرفات بوالصوف ووصفها بالبوليسية، ولكنه لم يكن يدري أن الأوضاع قد تغيّرت وصار لكريم حلفاء جدد،[2] وتهجم عليه بشأن بومدين متسائلا كيف يمكن لهذا الأخير أن يصل إلى مرتبة قائد بهذه السرعة، كما أنه كان يحتقر غير المثقفين ويهينهم، وبالتالي زرعت هذه التصرفات الحقد والضغينة في قلوب زملائه وخصومه على حد سواء، وكانت سببا كافيا للتخلص منه عندما تسنح الفرصة.[3]

وبعد الخروج من الجزائر استطاع كريم استقطاب الثوار ومفجري الثورة الأوائل، ورجحت كفة ميزان القوى لصالحه، وفي خضم هذه الظروف انعقدت الدورة الثانية لـ 'م.و.ث.ج' من 20 إلى 27 أوت 1957 بالقاهرة، حيث تم خلالها تدارس الوضع الراهن للثورة ومستقبلها،[4] حيث طرحت إشكالية التسليح وعبور خط موريس الذي كانت أشغاله في طور الانتهاء، كما طرحت مسألة اختيار صيغة جديدة للجنة التنسيق والتنفيذ،[5] وظن عبان أنه يستطيع استعادة مكانته وتجاوز هزيمته، فشن هجوما كاسحا على العسكريين قبل افتتاح الأشغال، مبتدئا بزميله أوعمران، هذا الأخير الذي انتقد 'ل.ت.ت' في التقرير الذي أعده عندما غادر الجزائر إلى تونس واتهم عبان رمضان وباقي الأعضاء بالتهاون في إدخال السلاح وانتقد معركة الجزائر، واعتبر أن اللجنة أصبحت حلبة للصراع من أجل قيادة الثورة، ولما وجد عبان نفسه وحيدا ومعزولا، تجاوز كل الحدود وتخاصم مع الجميع.[6]

---

[1] – تيزي ميلود، إيديولوجية الثورة الجزائرية وتداعيات صراع الأولويات من خلال الشهادات والكتابات التاريخية، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع.6، جامعة جيلالي اليابس، بلعباس، 2013، ص.ص.(122-123).

[2] – مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص.103.

[3] – حميد عبد القادر، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003، ص.134.

[4] – جمال بلفردي، هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية 1958-1962، أطروحة ماجستير، بوزريعة، الجزائر، 2004-2005، ص.57.

[5] – جاك دوشمان، المرجع السابق، ص.310.

[6] – حميد عبد القادر، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، المرجع السابق، ص.ص.(135-136).

وجاء هذا المؤتمر نتيجة الصراع بين السياسيين والعسكريين، وخرج بعدة قرارات تنظيمية عكست بجلاء واضح موازين القوى الجديدة، وكانت جلها تصب في صالح العسكريين،[1] وشارك في المؤتمر ثلاثة وعشرون عضوا، منهم عشرة صنفوا من العسكريين والباقي مدنيين،[2] فأهم نقطتين أدرجتا في جدول الأعمال كان توسيع مجلس الثورة من 34 إلى 54 عضوا، وتوسيع 'ل.ت.ت'، وطلب كريم بلقاسم إعادة النظر في المبدأين الواردين في مؤتمر الصومام، فقدم تعديلا للتصويت وذلك بتعويضهما بمبدأ أولوية رجال الساعة الأولى ومفجري الثورة مقابل أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، ولم يمتنع عن التصويت سوى فرحات عباس والصادق دهيليس، وانقلبت موازين القوى،[3] وتم توسيع 'ل.ت.ت' في نفس السنة فأضيف إليها فرحات عباس وعبد الحميد مهري والامين دباغين، والمساجين الخمسة كأعضاء شرفيين.[4]

وأصبحت 'ل.ت.ت' الجديدة تتكون من 9 أعضاء، خمسة عسكريون وهم: محمود الشريف، بن طوبال، كريم، أوعمران، بوالصوف، وأربعة سياسيون هم: عبان، عباس، دباغين، مهري، وأبعد سعد دحلب[5] وبن خدة من اللجنة الأولى المنبثقة عن الصومام.[6]

---

[1] – محمد شبوب، اجتماع العقداء العشر، المرجع السابق، ص.23.

[2] – العسكريون هم: عمارة بوقلاز، عمارة بن عودة، هواري بومدين، عبد الحفيظ بوالصوف، دهيليس سليمان، عبد الله بن طوبال، كريم بلقاسم، محمد لعموري، عمر أوعمران، محمود الشريف. ومن المدنيين: عبان رمضان، فرحات عباس، بن يوسف بن خدة، محمد بن يحي، سعد دحلب، أحمد فرانسيس، إبراهيم مزهودي، الطيب الثعالبي، توفيق المدني، امحمد يزيد، الامين الدباغين، عبد الحميد مهري. انظر: مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص.103.

[3] – عابد الصالح، عبان رمضان والطموح القاتل لقيادة الثورة(1955-1957)، مجلة كان التاريخية، ع.27، ص.93. انظر أيضا: تيزي ميلود، المرجع السابق، ص.ص.(126-127). انظر: جاك دوشمان، المرجع السابق، ص.ص.(311-312).

[4] – مصطفى هشماوي، المرجع (المصدر) السابق، ص.ص.(103-104).

[5] – ولد سنة 1918 بقصر الشلالة، أتم دراسته الثانوية بثانوية ابن رشد بالبليدة رفقة عبان وامحمد يزيد وبن خدة، وبدأ نضاله في حزب نجم شمال أفريقيا، أوقف لمشاركته في مظاهرات شعبية بقصر الشلالة سنة 1945 وسجن بوهران ثم نقل إلى سجن بربروس بالعاصمة، وناضل بحزب الشعب بين سنتي 1953 و1954، والتحق بجبهة التحرير الوطني عشية اندلاع الثورة، وعين بلجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائريةن وكان عضوا في تشكيلات عديدة للحكومة المؤقتة، وكان ضمن الوفد المفاوض في اتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962، وبعد الاستقلال عين سفيرا بالمغرب ، ثم انسحب من الحياة السياسية حتى وفاته يوم 19 ديسمبر 2000. انظر: عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص.ص.(233-234).

[6] – محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص.127.

وتجددت الخلافات الحادة بين كريم وعبان في بداية أكتوبر 1957، فاضطر عبان للبحث عن حلفاء جدد لتعديل ميزان القوى، فسعى للتعامل مع عناصر مشاغبة بقاعدة تونس، الأمر الذي دفع كريم في بداية الأمر إلى تجميد عضوية عبان في ' ل.ت.ت '،[1] فالتهمة الأصلية لعبان جاءت بناء على أحد التقارير التي تم إرسالها من قبل أحد قادة الحدود إلى ' ل.ت.ت ' يذكر فيه وجود اتصالات سرية بين عبان والمدعو علي الحركاتي لفرض قيادة جديدة برئاسة عبان بعد الإطاحة بلجنة التنسيق والتنفيذ، وتعقدت الأمور أكثر، وتمت تصفية عبان في تلك الظروف.[2]

وتحل سنة 1958 في أجواء مشحونة بالريبة والحذر جراء رحيل عبان رمضان في 27 ديسمبر 1957 بالمغرب، الشيء الذي زاد من حدة التوتر بين أعضاء 'ل.ت.ت' الثمانية الذين ضمهم لقاء بداية شهر جانفي في تونس، حيث كانت الأجواء غير صافية، فالبعض ندّد بالجريمة والآخرون حاولوا تبرير الموقف وتقديم المسوغات، وانسحب السياسيون الثلاث من الاجتماع الذين حملوا العسكريين مسؤولية تصفية عبان رمضان.[3]

وواصل كريم وأنصاره إعادة تنظيم الثورة، وعقدت 'ل.ت.ت' مجلسها في أفريل 1958،[4] وانصب اهتمامها على محورين؛ الأول حول المضايقات التي يتلقاها جيش التحرير أثناء اجتيازه الحدود المغربية والتونسية وخاصة الحدود الشرقية التي كانت بها الحركة كثيرة، والآخر تضمن توزيع المهام على أعضاء اللجنة من خلال تحديد المهام بوضوح وذلك بخلق ثماني مديريات، مع تجاوز أزمة رحيل عبان رمضان وتصعيد المواجهة مع العدو،[5] وكان توزيع المهام هاته على أساس القيادة الجماعية في اللجنة، كما أن اللجنة الجديدة قد احتوت تقريبا كل التوجهات والأطياف السياسية.

---

[1] – عمار بومايدة، المرجع السابق، ص.54.

[2] – محمد عجرود، المرجع السابق، ص.ص.(105-106).

[3] – نفس المرجع، ص.44.

[4] – يذكر محمد عجرود أن الاجتماع عقد بالقاهرة يوم 14 فيفري 1958. انظر: محمد عجرود، المرجع السابق، ص.44.

[5] – مديرية الحرب: كريم بلقاسم، ومديرية التسليح والتموين: أوعمران ، ومديرية الارتباط والاتصالات العامة:عبد الحفيظ بوصوف، ومديرية العلاقات الخارجية: الامين دباغين، ومديرية المالية: محمود شريف، ومديرية الداخلية والتنظيم الإداري: بن طوبال، ومديرية الشؤون الاجتماعية: عبد الحميد مهري، ومديرية الصحافة والإعلام: فرحات عباس، انظر مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص.105. انظر أيضا: محمد حربي، المرجع السابق، ص.180. محمد عجرود، المرجع السابق، ص.ص.(44-45).

ويلاحظ أن موازين القوى قد رجحت كفتها لصالح العسكريين، وصار الحل الوحيد لتجاوز أزمة مقتل عبان هو خيار المواجهة الشاملة وتصعيد العمل العسكري.. زيادة على الضجة الإعلامية والسياسية حول الهجمة الغادرة على ساقية سيدي يوسف، وتخوف قيادة الثورة من نشر قوة دولية لمراقبة الحدود الجزائرية التونسية وفقا لمطالب فرنسا، الأمر الذي يؤدي إلى عزل الثورة، وكذلك التخوف الناتج من الضغط على جبهة.ت.و للجلوس إلى طاولة المفاوضات من موقف ضعف يجرها إلى قبول حلول لا تتناسب مع ما تطمح إليه.[1]

وتمت دعوة جبهة.ت.و إلى حضور مؤتمر طنجة من قبَل حزب الاستقلال المغربي، وجرت الاتصالات في القاهرة للتنسيق مع جبهة التحرير وإقناعها بالمشاركة في المؤتمر، ولكن جبهة التحرير لم تكن لتشارك فيه دون وضع رؤية متبصرة تمكنها من حصر النقاش خلال المؤتمر حول القضية الجزائرية، وتم انعقاد المؤتمر وانطلقت أشغاله في 27 أفريل 1958، وبلغ أعضاء الوفود المشاركة 19 عضوا (6 عن الجزائر و6 عن تونس و7 عن المغرب)، وتركز تدخل الوفد الجزائري على ضرورة الدعم المادي للثورة رافضا كل أشكال المفاوضات المؤدية إلى الاستقلال المشروط، وأكد على أن جبهة التحرير الجزائري هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري.[2]

ونوقش في مؤتمر طنجة مبدأ إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة والتي جاءت في الوقت المناسب، وذلك حسب رأي الأحزاب الوطنية المغاربية الثلاثة، وتم تأسيسها في 18 سبتمبر 1958، وتم الإعلان عنها رسميا من القاهرة، وكان القرار جزائريا محضا ولم يؤخذ رأي أي حكومة صديقة أو أجنبية،[3] وتم إعلام الحكومة التونسية والمغربية ساعة قبل الإعلان الرسمي، وأسندت الرئاسة إلى فرحات عباس، وقد فُضِّل على كريم بلقاسم لأجل أن تكسب الثورة صدى عالميا، وصار كريم نائبا للرئيس مع احتفاظه بوزارة القوات المسلحة.[4]

2- تشكيل لجنة العمليات العسكرية في الشرق 'كوم الشرق':

من بين الأوضاع الجديدة والتطورات التي عرفتها الثورة الجزائرية في إطارها الهيكلي والتنظيمي، خاصة وحدات جيش التحرير الوطني: إنشاء جهاز " الكوم " أو ما يسمى بلجنة

[1] – محمد عجرود، المرجع السابق، ص.45.

[2] – معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص.ص.(136-146).

[3] – محفوظ قداش، المرجع السابق، ص.ص.((189-190).

[4] – نفس المرجع، ص.190.

العمليات العسكرية بشقيها الغربي والشرقي، وتتمثل مهمتها الأساسية في التنسيق بين قوات جيش التحرير الوطني في الداخل والخارج، وتأمين عمليات عبور السلاح،[1] وكلفت بالتحضير لمتابعة عمليات العبور والهجوم على السد المكهرب وتخريبه، وهي ذات قيادتين واحدة بالحدود الشرقية ومقرها (غار الدماء) بتونس، وتتولى الإشراف على الولاية الأولى والثانية والثالثة والقاعدة الشرقية ووحدات جيش التحرير الوطني المتمركزة بالحدود التونسية، ويشرف عليها محمدي السعيد، والثانية مقرها (وجدة) بالمغرب، وتتولى الإشراف على الولاية الرابعة والخامسة والسادسة تحت قيادة بومدين.[2]

ويذكر محساس أن فكرة إنشاء قاعدة بالشرق ومثيلتها بالغرب كانت من تخطيطه هو قبل اندلاع الثورة، فقد سبق وأن اجتمع بحسين لحول وبودا غداة انفجار المنظمة الخاصة ورأوا أن من الأخطاء التي وقعوا فيها هي عدم اعتماد قواعد خلفية في تونس والمغرب تكون ملجأ لعناصر المنظمة وقواعدَ للدعم اللوجستيكي.[3]

وحين تقدم كريم بمشروعه لإنشاء قيادتين للعمليات الحربية واحدة في الشرق وأخرى في الغرب، قوبل بتأييد يشوبه الكثير من الحذر وتحول إلى رفض كامل بعدما أعلن عن المرشحين للقيادة: محمدي السعيد ودهيليس سليمان (الصادق)، خاصة من قبل بوصوف وبن طوبال، فالمعنيان اللذين اختارهما كريم ينحدران من منطقة واحدة، وتم تعيين هواري بومدين ودهيليس سليمان نائبا له بالغرب،[4] وضمت في الشرق العقيد محمدي السعيد رئيسا وممثّلا للولاية الثالثة، والعقيد عمار بن عودة ممثلا للولاية الثانية والعقيد محمد لعموري ممثلا للولاية الأولى، والعقيد عمارة بوقلاز ممثلا

[1] – جمال يحياوي، الظروف العامة لمعركة سوق أهراس الكبرى، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار العالمية للطباعة والخدمات، الجزائر، 2014، ص.28.

[2] – صالح بن النبيلي فركوس، المرجع السابق، ص.ص (427-428). انظر أيضا:محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، مرجع سابق، ص.191.

[3] – لمجد ناصر، أحاديث مع أحمد علي مهساس، المرجع السابق، ص.ص.(95-96).

ويذكر حربي في هذا الشأن أن فكرة إنشاء لجنة التنظيم العسكرية ما هي إلا نسخة جديدة عن التجربة التي حاول القيام بها كل من بن بلة وبوضياف ومحساس عام 1956. انظر: محمد حربي، المرجع السابق، ص.181.

[4] – مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص.106.

للقاعدة الشرقية،[1] وقد مرر بوصوف فكرة التوازن بين لجنتي التنظيم العسكرية؛ الشرقية والغربية، وبن طوبال مرر فكرة تمثيل كل الولايات على مستوى هيئة الأركان اللتين تم تبنيهما.[2]

وتكون هذه الهيئة العسكرية موحدة وتشرف على جميع هيئات جيش.ت.و بالداخل وعلى الحدود من أجل وضع الخطط العسكرية اللازمة على أسس متينة، ولذلك تبنت 'ل.ت.ت' فكرة كريم بلقاسم التي دعت إلى إنشاء 'ل.ع.ع' في 10 أفريل 1958،[3] والتي تعتبر النواة الأولى لهيئة الأركان العامة بصفة خاصة، وجيش.ت.و على الحدود بصفة عامة،[4] لأن المشكل الأساس في الداخل يتمثل في عدم التزود بالسلاح اللازم لمختلف وحدات جيش التحرير، فقد كانت الحاجة ملحة للحصول على السلاح خاصة الولاية الثانية والثالثة والرابعة.[5]

إذن هدفها الأساس كان تنظيم العمليات العسكرية وكيف تتم المعارك وكيف يتم نصب الكمائن وكيف يقوم الجيش بهجوماته على المعسكرات بكيفية عملية وليس عفوية، أي الإعداد والتخطيط والإشراف على العمليات المختلفة،[6] فلجنة العمليات العسكرية تتمثل مهمتها في تخطيط وتنفيذ نصب الكمائن والهجومات على مراكز العدو، فعند تلقي قيادة الناحية معلومات عن تحركات العدو، تقوم بدراسة الأوضاع المختلفة، وعلى ضوء تلك الدراسة فإنها تضع خطة عسكرية مع مراعاة جميع الاحتمالات، وتعطي أمرا بنصب كمائن للعدو، وكثيرا ما كان العدو يتفاجأ بالهجوم على مراكزه ليلا، بناء على الخطط الموضوعة من قبل القيادة، وكانت هذه العمليات تتكرر من وقت لآخر، وتحقق انتصارات عديدة لتنفيذها في آن واحد في عدة مراكز، الأمر الذي يحدث ارتباكا في صفوف العدو ويزعزع ثقته بنفسه.[7]

إذن هل استطاعت لجنة العمليات العسكرية القيام بالمهمات الموكلة إليها على أكمل وجه؟ وما هي المشاكل التي اعترضتها خاصة؟ وهل استطاعت مواجهتها واحتواءها؟

---

[1] – محمد عجرود، المرجع السابق، ص.102. انظر أيضا: عباس فرحات، تشريح حرب، تر: أحمد منور، سلسلة المترجمات، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2010، ص.324.

[2] – محمد حربي، المرجع السابق، ص.181.

[3] – خامس سامية، النشاط الثوري...، المرجع السابق، ص.164.، انظر أيضا: محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.107.

[4] – جمال بلفردي، المرجع السابق، ص.68.

[5] – جمال يحياوي، الظروف العامة لمعركة سوق أهراس الكبرى"، المرجع السابق، ص.29.

[6] – الجنيدي خليفة وآخرون، المرجع السابق، ج.1، ص.471.

[7] – أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص.70.

ويذكر العقيد عمار بن عودة أنه عُيِّن بمعية العقيدين محمد لعموري وعمارة بوقلاز في القيادة الشرقية بقيادة العقيد سي ناصر (محمدي السعيد)، وفي أول اجتماع اقترح سي ناصر هيكلة لقيادة أركان الشرق لم يسند فيها للثلاثي بن عودة وبوقلاز ولعموري أية مسؤولية، واحتفظ بالسلطة الفعلية كاملة لنفسه ولمساعديه من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي،[1] وكان ذلك سببا كافيا إلى اقتراح هيكلة بديلة، من خلال تكليف العقيد محمد لعموري بالتنظيم والإمداد، أما العمليات العسكرية فيكلف بها عمارة بوقلاز، ويتولى عمار بن عودة الاستخبارات، وعرضت على الثلاثي كريم وبن طوبال وبوالصوف فوافقوا عليها رغم تحفظ العقيد ناصر.[2]

وقام لعموري مع رفاقه في الهيكلة الجديدة بتوحيد الجيش وبعدة عمليات عسكرية منسقة أهمها عملية 5 جويلية 1958، ودبرت هذه العملية دون موافقة قائدهم، وكان الهدف منها تحطيم خط موريس من الشمال إلى قرية الرديف التونسية بالجنوب، واستعمل فيها لأول مرة سلاح البنغالور، وقد أحدثت صدى واسعا في الجرائد اليومية وفي صحافة العدو نفسه.[3]

واتخذت قيادة العمليات مدينة الكاف بتونس مقرا لها، وفي أفريل عقدت أول اجتماعاتها، وحددت لنفسها مهام وأهداف منها: تدمير الأسلاك الشائكة، وتخريب آبار النفط، والقضاء على أنصار بلونيس، كما درست وضعية الضباط الفارين من الجيش الفرنسي واتفق على تسويتها دون أخذ رتبهم بعين الاعتبار، ودرست مسألة عودة الضباط القادرين على العمل إلى الجزائر من أجل تنشيط الكفاح المسلح، وتناولت قيادة العمليات العسكرية في اجتماعها الثاني بتاريخ 2 جوان 1958 مشروع تأسيس حكومة مؤقتة، وكان الرأي الغالب أن مسألة كهذه ينبغي أن يصدر البت فيها عن مجلس الثورة، عكس الاتجاه الأقوى في 'ل.ت.ت' الذي يرى بأنه ما من داع لاستدعاء المجلس الذي كان قد فوض اللجنة في دورة أوت 1957.[4]

بالنسبة للجنة العمليات العسكرية بالغرب التي ترأسها العقيد الهواري بومدين فإنه استطاع في ظرف قصير أن ينظم الفرع المسند إليه تنظيما متميزا على أسس عصرية كالدقة في التخطيط والانضباط في ممارسة النشاطات العسكرية المختلفة، إضافة إلى تطوير أجهزة الاستعلامات

[1] – محمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص.227.

[2] – عمار بومايدة، بومدين والاخرون، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص.61.

[3] – محمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص.227.

[4] – عمار بومايدة، المرجع السابق، ص.61.

والإمدادات، كما تمكن من اختيار معاونيه في جو يسوده الانسجام والتعاون بين الجميع،[1] أما نظيره في الجهة الشرقية محمدي السعيد فلم يحالفه النجاح في أداء المهمة المسندة إليه، إذ وجد صعوبة في إقناع نوابه بمسؤوليته عليهم، وقام كل واحد بعمله مستقلا عن رئيسه،[2] ويتبين بوضوح عجز قيادة العمليات العسكرية بالشرق عن استيعاب المتغيرات العسكرية الجديدة ولم يكن لها بعد نظر لما وقع من أحداث، إضافة إلى عدم قدرتها على بسط هيبتها على وحداتها لارتباط هذه الوحدات بولاياتها الأصلية، وأيضا التنافر الحاصل بين أفرادها.[3]

فقد كان الجنود ينتمون إلى الولاية الأولى والثانية وإلى القاعدة الشرقية، وكل فئة لها نظامها الخاص، إضافة إلى دخول العناصر الفارين من الجيش الفرنسي، وكان كريم يريد دمجهم وسط وحدات جيش.ت.و بالحدود الشرقية، وكان الجنود لا يعترفون إلا بالنائب الذي ينتسب إلى ولايتهم،[4] وكانت النشاط العسكري للجنة العمليات العسكرية بالشرق غير منسق، زيادة على أنها لم تستطع مساعدة الولايات على التكيف مع المعطيات الجديدة للحرب، وكانت وحداتها مشكلة من خليط غير متجانس من فئات مختلفة، ولم تتبلور لديها فكرة الاندماج مع بعضها البعض وفق مفاهيم مشتركة، الشيء الذي جعلها تفشل في مهامها،[5] ورفضت قيادة الولاية الثانية أن تسيرهم هيئة متمركزة في الخارج كموقف مبدئي، إذ كانت ترى في ذلك إهانة للثورة ولجيش.ت.و، فليس من المنطقي أن تسير هيئة من الخارج عمليات عسكرية بالداخل لأنها مقطوعة عن وحداتها وبعيدة كل البعد عن ميدان المعارك، وتوقع الكثيرون أن لا تعمر هذه اللجنة كثيرا نظرا لانعدام الانسجام والترابط فيما بين أعضائها،[6]

وبعد أسبوع من العملية التي قاموا بها لنسف خط موريس فوجئوا باستدعائهم إلى القاهرة من قبل كريم بلقاسم المكلف بشؤون الحرب ومعه كل من بن طوبال وبوالصوف، وبعد عدة أسئلة تم تقديم تقارير تشرح أسباب فشل قيادة العمليات العسكرية، وإثرها قرر الثلاثي اتخاذ إجراءات بوقف

---

[1] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.104.

[2] – نفس المرجع، ص.104.

[3] – محمد عجرود، المرجع السابق، ص.ص.(102-103).

[4] – مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص.106.

[5] – محمد حربي، المرجع السابق، ص.181.

[6] – علي كافي، المصدر السابق، ص.ص.(280-281).

العقيد ناصر ثلاثة أشهر، ووقف العقيد بن عودة ثلاثة أشهر مع نفيه إلى لبنان بتهمة السلوك المنافي لأخلاقيات الثورة، وتجريد عمارة بوقلاز من رتبته ونفيه إلى بغداد.[1]

واجتمعت 'ل.ت.ت' في 9 سبتمبر 1958 لوضع نقاط تسد الفراغ الذي تركه حل 'ل.ع.ع'، وتمثلت في ما يلي:

- ضرورة تطوير مدارس للإطارات في المغرب وتونس، والتي كانت تضم متربصين من مختلف الفئات، مع تكليف ضباط أكفاء بالإشراف عليها.
- تشجيع فرار ضباط آخرين بعد انتقائهم.
- إنشاء هيئة أركان على مستوى ج.ت.و من أجل توحيد وتطوير الجيش الذي ستسند له مهمة القيام بعمليات منسقة بين ولايتين او أكثر.
- تشجيع عمليات تبادل الوحدات من أجل الدعم والتموين.
- تطبيق مبدأ تحويل الضباط من ولاية إلى أخرى والتقاء الضباط من مختلف الولايات.[2]

وفي 08 أكتوبر 1958 اجتمع كريم بلقاسم مرفوقا بمحمدي السعيد بالعقيد أحمد نواورة قائد الولاية الأولى والعقيد محمد عواشرية قائد القاعدة الشرقية لإبلاغهم قراره المتعلق بدخول الوحدات المرابطة على الحدود في أجل أقصاه 25 أكتوبر 1958،[3] ويلاحظ أن الرائد علي سواعي كان من الداعين الملحين على ضرورة نقل القيادات من الخارج والمنفى إلى التراب الوطني.[4]

وحسب عباس فرحات فإن جماعة الشرق أي تنظيم الشرق كان أكثر إخفاقا، فكان رجال محمدي السعيد يطلقون النار ويقومون بعمليات غير منظمة أو مخطط لها، الأمر الذي أحدث فوضى كبيرة، وإثرها قرر كريم بلقاسم عقوبات ضدهم،[5] أما علي كافي فيرجع سبب فشل لجنة

---

[1] – بشير بلاح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، ج.1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص.523. انظر أيضا: محمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص.228. عمار بوحوش، المرجع السابق، ص.473.

[2] – بلفردي جمال، المرجع السابق، ص.ص(76-77).

[3] – محمد عجرود، المرجع السابق، ص.104. للمزيد من التعمق أكثر انظر: علي كافي، المصدر السابق، ص.ص. (281-289).

[4] – هواي غريب، المرجع السابق، ص.9.

[5] – عباس فرحات، تشريح حرب، المصدر السابق، ص.324.

العمليات العسكرية هو ابتعادها عن ميدان الحرب، فكيف يمكن لقيادة في الخارج مقطوعة عن وحداتها أن تسير عمليات عسكرية في الداخل.[1]

وبالتالي فإن التجربة العسكرية للجنة العملياتية لم تعمر كثيرا، إذ دامت حوالي 6 أشهر تقريبا، وحملت هذه العقوبات في طياتها بذور خلافات وصراعات ستطفو في المستقبل القريب للعلن، وستكون عاملا في تشتيت وحدة الصفوف.

وهكذا لم تُكلَّل محاولات كريم بلقاسم بالنجاح لتوحيد الجيش وتمكين الولايات وقادتهم في الداخل من الحصول على السلاح للتصدي للقوات الفرنسية، خصوصا بعد إنشاء الخطوط الشائكة المكهربة والملغمة، والتي وقفت سدا منيعا ضد تدفق السلاح،[2] وحلت قيادتان للأركان؛ الأولى على الحدود الجزائرية التونسية، وما يعرف بقيادة الأركان الشرقية، والأخرى على الحدود الجزائرية المغربية، وما يعرف بقيادة الأركان الغربية، محل لجنة العمليات الشرقية والغربية التي نصبت من قبل كريم في أفريل 1958 في عهد ' ل.ت.ت '،[3] ففي 2 أكتوبر 1958 أصدرت الحكومة المؤقتة قرارا يقضي بإنشاء قيادتين للأركان بالحدود الشرقية والغربية تحت إدارة كل من محمدي السعيد وبومدين،[4] ونلاحظ أنه رغم تنحية محمدي السعيد من لجنة العمليات العسكرية بالشرق إلا أن كريم بلقاسم أعاد تعيينه على رأس قيادة أركان الشرق من جديد بعد حل الأولى، أما لعموري ورفاقه فبقي الحكم مطبقا عليهم، ومن هنا نرى لعموري يسعى للعودة إلى تونس وتنظيم لقاء مع رفاقه من الولاية الأولى والقاعدة الشرقية في تونس لدراسة أوضاع الثورة وما آلت إليه على الحدود الشرقية.

ودعا بورقيبة إلى عدم ترك الجزائريين يخوضون الحرب لوحدهم بل يجب أن ترافق حرب التحرير مساعيَ سياسية ودبلوماسية على نطاق واسع، فهو يرى أن الوجود الجزائري بتونس قد هدد استقرار نظامه الحديث، زيادة على مشكل اللاجئين في الأراضي التونسية، ويلاحظ أن الوجود العسكري الجزائري بتونس يعود إلى السنوات الأولى للثورة، وقد كانت فرنسا تأخذ على تونس عدم احتوائها لتلك الأعداد المتزايدة من الثوار على أراضيها،[5] وتذكر بعض التقارير الفرنسية أن العقيد أوعمران

---

[1] – للتفصيل أكثر انظر: علي كافي، المصدر السابق، ص.ص.(280-281).

[2] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص.473.

[3] – حسين بن معلم، المصدر السابق، ص.175.

[4] – محفوظ قداش، المرجع السابق، ص.191.

[5] – عادل هرسي، الجزائريون في تونس (56-1962)، ونشاطهم السياسي والثقافي، رسالة ماجستير، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونس، 2003-2004، ص.ص.(181-182).

يحضر للقيام بعدوان عام في ربيع 1958 انطلاقا من تونس، وصرح بورقيبة في حوار مع وسائل الإعلام: (الفرنسيون يتوقعون أن الوضعية في أيديهم، ونحن سنقول كلمتنا في 6 أشهر)، وبالتالي فإنه في هذه المرحلة يجب فهم أن تصريحات الرئيس بورقيبة ليست مجرد كلام.[1]

والمعروف أن فرنسا رصدت إمكانيات جبارة وميزانيات عملاقة للخطوط الشائكة، واستمرت تقوم بعزل المجاهدين عن الثورة في الداخل، إضافة إلى إقامة أبراج المراقبة والمحتشدات وحق المتابعة، فقد كان الهدف هو استنزاف طاقات جيش التحرير الوطني ووقف تدفق السلاح والمؤن والمقاتلين إلى الجزائر من الناحية الشرقية من خلال إحكام قبضتها على الحدود التونسية الجزائرية،[2] لذلك يمكن طرح العديد من التساؤلات: ما هي الضرورات السياسية والدبلوماسية لاعتماد فرنسا على هذه الاستراتيجية الدفاعية، هل نستطيع أن نستخلص الدروس من معركة سوق أهراس الكبرى، وخاصة خسارة السرية الثامنة التابعة للقاعدة الشرقية؟ إن القرارات كانت أساسا بيد لجنة العمليات العسكرية التي كان مسؤولوها بعيدين عن مسرح العمليات العسكرية، وبالتالي لا يستطيعون تقدير انعكاسات الحرب على التطورات السياسية في فرنسا، إضافة إلى تغاضيهم دون عمد على التغيرات في المشهد العسكري وسوء التقدير للتحولات الحديثة من حيث تقويم الإمكانات اللوجستية وغيرها.[3]

فالعدو الفرنسي يقوم كل مرة عند اختراق الحدود بتقدير الخسائر بأنواعها ومن ثمة إعادة تجديدها وضبطها بما يتماشى والمعطيات الراهنة، وذلك بناء على التقارير الواردة إليه عن حجم الخسائر المختلفة، فهناك تقدير ثم دراسة ومتابعة وتنظيم وضبط للإمكانات وفق ما هو مستجد، ثم مكافحة أعمال التخريب.

ويستخلص مما تقدم ذكره أن جيش الحدود الشرقية قد أخذ على عاتقه مهمات عديدة، لعل أهمها تزويد الولايات الداخلية بالسلاح وتدريب المنضمين إلى جيش التحرير وتأهيلهم من أجل حمل السلاح، كما لم يتوان في نصب الكمائن لقوات العدو ومواجهة خططه المختلفة، إضافة إلى القيام بالاشتباكات معه، والرد على اعتداءاته المتكررة على أفراد الشعب من الأبرياء والعزل، ورغم ما حدث من انشقاقات بين قادة جيش.ت.و على الحدود الشرقية إلا أن العمليات

---

[1]- Archive Vincennes, 1H3783,(d.1), Sutiation militaire à la frontière le 1er Octobre 1957, Op-cit, p.13.

[2] - خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص.16.

[3] - نفس المصدر، ص.ص.(16-17).

العسكرية ظلت قائمة وإن كانت بوتيرة أقل بعد تدعيم خط موريس بخط شال، ورغم ذلك ازدادت قدرات جيش التحرير من خلال التكوين والتدريب على الأسلحة والتكتيك العسكري والمناورات، خاصة مع بدايات العام السادس للثورة، والذي تأسست فيه قيادة الأركان العامة.

الفصل الرابع

يؤكد أغلب الفاعلين في مسار الثورة التحريرية أن قواعد الإمداد والدعم التي أسستها قيادة جبهة التحرير في بداية الثورة تعد النواة الأولى للعمل المسلح والشريان الرئيسي له، والتربة الخصبة التي ساهمت في نشأة وحدات جيش.ت.و على الحدود، وكانت الجبهة الحدودية الشرقية على وجه الخصوص تتمتع بميزات متنوعة أهلتها لاحتلال مكانة كبيرة لدى القيادة، حيث صار يعتمد عليها في توفير الدعم في شتى صوره، ولأجل ذلك ضربت عليها القوات الفرنسية حصارا كثيفا مدعما بأحدث الآليات والوسائل، ناهيك عن الأسلاك الشائكة المكهربة، وأفرز هذا الوضع مشاكل عديدة على الحدود، وزادت حدتها مع سنة 1959، التي حفلت نهايتها باجتماع العقداء العشر من أجل الاتفاق على الخطوط العريضة لسيرورة الثورة ودفعها قدما نحو إرساء منظومة تتماشى مع المرحلة القادمة وتستجيب للمتغيرات الجديدة، ثم تلاه انعقاد 'م.و.ث.ج' الذي وضع استراتيجية تسير عليها الثورة لبلوغ الهدف المنشود، وتوحيد قيادة الثورة بتأسيس قيادة الأركان العامة.

المبحث الأول: أوضاع جيش الحدود في المنطقة الشرقية

من خلال هذا المبحث نريد تسليط الضوء على بعض الأوضاع العامة التي رافقت المشهد العسكري في الحدود الشرقية وتداعياتها على الثورة، وما خلفته من أزمات أثرت على مسارها، والملاحظ في هذه الفترة تميز الوضع العسكري بالكثير من المستجدات التي كانت عنصرا أساسا في مسار الثورة، وتحكمت فيه عدة محددات كان لها الأثر البالغ في توجيهه وجهات مختلفة كادت تعصف بسيرورة الثورة وتقوّض بنيانها.

وارتفع تعداد جيش.ت.و خلال سنتي 1957 و1958 عموما، وصار مزودا بأسلحة حربية متطورة كالمدافع الرشاشة الثقيلة والرشاشات ومدافع الهاون، كما تطور التأطير بسرعة من الناحية النوعية بفضل الخبرة التي اكتسبها القادة في الميدان، وكذا ما اكتسبوه في معاركهم في الهند الصينية إلى جانب فرنسا، ونتيجة لذلك تغيرت موازين المعارك تماما، واستمرت العمليات الهجومية وتدمير مزارع الكولون ووسائل المواصلات، كما تمت عمليات كبرى مشتركة في عدة مناطق، حيث تتجمع عدة كتائب في تشكيلة واحدة قوية لتدخل في معارك عنيفة مع قوات العدو التي تتكبد خسائر فادحة، فيلجأ إلى نشر بيانات كاذبة وخسائر خيالية تلحق بجيش التحرير.[1]

1- محاكمة لعموري ورفاقه " قضية عقداء الكاف":

سعت الثورة الجزائرية إلى إرساء منظومة للانضباط وضبط صفوف المجاهدين وإحلال النظام داخل هياكلها، فكان لابد من وضع قوانين صارمة تحكم مختلف جوانبها وتضبط أوضاعها، وتعد محاكمة العقيد محمد لعموري[2] مع مجموعة من رفاقه من أبرز المحاكمات العسكرية خلال الثورة، فما هي الأسباب المؤدية إلى محاكمة العقيد لعموري ورفاقه؟

---

[1] – ذاكرة الجزائر، المرجع السابق، ص.262.

[2] – ولد في 14 جوان 1929 بأولاد سيدي علي ببانتة، كان من تلاميذ معهد ابن باديس ببانتة ثم معلما للغة العربية، وانخرط في صفوف حزب الشعب و'ح.ا.ح.د' بعد الحرب العالمية الثانية، وباندلاع الثورة الجزائرية انضم إليها، ورقي من رقيب إلى نقيب سنة 1956، ثم رتبة عقيد حين تولى قيادة الولاية الأولى، وقام بتأسيس مدرسة الكاف للإطارات سنة 1957، انضم إلى القيادة الشرقية في أفريل 1958، وعزل من مهامه في سبتمبر 1958، ولم يقبل نفيه إلى لبنان، وقاد معارضة لكريم بلقاسم ووزراء الحكومة المؤقتة مع عواشرية ونواورة ومصطفى الاكحل وغيرهم من الضباط، ونظموا اجتماعا عرف باجتماع الكاف، والذي تم فيه القبض عليهم وأعدموا في 16 مارس 1959 بتهمة التآمر على الثورة، وتم العفو عن الآخرين، وفي 24 أكتوبر 1984 وضعت رفاته في مربع الشهداء. انظر: محمد علوي، المرجع السابق، ص.ص.(45-48). انظر أيضا: Achour Cheurfi, Dictinnaire Incyclopedique de l'Algérie, Ed ANEP, Algérie, 2007, p.88. –

كانت الظروف في سنة 1958 تشير إلى سوء العلاقة بين السلطة الفعلية في قيادة الثورة ممثلة في الثلاثي كريم وبن طوبال وبوالصوف وبين قيادتي الولاية الأولى والقاعدة الشرقية إثر العقوبات الثقيلة المسلطة على لعموري وبوقلاز،[1] وقام العقيد نواورة في 13 أكتوبر 1958 بجمع أركان ولايته بتاجروين (تونس) لإطلاعهم على قرارات وزير القوات المسلحة التي تقضي بدخول الوحدات المرابطة على الحدود في أجل أقصاه 25 أكتوبر الجاري، مبديا تحفظه منها وصعوبة تنفيذها، وساد جو من الاستياء العام والتنديد بالعقيدين كريم بلقاسم ومحمدي السعيد،[2] كما أخبرهم بالاستعدادات الجارية لاستقدام محمد لعموري من القاهرة، وحذا حذوه قائد القاعدة الشرقية الرائد عواشرية، حيث اجتمع مع بعض مساعديه في 21 أكتوبر 1958 ليطلب منهم تفويضا لإبرام اتفاق مع الولاية الأولى يتضمن النقاط الآتية:

- الاحتفاظ بالمراكز الحدودية التابعة للقاعدة الشرقية والولاية الأولى.
- تحديد المسؤولية تجاه خط موريس الذي صار حاجزا فعليا يمنع الإمداد.
- توحيد فصائل التموين والإمداد ووضعها تحت إشراف القاعدة والولاية الأولى.
- البحث في أسباب إنشاء ' ل.ع.ع ' وحلها ونفي ثلاثة من أعضائها وعودة محمدي السعيدي وترقيته.
- المطالبة بعودة الأعضاء الثلاثة ومحاكمتهم من قبل جيش التحرير إذا استدعى الأمر.
- بيان أسباب تصفية عبان رمضان.
- عقد اجتماع مع 'ح.م.ج.ج' يحضره وزير القوات المسلحة.[3]

بوعلام بلقاسمي وآخرون، معجم أعلام الجزائر، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.1954، الجزائر، 2007، ص.ص.(247-249).

[1] – ولد عام 1925 بضواحي عنابة، انخرط في سلاح البحرية الفرنسية الأمر الذي أكسبه خبرة كبيرة، وانضم إلى الحركة الوطنية، وخلال قيام الثورة الجزائرية تم تعيينه مكلفا بالعمل الفدائي بعنابة، و التحق بالثورة بنواحي القالة بعد اكتشاف التنظيم الذي كان يشرف عليه، وتولى قيادة ناحية القالة، وانتخب قائدا لمنطقة سوق أهراس بعد تأسيسها، ثم صار قائدا للقاعدة الشرقية فيما بعد، وعين في 'ل.ع.ع'، ونفي إلى بغداد إثر حل 'ل.ع.ع' ، وبعد الاستقلال أصبح عضوا في المجلس الوطني التأسيسي ثم ملحقا عسكريا بسفارة الجزائر بليبيا، وتوفي سنة 1996. انظر: تابليت عمر، مذكرات الضابط سالم جيليانو، المصدر السابق، ص.278.

[2] – عمار بومايدة، المرجع السابق، ص.ص.(62-63).

[3] – محمد عجرود، المرجع السابق، ص.105. انظر أيضا: محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص.466.

وتشير بعض المصادر والمراجع إلى أن محمود الشريف كان أول من كشف خيوط المؤامرة مصادفة بعد وصول لعموري إلى الكاف، وحاول الاستنجاد ببوالصوف الذي لم يكترث للأمر ظنا منه أنهم لا يستهدفون جديا كل أعضاء الحكومة،[1] ويذكر محمود الشريف أنه وجده مترددا في اتخاذ القرار ترددا كادت أن تنجر عنه عواقب سيئة، إذ اختار التهدئة والتقليل من خطورة ما يدبره المتآمرون، وتحت إلحاحه الشخصي قام كريم وبن طوبال بإبلاغ الحكومة التونسية بمخططات لعموري وجماعته،[2] فأوعزت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى وزير الداخلية التونسي الطيب المهيري[3] لإيقاف المتآمرين خلال اجتماعهم بالكاف.[4]

وما يلاحظ أنه في مسألة عودة لعموري إلى تونس رأيان؛ الأول يقول أن لعموري عاد إلى تونس ليشرح لبعض الضباط أنهم أبرياء من التهم التي ألصقت بهم وأنهم مظلومون،[5] وأما الرأي الثاني فيذكر أنه عندما عاد لعموري من منفاه ترأس اجتماعا سريا عقد في مدينة الكاف التونسية بتاريخ 16 نوفمبر 1958، وشارك فيه العديد من إطارات الثورة العسكرية والسياسية، وذلك من أجل إعادة تأهيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية أو شاركت فيه بأي شكل كان،[6] وحسب رأي محفوظ قداش فلعموري تبنى في هذا الاجتماع قرارات معادية للحكومة المؤقتة، منها التكفل بالحدود والقواعد الشرقية لتونس ومصالحها، ووضع الوزراء تحت المراقبة، وتعيين لجنة مراقبة للمالية في الداخل،[7] ولم يكن يطمئن لأي واحد من الباءات الثلاث فقد كان يرى أنهم أقل كثيرا من المسؤولية التي أسنِدت

---

[1] – عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص.ص.(142–143). للتفصيل أكثر حول قضية لعموري ومحاكمته يرجى الاطلاع على: إبراهيم لونيسي، القضاء العسكري خلال الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص.149. انظر أيضا: محمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص.(228–229). فتحي الذيب، مصدر سابق، ص.ص.(406–408).

[2] – عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص.143.

[3] – من مواليد 1924 بالمرسى، وزاول تعليمه بالصادقية، وانخرط بشعبة المرسى للحزب الدستوري التونسي، وسافر إلى فرنسا لمواصلة دراسته أين نال إجازة الحقوق من جامعة باريس، وانتخب كاتبا عاما للجامعة الدستورية (1946–1956)، ثم عاد إلى تونس حيث تولى الكتابة العامة لجامعة تونس والأحواز، وزج في السجن سنة 1952، واعتقل من جديد في نفس السنة ونفي إلى رمادة ثم إلى محتشد تطاوين، ومن أوت 1954 إلى غاية أفريل 1956 اضطلع بإدارة الحزب الدستوري التونسي الحر، وعين مسؤولا عن الملف الجزائري، وتوفي سنة 1965. انظر: حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، ج.2، المرجع السابق، ص.334.

[4] – مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص.231. انظر أيضا: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص.478.

[5] – محمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص.229.

[6] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.110.

[7] – محفوظ قداش، المرجع السابق، ص.192.

إليهم، وكذلك الأمر بالنسبة للعقيد بوقلاز الذي كان يشرف على القاعدة الشرقية[1]، وكان الهدف من هذا الاجتماع هو التخطيط لكيفية إلقاء القبض على الوزراء العسكريين في الحكومة المؤقتة (كريم بلقاسم- محمود الشريف- عبد الله بن طوبال- عبد الحفيظ بوالصوف)، وإدخالهم إلى الجزائر لمحاكمتهم عسكريا لارتكابهم انحرافات عن مسار الثورة ومبادئ أول نوفمبر، وإبعادهم القادة الوطنيين الذين ساهموا في الثورة منذ انطلاقتها، وإحلالهم عناصر مشبوهة[2] خدمت الاستعمار مكانهم، من أجل السيطرة على الثورة لصالحهم، زيادة على تماطلهم في إيصال السلاح إلى الداخل.[3]

وفي أوائل نوفمبر 1958 أرسل نواورة السائق عمار قرام لاصطحاب لعموري والرائد علي زغداني (مصطفى الاكحل) من طرابلس إلى تونس، ووصلا في 10 نوفمبر إلى مدينة الكاف[4]، ولكن مخابرات الحكومة المؤقتة علمت بالأمر، فاستعانت بالسلطات التونسية لإلقاء القبض على السائق في طريق عودته إلى تونس العاصمة، واستجوب في مقر الحزب الدستوري التونسي بحضور كريم وبوالصوف وبن طوبال وعباس فرحات وآخرون، وأخبرهم بكل شيء،[5] وقام على إثر ذلك الحرس الوطني التونسي بمداهمة المجتمعين واعتقال غالبيتهم مع فرار الرائد أحمد دراية والنقيبين بن ديدي (صالح السوفي) وعبد السلام الذوادي.[6]

وحاولت الحكومة المؤقتة الحصول على تفسير لما حدث من عبد الناصر وتدخل مصر في هذه القضية ولكن دون فائدة، فقامت الحكومة المؤقتة بنقل مقرها إلى تونس تعبيرا على احتجاجها.[7]

---

[1] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.108.

[2] – يقصد بالعناصر المشبوهة ما اصطلح على تسميتهم بضباط فرنسا والفارون من الجيش الفرنسي.

[3] – إبراهيم لونيسي، القضاء العسكري خلال الثورة التحريرية مع إشارة إلى محاكمة لعموري وزملائه، أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، 2007، ص.148. انظر أيضا: ميلودي سهام، علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني(1958- مارس 1962)، أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر(تخصص الثورة الجزائرية)، جامعة وهران، 2010-2011، ص.ص.(29-20).

[4] – الكاف: مدينة تونسية كان بها مقر قيادة جيش التحرير الوطني.... انظر:

[5] – عمار بومايدة، المرجع السابق، ص.ص.(63-64). وكان من الممكن أن تنجح المبادرة لو لم يتفطن الباءات الثلاث إلى الأمر، وبالتالي اللجوء إلى السلطات التونسية وإلى الضباط الجزائريين القادمين من الجيش الاستعماري عبر ألمانيا وإيطاليا لإيقافهم. انظر: محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.110.

[6] – محمد عجرود، المرجع السابق، ص.108. انظر أيضا: جاك دوشمان، المرجع السابق، ص.ص.(331-333).

[7] – محفوظ قداش، المرجع السابق، ص.192.

وتمت محاكمتهم في محكمة ترأسها العقيد بومدين ومساعدة العقيد الصادق دهيليس والرائد سليمان (أحمد قايد)، والنقيب علي منجلي[1] نائبا عاما، وشارك الملازمان الأولان محمد فلاح من الولاية الرابعة وعلي مشيش من الولاية الأولى والملازم عبد العزيز زرداني كمحلفين إضافة إلى كاتب الضبط المرشح أحمد روابح،[2] وحسب رواية العقيد الطاهر زبيري فقد طلب لعموري توكيله كمحام للدفاع عنه، وأثناء المحاكمة أحضر الطاهر زبيري خمسة محامين آخرين معه، ورافع بشدة لإنقاذ لعموري على وجه الخصوص من حكم الإعدام، وقام علي منجلي بتوجيه أقوى الاتهامات ووصفهم بالمتآمرين، وطالب بتسليط أقسى العقوبات ضدهم، ودامت الجلسات والمرافعات طيلة 15 يوما، وفي آخر جلساتها أعلن رئيسها عن انتهاء المحاكمة دون إصدار الحكم، وبعدها صدرت الأحكام دون علم هيئة الدفاع.[3]

حيث أدينوا بتهمة الخيانة العظمى، وصدر حكم الإعدام في كل من لعموري وأحمد نواورة[4] ومحمد عواشرية ومصطفى لكحل، أما الآخرون فحكم عليهم بالمؤبد وتم سجنهم مدة ثم

---

[1] – ولد سنة 1922 بعزابة (سكيكدة)، كان مستشارا بلديا، ومناضلا نشيطا في حزب الشعب–حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وسجن بسبب نشاطه عقب مجازر الثامن ماي 1945، وانضم إلى الثورة غداة أحداث أوت 1955، وأصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة سنة 1957، وقائدا عسكريا سياسيا بالولاية الثانية ومساعدا مقربا لبن طوبال،وفي ربيع 1958 التحق بتونس، وصار من ضباط قوات الحدود البارزين، ثم اختاره العقيد بومدين ليكون بجانبه في قيادة الأركان العامة في جانفي 1960، وشارك في الندوة الأولى لإيفيان. شارل أنري فافرود، المرجع السابق، ص.ص.(222–223). انظر أيضا: محمد عباس، رواد الوطنية (شهادات 28 شخصية وطنية)، دار هومة، 2004، الجزائر، ص.418.

[2] – عمار بومايدة، المرجع السابق، ص.65.

[3] – الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.204. انظر: محمد تقية، المرجع السابق، ص.565.

[4] – ولد في 21 جانفي 1920 بدوار أولاسي أحمد بلدية اغسيرة دائرة تكوت ولاية باتنة حاليا، تربى على التقاليد العربية الإسلامية، وحفظ قسطا من القرآن الكريم وانتسب إلى المدرسة الفرنسية لمدة 3 سنوات، وانضم إلى حزب الشعب بعد مجازر 8 ماي 1945 والتحق بالمنظمة الخاصة سنة 1947، وكان من أوائل واضعي العمل السري مع مصطفى بن بولعيد، وكلف عام 1949 بالعمل في منجم أشمول لتزويد المنظمة بالمتفجرات، وسجن بعد اكتشاف أمره لمدة 3 أشهر، وكلف بقيادة فوج العمليات بأريس في أول نوفمبر، وقاد أفواج المجاهدين بالمنطقة لضرب مراكز العدو ومنشآته الحيوية، وفي سنة 1957 رقي إلى عضو هيئة أركان الولاية الأولى برتبة رائد إخباري، وفي أفريل 1958 صار قائدا للولاية الأولى، وكان ضمن الضباط المجتمعين سرا في الكاف مع لعموري وعواشرية في 11 نوفمبر 1958، وحوكم وأعدم يوم 19 مارس 1959. انظر: محمد علوي، قادة ولايات الثورة الجزائرية(1954–1962)، ط.3، منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين، فرع ولاية بسكرة، دار علي بن زيد، الجزائر، 2013، ص.ص.(49–53).

أطلق سراحهم وضموا من جديد إلى صفوف جيش التحرير الوطني، لكنّهم أبعدوا عن وحدات القتال بالحدود وأرسلوا إلى الجبهة الجنوبية لتنظيمها.[1]

وبهذه المحاكمة أسدل الستار على قضية شائكة من قضايا الثورة في الحدود الشرقية، قضية اعتبرها البعض خيانة كبرى وجب وضع حد لمدبريها، واعتبرها البعض الآخر محاولة تصحيحية لمسار الثورة التحريرية.[2]

وخلاصة القول أن قضية لعموري وملابساتها كان لها عمق الأثر في شحن الأجواء العامة على الحدود الشرقية بالتوتر، كما أنها عمقت الهوة أكثر بين الفاعلين في المشهد الثوري ومختلف الوحدات المتمركزة على الحدود.

2- الأوضاع سنة 1959:

يشير فرحات عباس إلى أن 'ح.م.ج.ج' تسير على دربها الأول نحو تحقيق المهام الموكلة إليها، والمتمثلة في الدفاع عن حق الشعب في الحرية ودعم وحدة الصف والمحافظة عليها وتقديم التمويل للمعارك، والتزود بالسلاح والعتاد والمؤونة وكانت الذخائر تزداد كل يوم، أما الأسلحة فكان كل من محمود الشريف وبوالصوف يضمنان تخزينها، وكانت الأوضاع حسنة إلا أن الحواجز لازالت تمنع تزويد المجاهدين في الداخل بالمؤونة والسلاح، وكان كريم بحكم منصبه الذي يجعله مسؤولا عن هذا الأمر يجد نفسه في حرج متزايد.[3]

وعرفت وحدات المجاهدين التي تجمعت منذ اندلاع الثورة على الحدود الجزائرية التونسية ازديادا معتبرا بداية من 1956، وتضاعفت خلال سنة 1958، وكان للأزمات التي هزت قيادة جبهة التحرير والقيادات المختلفة لجيش.ت.و تأثيرات متنوعة على المجاهدين المتمركزين في المناطق الحدودية، فمنذ رحيل شيهاني بشير ومصطفى بن بولعيد ظهر التنافس على أشده بين قادة الولاية الأولى، كما توترت العلاقات بين الولاية الثانية ومنطقة سوق أهراس، وظهر الانشقاق بين قادة الناحية السادسة وقادة القاعدة الشرقية، إضافة إلى رفض مقررات الصومام وما تولد عنه من حساسيات على عدة مستويات، وكذا مسألة إيصال الأسلحة إلى الداخل ومحاولة تأطير الوحدات المقاتلة بالقوة وتعيين

---

[1] – مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص.231. للتفصيل أكثر انظر: مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص.ص.(115-117).

[2] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.111.

[3] – فرحات عباس، المصدر السابق، ص.ص.(353-354).

كبار المسؤولين دون تشاور، وما خلفته قضية لعموري من تعقيدات كثيرة، وما تلاها من تمردات، كل ذلك خلق حالة من الفوضى وتراخي الانضباط والتهاون بلغت مدى ينذر بالكارثة، ويبعث على القلق الكبير.[1]

واتخذ العقيد محمدي السعيد 'ناصر' القرية الحدودية غار الدماء مقرا للقيادة، ويساعده الرائد علي منجلي، وكانا يتلقيان الأوامر من وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم، وهيأت القيادة تحت الأرض مخابئ تحميها المدفعية المضادة للطائرات من الغارات الجوية، وقام العقيد ناصر بمنح مهام قيادة الحدود للرائد أحمد بن شريف يساعده عبد المجيد علاهم، وأسندت لقيادة الحدود خمس مهام رئيسية:

- مراقبة الحدود.
- تنفيذ أوامر القيادة.
- تحضير وحدات خاصة مهمتها إيصال السلاح والمعدات إلى الداخل.
- ضمان استمرار الاتصال بين القيادة العليا وقيادة أركان الشرق.
- حماية حاميات جيش.ت.و المتمركزة على طول الحدود باستعمال المدفعية المضادة للطائرات والأسلحة الثقيلة.[2]

ويذكر الرائد أحمد بن شريف أنه مع شهر ماي من سنة 1959، عين قائدا على الحدود الجزائرية التونسية، وكلف بمهام ضمان مراقبة الحدود وضمان إرسال الوحدات والمعدات الحربية إلى الداخل، وإعطاء التعليمات للوحدات المسيرة وضمان الاتصال بين القيادة والوزير والدفاع عن الحدود وحمايتها في حالة هجوم العدو.[3]

ويؤكد أنه وجد المهمة صعبة جدا ومعقدة نظرا للوضع السائد في منطقة الحدود، (فالروح الثورية متخاذلة والجنود يعيشون في ضيق بالثكنات، ومراكز التدريب أخذت تخلو وتقفر ببطء، وعمَّ الفساد جميع الميادين)، وتمت إعادة تحقيق التنظيم في مراكز التدريب وشرطة الحدود ومصالح الاستعلامات والخدمات الصحية والمصالح التقنية (مخبر صور وطباعة).[4]

---

[1] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.ص.(163-164).

[2] – براهيم لحرش، المصدر السابق، ص.ص.(296-297).

[3] – أحمد بن شريف، فجر المشاتي أو لمحات عن الثورة الجزائرية في معركة التحرير، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977، ص.ص.(89-90).

[4] – أحمد بن شريف، المصدر السابق، ص.90. وبالتحاق أحمد بن شريف بالولاية الرابعة تم تعويضه بالرائد موسى حساني ويساعده على سواعي. انظر: براهيم لحرش، المصدر السابق، ص.297.

زيادة على تقدم الأعمال على خط شال بسرعة، وتحت إشراف اختصاصيي الهندسة كانت أعمال السد تنفذ من قبل مدنيين مجهزين لهذه الغاية، وحماية الورشات من قبل وحدات المشاة والطيران، الشيء الذي زاد من صعوبة مواجهة أشغال بناء السد، وكان ينقص جيش التحرير على الحدود هيئة أركان عامة تضبط وتنظم وتعيد الأمور إلى نصابها.[1]

وقد كان لهذا الوضع تأثير بالغ على مجريات الأحداث في الحدود الشرقية، ونتج عن هذه الأوضاع المتأزمة نفور قادة الوحدات المقاتلة على الحدود ومعارضتهم لقيادة الثورة، ولم تنجح محاولات احتواء الأوضاع والتحكم فيها بالرغم من المجهودات التي بذلتها كل من 'ل.ت.ت' و'ح.م.ج.ج'، ورغم تشكيل قيادة العمليات العسكرية وقيادة الحدود إلا أن ذلك لم يستطع التحكم في الأوضاع إلا بعد اجتماع العقداء وما تبعه من قرارات 'م.و.ث.ج' بتعيين قيادة الأركان العامة.[2]

ويرى أحد المجاهدين أن سنة 1959 خاصة تميزت بتدني معنويات الجنود وسيادة روح التمرد وفقدان الثقة والنظرة التشاؤمية عن مستقبل الثورة، ولم يبق في الساحة أي قائد من القادة المعروفين يتمتع بالثقة من قبل الجنود لإعادة الانضباط والأمل في صفوفهم وصفوف الإطارات الصغيرة، ولو لم يسارع المجلس الوطني للثورة بتعيين قيادة جديدة للأركان العامة لجيش.ت.و لكانت الكارثة الكبرى.[3]

أما عبد الرزاق بوحارة فيرى أن سنة 1959 كانت سنة لاستعادة الثقة والسلطة القائمة، فقوات جيش.ت.و على الحدود الشرقية شعرت أن القتال سيأخذ بعدا ومنحى جديدا، وأن الكفاح سوف يستمر إلى ما بعد الاستقلال، وأنه صار لهم وزن في المرحلة القادمة، وزال خوفهم من انتهاء مهامهم بعد الانتصار.[4]

وفي أكتوبر 1959 قدم كريم بلقاسم والرائد إيدير وعبد الرحمن بن سالم إلى أم الطبول من أجل تكوين جماعة من المتطوعين تتوفر فيهم شروط معينة، مثل الصحة البدنية الجيدة، ومعرفة

[1] – خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص.132.

[2] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.164.

[3] – براكتية شريف، جيش التحرير الوطني مرحلة الهيكلة والتنظيم، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بفندق الأوراسي الجزائر، 4/3/2 جويلية 2005، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1.نوفمبر.1954، الجزائر، طبعة مزيدة ومنقحة، 2010، ص.393.

[4] – Abderrazzak BOUHARA, les viviers de la libération, Edition casbah, Algérie 2001, p276.

مسالك الطريق، والالتزام، وذلك من أجل الانتقال إلى الولاية الثالثة المحاصرة ومدها بالسلاح، وتطوعت مجموعة كبيرة، وتم تحضيرهم للمهمة جيدا، وأشرف على هذه المجموعة أحمد بن شريف.[1]

وعندما لم تستطع 'ل.ع.ع' ولا قيادة الأركان الشرقية احتواء المشاكل والتمردات التي تفاقمت مع طول الوقت وأصبحت تهدد سيرورة الثورة، زيادة على خطر الأسلاك الشائكة وحقول الألغام التي صارت عائقا كبيرا أمام تدفق الأسلحة إلى الداخل لتزويد جنود جيش التحرير بما يحتاجونه من العتاد الحربي أو التقليل من حدة الأسلاك، الأمر الذي عجل بالعمل على إيجاد حلول سريعة للأوضاع المتردية التي تعيشها الجبهة الشرقية وتوحيد القيادة والعمل العسكري على الحدود.

إذن كنتيجة لهذه الاضطرابات وحملات تشتيت الصفوف داخل جبهة التحرير وجيشها التي شنها العدو، وكذا بعض الأطماع التي برزت داخل مفاصل الثورة، قرر جماعة من قادة الثورة عقد اجتماع لدراسة الأوضاع السائدة، واتخاذ التدابير اللازمة لرص الصفوف والحفاظ على وحدة الثورة وتماسكها، ولإيجاد إستراتيجية تمكن من مواجهة الإستراتيجية العسكرية الفرنسية.

فكيف تم هذا الاجتماع؟ وما هي الظروف المحيطة به؟ وهل أتى أكله؟

3- اجتماع العقداء العشر بتونس:

فشل التنظيم بالجبهة الشرقية منذ سبتمبر 1958 فشلا ذريعا، وتظافرت عدة عوامل لشل حركة الحكومة المؤقتة عام 1959، وذلك عائد لاستفحال ظاهرة الولاءات الشخصية، وكان الرهان الحقيقي للصراعات هو الإشراف على الجيش الذي كان يتنازعه الباءات الثلاث، وعلى العكس من ذلك في الجبهة الغربية؛ إذ أثبت فعاليته بقيادة العقيد بومدين والذي اعتمد تنظيما قادرا على جمع الصفوف وانتهج سياسة الانتقاء على أساس الكفاءة والجدارة وبالتالي الحصول على عناصر مدربة على الانضباط،[2] ونظرا لفشل لجنة العمليات العسكرية على الجبهة الشرقية وما تلاها من انزلاقات حدثت خلال الثورة[3]، جعل عمل 'ح.م.ج.ج' يكاد يكون مشلولا، وكذا إحكام الخناق حول الثورة في الداخل بسبب تطبيق برنامج ديغول والمخطط الجهنمي الذي باشره الجنرال شال على جميع

[1] – مصطفى بسطامي، المرجع السابق، ص.259.

[2] – أحمد مسعود سيد علي، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا '1960-1961' من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 9 إلى 27 أوت 1961، أطروحة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص.28. انظر أيضا: محمد حربي، المرجع السابق، ص.201.

[3] – اغتيال مصطفى بن بولعيد – رحيل عبان رمضان – مؤامرة عقداء الكاف – مقتل عميرة علاوة واستقالة لمين دباغين.

المستويات للقضاء على الثورة، كل ذلك سارع في انعقاد اجتماع العقداء العشرة الذي انتهى باجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في ديسمبر 1959- 1960، والهدف من ذلك تدارك الأوضاع ودراسة أزمة القيادة العسكرية وتعيين قيادة جديدة للثورة.[1]

ويذكر العقيد علي كافي أنه تم استدعاء قادة الولايات في أفريل 1959 للمشاركة في الاجتماع المزمع عقده بتونس، وذلك للبت في الخلافات العديدة التي جرت في الحكومة المؤقتة، كما أن جيش.ت.و في الداخل لم يكن ينتظر الكثير من من الخارج، خاصة وأن الحكومة المؤقتة كلما وقعت في أزمة إلا وتدعو قيادات الداخل لاحتوائها وفكها، وذلك راجع إلى غياب دور المسؤولية عند قيادة الخارج، وتأثير ذلك على القيادة في الداخل، وبالتالي لم يكن أمام الحكومة المؤقتة إلا اللجوء إلى كل عقداء الثورة لحل هذا الانسداد.[2]

إذن فمن أجل تجاوز حالة العصيان والانسداد السياسي في هرم القيادة، وبعد محاولة الانقلاب التي قام بها العقيد لعموري ورفاقه،[3] وعندما لم تستطع 'ح.م.ج.ج' إيجاد حلول للمشاكل المتراكمة يوما بعد يوم، وخاصة تلك التي خلقها ديغول للثورة وأهمها صعوبة مرور السلاح إلى الداخل بسبب خطي موريس وشال، وحادثة مقتل عميرة علاوة واستقالة لمين دباغين،[4] وأمام تصاعد الخلافات بين العسكريين والسياسيين؛ اضطرت 'ح.م.ج.ج' إلى تفويض الباءات الثلاث بعقد اجتماع للعسكريين للتحكيم والبت في صراعات وخلافات الحكومة المؤقتة،[5] وضرورة لم

---

[1] – أحمد مسعود سيد علي، المرجع السابق، ص.ص.(28–29).

[2] – علي كافي، المصدر السابق، ص.ص.(308–309).

[3] – الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص.147.

[4] – إثر استدعائه إلى القاهرة بداية سنة 1959، انطلق عميرة علاوة في حملة تنديد واتهامات ضد عباس فرحات، فاستدعته دوائر بوالصوف لاستجوابه، وبعد ساعات قليلة من تفتيش دقيق لحجرته وجد مقتولا أمام مقر الحكومة المؤقتة، وكانت الرواية المتداولة أنها حالة انتحار، ولكن الامين دباغين طالب بإجراء تحقيق حول الحادثة، وكذا طالبت الحكومة المصرية بالتحقيق حول مقتله، ورفضت إقفال الملف لسعيها من أجل تفجير الحكومة المؤقتة التي لم تتوافق مع تركيبتها... للمزيد من التفصيل انظر: محمد حربي، المرجع السابق، ص.203. انظر أيضا: محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص.ص.(470–472).

[5] – رابح لونيسي، المرجع السابق، ص.ص.(39–40). واستنادا إلى محاضرا الاجتماع فإن الداعين إلى عقده في حقيقة الأمر هم كريم بلقاسم وبن طوبال وبوالصوف الذي قدم باسم الثلاثة لائحة إلى رئيس الحكومة فرحات عباس ورد فيها ضرورة الإصلاح الجذري للمؤسسات وفق صلاحيات محددة للجنة العشرة، وفي الجلسة الرابعة يوم 26 أوت 1959 كان السؤال المطروح هو: هل بإمكان هذه اللجنة أخذ كل القرارات أم أن صلاحياتها تقتصر على تعيين القيادة الجديدة؟ انظر: جمال بلفردي، المرجع السابق، ص.ص.(90–91)، نقلا عن شاوش حباسي،

الشمل وتعيين مجلس وطني جديد يتولى رسم استراتيجية عسكرية وسياسية ودبلوماسية للثورة،[1] ويلخص الشاذلي بن جديد الأسباب الرئيسة التي استدعت إلى عقد هذا الاجتماع التحكيمي المارطوني في النقاط الآتية:

- الصراع بين بعض ولايات الداخل والقاعدة الشرقية.
- إعدام عقداء حادثة الكاف وما انجر عنه من تذمر وفوضى عمت وحدات القتال.
- تمرد وحدات القاعدة الشرقية والولاية الأولى.[2]

وقد أدت الأزمة التي وقعت فيها الحكومة المؤقتة بعد مقتل عميرة علاوة إلى انسداد كبير، فمن الطبيعي أن يرفض كل من بوصوف وبن طوبال تولي كريم رئاسة الحكومة، لأن ذلك سيؤدي إلى اختلال التوازن بين الباءات الثلاث داخل أجهزة الثورة.

ووضعت شروط للمشاركة في الاجتماع، وتمثلت في وثيقة تزكية كتابية يحضرها قائد الولاية كدليل على ثقة المجاهدين فيه، إضافة إلى أن مكان الاجتماع قد حدد في مقر وزارة الدفاع التابع للحكومة المؤقتة، وتسلم كل عضو مشارك مشروع وزارة الدفاع المعد خصيصا للموافقة عليه خلال الاجتماع.[3]

ويتم الاتفاق على مشاركة عشرة عقداء في الاجتماع وهم: الباءات الثلاث وهواري بومدين قائد هيئة أركان الغرب ومحمدي السعيد قائد أركان الشرق ولطفي قائد الولاية الخامسة وعلي كافي قائد الولاية الثانية والحاج لخضر قائد الولاية الأولى وسليمان دهيليس قائد الولاية الرابعة وسعيد يازوران الذي مثل الولاية الثالثة.[4]

وكان اللقاء بين عسكريين من أعلى المراكز في جيش.ت.و لدراسة واقع الحال وأوضاع الثورة واقتراح جملة من الحلول التي تعيد التوازن للجيش،[5] وبدأت أشغال الاجتماع في11 أوت 1959 واستمرت إلى غاية 16 ديسمبر 1959، ويذكر مصطفى بن عمر أن الاجتماع بدأ في شهر

[1] – محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص.109.

[2] – الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص.ص.(147–148).

[3] – علي كافي، المصدر السابق ، ص.ص.(311–312).

[4] – رابح لونيسي، المرجع السابق ، ص.ص.(40–41).

[5] – خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص.148.

جويلية وانتهى في شهر أكتوبر من نفس السنة، بمقر وزارة الاتصالات العامة والمواصلات الكائن بالعمار رقم 2 من شارع بارمنتي بتونس العاصمة.[1]

وعقدت لجنة العقداء أول اجتماع لها، وتفاجأ الجميع بانضمام كل من الباءات الثلاث فخيّم الصمت، وقطعه العقيد لطفي موجها كلامه لهم بقوله: إنكم فشلتم في حل المشاكل فيما بينكم وسلمتم الأمور برضاكم إلى هذه اللجنة فأرى إذن أنْ لا مكان لكم بيننا...وإن قررتم الحضور فسأدعو كل أعضاء الحكومة للحضور التي أنتم من أعضائها،[2] وهنا غادر الثلاثة الاجتماع، غاضبين وكان كريم أكثرهم استياء وغضبا،[3] وتواصل اجتماع اللجنة أكثر من ثلاثة أشهر كانت حافلة بالمشاورات والاتصالات وتخللته بعض الانقطاعات.[4]

ويذكر عمار بن عودة أنه كان يتابع تطورات وحيثيات الاجتماع عن كثب، فقد تقاسم معه السكن العقيدان لطفي وعلي كافي، وكانوا يتبادلون الرأي حول موضوع الاجتماع، زيادة على التشاور المستمر مع العقيد بومدين، وكان موضوع الاجتماع يدور حول اختيار قيادة دائمة بالنسبة للثورة بإبراز شخصية تتزعم الثورة وتجسد مبادئها، وكان كريم بلقاسم يسعى للحصول على هذه القيادة باعتباره الشخصية التاريخية الوحيدة التي مازالت تباشر المسؤولية الفعلية في الثورة، ولكن وجد معارضة من قبل بن طوبال وبوصوف، فأجلت المسألة إلى حين،[5] وعرف هذا الاجتماع إنشقاقات حادة بين كتلتين، تضم أحداهما كلا من بوالصوف وبن طوبال وبومدين وعلي كافي ولطفي، أما

[1] – مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص240. ونلاحظ هنا الكثير من الاختلافات في رصد تاريخ هذا الاجتماع فبعض المصادر تذكر أنه كان في شهر أوت إلى غاية ديسمبر. انظر: حسين بن معلم، المصدر السابق، ص.ص.(186-187). ويذكر علي كافي أنه دام 90 يوما من الجلسات والمشاورات. علي كافي، المصدر السابق، ص.311. بينما يذكر محمد حربي أنه دام حوالي 110 أيام. انظر: محمد حربي، المرجع السابق، ص.206.

[2] – كان رفض العقيد لطفي في بداية الاجتماع حضور الباءات الثلاث نابعا في الأساس من المنطق، فمن غير المعقول أن يكونوا الحكم والخصم في نفس الوقت، إلا أنه سمح لهم بالحضور بعد ذلك ليصبح عدد الحاضرين 10 عقداء. انظر: رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، المرجع السابق، ص.41.

[3] – ولكن بعد أخذ ورد تم السماح لهم بالمشاركة مع بقية القادة العسكريين في احتواء الأزمة وإعادة ترتيب الأمور في قيادة الثورة. عمار بوحوش، المرجع السابق، ص.493.

[4] – مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص.134.

[5] – محمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص.ص.(231-232).

الآخر فيضم كلا من كريم بلقاسم ومحمدي السعيد وسليمان دهيليس والحاج لخضر وسعيد يازوران، وأشتد الخلاف حول تشكيلة 'م.و.ث.ج' الذي سيعين بدوره الحكومة الجديدة.[1]

ونتيجة لذلك حسب علي كافي فقد قام كريم بتدبير محاولة لاختطاف كل من العقداء كافي وبومدين ولطفي، وعلم الملازم اليزيد بن يزار بالأمر فأخبر العقيد علي كافي، فطلب منه أن يعلم بن طوبال الذي لم يدخر جهدا في تحذير كريم وإقناعه بالعدول عن قراره، وإلا لعمت الفوضى في صفوف الجيش.[2]

وتناول المؤتمرون في هذا الاجتماع التاريخي قضايا تتعلق بالحكومة المؤقتة والعمل المسلح في الداخل والخارج وتنظيم جيش الحدود وهيكلته، ونجمل ما تضمنه اجتماع لجنة العقداء العشر من أجل استرجاع زمام الأمور على الصعيدين العسكري والدبلوماسي في النقاط الآتية:

- التأكيد على ضرورة التحضير في تحطيم الخطوط المكهربة على الحدود، ونقل العمل المسلح إلى الخارج، وإعادة جبهة التحرير الوطني إلى الجزائر.[3]
- تعيين مجلس وطني جديد وتوجيه الدعوات إلى الأعضاء.
- إعادة تنظيم الجيش وضرورة تعيين قيادة جديدة.
- وكذلك من قراراته تأكيدهم على ضرورة وضع برنامج وقوانين أساسية للثورة وكذا تحديد برنامج عمل وآفاق المستقبل.[4]
- تنظيم عدد من العمليات المسلحة داخل الوطن، واستئناف العمليات الفدائية، ونصب الكمائن لقوافل العدو ودورياته في مناطق متفرقة من الوطن، وشن هجمات متزامنة على مراكز العدو على طول السدود الشائكة شرقا وغربا.[5]
- الدعوة إلى الحذر من سياسة ديغول الرامية إلى زعزعة الثقة في نفوس المجاهدين، خاصة خطابه في 19 ديسمبر 1959.

---

[1] – رابح لونيسي، الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري، مجلة إنسانيات، ص.6، http://insaniyat.revues.org/6492 14:31 27/11/2015

[2] – علي كافي، المصدر السابق، ص..ص.(336-337).

[3] – محمد شبوب، اجتماع العقداء العشر: من 11 أوت إلى 19 ديسمبر 1959، ظروفه، أسبابه وانعكاساته على مسار الثورة"، دار دزاير إنفو، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص.97.

[4] – نفس المرجع، ص.97.

[5] – مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص.241.

- ضرورة العمل السريع على تحطيم الخطوط الشائكة المكهربة على الحدود وتكثيف العمليات العسكرية، ونقل العمل المسلح إلى الخارج، والإسراع بدخول قادة الجيش إلى ولاياتهم الأصلية.
- مناقشة مشكل التصفيات والتعذيب داخل جيش.ت.و على خلفية قضية لابلويت.
- تعيين قيادة جديدة وإعادة تنظيم جيش التحرير وهيكلته.[1]
- استبدال وزارة الحربية بـ'ل.و.م.ح' تحت قيادة الباءات الثلاث، وتكون وصية[2] على هيئة الأركان العامة التي أسندت لها مهمة قيادة وحدات جيش الحدود وتنظيمها.
- تزكية فرحات عباس للمرة الثانية رئيسا للحكومة المؤقتة.
- التنسيق بين الولايات وتحطيم السدود المكهربة واجتيازها وفك العزلة عن الداخل وإمداده بالسلاح.[3]

ونلاحظ من خلال هذا الاجتماع – الذي طالت مدته – سيادة روح التوتر خلال المناقشات، وسعي كل فئة للبحث عن مناطق النفوذ واستقطاب المؤيدين، وذلك من أجل كسب مراكز القوى والحصول على المكاسب لتدعيم النفوذ.

4- الوضع على الحدود بالنسبة للقوات الفرنسية:

عملت القيادة الفرنسية بكل جهدها من أجل إخماد الثورة قبل أن يشتد أوارها، ودعمت السدود بترسانة عسكرية ومراقبة مستمرة ومدفعية وغيرها من وسائل الردع، ورغم ذلك فقد تلقت ضربات موجعة في عدة مناطق من ناحية الحدود الشرقية، فرغم متانة الأسلاك الشائكة وضخامة القوة التي أعدت لمواجهة أي محاولة لاجتياز السدود، فإن جيش.ت.و استطاع في العديد من المرات أن يعبر السدود رغم الصعوبات التي واجهته، وظلت القيادة الفرنسية تخفي عن الرأي العام هزائمها، كما كانت تضخم انتصاراتها بذكر أعداد هائلة للقتلى والجرحى في صفوف المجاهدين الجزائريين،

[1] – محمد شبوب، المرجع السابق، ص.ص.(97-98).

[2] – من الناحية المبدئية كانت هيئة الأركان تحت سلطة ووصاية اللجنة الوزارية للحرب، لكن الظاهر أن هذه اللجنة لم تمارس هذه السلطة، وكان من الطبيعي أن تقوم هيئة الأركان باستغلال هذا الوضع لتدعيم نفسها وتوجيه انتقادات للحكومة المؤقتة. انظر: محمد عباس، رواد الوطنية' شهادات 28 شخصية وطنية، المرجع السابق، ص.110.

[3] – أحمد مسعود سيد علي، المرجع السابق، ص.ص.(28-29). انظر أيضا: خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص.148.

واعتبرت أن سنة 1957 كسنة حققت فيها أبهر الانتصارات من خلال إخماد صدى معركة الجزائر وبث الكراهية للثورة في نفوس الجزائريين.[1]

فإثر الاعتداء السافر على قرية ساقية سيدي يوسف في 12 فيفري 1958، وما نجم عنه من ضحايا أبرياء من المدنيين العزل، وما خلفه من تدمير للبنية التحتية للقرية، قدمت فرنسا يوم 14 فيفري شكوى بعنوان الموقف الناجم عن العون الذي تقدمه تونس للثوار الجزائريين للقيام بعمليات عسكرية انطلاقا من أراضيها، موجهة ضد وحدة الأراضي الفرنسية وسلامة أراضي وممتلكات المواطنين الفرنسيين، كما اتهمت السلطات الفرنسية الرئيس التونسي بورقيبة بأنه يتعمد إظهار نفسه غير قادر على صيانة النظام على الحدود الفرنسية التونسية، وطالبت بإدانة التعاون الذي تقدمه تونس للثوار الجزائريين.[2]

وهدددت السلطات الاستعمارية الفرنسية باحتلال تونس من جديد، للقضاء على القواعد الخلفية لجبهة.ت.و وجيشها، وهذا يقودنا إلى القول أن جيش الحدود قام بدور هام في إرباك قادة فرنسا وإفساد مخططاتهم.[3]

وحتى نهاية 1959 لم يكن باستطاعة الهجومات المضادة على الحواجز المقامة إلا أن تكون مبادرات فردية، فمنذ عمليات تدمير أجزاء من الأسلاك الشائكة، قامت القوات الفرنسية بتنظيم مراقبة أكثر قوة وأكثر حصانة، وعند اكتشاف تحركات وحدات جيش.ت.و على القمم التي تسيطر على الطريق الممتد على طولها الحاجز، تقوم عناصر تدخل متحركة موجودة بأعداد كبيرة باعتراض وحدات جيش التحرير، تتحرك في نفس الوقت الذي تتقدم فيه الأعمال في الخطوط الشائكة، وتتولى المدفعية والطيران العمل الباقي عند اكتشاف تحركات عناصر جيش التحرير أو وحداته.[4]

ولتدعيم الحواجز الجديدة وحمايتها من ضربات وحدات وعناصر جيش.ت.و المنتشرة على طول المنطقة الحدودية الشرقية، تم في شهر أوت 1959 إرسال الكتيبة 21 مشاة بحرية، والمنتمية

[1] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.ص.(214-215).

[2] – نبيل أحمد بلاسي، المرجع السابق، ص.187.

[3] – عبد الرزاق بوحارة ، المصدر السابق، ص.217.

[4] – خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص.132.

للفرقة السريعة السابعة ميكانيك، لحراستها ضمن محيط المنطقة الممتدة من الونزة شمالا إلى نقرين جنوبا عند تخوم الصحراء.[1]

وفي مواجهة تصاعد نشاط جيش.ت.و على الحدود فإن الكتيبة 21 تم تحميلها مسؤولية المحافظة على وجودها أمام السد في المنطقة المحرمة على بعد 20 كم من الحدود التونسية، وعمليا وكل يوم كتيبة أمام السد، وغالبا ما تترك وراءها قسما من الجنود لوضع كمين على طريق يُعتقَد أن الثوار (الفلاقة) يستخدمونه للاقتراب من السد، وكتيبة تم تعيينها لتعزيز حراسة السد لليلة واحدة من أصل ثلاثة، لاسيما في التلال وقطع من الوديان التي يقوم الثوار بالمرور منها دون أن يتم رصدهم، وبسرعة صارت الكمائن الليلية والكمائن الأولية مراكزَ مراقبة ثابتة، يتم تحويلها تدريجيا إلى مخابئ حقيقية مصنوعة من جذوع الأشجار والأحجار الرومانية المأخوذة من العديد من الآثار التي تنتشر في المنطقة.[2]

وتكون مراقبة السد بحلول الليل، حيث يتم القيام بتمشيط جزء من الشبكة بواسطة عنصر مدرع، ثم القيام بإعداد نقاط مراقبة دقيقة، وبعدها يتم وصول وإنشاء كتيبة المشاة المحمولة، كما يقوم المهندسون الكهروميكانيكيون والطيران بالرصد والمراقبة، ويكون الجميع في حالة تأهب حتى حوالي الساعة الواحدة صباحا، وبعد ذلك يقدر أن العابرين لن يكون لديهم الوقت الكافي لإغراق المنطقة الداخلية، وسيتم القبض عليهم عند الإغلاق على السد الخلفي، الذي يمتد على طول السكك الحديدية: عنابة– الكويف– تبسة، وبعدها تكون جولة الحراسة، واستراحة العمال في السيارات ومحطات المراقبة، وعند شروق الشمس يتم القيام بالتمشيط من قبل دورية مبكرة على كامل منطقة المسؤولية، لتحديد الملاحظات المختلفة وتقديم القرائن، وخلال الليل يمكن الإبلاغ عن الحادث ومحاولة العبور.[3]

وبداية من 1959 أصبحت القوات الفرنسية تكتفي برد الفعل على ضربات المجاهدين، وكان انتشارها الكثيف في منطقة معينة مرتبط بنشاط وحدات جيش التحرير في تلك المنطقة، وتكثفت الدوريات في النهار التي تجوب كل النواحي الحدودية، ومن أهمها الدوريات التي تعمل على طول الخطوط الشائكة المكهربة بالقرب من المريج شمالا إلى غاية مزرعة كازناف، وقرب جبل الدير

[1] – شلالي عبد الوهاب، دور عمال المناجم الجزائرية في حرب التحرير الجزائرية...، المرجع السابق، ص.400.

[2] – Jacques VERNET, Cavalier sur le barrage est région d'EL MA EL ABIOD. sur le site; http://www.institut-strategie.fr/rihm_76_Vernet1wps.html. 03/01/2019 23:03

[3] – Jacques VERNET, Op-Cit.

ناحية الكويف، وعلى طول السكة الحديدية قرب العيون وقرب مناجم الحديد ببوخضرة، وقرب بكارية بين الحدود وخط شال، وبين وادي هلال ووادي المشرع وعلى طريق مسكيانة ومرسط، وبعنابة في جبل إيدوغ وجبل النوارة وعلى طول الوادي الكبير وغيرها.[1]

كما قامت القوات الاستعمارية بالعديد من العمليات الاستطلاعية، وعمدت إلى أسلوب الجولة لاستكشاف آثار المجاهدين العابرين للأسلاك الشائكة المكهربة، وتمت هذه الجولات والاستطلاعات على طول خط موريس على مقربة من طريق مرسط تبسة، وفي نواحي أم علي والماء الأبيض والشريعة وفي جبل بوجلال وأم الكماكم، وعلى طريق العيون ومسكيانة، وكثفت من عمليات المراقبة والتفتيش بحثا عن مخابئ المجاهدين وملاجئهم السرية، وركزت على تفتيش المشاتي والدواوير، كما داهمت السكان العزل واقتحمت بيوتهم.[2]

واعترف دوغول في 16 سبتمبر 1959 بحق تقرير المصير للشعب الجزائري، ولم تكن تلك المبادرة تخلو من نية مبيتة كالبحث عن قوة ثالثة،[3] كما أن مخطط شال الجهنمي ظل تنفيذه جاريا، وعملية المنظار الرهيبة لازالت مستمرة في الولاية الثالثة.[4]

وخلال صيف 1960 اتخذت قيادة الجيش الفرنسي للمنطقة الشمالية الشرقية قرارا يقضي بالهجوم على 'منقار البط' في عملية ليلية، واستعملت لذلك عدة وحدات يقدر عددها بأكثر من 5 آلاف رجل، فقام الفوج الرابع للخيالة والفوج 29 للفرسان باستخدام المدرعات والتقدم للالتفاف حول 'منقار البط' لمحاصرة فيلقين أوثلاث، بما فيهما الفيلق 12، المتواجدين أمام نقطة القيادة الإقليمية وقصف مواقعهم، ولكن تم التطاق أمواج صوتية والاستماع إلى حوارات جارية بين قادة

[1] – مناصرية يوسف وآخرون، المرجع السابق، ص.ص.(148–150). للاطلاع على التنظيم العسكري الفرنسي في منطقة الحدود الشرقية انظر: الملحق رقم (20)

[2] – نفس المرجع، ص.ص.(150–152).

[3] – مصطلح ميز سياسة ديغول الرامية إلى تكوين قوة من المتفرنسين من العملاء، وهم طبقة محلية برجوازية لتمثيل الجزائر و التحدث باسم الشعب، وذلك من أجل مصادرة حق تقرير المصير وإبعاد جبهة التحرير الوطني و منه تظليل الرأي العام العالمي، والهدف منها تكوين طبقة عميلة في المجتمع الجزائري لخدمة مصالح فرنسا، وتوسيع نطاقها ونفوذها بمنحها امتيازات عديدة.

[4] – حسين بن معلم، المصدر السابق، ص.187.

وحدات العدو، وقام الرائد بن سالم[1] فور اطلاعه على مخططات العدو بوضع جميع الفيالق في حالة تأهب وتغيير مواقع الفيالق المهددة بالتطويق، وعادت الوحدات الفرنسية خائبة.[2]

واعترف شال بنجاح المجاهدين في تعزيز قدراتهم العسكرية خارج الحدود بشكل محسوس، حيث قدرت المصادر الفرنسية أن تعداد جيش.ت.و المرابط على الحدود قدر في أفريل 1959 بحوالي 15 ألف جندي، وقدر بحوالي 27 ألف جندي خلال شهر فيفري 1961، واعتبر أن ذلك يشكل تهديدا حقيقيا ومستمرا للحدود.[3]

ومن هنا جاءت فكرة إنشاء قيادة للأركان العامة، توكل لها مهمة العمل على استتباب الأوضاع، وإعادة هيكلة جيش.ت.و، ومجابهة الخطط العسكرية الفرنسية انطلاقا من الحدود لتخفيف الضغط على الداخل.

[1]– ولد سنة 1923 بعين الكرمة (بوحجار، دوار الشيابنة)، من أسر متواضعة تمتهن الفلاحة، تطوع خلال ح.ع.2 في صفوف الجيش الفرنسي سنة 1944، وقضى 14 عاما في فرنسا، وفي مارس 1956 نظم عملية فرار جماعية من ثكنة البطيحة وانضم للثورة في مارس 1956 مع 110 من رفاقه ومعهم أسلحة كثيرة، ومنهم عواشرية ويوسف لطرش وحيدوسي وعلي شوشان وعثمان معنصر وغيرهم، وقلد الكثير من المسؤوليات في القاعدة الشرقية، وشارك في الكثير من المعارك والهجومات على مراكز القوات الفرنسية بالحدود الشرقية... توفي في 9 أكتوبر 1980. للتفصيل أكثر انظر: تابليت عمر، مذكرات الضابط سالم جيليانو، المصدر السابق، ص.ص.(268–271).

[2] – براهيم لحرش، المصدر السابق، ص.ص.(402–403).

[3] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص.238.

المبحث الثاني: تأسيس قيادة الأركان العامة

تأسست 'ق.أ.ع' خلال انعقاد 'م.و.ث.ج' بعد مخاض عسير، وكانت الأوضاع في الداخل والخارج حرجة، فعمليات التسليح تكاد تكون منعدمة والاتصال ضعيف، زيادة على افتقار الوحدات المرابطة على الحدود إلى التنظيم والانضباط، وما شهدته من تمردات وعصيان.

فما هي الظروف العامة لتأسيس قيادة الأركان؟ وما هي صلاحياتها والمهام الموكلة إليها؟

1- ظروف التأسيس:

شهدت المنطقة الشرقية عدة اضطرابات، ولم تستقر لمدة طويلة بعد تصفية مجموعة لعموري، وكان لقضية استسلام علي حمبلي – وهو ضابط في المنطقة الخامسة بالولاية الأولى– للقوات الفرنسية وقع كبير على مجريات الأحداث في الحدود الشرقية، حيث كان هذا الضابط يحتل مع جنوده قمة جبل سيدي أحمد المطلة على منطقة واسعة حتى الحدود التونسية.[1]

ولم يقبل تنفيذ أوامر محمدي السعيد الذي يشرف على قيادة هيئة الأركان الشرقية، وذلك بالدخول إلى التراب الوطني على رأس الكتيبة الثامنة واجتياز الخطوط الشائكة المكهربة، فاشترط عبور جيش الحدود بقادته أولا، واعتقل وسجن لبضعة أشهر، لكنه نجح في الفرار في أكتوبر 1958، وجمع حوله رجاله وانضم إليه عدد من جنود المنطقة الرابعة (تبسة) والمنطقة الأولى (عين البيضاء)، وصار عددهم جميعا حوالي 300 رجل، وتحصن بهم في منطقة جبلية عند مشارف الحدود التونسية، وفشل محمدي السعيد في التفاوض معه، فقام بطلب المساعدة من الجيش التونسي، وتمت محاصرته وقطع التموين عنه في جبل الحرابة الواقع داخل التراب التونسي،[2] كما قام الفرنسيون بمحاصرته من الجهة الجزائرية، ورفض محمدي السعيد رفع الحصار عنه وعن جنوده، وكان ذلك مدعاة لالتحاق حمبلي مع 150 من رجاله المسلحين بالجيش الفرنسي في 21 مارس 1959.[3]

قضية أخرى من قضايا التمرد التي كادت تعصف بالثورة، فالنصف الثاني من عام 1959 كان من أحلك الظروف، إذ ظهر عصيان وحدات جبل الشعامبي،[4] وهي وحدات من جيش الحدود لتكوين إطارات الثورة الجزائرية على الحدود التونسية، وبعد انتهاء التدريب الذي دام 6 أشهر،

---

[1] – الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص.133.

[2] – عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص.ص.(368–369).

[3] – الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص.133. انظر أيضا: مناصرية يوسف وآخرون، المرجع السابق، ص.143.

[4] – المصدر نفسه، ص.145.

طالبت بالخروج إلى ساحات القتال والعودة إلى مواقعها في الجبال، ولم يستجب محمدي السعيد لمطالبها بل قام بتغيير قيادة المدرسة، الأمر الذي زاد من غضب المتربصين وحدة الخلاف فيما بينهم، فقاموا بسجن القيادة الجديدة المتمثلة في زرقيني وبوتلة، وطالبوا وزير الحربية بالحضور، والذي جرد من سلاحه عند وصوله، ولم تنفرج الأزمة إلا بعد مجيء بومدين على رأس هيئة الأركان العامة الذي دعا إلى تجاوز الماضي والنظر إلى الأفق لتحقيق أهداف الثورة.[1]

كلها علامات على تفكك الروابط بين القيادة ومسؤولي الوحدات القتالية، وعمت حالة من الجمود والفوضى في صفوف الوحدات المقاتلة على الحدود الشرقية، وكان ذلك نتيجة منطقية للصراع الدائر داخل الحكومة المؤقتة وخاصة بين الباءات الثلاثة، حيث كان كل واحد منهم يسعى من أجل بسط سيطرته على جيش الحدود الشرقية، باعتبار أن من يستطيع التحكم في هذا الجيش فسوف يقود مستقبل البلاد،[2] كما أن محمدي السعيد لم يوفق في جعل الانضباط والنظام يستتب داخل وحدات الجيش على الحدود الشرقية، ولم يتخذ أي إجراءات من شانها أن تساعد على إيجاد حل لمشكل العصيان في الشعامبي.[3]

وأصبح الجو ثقيلا في وحدات جيش.ت.و على الحدود الشرقية، فتمرد حوالي 800 رجل مسلحين بشكل جيد في جبل الشعامبي، وتمرد حمة لولو واستسلام حمبلي، والتذمر في المخيمات والنزاعات الفردية المختلفة التي هزت مركز العمليات العسكرية لجيش.ت.و، كل ذلك كان يدعو للقلق الشديد الذي يعتمل عميقا في صفوف الوحدات المرابطة على الحدود الشرقية.[4]

وشكلت هذه التمردات تحديات كبيرة لقيادة الثورة في المنطقة الشرقية، على اعتبار ما سببته من تعكير للأجواء، وما تسببت فيه من تشتيت للقوى والصفوف، والتي كان يجب توجيهها نحو هدف واحد، زيادة على تدخل أطراف أخرى في قضايا الثورة.

ولم يكن الجو ساخنا بين وحدات جيش التحرير على الحدود فقط، بل كان شديدا بين القادة أيضا، حيث كان كريم الوحيد المهتم بتشكيل حكومة جديدة ويطمح لرئاستها، وطرح ذلك في اجتماع 'ح.م.ج.ج' المنعقد بالقاهرة في 29 جوان 1959، لكن بوالصوف وبن طوبال كانا يرفضان

[1] – عثمان سعدي، مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج، المصدر السابق، ص 133–134. للتفصيل أكثرحول الموضوع انظر: عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.ص.(188–203).

[2] – نفس المصدر، ص.145.

[3] – نفسه، ص.ص.(146–147).

[4] – خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص.148.

ذلك وتعاملا مع الاقتراح بشيء يشوبه الحذر والامتعاض، أما أعضاء الحكومة فتعاملوا مع الأمر بحرص وذكاء، وكان محمود الشريف هو الوحيد الذي شدد اللهجة معه، ونشب صراع حاد بين الرجلين، واتهم محمود الشريف زميله كريم بلقاسم بأنه سبب كل المصائب والفوضى على الحدود وأنه سبب مؤامرة لعموري وإعدامه وتمرد حمبلي، زيادة على تكدس الأسلحة على الحدود وعدم دخول الأموال إلى الجزائر.[1]

2- انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية:

كان اجتماع العقداء العشر عبارة عن لجنة تحضيرية لعقد 'م.و.ث.ج'، فبعد مائة وعشرة أيام من الجلسات والمناقشات التي تخللتها الكثير من الانقطاعات والأزمات، انتهى اجتماع العقداء العشر إلى تعيين مجلس وطني جديد استبعد منه كل من الامين دباغين وتوفيق المدني ومحمود شريف وصالح الوانشي ومحمد البجاوي وعبد المالك تمام، وتعزز المجلس بأعضاء مجالس الولايات ومسؤولو فدراليات تونس ومراكش وقادة فدراليات فرنسا.[2]

وكان الاختلاف واضحا حول تشكيلة هذا المجلس في حلته الجديدة؛ وأراد كريم تدعيم مركزه بإشراك الضباط الفارين من الجيش الفرنسي في هذا الاجتماع، وعلى رأسهم الرائد إيدير،[3] ولكنه جوبه بالرفض المطلق لاقتراحه من قبل زميليه بوالصوف وبن طوبال وبخاصة من بومدين.[4]

وتمكن أحمد بن شريف من الانضمام لسابق انضمامه إلى الثورة في مرحلتها الأولى عكس الآخرين الذين انضموا إليها بين عامي 1958 و1959،[5] كما أن بومدين استطاع إلحاق بعض ضباط جيش الحدود الموالين له بتشكيلة 'م.و.ث.ج'؛ كعلي منجلي وقايد أحمد والطاهر زبيري وعلي سواعي[6] وعمار رجّاي، وبالتالي صار العسكريون يمثلون الثلثين في المجلس الوطني

---

[1] – فرحات عباس، المصدر السابق، ص.ص.(354-355).

[2] – محمد حربي، المرجع السابق، ص.ص.(206-207). انظر أيضا: حسين بن معلم، مصدر سابق، ص.187.

[3] – اقترح كريم توافقا بين القادة ذوي الرتب العليا من رائد فما فوق، وهو ما سيمنحه امتيازا واضحا لو تم القبول بهن ولكن بن طوبال وبوالصوف اعترضا على مشاركة الرائد إيدير رئيس كتل الضباط السابقين في الجيش الفرنسي. انظر: محمد حربي، المرجع السابق، ص.205.

[4] – رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، المرجع السابق، ص.40.

[5] – نفس المرجع، ص.42.

[6] – ولد في تبسة سنة 1932، امتهن حرفة الخياطة، وكان مناضلا في 'ح.ا.ح.د' وحزب الشعب الجزائري، وفور اندلاع حرب التحرير الجزائرية انضم إليها، وتلقى تربصا في الإرسال بتونس، وتمكن من تخطي خطي موريس وشال رفقة 30 جنديا وضابطين، وفي 24 أفريل 1960 التحق بالولاية الأولى برتبة رائد مسؤولا عسكريا حاملا لمهمة من قبل قيادة

للثورة،[1] وكان من أبرز نتائج هذه اللقاءات تراجع الباءات الثلاث وعلى رأسهم كريم بلقاسم وبروز قوة جديدة صاعدة بقيادة هواري بومدين بحكم توليه لقيادة الأركان العامة لجيش.ت.و.[2]

وانعقد 'م.و.ث.ج' بطرابلس، ودام من 16ديسمبر 1959 إلى غاية 18 جانفي 1960، وافتتحت جلساته وكان في جدول أعمالها ما يلي:

- استعراض حصيلة البرامج والقوانين.
- تحليل وحل المشاكل المطروحة على جيش.ت.و.
- تعيين حكومة جديدة.

وبرمج أن يدوم هذا الاجتماع عدة أيام فقط لكنه امتد إلى شهر.[3]

وتناول المؤتمرون فيه البيانات المتعلقة بنشاط 'ح.م.ج.ج'، ثم انصرفوا إلى بحث عميق ومستفيض يتناول الوضعية العسكرية؛ من تنظيم ونشاط جيش الحدود وهيكلته، واتخذت مجموعة من القرارات تهدف إلى تطويع الأجهزة النظامية للثورة وجعلها تتلاءم مع الأوضاع الجديدة،كما أجري تعديل خفيف على تركيبة الحكومة، وأوصى المؤتمرون بتكوين لجنة وزارية داخلها، تكون مسؤولة عن شؤون الحرب وتشرف مباشرة على هيئات الأركان.[4]

وأثناء مداولات 'م.و.ث.ج' قام كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوالصوف بتكليف الرائد الطاهر زبيري بمهمة مراقبة القوات على الحدود الشرقية، إلى غاية انتهاء أشغال اجتماع مجلس الثورة، وضبط الأمور بها خاصة بعد حدوث مناوشات بين عناصر من جيش التحرير والحرس الوطني التونسي، كما قام الحبيب بورقيبة باتخاذ إجراءات عديدة لفرض سلطته على كامل التراب التونسي، فمنع تحرك عناصر جيش.ت.و بلباسهم العسكري وأسلحتهم دون رخصة، كما قام بالضغط على قادة الثورة للحد من التجاوزات التي يرتكبها عناصر من جيش.ت.و، وتمت تصفية الأجواء وعودة

الأركان العامة، وتتمثل في إعادة النظام واتخاذ القرارات التأديبية والترقيات والتصدي لعمليات الإبادة، واستشهد في معركة بالقرب من غابة بني ملول بخنشلة. انظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص.ص.(195-196).

[1] – رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، المرجع السابق، ص.ص.(42-43).

[2] – رابح لونيسي، الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري، المرجع السابق، ص.6.

[3] – حسين بن معلم، المصدر السابق ص.ص.(187-188).

[4] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.137.

الأمور إلى مجراها الطبيعي بعد اتصالات عديدة بوحدات جيش.ت.و التابعة للولاية الأولى والقاعدة الشرقية، زيادة على الوحدات القادمة من الداخل.[1]

وكان أغلب المتدخلين يحملون مسؤولية تدهور الأوضاع إلى سياسة وزارة الدفاع المتهمة بالتهاون وعدم الجدية في مواجهة العدو، وكان لابد من اتخاذ عدة قرارات مهمة تتعلق بالتخطيط العسكري وتنظيم طاقة جيش.ت.و، وتدخل محمود الشريف ليقدم تقريرا حول الوضع المالي متهما أعضاء الحكومة بالتبذير وانتهاج سياسة لا مسؤولة في أموال الثورة.[2]

وعندما تم تعيين فرحات عباس على رأس الحكومة من جديد تفاجأ الجميع لذلك بما فيهم فرحات عباس نفسه، فالكل تقريبا كان ينتظر أن يكون كريم بلقاسم هو المنتخب لهذا المنصب، ولكن بوالصوف وبن طوبال لم يسمحا له بذلك،[3] فبعض الأعضاء دفعوا كريم بلقاسم إلى المطالبة برئاسة الحكومة المؤقتة، ولكن بوالصوف كان متأكدا أن إبعاد كريم عن رئاسة الحكومة من شأنه أن يسهل الاتصالات والمفاوضات مع الفرنسيين،[4] وألغيت وزارة القوات المسلحة، وتم استبدالها بـ'ل.و.م.ح' للتحكم في جيش التحرير وأسندت قيادتها للباءات الثلاث، وصار كريم وزيرا للشؤون الخارجية أما محمدي السعيد فقد صار وزيرا للدولة في 'ح.م.ج.ج'، وبالتالي تم فك ارتباط محمدي السعيد بكريم بلقاسم.[5]

وفي ظل وجود قيادتين بالشرق والغرب تحت قيادة كل من محمدي السعيد وهواري بومدين، وجد المؤتمرون أنفسهم أمام إشكال يتمثل في تشكيل هيئة أركان موحدة، وتقرر حل هاتين اللجنتين وتحويل قيادتي العمليات العسكرية الشرقية والغربية إلى هيئة واحدة تشمل سلطتها

[1] – الطاهر زبيري، المصدر السابق ص.ص.(212–214).

[2] – ميلودي سهام، المرجع السابق، ص.ص.(35–36).

[3] – حسين بن معلم، المصدر السابق، ص.188.

[4] – مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص.249.

[5] – حسين بن معلم، المصدر السابق، ص.188.

جيش.ت.و بكامله، وهي القيادة العليا للأركان العامة،[1] وذلك يعني اختيار القائد، وأسند الإشراف عليها إلى العقيد الهواري بومدين.[2]

وعلى الصعيد العسكري قرر المجلس الوطني ضرورة القيام بأعمال عسكرية على الحدود، لتدويل الحرب الجزائرية الفرنسية، واستمرار العمل المسلح في فرنسا، وعودة القيادة الكبرى إلى الجزائر، وإرسال مبعوثين للتواصل مع الداخل، وأدى خلق هيئة الأركان إلى انتزاع احتكار قيادة القوات المسلحة من التاريخيين.[3]

وكان الجزء الظاهر من عدة قرارات هو المحافظة على الأهداف الإستراتيجية والمتمثلة في تدمير الأسلاك الشائكة، والعمل على التحاق الحركى باستعمال أساليب الإقناع قدر المستطاع، وإقامة قيادة للثورة في الداخل، وإنشاء قيادة الأركان العامة، الأمر الذي سيجعل من الممكن إيجاد إستراتيجية تعمل على مواجهة إستراتيجية قيادة الأركان العامة الفرنسية،[4] وهذا يعني العمل بسرعة على تحليل الأوضاع المتشابكة، وتوظيف كل الطاقات الممكنة -البشرية والمادية - مع توفير الظروف الملائمة للعمل من أجل تجاوز الأخطاء ورص الصفوف، وكانت هذه القرارات كلها تصب في صالح الثورة، وتؤكد على السعي لإعادة تنظيم وهيكلة جيش التحرير، وربط الالعلاقات بين الداخل والخارج.

ويلاحظ أن الاجتماع خرج بعدة نتائج ذات أهمية بالغة، ويمكن إجمالها في ما يلي:

- تطبيق مبدأ حق تقرير المصير عن طريق استفتاء يجري تحت أعين الأمم المتحدة.
- إعادة إطلاق فكرة الوحدة المغربية وتقوية التعاون والتحالف مع دول المغرب العربي.
- السعي لأجل إقناع البلدان الإفريقية بالعمل على سحب أبنائها العاملين في الجيش الفرنسي بالجزائر.
- محاولة إقناع الاتحاد السوفييتي والصين لأجل إرسال متطوعين وتقنيين إلى الحدود.

---

[1] – لم تكن موجودة حتى سنة 1960 أين انعقد المؤتمر الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس (ليبيا)، وتم خلال هذه الدورة العادية للمجلس تأسيس هيئة الأركان العامة لتقوم بمهمة الإشراف المباشر على تنظيم جيش التحرير، وتكون هذه الهيئة مرتبطة بدورها باللجنة الوزارية للحرب التي انبثقت من قبل المجلس في نفس الدورة. للمزيد من التفصيل انظر: عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص.ص.(321-322).

[2] – مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص.248.

[3] – محمد حربي، المرجع السابق، ص.ص.(212-213).

[4] – خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص.148.

- القيام بهجومات وعمليات عسكرية على الحدود من أجل تدويل القضية الجزائرية.
- تشكيل لجنة للمالية واتباع سياسة صارمة في المجال المالي.
- إرسال مبعوثين إلى الولايات والعمل على تقوية العلاقات مع قادة الداخل.[1]
- تشكيل لجنة وزارية للحرب بتسيير مشترك بين الباءات الثلاث، وتشرف على هيئة الأركان العامة.
- إنشاء هيئة الأركان العامة، ومهمتها توحيد الجيش وتنظيم الوحدات المتمركزة على الحدود الشرقية والغربية، وأوكلت قيادتها للعقيد هواري بومدين الذي أبرز كفاءة كبيرة في التنظيم والقيادة في الجهة الغربية.
- تنظيم الجنود على الحدود وإدخالهم إلى الجزائر.
- التأكيد على التحاق قادة الولايات بمراكزهم بالداخل، وتدعيم الولايات بالإطارات.[2]

3- تشكيلة قيادة الأركان العامة وصلاحياتها:

تتألف قيادة أركان جيش.ت.و من: العقيد هواري بومدين والرائد منجلي علي والرائد قايد أحمد والرائد عز الدين زراري،[3] وتم تعيين مكاتب لقيادة الأركان، فالمكتب الأول للخدمات اللوجستية ويسيره الملازم الأول بوزادة محمد وبوجلال عمار، والثاني للاستخبارات والاتصالات، والثالث للعمليات، والرابع عبارة عن مصلحة الأشخاص، والأخير مكتب للعمل البسيكولوجي والسياسي والإعلامي والتربوي، وكان من تسيير النقيب أعمر عقبي المدعو سي عبد الغني، وتم تعيين ثلاث مناطق للعمليات بالحدود الشرقية، منطقة شمالية بقيادة النقيب بن سالم عبد الرحمن، والمنطقة

---

[1] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص.ص. (495-496).

[2] – محمد حربي، المرجع السابق، ص.212. انظر أيضا: الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.212.

[3] – اسمه الحقيقي رابح زراري، ولد في 8 أوت 1934 ببجاية، توفي أبواه وعمره 3 سنوات، واستقر بعنابة، وانضم للمدرسة الابتدائية بحي سادي كارنو، وتركها ليلتحق بدروس طالب شيخ بلقاسم، وفي 1951 عاد إلى الجزائر واشتغل باللحام في الحراش، انضم إلى الثورة سنة 1955، أوقف في 4 جويلية 1956، واستطاع الفرار من السجن، وصار رائدا في جيش التحرير الوطني عام 1958، ثم أوقف في 7 نوفمبر 1958، وكان على علاقة وطيدة بفرانتز فانون وتظاهر بقبول الدفاع عن سلم الشجعان، وغادر الجزائر إلى تونس في مارس 1959، وأصبح عضوا في 'م.و.ث.ج' من سنة 1959 إلى 1962، وعضوا في هيئة الأركان العامة من 1960 إلى 1962، ومسؤولا عن المنطقة المستقلة للجزائر العاصمة من جانفي إلى غاية جويلية 1962، واعتزل الحياة السياسية بعد الاستقلال. انظر: محمد حربي، المرجع السابق، ص.354. انظر أيضا: Achour Cheurfi, Op-cit, p.129.

الجنوبية بقيادة النقيب صالح السوفي،[1] ومنطقة أقصى الجنوب (الصحراء) وأسندت قيادة الوحدات العاملة هناك إلى النقيب قنز محمود.[2]

ويلاحظ على هذه التشكيلة توافر المصالح الأساسية لقيادة الأركان العامة، والتي قامت بتوزيع المهام والمسؤوليات من أجل السير الحسن لهاته المصالح، وزيادة على ذلك فقد كان الاهتمام منصبا على مدارس ومراكز التدريب والتكوين في بيرانو وقرن الحلفايا والكاف وغيرها، كما قامت 'هـ.أ.ع' بتطوير مدرسة ملاق المتخصصة في نزع الألغام من مختلف الأنواع وإعادة زرعها، حيث أخذت اسما جديدا وصارت تعرف بمدرسة الألغام، وتم تحويل مقرها إلى ساقية سيدي يوسف.[3]

وصدر مرسوم حكومي مؤرخ في 1960/01/31 محددا صلاحيات قائد الأركان العامة، واشترك في التوقيع عليها رئيس المجلس فرحات عباس والأعضاء الثلاثة في 'ل.و.م.ح'، ومنها:

- اضطلاع قيادة الأركان بمهام القيادة العليا لجيش.ت.و.
- تسيير وتنسيق كل العمليات العسكرية وتوجيهها في الداخل كما في الخارج
- تموين الداخل بالعتاد الحربي وبالأموال والإطارات، ويضع قادة الولايات وقادة الحدود تحت تصرفها كل ما يتعلق بالمسائل العسكرية.
- الاضطلاع بمهمة التكوين العسكري والإطارات وبمعسكرات الراحة.
- الاضطلاع بمهمة الشرطة العسكرية في المناطق التي سيتم تحديدها لاحقا.
- ضرورة إنشاء مصلحة الصحة العسكرية لممارسة نشاطها في المناطق المحددة.
- تقديم تقارير بانتظام للجنة الوزارية المشتركة للحرب.[4]

---

[1] – هو بن ديدي صالح، ولد عام 1933 بسدراتة، التحق بالثورة في نوفمبر 1954، خاض العديد من المعارك على الحدود الجزائرية التونسية، وتولى قيادة منطقة العمليات الجنوبية من 1960 إلى 1962، وبعد الاستقلال صار نائبا في المجلس التأسيسي، وفي سنة 1965 عين عضوا بمجلس الصورة، وتوفي سنة 1976. انظر: تابليت عمر، المرجع السابق، ص.275.

[2] – عمار بوجلال، مصدر سابق، ص.68. انظر أيضا: عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص.49. هما منطقتان فقط، شمالية وجنوبية، حيث عيّن بومدين على رأس الأولى عبد الرحمن بن سالم يساعده كل من شابو مولاي عبد القادر والشاذلي بن جديد وأحمد بن أحمد عبد الغني وكلهم في درجة نقيب، وأوكلت الثانية للمقدم صالح السوفي بمساعدة الضابطين سعيد عبيد ومحمد علاق. انظر: خالد نزار، روايات معارك، المصدر السابق، ص.ص.(98–99).

[3] – جمال بلفردي، المرجع السابق، ص.111.

[4] – حسين بن معلم، المصدر السابق، ص 196. جمال بلفردي، هيكلة وتنظيم جيش التحرير...، المرجع السابق، ص.203. انظر أيضا: محمد تقية، المرجع السابق، ص.570.

4- بنيـــة هيئـــة الأركـــان العـــامـــة:

روعي في البنية العمودية لهيئة الأركان العامة موقع صلاحياتها ضمن هيئات الثورة وهياكلها، وذلك بموجب نشأتها في 18 جانفي 1960، وبداية ممارسة نشاطها الفعلي في 29 جانفي 1960، تحت توجيه ومراقبة 'ل.و.م.ح' التي أسندت لها المسائل الحربية، والتي بدورها كانت تحت وصاية الحكومة المؤقتة، وينحصر عملها في مراقبة وتوجيه عمل هيئة الأركان.[1]

وتميزت خطة عمل هيئة الأركان في الاحتفاظ بالقاعدتين الشرقية والغربية وبعلاقات مباشرة معهما، باعتبارهما تمثلان قاعدتين أساسيتين لجيش التحرير على الحدود، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الرئيسة التي تم إنشاء هيئة الأركان من أجلها، والمتمثلة في ما يلي:

- إعادة تنظيم وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية.
- تنسيق عمل جيش.ت.و في الداخل.
- تنظيم عمليات اختراق واجتياز الأسلاك الشائكة للتدعيم والتموين، وذلك باتباع إستراتيجية تهدف إلى إحداث فجوات وتكوين وحدات مهمتها المكوث بين الخطين لأجل تسهيل عمليات الاختراق والتقليل من عدد الضحايا، والعمل على إيجاد الزمن والأماكن المناسبة للقيام بهذه العمليات.[2]

زيادة إلى العمل من أجل القضاء على الفوضى التي سادت الحدود الشرقية وفرض الانضباط والوحدة والانسجام بين مختلف الوحدات والفصائل، كما تم الاهتمام بالتدريب العسكري وتكوين الاختصاصيين في عدة مجالات.

5- فـرض الطـاعـة والانضبـاط:

تم إثر تشكيل هيئة الأركان العامة إعادة تنظيم الجيش من جديد ضمن كتائب وفيالق الدعم بالأسلحة الثقيلة، وتميز هذا التنظيم بالانضباط والقوانين الصارمة، وتم دمج جيوش الولايات في جيش واحد، وضمت وحداته مختلف الفصائل،[3] وتم فرض السلطة والانضباط اللذين كانا غائبين في الحدود، فقدمت عناصر أمام المحكمة العسكرية، وعقدت جلساتها لمدة أسبوع، وكانت الأحكام

[1] – جمال بلفردي، هيكلة وتنظيم جيش التحرير...، المرجع السابق، ص.104.

[2] – نفس المرجع، ص.105.

[3] – عوادي عبد الحميد، القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص.94.

صارمة ضد ارتكاب الأخطاء الكبيرة والخطيرة كالفرار أما العدو أو رفض الدخول إلى التراب الوطني.[1]

وقامت هيئة الأركان باتخاذ غار ديماو مقرا رئيسا لها، وقسمت مناطق العمليات إلى منطقتين شمالية وجنوبية، الأولى بقيادة الرائد عبد الرحمن بن سالم وعبد القادر مولاي 'شابو' نائبا عسكريا والشاذلي بن جديد نائبا سياسيا، وأحمد بن عبد الغني نائب اتصال وأخبار، وتمتد هذه المنطقة من العيون شمالا إلى المريج جنوبا، والأخرى بقيادة الرائد صالح السوفي ويساعده محمد علاق والسعيد عبيد، وتمتد من المريج إلى نقرين جنوبا، وأشرف النقيب محمود قنز[2] على المنطقة الحدودية مع مالي والنيجر.[3]

وبمجرد استلام هيئة الأركان لزمام القيادة في غار ديماو وقعت تغييرات جذرية، حيث كانت هناك وحدات شبه منشقة، زيادة على ما فرضه إنهاء بناء خط شال من صعوبات في تمرير الأسلحة واجتياز الحدود، وكانت الكتائب القادمة من الداخل وبخاصة من الولاية الثانية تقبع في مخيمات دون أي تأهيل.[4]

وأولت قيادة الأركان أهمية كبرى لجمع الشمل ورص الصفوف، وكان أول عمل قامت به إفراغ سجون دندن وتاجروين وباجة من الجنود المسجونين، كما قامت بإطلاق سراح الضباط المسجونين في قضية لعموري، وإرسالهم مع سي عبد القادر (عبد العزيز بوتفليقة) إلى الحدود مع مالي لتنظيم خلايا جيش.ت.و في أوساط التوارق، زيادة على فرض صرامة مطلقة في صفوف الجنود، ووضع ضوابط تنظيمية وقواعد للانضباط والطاعة، وذلك من خلال إعدام الفارين، وإعدام الشواذ،

---

[1] – حسين بن معلم، المصدر السابق، ص.196.

[2] – ولد بمرسط (تبسة) في 14 مارس 1934، وهو واحد من النشطاء الأوائل لجيش التحرير الوطني الذين تكونوا في الأوراس سنة 1954، تقلد عدة مسؤوليات في جيش التحرير أهمها مسؤول المنطقة الخامسة بالولاية الأولى، وانتقل إلى الحدود الشرقية وبقي بها إلى غاية تأسيس هيئة الأركان العامة وتعيينة في منطقة الجنوب بالصحراء الجزائرية، وبعد الاستقلال توقف عن النشاط العسكري أين تولى مهام كثيرة أبرزها وزير للمجاهدين من سنة 1970 إلى غاية 1977، توفي سنة 2005. انظر: Achour Cheurfi, Op-Cit, p.540. انظر أيضا: بوعلام بلقاسمي وآخرون، المرجع السابق، ص.ص.(327-328).

[3] – الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.215. انظر أيضا: عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية...، المصدر السابق، ص.ص.(96-97).

[4] – خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص.149.

مع تحسين وضعية المقاتلين ماديا، وتنظيم الوحدات وتدريبها جيدا على مختلف الأسلحة الحديثة، وجعلها تواجه القوات الاستعمارية في معاقلها المحروسة والمؤمنة.[1]

ويذكر الطاهر زبيري أن إستراتيجية قيادة الأركان لإخماد التمردات تمثلت في إرسال المتمردين والمحتجين من الجنود والضباط إلى المحاكم الثورية التي أقيمت على الحدود الشرقية، وعادة ما كانت هذه المحاكم تقضي بإعدامهم، الأمر الذي مكنها من فرض هيبتها، فخضعت الفيالق والكتائب على الحدود لسطوتها، وبالتالي سكتت ألسنة الفتنة على الجبهة الشرقية.[2]

وقامت 'ه.أ.ع' بمناسبة الذكرى الثانية لإعلان 'ح.م.ج.ج' بإصدار نداء إلى جيش.ت.و في 19 سبتمبر 1960، يدعوه فيه إلى الالتفاف حول ثورته ويؤكد على المضي قدما في طريق الحرية والاستقلال، والاعتماد على النفس، فجيش التحرير أصبح أكثر تنظيما وأحسن تجهيزا وتدريبا وتوجيها، وهو يعاهد شعبه على مواصلة الكفاح رغم المناورات وأنواع الضغط والعقبات التي تعترض سبيله، ولذلك يجب التحلي بالصبر والإرادة الصلبة التي تعمل بكل طاقاتها لتنسيق أهداف الثورة...[3]

[1] – جمال بلفردي، هيكلة وتنظيم جيش التحرير...، المرجع السابق، ص.ص.(112-113).

[2] – الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص.216.

[3] – جريدة المجاهد، ع.78، 1960/10/03، ص.11.

المبحث الثالث: تنظيم قيادة الأركان العامة لجيش الحدود وهيكلته

صارت قيادة الأركان العامة صرحا متينا ومثلت العمود الفقري للثورة الجزائرية، وأدت دورا مفصليا في تاريخ الثورة، وبرز العقيد الهواري بومدين كشخصية ثورية نضالية بما تحمله الكلمة من معنى، فقد أثبت أنه قائد محنك، واستطاع أن يوجه دفة القيادة توجيها يخدم الثورة ويزيل الألغام المزروعة في طريقها بحنكة ودراية وحسن تدبير بغض النظر عن النوايا التي كانت تدور في نفسه.

والسؤال المطروح هنا كيف تمكن العقيد الهواري بومدين من تنظيم جيش الحدود في ظل الانقسامات التي مسته والاختلالات والاضطرابات التي عصفت به أو كادت، وكيف استطاع أن يسير بهيئة الأركان العامة إلى الطريق الصحيح ويجنب الثورة الجزائرية المزيد من الانحرافات وغيرها..؟

في هذه المرحلة الحرجة من عمر الثورة كان لابد من وجود قيادة حكيمة للتحكم في الوضع وتجاوز حالة الفوضى التي سادت منطقة الحدود الشرقية بالأخص...

ويندرج إنشاء هيئة الأركان العامة ضمن إستراتيجية الثورة الهادفة إلى تحطيم النظام الاستعماري وبناء الدولة الجزائرية الحديثة، كما أنها تعد الحجر الأساس في بناء جيش التحرير الذي ساهم في دحر الاستعمار، وأبرز العقيد محمد علاق أن هذه الهيئة هي أعلى مؤسسة في النظام التصاعدي في تنظيم جيش التحرير بصلاحيات تمتد إلى كامل الولايات والوحدات المتواجدة على الحدود الشرقية والغربية للبلاد، وأصبح أعضاء الهيئة طرفا في القيادة الجماعية للثورة بحكم عضويتهم في مجلسها الوطني.[1]

وانطلق بومدين في تكوين جماعة وجدة وأفرغ فيهم عصبية عسكرية متميزة تدين له بالولاء والطاعة، وذلك انطلاقا من وعيه التام أن المرحلة القادمة التي تشهدها الساحة الوطنية فيما يخص جيش.ت.و تستدعي العمل على تطويره والارتقاء به إلى مستوى عال من التنظيم، وتميزت هذه المجموعة عن غيرها من الأجنحة باندماجها التام وانصهارها في إرادة قائدها وزعيمها الكاريزمي بومدين، فقد تمكن من خلالها من إحكام قبضته على قيادة الأركان وعلى جيش الحدود الذي أصبح قائده الوحيد، كما كان يدعوهم إلى المحافظة على قدسية الواجب والانضباط وإلى روح التضامن فيما بينهم، وإلى ضرورة الحذر من قادة الولايات في الداخل، ومنتقدا انتقادا حادا مساعي سياسيي

[1] – محمد الصالح، هيئة الأركان العامة لجيش التحرير، أداة الاستقلال وأساس الجيش الشعبي، جريدة المساء، على الموقع: http://www.djazairess.com/elmassa/42675 16:13 2011/01/19 2018/07/13

'ح.م.ج.ج' الذين يسعون من أجل إيجاد حل دبلوماسي للقضية الجزائرية، وكان ينادي بمواصلة الحل العسكري.[1]

ورغم صغر سنه نجح بومدين في بناء جيش منضبط يدين له بالطاعة ويمتثل له، وقد غلب الجانب العسكري على أسلوبه في العمل، فلم يكن منتميا إلى أي حزب سياسي قبلها ولم يكتسب خبرة سياسية قبل التحاقه بجبهة التحرير، ولكنه كان مخططا بارعا وقائدا محنكا، يعمل دون تعب، ويستطيع أن يجعل معاونيه يقومون بأقصى جهد لإنجاز أعمالهم، وفي هذه المرحلة لم يكن بومدين يتحكم إلا في جيش الحدود، وكان له بعض الحلفاء مع بعض قادة الولايات كما كان له خصوم مع آخرين.[2]

ويلاحظ أن مركز ثقل الثورة انتقل مع بدايات حلول سنة 1960 إلى غار ديماو،[3] أين تتمركز قيادة الأركان العامة لجيش.ت.و، وفضلت قيادة الأركان العامة غار ديماو والكاف لاحتضان مراكز العمليات والدعم لقيادة العمليات العسكرية في الشرق، وكان العقيد بومدين ومساعدوه الرواد علي منجلي وسليمان قايد أحمد وعز الدين مسؤولين على إعادة التحكم في وحدات جيش.ت.و المقاتلة وإعادة تنظيم هياكلها.[4]

والحقيقة أن الوضع في الشرق ظل مضطربا، حيث تمردت وحدات الشعامبي على قادتهم الجدد بسبب سجن واعتقال قادتهم سابقا بمدرسة الإطارات بالكاف، إلى أن عُيِّن على رأس الأركان محمد بوخروبة "الهواري بومدين"، الذي حضر إلى الشعامبي واجتمع بالمجاهدين يوم 1959/12/17،

---

[1] – رياض الصيداوي، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، الحوار المتمدن
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=91244&r=0 08:29 05/05/2018

[2] – نفس المرجع.

[3] – غار الدماء (غار ديماو) مدينة تونسية، تابعة لمحافظة جندوبة على الحدود الجزائرية التونسية، استخدمت كمقر للقيادة العامة لجبهة.ت.و خلال حرب التحرير، ومركز قيادة الأركان العامة لجيش.ت.و، وقد اتخذها بومدين مقرا لإدارته، وتقع في الجزء السفلي الأكثر انحسارا من منقار البط، وأصبحت غار ديماو مركزا أساسيا استقر فيه جيش.ت.و، وكان هذا المركز مشهورا كقاعدة أساسية لتنظيم وتهيئة الوحدات المكلفة للالتحاق بالداخل، كما كان مركز استقبال وراحة للوحدات المكلفة باستقبال مجموعات المجاهدين القادمة من الولايات ومساعدتها. انظر: عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.295. عاشور شرفي، المرجع السابق، ص.248.

[4] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.295.

وكان برفقة علي منجلي والرائد سليمان ' أحمد'،[1] وطلب منهم إنزال ستار من النسيان على ما حدث في الماضي وبداية صفحة جديدة،[2] وبعد إنشاء قيادة أركان الجيش بتاريخ 05 فيفري 1960، عرفت الوضعية تحسنا حقيقيا، حيث قامت القيادة الجديدة تنظيم المجموعات غير المنضبطة في البداية، وتولت زمام الأمور بتوفير الذخيرة للأعداد الهائلة من القوات التي انتظمت على الحدود، وسعت إلى تأسيس مدرسة لتكوين الإطارات في المجال السياسي، والعمل على إقناع الجزائريين القاطنين بالخارج بالعودة إلى الوطن، وبالتالي تم تأسيس جيش منظم أجبر القيادة الفرنسية على حشد قواتها على الحدود الأمر الذي فك الخناق على جيش التحرير في الداخل واستطاع استعادة أنفاسه، كما تمكن جيش التحرير المرابط على الحدود من شن هجومات على خط موريس والمراكز الممتدة على طول السدود الشائكة،[3] ويرى الرائد عز الدين أنه لو أنشئت قيادة أركان قبل سنة 1960 مثلما دعا إليها كل من العقيدين سي الحواس وسي محمد لاستطاعت جبهة التحرير انتزاع القرار السياسي وتسريع الاستقلال،[4]

ويذهب جيلبرت مينيي إلى الإشارة بأن قادة جيش الحدود وعلى رأسهم العقيد بومدين، قد تمكن بإدراك ونية مسبقة من تنظيم جيش الحدود تحت سلطة هيئة الأركان العامة في صورة قوة احتياط تسلطية، وحرس إمبراطوري بالتعبير الدقيق، والسعي بحرص إلى تنظيمه وتقويته وجعله جيشا حديثا، بإنشاء مصالح مختلفة تشرف على شؤونه وتطويره، وفي مقابل ذلك الدعوة إلى تفكيك وحدات جيش الداخل والعودة إلى أساليب حرب العصابات، بينما جيش الخارج يكتفي بمناوشات الوحدات الفرنسية المتمركزة على الحدود الشرقية دون محاولة تدمير مراكزها.[5]

---

[1] – ولد في 17 ماي 1921 بتيارت، اسمه الحقيقي قايد أحمد، في عائلة كانت تلقب في المنطقة بأولاد القاضي، وكان والدهم قاضيا للأمير عبد القادر الجزائري بتاقدمت، أبوه قتل سنة 1957 من قبل السلطات الاستعمارية، وزاول دراسته الابتدائية بعين الكرمة، كرس شبابه لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وصار مستشارا بلديا مرتبطا بالاتحاد الديمقراطي، والتحق بالثورة سنة 1956، وصار مساعدا مقربا لبوصوف وبومدين، وعين قائدا سنة 1958، ودخل المجلس الوطني للثورة سنة 1959 وكذا قيادة الأركان العامة، وشارك في الندوة الأولى لمفاوضات إيفيان كممثل عن هيئة أركان جيش التحرير الوطني، وصار مسؤولا على قاعدة الغرب (وجدة)، . انظر: عاشورشرفي، المرجع السابق، ص.271. شارل انري فافرود، المرجع السابق، ص.223.

[2] – عثمان سعدي، مصدر سابق، ص.ص.(133-134).

[3] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.292.

[4] – نفس المصدر، ص.292.

[5] – Gilbert Meynier, L'histoire intérieure de FLN '1954-1962', édition Casbah, Algérie, 2003, p.p(319-321).

ولكن ما مدى صحة هذا الكلام وذاك؟ هل حقا استطاعت هيئة الأركان تنظيم وهيكلة الجيش هيكلة فعلية؟ وهل قضت على الخلافات أم غذت صراعات جديدة؟ وهل اكتفت بمجرد المناوشات على الحدود دون دك مراكز العدو؟

1-أعمال قيادة الأركان العامة:

كانت مهمة قيادة الأركان أكثر دقة في الحدود الشرقية، واستخلصت الدروس وقدرت أن تكوين جيش تقليدي لن يتم دون دعم القادة المنبثقين من الحركة، لذا حكمت لصالح مطلب الجنود الرئيسي؛ وهو عودة الإطارات الذين اختاروهم لأنفسهم.[1]

وكان الوضع في الحدود يدعو للقلق، فقد ضيق خط شال الخناق على تمرير السلاح وانشقت وحدتان، وتم حشد الوحدات القادمة من الولايات الداخلية في معسكرات دون تدريب،[2] واستطاع بومدين إعادة الأمور إلى نصابها، فعمل بذكاء على إزالة الحساسيات وواد الفتن قبل استفحالها، وأنقذ جيش الحدود من أزمة حادة، كانت وليدة رفض قيادة جيش التحرير لقادة القاعدة الشرقية سابقا خطأ، فقام العقيد بومدين بتصحيح الوضع وإدراج العديد من هؤلاء القادة والإطارات في صفوف جيش التحرير من جديد، واستمع وتعلم من نصائح مساعديه الذين اختارهم بعناية دقيقة، وكانت قراراته خفية وسرية لا يمكن التنبؤ بها،[3] ويؤكد ذلك الشاذلي بن جديد، فبومدين عند لقائه بقادة المناطق (الشاذلي بن جديد وعبد الرحمن بن سالم والزين نوبلي) بغار ديماو في النصف الأول من سنة 1960 استمع باهتمام إلى ما قُدِّم من عروض عن الوضعية السائدة في القاعدة الشرقية، واقتنع الجميع أن الرجل بعيد النظر، ويملك القدرة على معالجة الأزمة والخروج بحلول.[4]

وقام بالكثير من الأعمال لإعادة هيكلة جيش الحدود وتنظيم العمل المسلح، فكان ينظم الاجتماعات واللقاءات المختلفة، وكان المشاركون فيها يكتشفون تدريجيا قادتهم، ويكونون على اطلاع بشكل واضح على السياسة المسطرة من قبل قادتهم الجدد، وكان بومدين يستمع باهتمام بالغ لانشغالات مرؤوسيه، وكان يتكلم بكثير من الشفافية وقليلا ما يتدخل في النقاش، وكان يحسن الإصغاء والتنظيم والانتظار والمثابرة، ويفاجئ الجميع بقدرته في نهاية اللقاءات على الحوصلة وتقديم

[1] – محمد حربي، المرجع السابق، ص.217.

[2] – خالد نزار، يوميات معارك، المرجع السابق، ص.95.

[3] – براهيم لحرش، المصدر السابق، ص.305.

[4] – الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص.149.

ملخصات للاستنتاجات العامة، وكان يتمتع بالقدرة على فرض حضوره وسلطته،[1] وكان يستدعي القادة الواحد تلو الآخر ليقف على مجريات الأمور في الجهة الشرقية، فيسأل عن مهامهم ومواقع كتائبهم وتمركزها وتنظيم مواقعها قرب الحدود من الناحية الهندسية وهل هي محمية من المدفعية والطيران.[2]

وكان ينتقي الرجال وفقا لمعايير ثلاثة، هي الثقة والخبرة والكفاءة، فالثقة للرواد الأوائل ومقاومي الساعة الأولى، والخبرة للسابقين في حرب الهند الصينية أمثال عبد الرحمن بن سالم، وبالنسبة للكفاءات فللضباط الفارين من الجيش الفرنسي.[3]

وقام باستقطاب كل الكفاءات الجزائرية المتواجدة بتونس، من الطلبة وأحفاد المهاجرين الأوائل واللاجئين، وعمل على تأطير هذه الكفاءات وتوزيعها على مراكز التدريب بقرن حلفاية ومدرسة الإطارات المتواجدة على الحدود الجزائرية التونسية، ومن هنا نشأت الوحدات القتالية لجيش.ت.و على طول الحدود الشرقية،[4] ولكن هذه الوحدات المقاتلة وجدت مع اندلاع الثورة التحريرية، ويعود الفضل للعقيد بومدين في استطاعته مع مساعديه هيكلتها وتدعيمها وزيادة أعدادها وتنظيمها على الحدود.

وتمكنت 'هـ.أ.ع' من تحقيق المهمة التي جاءت من أجلها في توحيد قيادة الجيش، ولكن بشكل جزئي، باعتبار أن نفوذها في الداخل كان ضعيفا، ولم تتعد العلاقة بين هيئة الأركان وقادة الولايات تلك المراسلات والاتصالات اللاسلكية أو ما شابهها، مما أبقى العلاقة شكلية نوعا ما، وخلف الحدود فالجيش كان منظما ومجهزا ومدربا بما يسمح له بخوض معارك والقيام بعمليات واسعة جدا، أما الأسلحة المخزنة فكان من الصعوبة بمكان نقلها إلى الداخل عبر الحدود، وكانت هيئة الأركان تدرك تماما جسامة التضحيات التي يقدمها جيش.ت.و على الحواجز والمناطق الحدودية.[5]

---

[1] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.ص.(304-305).

[2] – خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص.95.

[3] – براهيم لحرش، المصدر السابق، ص.311.

[4] – عمار جرمان، المصدر السابق، ص.167.

[5] – محمد تقية، المرجع السابق، ص.ص(570-571).

كما شرع في القيام بإجراء تقطيع جغرافي لمناطق الحدود الجزائرية التونسية، من أجل التمكن من تنظيم جبهات القتال، والتي تضم أكثر من 20 فيلقا وعدة كتائب للمدفعية.[1]

ومع منتصف 1960 صار جيش الحدود يتألف من 15 ألف مجاهد موزعين على هيئة الأركان ومصالحها ومنطقتي العمليات الشمالية والجنوبية، وكان توزيعهم كالآتي:

- 150 مجاهد في هيئة الأركان، و250 مجاهدا في قيادة الحدود التي كانت تضم غار الدماء وتالة، و200 مجاهدا في القواعد الأولى والثانية والثالثة والرابعة.

- المنطقة الشمالية للعمليات: وتضم 6600 مجاهد، منهم 100 مجاهد في مركز القيادة، و550 مجاهدا موزعين على الفيالق 21 ،11 ، 13، 24، 56، 12، 27، 19، 14، 39، و1000 مجاهد تم توزيعهم على قوافل منطقة العمليات التسع التي اعتمدتها الفيالق، وذلك بـ 150 مجاهدا للقوافل الخمس الأولى و50 مجاهدا للأربع الباقية.[2]

- المنطقة الجنوبية للعمليات: وتضم 50 مجاهدا موزعين على قيادتها، والفيلق 72 بـ 550 مجاهدا، والفيلق 71 بـ650 مجاهدا، وفيلق دبيلي إبراهيم بـ550 مجاهدا، وفيلق زغلامي عمار بـ200 مجاهدا، وفيلق جدي مقداد بـ200 مجاهدا، و350 مجاهدا في قاعدة جبل الشعامبي، و200 مجاهد لقافلة منطقة العمليات الجنوبية بقيادة حاج لخضر.[3]

وتضم مراكز التدريب 3350 مجاهدا، منهم 1000 مجاهد في معسكر ملاق، و600 مجاهد في مدرسة الأشبال (ضيعة بني)، و250 في معسكر بيرينو، و200 مجاهد في معسكر صانعي المتفجرات، و400 مجاهد في معسكر بئر الحفرة، أما مراكز الفرز والعبور فتضم 1700 مجاهدا، 1000 منهم في مركز بلاد الزيتون، و300 مجاهد بضيعة كابيو، و400 مجاهد ببرج المقراني.[4]

---

[1] – براهيم لحرش، المصدر السابق، ص.325. حول تربع بومدين على عرش قيادة جيش الحدود سنة 1960، انظر:
Mohammed Sifaoui, Histoire secrète de l'Algérie indépendante' L'Etat-DRS ', Nouveau Monde éditions, Paris, 2012, p.54.

[2] – محمد لزهر الغربي وآخرون، المرجع السابق، ص.133.

[3] – نفس المرجع، ص.ص.(133-134).

[4] – يوسف مناصرية، قوات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية، المرجع السابق، ص.ص.(138-139).

مع العلم أن الكثير من هؤلاء المجاهدين كانوا تابعين للداخل، ويبلغ عددهم من 4300 إلى 4700 مجاهد، أما عن عدد قطع السلاح التي تملكها الوحدات العسكرية في تونس فقد كان يتراوح بين 12000 و14000 قطعة، وحوالي 20000 قطعة أخرى تحت الصيانة.[1]

وأعطت 'ق.أ.ع' الأهمية الكبرى لإعادة تنظيم الجيش على الحدود، وتشكل جيش من 12 ألف جندي على الحدود الشرقية، ولم يلبثوا أن تضاعفوا في بضعة أشهر، وكان من الواجب التفكير الجدي في مستقبل الكفاح وأن يكون جيش.ت.و ندا لجيش الأعداء،[2] ولأجل ذلك تم إعلان التعبئة العامة من قبل قيادة الأركان، فأطلق نداء للشعب الجزائري من أجل التعبئة العامة في صيف 1960 من شهر أوت إلى سبتمبر، وبخاصة للشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و30 سنة من أجل الالتحاق بصفوف جيش.ت.و لتقوية صفوفه ووحداته، وكانت الاستجابة كبيرة إذ وصل تعداد جيش التحرير 25 ألفا على الحدود الشرقية،[3] وانطلقت قيادة الأركان إلى الهجوم على مراكز العدو والقيام بعمليات مكثفة وواسعة النطاق ضد قواته في التراب الوطني وعلى الحدود، وتتمثل في الهجومات المختلفة والمضايقات المستمرة والكمائن وعمليات وحدات الكومندوس لجيش.ت.و، واستطاع جيش الحدود تنفيذ كل مخططات الهجوم العام، الأمر الذي جلب أكبر عدد ممكن من القوات الفرنسية على الحدود الشرقية، فقل بذلك الضغط على الولايات الداخلية.[4]

وتم ضرب كل المراكز المتاخمة للحدود على الساعة العاشرة ليلا، هذه استراتيجية حربية، وماذا تمخض عنها ؟ صار كل مركز فرنسي لا يهتم إلا بنفسه والدفاع عن الحيز الذي يشغله، فكل مركز للرد على هجومات المجاهدين يرمي 6 قذائف هاون أو أكثر، وهذا يتسبب حتما في تكبيد العدو خسائر مادية معتبرة،[5] فقد تغيرت معطيات الحرب وأصبح جيش التحرير جيشا عصريا،

---

[1] – نفس المرجع، ص.139.

[2] – عمار بوجلال، المصدر السابق، ص.ص.(69- 70).

[3] – تذكر بعض المصادر والمراجع أن الكثير من أبناء الجزائريين وبخاصة المهاجرين واللاجئين انضموا من تلقاء أنفسهم إلى الوحدات المتمركزة على الحدود، والملاحظ أن هذا العدد مبالغ فيه، فحتى في بداية 1962 لم يبلغ ذلك، إذ قدرته بعض المصادر والمراجع بحوالي 22 ألفا. انظرالجدول (عدد أفراد جيش التحرير في تونس): عميرة علية الصغير، جيش التحرير الوطني الجزائري بتونس، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، المرجع السابق، ص.189.

[4] – نفس المصدر، ص.70.

[5] – مقابلة مع المجاهدين: معيفي بشير، بوقطوف تكوك، بمقر قسمة المجاهدين ببئر العاتر، يوم: 2017/01/09 10:12

وصار التدريب يتم وفق طرق جد متطورة، فبعد أن كان المجند يقبل في صفوف جيش التحرير انطلاقا من إتقانه للتسديد في أغلب الأحيان، صار التدريب متخصصا جدا؛ في الألغام والمدفعية وسلاح المشاة والتخطيط، وصار كل واحد له دوره، وأصبحت الأسلحة الثقيلة خاصة موجودة بوحدات جيش التحرير على الحدود بمجيء بومدين، وقبله كان بورقيبة لا يسمح بدخول هذا النوع من السلاح إلى تونس أو وجوده على أراضيه.[1]

وتخلت قيادة الأركان عن عمليات اجتياز وعبور الأسلاك الشائكة المكهربة والملغمة بالنظر لكونها مكلفة في الرجال ومحدودة ومؤثرة نفسيا، وعملت لتفتيت وحدات الجيش الفرنسي على طول الحدود بواسطة الدخول في مواجهات عنيفة معها، وإرباك صفوفها.[2]

وكانت أخبار الخسائر المادية والبشرية في صفوف القوات الفرنسية تصل إلى قيادة الأركان العامة ومنطقتي العمليات للشمال والجنوب، وتم ذلك من خلال وضع جهاز تنصت للاتصالات، الأمر الذي انعكس إيجابا على مسؤولي الوحدات وعلى جيش الحدود فقام بهجومات كثيرة أربكت القيادة الفرنسية، وزادت عمليات مضايقة قوات الاحتلال.[3]

وهناك عمليات وهجومات تقررها قيادة الأركان أو قيادة منطقة العمليات المعنية تتطلب مشاركة عدة فيالق في نفس الوقت مع مساندة كتائب ثقيلة مزودة بأسلحة ثقيلة بعيدة المدى، وكانت وحدات جيش الحدود تحقق النصر تلو الآخر، حيث اعترفت بها السلطات الفرنسية، ففي السابق كانت الأسلاك الشائكة المكهربة تشكل عوائق وموانع ضد مرور المجاهدين، ولكن مع بدايات خريف 1960 ونظرا للوسائل التي يستعملها المجاهدون، فإن وسائل الاستشعار والمراقبة أثبتت عدم دقتها وفعاليتها، فالهجومات التي تتعرض لها الآليات المصفحة المكلفة بالحراسة والتدخل قد استخدم فيها عتاد أكثر قوة وأصبحت أكثر فعالية.[4]

وقد تم إلحاق العسكريين المحترفين المحسوبين على كريم بالمكتب التقني وبمصلحة التسليح وبمراكز التدريب، وبالتالي لم يعد لهم دور قيادي مباشر،[5] فالمكتب التقني قام بتشكيله من الضباط

---

[1] – مقابلة مع المجاهدين: معيفي بشير، بوقطوف تكوك، المقابلة السابقة.

[2] – محفوظ قداش، المرجع السابق، ص.218.

[3] – براهيمي عبد الحميد، المصدرالسابق، ص.51.

[4] – نفس المصدر، ص.51.

[5] – محمد حربي، المرجع السابق، ص.217. كانت نظرة بومدين إلى الأمور رزينة وبراغماتية، وكان على اقتناع تام بأن بعض هؤلاء الضباط اكتسبوا تأهيلا عاليا في الكليات العسكرية الفرنسية ويجب الاستفادة منهم، فزاوج بين تقنية هؤلاء

الفارين من الجيش الفرنسي من أصحاب الرتب العليا أمثال شابو وزرقيني وبوتلة وهوفمان وعبد المومن، وكلفوا بمهمة وضع خطة عضوية لإعادة تنظيم الجيش بكامل وحداته وكيفية انتشاره وهيكلته على شكل فيالق ووحدات للأسلحة الثقيلة، كما كلف الضباط المجاهدين بقيادة الفيالق الجديدة، وأصبح اسم القاعدة الشرقية المنطقة الشمالية للعمليات تحت قيادة عبد الرحمن بن سالم ونائبه الشاذلي بن جديد، وكانا مسؤولين ميدانيين على الوحدات في مجال تنفيذ العمليات العسكرية واجتياز الأسلاك الشائكة، والتحق بهم عبد القادر شابو الذي كان يشرف على معسكر الزيتون، وأوكلت له مهمة المسائل الإدارية والأمنية، وانضم إليهم قبيل وقف إطلاق النار أحمد بن أحمد عبد الغني الذي كلف بالاستعلام، وألحق جلول الخطيب بقيادة الأركان ليشغل أمينا عاما للمنطقة.[1]

في حين يرى عمار جرمان أن تعيينات قادة الوحدات أخذت بعين الاعتبار ثلاث مجموعات هي:

- المجموعة الأولى وتتألف من الرعيل الأول والقادة الطلائعيين في جيش.ت.و.
- المجموعة الثانية وتم تشكيلها من الضباط المتكونين والمتخرجين من الكليات الحربية والعسكرية العربية.
- المجموعة الثالثة وتتكون من الضباط القادمين من الجيش الفرنسي.[2]

ومن قادة المجموعة الأولى صالح السوفي مسؤول منطقة الجنوب، وعمار زغلامي مسؤول الفيلق 72، وإبراهيم الدبيلي مسؤول الفيلق 71، وسعد قسطل، ومن قادة المجموعة الثانية خريجي المدارس العسكرية الشرقية نذكر: عزوز حشيشي (زين العابدين) وعبد المجيد شريف ومحمد علاق وإبراهيم بروال وعبد الرزاق بوحارة وحفناوي بن ساعد وعيسى بخوش وكمال عبد الرحيم، وكل واحد من هؤلاء تولى مسؤولية الكتائب الثقيلة للمدفعية، وينقسمون بين المنطقة الحدودية الشمالية والجنوبية، أما المدفعية المضادة للطائرات (المدفعية الجوية) فتولى قيادتها الضباط القادمون من الجيش الفرنسي، ومنهم بكة عبد النور وخليل حبيب.[3]

الفارين في التنظيم والتدريب والتخطيط للمعارك وبين استعداد المجاهدين للقتال والتضحية. الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص.154.

[1] – الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص.ص.(149-150).

[2] – عمار جرمان، المصدر السابق، ص.ص.(167-168).

[3] – نفس المصدر، ص.168.

ولم تغفل قيادة الأركان العامة أمر تموين هذه الوحدات ومتابعتها بكل الوسائل، فكونت لها قواعد تموين ومنها:

- القاعدة السادسة في المنطقة الخامسة بعين عناق، ويشرف عليها عبد المجيد بوقفة.
- القاعدة السابعة في المنطقة السادسة بعين لغرم، ويشرف عليها الهادي صغير.

وتغطي القاعدتان السابقتان الجنوب من قلعة سنان إلى أقصى الجنوب.

وبتكوين هاته الوحدات تطورت قدرات جيش التحرير، وانتقلت من حرب العصابات إلى الحرب العصرية المنظمة بأسلحتها ومعداتها ومدافعها الحديثة مثل مدافع 75 مم، ومدافع 85 مم، زيادة على البنادق الحديثة وغيرها.[1]

2- تشكيل الفيالق:

بدأت 'ق.أ.ع' بتنظيم الفيالق، وأسندت الإشراف عليها إلى قادة أكفاء، وكان قائدهم محمد الناصر مشري، وكلفت هذه الفيالق بالقيام بالمهمة الأولى المتمثلة في تدمير خط موريس،[2] وبعد تأسيس قيادة الأركان العامة عادت كل الأمور إلى مجراها الطبيعي، فكان رئيس هيئة الأركان العقيد هواري بومدين في زيارة عمل للمنطقة الأولى بالقاعدة الشرقية في 4 أفريل 1960، حيث قام بالإشراف على تنظيم الوحدات وتنصيب الفيالق والكتائب، وكان أول برنامج لها هيكلة الوحدات وتنظيمها، فتم في البداية تنصيب 15 فيلقا، كان يرأس الخامس عشر منها محمد عطايلية، وتواصلت عملية الهيكلة إلى غاية إنشاء 45 فيلقا، يشرف على الفيلق الأخير منها العربي بلخير.[3]

وعمد العقيد بومدين إلى مزج الجنود والضباط بتعيين القادة والمساعدين من مختلف الجهات، وأحدث نوعا من التوازن الإقليمي من أجل تجاوز النعرات الإقليمية والقبلية التي سادت وحدات القتال، إضافة إلى إعادة انتشار وحدات الجيش في مناطق جغرافية جديدة، وساعد ذلك على اندماج أفراد الجيش واحتكاكهم ببعضهم البعض، فاحتك جنود القاعدة الشرقية بجنود الولاية الثانية والثالثة والرابعة، الأمر الذي رفع معنوياتهم ورسخ لديهم فكرة أنهم يحاربون من أجل قضية واحدة يشتركون فيها جميعا ألا وهي تحرير الوطن، كما خلقت لديهم علاقات جديدة،[4] فعيَّنَ قايد

---

[1] – عمار جرمان، المصدر السابق، ص.ص.(168–169).

[2] – عثمان سعدي، المصدر السابق، ص.ص.(133–134).

[3] – محمد الصالح، المرجع السابق.

[4] – الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص.151.

أحمد من غرب الوطن وعلي منجلي من الشرق مساعديْن له، كما عيَّنَ مصطفى بلوصيف من لجنة العمليات العسكرية كأمين عام، ولم ينس أن يعتمد على عبد الرحمن بن سالم القائد السابق للفيلق الثاني بالقاعدة الشرقية؛ إذ أوكلت له مهمة منطقة الشمال الهامة، والتي تضم أربعة عشر فيلقا وكتائب المدفعية الخفيفة، إضافة إلى كسبه الشريحة العامة والهامة في الجيش وهم الجنود، وذلك بالنظر إلى ماهية تفكيرهم وتطلعاتهم.[1]

إذن تحركت قيادة الأركان لإعادة تنظيم الجيش على الحدود الشرقية والغربية، فتم استدعاء الضباط القدامى وتسريح المعتقلين على إثر حركة العقيد محمد لعموري واستبعاد الضباط القادمين من الجيش الفرنسي عن الوحدات القتالية وقيادة الفيالق،[2] ونجح في فرض الانضباط والنظام، وصارت الوحدات خاضعة لسلطة موحدة وقيادة عامة بعدما كانت تدين بالولاء لمسؤوليها المباشرين، كما عمد إلى الصهر والمركزة السريعة للوحدات المسلحة.[3]

وأخذ بومدين بعين الاعتبار جو الريبة والشك اللذين سادا علاقة المجاهدين ببعض الفارين من الجيش الفرنسي، فقد كان يعرف أن هؤلاء الضباط التحقوا متأخرين بالثورة، فألحق بعضهم بالمكتب التقني في قيادة الأركان،[4] (فشكل فريقا تقنيا من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وآخرين من جيش.ت.و ومن بينهم النقيبان محمد زرقيني ومحمد بوتلة والملازمان الأولان سليمان هوفمان وشابو مولاي عبد القادر وآخرون، كما كلف النقيب عبد المؤمن بتكوين الرجال وتشكيل الوحدات وكان يقود مركز التدريب والتكوين في ملاق بين قرية ساقية سيدي يوسف وبلدة الكاف)،[5] وألحق البعض الآخر بالهياكل المركزية لقيادة الثورة، وأصبحوا معنيين مباشرة بالأعمال التي ترتبط بالأزمات الداخلية لجبهة.ت.و والتي كانوا يجهلونها ويجهلون نتائجها، وبحكم قواعد الانضباط التي تلقوها عند تكوينهم وقفوا إلى جانب القيادة،[6] الأمر الذي أكسبهم عداوة الكثير من المجاهدين

---

[1] – براهيم لحرش، المصدر السابق، ص.305.

[2] – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج.2، ص.143.

[3] – محمد حربي، المرجع السابق، ص.218

[4] – الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص.154.

[5] – خالد نزار، روايات معارك...، المصدر السابق، ص.96.

[6] – كان بومدين يدرك بحسه العملي أن بعض الضباط الفارين من الجيش الفرنسي متشبعون بقيم الانضباط والولاء والطاعة التي اكتسبوها خلال تكوينهم في الجيش الفرنسي، كما أنهم يطبقون الأوامر دون نقاش أو خلفية سياسية، وهذا الذي كان يريده بومدين. انظر: الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص.154.

وريبتهم، وبالتالي صار اندماجهم في وحدات القتال معقدا، ولكن ألم يكن من المعقول أن يسعى هؤلاء الضباط القادمون من الجيش الفرنسي لتبديد سحب الشك والريبة في قلوب إخوانهم من المجاهدين واكتساب ثقتهم؟[1] فتبوؤ المراكز والرتب في جبهة التحرير وجيشها يتم وفق إثبات القدرات وكسب الثقة وليس المحاباة، ولا تمنح الرتبة صاحبها الثقة وإنما الثقة هي التي تمنحه الرتبة الحقيقية التي تعكس بدورها مستوى المسؤولية الحقيقية الملقاة على عاتق القائد، وباستثناء البعض من هؤلاء القادة فالكثير منهم تحصلوا على الوظائف والرتب التي كانوا يتمتعون بها في الجيش الفرنسي.[2]

واستفاد العقيد بومدين من هؤلاء الضباط في التخطيط والتدريب والإعداد للعمليات، وكانت نظرته إلى الأمور رزينة ونفعية، لاقتناعه بتمتعهم بمستوى جيد من التقنية العالية التي اكتسبوها في المدارس العسكرية الفرنسية، فقام بالمزاوجة بين تقنيتهم في التدريب والتنظيم والتخطيط وبين استعداد المجاهدين لخوض الحرب والقتال، وزيادة على ذلك فقد كان يضع أهمية كبرى للتحكم في الجيش والارتقاء به، ولا يتأتى ذلك إلا بكسب ثقة الرجال على شتى فئاتهم، واستطاع إلى حد ما أن يزيل عوامل الخلاف والتناقض بين المجاهدين وبعض الضباط الفارين، وساعد على ذلك سنوات الحرب الأخيرة، التي تميزت بارتفاع معنويات الجنود والتفافهم حول قيادتهم وزيادة القدرات القتالية للجيش.[3]

ويتساءل عبد الرزاق بوحارة لماذا التأطير التقني قد أوكل للضباط الفارين من الجيش الفرنسي؟ فهؤلاء الإطارات كانوا من حيث الجوهر محترفين، وقد أدمجوا تلقائيا في صفوف جيش التحرير وجبهة التحرير، وأسندت لهم وظائف عليا بحكم الألقاب التي تحصلوا عليها كضباط لا غير، فقد كانوا مسؤولين بالنسبة للرتب العسكرية التي حملوها قبل انضمامهم للثورة، وما يبرر تصنيفهم كإطارات تقنية هو احترافيتهم.[4]

---

[1] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.ص.(178-179).

[2] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.179.

[3] – الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص.ص.(154-155).

[4] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.255.

3- قرار العودة إلى الولايات:

حزت التدابير التي قام بها العقيد بومدين في نفس الباءات الثلاث، الذين اعتبروا ذلك تحدياً لهم فلجأوا إلى المناورة واستصدروا من الحكومة المؤقتة على لسان رئيسها فرحات عباس أمرًا لقيادة الأركان بالدخول إلى أرض الوطن للإشراف هناك على سير المعركة.[1]

اتخذ 'م.و.ث.ج' قرارا يقضي بدخول 'ق.أ.ع' وكذا جميع المسؤولين إلى داخل الوطن من أجل تعزيز الولايات، ولكن قيادة الأركان ظلت في مركزها بغار ديماو، ولم يتم تطبيق القرار سوى قلة من القادة والمسؤولين، ومنهم الطاهر زبيري وعلي سواعي وعمار رجاي الذي استشهد وهو يحاول اجتياز الأسلاك الشائكة المكهربة، كما استطاع الرائد أحمد بن شريف العبور والالتحاق بالولاية الرابعة، وعبد الرحمن ميرة إلى الولاية الثالثة.[2]

كما اتهمت 'ق.أ.ع' الأركان العامة الحكومة المؤقتة بالميوعة والانحراف، ومن هنا أصدرت الحكومة المؤقتة أمرها بضرورة دخول قيادة الأركان إلى داخل الوطن، وكان أمرها صارما بأن يكون 31 مارس 1961 آخر أجل لاجتياز الحدود الشرقية والغربية.[3]

وحول مسألة دخول 'ق.أ.ع' إلى الداخل طرح المجاهد خالد نزار أسئلة وجيهة، لماذا لم يلتحق هواري بومدين بالداخل؟ وبصيغة أخرى: هل دخول 'هـ.أ.ع' إلى الداخل يختصر الحرب؟ وهل كان من الممكن للوحدات المتمركزة في تونس والمغرب أن تمر؟ نحو أي معاقل؟ وبأي ثقة كانت الإمدادات تصل مباشرة إلى وحدات متعددة للمحافظة على نشاطها، وهل كان من الممكن أن تستمر؟[4]

وبالنظر إلى الظروف التي طبعت المشهد العسكري على الحدود، وتقديرا للحملة الواسعة التي تقرر الشروع في القيام بها على الحدود الشرقية والغربية من أجل إعادة لم وحدات وفيالق جيش.ت.و التي كانت قد بدأت تتشتت بفعل الأزمات المتتالية التي تعرضت لها في السنوات السابقة، ومن أجل إعادة الانضباط من جديد إلى صفوف المجاهدين، قررت هيئة الأركان تأجيل الدخول إلى الولايات إلى وقت لاحق، وبالموازاة مع هذا القرار شرعت هيئة الأركان في ربط العلاقات

---

[1] – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج.2، ص.143.

[2] – حسين بن معلم، المصدر السابق، ص.189.

[3] – محمد شبوب، المرجع السابق، ص.113.

[4] – خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص.154.

الطبيعية مع الولايات كخطوة أساسية في طريق توحيد جيش.ت.و بفرنسا من أجل التخطيط والتنسيق للعمل الفدائي هناك.[1]

واعتبرت قيادة الأركان أن هذا القرار مناورة؛ فإما القبول بالدخول وفقدان سلطتها على جيش الحدود، وإما عدم القبول وبذلك تفقد مصداقيتها معنويا تجاه الداخل، كما أن دخولها لا يعدو أن يكون أحد الأمرين؛ الأول يتمثل في صعوبة اجتياز الخطوط الشائكة المكهربة، وهو رهان غير مضمون العواقب، والآخر قد يترتب على دخول قيادة الأركان تكتل الولايات التي سترفض الانضواء تحت لوائها، أي عدم قبول قيادة الداخل تسييرهم وتوجيههم من قبل قيادة الخارج،[2] ومن هنا لم تنفذ قيادة الأركان أوامر الحكومة في العودة إلى الداخل، وواصلت نشاطها في تطبيق برنامج العمل المتفق والمصادق عليه من قبل مجلس الثورة.[3]

وسارع العقيد بومدين إلى تكوين جيش قوي ومتجانس فكريا، فتبنى أفكار فرانز فانون كإيديولوجية تعبر عن مصالح الفلاحين الذين كانوا يمثلون الشريحة الأكبر في جيش.ت.و،[4] فلم يغفل دور اللاجئين الجزائريين في تونس والذين يعدون بالآلاف وكانوا من العاطلين عن العمل، حيث كلف البعض من القادة بالبحث عن هؤلاء وإلحاقهم بمراكز التدريب وفق مخطط حقيقي لتجنيد اللاجئين في صفوف جيش .ت.و، وقد تم إرسالهم على دفعات إلى مراكز التدريب بملاق لتلقي التكوين، بينما أوكلت مهمة تدريبهم على استخدام أنواع الأسلحة إلى عناصر منتقاة من الوحدات الموجودة منذ البداية.[5]

ويؤكد حسين بن معلم في مذكراته أن بومدين اعتمد في تنظيم الوحدات على الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وآخرين ومن بينهم المكونين في الشرق الأوسط ولكنه أعطى الأولوية للضباط الفارين الذين صاروا محط ثقته ممارسة تواصلت حتى بعد الاستقلال.[6]

---

[1] – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج.2، المرجع السابق، ص.147.

[2] – جمال بلفردي، علاقة جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية بهيئات الثورة الأخرى وبالزعماء التاريخيين، مجلة المصادر، ع.21، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.1954، الجزائر، ص.203.

[3] – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج.2، المرجع السابق، ص.ص.(147-148).

[4] – رابح لونيسي، المرجع السابق، ص.45.

[5] – خالد نزار، روايات معارك، المصدر السابق، ص.ص.(96-97).

[6] – حسين بن معلم، المصدر السابق، ص.177.

وكان بومدين يدرك تمام الإدراك أن هذه الإجراءات التي اتخذها لهيكلة الوحدات وتنظيم مسارها من الممكن أن لا تكون ذات مفعول إذا لم تتبع بعمل آني منتظم للإعلام في أوساط الوحدات المختلفة، وأوليت أهمية كبيرة لعملية التقرير وعرض الحال، وكان المسؤولون في المستويات الوسطى وخاصة قادة الفيالق والكتائب الثقيلة ملزمين بنشر تعليمات القيادة وأوامرها، ومجبرين على تقديم عروض الحال عن الطرق التي استعملوها لتنفيذ الأوامر وكذا النتائج المحققة،[1] وكانت الأوامر العملية دقيقة للغاية، والتعليمات واضحة ومفهومة، والتوجيهات مفصلة، والمذكرات تمس كل أوجه النشاط، وكثرت المراسلات بين مختلف وحدات جيش.ت.و ومصالحه المختلفة، وذلك سعيا من القيادة إلى فرض سلطتها الكاملة على جميع الوحدات والمراكز.[2]

ومنطقة العمليات الجنوبية تضم وحدات الحدود الشرقية للولاية الأولى، وقامت قيادة الأركان بإرسال المخطط الهيكلي للتنظيم الجديد لإعادة تنظيم المناطق الثلاث في شكل فيالق خفيفة، ومن ثمة أنشئ في المنطقة الأولى الفيلق الحادي عشر والثالث عشر، زيادة على كتيبتين للأسلحة الثقيلة، وأنشئ في المنطقة الثانية الفيلق الثاني عشر والسابع عشر والسابع والعشرون والسادس والخمسون،[3] وأجرت قيادة الأركان تسوية وتعديلات في ما يخص الفيالق والكتائب تم بموجبها إنشاء فيالق وفق جدول يخص التعيينات وعدد الرجال المشكلين لكل فيلق، فأصبح الفيلق يضم 600 رجل موزعين على 3 كتائب، كتيبة مشاة وكتيبة ثقيلة للدعم والثالثة للقيادة والخدمات، وتمت هذه التعديلات على أساس المناطق الخمسة الموجودة مسبقا، وكذا المجموعات التي كانت موزعة على المعسكرات التابعة للولايات بالداخل، وينشط كل فيلق ضمن قطاع عملي معين.[4]

وتمكن بومدين من استعادة النظام دون أن تواجهه صعوبات كبيرة، ونجح في تقليص حجم الانشقاقات باستعمال قيادة موحدة، ولم ينشئ وحدات جديدة بل أعاد تنظيم الوحدات الموجودة سابقا، وشرع في عملية تسوية وأنشأ في المناطق الأخرى كتائب وفيالق عديدة، ويساعده في ذلك مكتب تقني.[5]

---

[1] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.306.

[2] – نفس المصدر، ص.306.

[3] – الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص.(150-151).

[4] – خالد نزار، روايات معارك...، المصدر السابق، ص.96.

[5] – Khaled Nezzar, Memoires du General Khaled Nezzar,Chihab edition, Algérie, 1999, p.60.

كانت قيادة منطقة الشمال في شهر فيفري 1960 تضم تحت سلطتها المباشرة ما يقارب من 4 آلاف رجل، يشكلون 7 فيالق، هي الفيلق الأول والثاني والثالث والخامس للقاعدة الشرقية، وفيلق خليل الذي سمي فيما بعد باسم قائد حمة ثم حمل اسم الفيلق الرابع للقاعدة الشرقية، والفيلق الأول والثالث المستقلان وتغير اسمهما سريعا ليحمل اسمي الشهيدين ديدوش وزيغود، كما أطلق على الفيلق الجديد اسم عميروش، وكان فيلق زيغود يحمل اسم فيلق فلفلي،[1] وفي شهر أفريل صارت منطقة الشمال تضم تحت جناحها 10 فيالق، وفي ماي حملت الوحدات العشر أسماء: الفيلق 21، 11، 13، 24، 56، 12، 27، 19، 39، 14، وتواجدت هذه الفيالق بهذا الترتيب من الشمال نحو الجنوب أي من الساحل حتى جبل سيدي أحمد جنوب ساقية سيدي يوسف، وتم تكوين الفيلق 10، 12، 15، 17، 23، 25، وفي نهاية سنة 1960 تم إنشاء كتيبتين للأسلحة الثقيلة في المنطقة وهما الكتيبة الثانية ثم الكتيبة الثالثة المجهزة بالأسلحة الثقيلة،[2] وقدر التعداد الإجمالي للوحدات المقاتلة في منطقة الشمال في آخر هذه السنة بـ:10.500 رجل، ومرد هذه الزيادة لا يرجع إلى زيادة التجنيد فقد قامت القيادة العامة بضبط تعداد جميع الوحدات، وإنما نابع من العناصر الآتية من الداخل وبالضبط من الولايتين الثانية والثالثة، وكان عدد الوحدات المقاتلة الكبرى في نهاية عام 1961 في منطقة الشمال وحدها 18 وحدة.[3]

ففي التنظيم الجديد صارت المنطقة الشمالية للعمليات التي تمتد من القالة شمالا إلى حدود الولاية الأولى جنوبا مع نهاية عام 1960 تضم الفيالق الآتية:

- الفيلق 11 بقيادة أحمد ترخوش خلفا لبوطرفة الفاضل.
- الفيلق 12 بقيادة علي بوخدير.
- الفيلق 13 بقيادة عبد القادر عبد اللاوي ثم ثامر قدور (بوحرارة).
- الفيلق 27 بقيادة محمد الصالح بشيشي.
- الفيلق 15 بقيادة محمد عطايلية المدعو الروج.
- الفيلق 25 بقيادة يوسف بوبير، ثم خالد نزار.
- الفيلق 17 بقيادة ذيب مخلوف.

[1] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.240.

[2] – نفس المصدر، ص.241.

[3] – نفسه، ص.241

- الفيلق 21 بقيادة عبد الله بوترعة ثم خلفه مختار كركب.
- الفيلق 24 بقيادة علي بوحجة فلفلي، ثم خلفه زواغي عمار المدعو لاندوشين.
- الفيلق 19 بقيادة سليم سعدي.
- الفيلق 39 بقيادة عبد الرزاق بوحارة.
- الفيلق 29 بقيادة محمد بن محمد.
- الفيلق 56 بقيادة بالمحفوظ نوار ثم خلفه عمار شمام.[1]

وتأسس الفيلق 71 بقيادة حفناوي حشيشي والفيلق 72 بقيادة عمار الزغلامي، والفيلق 68 بقيادة عبد الرحمن بن الأطرش والفيلق 45 بقيادة العربي بلخير، والفيلق 53 بقيادة سعد قسطل، ويشرف على قيادتها محمد الناصر مشري، وكلفت هاته الفيالق بتدمير خط موريس، ولم تمر 3 أشهر على تعيين هواري بومدين حتى تجددت العزيمة لقتال العدو، وكان الفرنسيون يعيدون بالنهار بناءَ ما دمره المجاهدون بالليل، وعادت الثقة للمجاهدين بفضل القيادة الجديدة،[2] أما الرائد براكتية الشريف فيذكر أن بومدين بادر بإعادة تشكيل وحدات جيش الحدود وتأطيرها بقيادات جديدة تمتلك القبول لدى جيش التحرير، وكان ذلك ابتداء من القالة إلى الماء الأبيض بالحدود الجزائرية التونسية، كما يذكر أن تعيين قادة الفيالق في المنطقة الشمالية والجنوبية، كان كالآتي:

المنطقة الشمالية:

- بوطرفة الفاضل الفيلق 11.
- علي بوخذير الفيلق 12.
- عبد القادر عبد اللاوي الفيلق 13.
- حمة لولو الفيلق 14.
- سليم سعدي الفيلق 19.
- بوترعة عبد الله (القومي) ثم مختار مكركب، الفيلق 21.
- بشيشي محمد الصالح الفيلق 27.
- براكتية الشريف الفيلق 39.

[1] – الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص.ص.(155–156). انظر أيضا: تابليت عمر، القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص.ص.(111–113). الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص.58.

[2] – عثمان سعدي، المصدر السابق، ص.ص.(133–134).

- أحمد ترخوش أو عمار شكاي الفيلق 56.
- علي تكلفي الفيلق 24.
- خليل حبيب الفيلق

المنطقة الجنوبية:

- سعد قسطل الفيلق 53.
- عمار زغلامي الفيلق 68.
- أحمد عقون الفيلق 45.
- حشيشي حفناوي الفيلق 71.
- الربيعي إبراهيم الفيلق 72.
- عبد الرحمن بيتشاراج الفيلق 75.[1]

ويضيف عبد الرزاق بوحارة الفيلق 41، 42، 43، 65، وكانت هذه المنطقة تضم كتيبتين للأسلحة الثقيلة، وقدر تعداد الجيش فيها بـ:5.500 مجاهد،[2] ويلاحظ عدم تسلسل أرقام هذه الفيالق، والهدف من ذلك هو حرص قيادة الأركان على أن لا يعرف العدو عددها وأماكن انتشارها، وقد تغيرت أماكن تواجدها وأسمائها، فقد صار بعضها يحمل أسماء شهداء كما ذكرنا سابقا مثل فيلق زيغود وفيلق ديدوش وفيلق عميروش.[3]

وبعد استشهاد أحمد يعقوب قائد الفيلق 45 إثر الهجومات التي أمرت بها قيادة الأركان لمدة 20 يوما، استدعت قيادة الأركان قادة الفيالق لعقد اجتماع في مقر الفيلق 45 بجبل بوربعية جنوب شرق عين الزرقاء (تبسة)، من أجل تقسيم النشاط العسكري، وعقد الاجتماع في مخبأ أرضي لمدة ثلاثة أيام، وتم بعده تشكيل فيالق أخرى وكتائب ثقيلة بأسلحة إسناد جديدة، فأنشئ الفيلق 11 بقيادة محمد اعطايلية، والكتيبة الأولى الثقيلة بقيادة خالد نزار والكتيبة الرابعة بقيادة عبد المالك قنايزية وفي المنطقة الجنوبية أنشئت الكتيبة الثانية بقيادة عبد النور بقة.[4]

---

[1] – براكتية الشريف، المرجع السابق، ص.ص.(393-394).

[2] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.241.

[3] – الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص.156.

[4] – براكتية الشريف، المرجع السابق، ص.395.

وبمقارنة بسيطة نلاحظ اختلافات في نسبة بعض الفيالق إلى أصحابها بين الشاذلي بن جديد وبراكتية الشريف وعثمان سعدي والطاهر سعيداني، ويمكن تفسير ذلك باعتمادهم على الذاكرة كثيرا في سرد الأحداث التاريخية وذكر الإحصاءات الشخصية لا على الوثائق الأرشيفية.

إن تقسيم الحدود الشرقية إلى منطقتين شمالية وجنوبية قبل أن يكون شبكة منظمة وترتيبا للوحدات القتالية والفيالق، يعزى هذا التقسيم كونه ثورة على التقاليد السابقة من أجل تنظيم وتشكيل جيش التحرير المرابط على الحدود في ثوب جديد، وبشكل طبيعي يعتبر قفزة نوعية على المستويات الثانوية والمتوسطة والمرتفعة للقيادة، والمنطقتان الشمالية والجنوبية ليسا نسخة عن القاعدة الشرقية القديمة والمنطقتين الخامسة والسادسة للولاية الأولى، فهما يتعديان تلك الحدود ويوسعانها،[1] وتخطت هيئة الأركان التركيبة البشرية القديمة في تشكيلها للوحدات الجديدة التي صارت أكثر تنوعا وأكثر تباينا، وخلقت التبديلات الجديدة بين القادة وتحويل الوحدات ونقلها من قطاع إلى آخر في أرض المعركة علاقات جديدة بين الرجال ومحيطهم، حيث تواجد في الكتائب الحديثة عناصر من مختلف الفئات ومختلف جهات الوطن.[2]

ومع مطلع 1960 لم يكن جيش الحدود يضم في الجهة الشرقية والغربية سوى 12 ألف رجل من بينهم 4 آلاف فقط يملكون أسلحة عصرية، وقد رص جيش الحدود ما يزيد على 25 ألف رجل منضبطين ومسلحين تسليحا تاما، ويشرف على تأطيرهم ضباط وضباط صف، -وهم أكثر ولاء لقائدهم العقيد بومدين، وبذل قائد الأركان العامة في مرحلة أولى جهدا مضاعفا لتكوين جيش حقيقي، وازدادت أعداده بشكل كبير باللجوء إلى التوظيف المكثف في الخارج للجزائريين المغتربين، وتم تجهيزهم في وقت قياسي بتجهيز عصري، كما أنشئت مراكز تضمن ترقية الإطارات المؤهلة، زيادة على تأسيس مدارس للتكوين السياسي والعسكري للمجندين الجدد.[3]

ويلاحظ أن المرور من 4 آلاف إلى 25 ألف رجل مسلحين تسليحا جيدا وتابعين لوحدات مقاتلة لا يوافق الحقيقة تماما، كما أن تقدير عدد المجاهدين بأربعة آلاف رجل أقل من الأعداد الحقيقية، فمركز الشعانبي كان يضم ما يوافق 3 فيالق زيادة على كتيبة مدعمة بأولاد سيدي عبيد، إضافة على جنود فيالق القاعدة الشرقية وكتائب الولاية الثانية والثالثة ووحدات الولاية الرابعة،

[1] - خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص.151.

[2] - نفسه، ص.151.

[3] - عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.ص.(162-163).

ويمكن بحساب بسيط تقدير أن تعدادهم يفوق 4 آلاف جندي بكثير، وتفسر زيادة هذه الأعداد إلى الإجراءات الإحصائية المتخذة لتنظيم الموارد البشرية المتوفرة، واستخدامها فيما بعد استخداما جذريا، وليس إلى عمليات التجنيد الجديدة، دون إنكار دورها في زيادة أعداد جنود جيش الحدود ودورها الطبيعي في تطور أي جيش من الجيوش.[1]

وبلغ تعداد جيش الحدود على طول الحدود الشرقية 16 ألف مقاتل، موزعين على 23 فيلقا، و5 كتائب ثقيلة تدعمت في عام 1961 بمفارز مستقلة مزودة بمدافع من عيار 87 مم ذات مدى بعيد، ومدافع هاون من عيار 120 مم، ولم تكن الوحدات القتالية لتقوم بعملها على أكمل وجه لولا أنها كانت تستمد عونها من البنى الأخرى، كمراكز التدريب العسكري ومصالح الاتصالات والأمن العسكري والمفوضية السياسية والنشاطات الاجتماعية والإدارة والمالية،[2] وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار كل الأفراد العاملين بالحدود سواء أكانوا في مراكز القيادة وهياكل الدعم والإمداد والمحافظة السياسية ومراكز التدريب أو الذين يتلقون العلاج وغيرهم فإن تعداد الجيش بلغ حوالي 22 ألف جندي في نهاية 1961.[3]

وهذا يبين أن قيادة الأركان العامة لم تنطلق من لا شيء، فقد اعتمدت على الطاقة العسكرية الموجودة سابقا على الحدود، وقامت بإعادة تنظيم الوحدات المتواجدة تنظيما شاملا بكيفية جديدة، والعمل على زيادة أعدادها وتأطيرها وتطويرها وهيكلتها هيكلة جديدة.[4]

ومن أجل استمرار عمليات التدريب على استعمال الأنواع الجديدة من الأسلحة، فقد أوفدت قيادة الأركان مجموعة من الطلبة لتلقي التدريب على المدفعية، خاصة بعد وصول الشحنات الأولى للمدفعية إلى الحدود الشرقية من الدول الشرقية والعربية، وتتمثل في مدفع عيار 122 مم و85 مم والهاون عيار 120 مم، وذلك نظرا لندرة المتخصصين في استخدام هذه الأنواع من الأسلحة، حيث يتم تدريبهم في دورة مكثفة وسريعة، وكانت الدفعة الأولى إلى العراق في أكتوبر 1961، ولم

[1] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.163.

[2] – براهيمي عبد الحميد، المصدر السابق، ص.ص.(51-52).

[3] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.241.

[4] – نفسه، ص.163.

يتجاوز التدريب بضعة شهور وأمرت قيادة الأركان بعودتهم في فيفري 1962 ووزعوا على الوحدات المقاتلة عبر الحدود الشرقية.[1]

وأمام تلك الصعوبات التي جابهتها قوافل التسليح قامت مديرية مصالح الاتصالات في الشرق بابتكار طريقة محكمة الضبط لنقل شحنة جزائرية للأسلحة من تونس إلى المنطقة المستقلة لمدينة الجزائر، فابتداء من النصف الثاني لسنة 1961 تم تركيب ورشة خاصة قرب تونس بالمرسى، والعمل على إرسال أسلحة داخل براميل زيت الزيتون إلى مدينتي الجزائر وبجاية، ومع دراسة تامة للوزن والحمولة تم إرسال كميات كبيرة من الأسلحة إلى ميناء بجاية والجزائر موجهة إلى الفدائيين في المنطقة المستقلة.[2]

ومن أجل تشتيت أنظار السلطات الفرنسية عن عمليات إيصال الأسلحة إلى الداخل، وأن قيادة الثورة لا تسعى إلا إلى تخزين السلاح في مستودعاتها بمصر وتونس والمغرب، فقد أمرت مديرية التسليح والاتصالات العامة في 27 اكتوبر 1961 مديري الإمداد في الشرق بالاتصال مجددا بكل مهربي الأسلحة السابقين وتجديد العلاقة بهم، مع القيام بتنقلات إلى المغرب وتونس ومصر، وتقديم طلبيات غير صحيحة، مع إبطاء المعاملات ومعالجة الصفقات معهم من غير إبرامها، وبالتالي يتم توجيه أنظار السلطات الفرنسية نحو هذه العمليات والتحركات التمويهية، ويتم تحويل رقابتها عن دخول الأسلحة.[3]

[1] – محمد زروال، التكوين العسكري في الثورة الجزائرية، سلاح الطيران، البحرية، والقوات البرية، دار الخلدونية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2018، ص.ص.(85–86).

[2] – لمزيد من التفصيل انظر: عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص.ص.(102–103).

[3] – عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص.ص.(202–203).

المبحث الرابع: مواجهة جيش الحدود للإستراتيجية العسكرية الفرنسية

لم تبدأ عمليات عسكرية واسعة النطاق ومنظمة من قبل وحدات جيش الحدود ضد حواجز الموت في الجهة الشرقية إلا في فيفري 1959، إذ يلاحظ وقوع العديد من الاشتباكات أثناء محاولات العبور، فتصاعدت الهجومات التي شنتها قوات جيش الحدود على مستوى الحواجز والمناطق المحرمة، وذلك في الوقت الذي كانت تجرى فيه العمليات العسكرية الكبرى لشال، مما أدى بالقيادة العسكرية الفرنسية إلى تثبيت فرق للقناصة بمحاذاة الحواجز، وتم إقحام العديد من الفيالق في 14 جويلية 1959 للقيام بعمليات عسكرية ضد الحواجز، والقيام بالهجومات المباغتة على العديد من المراكز بمناطق الكويف ولامي ومونيي وتوسانت ويتم تدمير مركز عين زانة بكامله.[1]

ومن 19 إلى 21 ديسمبر 1959 هجومات واسعة النطاق على المراكز العسكرية المجاورة للحدود فيتم تدمير دبابتين بالمدافع بمنطقة لامي وتحطيم مركبة مدرعة ودبابتين بالقرب من مركز سيدي اعبيد، ويقع اشتباك بجنوب شرق لامي قرب مركز عين الحمراء، ويغنم المجاهدون فيه عددا من الأسلحة، ويتم تنظيم هجومات من 22 إلى 25 ديسمبر باستخدام أسلحة ثقيلة، ويتعرض مركز بارجيلات إلى أضرار كبيرة جراء إطلاق النار والقذائف، ويتمكن المجاهدون ما بين لامي وتوسانت من اقتلاع ونزع شبكات من الأسلاك الشائكة على طول كيلومترات من القسم الأمامي لسد شال، ومن 26 إلى 28 ديسمبر تتواصل سلسلة الهجومات على المراكز الفرنسية.[2]

وبالرغم من حصانة حواجز الحدود المكهربة وفعاليتها، وقوّة تسليحها، إلا أن وحدات جيش.ت.و تمكّنت من اختراق دفاعاتها وتدمير حواجزها، وتمرير الأسلحة من تونس إلى الداخل، وذلك بعد تضحيات جسام، كما ألحقت بها فرق جيش الحدود أضرارا معتبرة لاسيما في الفترة الممتدة من سنة 1959 إلى 1960، وتم إجبار القيادة العسكرية الفرنسية في الجزائر على إعادة حساباتها في كامل أجهزة حماية الحدود، وتعويض مراكز الحراسة بخنادق مبنية بالإسمنت المسلح.[3]

وسعت 'ق.أ.ع' إلى تحديد أهداف تعتبر إستراتيجية كضرورة دفع العدو والضغط عليه لتركيز وتثبيت وتجميد أكبر عدد ممكن من قواته العسكرية في الحدود، وذلك بغرض تخفيف الضغط

---

[1] – محمد تقية، المرجع السابق، ص.ص.(470-471).

[2] – نفس المرجع، ص.ص.(472-473).

[3] – عبد الوهاب شلالي، دور عمال المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائرية...، المرجع السابق، ص.ص.(401-402). وتؤكد ذلك بعض المصادر الفرنسية. انظر: الملحق رقم (21).

على جيش.ت.و والسكان في الداخل، وتدمير قوات العدو وإضعاف نظام إغلاق الحدود قدر المستطاع، زيادة على حماية مستودعات التموين وقواعد الإمداد وضمان حماية وأمن مراكز القيادة وهيآتها المختلفة، وكذا حماية اللاجئين.[1]

وضمنت الأركان العامة هدفها الاستراتيجي العام من أجل التخفيف من معاناة الولايات الداخلية، بتكثيف الهجمات على مراكز العدو، ودك تحصيناته الدفاعية، أما الأهداف العملياتية لقيادة الأركان العامة فقد جاءت تنص على إغراق الحاجز الحدودي، وإشباع دفاعات العدو بالصدمات والإنهاك والتحرشات والتخريب، وعدم تركه يلتقط أنفاسه ويستجمع قواه، وأخيرا جاءت الأهداف التكتيكية لحث ولايات الداخل على تجنب الدخول في معارك مع العدو إلا عند الضرورة الملحة، وتخفيف قواتها ونشر وحداتها واستنزاف العدو، وإحداث الارتباك في صفوف قواته عند تحقيق المفاجأة،[2] وكانت الأركان العامة لجيش التحرير قد شرعت في عملها الفعلي، ابتداء من يوم 23 جانفي 1960 بتقسيم الحدود إلى قسمين وضمان قيادتين محليتين، وتحمل كل فيلق مهمة العمل ضمن قطاع معين من الشريط الحدودي المواجه لخطي موريس وشال، كما أنشأت قواعد لتموين هذه الفيالق التي تسندها كتائب ثقيلة،[3] وهذا يدل على مدى العمل الجبار الذي اضطلعت به وحدات المجاهدين المرابطة على الحدود الشرقية واستماتتها في ....

فأهم إستراتيجية وضعتها قيادة الحدود لمواجهة خطر الأسلاك الشائكة المكهربة هي الهجومات المتواصلة على امتداد السدود الشائكة مع التركيز على مناطق معينة بتكثيف الضربات عليها، وقد سببت هذه العمليات المنظمة خاصة على جنوب الحدود الشرقية الجزائرية بين سنوات 1958 و1960 إحراجا كبيرا للقوات العسكرية الفرنسية.[4]

ومع مرور الوقت تحول مركز قيادة جيش.ت.و في غار ديماو إلى مركز لتشجيع نشاطات جيش.ت.و على الحدود الشرقية والغربية ومتابعتها، وتم توزيع الهيئات القيادية العسكرية على منطقة الحدود الشرقية التي شهدت تمركز أكبر عدد من الجنود مع تنوع الوحدات التي كان أغلبها قادما من الولايات المجاورة وقاعدة سوق أهراس،[5]

---

[1] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.282.

[2] – صالح قرفي، المرجع السابق، ص.14.

[3] – نفس المرجع، ص.14.

[4] – مناصرية يوسف وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، ص.135.

[5] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.284.

وبعد الانتهاء من عملية تشكيل الفيالق عبر الحدود، أصدرت قيادة الأركان أوامرها لجميع الفيالق المرابطة على الحدود الشرقية بالهجومات المتكررة على الأسلاك الشائكة ومراكز العدو ووحداته المتاخمة للحدود، وذلك لمدة 20 يوما دون انقطاع، وتنطلق في يوم واحد وفي ساعة واحدة، حتى وإن أدى الأمر إلى الاشتباكات مع قوات العدو، وفي بداية اليوم الأول انطلقت الهجومات عبر الحدود من القالة إلى الماء الأبيض، ولم تلبث أن تحولت إلى معارك كبيرة استخدم العدو فيها كل أسلحته من مشاة ودبابات ومدفعية وطيارات، كما استعملت فيها أسلحة النابالم.[1]

ولمواجهة ما تبثه مصالح الدعاية للجيش الفرنسي من شعارات عبر مكبرات الصوت على مستوى السدود خاصة، والتي تحث المجاهدين على الاستسلام، فأعطت المفوضية السياسية لهيئة الأركان العامة أوامرها لجميع الفيالق ببث فيضان من النشرات الدعائية من أجل تشجيع جنود فيالق القوات الفرنسية وبخاصة الأجانب منهم (اللفيف الأجنبي) على الاستسلام مع ضمان العودة لأوطانهم، وحققت تلك النشرات الدعائية الهدف المنشود منها، حيث استسلم الكثير منهم لوحدات جيش.ت.و على الحدود، ووجدوا كل الضمانات التي وعدوا بها وعاد جميع الأجانب الفارين إلى بلد اختيارهم مع مساعدة مالية،[2] وبقي بعض المتخصصين في تصليح أعطال الأسلحة والمعدات العسكرية وذلك لخدمة أركان جيش.ت.و، مع ملاحظة أن كل فار من صفوف القوات الفرنسية تم إخضاعه لأنواع مختلفة من الاستجوابات من قبل إطارات المصالح العملية التابعة لوزارة بوصوف، وذلك تحسبا لوجود جواسيس ضمن الفارين تزرعهم المخابرات الفرنسية، وأحصي استسلام ما يقارب من 5 آلاف جندي.[3]

ويلاحظ أن قيادة الأركان اتبعت سياسة خوض الحرب انطلاقا من الحدود وأدمجته في أولوياتها، وصار اجتياز الحدود الهدف الثاني، ولكنها لم تدرج في توقعاتها استحالة اختراق الحواجز، ذلك أن قيادة الأركان عمدت إلى اختيار إستراتيجية تقوم على إحداث نقاط ضعف في قوات العدو، وذلك بحشد أكبر قدر ممكن من هذه القوات على الحدود وإضعاف قدراته العسكرية

[1] – براكتية الشريف، المرجع السابق، ص.395.

[2] – براهيم لحرش، المصدر السابق، ص.266.

[3] – نفس المصدر، ص.266.

بتكثيف النيران على هذه المناطق، ولم تتوان في مراعاة ضرورة تنفيذ عمليات إدخال الأسلحة والأجهزة إلى الداخل على فترات متقطعة وباستعمال وحدات خفيفة ومحدودة العدد.[1]

وفي هذه الفترة استطاع المجاهدون في الداخل الخروج من الحصار المضروب عليهم والقيام بالاشتباكات والعمليات العسكرية على مراكز العدو، وزادت هذه العمليات ضراوة وحدة وأربكت جيش الاحتلال كثيرا، وهذا ما يؤكده خالد نزار حيث جاء في مذكراته: (ويجب أن لا ننسى أننا جندنا 300 ألف جندي فرنسي على الحدود وحدها، حقا لقد تضرر داخل البلاد إلى حد ما بعمليات مثل عملية الحجارة الثمينة وعملية الشعلة والعمليات التي قادها الجنرال شال)،[2] وكان قادة الكتائب يشعرون أن هذه العمليات – التي تأمرهم بها قيادة الأركان ضد الأعمدة الكهربائية تمهيدا للعمليات وراء الأسلاك — ما هي إلا تدريب للمجاهدين على مواجهة الخط والتغلب عليه، وكانت نية قائد الأركان على المدى البعيد هي تحطيم كل ما كان على الأرض في المنطقة بين القالة وعنابة وسوق أهراس، وقد كان التحضير يتم وفق إستراتيجية معدة بدقة لأجل تنفيذ هذا المخطط، وأحس الجيش الاستعماري بقوة الضربات التي تكبدها على الحدود فوجه مئات الآلاف من الجنود نحو الحدود التونسية والمغربية، وبالتالي تم فك الخناق على جيش.ت.و في الداخل، وحوصر الجيش الاستعماري بين الحدود الشرقية والغربية والداخل، ولم يكن له من خيار سوى القبول بالهزيمة لأن توسيع نطاق تحركه أكثر سيعيقه وسيجعل تحكمه في الميدان أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا.[3]

1- تنظيم الهجومات على الحدود:

أعادت قيادة الأركان العامة الانضباط والنظام، كما تم الحصول على السلاح أكثر من ذي قبل، زيادة على تسهيل وصول الإمدادات والتموين للوحدات القتالية، وفرض المزيد من الصرامة والدقة في التسيير المادي والمالي لمراكز العمليات والفيالق، وازدادت عمليات الهجوم على خطي موريس وشال وعلى فرق حراسته، فابتداء من سنة 1960 كانت وحدات جيش.ت.و على الحدود (جيش الحدود) المجهزة جيدا قد وصلت إلى التحكم في قتال العبور، وانكمش العدو على نفسه في مراكزه، وكان يعيش تقريبا حالة حصار مستمرة، ولم يكن يستطيع الخروج إلا في النهار متحركا في

[1] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.289.

[2] – خالد نزار، مذكرات...، المصدر السابق، ص.49.

[3] – نفس المصدر، ص.49.

مجال ضيق وآمن من ضربات المجاهدين، حتى يتم إرسال المؤونة والذخيرة والدعم،[1] ويعود الفضل في ذلك للخطط التي أمر قائد الأركان بومدين كل الوحدات بالالتزام بها وتنفيذها بكل حذافيرها، إضافة إلى تطور أسلحة جيش التحرير ونوع التدريب الذي يتلقونه.

وبدأ استعمال طريقة البنغالور بشكل مكثف من سنة 1960 إلى غاية سنة 1962، وكانت تقدم خدمات جليلة للثورة، فالإمدادات التي كانت تفد من الخارج إلى جيش.ت.و في الداخل كان يقوم بها جيش الحدود بطريقة منظمة، إضافة إلى تلك الفرق المتخصصة في مراقبة ورصد تحركات القوات الفرنسية والمناطق الصالحة للعبور،[2] وبحصول جنود التحرير المرابطين على الحدود على تلك الأنواع المختلفة من الأدوات والأسلحة، استطاعت الفرق المدربة على اقتحام الحدود واختراقها وحماية قوافل السلاح التمكن من تدمير المراكز العسكرية الفرنسية المتواجدة على الحدود.[3]

وأمرت قيادة الأركان بتنفيذ مخطط العمليات الذي وضعته بأقصى سرعة، إذ قام جيش الحدود بمناوشات واسعة النطاق دون هوادة، فكانت العمليات تدرس من قبل قيادة الأركان العامة وتنفذها الوحدات المتمركزة على الحدود، وتندلع في وقت واحد وتدوم بين ثلاثة وسبعة أيام، والهدف منها إلهاء العدو والبرهنة على وحدة الصف في قيادة الجيش، فأدى ذلك إلى تكثيف التعزيزات من قبل السلطات الفرنسية على الحدود، واستطاعت بذلك قيادة الأركان أن تفك الخناق على الولايات الداخلية التي أرهقتها العمليات الحربية المتتالية التي شنتها قيادة الأركان الفرنسية المقيمة في الجزائر،[4] وشرع القادة في تعويد المجاهدين تدريجيا على القيام بأعمال تخريبية للخط كمرحلة أولى، فكانوا يقتلعون الأعمدة ويدمرونها بعد قطع الأسلاك المكهربة ونزع الألغام المزروعة في المنطقة، ثم ينتقلون إلى القيام بعمليات أكثر خطورة، حيث يكلفون بنصب الكمائن للدبابات المكلفة بالمراقبة والتمشيط على طول الخط، وما عدا العمليات التي خططت لها قيادة الأركان فتترك الحرية للوحدات لوضع الخطط للمناوشات وشن مختلف الهجمات على معاقل الأعداء.[5]

---

[1] – عمار بوجلال، المصدر السابق، ص.33.

[2] – سعيدي وهيبة، المرجع السابق، ص.ص.(113-114).

[3] – نفس المرجع، ص.114.

[4] – خالد نزار، روايات معارك...، المصدر السابق، ص.97.

[5] – نفس المصدر، ص.97.

وهنا تتجلى القدرة على فهم الأوضاع السائدة والاستفادة من مجريات الأمور، إضافة إلى بعد النظر وفسح جانب من الحرية في وضع الخطط الهجومية على مواقع ومراكز القوات الفرنسية، حتى تتمكن وحدات جيش الحدود من تقييم قدراتها الحربية والفنية والإستراتيجية.

فصارت هيئة الأركان مع قدوم بومدين مصدر قرارات حقيقي أعطى الدافعية لتنفيذ التعليمات والقيام بالعمليات المختلفة، وكانت الروح المعنوية مرتفعة، فالاجتماعات تعقد كل 3 أشهر، وكانت تسمح للمجاهدين الذين يشتركون في نفس الأفكار بالالتقاء والتشاور فيما بينهم، وبعد انتهاء الاجتماعات تعقد لقاءات فردية مع الإطارات الذين كانوا يتقاسمون مع المجاهدين الرؤى والتوجهات، ما يعزز الروابط ويقوي الصلات بين القادة على اختلاف رتبهم، وكانت هذه إستراتيجية محكمة لبلوغ أهداف مسطرة على المدى الطويل، ذلك أن قيادة الأركان كانت تهدف إلى رص الصفوف من خلال تعريف المجاهدين بعضهم ببعض.[1]

2- تكثيف الضربات على الحدود:

وفي شهر أفريل 1960 تمكن أحد الفيالق بالمنطقة الجنوبية من اختراق السدين والعبور ليلا إلى الداخل ما بين نقرين وبئر العاتر عبر جهة بوموسى (المنطقة السادسة، الناحية الثانية، القسمة الرابعة)، وبعد معركة ليلية طاحنة مع دبابات الحراسة الفرنسية للخطين المكهربين توسع نطاقها صباحا إلى غاية الجبل الابيض واستمرت إلى ما بعد غروب الشمس، وأسفرت عن خسائر كبيرة لدى الجانبين، وأسِر المجاهد 'مقداد جدي'، والذي استطاع الفرار فيما بعد والالتحاق بجيش.ت.و.[2]

ورغم تكتم القيادة الفرنسية على خسائرها البشرية والمادية إلا أنها كثيرا ما تجد نفسها مضطرة للتصريح بوقوع خسائر معتبرة في صفوف وحداتها، فقد تواصلت معارك الحدود وازدادت حدة سنة 1960، فوقعت الكثير من المناوشات بالسلاح ضد المراكز العسكرية الفرنسية على امتداد الحدود في أفريل 1960، مما استدعى السلطات الفرنسية لتنفيذ عملية أطلق عليها اسم 'ماراطون' التي شنت في منطقة معزولة على الحدود الشرقية.[3]

---

[1] – خالد نزار، روايات معارك...، ص.98.

[2] – براهمي محمد العربي، المرجع السابق، ص.115.

[3] – خامس سامية، النشاط الثوري...، المرجع السابق، ص.134. وتذكر المصادر الفرنسية أن عملية 'ماراطون 'ب' كانت بتاريخ: 1960/03/01، وكانت عملية 'ماراطون 'د' بتاريخ: 1960/09/30. انظر:

ووقعت معارك يومي 25 و26 ماي 1960، والتي يمكن من خلالها دراسة تطور أشكال القتال ومعنويات القوات في ساحة المعركة، ويلاحظ أن جيش الحدود والجيش الفرنسي قاما بتسخير كل إمكانياتهما، من وسائل بشرية ومادية ضخمة خلال 48 ساعة، وذلك في مجال عمليات يمتد أزيد من 200كم، وعمق يصل إلى 20 و30كم، وتم إجراء تغيير تنظيمي في قوات جيش الحدود الشرقية، وتم تحسين تقنيات التحضير المعنوي والعسكري للقوات من أجل القيام بالمعركة، كما تم تجديد قسم من الأسلحة وتزويد القوات بأسلحة ثقيلة متطورة.[1]

وكثف الجيش الفرنسي في هاته الاشتباكات من القذائف النارية باستخدام مدفعية الميدان والمدرعات وسلاح المشاة والطائرات والوحدات المحمولة جوا، وقام بملاحقة الفيلقين 19 و39 خلال انسحابهما في منطقة جبلية بين خط شال والحدود، ونظرا لتوفر معلومات هامة لدى الجيش الفرنسي عن عدد الجنود وسلاحهم ووتيرة تقدمهم، وبالتالي صعوبة توسيع تشكلهم، وخرج الفيلقان بخسائر كبيرة نسبيا، وفقد الفيلق 19 قسما معتبرا من أسلحته الثقيلة، ورغم التجربة التي اكتسبها جيش الحدود في مجال التصدي للمدرعات والوقاية من قذائف مدفعية الميدان، والقدرة على الانطمار والاستعمال الجيد للميدان، إلا أنه سجل بعض مواطن الضعف فيما يخص إدارة العمليات.[2]

ورغم كل الوسائل الحديثة المستخدمة في تقوية مناعة الأسلاك وإحكامها، إلا أنه لم يكن منيعا ولا حصينا كلية، فبعد كل التعزيزات المتتالية لتحصين الحواجز خلال سنوات 1958 و1959 و1960، بدءا بالأسلاك المكهربة (1500 كم بالشرق)، والتسييج بقضبان الحديد المضاد لمدافع البازوكا، وحراسة 2000 كم من الدروب وتعبيد 200 كم من الطرقات، إضافة إلى نصب أجهزة الرادار على بعد كل 10 إلى 20 كم، والإنارة الدائمة باستخدام الأضواء الكاشفة، وحقول الألغام المزروعة بأعداد هائلة، والأسلاك الشائكة التي تشكل عوائق بعمق من 40 إلى 60 كم، كل ذلك لم يحد من عمليات اختراق الحواجز، ولو كانت قليلة ومكلفة.[3]

Archive Vincennes, 1H3783, (d.2) ordres, comptes rendus et cas concrets d'opérations déclenchées à la suite de franchissements du barrage par des bandes rebelles (1959-1961). Ordre d'operation 'Marathon B', N°620/ZEC/3/S et Ordre d'operation 'Marathon D', N°2.674 ZNEC/3.OPS/S.

[1] – عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص.ص.(225-226).

[2] – نفس المصدر، ص.226.

[3] – محمد تقية، المرجع السابق، ص.478.

وسجل تقرير رسمي فرنسي عدد العمليات التي قامت بها قوات جيش.ت.و المرابط في تونس في النصف الأول من سنة 1960 على المراكز الفرنسية انطلاقا من الحدود، ويمكن إجمالها في الجدول الآتي:[1]

التاريخ	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان
عدد العمليات انطلاقا من تونس	27	35	76	53	104	16

وتؤكد جل المصادر والمراجع أن جيش الحدود قام بهجومات عنيفة على الأسلاك الشائكة بداية من جوان 1960، واستمرت عدة أشهر، وسقط خلال هذه الهجومات أعداد كبيرة من المجاهدين، الأمر الذي دفع قيادة الأركان إلى تغيير خططها، خاصة بعد تركيز القوات الفرنسية لوحداتها على الحدود وتعزيزها بالجند والآليات الضخمة، فاجتهدت وحدات جيش الحدود في تكثيف عملياتها التخريبية والسعي إلى احتلال المراكز الفرنسية الواقعة بين السدين.[2]

وفي شهر جويلية 1960 أعطيت أول الأوامر للهجوم على الحواجز من قبل كومندوس جيش.ت.و، وأقيمت الكمائن دون توقف، وكان على وحدات الجيش أن تقبض على أسرى من الأعداء وتغنم أسلحة وذخيرة وتجهيزات عسكرية كالمناظير والراديوهات، وإن لم تتمكن من ذلك يستوجب عليها أن تجلب الأعمدة والأسلاك الشائكة إلى قادة مناطق العمليات دليلا على استمرار القتال على الحواجز الملغمة والمكهربة،[3] وهذا ما يؤكده أغلب المجاهدين الذي قابلناهم، فعمليات الهجوم على الأسلاك كانت مستمرة ولابد على كل عنصر من عناصر تلك المفرزة أو الفوج الذي كلف بالعملية أن يحضر دليلا ملموسا على العمل الذي قام به مع مجموعته لاجتياز الخطوط الشائكة المكهربة والملغمة، وفتح مسارب لنقل السلاح أو اجتياز الحدود نحو الداخل أو كسر الحواجز.[4]

---

[1] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص.282.

[2] – براهمي محمد العربي، المرجع السابق، ص.ص.(115-116). حول تكثيف العمليات ضد السد انظر: الملحق رقم (22).

[3] – عمار بوجلال، نفس المصدر، ص.69.

[4] – مقابلة مع المجاهد زغلامي علي بالحويجبات، يوم 2016/09/10 على الساعة: 09:30. مقابلة مع المجاهد لزعر إبراهيم 'لعوينات' بمقر قسمة المجاهدين (لعوينات)، يوم: 2016/04/17 10:15

وتم تنفيذ كافة العمليات التي خططت لها هيئة الأركان بواسطة مختلف الوحدات المنتشرة على الحدود، ودامت بين ثلاثة وخمسة عشر يوما، وكانت العمليات التي تنطلق في الوقت نفسه تحدث نوعا من التعبئة العامة لدى قوات العدو، وتبين له أنه صار في مواجهة مع قيادة أخرى، وتم في مرحلة أولى تطويع وتهيئة المجاهدين للتآلف مع دفاعات الخط، والهدف من ذلك تحطيم أوهام هذه الدفاعات وجعلها ممكنة الحل من الناحية التقنية، وفي مرحلة ثانية صارت المهمة أكثر جرأة، فيتم نصب الكمائن للدبابات من جهة واحدة من الخط والانتقال إلى الجهة الثانية بعد اجتيازه، وصار المجاهدون متمرسين على هذا النمط من العمليات المحفوفة بالمخاطر. [1]

وكان الهجوم على مراكز الجيش الفرنسي من باب البحر أم الطبول إلى عين الكرمة، من 26 إلى 28 سبتمبر 1960، بقيادة رؤساء الفيالق؛ 28، 11، 13، 25، 24، 15، وتحت إشراف قيادة 'ق.أ.ع' برئاسة العقيد هواري بومدين، وتم خلاله إسقاط 3 طائرات وحرق 50 دبابة وتدمير كيلومترات من خط شال، وعدد كبير من القتلى، واستشهد 90 مجاهدا وجرح 300 آخرون.[2]

وفي ليلة 27 إلى 28 من نوفمبر 1960 قامت وحدات جيش الحدود بشن هجومات على مستوى الحاجز الشرقي على جبهة تقارب 200 كم، وأصبح بإمكان جيش الحدود في نهاية 1960 القيام بهجومات كلاسيكية متزامنة على نطاق واسع، فحوالي 50 من العمليات المناوشة تنفذ ضد المراكز العسكرية الفرنسية، ويتم محاصرتها وتحرير المحتشدين من السكان.[3]

وفي عين الزرقة اكتشف الفرنسيون أمر الهجوم فأطلقوا إشارات الإنذار وأطلقت الصواريخ المضيئة وقنابل المدفعية، ولكنها لم تصب أهدافها لأنها كانت بصفة عشوائية ودون تحديد للأهداف، وقام المجاهدون بإشعال النار في المركز والتجأ جنود العدو إلى مخابئهم بعد تفجير الأسلاك الشائكة والتقدم نحو المباني العسكرية، ودمرت المخابئ بعد رفض الجنود الفرنسيين للاستسلام، وتم تحرير المدنيين الذين أجبروا على الإقامة في مركز عين الزرقة، وقامت مجموعة اخرى من جيش التحرير بمواجهة قافلة من الدبابات الفرنسية المسرعة لنجدة هذا المركز، ولكنها عادت أدراجها بعدما تركت دبابتين مشتعلتين، واستطاع المجاهدون السيطرة على مركز عين الزرقة سيطرة تامة.[4]

---

[1] – خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص.153.

[2] – تابليت عمر، القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص.ص.(174-175).

[3] – محمد تقية، المرجع السابق، ص.476. حول احتلال مركز برج مراو ومركز القوارد ومركز عين الزرقة انظر: جريدة المجاهد، ع.84، 1960/12/12، ص.6.

[4] – جريدة المجاهد، ع.84، 1960/12/12، ص.7.

ووقعت معركة بكارية بشرق المنطقة السادسة (تبسة)، وبها مركز عسكري فرنسي يقع خلف خط شال، وكان الهجوم على هذا المركز في 14 ديسمبر 1960 على الساعة الواحدة ليلا، ووصل المجاهدون إلى الخط المكهرب وأحدثوا فيه ثغرات عديدة، واستهدف الهجوم 6 مراكز عسكرية فرنسية محصنة،[1] وتم إطلاق القذائف من مدفع البازوكا على الدبابة الرابضة عند مدخل المركز فحولتها إلى لهيب كبير، واندفع الجنود هاربين فتلقفتهم الرشاشات ولم ينج منهم إلا القليل، واستطاعوا الالتجاء إلى المسارب السرية تحت الأرض، وبعدها ضرب المجاهدون أربعة بلوك هاوس[2] بالبازوكا ودخلوها للتفتيش عن السلاح والذخائر والوثائق الحربية على ضوء المصابيح الكهربائية، وقامت المدفعية الثقيلة برمي القنابل داخل المواقع العسكرية الفرنسية بعد انسحاب أفواج المجاهدين منها.[3]

ووقع اشتباك قوي ببئر العاتر مطلع سنة 1961، وسقط 25 مجاهدا، بينما تقوم كتيبة أخرى بكسر الحاجز بجنوب وشمال تبسة بعد مقتل 34 مجاهدا، كما استطاع جيش الحدود إسقاط طائرة استطلاعية، ولم تتوقف المناوشات على مستوى الحواجز طيلة شهر فيفري، وازدادت ضراوة آخر الشهر ضد المواقع الفرنسية في منطقة القالة – لامي.[4]

وعلى الرغم من الخلافات المتنامية بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان إلا أن هذه الأخيرة لم تدخر جهدا في تقوية الجيش وممارسة مزيد من الضغط المتواصل على الحدود لاستنزاف طاقة وقدرات القوات الفرنسية في أغلب المناطق الحيوية، وتقليل الضغط على جيش التحرير في الداخل، واعترفت بذلك العديد من التقارير السرية، فبسبب ضغط جيش الحدود على المراكز الفرنسية والأسلاك الشائكة المكهربة ضاعفت السلطات الفرنسية من نفقاتها لتطوير وتعزيز الحواجز من الناحية التقنية بتوفير الكهربة وتحسين نظم الإنذار والكشف والرادارات وزيادة الألغام والمدفعية وتهيئة الطرق وغيرها من التحصينات والتعزيزات.[5]

وفي إطار الهجوم الشامل الذي أمرت به قيادة الأركان العامة، كان بومدين قد أعطى الأوامر الصارمة عند اختراق الأسلاك وعبور حواجز الموت بأن يحضر كل مجاهد معه دليلا ملموسا

---

[1] – سعيدي وهيبة، المرجع السابق، ص.114.

[2] – عبارة عن بيت حراسة مبني من الإسمنت المسلح؛ ويدعى محرسة. انظر: عمار بوجلال، المصدر السابق، ص.26.

[3] – جريدة المجاهد، ع.86، 1961/01/02، ص.10.

[4] – محمد تقية، المرجع السابق، ص.ص.(476-477).

[5] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص.289.

على اختراق الحدود أو المشاركة في الهجوم وقطع الأسلاك وغيرها، ولو سلكا من الأسلاك الشائكة مع عموده الحديدي (بيكي)، وعند إحضار لفة الأسلاك (الكبة) إلى مركز الكتيبة فإنها تسجل باسم من أحضرها وتمر إلى القيادة العامة بالبيان والدليل،[1] ويذكر المجاهد كافي قراد أن أحد المجاهدين من سوق أهراس أحضر لغما إلى الكتيبة مع لفة من الأسلاك الشائكة، وهنا قام عبد الرحمن بن سالم قائد المنطقة بمنحه إجازة لمدة 15 يوما.[2]

وكان الهجوم على مركز الديس المعقد سنة 1961، وهو مركز عسكري فرنسي يقع على الحدود التونسية بالقرب من ساقية سيدي يوسف، وتم تحت الإشراف المباشر لقائد أحمد، والذي كلف الضابط سالم جيليانو باعتباره مسؤول كتيبة السلاح الثقيل بالهجوم على هذا المركز، وقام بتزويده بأسلحة إضافية خفيفة وثقيلة، وبجنود من أبناء الجهة يعرفون مسالكها تمام المعرفة، وتم إطلاق حوالي 30 قذيفة على المركز أسكتت أسلحة العدو داخله، وتم تغيير مكان الرمي والإطلاق لتجنب ردة الفعل، ولإسناد الكتائب المكلفة بالهجوم التي جاءت من عدة فيالق كان القصف المدفعي لمدة نصف ساعة.[3]

وفي 21 جوان 1961 قام الفيلق 68 من المنطقة الجنوبية بهجوم كاسح على مركز عين غيلان الذي يقع شرق مدينة الكويف، واستطاع المجاهدون احتلاله (وغنم رشاشين خفيفين و9 قنابل عيار 75، و6 أجهزة إرسال و4 أجهزة إلكترونية ومذياع، زيادة على 4 نظارات ميدانية ومجموعة من البطانيات والأسرّة، كما تم تعطيل دبابة ومحاولة حرقها).[4]

وفي النصف الأول من سنة 1961 قام المجاهدون باحتلال مركز الحمري بالمنطقة الشمالية وغنم أسلحة معتبرة وتحرير المحتجزين فيه من المدنيين، كما تم مهاجمة مركز 'لحجار الصفر' بالمنطقة الجنوبية في جويلية 1961، من قبل كتيبة يقودها عابر الساسي مدعمة من الفيلق 72، واستطاعت تدمير 3 دبابات وسيارة جيب وقتل مجموعة من أفراد الموقع، كما قامت الكتيبة الثالثة من نفس

---

[1] – شهادة المجاهد عبد الكريم فوغالي، تسجيلات المتحف الوطني للمجاهد، مكتبة المتحف، الجزائر العاصمة، 2012. وأكد ذلك الكثير من المجاهدين الذين قابلناهم: معيفي بشير(بئر العاتر)، لزعر إبراهيم(لعوينات)، قتال صالح(عقلة قساس)، لوصيف بوبكر(الونزة)، علي قراد(الماء الأبيض).

[2] – مقابلة مع المجاهد علي قراد بمنزله (الماء الأبيض) يوم: 2016/02/26 10:30.

[3] – تابليت عمر، مذكرات الضابط سالم جيليانو، المصدر السابق، ص.ص.(246-247).

[4] – براهمي محمد العربي، المرجع السابق، ص.116.

الفيلق في أواخر شهر أوت بالهجوم على موقع 'الماء الاسود' واحتلاله وقتل العديد من أفراده وأسر جندي بسلاحه، واستشهاد 5 مجاهدين.[1]

وكان الهجوم العام من الزيتونة إلى باب بحر في شهر جانفي 1962، برئاسة قادة الفيالق والكتائب، وإشراف قائد الأركان العامة، وأسفر الهجوم على خسائر معتبرة في صفوف الجيش الفرنسي، وخسائر كبيرة بين صفوف المجاهدين، وهجوم عام آخر في نفس الشهر على نواحي بوحجار تحت قيادة قادة الفيالق 17، 52، 26، 27، وانتهى بإسقاط طائرة وتدمير مركز للمدفعية الثقيلة، زيادة على تحطيم ثكنة للهندسة العسكرية، وسقوط 5 شهداء.[2]

ثم كان الهجوم العام الذي انطلق قبل مفاوضات إيفيان مع أواخر شهر فيفري 1962، ودام 21 يوما متتاليا، وشاركت فيه جميع وحدات جيش الحدود باستعمال أسلحة جد متطورة، وشهدت فيه القوات الفرنسية خسائر جسيمة وسقط الكثير من الشهداء.[3]

وكانت هناك هجومات أخرى متواصلة وشاملة ابتداء من أم الطبول وإلى غاية الماء الابيض امتدت من 6 إلى 13 مارس 1962، مدعمة بالمدفعية عيار 85 و122 مم، كما قامت الكتيبة الفرنسية 'فرقة المشاة 153' بإحصاء 188 هجوما شنه جيش الحدود الجزائري على المراكز الفرنسية الواقعة على الحدود، وكان الهجوم على مدينة الكويف لوحدها بنحو 700 قذيفة، واستمر القصف المدفعي بمدافع عيار 25، 35 و122 مم من المرتفعات الحصينة المطلة على المدينة مدة ساعتين، واستهدف مراكز الحراسة وبعض البناءات، وتم تدمير مخفر للدرك ودار للسينما.[4]

ونلاحظ حرص قيادة الأركان العامة على الإشراف الفعلي على عمليات الهجوم المتعددة ومتابعة تنفيذها، وتشجيع تدمير الأسلاك الشائكة والمضايقات المستمرة لوحدات جيش الاحتلال وزيادة الهجومات على مراكز المراقبة وقوات الجيش الفرنسي وفرقه، كما كان يعمد إلى تثمين مجهودات المجاهدين وجنود جيش.ت.و حتى يزيد ذلك في عزائمهم ومعنوياتهم.

ويؤكد خالد نزار أنه لو استمرت الحرب لحطم المجاهدون كل المنشآت العسكرية الفرنسية المتواجدة في القالة وعنابة وسوق أهراس، وكان التحضير يتم بالسلاح الفعال الذي أحضر

---

[1] – براهمي محمد العربي، المرجع السابق، ص.116، ص.118.

[2] – تابليت عمر، القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص.176.

[3] – براهمي محمد العربي، المرجع السابق، ص.118.

[4] – عبد الوهاب شلالي، دور عمال المناجم في الثورة التحريرية...، المرجع السابق، ص.ص.(231-232).

من الاتحاد السوفياتي والصين، وذلك بالتكوين والتجنيد وسط 500 ألف لاجئ بتونس، زيادة على مدرسة ملاق التي كانت تتسع لـ:5 آلاف جندي متربص وكان قائدها عبد المؤمن، والكثير من المتخصصين في سلاح المدفعية ومدافع الهاون والمشاة، كما تم إنشاء كتائب دعم لوجستيكي للفيالق القتالية التي زودت بمدافع الهاون والمدفعية المضادة للطيران.[1]

كما يفند ما ادعاه البعض من أن أفراد جيش التحرير على الحدود الشرقية كانت ماكثة بالمراكز ولا تقوم بأي عمل، فقبل وقف إطلاق النار في الفترة الممتدة من 7 مارس إلى غاية 13مارس 1962 استشهد 60 جنديا من الكتيبة 25 التي كان يقودها بنفسه، وذلك أثناء عملية قطع الأسلاك الشائكة في المنطقة المسماة 'منقار البط'،[2] ويضيف قائلا: (وعشية وقف إطلاق النار كنا مجبرين على توجيه ضربات قوية، وكانت الخسائر كبيرة ولكن المهمة ضرورية، والخسائر لا تهم بقدر ما كان يهم الاستقلال، وقد جرح آنذاك صالح البورجيني نائبي العسكري، في حين استشهد قائد السرية محمد السهيلي، وتمكنت المنطقة الثانية التي كان يقودها الرائد عبد الرحمن بن سالم من تمرير آلاف المجاهدين وآلاف الأسلحة وبذلك قاموا بعمل جبار).[3]

وكانت عمليات الهجوم دائمة مرة في الليل ومرة في النهار حسب ما تقتضيه الظروف، واستمرت المعارك والمناوشات حتى وقف القتال...

ويؤكد الكثير من الفاعلين في المشهد الثوري آنذاك أن قيادة الأركان العامة اضطلعت بمسؤوليتها على أكمل وجه، ولولاها لتعثرت الثورة كثيرا، فالرائد عز الدين زراري الذي كان أحد أهم الرجال فيها يؤكد أن هيئة الأركان العامة وعلى رأسها العقيد بومدين عملت بجد منقطع النظير من أجل تنظيم الجيش المتواجد على الحدود وجيش الداخل وهيكلته، وذلك من خلال تنصيب الفيالق والكتائب،[4] إضافة إلى التنسيق بين الولايات التاريخية وتطوير أساليب التموين بالسلاح وإنشاء مصالح هامة مثل الاستعلامات، التدريب، مصالح الصحة العسكرية، الإمداد والتموين، كما أن هذه الهيئة جسدت وحدة القيادة العسكرية وضمنت هدفها الإستراتيجي العام في تثبيت وتجميد أكبر ما يمكن من قوات العدو حول الحدود، لتخفيف الضغط عن الولايات الداخلية وتكثيف الهجمات على

[1] – خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، المصدر السابق، ص.49.

[2] – نفس المصدر، ص.45.

[3] – نفسه، ص.45.

[4] – محمد الصالح، الموقع السابق.

مراكز العدو ودك تحصيناته الدفاعية، إضافة إلى تحقيق الأهداف العملياتية والأهداف التكتيكية في إنهاك قوى العدو.[1]

وهنا تجدر الإشارة إلى تلك المغالطات التي روجها البعض من أن جيش.ت.و اختار الهروب من ساحات المعارك واللجوء إلى تونس والمغرب، هل يمكن الجزم بذلك؟ وهل كان هؤلاء عارفين بأعداد الذين سقطوا في ميادين الشرف بالقاعدة الشرقية، والمنطقتين الشمالية والجنوبية الواقعة على الأراضي الجزائرية وليس خارجها؟ لقد قدمت القواعد والمدارس والمخازن التي أنشئت في البلدان المجاورة، والفيالق والوحدات العسكرية والقوى الحربية المتعددة، مساعدات جبارة لجيش.ت.و في الحدود، وأجبر ذلك الجيش الفرنسي على مواجهته بثلثي قوته ووسائله، وتعتبر كوريا والفيتنام خير دليل على أن وجود ظهر قوي مساند في جمهورية الصين الشعبية، زيادة على حسن التنظيم قد ساهم مساهمة فعالة بشكل لا يمكن تقديره في تصدي الوحدات المحاربة للأعداء.[2]

وكانت التعليمات تأتي إلى الوحدات مكتوبة من هيئة الأركان العامة التي أسندت بمكتب تقني، وهو يتكون في الأصل من معاونين لأعضاء الهيئة التي دربت قرابة 30 ألف جندي في الشرق و15 ألف في الغرب، وذلك عدد الجنود أثناء وقف إطلاق النار، كما أن إنشاء هذه الهيئة ما هو إلا تتويج للقيادات العسكرية للثورة منذ تأسيس المنظمة الخاصة إلى غاية ولادة الهيئة وتوحيد القيادة العسكرية لجيش التحرير والثورة التي أصبحت حركة ثورية شعبية مسلحة تخوض حربا شعبية.[3]

وقام عبد الرحمن بن سالم بقيادة الهجوم على مركز عين الزانة والذي تميز بتنسيق رائع بين مجموع الفيالق، وأثر ذلك تأثيرا بالغا على مشاعر الجزائريين الذين أحسوا بنشوة الانتصار في اختراق السدود الشائكة وتحدي المناطق المحرمة في الفترة بين 1960و1961. [4]

وتجمع جل المصادر الفرنسية على أنه ابتداء من مارس 1962 تكثفت الهجومات بشكل كبير على السد الشك المكهرب في الحدود الشرقية، وبدأت الهجومات الشاملة الموسعة في 6 مارس إلى غاية 14 مارس من سنة 1962 من البحر إلى غاية بئر العاتر، وتم إطلاق ما يزيد على 6 آلاف قذيفة على السد الشائك خلال 5 أيام، وكانت ضرباته قوية على مراكز مهمة للعدو، منها 1200

[1] – محمد الصالح، الموقع السابق.

[2] – خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص.154.

[3] – محمد الصالح، نفس الموقع.

[4] – يوسف مناصرية وآخرون، المرجع السابق، ص.138.

قذيفة على مركز عين الزانة، و700 قذيفة على مركز الكويف، واستعملت فيها أسلحة متطورة مثل مدافع الهاون المضادة للدبابات عيار 85، والمضادة للقذائف عيار 120 والمضادة للمدافع عيار 120، زيادة على امتلاك أجهزة الاتصال 'c.9'.[1]

كذلك نرى الرئيس التونسي بورقيبة متخوفا من نشاط الجزائريين في تونس، فقد عاين تلك الاختلافات التي تفاقمت بين القادة، وازدادت حدتها بين الجناح السياسي والجناح العسكري الممثل في كل من الحكومة المؤقتة وجيش الحدود، ولم يستطع التدخل لفعل شيء حيال هذا الأمر، لأن بورقيبة لم يكن يحبذ سياسة الرد بالعنف على العنف ومن ناحية أخرى فهو لا يملك القوة التي تسمح له بحماية استقرار نظامه.[2]

ولم يكن الرئيس بورقيبة يعرف ذلك القائد الكاريزمي الصاعد لجيش الحدود، العقيد 'هواري بومدين' على غرار معرفته برجال الجبهة السياسيين وغيرهم من قادة الحدود الشرقية، كما كان بورقيبة ينفر من الحكم العسكري والاتجاه المفرط إلى القوة، ولذلك كان يخشى على نظامه القائم من تلك الكتل العسكرية المتمركزة في الأراضي التونسية، وقد اكتشف بورقيبة الوزن الحقيقي لجيش الحدود مع حادث الطائرة الفرنسية.[3]

وعندما قامت مظاهرات مدينة بنزرت في ماي 1961، وحمل أغلب الناس السلاح واتجهوا في قوافل نحو السدود المقامة على طريق القاعدة في بنزرت، وكانوا حوالي 15 ألف تونسي من الرجال والنساء، ومعهم دوريات من الحرس الوطني والشرطة، وقتل الفرنسيون حوالي 5 آلاف، حينها أبرق العقيد بومدين للرئيس بورقيبة من مقر قيادته في الشمال الغربي بغار الدماء طالبا منه إفساح الطريق أمام جيش الحدود الجزائري للتدخل ونجدة أشقائه التونسيين، ورفض بورقيبة مقترح بومدين بكل أدب، وبدأ يعمل لأجل إبقاء الجيش الجزائري في مراكزه.[4]

وحاول بومدين جر الحكومة التونسية إلى حرب موحدة ضد فرنسا، ولكن بورقيبة لم يستجب لذلك، بل سعى للخروج بأخف الأضرار، فقام بتوفير الدعم اللوجستي الذي تطلبه جبهة

[1] – نفس المرجع، ص.138.

[2] – عادل هرسي، المرجع السابق، ص.182.

[3] – نفس المرجع، ص.182.

[4] – الصافي سعيد، بورقيبة سيرة شبه محرمة، المرجع السابق، ص.241.

التحرير وجيشها من رخص تمرير الأسلحة وتوفير التموين والإيواء، كما قام بالمحافظة على استقرار علاقاته مع فرنسا.[1]

3- الخلاف بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة وتداعياته:

وعندما لاحظ أعضاء الحكومة مدى الانضباط والذي يتمتع به جنود جيش التحرير على الحدود الشرقية خاصة فإنهم توجسوا الخوف من قيادة الأركان، الأمر الذي جعلهم يقصرون في الوفاء بالتزاماتهم وتنفيذها تلك التي وعدوا بها قيادة الأركان العامة أمام 'م.و.ث.ج'، وذلك بتوفير جميع الإمكانيات لبناء جيش عصري والخروج من الفوضى التي سادته قبلا.[2]

وكان بومدين يخشى على الثورة من الانحراف عن مسارها خاصة بعدما رأى السياسيين يتكالبون على الزعامة وقيادة الثورة، فمنذ اجتماع العقداء العشرة صار يخشى أن تذهب الثورة هباء منثورا بعد الاستقلال، وكان يقول بأن هؤلاء السياسيين الذين يختفي وراءهم الباءات الثلاث سوف يجرّون الجزائر إلى بلد مثل تشاد والزائير بعد الاستقلال، وهذا الأمر حدا به إلى التفكير في إنشاء جيش قوي وعصري على الحدود يكون درعا واقيا للتدخل من أجل حسم أي صراع يمكن أن يقوم بعد الاستقلال.[3]

يذكر الرائد مصطفى مراردة (بن النوي) أنه تم خلال فترة 1959 إعادة تشكيلة الولاية الأولى من جديد بتونس، حيث عين الحاج لخضر قائدا للولاية، وعلي سواعي رائدا مسؤولا سياسيا، والطاهر زبيري رائدا مسؤولا عسكريا، ومصطفى مراردة رائدا مكلفا بالاستعلامات والاتصالات، وعمار راجعي عضوا لمجلس الولاية، ويؤكد على أن ضم كل من علي سواعي والطاهر زبيري إلى تشكيلة الولاية كان الهدف منه الاستيلاء على الولاية لصالح الحكومة المؤقتة على حساب قيادة الأركان، وذلك في إطار الاستيلاء على قيادة الداخل بصفة عامة، ومن جهة أخرى أخبره بومدين شخصيا عندما التقاه بتونس أن كريم وبن طوبال وبوصوف قد قاموا باختيار وتعيين قادة الولاية السابق ذكرهم مباشرة لتأدية المهمة المذكورة.[4]

---

[1] – عادل هرسي، المرجع السابق، ص.183.

[2] – براكتية الشريف، المرجع السابق، ص.397.

[3] – رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، المرجع السابق، ص.ص.(44-45).

[4] – مذكرات الرائد مصطفى مراردة (بن النوي)، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص.ص.(149-150).

وفي الوقت الذي كانت فيه قيادة الأركان تسعى لتعزيز القوات المتواجدة على الحدود وتوسيع سلطتها على جيش التحرير في الداخل، فإن 'ل.و.م.ح' فكرت في إضعاف قوة قيادة الأركان العامة وقصر سلطتها على الوحدات المتمركزة بالحدود، بحكم ما تتمتع به من سلطة في 'ح.م.ج.ج' ومساندة الولايات بالداخل التي نصبت عليها قادة موالين لها، وبالتالي بقاء 'ل.و.م.ح' سيدة الموقف.[1]

ونظرا لاختلاف الرؤى بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة حول الكثير من مسائل الثورة كان لابد من حدوث التصادم ليصل ذروته في 21 جوان 1961 حينما أسقطت مدفعية جيش الحدود طائرة استطلاعية فرنسية فوق مركز التدريب ملاق، وأسر طيارها 'فريديريك غيار' بعد أن قفز بمظلته في التراب التونسي، واتهمته بالتجسس،[2] وطالبت الحكومة التونسية تسليم هذا الطيار السجين بعد احتجاج الحكومة الفرنسية إليها، لأن الطيار أسقط في التراب التونسي، وقبل القيام بأي مسعى لدى الحكومة المؤقتة قامت السلطات التونسية بفرض حصار على الحدود، وتم قطع الماء وإيقاف قوافل التسليح والتموين وحظر حركة قوات جيش التحرير،[3] غير أن قيادة الأركان رفضت إطلاق سراحه دون مقابل، ورأت ضرورة إطلاق سراح المساجين الجزائريين مقابل تسليمه للتونسيين، لكن الحكومة المؤقتة وتحت ضغط بورقيبة خضعت لطلبات الحكومة التونسية بتسليم الطيار لأنه نزل في التراب التونسي.[4]

وأصر التونسيون على ضرورة تسليم الطيار حيا أو ميتا مهددين بالتدخل ضد جيش التحرير وقطع التموين عنه، وكان بومدين في البداية مترددا بسبب شدة معارضة علي منجلي وقايد أحمد، لكنه رضخ للأمر الواقع بتسليم الطيار،[5] ولذلك وقع سوء تفاهم بين بومدين من جهة وعلي منجلي وقايد أحمد من جهة ثانية بسبب هذه القضية،[6] كما ضغطت السلطات التونسية على قيادة

---

[1] – عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص.52.

[2] – الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص.158.

[3] – الطاهر آيت حمو، رجال صنعوا التاريخ ' لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة '، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص.127. انظر: محمد حربي، المرجع السابق، ص.224.

[4] – لمجد ناصر، تحقيقات في تاريخ الثورة وفصول عن الحركة الوطنية المسلحة، دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص.68. مصطفى مراردة، المصدر السابق، ص.150.

[5] – الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص.158. انظر أيضا: : لمجد ناصر، تحقيقات في تاريخ الثورة ...، المصدر السابق، ص.68.

[6] – مصطفى مراردة، المصدر السابق، ص.151..

قوات الحدود وطالبت بتسليم من أعطى الأمر بإطلاق النار على الطائرة، وكادت الأمور تأخذ منحى آخر قبل الدخول في لقاءات بين الجانبين، وانتهت بغض الطرف عن تسليم من أصدر الأمر بإطلاق النار.[1]

والتحق بن طوبال وبوالصوف بمقر 'ق.أ.ع' للتحدث مع بومدين وإقناعه بضرورة تسليم الطيار الفرنسي للحكومة التونسية، وكانت حجتهما أن الثورة في خطر، وأن الإخوة التونسيين سيعلنون تمرد قيادة الأركان على الحكومة المؤقتة في وسائل الإعلام، ووافق بومدين على تسليم الطيار.[2]

وطرحت أمام بومدين فكرة الاستقلال عن الحكومة المؤقتة التي عينته قائدا للأركان العامة، ووجد الفرصة سانحة أمامه، عندما قامت الحكومة المؤقتة – بعد ضغط بورقيبة عليها – بتسليم الطيار الفرنسي إلى السلطات التونسية، والتي سلمته بدورها للسلطات الفرنسية، الأمر الذي حدا ببومدين أن يجعل من ذلك ذريعة لإبراز معارضته،[3] ولم تقف قيادة الأركان ساكنة بل شنّت حملة واسعة متهمة الحكومة المؤقتة بإهانة الجيش، ودعت قادة المنطقتين الشمالية والجنوبية ومسؤولي الفيالق والكتائب الثقيلة ومراكز التدريب إلى اجتماع في واد ملاق، وكان موضوع الاجتماع يدور حول ازدياد الأزمة بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة، ولم يتكلم بومدين كثيرا، وأبلِغ الجميع باستقالة قيادة الأركان، وكان علي منجلي ساخطا على الوضع، وحمّل أعضاء الحكومة مسؤولية كل المشاكل والأزمات، وانتقد كريم بلقاسم متهما إياه بمحاولة إضعاف الجيش.[4]

---

[1] – علي بن علي، المصدر السابق، ص.ص.(102–103). انظر أيضا: محمد تقية، المرجع السابق، ص.ص.(513–514).

[2] – سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1932–1978، قصر الكتاب، ط.1، الجزائر، 1997، ص.31. انظر أيضا: محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص.430.

ويذكر المجاهد أرزقي باسطة أنه باشتداد الخلاف بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة طلب منه الصافي بوديسة التوسط لإصلاح الأمر، وذلك لما يحظى به من احترام لدى الجانبين، فاتصل أرزقي ببومدين وأخبره أن فرنسا ستطالب بمزيد من التنازلات باطلاعها على الخلاف القائم، وطلب منه أن تؤجل تلك الخلافات إلى ما بعد الاستقلال، فأجابه بومدين أنه لا يريد إثارة المشاكل وإعاقة المفاوضات رغم تحفظه على بعض بنودها وليقف الأمر عند هذا الحد. انظر: لمجد ناصر، تحقيقات في تاريخ الثورة ...، المصدر السابق، ص.68.

[3] – مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص.262.

[4] – الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص.159. انظر: عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص.54.

وقامت قيادة الأركان بشن حملة على 'ح.م.ج.ج' على مستوى الجيش، فتم إحاطة قيادة منطقتي العمليات الشمالية والجنوبية وكل قادة الفيالق بخطورة الوضع وتأزمه، واتهمت قيادة الأركان الحكومة المؤقتة بإهانة الجيش، مستنكرة وقوفها إلى جانب الحكومة التونسية في مسألة الطيار الفرنسي، ونجحت قيادة الأركان في تعبئة مسؤولي جيش الحدود، الذين عبروا عن تضامنهم وتوحدهم ضد أهداف الحكومة المؤقتة التي اعتبرت انحرافية، كما قامت بشن حملة أخرى في أوساط اللاجئين لأجل تقويض سلطة الحكومة المؤقتة.[1]

والمسألة الثانية التي أحدثت شرخا بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة، عندما وقع ضغط كبير على الحكومة المؤقتة من قبل قيادات الداخل التي طالبت بدخول جيش الحدود وتزويد الداخل بالإطارات والسلاح،[2] وهي المهمة الملقاة على عاتق الحكومة المؤقتة التي طالبت قيادة الأركان المشرفة على تنظيم وهيكلة جيش الحدود بتزويد الداخل بالإطارات والجنود والأسلحة الممكنة، ولكن قيادة الأركان تحججت بعدم توفر الوسائل اللازمة لعبور خطي موريس وشال، وبالتالي ظل الخلاف قائما في هذه القضية، وكان هناك تراشق في التهم بين الجانبين، ومن هنا جاء تفكير الحكومة المؤقتة بإرسال قيادات موالية لها إلى الداخل من أجل السيطرة على قيادات الولايات، وتم بالفعل إرسال إطارات إلى الولاية الأولى والثانية والثالثة.[3]

وبعد أن أعلن بومدين استقالته، قدم أعضاء قيادة الأركان استقالتهم وتوجهوا إلى ألمانيا، بعدما وجهوا رسالة إلى الحكومة المؤقتة بتاريخ 15 جويلية 1961،[4] وكانت مقرونة بتأكيدات ديماغوجية، وتفضح بوجه خاص الفوضى المالية للحكومة المؤقتة وسياستها تجاه تونس.[5]

وإزاء هذه الانتقادات الموجهة للحكومة المؤقتة من قبل العسكريين الذين أرادوا أن يعطوا للكفاح المسلح أهمية أكبر، من خلال ملاحظاتهم أن الحكومة المؤقتة بدل أن تنفق الأموال على توفير

---

[1] – عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص.53.

[2] – مصطفى مراردة، المصدر السابق، ص.151.

[3] – نفس المصدر، ص.151.

[4] – سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص.31. للتفصيل أكثر حول نص الرسالة الموجهة من هيئة الأركان العامة إلى رئيس الحكومة المؤقتة، انظر: Mohammed Harbi, Op-cit, p.p.(322-332). ، انظر أيضا: عي كافي، المصدر السابق، ص.ص.(330-335).

[5] – للتفصيل أكثر انظر: محمد حربي، المرجع السابق، ص.ص.(225-226).

السلاح فإنها بددته في رحلات مسرفة إلى مختلف أرجاء العالم، ولاعتقادها أن العمل المسلح قد انتهى ضمنيا بالدخول في مرحلة جديدة من المفاوضات، وزادت القطيعة تجذرا.[1]

استقال بومدين من 'ق.أ.ع' مع مساعديه تاركا الجيش بلا قيادة، وانتقل إلى ألمانيا، فرفضت الحكومة المؤقتة استقالته، ولما خلف بن يوسف بن خدة فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة في أوت 1961 حاول تعيين قيادة جديدة، لكن ضباط جيش الحدود رفضوا ذلك فولاؤهم كان لقائدهم، وقاموا بالتوقيع على وثيقة تطالب بعودة بومدين إلى قيادة الأركان العامة، الأمر الذي أعطاه ذريعة الاستقلال عن الحكومة المؤقتة لأنه تسلم زمام القيادة من العسكريين، وأصبح جيش الحدود مستقلا له وزنه وكلمته.[2]

وقامت قيادة الأركان بإعداد عارضة وزعتها على قادة الوحدات القتالية، وكانت شديدة اللهجة تنتقد وتدين سياسة الحكومة المؤقتة الخارجية وتنازلاتها للرئيس الحبيب بورقيبة الذي اتهمته قيادة الأركان بأطماع توسعية في التراب الجزائري، كما نددت بسياسة التبذير والمحاباة التي ينتهجها كريم بلقاسم،[3] ووقع ضباط جيش الحدود وقادة المناطق قبيل أشغال 'م.و.ث.ج' بطرابلس على عارضة أخرى تدين تصرفات الحكومة المؤقتة، رافضين تعيين الرائد موسى على رأس قيادة الأركان،[4] وكلّف الشاذلي بن جديد بجمع توقيعات ضباط المنطقة الشمالية للعمليات، وكان الشاذلي أول الموقعين، (ووصل عدد التوقيعات إلى 21 توقيعا من منطقتين، منهم: عبد الرحمن بن سالم، سعيد عبيد، صالح السوفي، محمود قنز، موسى حساني، أحمد بن أحمد عبد الغني، عبد الحميد عبد المؤمن، سليمان هوفمان، محمد زرقيني، ومحمد الصغير نقاش مسؤول الصحة في جيش التحرير)، واعتبرت العريضة استقالة قيادة الأركان استقالة 'ذات مغزى سياسي'، وتدعو بالعودة إلى المبادئ الثورية من أجل مواصلة الكفاح المسلح، كما تدعو أيضا إلى الرقابة المالية على أعضاء الحكومة المؤقتة، وبعد

---

[1] – سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر: محمد حافظ الجمالي، ط.1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص.476.

[2] – رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، المرجع السابق، ص.ص.(46-47).

[3] – الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص.159.

[4] – بحثت اللجنة الوزارية للحرب عن بديل لقيادة هيئة الأركان العامة، فوقع اختيارها على الرائد موسى بن أحمد المدعو مراد، وعرض عليه الأمر فلم يرفض. انظر: مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص.145.

شهر وقع ضباط الغرب بتأثير من قائد أحمد على عريضة مشابهة تحيي فيها انسحاب أعضاء قيادة الأركان من أشغال دورة 'م.و.ث.ج'.[1]

وبعد تشكيل الحكومة المؤقتة الثالثة والأخيرة برئاسة بن يوسف بن خدة، دخلت هذه الحكومة في مفاوضات مباشرة مع السلطات الفرنسية، وبدأ الصراع يصبح علنيا وعنيفا في الآن نفسه بين الحكومة المؤقتة المشكلة من السياسيين من جهة، وهيئة الأركان من جهة ثانية، ووصل هذا الصراع ذروته، وكان لكل جانب إستراتيجيته وتكتيكه لإزاحة خصمه.[2]

وفشل الرئيس الجديد للحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة بعد استقالة بومدين وأعضاء قيادة الأركان فشلا ذريعا في فرض الرائد موسى قائدا لأركان الجيش، وعند زيارته لمركز القيادة في غار ديماو لم يكن في استقباله أي عضو من قيادة الأركان، ثم قام بزيارة لمركز قيادة المنطقة الشمالية للعمليات في بوشتاتة، واستقبله عبد الرحمن بن سالم والشاذلي بن جديد وأحمد بن أحمد عبد الغني، وشاهد تلاحم القيادة والجنود.[3]

والمجلس الوطني المنعقد في أوت 1961 بطرابلس الذي حاول إرضاء هيئة الأركان، وأعلن في قراراته النهائية عنايته بتعزيز العمل المسلح وتعبئة الجماهير الجزائرية، وتؤكد الحكومة المؤقتة يوم 19 سبتمبر 1961 على لسان بن خدة أنها تعلق أهمية كبرى على زيادة تجهيزات جيش التحرير وتوفير كل ما يحتاجه من عتاد والوسائل الضرورية لعمله.[4]

وكان بومدين يعمل في العمق لإعادة الثورة إلى مسارها الصحيح وإلى وضعها الطبيعي، فإلى جانب تنظيم وتأطير الجيش أخذ ينشط بقوة في مجال التنظيم للثورة بتعميق مفاهيمها ومبادئها التي أقرها بيان أول نوفمبر، وذلك لرسم الأرضية الكفيلة بتجسيدها واقعيا، وكلف بومدين السيد عبد العزيز بوتفليقة للاتصال ببوضياف لكن دون جدوى، فسعى بومدين لإرساء برنامج التوجه الاشتراكي العربي الإسلامي في حين برزت بوضوح التوجهات البرجوازية لدى القيادات الأخرى، وهذا

[1] – الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص.ص.(159-160).

[2] – رياض الصيداوي، صراع النحب السياسية في الجزائر، الحوار المتمدن-ع.1861- 2007/03/21 14:40 2016/06/20 http://www.alfikralarabi.net/vb/showthread.php?t=9284

[3] – الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص.159.

[4] – سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص.ص.(476-477).

ليؤكد بأن صراعه مع الحكومة المؤقتة ليس صراعا من أجل السلطة، فوجد ميولا لدى بن بلة، ولكن بن بلة تلقى مضايقة من قبل الحكومة المؤقتة.[1]

وهناك من يرى أن الصراع لم يكن بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان بل كان بين الباءات الثلاث وقيادة الأركان، فرابح لونيسي يرى حسب ما أورده بلعيد عبد السلام أن بومدين كان يسعى للتخلص من الباءات الثلاث وتصفيتهم إذ طلب ذلك من بن خدة الذي خلف فرحات عباس في أوت 1961، وأن جيش الحدود سيدعمه![2]

أما محساس فيعتقد أنه لولا ما حدث في الصومام من تكريس الانقسام بين المجاهدين وتداعياته على العمل الثوري ومسار الثورة، لما استطاعت الصراعات أن تخيم على صفحات السلطة غداة الاستقلال، فظهور الطموحات الشخصية وبروز التكتلات ذات المصالح المشتركة، جعل الجزائر تقف على شفير الهاوية.[3]

4-وقف القتال ونهاية الحرب:

وفي فيفري من سنة 1962 عقد اجتماع في طرابلس أيام 18 و19 و20 للحكومة المؤقتة وأعضاء 'م.و.ث.ج' من أجل المصادقة على نتائج المفاوضات التي كانت تجري مع العدو الفرنسي، وكان من نتائجها تحديد 19 مارس كيوم لوقف القتال مع فرنسا، وتمت المصادقة على النتائج من قبل الجميع سوى أعضاء قيادة الأركان فقد امتنعوا عن التصويت بحجة أن الاتفاقيات تتضمن عدة تنازلات من الحكومة المؤقتة للجانب الفرنسي، وما لم يقبله أعضاء قيادة الأركان هو القبول بمبدأ الاستفتاء على الرغم من أن القوة المحلية هي المؤطرة له، وهي عبارة عن قوة أنشأتها فرنسا من الجزائريين.[4]

وباعتباره وزيرا للأسلحة والمواصلات العامة فقد وضع بوالصوف خطة جريئة لتموين الداخل باستخدام طائرة مروحية، ولأجل تنفيذ ذلك فقد قام بجولة في دول الشرق، وقدم الصينيون نصحا بشأن تكوين طيارين وبناء مطارات، وبينوا أهمية اكتساب مدافع قوية لتدمير السدود، ونصح القادة الفيتناميون باستخدام الطائرات المروحية لأنها الأنسب في مثل هاته الحالات، وتلقى ضباط

[1] – زيبحة زيدان، جبهة التحرير الوطني، جذور الأزمة، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص.137.

[2] – رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، المرجع السابق، ص.45.

[3] – لمجد ناصر، أحاديث مع أحمد علي محساس، المرجع السابق، ص.107.

[4] – مصطفي مراردة (بن النوي)، المصدر السابق، ص.193.

لجيش التحرير استكمال تدريبهم ومعارفهم حول أنواع عديدة من الطائرات المروحية،[1] وقام بوالصوف بإجراء تعديلات على خطته في سرية كاملة، وتوقف الأمر بمجرد الإعلان عن وقف إطلاق النار.[2]

وتأكدت فرنسا بما لا يدع مجالا للشك بأنها في وضع حرج وجب أن تخرج منه بمكتسبات مرحلية مستقبلية، و قد رأت قيادة الأركان أن التفاوض من أجل وقف إطلاق النار يجب أن يكون من مركز قوة، فقد تزايد الدعم للقضية الجزائرية على أوسع نطاق في العالم، وتأكدت الحكومة الفرنسية أن جيش.ت.و أصبح قوة ضاربة في الأعماق، لعلمها أنه صار يتوفر على الوسائل الكفيلة بدحر قواتها خاصة بعد أن فتح الروس والصينيون الباب واسعا أمام المساعدات العسكرية لجبهة التحرير وجيشها، وذلك بنقل عدة دبابات وطائرات مروحية إلى الحدود لتحطيم المواقع العسكرية الفرنسية.[3]

وصدر أمر يومي من قيادة الأركان العامة يوم 19 مارس 1962 موجه للضباط وضباط الصف والمجاهدين والمسبلين والفدائيين، يعلن فيه عن وقف القتال،[4] والحقيقة التي ذكرها الكثير من المجاهدين الذين قابلناهم وأكدوا عليها أن بومدين وضع الكثير من الخطط حيز التنفيذ، وأنه تقرر في أفريل 1962 تحطيم خط موريس وشال من غيفوف إلى القالة.[5]

---

[1] – يؤكد المجاهد حسين سنوسي أنه درس بمصر، والتحق فيها مع رفاقه بكلية الطيران، وتم تدريبهم بشكل سري، وكان تحضيرهم للمشاركة في الثورة بإنزال السلاح بواسطة الطائرات المروحية، وذلك وفق الخطة التي سطرها بوالصوف بشكل دقيق، قبل أن يكون هناك وقف لإطلاق النار. انظر: مصطفى بسطامي، المرجع السابق، ص.320.

[2] – براهيم لحرش، المصدر السابق، ص.ص.(420–422).

[3] – خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، المصدر السابق، ص.50.

[4] – مصطفي مراردة (بن النوي)، المصدر السابق، ص.193.

[5] – مقابلة مع المجاهد معيفي بشير بقسمة المجاهدين بئر العاتر يوم: 2017/01/09 11:27، كافي قراد: الماء الابيض، يوم: 2016/02/26 10:30.

خاتمة

سعت السلطات الفرنسية إلى تجنيد كل الوسائل العسكرية والتقنية للقضاء على الثورة، ودعمتها بجملة من الإجراءات القانونية والإدارية، فعملت كل ما في وسعها لمنع انتشار الثورة واستفحال أمرها.

وانطلاقا من الاستراتيجية التي اعتمدتها الثورة التحريرية في مواجهة المخططات الاستعمارية بمختلف أساليبها والتصدي لها بمختلف الوسائل التي كانت متاحة بالنسبة للمجاهدين، فقد شكلت وحدات جيش التحرير على الحدود الشرقية محورا هاما ومفصليا في الثورة، ولعل القواعد الخلفية وشبكات الدعم اللوجستيكي التي أنيط تسييرها وتنظيمها لقادة الثورة على الحدود الشرقية، تعتبر من أبرز الهياكل والتنظيمات التي أدت دورا بالغ الأهمية بالنظر إلى جملة المهام العسكرية الثورية، ومن هنا تأتي أهمية تمركز جيش التحرير على الحدود، ومدى فاعليته ودوره في عملية الإمداد ودعم روافده.

ومن خلال تتبع مسار هذا الموضوع والوقوف عند أهم محطاته نخلص إلى النتائج الآتية:

- لقد ظل التجاذب حول قيادة الثورة وتنظيم وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية في مد وجزر حتى قيام لجنة التنسيق والتنفيذ بتسوية الأوضاع.
- تأسست بالحدود الشرقية مجموعات ووحدات عسكرية اضطلعت بمهمة ضرب مراكز القوات الفرنسية ووحداتها ثم الاحتماء داخل الأراضي التونسية.
- أدت مناطق الحدود دورا مفصليا في التأسيس للعمل الثوري واشتداد بأسه.
- كان للأسلاك الشائكة المكهربة والملغمة أثر بالغ في عرقلة قوافل الإمداد بالسلاح وعمليات التموين بالحدود الشرقية على وجه الخصوص.
- اهتدت السلطات الفرنسية للحد من خطر الثورة وإخماد وقودها إلى إنشاء خط دفاعي على طول الحدود، يمنع الإمداد ويقطع روافد التموين في شتى صوره.
- اتسعت رقعة العمليات العسكرية على الحدود الشرقية وزادت ضراوتها، نتيجة الدعم الذي تلقته من الدول العربية خاصة، ونظرا لاشتدادها وامتدادها على طول الحدود من البحر إلى الجنوب.
- زودت السلطات الفرنسية هذا الخط بمختلف أجهزة المراقبة والاستشعار عن بعد، إضافة إلى تدعيمه بالقوات المتنقلة والمتمركزة، واستنجادها بأبرز القادة وال
- اعتمدت وحدات جيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية على الأهالي وسكان المناطق الحدودية في الحصول على المؤونة والدعم المادي، مما جعل السلطات الفرنسية تعزل السكان في محتشدات وتقرر جعل المناطق المحاذية للحدود مناطق محرمة.

- أدت المناطق الميتة الواقعة بين الأسلاك دورا هاما في تحرك وحدات جيش التحرير الوطني واعتبرت كمنافذ للاختباء والاحتماء واستطاع المجاهدون أن يجعلوها مناطق محررة.

- برزت أقوى مظاهر التآزر والتعاون بين المجاهدين الجزائريين وتونس حكومة وشعبا خاصة خلال الغارة النكراء على قرية ساقية سيدي يوسف بدعوى مطاردة المجاهدين المحتمين فيها، كما أنها دخلت أروقة الأمم المتحدة، ولم تستطع فرنسا تحقيق مكسب من ورائها.

- استطاع المجاهدون على الحدود الشرقية امتلاك تجربة عسكرية فرضتها ظروف حرب التحرير وأعطتهم فرصة سانحة للتأثير على مسرح الأحداث، وأن يصبحوا قادة فعليين ساهموا في تعزيز العمل الثوري ومجابهة المخططات الفرنسية الرامية إلى تطويق الثورة.

- رغم مناعة الأسلاك الشائكة وما خلفته من ضحايا إلا أن عمليات العبور لم تتوقف.

- تم إنشاء لجنة العمليات العسكرية للاضطلاع بكل أمور الثورة وتنظيم القواعد الخلفية ومواجهة الأسلاك الشائكة المكهربة والملغمة وهيكلة جيش التحرير الوطني على الحدود، وبما أنها لم تؤد دورها المنوط بها تم حلها واستبدالها بقيادة أركان الشرق لتوحيد العمل العسكري على الحدود، ورغم ذلك ازدادت الأوضاع سوءا بفعل عوامل عديدة فرضتها الظروف المحيطة.

- خلال هذه الفترة قامت القوات الفرنسية بتدعيم مخطط موريس بمخطط شال، والذي كانت له آثار سلبية وساهم في عرقلة التزود بالسلاح والذخيرة.

- لقد قام جيش التحرير الوطني على الحدود بمهام عديدة خاصة ما تعلق منها بتولى مسؤولية تأمين قوافل التسليح إلى الداخل وتوفير الحماية لها في أغلب الأوقات، وكان ذلك يتم تحت ظروف قاسية إلى غاية الوصول إلى معاقلها.

- كانت معارك الحدود والعبور التي نفذها المجاهدون برهانا على تصميم وعزم جيش التحرير المرابط على الحدود في كسر شوكة العدو الفرنسي الذي ظل يتباهى بمناعة السدود ومراكزه الحصينة على الحدود.

- إن معارك الحدود كان لها بالغ الأثر في جعل القوات الفرنسية في حالة تأهب مستمر.

- صار جيش التحرير على الحدود الشرقية يملك حرية أكبر في التنقل على الأراضي التونسية.

- شكل خط موريس عقبات كؤودة على الحدود الشرقية في سبيل عبور قوافل السلاح خاصة بعد تدعيمه بخط ثان وتزويده بأحدث أجهزة المراقبة والإنذار، مما استدعى تجنيد كل الوسائل والعمل على إيجاد الطرق الممكنة لاختراق الأسلاك.

- سد ثغرات الفوضى والاضطرابات كان من أولى أولويات أعمال قيادة الأركان، ذلك أن العمل الثوري لا يمكن نجاحه ما لم يسُدْ جو من الوحدة والترابط بين كل الوحدات وانسجام عملها.

- أمام سوء الوضع في الحدود الشرقية خاصة تقرر انعقاد اجتماع لجنة العقداء العشرة لتدراس عدة أمور وعلى رأسها مشكلة القيادة والتسيير، وتم في الأخير الاتفاق على قرار ينص على إنشاء هيئة أركان عامة أنيطت بها مهام التنظيم والتسيير والإشراف على جيش التحرير الوطني على الحدود، زيادة على التنسيق بين الداخل والخارج، مع مراقبة وتوجية من قبل اللجنة الوزارية للحرب.

- إن إنشاء قيادة أركان عامة موحدة ساهم في تنظيم وهيكلة جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية خاصة، حيث استطاع العقيد بومدين إعادة ضبط الأوضاع واحتواء التمردات وكسب الوحدات وفرض الانضباط، كما تم إعادة تنظيم قواعد الإمداد والدعم اللوجستيكي.

- حصول هيئة الأركان العامة على أسلحة حديثة ومتطورة يدل دلالة عميقة على تطور معدات جيش التحرير الوطني واستعداده للمرحلة القادمة.

- رغم حصانة السدود و إلا أن جيش الحدود ظل يؤدي دوره في التصدي لمخططات القوات الفرنسية، ولم تستطع إثناءه عن تسديد ضربات موجعة خاصة بعد حصوله على الأسلحة المتطورة.

- إرسال بعثات لتدريب وتكوين ضباط جيش التحرير الوطني في الدول الشقيقة والصديقة، وعودة الإطارات من الكليات والمدارس الحربية يمثل نقلة نوعية في الارتقاء بمستوى قدرات جيش التحرير، ويعد ذلك عاملا أساسا في تحسين أداء الوحدات وتطوير قدراتها القتالية.

- الإشراف على مراكز التدريب على طول الحدود والاهتمام بالتكوين العسكري في شتى الميادين من متطلبات مرحلة المواجهة الكبيرة.

- عملت هيئة الأركان العامة على تأسيس الكتائب والفيالق وتنظيمها وإسناد قيادتها إلى ضباط أكفاء متمرسين من أجل الارتقاء بجيش التحرير الوطني إلى مصاف الجيوش الكلاسيكية، كما عملت على إرساء قواعد الانضباط والنظام الصارم وسط الوحدات المختلفة.

- ضغط جيش التحرير الوطني على المراكز العسكرية الفرنسية الواقعة على الحدود الشرقية مما جعلها في حالة استنفار دائم، الأمر الذي خفف الضغط المسلط على جيش التحرير في الداخل، فقد قامت القوات الفرنسية بحشد الآلاف من جنودها على الحدود لصد ضربات جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود الشرقية وحماية الأسلاك الشائكة المكهربة والملغمة.

- انصبت جهود قيادة الأركان العامة على التدريب المكثف في المراكز الحدودية الشرقية والبحث عن

الأساليب والطرق الناجعة لمجابهة خطر الأسلاك، والتمكن من أخذ زمام المبادرة خلال المواجهات.

- صار جيش التحرير الوطني على الحدود يعمل على اقتلاع الألغام وإعادة زرعها في طرقات ومسالك قوات الجيش الفرنسي وبذلك انقلب السحر على الساحر.

- إن حرص قيادة الأركان العامة على تكثيف الضربات والهجومات على السدود المكهربة الملغمة وعلى مراكز القوات الفرنسية وحمل لفة الأسلاك الشائكة أو القضبان الحديدية وإحضارها إلى مركز القيادة سوف يساهم مساهمة فعالة في كسر حواجز الخوف والتردد أمام الجنود والمجاهدين من اقتحام هذا الخط الذي ارتبط اسمه بالموت.

- عملت قيادة الثورة في العام الأخير من عمر الثورة على إيجاد طريقة مجدية لاجتياز الأسلاك، فتم تكوين مجموعة من الطلبة في مجال قيادة الطائرات العمودية خاصة لاستعمالها في نقل الرجال والسلاح إلى الداخل، ولكن كان وقف إطلاق النار.

وصفوة القول أن المخططات الفرنسية الرامية إلى تطويق الثورة ووأدها، ورغم ما جهزته القوات الفرنسية من ترسانة حربية وعسكرية عملاقة، إلا أنها سقطت أمام عزيمة المجاهدين وصرامة قيادة الأركان العامة، وتصميم جيش التحرير الوطني الذي واصل التصدي ومواجهة هاته المخططات إلى غاية تحقيق النصر.

المملوحة

الملحق رقم (01): شهادة انخراط في صفوف جيش التحرير الوطني

المصدر: أرشيف شخصي

الملحق رقم (02): بكالوريوس العلوم العسكرية (المجاهد: براهمية محمد العربي)

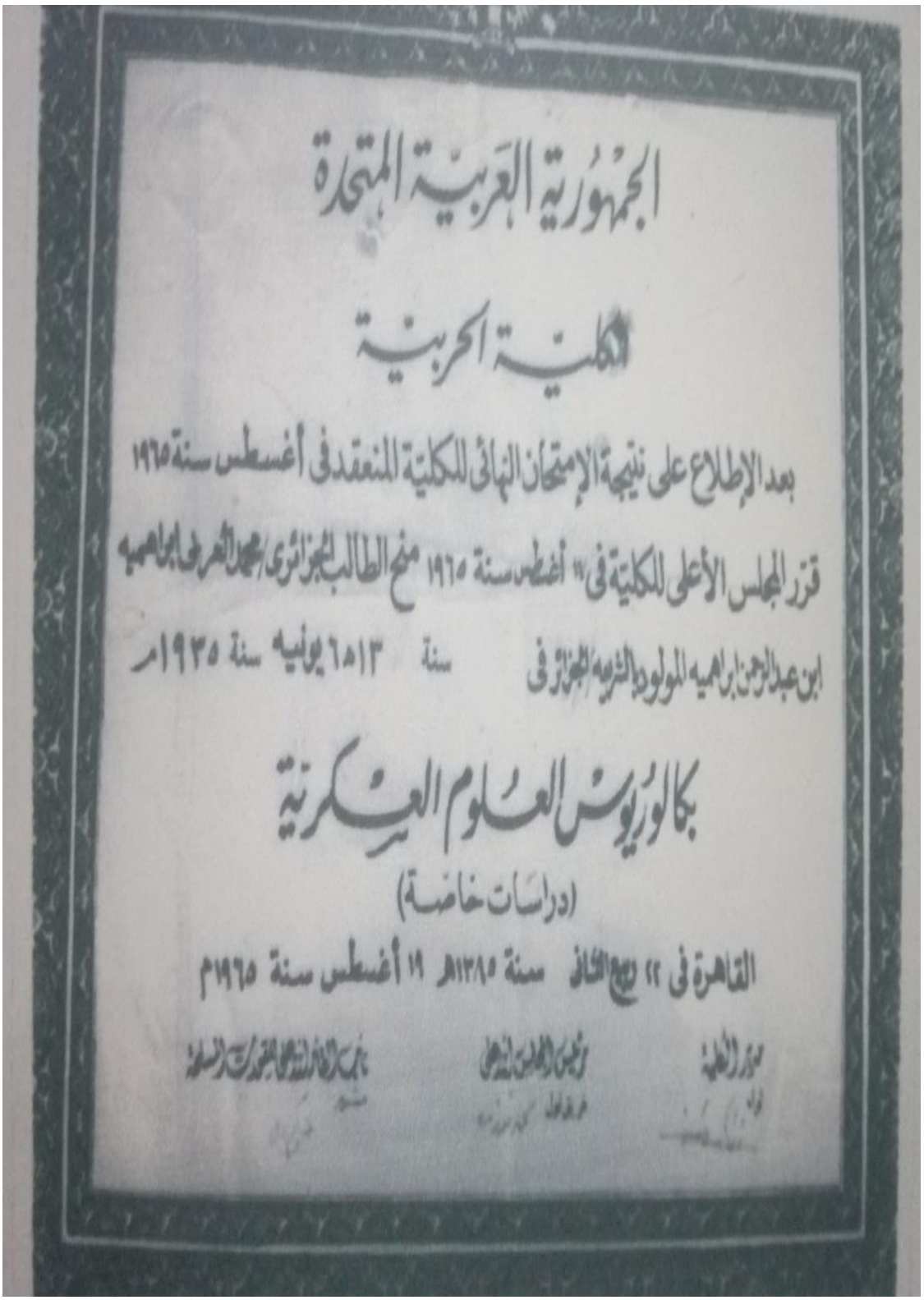

الجمهورية العربية المتحدة

الكلية الحربية

بعد الإطلاع على نتيجة الإمتحان النهائي للكلية المنعقد في أغسطس سنة ١٩٦٥

قرر المجلس الأعلى للكلية في ١٦ أغسطس سنة ١٩٦٥ منح الطالب الجزائري محمد العربي براهميه

ابن عبد الرحمن براهميه المولود بالشرعه الجزائر في سنة ١٣٥٦ يوليه سنة ١٩٣٥م

بكالوريوس العلوم العسكرية

(دراسات خاصة)

القاهرة في ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٨٥هـ ١٩ أغسطس سنة ١٩٦٥م

المصـــدر: أرشيـف شخصـي

الملحـق رقـم (03): أغنية شعبية بعنوان "طيارتين" للشهيد عمر من أولاد سيدي عبد السلام من العوينات

طيارتين أهوما جونا طيارتين صبحوا لينا مبكرين ويدورو

زوز طيارات هوما ثلاثة ميتورات نزلو علينا بالدوسات طالعين وهابطين ونجحنا

طيارتين أهوما جونا طيارتين صبحوا لينا مبكرين ويدورو

جت القوادة ما فيها ركاكة وبلادة كرعيها كرعين جرادة وجناوحها مقوسين وتسركل

طيارتين أهوما جونا طيارتين صبحوا لينا مبكرين ويدورو

بي فانت سيس(بي 26) ما اخيب لونها سود أغطيس تدرس في الجبال دريس وتمترالي على الجهتين ونجحنا

طيارتين أهوما جونا طيارتين صبحوا لينا مبكرين ويدورو

نقلك قداش من واحدة ولّو 16 نزلو علينا بالرشاش طالعين وهابطين ونجحنا

طيارتين أهوما جونا طيارتين صبحوا لينا مبكرين ويدورو

جت الصفرا عقدو فيها رب الكفرة منين تبيكي تخلي حفرة والدوسات مدوبلين ونجحنا

طيارتين أهوما جونا طيارتين صبحوا لينا مبكرين ويدورو

جانا لي شار ونصبنالو مينات كبار ما دراش على موتو وين مدفونة

طيارتين أهوما جونا طيارتين صبحوا لينا مبكرين ويدورو

نهير لهجوم والمورتي ينبح ويزوم واللوبي في الوطن يهوم يفتش على مرسط وين وطاح فسطو

طيارتين أهوما جونا طيارتين صبحوا لينا مبكرين ويدورو

التيقر يهديه جا للجيش يسركل فيه والبازوكا تشاغل فيه قالتلو من بكري نسالك دين وغشماتو وثارت دخاخين ويطقع

طيارتين أهوما جونا طيارتين صبحوا لينا مبكرين ويدورو

المصـــدر: مقابلـة مـع السـيد: عبيـدي صـالح بمنزلـه (بئـر العـاتر)، يـوم: 2018/09/21، 19:07.

الملحق رقم (04): * جواز مرور صادر عن قيادة الحدود

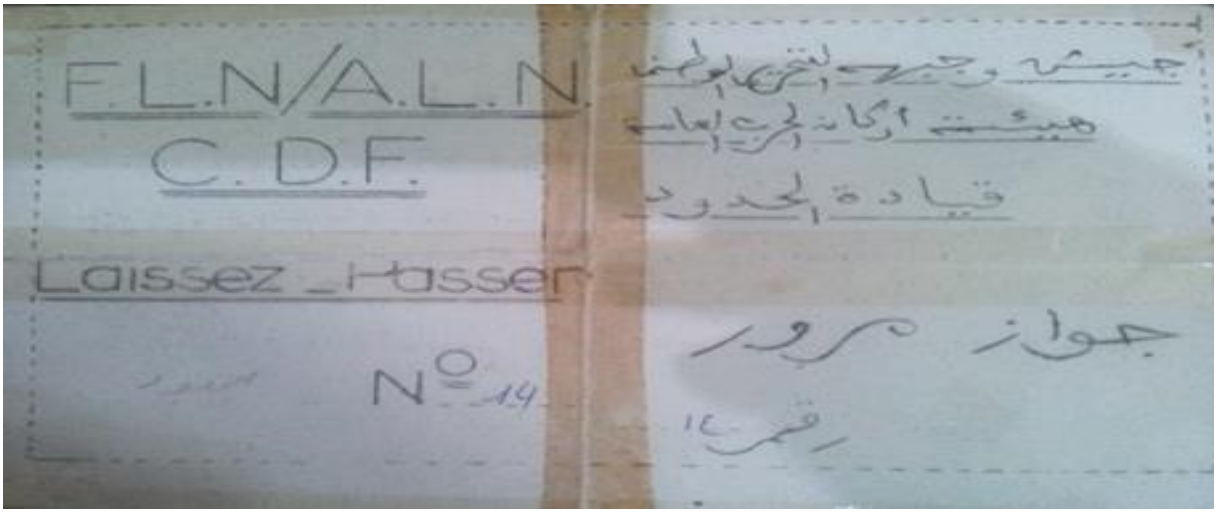
F.L.N/A.L.N.
C.D.F.
Laissez-Passer
N° 14

جيش وجبهة التحرير الوطني
هيئة أركان الحرب العامة
قيادة الحدود
جواز مرور
رقم 14

*جواز مرور مستديم صادر عن قيادة الحدود

GOUVERNEMENT PROVISOIRE
FLN -o- ALN
ETAT MAJOR GENERAL
C.D.F.

-°- LAISSEZ-PASSER -°-
-o-
PERMANENT

Par ordre du C.D.F.,
l'élément: ... ravitailleur, est chargé pour les besoins du service de contacter les différentes Bases et Unités de l'ALN.
Il est demandé aux Autorités Militaires et civiles de lui faciliter la tâche.

14/11/62

الحكومة المؤقتة
للجمهورية الجزائرية
جيش و جبهة التحرير الوطني
هيئة أركان الحرب العامة
قيادة الحدود الشرقية

-°- جواز مرور مستديم -°-

يأمر من قيادة الحدود بجواز للجندي السوني المدعو ... بالتنقل بين كافة الوحدات و المراكز التابعة لجيش التحرير الوطني لانجاز مهمات ...
المرجو من كافة السلط العسكرية و المدنية تسهيل مأموريته.

الجيش ... قيادة الحدود

المصـدر: أرشيف شخصـي

الملحق رقم (05): اعتماد

ARMEE ET FRONT DE LIBERATION NATIONALE ALGERIENNE

COMMANDEMENT OPERATIONNEL MILITAIRE

جيش وجبهة التحرير الوطني الجزائري

القيادة للعمليات العسكرية

الولاية رقم (1) أوراس النمامشة

المنطقة رقم (6)

اعتماد

أعتمدت قيادة المنطقة (6)

الملازم (1) محمد العربي براهيمي بهذه الاوراق ليكون مسؤولا عاما (للشرطة) بكامل حدود المنطقة ويشرف على المراكز الاتية.

مركز الشرطة بفريانة - مركز الشرطة بقفصة - مركز الشرطة بالمتلوي - مركز الشرطة بالرديف - وجميع الاوامر والتعليمات التي تصدر منه قابلة للتنفيذ الرجاء من كافة الاخوان مساعدته ومؤازرته لأداء مهمته النظامية في كنف التعاون الخالص لتزيه الخير البلاد والعروبة والاسلام

يعتبر النجاح خليفة

حرر في 4/ 6/ 1958م

قيادة المنطقة السادسة

الضابط (2) مقدار جندي

المصـــدر: أرشيـف شخصـي

الملحـق رقـم (06): عمليـات تمـديـد السـدود وتطـويـرهـا

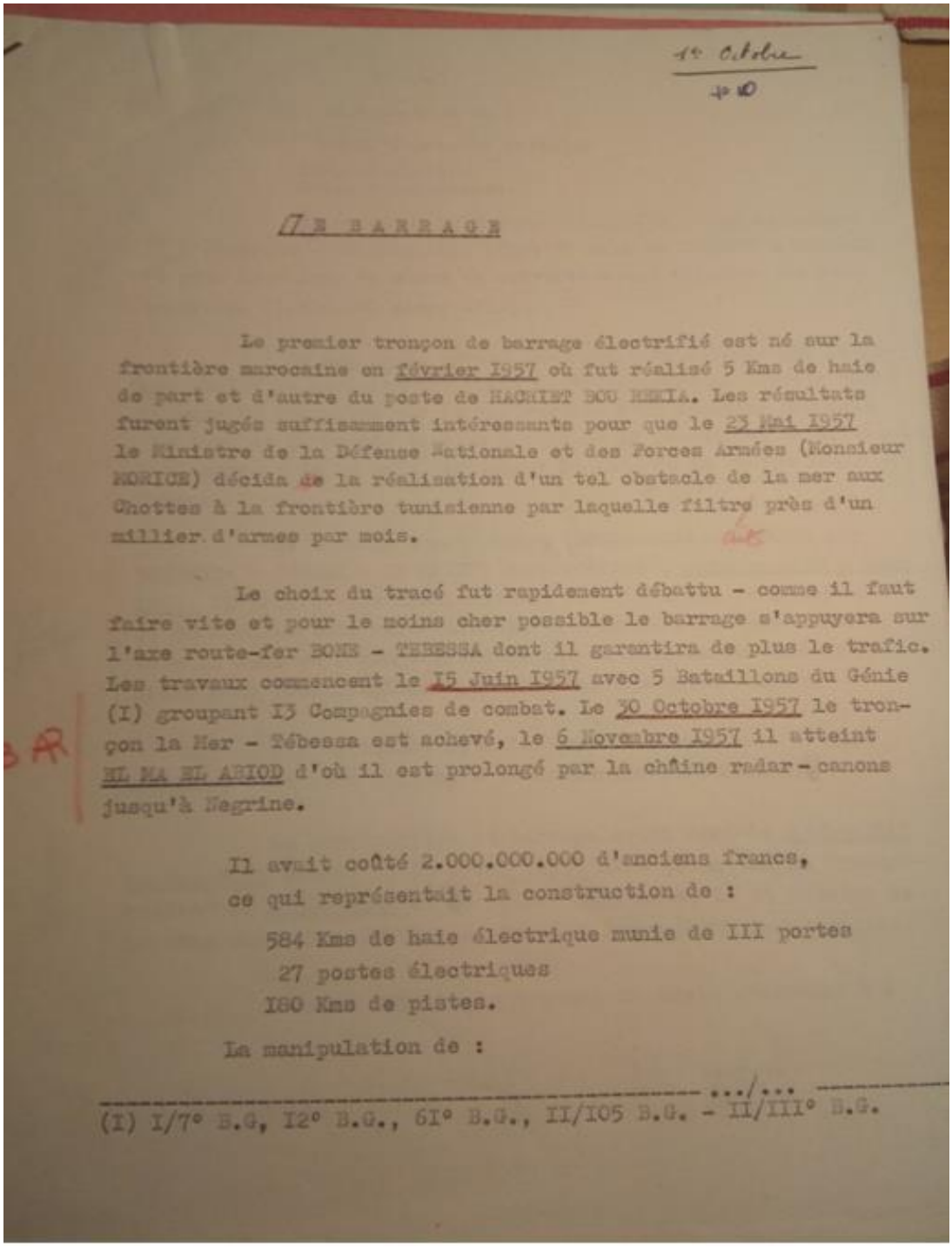

1er Octobre
+10

LE BARRAGE

Le premier tronçon de barrage électrifié est né sur la frontière marocaine en février 1957 où fut réalisé 5 Kms de haie de part et d'autre du poste de HACHIET BOU KHEIA. Les résultats furent jugés suffisamment intéressants pour que le 25 Mai 1957 le Ministre de la Défense Nationale et des Forces Armées (Monsieur MORICE) décida de la réalisation d'un tel obstacle de la mer aux Chottes à la frontière tunisienne par laquelle filtre près d'un millier d'armes par mois.

Le choix du tracé fut rapidement débattu - comme il faut faire vite et pour le moins cher possible le barrage s'appuyera sur l'axe route-fer BONE - TEBESSA dont il garantira de plus le trafic. Les travaux commencent le 15 Juin 1957 avec 5 Bataillons du Génie (I) groupant 13 Compagnies de combat. Le 30 Octobre 1957 le tronçon la Mer - Tébessa est achevé, le 6 Novembre 1957 il atteint BIR MA EL ABIOD d'où il est prolongé par la chîne radar-canons jusqu'à Negrine.

Il avait coûté 2.000.000.000 d'anciens francs,
ce qui représentait la construction de :

584 Kms de haie électrique munie de III portes
27 postes électriques
180 Kms de pistes.

La manipulation de :

.../...

(I) I/7° B.G, 12° B.G., 61° B.G., II/105 B.G. - II/111° B.G.

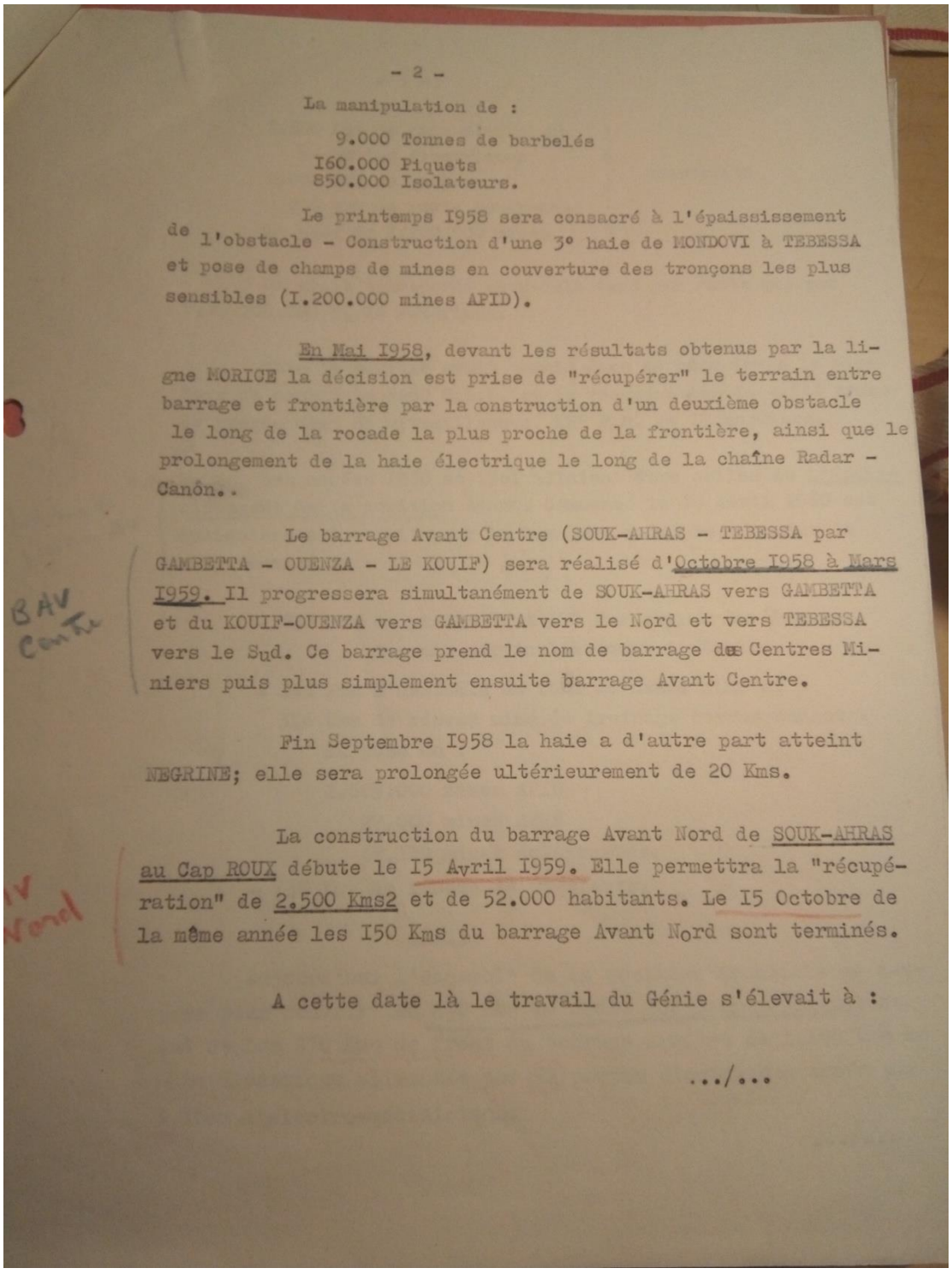

- 2 -

La manipulation de :

9.000 Tonnes de barbelés
160.000 Piquets
850.000 Isolateurs.

Le printemps 1958 sera consacré à l'épaississement de l'obstacle - Construction d'une 3° haie de MONDOVI à TEBESSA et pose de champs de mines en couverture des tronçons les plus sensibles (I.200.000 mines APID).

En Mai 1958, devant les résultats obtenus par la ligne MORICE la décision est prise de "récupérer" le terrain entre barrage et frontière par la construction d'un deuxième obstacle le long de la rocade la plus proche de la frontière, ainsi que le prolongement de la haie électrique le long de la chaîne Radar - Canon..

Le barrage Avant Centre (SOUK-AHRAS - TEBESSA par GAMBETTA - OUENZA - LE KOUIF) sera réalisé d'Octobre 1958 à Mars 1959. Il progressera simultanément de SOUK-AHRAS vers GAMBETTA et du KOUIF-OUENZA vers GAMBETTA vers le Nord et vers TEBESSA vers le Sud. Ce barrage prend le nom de barrage des Centres Miniers puis plus simplement ensuite barrage Avant Centre.

Fin Septembre 1958 la haie a d'autre part atteint NEGRINE; elle sera prolongée ultérieurement de 20 Kms.

La construction du barrage Avant Nord de SOUK-AHRAS au Cap ROUX débute le 15 Avril 1959. Elle permettra la "récupération" de 2.500 Kms2 et de 52.000 habitants. Le 15 Octobre de la même année les 150 Kms du barrage Avant Nord sont terminés.

A cette date là le travail du Génie s'élevait à :

.../...

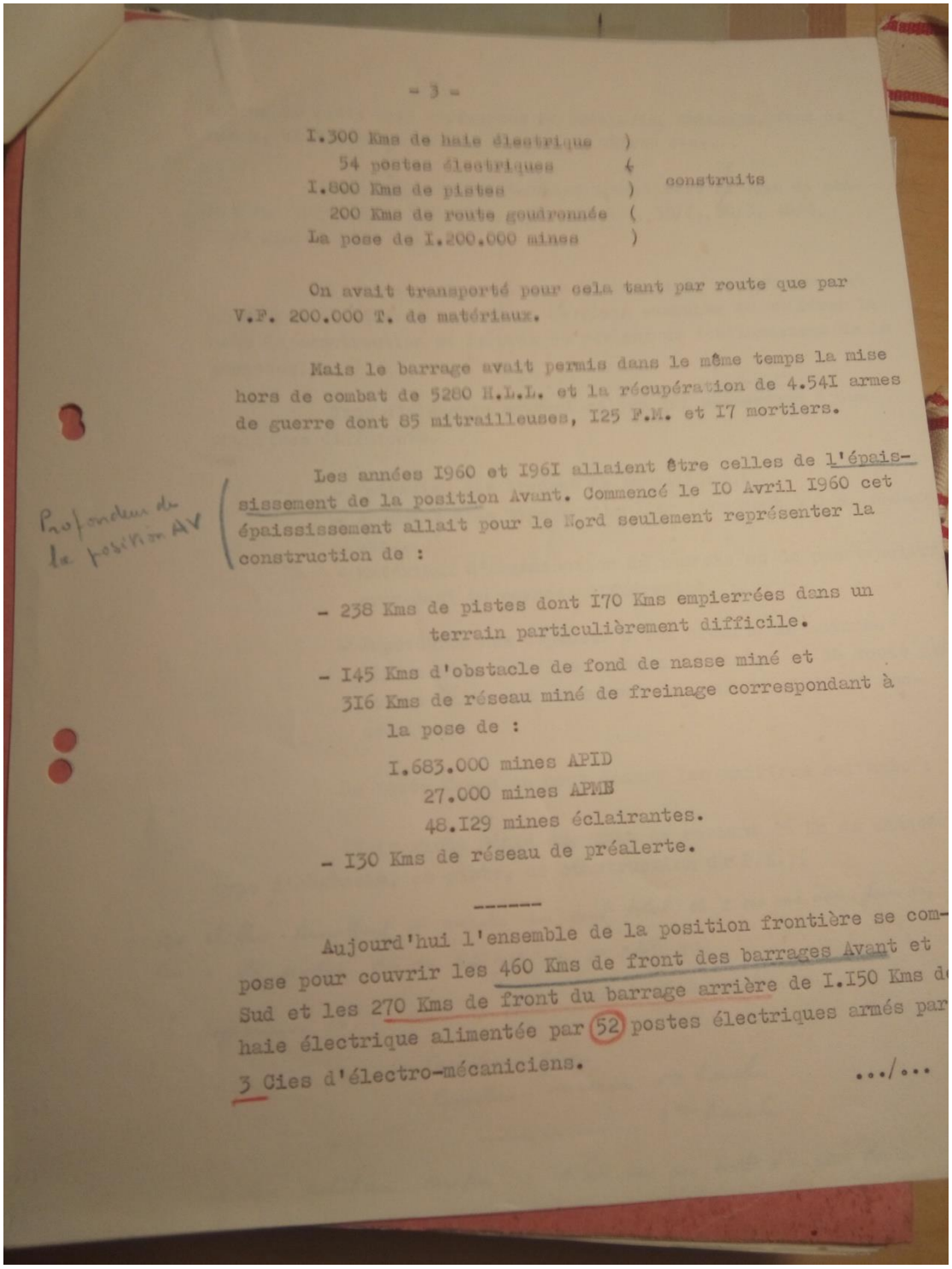

- 3 -

I.300 Kms de haie électrique)
54 postes électriques (construits
I.800 Kms de pistes)
200 Kms de route goudronnée (
La pose de I.200.000 mines)

On avait transporté pour cela tant par route que par V.F. 200.000 T. de matériaux.

Mais le barrage avait permis dans le même temps la mise hors de combat de 5280 H.L.L. et la récupération de 4.54I armes de guerre dont 85 mitrailleuses, I25 F.M. et I7 mortiers.

Profondeur de la position AV

Les années I960 et I96I allaient être celles de l'épaississement de la position Avant. Commencé le I0 Avril I960 cet épaississement allait pour le Nord seulement représenter la construction de :

- 238 Kms de pistes dont I70 Kms empierrées dans un terrain particulièrement difficile.
- I45 Kms d'obstacle de fond de nasse miné et 3I6 Kms de réseau miné de freinage correspondant à la pose de :
  I.683.000 mines APID
  27.000 mines APMB
  48.I29 mines éclairantes.
- I30 Kms de réseau de préalerte.

Aujourd'hui l'ensemble de la position frontière se compose pour couvrir les 460 Kms de front des barrages Avant et Sud et les 270 Kms de front du barrage arrière de I.I50 Kms de haie électrique alimentée par 52 postes électriques armés par 3 Cies d'électro-mécaniciens.

.../...

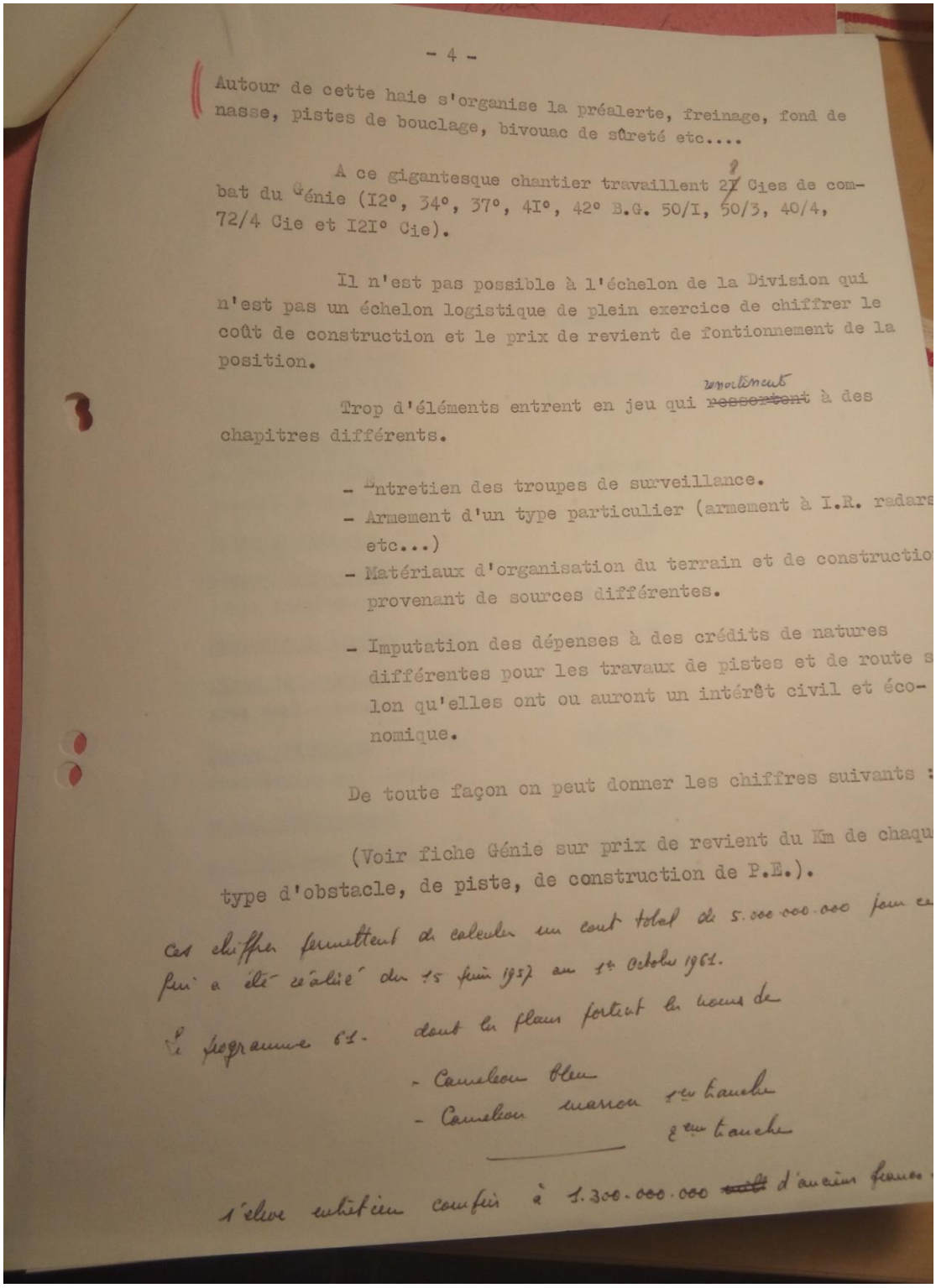

- 4 -

Autour de cette haie s'organise la préalerte, freinage, fond de nasse, pistes de bouclage, bivouac de sûreté etc....

A ce gigantesque chantier travaillent 21 Cies de combat du Génie (I2°, 34°, 37°, 4I°, 42° B.G. 50/I, 50/3, 40/4, 72/4 Cie et I2I° Cie).

Il n'est pas possible à l'échelon de la Division qui n'est pas un échelon logistique de plein exercice de chiffrer le coût de construction et le prix de revient de fontionnement de la position.

Trop d'éléments entrent en jeu qui ~~ressortent~~ ressortissent à des chapitres différents.

- Entretien des troupes de surveillance.
- Armement d'un type particulier (armement à I.R. radars etc...)
- Matériaux d'organisation du terrain et de construction provenant de sources différentes.
- Imputation des dépenses à des crédits de natures différentes pour les travaux de pistes et de route selon qu'elles ont ou auront un intérêt civil et économique.

De toute façon on peut donner les chiffres suivants :

(Voir fiche Génie sur prix de revient du Km de chaque type d'obstacle, de piste, de construction de P.E.).

Ces chiffres permettent de calculer un coût total de 5.000.000.000 pour ce programme qui a été réalisé du 15 juin 1957 au 1er Octobre 1961.

Le programme 61. dont le plan portait la mise de

- Caméléon Bleu
- Caméléon marron 1re tranche
- 2e tranche

l'élève définitive confiée à 1.300.000.000 ~~mille~~ d'anciens francs.

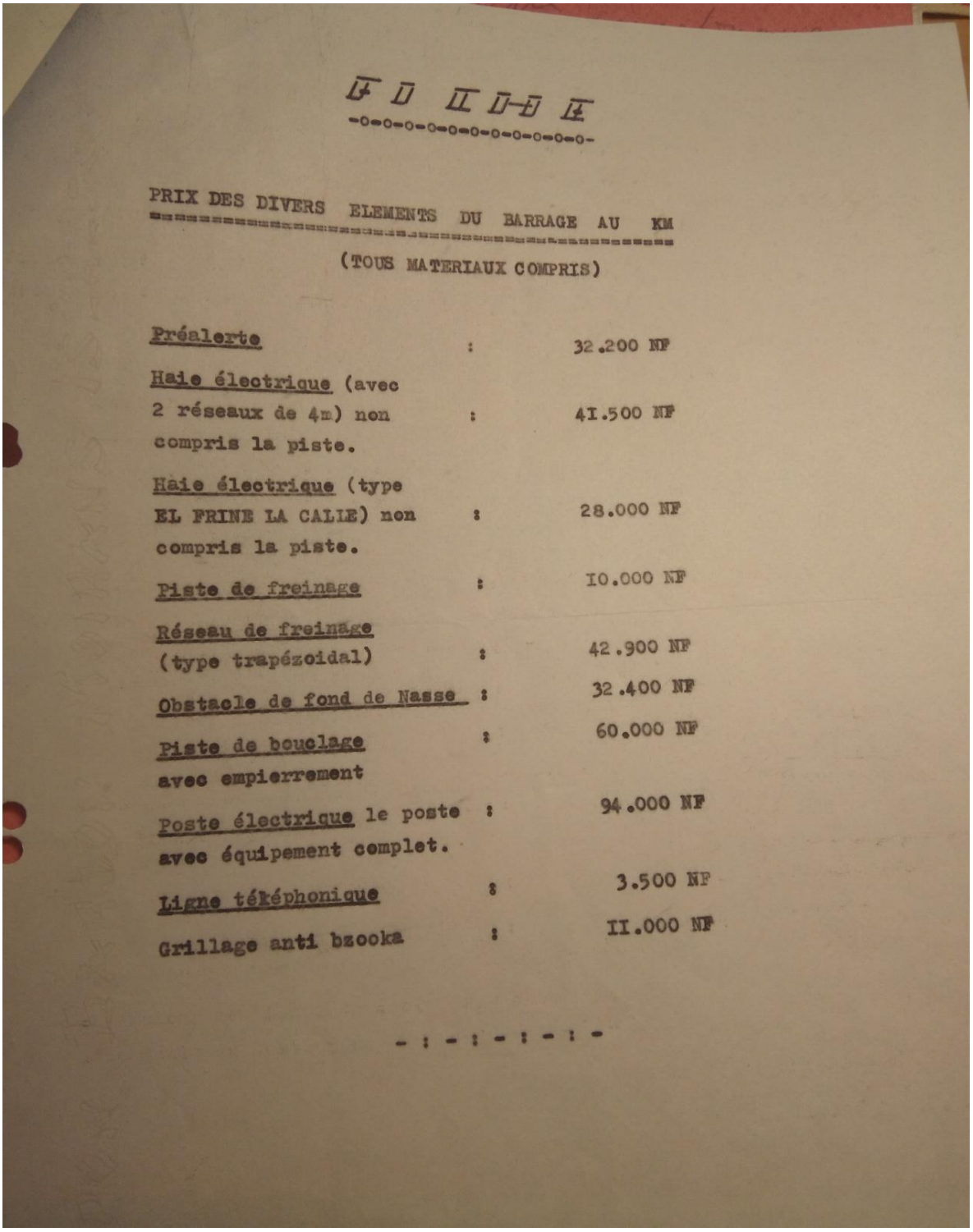

ETUDE

PRIX DES DIVERS ELEMENTS DU BARRAGE AU KM

(TOUS MATERIAUX COMPRIS)

Préalerte	:	32.200 NF
Haie électrique (avec 2 réseaux de 4m) non compris la piste.	:	41.500 NF
Haie électrique (type EL FRINE LA CALLE) non compris la piste.	:	28.000 NF
Piste de freinage	:	10.000 NF
Réseau de freinage (type trapézoidal)	:	42.900 NF
Obstacle de fond de Nasse	:	32.400 NF
Piste de bouclage avec empierrement	:	60.000 NF
Poste électrique le poste avec équipement complet.	:	94.000 NF
Ligne téléphonique	:	3.500 NF
Grillage anti bzooka	:	11.000 NF

- : - : - : - : -

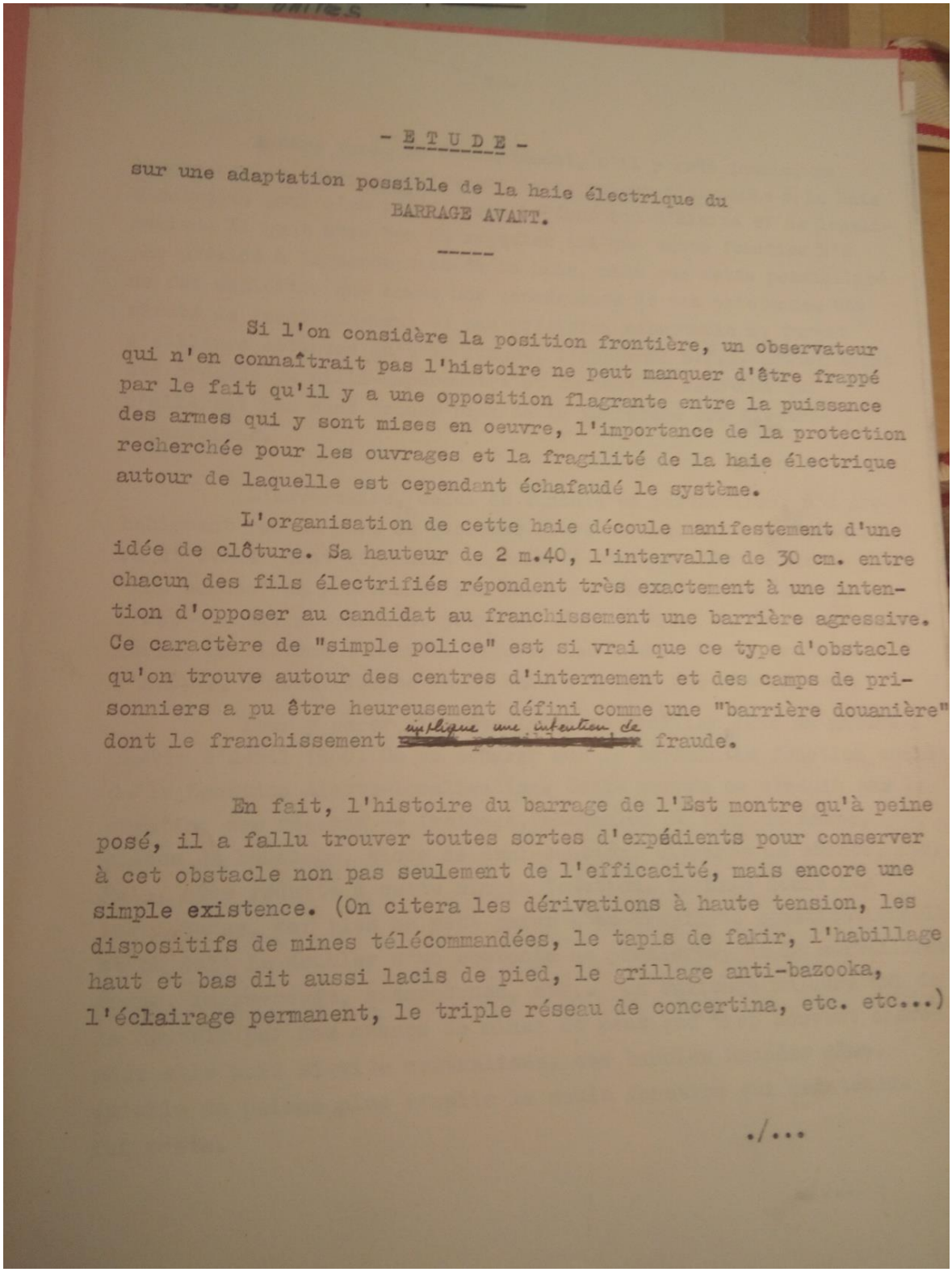

- E T U D E -

sur une adaptation possible de la haie électrique du
BARRAGE AVANT.

Si l'on considère la position frontière, un observateur qui n'en connaîtrait pas l'histoire ne peut manquer d'être frappé par le fait qu'il y a une opposition flagrante entre la puissance des armes qui y sont mises en oeuvre, l'importance de la protection recherchée pour les ouvrages et la fragilité de la haie électrique autour de laquelle est cependant échafaudé le système.

L'organisation de cette haie découle manifestement d'une idée de clôture. Sa hauteur de 2 m.40, l'intervalle de 30 cm. entre chacun des fils électrifiés répondent très exactement à une intention d'opposer au candidat au franchissement une barrière agressive. Ce caractère de "simple police" est si vrai que ce type d'obstacle qu'on trouve autour des centres d'internement et des camps de prisonniers a pu être heureusement défini comme une "barrière douanière" dont le franchissement implique une intention de fraude.

En fait, l'histoire du barrage de l'Est montre qu'à peine posé, il a fallu trouver toutes sortes d'expédients pour conserver à cet obstacle non pas seulement de l'efficacité, mais encore une simple existence. (On citera les dérivations à haute tension, les dispositifs de mines télécommandées, le tapis de fakir, l'habillage haut et bas dit aussi lacis de pied, le grillage anti-bazooka, l'éclairage permanent, le triple réseau de concertina, etc. etc...)

./...

المصـــدر : Archive vincennes, 1H3783

الملحق رقم (07): المراكز العسكرية الفرنسية في تبسة وبئر العاتر

- مركز الحدبة
- مركز القليتة
- مركز بوشبكة
- مركز الصفصاف
- مركز المزارة
- مركز بئر العاتر
- مركز جبل العنق
- مركز نقرين
- مركز أم علي
- مركز الماء الابيض
- مركز بكاريا
- مركز الدكان
- مركز عين الزرقاء
- مركز جبل الكويف
- مركز المريج

المصدر: مقابلة مع المجاهد هيبي بشير بمنزله الكائن ببئر العاتر، يوم: 2016/05/25 10:00.
مقابلة مع المجاهد معيفي بشير بقسمة المجاهدين بئر العاتر يوم: 2017/01/09 11:06.

الملحق رقم (08): منشور فرنسي يدعو جنود جيش التحرير على الحدود الشرقية والغربية إلى الانضواء تحت سلم الشجعان.

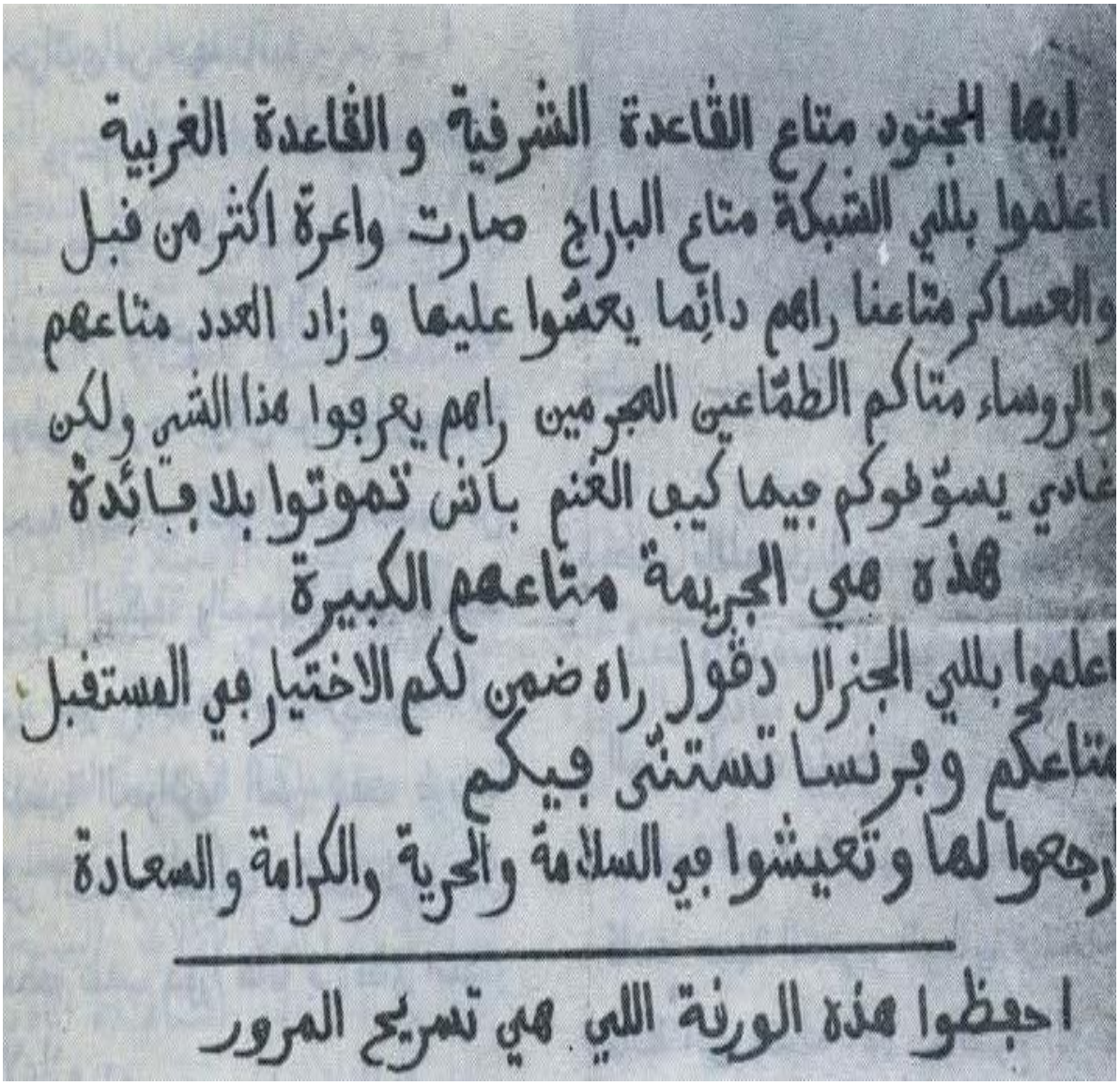
ايها الجنود متاع القاعدة الشرقية و القاعدة الغربية
اعلموا بللي الشبكة متاع البارج صارت واعرة اكثر من قبل
و العساكر متاعنا راهم دائما يحسّوا عليها و زاد العدد متاعهم
و الوسائل متاكم الطمّاعين المجرمين راهم يعربوا هذا الشي ولكن
غادي يسوّفوكم جيما كيف الغنم باش تموتوا بلا فائدة
هذه هي الجريمة متاعهم الكبيرة
اعلموا بللي الجنرال دقول راه ضمن لكم الاختيار في المستقبل
متاعكم و فرنسا تستنّى فيكم
رجعوا لها و تعيشوا في السلامة و الحرية و الكرامة و السعادة
احفظوا هذه الورقة اللي هي تسريح المرور

المصـــدر: مجلة الجيش الوطني الشعبي، ع.188، ذو الحجة 1399، نوفمبر 1979، الجزائر، ص.59.

الملحـق رقـم (09): عمليات المتمردين ضد السد من القالة إلى سوق أهراس صيف 1960

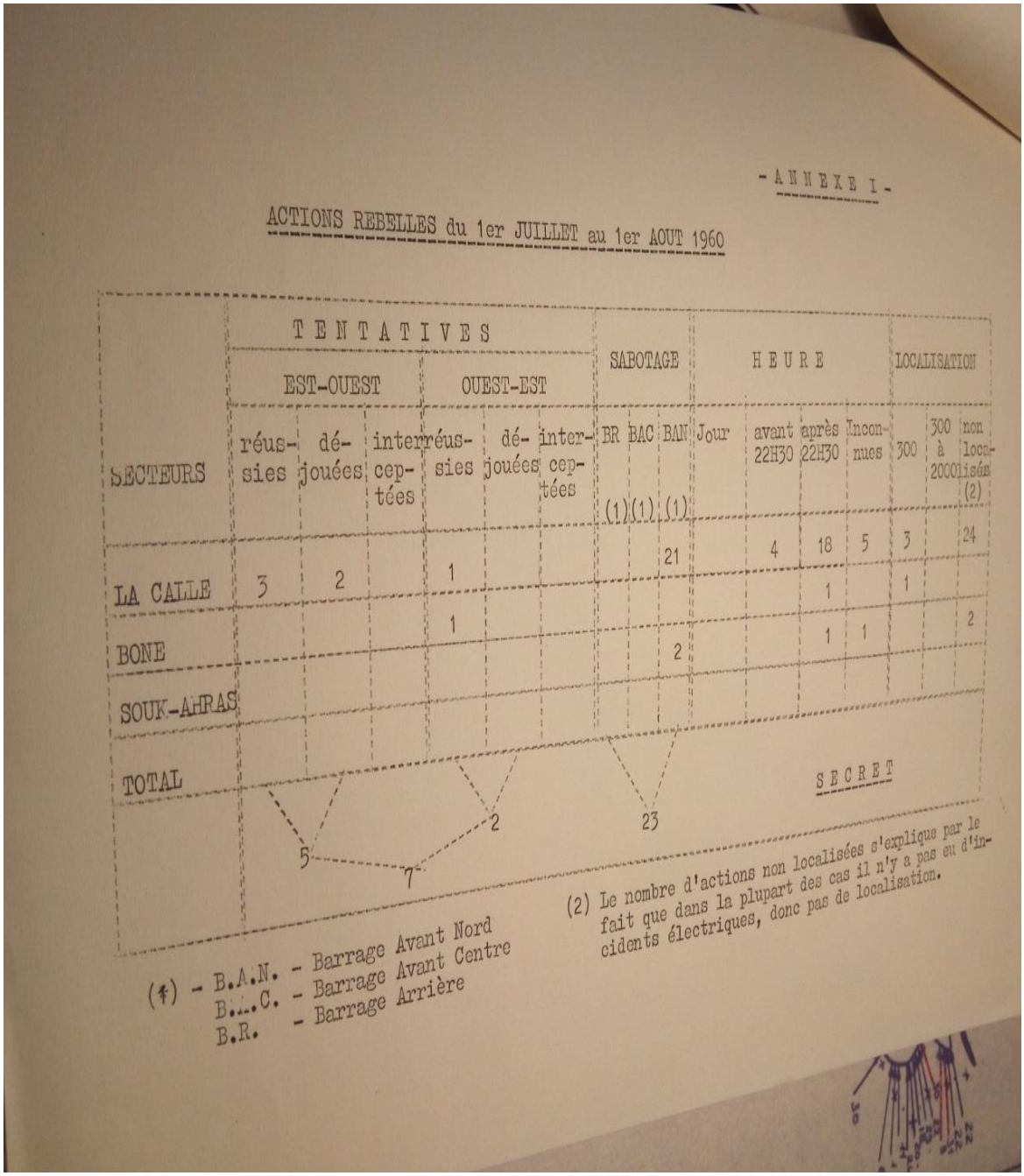

-ANNEXE I-

ACTIONS REBELLES du 1er JUILLET au 1er AOUT 1960

SECTEURS	TENTATIVES EST-OUEST réussies	EST-OUEST déjouées	EST-OUEST interceptées	TENTATIVES OUEST-EST réussies	OUEST-EST déjouées	OUEST-EST interceptées	SABOTAGE BR (1)	BAC (1)	BAN (1)	HEURE Jour	avant 22H30	après 22H30	Inconnues	LOCALISATION 300	300 à 2000	non localisés (2)
LA CALLE	3	2		1					21		4	18	5	3		24
BONE				1								1		1		
SOUK-AHRAS									2			1	1			2
TOTAL	5		7	2					23							

SECRET

(*) - B.A.N. - Barrage Avant Nord
B.A.C. - Barrage Avant Centre
B.R. - Barrage Arrière

(2) Le nombre d'actions non localisées s'explique par le fait que dans la plupart des cas il n'y a pas eu d'incidents électriques, donc pas de localisation.

المصـــدر:.

Archive vincennes, 1H3787, Synthèse mensuelle des actions rebelles.

الملحق رقم (10): مراقبة وحراسة دائمة للسدود

المصدر: http://appeles.au.9.rcp.free.fr/souk-ahras/index.html

الملحـق رقـم (11):

1- منظر داخل سد شائك مكهرب على طول الحدود التونسية:1959/10/22.

المصـــدر:

-http://archives.ecpad.fr/wp-content/uploads/2010/06/planChalle.pdf

2- عمليـات التسطيـح بالجـرافـات الميكـانيكيـة:1959/10/22.

المصـــدر:

http://archives.ecpad.fr/wp-content/uploads/2010/06/planChalle.pdf

الملحـق رقـم (12): السرب الرابع للفوج الأول من السباهين الجزائريين، أمام "منقار البط"، تحت الخيام.

المصـــدر:

-Bernard Labauge, Service militaire pendant la guerre d'Algérie. De juillet 1959 à octobre 1961, un appelé du contingent témoigne, p.6.
http://www.fm-gacmt.org/pdf/T%C3%A9moignage%202015-%2001%2015%20-%20appel%C3%A9%20LABAUGE%20Bernard.pdf.

الملحق رقم (13): مراقبة خط موريس

المصدر:

http://www.souvenirfrancais-issy.com/2017/10/la-ligne-morice.html

الملحق رقم (14): أمام قرية ساقية سيدي يوسف، موقع تابع لفوج المشاة الآلية 153 (RIM) يشرف على مراقبة الحدود في منطقة سوق أهراس.

المصدر:

http://archives.ecpad.fr/surveillance-a-la-frontiere-algero-tunisienne-dans-la-/region-de-souk-ahras-dans-le-constantinois.

الملحق رقم (15): مراقبة السدود باستخدام الطائرات

المصدر: http://appeles.au.9.rcp.free.fr/souk-ahras/index.html

الملحـق رقـم (16): رصـد المظليين محـاولات التسلل.

المصـــدر:

http://archives.ecpad.fr/wp-content/gallery/le-18e-rcp-en-operation-a-el- :
ma-el-abiod/BLED-58-649-R11.jpg

الملحق رقم (17): خريطة توضح مسالك مطاردة عصابات المتمردين

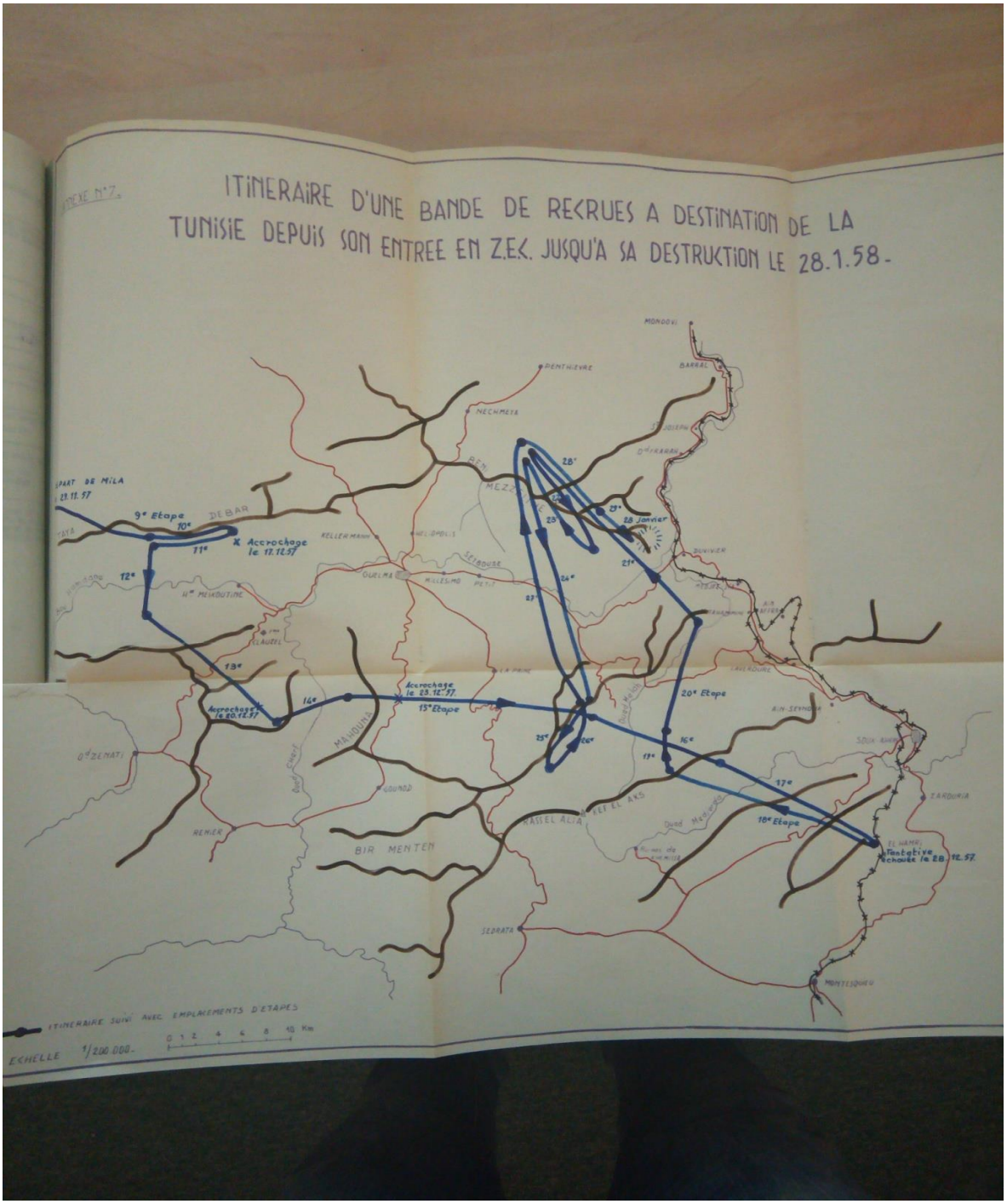

المصـــدر:

Archive vincennes, 1H3783: ZEC. 2eme DIM.0 3eme Bureau. Barrage . la bataille de la frontière Algero-tunisienne

الملحق رقم (18): مشاركة الفوج 9 للمشاة المظليين في معركة سوق أهراس

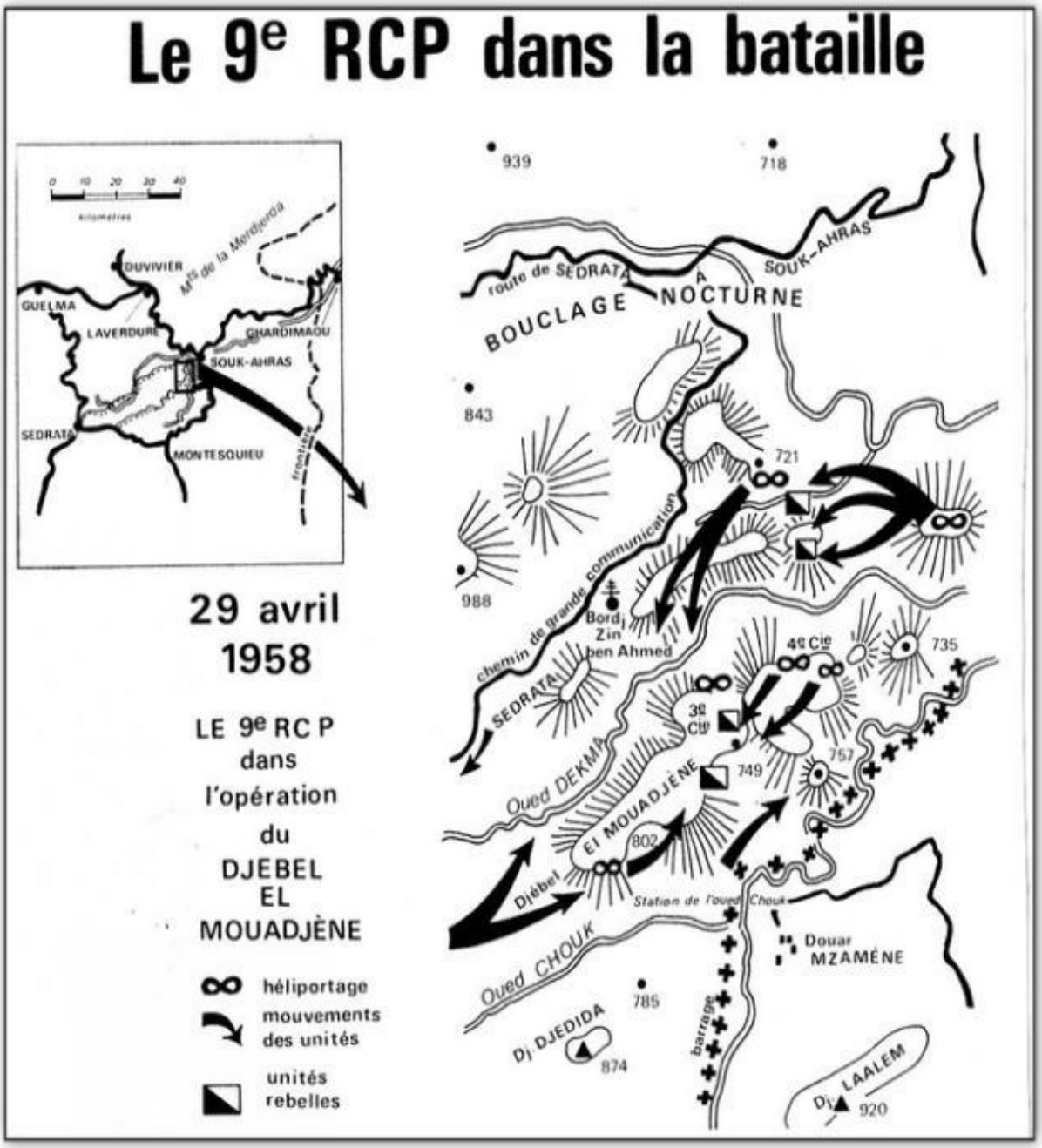

المصـــدر: http://appeles.au.9.rcp.free.fr/souk-ahras/index.html

الملحق رقم (19): خريطة توضح مشاركة الفيلق الأول للمظليين الأجانب (1er REP) والفيلق التاسع للمظليين القناصين (9eme RCP) والفيلق 153 و152 للمشاة الميكانيكية (RIM) وغيرها في معركة سوق أهراس.

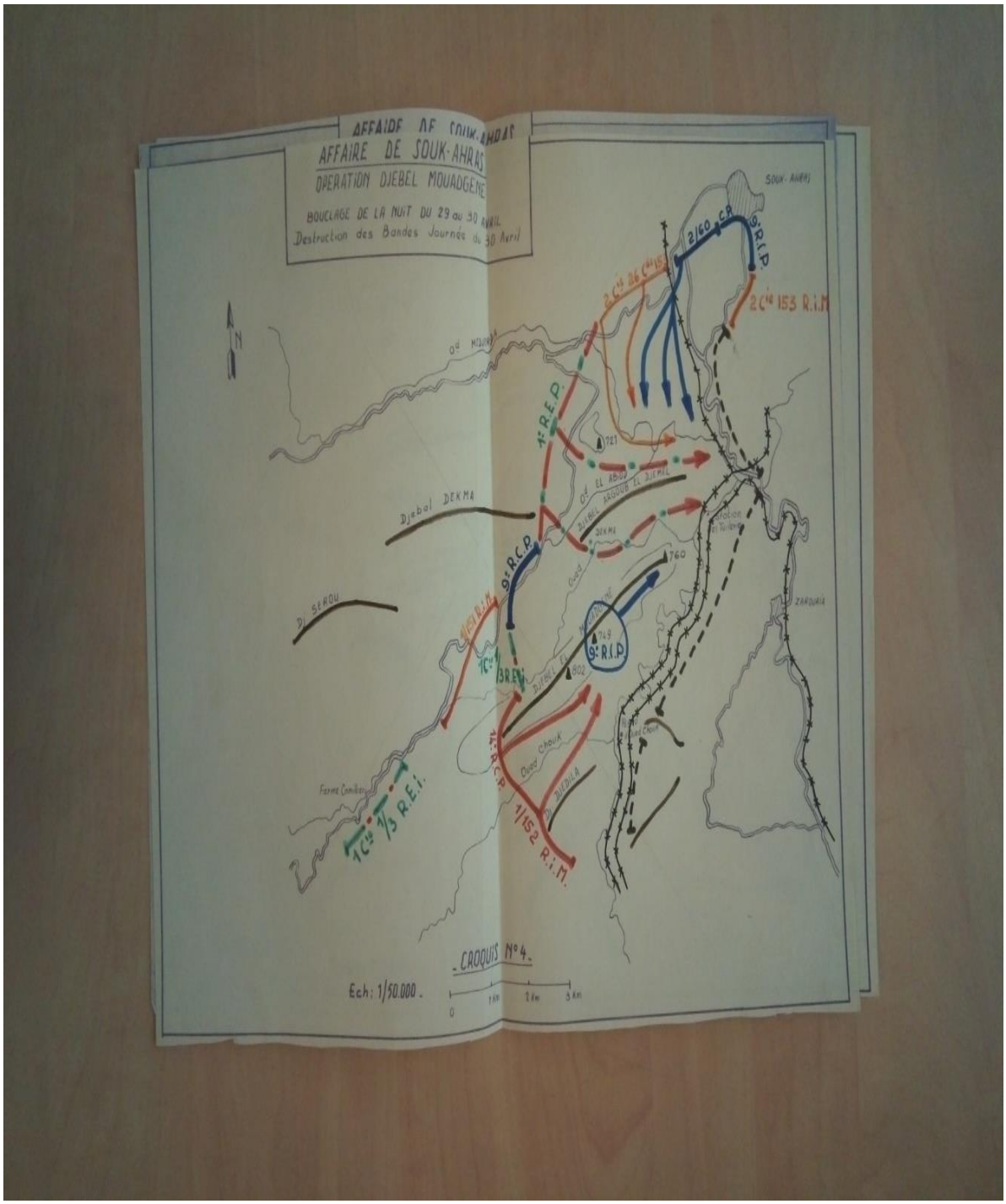

المصـــدر: Archive vincennes , 1H3783

الملحق رقم (20): تنظيم قيادة القوات الفرنسية في منطقة الشرق القسنطيني

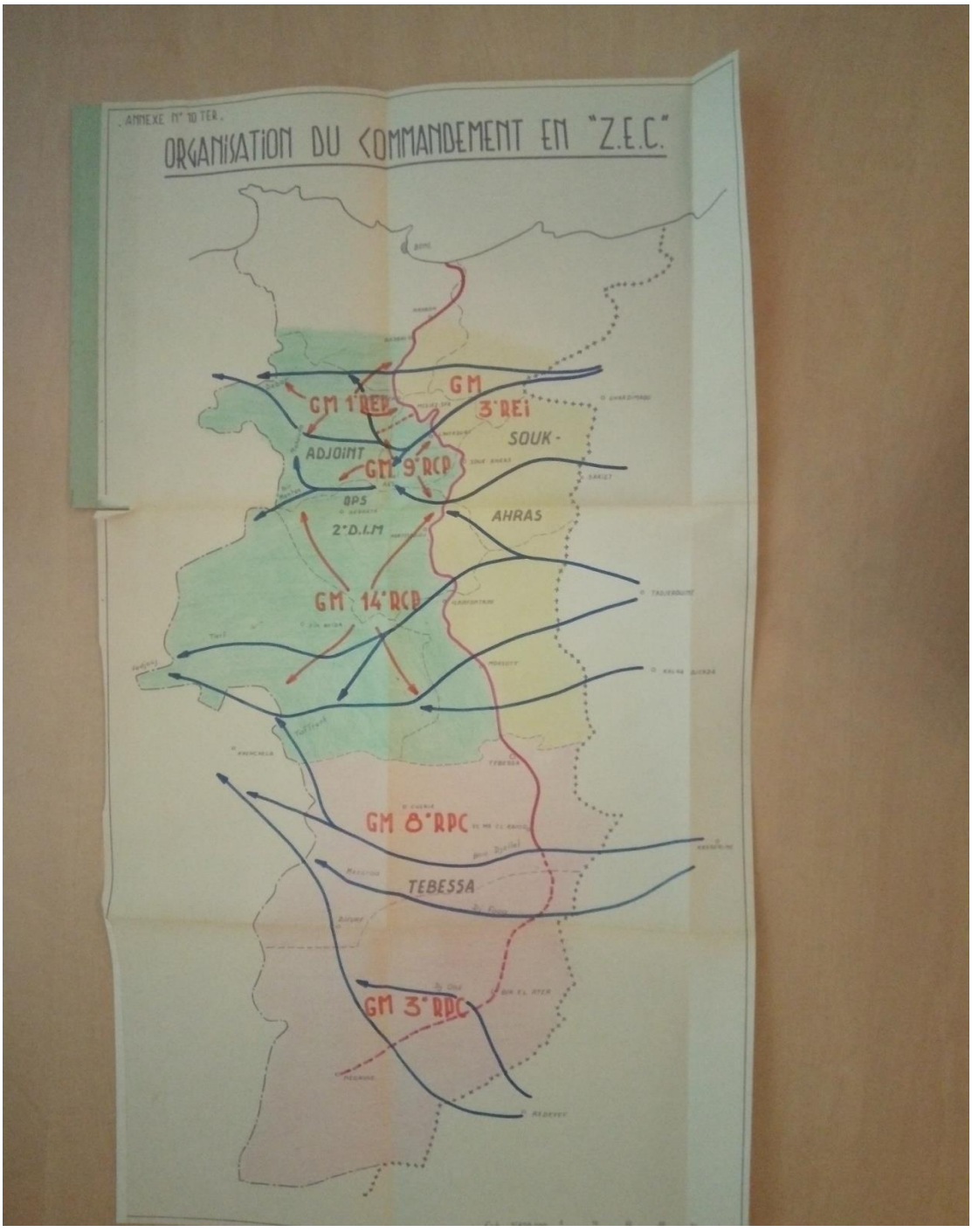

المصـــدر: 1H3783 , Archive vincennes

الملحق رقم (21): عمليات المتمردين ضد السد (الحدود الشرقية).

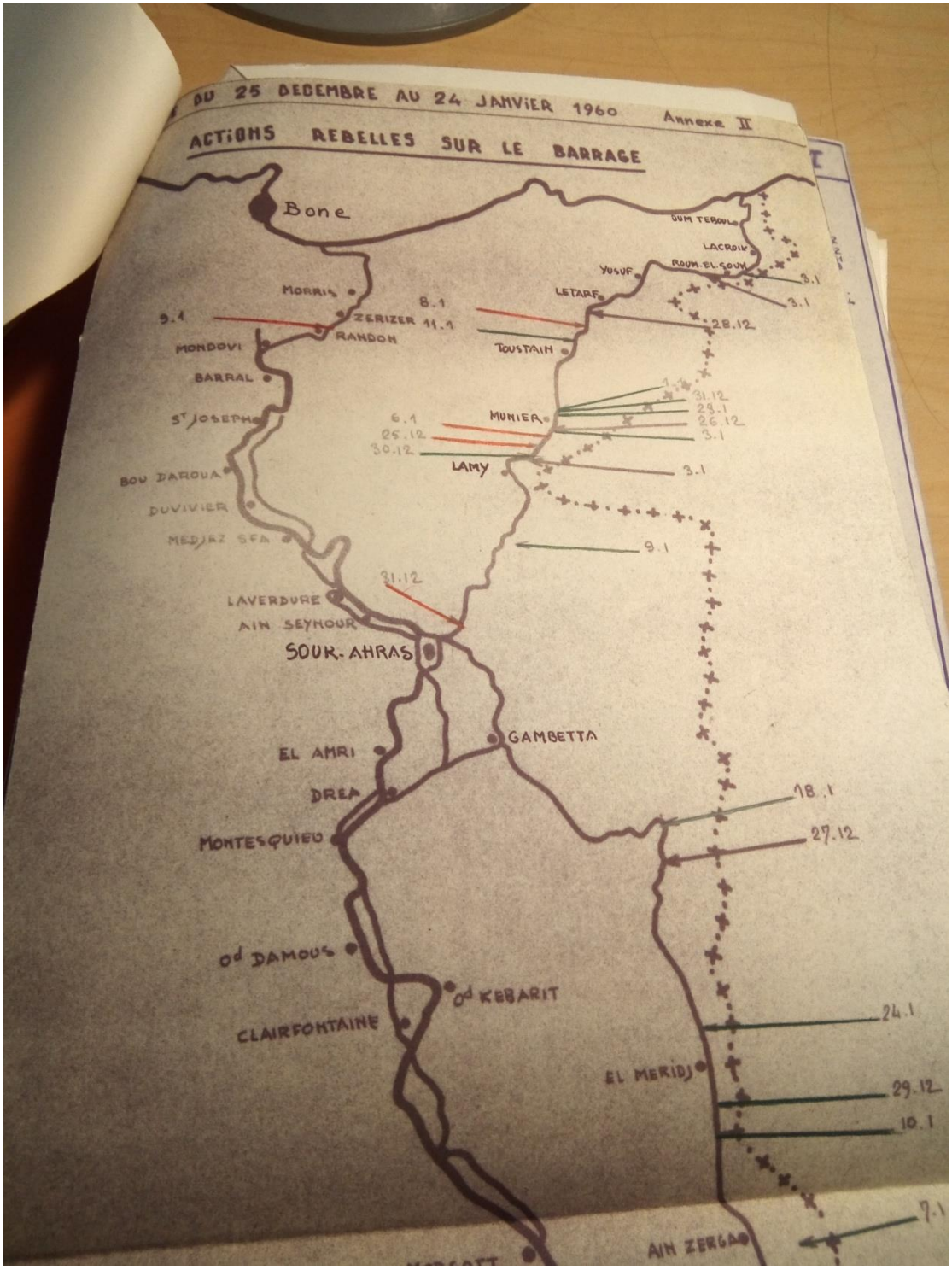

المصـــــدر:

Archive Vincennes, Synthèses mensuelles des actions rebelles contre le barrage 1H3787.

الملحق رقم (22): عمليات المتمردين ضد السد (الحدود الشرقية).

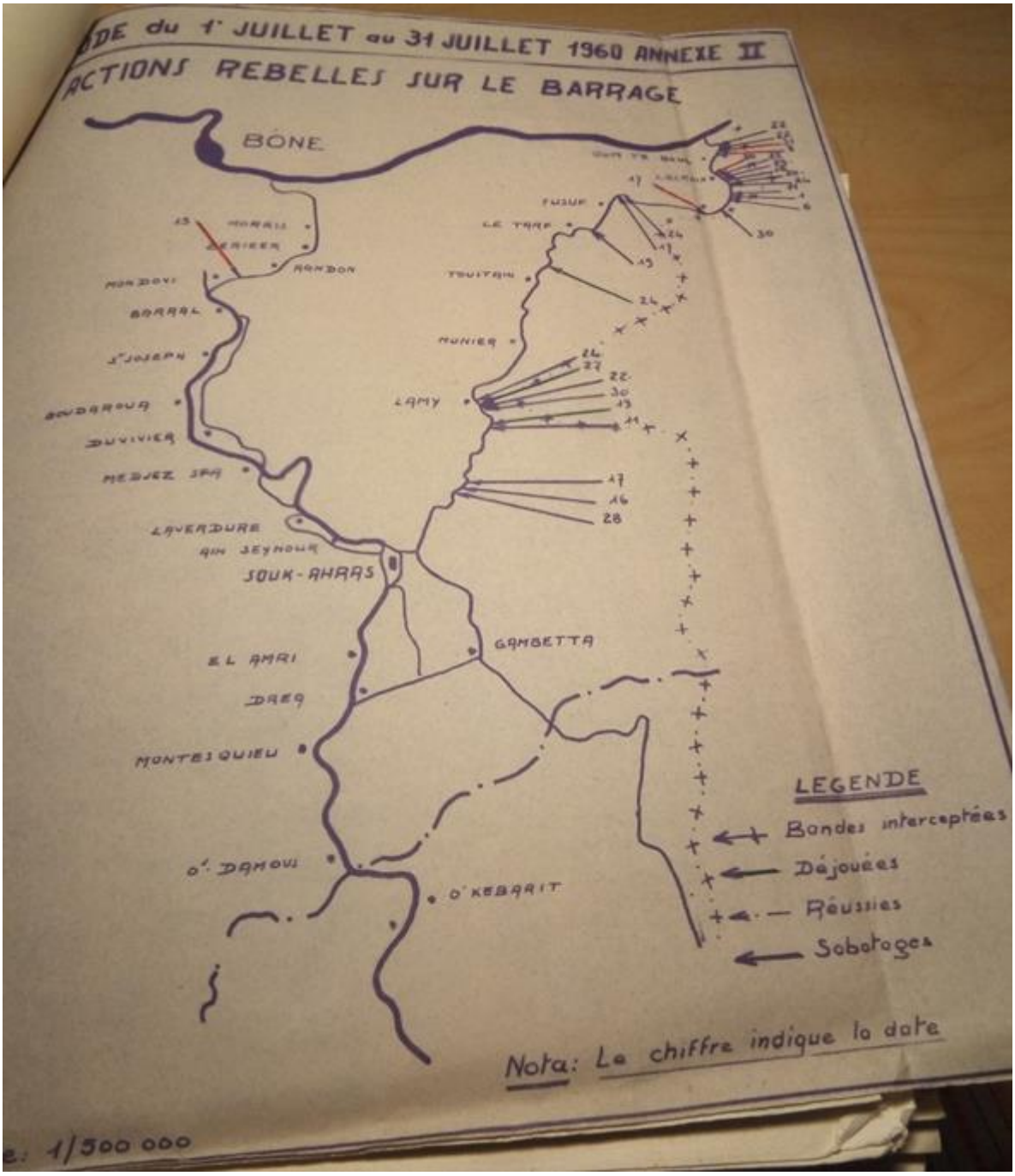

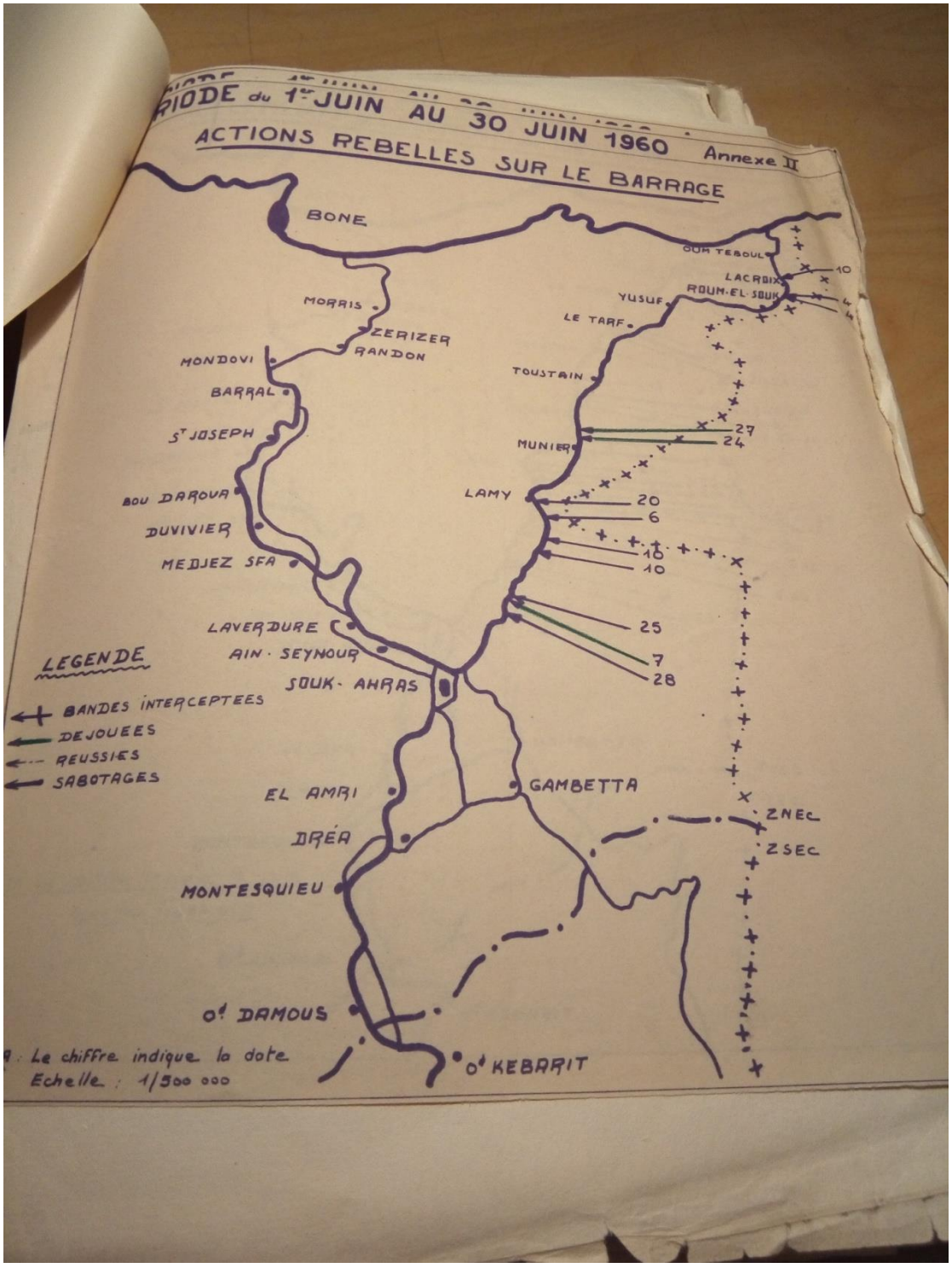

المصـــدر: Archive Vincennes, 1H3787, Synthèses mensuelles des actions rebelles contre le barrage.

المصادر والمراجع

أولا: المصـــادر

1- الوثـائـق الأرشيفيـــة:

- الأرشيـف الفـرنسـي بفانسـان:

1 -Archive Vincennes, 1H3783, (d.1) Étude sur «la bataille de la frontière algéro-tunisienne de janvier à mai 1958 ».
2 -Archive Vincennes, 1H3783, (d.2) ordres, comptes rendus et cas concrets d'opérations déclenchées à la suite de franchissements du barrage par des bandes rebelles (1959-1961).
3- Archive vincennes, 1H3787, Synthèses mensuelles des actions rebelles contre le barrage (1960-1962).
4- Archive Vincennes, 1H2937, (d.2) secteurs de Bône, La Calle, Guelma, Souk-Ahras et Tébessa (zone Est constantinois)(1961), (d.3)sous-secteurs de Bir-El-Ater, Chéria, Le-Ma-El-Abiod, Kouif, Laverdure, Négrine et Ouenza (zone Sud-Est constantinois)(1961).

2- الشهـادات الحيـة:

أ- المقـابـلات الشخصيـــة:

1. مقابلة مع المجاهدين معيفي بشير وبوقطوف تكوك، بقسمة المجاهدين بئر العاتر، يوم: 2017/01/09 10:12
2. مقابلة مع السيد عبد المومن أحمد بمنزله الكائن ببئر العاتر يوم:2013/04/23 10:30.
3. مقابلة مع السيدة محمدي فاطمة (لزعر)، الساكنة ببئر العاتر، يوم:2016/03/14 19:25.
4. مقابلة مع المجاهد ' معيفي لزهر' بمنزله (الحي الجديد)- بئر العاتر، يوم:2016/12/26 14:39.
5. مقابلة مع المجاهد سلاطنية ناصر بحي المندرين بالجزائر العاصمة، يوم: 2016/11/01 10:21.
6. مقابلة مع المجاهد قتال صالح بن الطاهر بمنزله الكائن بعقلة قساس (تبسة) يوم:.2016/02/13 10:00
7. مقابلة مع المجاهد مختار بلمخلط، على هامش الملتقى الوطني الثالث المنعقد بتاريخ:13-2015/5/14 'إسهامات العمل المدني في تفعيل العمل العسكري بالجلفة إبان الثورة التحريرية'، جامعة زيان عاشور.
8. مقابلة مع المجاهدين: لزعر إبراهيم قدادرة محمد، بوطرفة محمد، بمقر قسمة المجاهدين (لعوينات)، يوم: 2016/04/17 10:15
9. مقابلة مع المجاهد كافي قراد بمنزله بالماء الابيض، يوم: 2016/02/26 10:30
10. مقابلة مع المجاهد معيفي بشير بقسمة المجاهدين بئر العاتر يوم: 2017/01/09 11:27.
11. مقابلة مع السيد زرقي علي بمسكنه ببئر العاتر، يوم:2013/04/24 19:30.
12. مقابلة مع المجاهد زغلامي علي بالحويجبات، يوم: 2016/09/10 على الساعة: 09:30.

13. مقابلة مع المجاهد سعيداني عمر، بئر العاتر في: 2017/12/23، 10:37.
14. مقابلة مع المجاهدين: لوصيف بوبكر، داهش الصغير، مشري السعيد، قسمة المجاهدين بالونزة، يوم: 2018/08/30 08:30.
15. مقابلة مع السيد عبيدي صالح بمنزله (بئر العاتر)، يوم: 2018/09/21، 19:07.
16. مقابلة مع المجاهد هيبي بشير بمنزله (بئر العاتر)، يوم:2018/10/27 19:25
17. مقابلة مع المجاهد هيبي بشير بمنزله ببئر العاتر، يوم: 2016/05/25 10:00.
18. مقابلة مع المجاهد طالب طالب، بمنزله ببئر العاتر، يوم: 2016/02/20 10:10.
19. مقابلة مع المجاهد بوزنادة محمود بمنزله ببئر العاتر، يوم: 2016/02/20 14:00

ب– الشهـادات الشفـويـة:

1. شـهادة المجاهـد: أحمـد بـن بلـة موسـوعة تـاريخ الجزائـر'1830-1962'، قـرص مضـغوط، نشـر م.و.ب. د.ح.و.ث.1.ن.1954، الجزائر.
2. شهادة المجاهد: الضابط محمد علاق، موسوعة تاريخ الجزائر'1830-1962'، قرص مضغوط، نشر م.و.ب. د.ح.و.ث.1.ن.1954، الجزائر.
3. شهادة المجاهد: عبد الكريم فوغالي، تسجيلات المتحف الوطني للمجاهد (قرص مضغوط)، مكتبة المتحف، الجزائر العاصمة، 2012.
4. شهادة المجاهد: محمد ملوح، تسجيلات المتحف الوطني للمجاهد (قرص مضغوط)، مكتبة المتحف، الجزائر العاصمة، 2012.
5. شـهادة المجاهـد: خالـد نـزار، موسـوعة تـاريخ الجزائـر'1830-1962'، قـرص مضـغوط، نشـر م.و.ب. د.ح.و.ث.1.ن.1954، الجزائر.

ج – الشهـادات المكتـوبـــة والنشريات:

1. أنيسة وعلي، معركة عين عناق (حوار مع المجاهد بريك محمد المدعو بزويش)، مجلة أول نوفمبر، نوفمبر 2015، ع.180.
2. العياشي ع ، لقاء مع مجاهد، مجلة أول نوفمبر، ع.61.
3. قسمة المجاهدين 'ونزة'، شهادات حية لمجاهدي حرب التحرير من 1954 إلى 1962 بمنطقة الونزة، 1998.
4. المنظمة الوطنية للمجاهدين، نشرية قسمة المجاهدين 'بئر العاتر'، نبذة تاريخية حول معركة الزريقة.

3- المـــذكـــرات:

1. حسين بن معلم، مذكرات اللواء حسين بن معلم (حرب التحرير الجزائرية)، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2014.

2. سعيد الصافي، بن بلة يتكلم' المذكرات السياسية والثقافية للزعيم أحمد بن بلة '، ط2، منشورات عرابيا، تونس، 2012.

3. الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد، ج.1، ملامح حياة '1929-1979'، تحرير: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، 2011.

4. الطاهر زبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2008.

5. الطاهر سعيداني، مذكرات الرائد الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2001.

6. عثمان سعدي، مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج، ط.1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

7. علي بن علي، مذكرات المجاهد الحاج علي بن علي (ذكريات من الجبهة الشرقية)، تحرير: سعيد مقدم، دار الأوطان، ط1، الجزائر، 2014.

8. علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي'من المناضل السياسي إلى القائد العسكري،(1946-1962)'، طبعة ثانية منقحة ومزيدة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011.

9. عمار جرمان، الحقيقة، مذكرات عن صورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، المكتبة الوطنية، الجزائر، 2007.

10. عمر تابليت، مذكرات الضابط سالم جيليانو 1930-1962، دار الألمعية، الجزائر، 2012.

11. محمد الطاهر عزوي، ذكريات المعتقلين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1993.

12. محمود إسماعيل ملاوي، مذكرات شاهد من قرنين ومشارك في حربين، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2016.

13. مدني بجاوي بن العربي، ذكرياتي بالمدرسة الحربية لإطارات جيش التحرير الوطني بالكاف (تونس) لسنتي 1957-1958، دار هومة، الجزائر، 2010.

14. مدني بجاوي بن العربي، مذكرات مدني بجاوي، مجاهد وشاهد مسار، دار هومة، الجزائر، 2012.

15. مصطفى مراردة (بن النوي)، مذكرات 'شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى'، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009.

16. ميرل روبير، مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الاخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، لبنان، د.س.

17. نزار خالد، روايات معارك حرب التحرير الوطنية'1958-1962'، تر: مهني حمدوش، منشورات الشهاب، الجزائر، 2002.

18. نزار خالد، مذكرات اللواء خالد نزار، منشورات الشهاب، الجزائر، 1999.

19. نزار خالد، يوميات الحرب، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2008.

20. الوردي قتال، مذكرات المجاهد والقائد الميداني الوردي قتال عراسة، دار كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، تلمسان، الجزائر، 2017.

4- الكتـــــب:

1. أحمد بن شريف، فجر المشاتي أو لمحات عن الثورة الجزائرية في معركة التحرير، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977.

2. براهيم لحرش، الجزائر أرض الأبطال، مطبعة دار المعارف، الجزائر، 2010.

3. جمال الدين بن سالم، انظروا إلى أسلحتنا...انظروا إلى أطبائنا...، وقائع المنطقة الأولى بالولاية الثالثة، متبوعة بملحمة سي حميمي، موفم للنشر، الجزائر، 2011.

4. الذيب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط.2، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1990.

5. سعيد الصافي، بورقيبة 'سيرة شبه محرمة'، ط.1، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت، لبنان، 2000.

6. الطاهر آيت حمو، رجال صنعوا التاريخ ' لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة '، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.

7. عبد الحميد براهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،2001.

8. عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، أصولها، نشأتها، تنظيمها، دورها وتطورها، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1993.

9. عبد الرزاق بوحارة، ينابيع التحرير، أجيال في مواجهة القدر، تر: صالح عبد النوري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

10. عبد الله رابحي، محمد الطاهر بورزان يروي: حياته السياسية والعسكرية في الثورة التحريرية والاستقلال، مطبعة عمار قرفي، الجزائر، 2014.

11. عمار بوجلال، حواجز الموت 1957-1959، الجبهة المنسية، سلسلة المترجمات، تر: زينب قبي، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، 2010.

12. فرانز فانون ، العام الخامس للثورة الجزائرية، تر: ذوقان قرقوط، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2004.

13. فرحات عباس، تشريح حرب، تر: أحمد منور، سلسلة المترجمات، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار لميك، الجزائر، 2010.

14. محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون'1960-1961'، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.

15. محمد تومي، طبيب في معاقل الثورة، 'حرب التحرير الوطني 1954-1962'، سلسلة المترجمات، تر: حضرية يوسفي، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، د.د، الجزائر، 2010.

16. مراد صديقي، الثورة الجزائرية عمليات التسلح السرية، تر: أحمد الخطيب، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.

17. مصطفى بسطامي، شهود وشهداء ' حقائق جديدة عن الثورة المجيدة '، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

18. مصطفى بن عمر ، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2009.

19. مصطفى هشماوي ، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.1954، دار هومة، الجزائر، 2010.

20. ناصر لمجد، أحاديث مع أحمد علي مهساس أحد مهندسي ثورة التحرير، دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

21. ناصر لمجد، تحقيقات في تاريخ الثورة وفصول عن الحركة الوطنية المسلحة، دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

5- الكتـب الأجنبيـة:

1. BOUHARA Abderrazzak, les viviers de la libération, Ed casbah, Algérie, 2001.

2. Nezzar Khaled, Memoires du General Khaled Nezzar,Chihab edition, Algérie, 1999

6- الجـرائـد العـربيـة:

1. جريدة المجاهد، ع.1، 1956/9/1.

2. جريدة المجاهد، ع.8، 1957/08/15، من مبادئ ثورتنا المظفرة 'أهداف ثورتنا تتحقق'.

3. جريدة المجاهد، ع.11، 1 /11/ 1957، ' ثورة ديمقراطية إنسانية '.

4. جريدة المجاهد، ع.13، 1957/12/01.

5. جريدة المجاهد، ع.15،1958/04/22.
6. جريدة المجاهد، ع.16، 1958/01/15.
7. جريدة المجاهد، ع.18، 1958/2/15.
8. جريدة المجاهد، ع.20، 1958/3/15.
9. جريدة المجاهد، ع.22، 1958/04/15.
10. جريدة المجاهد، ع.23، 1958/05/07.
11. جريدة المجاهد، ع.24، 1958/05/29
12. جريدة المجاهد، ع31، 1958/11/1.
13. جريدة المجاهد، الأسلاك الشائكة تنسف، ع.34، 1958/12/24.
14. جريدة المجاهد، ع.46، 1959/07/13.
15. جريدة المجاهد، ع.56، 1959/11/30، لن نتركهم يزيفون إرادة الشعب.
16. جريدة المجاهد، ع.78، 1960/10/03.
17. جريدة المجاهد، ع.82، 1960/11/14.
18. جريدة المجاهد، ع.84، 1960/12/12.
19. جريدة المجاهد، ع.85، 1960/12/19.
20. جريدة المجاهد، ع.86، 1961/01/02.
21. جريدة المقاومة الجزائرية، ع.14، 1 ماي 1957، ط.3، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.1954، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ط.3، 2012.
22. جريدة المقاومة الجزائرية، ع.18، 1 جويلية 1957، ط.3، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.1954، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2012.

7- الجرائد الأجنبية:

1. Dimanche-Matin, N° 461, 16/02/1958.
2. la Dépêche de Constantine et de l'est algérien, N°16.129, 21-22/11/ 1954.
3. La Dépêche de Constantine et de l'est algérien, N° 16.161, 08/02/1958.
4. La Dépêche de Constantine et de l'est Algérien, N°16.163, 11/02/1958.
5. La dépêche de Constantine et de l'est Algérien, N° 16.169, 18/02/1958.
6. La Dépêche de Constantine et de l'est Algérien, N° 16.170, 19/02/1958.
7. La dépêche de Constantine et de l'est Algérien, N° 16.178, 28/02/1958.

ثانيا: المـراجـــع بـاللغـــة العـربيـــة

1- الكتـــــب:

1. أحسـن بومـالي ، إسـتراتيجية الثـورة الجزائريـة في مرحلتهـا الأولى'1954-1962'، منشـورات المتحـف الـوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، د.س.

2. أحسـن بومـالي، أدوات التجنيـد والتعبئـة الجماهيريـة أثنـاء الثـورة التحريريـة الجزائريـة (1954-1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

3. أحمد حمدي ، الثورة الجزائرية والإعلام، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1995.

4. آرون ريمون، أنطوني ناتنغ، الاستقلال للجزائر، تر: جاك غبريل، ط.1، دار الغد للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1958.

5. باتريك إفينو، بلانشايس جون، حرب الجزائر'ملف وشهادات'، ج.2،3، تر: بن داود سلامنية، دار الوعي، الجزائر، 2013.

6. البخاري حمانة، فلسفة الثورة الجزائرية، ط.1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

7. بدير نوار، خليل عاصم، حالة الطوارئ، سلسلة أوراق عمل بيرزيت للدراسات القانونية، رقم 5، وحدة القانون الدستوري، كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2018.

8. بسام العسلي، الاستعمار الفر نسي في مواجهة الثورة الجزائرية، ط.2، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1986.

9. بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني الجزائري، ط.3، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1990.

10. بسام العسلي، جيش التحرير الوطني الجزائري، ط.2، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1986

11. بشير بلاح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، ج.1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

12. بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة التحريرية من خلال أرشيف ما وراء البحار الفرنسي، ط.1، دار سوهام، قسنطينة، الجزائر، 2017.

13. بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية '1954-1962'، طاكسيج.كوم، الجزائر، 2011.

14. جاك دوشمان، تاريخ جبهة التحرير الوطني، تر: موجد شراز، منشورات ميموني، الجزائر، 2013.

15. جمال قندل، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثراتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962، ط.1، دار الضياء، الجزائر، 2006.

16. جمال قندل، معارك خالدة من الثورة الجزائرية، ج.5، منشورات بن سنان، دعم وزارة الثقافة، الجزائر، 2013.

17. جمال قندل، معارك خالدة من الثورة الجزائرية، ج.9، منشورات بن سنان، دعم وزارة الثقافة، الجزائر، 2013.

18. جمال قندل، معارك خالدة من الثورة الجزائرية، ج6، منشورات بن سنان، دعم وزارة الثقافة، الجزائر، 2013.

19. جمـــال وريتي، معركـــة ســـوق أهـــراس الكـــبرى بـــين الوثـــائق والروايـــة، منشـــورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1.نوفمبر.1954، الجزائر، 2014.

20. جمال يحياوي ، الظروف العامة لمعركة سوق أهراس الكبرى، (معركة سوق أهراس الكبرى 26 أفريل 1958)، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.1954، دار العالمية للطباعة والخدمات، الجزائر، 2014.

21. جوان غليسبي، الجزائر الثائرة، تعريب: خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، لبنان، د.س.ن.

22. جودي الاخضر بوالطمين، مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، دار البعث، قسنطينة، ط.1، الجزائر، 1993.

23. حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، ج.1، منشورات سيدي نايل (دعم وزارة الثقافة)، الجزائر، 2013.

24. حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، ج.2، منشورات سيدي نايل (دعم وزارة الثقافة)، الجزائر، 2013.

25. حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، ج.3، منشورات سيدي نايل (دعم وزارة الثقافة)، الجزائر، 2013.

26. حسين فوزي النجار، انتصار الجزائر، د.د، الجمهورية العربية المتحدة، د.س .

27. خضـــراء بوزايـــد، معركـــة ســـوق أهـــراس الكـــبرى: أم المعـــارك والشـــهداء (ملـــف)، منشـــورات م.و .د.ب.ح.و.ث.1.ن.1954، الجزائر، 2014.

28. خليفة الجنيدي وآخرون، حوار حول الثورة، ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص.313.

29. دومينيك فارال، معركة جبال النمامشة (1954-1962)، مثال ملموس من حرب العصابات والحرب المضادة، تر: مسعود حاج مسعود، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.

30. رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

31. رمزي المنياوي ، الحرب النفسية والطابور الخامس، ط1، دار الكتاب العربي، دمشق، القاهرة، 2010.

32. رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول(1958-1962)، سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012.

33. الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج.2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، 1999.

34. زيدان زيبحة ، جبهة التحرير الوطني، جذور الأزمة، دار الهدى، الجزائر، 2009.

35. سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978، قصر الكتاب، ط.1، الجزائر، 1997.

36. سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر: محمد حافظ الجمالي، ط.1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.

37. سون إتزو، فن الحرب، إعداد: أحمد ناصيف، ط.1، دار الكتاب العربي، دمشق، سوريا، 2010.

38. سون إتزو، فن الحرب، تر:عوف شبايك، ط.1، دار أجيال للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

39. شارل إنري فافرود، الثورة الجزائرية، تر: كابوية عبد الرحمن، سالم محمد، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2010.

40. شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط.1، منشورات عويدات، لبنان، 1982.

41. صالح بن النبيلي فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي- المقاومة المسلحة (1830-1962)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

42. الطاهر إدريس سهلي، ترحيل جنود اللفيف الأجنبي (التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية، '56-62')، منشورات وزارة المجاهدين' م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.54'، الجزائر، 2001.

43. الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار الأمة، الجزائر، 2013.

44. عبد الحميد براهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية '1958-1998' شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001

45. عبد الحميد عوادي، معركة سوق أهراس 'أم المعارك، 26 أفريل 1958'، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008.

46. عبد القادر حميد، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003.

47. عبد الله مقلاتي، لميش صالح، تونس والثورة التحريرية الجزائرية، ج2، سلسلة التضامن العربي مع الثورة الجزائرية، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

48. عبد الله مقلاتي، محمود الشريف قائد الولاية الأولى ووزير التسليح إبان الثورة التحريرية، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013.

49. عبد المجيد بوزبيد، الإمداد خلال حرب التحرير' شهادتي'، ط.2، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، مطبعة الديوان، الجزائر، 2007.

50. عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة كنزة، باتنة، الجزائر، د.س.ن.

51. عبد الواحد بوجابر، الجانب العسكري للثورة الجزائرية (الولاية الأولى – المنطقة الخامسة – الأوراس النمامشة)، د د، الجزائر، د س.ط.

52. عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط.1، دعم وزارة الثقافة، دزاير إنفو، الجزائر، 2013.

53. عثمـان الطـاهر عليـة، الثـورة الجزائريـة 'أمجـاد وبطـولات'، ط.2، المطبعـة العصـرية للفنـون المطبعيـة، الجزائـر، 2000.

54. العقلا عبد الله بن فريح، إعداد الجندي المسلم أهدافه وأسسه ،ط.1 ، دار الرشد (ناشرون)، المملكة العربية السعودية، 2003.

55. عقيلـة ضـيف الله، التنظـيم السياسـي والإداري للثـورة(1954-1962)، ط1، البصـائر الجديـدة، الجزائـر، 2013.

56. عمار بوحوش، التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962، ط.1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1997.

57. عمار بومايدة، بومدين والاخرون، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

58. عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007.

59. عمـر تابليـت، القاعـدة الشـرقية، نشـأتها وتطورهـا ودورهـا في حـرب الاسـتنزاف، ط1، دار الألمعيـة، الجزائـر، 2011.

60. عواطـف عبـد الـرحمن، الصـحافة العربيـة في الجزائـر' دراسـة تحليليـة لصـحافة الثـورة الجزائـر،1954-1962 '، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

61. الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية '1954-1958'، دراسة في السياسات والممارسات، دار غرناطة، الجزائر، 2009.

62. لخضر شريط وآخرون، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.54، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

63. لزهـر بديـدة، دراسـات في تـاريخ الثـورة الجزائريـة، شمـس الزيبـان للنشـر والتوزيـع، دعـم وزراة الثقافـة، الجزائـر، 2013.

64. مجموعة من الباحثين، ذاكرة الجزائر، صفحات من تاريخ المقاومة الشعبية عبر العصور، المركز الوطني للجيش، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2004.

65. محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، دار الأمة، الجزائر، 2011.

66. محمد الصالح الصديق، أيام خالدة في تاريخ الجزائر، موفم للنشر، الجزائر، 2009.

67. محمد العاقل، كراسة عن تاريخ التعذيب الفرنسي في الجزائر (تحقيق عن التعذيب في الجزائر)، معهد الهوقار، جينيف، د.س.

68. محمـد بلقاسـم وآخـرون، القواعـد الخلفيـة للثـورة الجزائريـة –الجبهـة الشـرقية– 1954- 1962، طبعـة خاصـة بوزارة المجاهدين، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.1954، الجزائر، 2007.

69. محمد تقية، الثورة الجزائرية، الرمز، المصدر، المآل، الجزائر، سلسلة المترجمات، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2010.

70. محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع (1954-1962)، تر: كميل داغر، دار الكلمة، بيروت، لبنان، 1983.

71. محمد زروال، التكوين العسكري في الثورة الجزائرية، سلاح الطيران، البحرية، والقوات البرية، دار الخلدونية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2018.

72. محمد زروال، اللمامشة في الثورة ' دراسة '، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

73. محمد شبوب، اجتماع العقداء العشر: من 11 أوت إلى 19 ديسمبر 1959، ظروفه، أسبابه وانعكاساته على مسار الثورة"، دار دزاير إنفو، وزارة الثقافة، الجزائر ، 2013.

74. محمد عباس، ثوار عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، 2012.

75. محمد عباس، رواد الوطنية (شهادات 28 شخصية وطنية)، دار هومة، الجزائر، 2004.

76. محمد عباس، نصر بلا ثمن'الثورة الجزائرية 1954-1962'، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

77. محمد عجرود ، أسرار حرب الحدود '1957-1958'، منشورات الشهاب، الجزائر، 2014.

78. محمد علوي، قادة ولايات الثورة الجزائرية(1954-1962)، ط.3، منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين، فرع ولاية بسكرة، دار علي بن زيد، الجزائر، 2013.

79. محمد لحسن أزغيدي ومعراج أجديدي، نشأة جيش التحرير الوطني'1947-1954'، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012.

80. محمد لحسن أزغيدي، بومالي حسن، التحضيرات العملية للثورة التحريرية الجزائرية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012.

81. محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية'1956-1962'، دار هومة، الجزائر، 2009.

82. محمد لزهر الغربي، جمال يحياوي وآخرون، الشعب الجزائري والتونسي في مواجهة الاحتلال الفرنسي، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2017.

83. محمد محمود السروجي، العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال، المكتبة الوطنية، بنغازي، ليبيا، دس.

84. محمد ناجي صبحة ، حرب العصابات بين النظرية العلمية والتطبيق الفلسطيني، مؤسسة فلسطين للثقافة، دمشق، سوريا، ط1، 2011.

85. محمد ودوع، الدعم الليبي للثورة الجزائرية، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع (دعم وزارة الثقافة)، الجزائر، 2008.

86. مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، ط.4، دار طلاس، دمشق، سوريا، 2003.

87. معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي'دراسة تحليلية تقييمية'، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

88. المنصف بن فرج ، ملحمة النضال التونسي الجزائري 'من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف'، د.د، تونس، 2006.

89. ميشال فورجي، الحرب الباردة وحرب الجزائر، تر: مختار عالم، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار القصبة، الجزائر، 2008.

90. نبيل أحمد بلاسي، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، جمهورية مصر العربية، 1990.

91. الهادي البكوش، الاعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف-الوقائع والتداعيات- تعريب: أحمد العايد، محمد بلحاج، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2008.

92. الهاشمي جيار، مؤتمر الصومام، الفعل المؤسس بحلوه ومره، تر: حضرية يوسفي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2014.

93. هشام خضر، حرب العصابات ' تشي غيفارا- ماوتسي تونغ '، مركز الشرق للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2013.

94. وهيبة سعيدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

95. يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج.3، ط.2، منقحة ومزيدة، المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1996.

96. يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج.2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009.

97. يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.54، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

2- الملتقيـــات:

1. التقرير الجهوي للولاية الأولى، أحداث الثورة التحريرية الأوراس: (1959-1962)، ج.1، التقرير السياسي، حزب جبهة.ت.و، م.و.م.

2. خلاصة التقرير الجهوي لملتقى القاعدة الشرقية لكتابة تاريخ الثورة المنعقد بتاريخ 14-15 فيفري 1985 بسوق أهرس، حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، إعداد: عبد الحميد عوادي.

3. الملتقى الوطني الأول حول دور ولايات الحدود في الثورة التحريرية، تقرير ولاية سوق أهراس، دور ولاية سوق أهراس في الثورة التحريرية، جمعية 26 أفريل 1958 لتخليد مآثر الثورة، إعداد: عبد الحميد عوادي.

4. تقارير للمعارك التي خاضها مجاهدو تبسة بالولاية الأولى، المنطقة السادسة، الناحية الرابعة، القسمة الثانية.

5. تقرير الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ ثورة نوفمبر 1954(الولاية السادسة)، المنعقد يوم 5-6 فيفري 1985 بمدينة بسكرة، حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين.

6. الملتقى الأول حول دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، إنتاج جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة، تبسة، 1996.

7. سلسلة الملتقيات، 'الأسلاك الشائكة المكهربة'، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

8. الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بفندق الأوراسي 4/3/2 جويلية 2005، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.1954، طبعة مزيدة ومنقحة، الجزائر، 2010.

3- بحـوث الملتقيـات:

1. إبراهيم لونيسي، القضاء العسكري خلال الثورة التحريرية مع إشارة إلى محاكمة لعموري وزملائه، أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، 2007.

2. بشير خلدون ، الأسلاك الشائكة المكهربة، شهادات ومداخلات، م.و.د.ب.ح.و.ث.1.نوفمبر.54، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

3. جمال قنان، لمحة تاريخية عن جيش التحرير الوطني، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بفندق الأوراسي 4/3/2 جويلية 2005، منشورات المركز الوطني للدرسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة مزيدة ومنقحة، الجزائر،2010.

4. شريف براكتية، جيش التحرير الوطني مرحلة الهيكلة والتنظيم(56-58)، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بفندق الأوراسي الجزائر، 4/3/2 جويلية 2005، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1.نوفمبر.1954، الجزائر، طبعة مزيدة ومنقحة، 2010.

5. محمد العربي براهمي، جيش التحرير ومعارك عبور خطي شال وموريس الملتهبة، الملتقى الأول حول دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، إنتاج جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة، تبسة، 1996.

6. مسعود كواتي، مقارنة بين خطي ماجينو وموريس، سلسلة الملتقيات، 'الأسلاك الشائكة المكهربة'، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصبة للنشر، الجزائر،2010.

7. منى صالح، تطور تنظيم القضاء خلال الثورة (الولاية الأولى أنموذجا)، أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، 16-17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، طبعة خاصة، الجزائر، 2007.

8. يوسف مناصرية، قوات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بفندق الأوراسي الجزائر، 4/3/2 جويلية 2005، طبعة مزيدة ومنقحة، منشورات م.و.ب.د.ح.و.ث.1.ن. 1954، الجزائر، 2010.

3- المقـــالات:

1. إبراهيم لونيسي ، المعتقلات وتوظيفها في الحرب النفسية على الجزائريين، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، (عدد خاص)، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، ديسمبر 2012.

2. أحمد عظيمي، من معارك ثورة التحرير'معركة عين الزانة'، مجلة الجيش الوطني الشعبي، ع.251، جمادى الأولى 1406، فيفري 1985.

3. الاخضر بوالطمين، المحتشدات الإجبارية خلال الثورة التحريرية، مجلة أول نوفمبر، ع.136-137.

4. الاخضر بوالطمين، نظام المخابئ وأهميته أثناء الثورة التحريرية، مجلة أول نوفمبر، ع. 132-133.

5. آمال شلي، مسألة التسليح عشية قيام الثورة الثورة التحريرية الجزائرية، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع.19، جامعة الشهيد حمة لخضر(الوادي).

6. آمال قبايلي، قانون حالة الطوارئ بالجزائر سنة 1955، مجلة المصادر، ع.17، السداسي الأول، 2008، م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.1954، الجزائر.

7. جـــلال أحمـــد بـــيري، التـــدريب العســـكري تطلعـــات وآفـــاق، مجلـــة المســـلَّح. 2018/07/05 http://www.almusallh.ly/ar/ground/106-vol-33-45

8. جمال بلفردي، علاقة جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية بهيئات الثورة الأخرى وبالزعماء التاريخيين، مجلة المصادر، ع.21، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.1954، الجزائر.

9. جمال قندل، مقاربات الاحتلال الفرنسي في التعاطي مع الثورة الجزائرية الحرب النفسية أنموذجا (1954-1962)، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإجتماعية، ع.19، جانفي2018 .

10. خديجـــة بختـــاوي، أســـاليب الاســـتنطاق خـــلال الثـــورة، مجلـــة المصـــادر، ع.17، منشـــورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.1954، الجزائر، 2008.

11. رابـح لونيسـي، الصـراعات الداخليـة للثـورة الجزائريـة في الخطـاب التـاريخي الجزائـري، مجلـة إنسـانيات. http://insaniyat.revues.org/6492

12. ريـاض الصـيداوي، صـراع النحـب السياسـية في الجزائـر، الحـوار المتمـدن- ع.1861- 2007/03/21 14:40 2016/06/20 http://www.alfikralarabi.net/vb/showthread.php?t=9284

13. سامية خامس، أزمة تمرير الأنبوب النفطي إيجلي وتطوراتها خلال الثورة التحريرية الجزائرية، قضايا تاريخية، ع.8، 1439هـ -2017م.

14. سامية خامس، استراتيجية الجيش الفرنسي في تطويق الحدود الشرقية الجزائرية 1957-1961، دورية كان التاريخية، ع27، مارس 2015.

15. شلالي عبد الوهاب، القدرات القتالية لجيش التحرير الوطني 1954-1962، منطقة المناجم الشرقية نموذجا، مجلة الرسالة للبحوث والدراسات الإنسانية، م.1، ع.3، جوان 2017.

16. الصالح عابد، عبان رمضان والطموح القاتل لقيادة الثورة(1955-1957)، مجلة كان التاريخية، ع.27.

17. الطـــاهر جبلـــي، مـــؤتمر الصـــومام والقاعـــدة الشـــرقية، مجلـــة المصـــادر، ع.9، منشـــورات 'م.و.د.ب.ح.و.ث.1.نوفمبر.54'، السداسي الأول، 2004، الجزائر.

18. عبد العزيز وعلي، المخابئ في الثورة، مجلة أول نوفمبر، ع.130-131.

19. عبد المالك بوعريوة، محطات في معركة التسليح في الثورة الجزائرية1954-1958، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع.9، جامعة الوادي.

20. علي خلاصي، أساليب التعذيب والتنكيل التي مارستها فرنسا على الجزائريين'1954-1962'، مجلة التراث، ع.7، الجزائر، نوفمبر 1994.

21. علي زغدود، شروط الانضمام إلى جيش التحرير الوطني، مجلة اول نوفمبر، ع.61، 1986.

22. غريب هواي، الشهيد البطل علي سواحي قائد الولاية التاريخية الأولى .. تجاهل وطمس لذاكرة الجزائريين! جريدة النهار الجديد، 2010/08/22.

23. فريد نصر الله، الإجراءات الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية بتبسة 1954-1958، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، مجلد2، ع.9، ديسمبر 2018، جامعة تبسة.

24. لمياء بوقريوة، اللاجئون الجزائريون في تونس إبان الثورة التحريرية (1954-1962)، "دراسة نقدية من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي"، مجلة كان التاريخية، ع.16.

25. لمياء بوقريوة، تأثير الثورة الجزائرية على طبيعة العلاقات الفرنسية التونسية، 1954- 1958، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع.18.

26. محمد الدرعي، فظائع الجيش الفرنسي في الجزائر أثناء الثورة الجزائرية، مجلة الرؤية، ع3، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.1954، الجزائر، 1997.

27. محمد الصالح الصديق، من خصائص الجيش الوطني: البطولة- العفة- الشهامة- التسامح، مجلة الأصالة، ع.73-74.

28. محمد الصالح، هيئة الأركان العامة لجيش التحرير، أداة الاستقلال وأساس الجيش الشعبي، جريدة المساء، على الموقع: http://www.djazairess.com/elmassa/42675

29. محمد تومي، نظرة عامة عن التنظيم الصحي في إحدى الولايات خلال الثورة التحريرية، مجلة أول نوفمبر، ع.54.

30. محمد رمضاني، العقيدة العسكرية لجبهة التحريرالوطني، بهذه الاستراتيجية ألحق ثوار الجزائر الهزيمة بحلف الناتو، https://www.echoroukonline.com/بهذه-الاستراتيجية-ألحق-ثوار-الجزائر-ا/

31. محمد رمضاني، مشهد عام حول التكوين العسكري خلال الثورة، موقع العقيد محمد رمضاني، http://www.mohamedramdani.com

32. معمر العايب، حادثة ساقية سيدي يوسف1958 وبداية الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي، مجلة حولية المؤرخ، ع.3-2005/4، م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.1954، الجزائر.

33. ميلود تيزي، إيديولوجية الثورة الجزائرية وتداعيات صراع الأولويات من خلال الشهادات والكتابات التاريخية، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع.6، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2013.

34. نور الدين عسال، الأوضاع الصحية والغذائية خلال الثورة 1954-1962، مجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مجلد5، ع.2.

35. يحي بوعزيز، ملامح من ثورة أول نوفمبر الجزائرية ومواقف دوغول تجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر 1960، مجلة الأصالة، ع.73-74.

4- الرسائـــل والأطـاريـــح:

1. أحمد مسعود سيد علي، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960-1961) من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 9 إلى 27 أوت 1961، أطروحة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002.

2. آمال شلي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1956)، أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006.

3. جارية كشير بناجي، السجون الإستعمارية بالجزائر مع دراسة نموذجية لسجن سركاجي (بربروس) اعتمادا على سجلات الإيداع (1954-1962)، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر'بوزريعة'، 2002-2003.

4. جمال بلفردي، هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية (1958-1962)، أطروحة ماجستير، بوزريعة، الجزائر، 2004-2005.

5. حسن بومالي، مظاهر من تنظيم جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة (1954-1956)، أطروحة ماجستير في الإعلام، جامعة الجزائر، 1985.

6. سامية خامس، النشاط الثوري ومسألة الحدود التونسية – الجزائرية – في المناورات الديغولية – البورقيبية (1954-1962)، أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر2، 2012-2013.

7. سهام ميلودي، علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني (1958- مارس 1962)، أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (تخصص الثورة الجزائرية)، جامعة وهران، 2010-2011.

8. صالح عسول، اللاجئون الجزائريون إلى تونس ودورهم في الثورة (1956-1962)، أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.

9. الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية (1954-1952)، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة تلمسان، 2008.

10. عـادل هرسي، الجزائريون في تـونس (56-1962)، ونشـاطهم السياسي والثقـافي، أطروحـة ماجستير، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونس، 2003-2004.

11. عبـد النـور خيثـر، تطـور الهيئـات القياديـة للثـورة التحريريـة (1954-1962)، أطروحـة دكتـوراه في التـاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006.

12. عبـد الوهـاب شـلالي، دور عمـال المنـاجم الجزائريـة في ثـورة التحريـر الجزائريـة (1954-1962)، المنطقـة الحدوديـة الشـرقية نموذجـا، أطروحـة مقدمـة لنيـل شـهادة دكتـوراه العلـوم في التـاريخ الحـديث والمعاصـر، جامعـة قسنطينة، الجزائر، 2010-2011.

13. فريـد نصـر الله، التطـور السياسـي والعسـكري والتنظيمـي للثـورة بناحيـة تبسـة (1954-1958)، أطروحـة ماجستير، تاريخ معاصر، جامعة الجزائر 2، 2015-2016.

14. فوزية مولوج، الوحدة في خطب وبرامج الأحزاب المغاربية الثلاث (حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، حزب الاستقلال المغربي، التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي) '1958-1989'، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (دراسات مغاربية)، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

15. محمد الدام، السجون الفرنسية في الجزائر'لامبيز أنموذجا'، أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر'باتنة'، 2011-2012.

16. محمد ذويب، المقاومة المسلحة والخلاف اليوسفي البورقيبي بأقصى الجنوب التونسي'1952-1956' من خلال المصادر الشفوية، أطروحة ماجستير، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، 2009-2010.

17. محمـد شـطيبي، العلاقـات الجزائريـة التونسـية إبـان الثـورة التحريريـة (1954-1962)، أطروحـة ماجسـتير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008-2009.

18. مصطفى بوطورة، علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالحكومة المصرية في الفترة ما بين 1954-1962، أطروحة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1983-1984.

19. معمر العايب، العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية(1942-1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008-2009.

20. يزيد بوهناف، مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين(1954-1962)، أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.

5- المجـــلات:

1. مجلة الجيش الوطني الشعبي، ع.188، ذو الحجة 1399، نوفمبر 1979، الجزائر.

2. مجلة الجيش، ع.632، مارس 2016، الذكرى 58 لمجزرة ساقية سيدي يوسف.

3. مجلة أول نوفمبر، ع.46.

4. مجلة أول نوفمبر، ع.61، 1983.
5. مجلة أول نوفمبر، ع.54.

ثالثا: المـراجـع بـاللغـة الأجنبيـة

1- الكتـب:

1. Colette et Francis Jeanson, L'Algérie hors la loi, Ed ANEP, Algérie, 2006.
2. Gilbert Meynier, L'histoire intérieure de FLN '1954-1962', édition Casbah, Algérie, 2003.
3. HARBI Mohammed, les archives de la révolution Algérienne, Ed Dahlab, Algérie, 2010.
4. Henri Routhiau, la CFTC et la guerre d'Algérie 'en Loire-Atlantique, Un Syndicaliste Gilbert Declercq et le groupe Reconstruction, Atelier Recherches Historiques, université permanente Nantes.
5. M. Bairstow Timothy, Border interdiction in counterinsurgency a look at Algeria, Rhodisia, and Iraq, .master of military art and science, General Studies, Fort Leavenworth, Kansas, 2006
6. Matthews TANYA, War in Algeria: background of crisis, Fordham University Press, U.S.A, 1961.
7. Mohammed Sifaoui, Histoire secrète de l'Algérie indépendante' L'Etat-DRS ', Nouveau Monde éditions, Paris, 2012.

2- المقـالات:

1. Charles-Robert Ageron, Un versant de la guerre d'Algérie: la bataille des frontières(1956-1962), In: Revue d'histoire moderne et contemporaine, T.46, N°2, Avril-juin 1999.
2. Jacques Valette, ' Le bombardement de Sakiet Sidi Youssef en 1958 et la complexité de la guerre d'Algérie ', Guerres mondiales et conflits contemporains, Presses Universitaires de France 2009/1, (n°233).

3– المقـالات علـى الـويـب:

1. David Rey, « Commandos de chasse de la Gendarmerie en Algérie », Stratégique 2012/2 (N° 100-101). https://www.cairn.info/revue-strategique-2012-2-page-113.html.
2. Guy Pervillé, La ligne Morice en Algérie, 1956-1962, http://guy.perville.free.fr/spip/article.php3?id_article=95
3. Hugues SILVESTRE de SACY, Les barrages en Algérie, une vision aérienne du bouclage des frontières. http://www.institut-strategie.fr/rihm_76_deSacywps.html.

4. Jacques VERNET, CAVALIER SUR LE BARRAGE EST RÉGION D'EL MA EL ABIOD, In 'Revue Internationale d'Histoire Militaire. sur le site; http://www.institut-strategie.fr/rihm_76_Vernet1wps.html .05
5. Militaires et guérilla dans la guerre d'Algérie.
http://www.souvenirfrancais-issy.com/2017/10/la-ligne-morice.
6. Roger BENMEBAREK, Sections Administratives Spécialisées, http://www.fm-gacmt.org/ témoignages/ 153.

4- المـواقـع الإلكتـرونيـة:

http://mokhtari.over-blog.org/article-19703774.html
http://www.mod.gov.sy/index.php?node=110
http://archives.ecpad.fr/wp-content/uploads/2010/06/planChalle.pdf
https://algeria-watch.org/?p=55437
http://www.histoire-en-questions.fr/guerre%20algerie/armee-pacification-zones.html

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
المختصرات	
المقدمة	أ
مدخل	09
1- إرهاصات الثورة في المنطقة الشرقية	10
2- النشاط الثوري في المنطقة الشرقية	16
2-1- المنطقة الشمالية الشرقية	16
2-2- النشاط الثوري في المنطقة الجنوبية الشرقية	21
3- ردود الفعل الفرنسية في المنطقة الشرقية	25
4- الدعم التونسي للثورة الجزائرية في مجال التسليح	27
5- التنظيم العسكري وأشهر المواجهات في المنطقة الشرقية	30
5-1- هجومات الشمال القسنطيني	30
5-2- الوضع العسكري قبل مؤتمر الصومام	33
5-3- أشهر المواجهات على الحدود الشرقية1956-54	35
أ- المعارك والاشتباكات الأولى بالونزة	35
ب- معركة جبل الزريقة	36
ج- معركة عين النشمة	37
د- كمين على الحدود التونسية	38
هـ- معركة الحمراء	37
الفصل الأول: تأسيس جيش الحدود	
المبحث الأول: ظروف تكوين جيش الحدود	42
1- تكوين الجيش خلال الصومام	42
1-1 - هيكلة الجيش	44
1-2- تطوير جيش التحرير وتكوينه	45
2- ما بعد الصومام	47
3- جيش التحرير الوطني على الحدود	53

3-1- تسمية جيش التحرير الوطني على الحدود	53
3-2- إنشاء جيش الحدود	54
المبحث الثاني: التنظيم والتدريب والتكوين العسكري	60
1- التدريب والتكوين العسكري	60
2- التدريب في المدارس العربية	61
3- أنواع التدريب	64
4- مدارس ومراكز التدريب العسكرية على الحدود الشرقية:	68
4-1- الإرهاصات الأولى	68
4-2- مركز التدريب باجة	70
4-3- مدرسة تدريب الإطارات بالكاف	70
4-4- مركز التدريب بملاق	71
5- أنواع التدريب في المراكز	73
6- التكوين	74
6-1- الضباط الفارون من الجيش الفرنسي ودورهم في التدريب والتكوين	78
المبحث الثالث: التسليح في الحدود الشرقية	81
1- نظرة عامة على التسليح خلال بدايات الثورة	81
2- قوافل التسليح	83
3- قوافل التسليح عبر الحدود الشرقية	87
4- توتر العلاقات مع الحكومة التونسية	97
المبحث الرابع: مهام جيش الحدود وأدواره	101
1- التنظيمات المختلفة	101
1-1- التنظيم الاجتماعي والمدني	101
1-2- تنظيم المسبّلين والفدائيين والبوليس السري	108
1-3- تنظيم القضاء	110
2- توفير الأمن	111
3- النظام الصحي في الحدود الشرقية	112
الفصل الثاني: المخططات العسكرية الفرنسية في الحدود الشرقية	
المبحث الأول: الاستراتيجية الفرنسية لاحتواء الثورة	123

1- إعلان حالة الطوارئ	123
2- إنشاء المناطق المحرمة	127
3- حق المتابعة (الملاحقة)	136
4- سياسة التهدئة	138
المبحث الثاني: سيـاسـة القمـع والتنكيـل	140
1- إقامة المحتشدات	140
2- المعتقـلات	147
3- السجون ومراكز التعذيب والاستنطاق	148
3-1- المفرزة العملياتية للحماية	149
3-2- أنواع التعذيب وأدواته	151
3-3- مراكز التعذيب في الجهة الشرقية	154
المبحث الثالث: تشـديـد الـرقـابـة علـى الحـدود 'سيـاسـة التطـويـق'	156
1- الأسلاك الشائكة	158
1-1- خط موريس	158
أ- أهداف إنشاء الخطوط المكهربة	161
ب- وصف الأسلاك الشائكة	163
1-2- خـط شـال	167
أ- امتداد خط شال	168
ب- التحصينات ووسائل الدفاع	169
2- تعزيز قوات الجيش الفرنسي في الحدود الشرقية	172
المبحث الرابع: التنظيـم العسكـري الفـرنسـي فـي منطقـة الحـدود الشـرقيـة	176
1- مراقبة الحدود الجزائرية الشرقية	176
1-1- أنواع المراقبة	178
1-2- مراقبة الأسلاك الشائكة	179
2- الاعتداءات الفرنسية على الحدود	180
2-1- حوادث الحدود	180
2-2- الاعتداء على قرية ساقية سيدي يوسف	181
3- المراكز العسكرية الفرنسية في المنطقة الشرقية	186

3-1- أهداف المراقبة على الحدود	189
4- المصالح الإدارية المتخصصة (م.إ.م)	191
5- الحرب النفسية والدعائية	193
الفصل الثالث: تصـدّي جيـش الحـدود لمخطَّـطات جيـش الاحتــلال '57-1959'	
المبحث الأول: تعبئة الجماهير الشعبية ومواجهة الحرب النفسية	200
1- التعبئة الشعبية	200
2- الانخراط والتجنيد	202
3- مواجهة الحرب النفسية الدعائية	205
4- مواجهة الحرب الإعلامية	209
المبحث الثاني: مــواجهــة خــط الحــدود المكهــربـــــة	213
1- عدم إدراك خطر السدود	213
2- بعض الجهود لمواجهة الأسلاك الشائكة	215
3- عمليات العبور	217
4 - طرق اختراق الأسلاك واجتياز الحدود	225
5- تحرير المراكز الحدودية ومواجهة مخطط المناطق المحرمة	235
المبحث الثالث: ضــرب وحــدات جيــش الاحتــلال علــى الحــدود	237
1- الوحدات القتالية عبر الحدود	237
2- معارك الحدود "معـارك العبور"	240
3- نماذج من الهجومات والمعارك الواقعة على الحدود	245
3-1- الهجوم على مركز الزيتونة ومركز المشري	245
3 -2- معركة جيب الحمري	246
3-3- معركة الواسطة	246
3- 4- معركة سوق أهراس الكبرى	248
3- 5- معركة المشري	250
3- 6- معركـة عين عنـاق	251
3- 7- معركـة سيدي سـالم (عنابة)	252
3- 8- معركة عين الزانة	253
4- معارك الحدود الأخرى	255

4-1- معركة جبل فوة	256
4-2- معركة كاف لعكس	256
4-3- معركة فرنة	257
المبحث الرابع: إعادة هيكلة قيادة جيش الحدود	258
1- لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس	258
2- تشكيل لجنة العمليات العسكرية في الشرق 'كوم الشرق'	262
الفصل الرابع: جيش الحدود في ظل قيادة الأركان العامة	
المبحث الأول: أوضاع جيش الحدود في المنطقة الشرقية	273
1- محاكمة لعموري ورفاقه " قضية عقداء الكاف"	273
2- الأوضاع سنة 1959	278
3- اجتماع العقداء العشر بتونس	281
4- الوضع على الحدود بالنسبة للقوات الفرنسية	286
المبحث الثاني: ظروف تأسيس قيادة الأركان العامة	291
1- ظروف التأسيس	291
2- انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية	293
3- تشكيلة قيادة الأركان العامة وصلاحياتها	297
4- بنية هيئة الأركان العامة	299
5- فرض الطاعة والانضباط	299
المبحث الثالث: تنظيم قيادة الأركان العامة لجيش الحدود وهيكلته	302
1- أعمال قيادة الأركان العامة	305
2- تشكيل الفيالق	311
3- قرار العودة إلى الولايات	314
المبحث الرابع: مواجهة جيش الحدود للاستراتيجية العسكرية الفرنسية	323
1- تنظيم الهجومات على الحدود	326
2- تكثيف الضربات على الحدود	328
3- الخلاف بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة وتداعياته	338
4- وقف القتال ونهاية الحرب	344
خاتمة	347

الملاحـق	352
قـائمــة المصــادر والمـراجــع	382
فهـرس المـوضـوعــات	402

ملخص:

سعت قيادة الثورة التحريرية الجزائرية إلى إنشاء مراكز لها عبر الحدود الجزائرية التونسية من أجل تدريب المجاهدين وتخزين الأسلحة والذخيرة واستقبال الجرحى وقوافل التسليح، وتمركزت وحدات جيش التحرير الوطني تدريجيا على طول الحدود الشرقية، خاصة بعد وضع الأسلاك الشائكة المكهربة ومحاولة قطع الاتصال بين الداخل والقواعد الخلفية التي أصبحت النواة الأولى لجيش الحدود، الذي ساهم بقسط وافر في عمليات الإمداد والضغط على القوات الفرنسية في الداخل، ورغم ما أفرزته الأسلاك الشائكة المكهربة من عوائق جمة، فقد عمل جيش الحدود على مواجهة الخطط العسكرية الفرنسية الرامية إلى القضاء على الثورة، وبعد تأسيس هيئة الأركان العامة أصبح أكثر تنظيما وهيكلة وفق أسس عصرية، وكان له دور بارز في التصدي للحواجز المشيدة على الحدود واختراقها، والقيام بعمليات عسكرية مكثفة على طول الشريط الحدودي وتخفيف الضغط على الجبهة الداخلية.

Résumé :

Les dirigeants de la révolution de libération algérienne ont cherché à établir leurs postes à travers les frontières Algéro-Tunisiennes afin de former les militants de l'ALN, de stocker des armes et des munitions, de recevoir les blessés et les convois des arme, les unités de l'ALN se sont progressivement concentrés long des frontière orientale, en particulier après pose les barbelés électrifiés et la tentative de déconnexion entre l'intérieure et les bases arrière qui sont devenues le premier noyau de l'armée de la frontalière, qui a beaucoup contribué à l'approvisionnement et à la pression des forces françaises à l'intérieur, et malgré les nombreux barbelés qui en résultaient, l'armée frontalière a permis l'approvisionnement de la révolution et à contrecarré les plans de l'armée français exterminer la révolution, et après la mise en place de l'état-major est devenu plus organisé et structurée sur base moderne: elle a joué un rôle de premier plan dans la lutte contre les barrières érigées à la frontières, dans la conduite d'opérations militaires intensives le long de la bande frontalière et dans l'atténuation de la pression exercée sur le front intérieur.